سَعيد الأَفْغَانيّ
وجُهُودُه في عِلْمِ العَرَبيَّة

إعداد
يوسف عبد الله خليل الجوارنة

إشراف
الدكتور عبد الحميد الأقطش

حقل التخصّص – اللغة والنّحو

٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦م

سعيد الأفغاني
وجُهُودُه في عِلْم العَرَبيَّة

إعداد
يوسف عبد الله خليل الجوارنة
بكالوريوس لغة عربيّة، جامعة اليرموك ١٩٨٩م
ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك ١٩٩٣م

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصّص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

د.عبد الحميد الأقطش .... رئيسًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ.د. مصطفى جَطَل .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة حلب

أ.د. نهاد الموسى .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، الجامعة الأردنيّة

أ.د. علي الحمد .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

أ.د. فيصل صفا .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة: ٧ ذي القعدة ١٤٢٧هـ
الموافق: ٢٨/ ١١ / ٢٠٠٦م

سعيد الأفغاني
وجُهُودُه في عِلْم العَرَبيَّة

إعداد
يوسف عبد الله خليل الجوارنة
بكالوريوس لغة عربيّة، جامعة اليرموك ١٩٨٩م
ماجستير لغة ونحو، جامعة اليرموك ١٩٩٣م

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصّص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

د.عبد الحميد الأقطش .... رئيسًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك
أ.د. مصطفى جَطَل .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة حلب
أ.د. نهاد الموسى .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، الجامعة الأردنيّة
أ.د. علي الحمد .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك
أ.د. فيصل صفا .... عضوًا
أستاذ النحو وعلم اللغة، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة: ٧ ذي القعدة ١٤٢٧هـ
الموافق: ٢٨/ ١١ / ٢٠٠٦م

الإهــداء

- إلى كلّ مَن هفا لهم الفؤاد وتغنّى بذكرهم الخيال:

- مَن أنبتا فِيّ عزيمة الكبار وصَبْر الأَخيار... والدِي في الرّحمة الآخرة، ووالدتي على سرير العافية بإذن الله.
- مَن احتملت عِبْء البحث ومشكلاتِ التحصيل، بلسانِ الزّوجِ الصّامتة، وجَنانِها المخبوءَةِ فيه كُبْريات المُثُل والأخلاق... أم حذيفة.
- مَن رنّت قلوبُهم ليومٍ يَروْنَ فيه أباهم طالبًا مُمتَحَنًا، فَيُمطرونه بوابلٍ من الضّحِكات النّديّات... حذيفة وعمران، وميمونة وهَزار.
- مَن خَشَع في المحراب وقَرّت عَيْنُه في الصّلاة، أخي عَليّ.
- مَن رابَطَ في رحاب العربيّة، كي تبقى لغة حيّة على ألسنة الورى في قلوبهم، على رغمٍ من أباطيل المُرجفين.
- مَن كانت العربيّة فيه خُلُقًا وسلوكًا، الشّيخِ الكبيرِ سعيد الأفغاني، وابنته البارّة بُشرى.

المحتويات

سعيد الأفغـــاني

وجهوده في علم العربيّة

المقدّمة

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على شخصيّة سعيد الأفغاني (١٩٠٩-١٩٩٧م) -رحمة الله عليه- اللغوية، ذلك العالم الصّامت الذي أثار قضايا عدّة وأحياها في دراسته النّحو العربيّ، من خلال منهجه الذي انطلق منه في معالجة المسائل والأحكام، القائم على مجموعة من الأسس هي-عنده- مظاهر للرّوح العلميّة التي يُنسّق من خلالها النحو، منها: تحقيق نصوص شواهد النّحو، وتطبيق أسس الاحتجاج عليها بدقّة، واستقراء الموجود منها ودراسته، ثمّ بناء الأحكام الصحيحة بمراعاة: تمييز الأحكام المطّردة من الأحكام الغالبة، والقليلة من النادرة، ومحاولة نسبة اللهجات إلى أصحابها، وإفراد ما ألجأت إليه الضّرورة.

هذه الأسس، انطلق منها الأفغاني في بحوثه ومؤلّفاته، يحاور بها النّصوص والشّواهد، ويتّكئ عليها في إصدار الأحكام وتقريرها، وهو على الرغم من السّمت السّلفيّ (التّراثي) الذي يتمتّع به رحمه الله، فقد كان يَقسو على النّحويين في بعض الأحيان، تَعتريه في ذلك حِدّة حَميدة يتغيّا منها تقويم المنهج وإصلاح الخلل في الأحكام.

يعود اهتمامي بالأفغاني إلى سنين خلت، من مقالة لقرينه الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله، شهد فيها له بالسّبق والأوّليّة إذْ قال فيه: "هو المرجعُ في قواعدِ اللغة العربيّة وعلومِها، والحجّةُ في نحوها وصرفها، وما أعرف له في علم النّحو نظيرًا، والباحثُ الذي انتهت إليه الصّدارة في علوم العربيّة في الشّام"[٣] فأثارت فيّ هذه المقالة فضولَ البحث في التعرّف إلى شخصيّة الأفغاني واستقرائها، والوقوف على معالمها، وذلك بالرجوع إلى ما تراكم من تراثه الكبير، وما تواتر على ألسنة العارفين به من أنّه عَلم لا يُشقّ له غبار، وقَلَم أحكم أدواته في الكتابة والاختيار؛ فقد ارتضى لنفسه رحمه الله عُزلة طال زمانها، انسلخ فيها من حتميّة الزّمان، وتجاوز راغبًا حدود المكان،

ليعيشَ مع النّحاة الأوائل الذين أنجبتهم حضارة مديدة، كانت فيها العربيّة لغة دولة يتسابق العرب وغيرهم من الأجناس الأخرى إلى أن يكون لهم بها ومنها قِدح معلّى؛ ذلك أنّها كانت وسيلة من وسائل الحكم والسّياسة، وطريقة مثلى من طرائق التّدوين والتأليف- ويحاورَ أفكارهم ويتعرّف على مناهجهم في مؤلّفاتهم، تَدفعه إلى ذلك غَيرة على العربيّة التي تعيش غربة في زمانه، يُراد لها أن تكون لغة ساذجة هامشيّة مَيّتة، أو لغة طقوس وعبادات، لا لغة علم وثقافة، وحديث وكتابة...

تكمن أهمّية البحث في شخصيّة الأفغاني النّحويّة، فهو يَنتسب إلى أرومة غير عربيّة، ويمتلك رؤية شاملة لمقوّمات الحضارة العربيّة والإسلاميّة (اللغة والدّين والتاريخ)، استندت إلى منهج محكم كان نتاج مرحلة طويلة من البحث والتّنقيب، مكّنه يومًا أن يكون أستاذ العربيّة الأوّل في جامعة دمشق، يُحاكم الأشخاص ويَقبل للعربيّة الأكْفياء منهم، ويَدحر غيرهم من الأدعياء والمتزلّفين، حتى غدت في عهده ذاتَ ألق وكبرياء، تَلبس ثوبًا رشيقًا كان لها يومًا في أزمان غابرة.

وكان الأفغاني واحدًا من أعلام العربيّة العاملين لها بإخلاص وصَمتٍ، يَبتعد عن الدّعاية ويَأنف من الطّباع الخسيسة في العلم، ويَترفّع عن سفساف الأمور وسقطاتها. لذلك، فليس غريبًا أن يَكون محطُّ أنظار حرّاس العربيّة وسدنتها في المجامع اللغوية، فقد كرّمه المجمعُ العلمي العراقي بأن انتخبه عضوًا مراسلاً فيه سنة ١٩٦٠، ومجمعُ اللغة العربيّة في القاهرة الذي انتخبه أيضًا عضوًا مراسلاً فيه سنة ١٩٧٠، ثمّ انتخبه عضوًا عاملاً محلّ الدكتور حسني سبح سنة ١٩٩١، وكانت له في مجمع القاهرة جهود خيّرة وأعمال طيّبة، تشهد له بالرّيادة والرسوخ العلميّ.

وتكمن أهمّية البحث في شخصيّة الأفغاني كذلك أنّه انفلت من قيود الإقليميّة، إقليميّة العلم منها بشكل خاص، وآمن بوحدة أمّتنا من خلال مقوّماتها السّالفة، تلك العُمُد التي تشرّبها فغدت كأنّها قطعة من عقله، وما انفك يكتب ويحاور ويجادل بوحيٍ منها، فهي عنده ركائزُ أيةِ أمّة تحيا بحياتها وتفنى بفنائها، ومنها نَعرِف أنّ الأفغانيّ لم يكن نحويًّا فحسب، وإنما كان أديبًا كاتبَ مقالة من طراز

فريد، ومؤرّخًا وَعى ماضي أمّته وحاضرَها وحذّر من فلتات مستقبلها. ثمّ كان إلى جانب ذلك كلّه سلفيًّا أصوليًا بروح العصر ومعطياته، وهي خصيصة قلّ مَن يجمع بين جنبيها، بل إنّها لا يُتقن أسلوبَها والتعاملَ معها سوى قلّةٍ من العلماء الراسخين.

لذلك، فقد تسابق إلى التعاقد معه بعد إحالته على التقاعد سنة ١٩٦٩م، غير واحدة من الجامعات العربيّة التي سعت جاهدة أن يكون الأفغاني أحد رموز العربيّة فيها، فكان أنْ عمل في الجامعات اللبنانيّة، والجامعة الليبيّة، والجامعة الأردنيّة، وجامعة الملك سعود بالرياض.

وكان الباحث جَمع ما تناثر من آثار الأفغاني ونشره في موقع صوت العربية على الشبكة العالميّة، ودعا طلبة الدّراسات العليا في أقسام اللغة العربيّة، إلى دراسة الأفغاني وإعطائه حقّه من البحث. ثمّ كرّر الدّعوة نفسها تلميذ الأفغاني البارّ الدكتور مازن المبارك في كتابه (سعيد الأفغاني)، بأن يضطلع بعبء الكتابة عنه واحد من طلاّبه، أو طلاّب طلاّبه، وفاءً له وخدمة للعربيّة. من هنا تأتي أهمّيّة دراسةٍ تَتناول الأفغاني بالبحث العلميّ المنهجيّ الجادّ، وتكشف عن منهجه في دراسة النحو، وتبيّن خصائصه اللغويّة ومذهبه النحويّ.

لذلك، اقتضت خطّة البحث أن تشتمل على فصول خمسة يسبقها تمهيد متلوّة بخاتمة. فقد رسمت في التمهيد صورة حيّة لحياة الأفغاني منذ ولادته حتى وفاته، فكان مرآة يُبصر فيها القارئ آفاقه المعرفيّة، ومراحله في الكتابة والتأليف التي امتدّت قرابة السّتّين عامًا، التي شكّلت في مجموعها شخصيّةً علميّة نادرة يُشار إليها بالبنان. أمّا الفصل الأوّل فجعلته لبيان موقف الأفغاني في مسائل مُشْكلة في تاريخ النحو العربي والمذاهب النحويّة والخلاف النحوي. وانتظم الفصل الثاني الحديثَ عن أصلين من أصول النحو العربي هما الاحتجاج والقياس، كان للأفغاني فيهما إسهام في البحث وآراء تجدر دراستها وتقييدها، بيّنت من خلالهما مواقف الأفغاني وآراءه في الاحتجاج ومصادره وقواعده، وما أفاض في الحديث عن قواعد أصوليّة أخرى كانت هاجسه في كلّ ما ألّف في النّحو وكَتَب.

أمّا الفصل الثالث، فقصرته على مراجعات الأفغاني واختياراته اللغوية (الصّرفيّة منها والنحويّة)، خاصــًّا "الاشتقاق" منها بحديثٍ بين يديها وافرٍ، لأنّه وسيلة من وســائل تنمية اللغة مهمّةٌ، وَقَفَ عندها الأفغاني عارضًا وناقدًا، تحدوه رغبة في إذكائها وإنعاشها.

ولمّا كانت أصول النحو تشكّل في شخصيّة الأفغاني ركائزَ وعُمُدًا، جاء الفصل الرابع صورة تطبيقيّة عليها، إذْ رَصَدَ الباحث فيه إسهامات الأفغاني في مجالي النّقد والتّصحيح اللغويين، كشف فيهما عن طريقته في تناول المسائل عند أصحابها، وبيان قدرته على نقضها وإصدار أحكام فيها. وآثرتُ في الفصل الأخير أن أكشف عن شخصيّة الأفغاني التّأريخيّة، فانصبّ الحديث على ظاهرتين اثنتين هما: حال العربية في الشّام على امتداد ستين عامًا، ومشكلاتها المزهومة المفتعلة. كان فيهما يضع الأخبار ويعرضها في سياقاتها المختلفة، ثمّ يحاول أن يحكم عليها بما توافر لديه من أدلّة وبراهين.

وقد التزمت في إنجاز هذه الأطروحة بالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي، واعتمدت فيها على ما توافر بين يديّ من مصادر ومراجع قديمة وحديثة، غير أنّ بعض كتابات الأفغاني عزّ عليّ الوصول إليها، لا تؤثّر في مجموعها سلبًا على خطّة البحث وإنجازه، إضافة إلى غياب بعض مطبوعات مجمع القاهرة فكانت عقبة في وجه الباحث للحصول على بعض الموادّ التي تعين في اكتمال رسم الصورة المثلى للأفغاني.

ولم أقف في حدود بحثي المتواضع عن شخصيّة الأفغاني على دراسة علميّة منهجيّة، تناولته رحمه الله بالبحث والتأليف، تُبيّن منهجه في دراسة النحو العربي بشكل خاص، والعربيّةِ بشكل عام. أمّا ما كان من بحث ودراسة حوله فأشير إلى ملحقِ الأعلام الخاصّ بالأفغاني وأصدرته جريدة الأسبوع الأدبي في أربع ورقات كبيرة، وكتابِ (سعيد الأفغاني حامل لواء العربيّة وأستاذ أساتيذها) للدكتور مازن المبارك، الذي تحدّث فيه عن لمحة من حياته وعرّف بأهمّ أعماله. والعدد الخاص عن الأفغاني في مجلة التراث العربي (ع٩٢)، ويحتوي على مقالات متعدّدة تتناول

جوانب شخصيّته المتشعّبة. راجيًا من الله العليّ القدير أن تكون هذه الدّراسة محاولة في دراسة الأفغاني وبحثه، إنّه نعم المولى ونعم النّصير.

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفّقت في الكشف عن شخصيّة الأفغاني اللغويّة، بما توافر لديّ من أدوات البحث والتحليل، فإنْ كان ذلك ففضل من الله ومنّة، وإنْ كانت الأخرى فذلك اجتهادي وتقصيري. وقد كان لتوجيهات أستاذي الدكتور عبد الحميد الأقطش -المشرف على البحث- كبيرُ أثرٍ في إعداده وإنجازه، فله منّي شكر خالص لا يدانيه شكر. أمّا أعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الكبارُ الدكتور نهاد الموسى والدكتور علي الحمد والدكتور فيصل صفا، فلهم شكري وخالص تقديري على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقويمه. وأمّا ضيفنا الكريم الدكتور مصطفى جطل من الشّقيقة سوريّة، فأرجو من العليّ القدير أن يبارك له سفره العلميّ هذا، وأن يجعله في ميزان حسناته، وأشكره على هذه الالتفاتة الطّيبة في التواصل الثقافي بين جامعاتنا العربيّة، متمنيًا له طيب الإقامة في بلده الثاني بين أهله وإخوانه، راجيًا المولى أن أفيد من ملحوظاتهم وكُنّاشاتهم، وأعتذر عن كلّ تقصير.

اربد في ٢٠ / ١١ /٢٠٠٦م

التمهيد

الأفغانيُّ : سيْرةُ حَياةٍ

يعدّ الأفغاني (١٩٠٩-١٩٩٧م/ ١٣٢٧-١٤١٧هـ) واحدًا من الشّخصيّات الفكريّة النّاهضة في القرن العشرين، التي يقف حيالها المرء مجادلاً مناقرًا؛ ذلك أنّك أمام علمٍ راسخٍ في العلم، متشعّبٍ في النّتاج، منصرفٍ إلى حيث رفعةُ الأمّة وسموقُها، فقد آثر الجِدّ منذ نعومة أظفاره، فغدا ديدنَه في كلّ حركاته وسكناته، لا ينفكّ من الحديث عن الحالة التي آلت إليها البلاد، ويحرص على إظهار الجوانب المشرقة في تاريخنا وثقافتنا، ويُحرّض على كلّ حالة مرضيّة تنال من كيان الأمّة ومنظومتها الثقافيّة _ وبالجدّ اعتزل سفساف الأمور، واعتكف سائحًا في رحاب حضارة العربيّة لا يبغي بها سواها.

أوّلاً: مولده ونشأته

الأفغاني هو "محمد سعيد" بن الحاج "محمد جان" بن أحمد الأفغاني، الدّمشقي، الكشميري، الأشعريّ، الشّافعيّ، النّحوي[١]. ولد سنة ١٩٠٩م في مدينة (دمشق) العامرة في حيّ المهاجرين[٢] الواقع في سفحِ جبل قاسيون ، وكان والده هاجر من كشمير ميمّمًا شطر بلاد الشّام، وحلّ في دمشق

---

[١] انظر ترجمته في:

- عبد القادر عيّاش: معجم المؤلفين السّوريين في القرن العشرين، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥، ص٣٧-٣٨.
- شوقي ضيف: الأستاذ سعيد الأفغاني، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ج٧٢، ١٩٩٣، ص١٥٧-١٥٨.
- اتحاد الكتاب العرب: ملحق الأعلام رقم ٦٤ (سعيد الأفغاني)، جريدة الأسبوع الأدبيّ، دمشق، ١٩٩٤.
- زهير الشاويش: (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني)، صحيفة اللواء، الأردن، ع١٢٤١، ١٩٩٧.
- محمد الصبّاغ: (العلامة سعيد الأفغاني فقيد العربية)، مجلة المجتمع، الكويت، ع١٢٤٣، ١٩٩٧.
- عبد المجيد القادري: (التجاهل الإعلامي لوفاة سعيد الأفغاني)، مجلة المجتمع، الكويت، ع١٢٤٦، ١٩٩٧.
- محمود الربداوي: (ورحل الأستاذ سعيد الأفغاني)، مجلّة الفيصل،السعودية، ع٢٤٦، ١٩٩٧.
- نزار أباظة وزميله: إتمام الأعلام، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص١٠٩.
- محمود الأرناؤوط: أعلام التراث في العصر الحديث، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠١، ص٢٠٦-٢٠٨.
- مازن مبارك: سعيد الأفغاني حامل لواء العربيّة، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢، ص١٣ وما بعدها.
- اتحاد الكتّاب العرب: عدد خاص عن الأستاذ سعيد الأفغاني، مجلّة التراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣.

[٢] سمّي بهذا الاسم لأنّ أول من سكنه ساعة إنشائه المهاجرون إلى دمشق إثر الحروب التي قامت بين الدولة العثمانية وروسيّة من جهة، وبينها وبين اليونان وحلفائها من جهة ثانية، ومن هذا الحي ترى دمشق أمامك سحرًا من الجمال الخلاّب (انظر: علي الطنطاوي، دمشق، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٧، ص١٢٠).

وعُرف بالأفغاني[1] وعمل فيها عملاً متواضعًا، ثمّ تزوّج فتاة دمشقيّة من عائلة (الأبيض) رُزق منها بسعيدٍ وأختٍ لــه اسمُها عائشة، ثمّ شاءت إرادة الله أن يعيش الأفغاني وأخته بعيدين عن رعاية أمّهما وحنانها، فقد توفّيت بعد ثلاث سنوات من ولادة سعيد.

غيــر أنّ والده احتسبَ مصيبتَه، وآثر أن يقوم على رعاية ولديْه وتربيتهما التربية الحسنة، والنّــشأة الخالصة على تعاليم الدّين؛ فقد كان رحمه الله صالحًا تقيّــًا عابدًا، وإنْ كان على صلاحه وتقواه وكثرة عبادته "لا يكاد يحسن العربيّة"[2]، فنشأ سعيد في كنفه رحمهما الله نشأة علم وطلب، إذْ كــان حريــصًا أن ينشأ ابنُه في رحاب المسجد عالمًا تقيّــًا، يقول عن والده[3]: "كان أبي رحمه الله يصطحبني إلى المسجد الأموي بين المغرب والعشاء، فنحضر حلقة درس ثمّ صلاة العشاء..."، في فترة من أحلك الفترات التي مرّت بها بلاد الشام، وشهدت انحسار الدولة العليّة العثمانيّة، على أيدي جماعة الاتّحاد والتّرقّي.

تحصيله العلميّ

بدأ الأفغاني تعليمه الرسميّ يوم ألحقه والده في السابعة من عمره سنة ١٩١٦، بمدرسة في حي البزوريّة قُبالة الباب الجنوبي للجامع الأمويّ آخر العهد التركيّ اسمها (الأمينيّة و الإسعاف الخيري)[4] ، ثمّ دخل الدّراسة الابتدائيّة في التاسعة من عُمُره سنة ١٩١٨ بداية الحكم الفيصليّ، وأتمّها في مدرسة التّطبيقات. أمّا الدّراسة الإعداديّة والثانويّة، والتي تبدأ من الفصل السابع (الأول

---

(1) انظر: علي الطنطاوي: ذكريات علي الطنطاوي، دار المنارة، جــدّة، ج٥، ط١، ١٩٨٧، ص١٢. وكان الناس يلقّبون القادمين من كشمير بالأفغان، لأنّها قديمًا كانت تابعة للأفغان، ثمّ دخلت تحت الحكم الهندي عام ١٥٨٧م، وظلّت لها نسبتها القديمة. انظر: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، ص١٣.

(2) علي الطنطاوي: الذكريات، ج٥ ص١٢، وانظر: ج١، ط١، ١٩٨٥، ص١١٣.

(3) سعيد الأفغاني: (وثيقة وعبرتها)، مجلّة دعوة الحق، المغرب، السنة١٥، ع١، ١٩٧٢، ص٤١.

(4) مدرستان أهليتان كانتا مندمجتين في ذلك التاريخ، ومدرسة الإسعاف من المدارس الفقيرة الموارد تعيش على التبرعات، ورفضت قبول المساعدة من الفرنسيين، وصابرت فقرها إخلاصًا لأغراضها السّامية (انظر: سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية في الشام، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٣٠، ٧٨).

المتوسّط)، فقد دخلها بين سنتي (١٩٢٣-١٩٢٨) في مدرسة التجهيز[١] (ثانويّة دمشق) ودار المعلّمين، ليدخل بعدها الجامعة السّورية سنة ١٩٢٨، ولم يمضِ على إنشائها سوى عشر سنوات[٢] -وهي السّنة التي غدا فيها مدرّسًا للمرحلة الابتدائيّة- ويتخرّج من مدرسة الآداب العليا نواة كليّة الآداب فيها سنة ١٩٣٢.

وكانــت المدارس نهاية العهد التركيّ تسير في مناهجها وخاصّة الأهليّة منها، على "تخريج نشْءٍ عربيّ يحافظ على لغته ودينه ووطنيّته، وجاهدت في هذا السّبيل جهادًا حميدًا وبثّت في نفوس الأمّــة الــرّوح القــويّة العالية"[٣]، فهي بتلك الرّسالة كأنّها تشكّل امتدادًا وإرثًا حضاريّــًا، لمدارسَ عتيدةٍ بُنِيت في هذه البلاد في عهود سالفة، فقد كانت تحرص أنْ تخرّج أجيالاً مُشرَبةً بروح الانتماء والغَيــرة، معزّزة بقوّة العقيدة والتسلّح بلغة عربيّة فصحى، تكون خُلقًا لهم وسلوكًا في قابل أيّامهم. ففي مدرسة الأمينيّة والإسعاف الخيري، كان مدير المدرسة وبعض معلّميها "يلتزمون الفصحى دأبًا في حوارهم معنا -مع الطلاّب-، وفي إلقاء الدّروس، وفي التنبيهات العامّة"[٤].

ثانويّة دمشق

أمّــا المدرســة الــثّانويّة، فقد تعلّم الأفغاني فيها العربيّة على مجموعة من الأساتذة العظام، الــذين كان لهم أثر كبير في إحداث ثورة لغويّة لدى الطّلاب؛ فقد بثّوا فيهم روح الحماسة، وأثاروا فــيهم الحميّة، وأناروا لهم طُرُقًا مغاليقَ كادت تكون في مهبّ الرّيح، ذلك أنّ العربيّة على أيديهم

---

[١] اشتهرت أيام الأتراك بـــ (مكتب عنبر)، وعنبر: اسم صاحب الدار التي اشترتها منه الحكومة وجعلتها ثانوية وأسمتها مدرسة التجهيز، فلما أنشئت ثانويات أخرى عرفت بالتجهيز الأولى، ثمّ عرفت بثانوية جودة الهاشمي، باسم أحد قدماء الأساتذة فيها والذين تولّوا إدارتها سنين طوالاً، تذكارًا لفضله. وطلاب دار المعلّمين ينفردون عن طلاب التجهيز (الثانوية) بدروس مسلكية إضافية بعد الدوام وقبله، بعدما جمع الطلاب كلهم على منهج واحد. (انظر: الأفغاني، من حاضر العربية، ص٨٠-٨٢).

[٢] أنشئت أوّل عهدها في الحكومة الفيصليّة من المعهد الطبّي ومعهد الحقوق سنة ١٩١٩، فكانت نواة الجامعة من هذين المعهدين (انظر: السابق، ص٦٤، ٦٥).

[٣] السابق، ص٢٧.

[٤] المصدر السابق، ص٣٠.

ومـــن خلالهم، كانت تسابق الزّمن في الوقوف أمام هَبّجة نافرةٍ سافرةٍ من العنف والتذويب اللغويّ ضــدّها- مــنهم الشّيخ عبد الرحمن سلاّم (١٨٧١-١٩٤١)، والشيخ محمّد سليم الجندي (١٨٨١-١٩٥٥)، والــشيخ محمّد الداوودي (١٨٧٧-١٩٢٧)، والشيخ أبو الخير القوّاس (١٨٨٤-١٩٧١)، والأستاذ الشاعر محمّد البزم (١٨٨٤-١٩٥٥)، فعلى جهود هؤلاء وأمثالهم في بقيّة المدن الشاميّة، كما يقول الأفغاني[١]، ارتفع لواء العربيّة في الشّام، وحَمَله من بعدهم تلاميذُهم.

وقد بلغ من غَيْرتهم على العربية أنّ أحدهم وهو الأستاذ الجندي[٢]، وكان له هوىً في شعر أبي العلاء ونثره، راح ينهى تلاميذه عن كتب المنفلوطي وشعر شوقي وحافظ لأنها برأيه تفسد اللغة، يقول الأفغاني[٣]: "إني والله لا أزال أذكر قوله هذا ونحن في الصّف التاسع، وقد جرح بذلك شعورنا لكثرة ما كنّا نحبّ المنفلوطي"، كما أنّ الأفغانيّ كانت له تجلّيات مع شعر حافظ (١٩٣٢)، فقد هام فيه وصارت قراءته له ديدنًا لا فكاك عنه منذ الثالثة عشْرة من عمُره، وجسّد ذلك في مقالين[٤] له: (حافظ الإنسان)، و(من وطنيّة حافظ وشوقي).

لــذلك، فلــيس من عجب أن تجد أحدهم وقد انتهى من الثانوية، ولَديْه كفاية علميّة في البحث وقدرة فائقة في التدريس، تضاهي اليوم من يتخرّجون في المراحل الجامعية الأولى بل يزيد، أشار إلــى ذلــك الأفغانـــي بقوله: "وأذكر أننا ونحن طلاب كنا نلتهم مؤلفات طه حسين، وأحمد أمين، والــزّيات، والرافعي، والعقاد، والمازني، وهيكل، كما نتخاطف أعداد (السّياسة الأسبوعية)[٥]، لئلا

---

(١) المصدر السابق، ص٨٢.

(٢) من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، شاعر مدرّس عالم بالأدب، له اشتغال بالتاريخ، عيّن للإنشاء في ديوان الرسائل، ثمّ أستاذًا للأدب العربي في مدرسة التجهيز، فناظرًا، فمديرًا للكليّة الشّرعيّة، فمدرّسًا في كليّة الآداب في الجامعة السّوريّة. (انظر: خير الدين الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ج٦، ط٥، ١٩٨٠، ص١٤٨).

(٣) من حاضر اللغة العربيّة، ص٨٤-٨٥.

(٤) نشرتا في كتاب (ذكرى الشاعرين)، الذي جمعه ورتّبه الأستاذ أحمد عبيد سنة ١٩٣٢، تلك السنة التي توفّي فيها الشّاعران.

(٥) مجلّة صدرت في مصر في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي (العشرين)، وكان يرأس تحريرها الدكتور طه حسين، ودارت على صفحاتها معارك أدبيّة وفكريّة متعدّدة، كان لها فضل في تكوين الذّوق الفكري والأدبي العربيّين في تلك الفترة.

يفوتـنا موضـوع من الموضوعات الأدبية الداخلة في منهج الدراسة الثانوية"[١]، ويقول أيضًا في حـديث لـه عـن الـشيخ محمد رشيد رضا[٢](-١٩٣٥): "ليس المرحوم الشيخ محمد رشيد رضا بالمجهول عنّا اليوم، قرأنا تفسيره وفتاواه وبحوثه في مجلة المنار منذ نعومة أظفارنا".

وأرّخ هذه الظاهرة الشّيخ علي الطنطاوي في ذكرياته[٣] من أنّه اطّلع على ما وصلت إليه يـداه من كتب الأدب العربي القديم، فقد سرد كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) في أوائل الإعداديّة مرّتين: قرأه مرّة وحده، وأخرى مع رفيق عمُره ودَرْبه سعيد الأفغاني. وكانا يقرآن مع قرينهما عبد الغني الدّقر[٤] (١٩١٧-٢٠٠٢) بعد صلاة الجمعة، كتابَ (الرّسالة) للإمام الشافعي رحمـه الله. كمـا كان الأفغانيّ مولعًا منذ نعومة أظفاره بالمؤرّخ الجليل الطّبري (٣١٠هـ) وكتابه العظـيم فـي التّاريخ، وكان يعدّ كتابته فيه من النثر الرّاقي البليغ[٥]، الذي لا تطيب النّفس بالتّفريط فيه، يقرؤه المتعلّم مشروح الصّدر ناعمًا بما فيه من متعة لا توصَف.

وكان من أقران الأفغاني في ثانوية دمشق أو قبله أو بعده، مجموعة من التلاميذ الذين صار لهـم شأنٌ في الحياة كبيرٌ، وبلغوا منـزلةً من الفكر والثقافة والبيان رفيعةً، منهم: علي الطنطاوي، ومحمـد الجيـرودي، وجمال الفرا، وأنور العطار، ومسلم القاسمي (ابن العلاّمة الشيخ جمال الدّين القاسـمي)، وعـبد الغني الكرمي، وعبد الكريم الكرمي، وجميل سلطان، وزكي المحاسني، وأمجد الطرابلسي، وظافر القاسمي، وغيرهم كثير.

وقد سجّل عن بعضهم الأفغاني في كتابه[٦]: "ولا أنسى – وكنت تلميذًا ليليًّا فيها (أي ثانوية دمشق)– أنّ عيني ألفت أن أجد على منضدة رفيقي محمد الجيرودي نقيب المحامين في ما بعد، أمالي

---

(١) من حاضر اللغة العربيّة ، ص٨٧.

(٢) (وثيقة وعبرتها)، مجلة دعوة الحق المغربية، س١٥، ع١، ١٩٧٢، ص٤١.

(٣) انظر: ج٥، ص١٢، ج٨، ص٢٩٣.

(٤) انظر: إياد الطّبّاع، عبد الغني الدّقر، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٧.

(٥) انظر: عائشة والسّياسة، ص٨.

(٦) من حاضر اللغة العربية، ص٩٠.

القالي وبعض أجزاء الأغاني وهو في السنة الثانية من تحصيله الثانوي، كما ألفت رؤية القاموس المحيط بأجزائه الأربعة أمام زكي المحاسني الأديب الشاعر، ودواوين الشعر القديم أمام أنور العطار، وكتب الأدب واللغة مع عبد الغني الكرمي وعبد الكريم الكرمي، وغيرهم إلى جانب كتبهم الدراسية الثانوية".

وكان لهؤلاء الطلاب (وهم في الثانوية) دراية في النقد ودربة في فنون الكلام، وما جاءت لهم هذه الملكة من فراغ، لولا حرص أساتذتهم وتشجيعهم لهم أن تكون اللغة العربية زادهم وكيانهم، فكانوا في جلساتهم لايتحدثون إلا الفصحى، ويروي الأفغاني (وقد كان طالبًا في ثانوية دمشق) عن الحفلات والمهرجانات يقول:"حتى لأذكر أننا كنا نرجع من الحفلة أو المهرجان أو المحاضرة، فئة من الطلاب الليليين في ثانوية دمشق، نعلّق على الموضوع، وعلى ضعف المحاضر أو قوته في لغته، وفي ذاكرة كلٍّ منّا الهفوات التي لحق بها المحاضر أو الخطيب، نتفق في الرأي على أكثرها ونناقش في قليل منها مختلفين[1]".

وأشار إلى هذه المناكفات الشيخ علي الطنطاوي في ذكرياته[2]، وذلك أنّه حضر هو والأفغاني سنة ١٩٢٧ حفلة أقيمت في رَدْهة المجمع العلميّ العربيّ في دمشق، لتكريم الشاعر حافظ إبراهيم لمّا زارها، وكان الطلاّب يومئذ في ريّق الشّباب، يَقْصِدون هذه الحفلات لانتقاد الخطباء والوقوف على معايبهم، فَمَن لم يَعيبوا فكرته عابوا أسلوبه، ومن لم ينتقصوا إنشاءه انتقصوا إلقاءه...،كما أنّهم تعلّموا النحو صغارًا في المرحلة الابتدائية في سلسلة (الدروس النحوية) للمرحوم حفني ناصف (١٨٥٦-١٩١٩) ورفاقه[3]، قال الأفغاني عن هذه السلسلة: "أنهيتها في المرحلة الإعدادية، ولا يحتاج من درس جزأها الأخير (قواعد اللغة العربية) إلى زيادة في نحو ولا صرف ولا بلاغة؛ ما

---

(١) المصدر السابق، ١٩٥.

(٢) انظر: ج٢، ص١٨٨.

(٣) الأساتذة: محمّد دياب، والشّيخ مصطفى طمّوم، ومحمود عمر، ومصطفى محمّد.

عليه إلا الانصراف إلى أدبنا الصافي وتاريخنا الرائع، يعبّ منهما ما وسعه العبّ، ويتذوّق عبقرية لغته ما أمكنه التذوّق"[1].

مـــن هـــنا، فـــإنّ هذا النّبوغ في العربيّة والتّفوّق في رحابها، كان أثرًا من آثار تلك الحقبة الـــزمنيّة الـــرائدة، فاكتملت لهم ناصية البيان، وغدا أحدهم في ما بعد عَلَمًا يُشار إليه ويُختلف عليه، فكانـــت ثانوية دمشق المدرسة التي أصّلت فيهم محبّة العربية، وهي التي دَرَجَت بهم أن يكونوا في يـــوم من الأيّام أعلامًا في رحابها وكينونتها، إنّها "معقل العروبة وطنيةً ولغة وأدبًا وتاريخًا ونضالاً طويلاً" على حدّ تعبير الأفغاني رحمه الله.

لذلك يمكن القول: إنّ شخصيّة الأفغاني وبنيته العلميّة (اللغويّة والفكريّة والثقافيّة)، تشكّلت في ثلاث مراحل: ففي هذه المدارس تشكّلت **المرحلة الأولى**، إذْ اكتسب فيها معارفَ جمّـــةً ومسالك للبحث عظيمةً، خاصّة ما يتّصل منها بمقوّمات ثقافة الأمّة العربيّة والإسلاميّة (الدّين واللغة والتاريخ)، التي كانت وستبقى الدّعامات المثلى والوحيدة في جمع كلمة الأمّة ووحدتها.

مجالس العلماء

والمرحلة الثانية التي برع فيها الأفغاني وكان لها أثر في نبوغه وتفوّقه، هي اختلافه على حلقـــات العلـــم فـــي الجامـــع الأمويّ كعبةِ العلم في بلاد الشام، فقد كان الجامعة التي تَعاور على الـــتّدريس فـــيها ثلّـــة من علماء الشّام ومحقّقيها. ومن أشهر المشايخ العلماء الذين تلْمذ على أيديهم الأفغاني ثلاثة:

أوّلهـــم الشيخ صالح التونسي (١٩١٩): فمنذ العاشرة من عمر الأفغاني سنة ١٩١٩، كان يـــلازم حلقـــة الشيخ صالح، وهي السنة التي توفّي فيها رحمه الله، وفي حلقته هذه عَرَف أوّل مرّة قـــرينه وعديله الشيخ علي الطنطاوي، الذي وصف حلقة التونسيّ بقوله: "وكانت حلقة الشيخ صالح

---

[1] من حاضر اللغة العربية، ص٢٠٤. وأشار رحمه الله في لقاء مجلة الفيصل (العدد ١١٨ سنة ١٩٨٦) أنه بدأها سنة ١٩٢١ وأنهاها سنة ١٩٢٤.

تمتاز منها -حلقات الجامع الأموي- كلّها، لأنّها كانت كالمدرسة الجامعة، فيها حديث، وفيها قواعد في المصطلح وفي الأصول، وفيها تاريخ وشعر وأدب، وكان الشّيخ فصيح العبارة، طلْق اللسان، كثير السّجع، يأتي معه عفوًا بلا تكلّف، بلهجته التونسيّة الجميلة"[١].

وثانيهم الشّيخ بدر الدّين الحسني (١٩٣٥)[٢]: كانت حلقته هي الكبرى من بين حلقات الجامع المتعدّدة، يجلس فيها إلى تلامذته تحت قبّة النّسر، وعادة ما يتولاّها أكبر علماء الحديث في البلد. وتشاء الأقدار أن يكون هذا الشّيخ الجليل -محدّث الشّام بحقّ- يومًا، جدّ زوج الأفغاني لأمّها، ابنة القاضي صلاح الدين الخطيب[٣]، وهو بذلك عديل الشّيخ علي الطنطاوي الذي لا ينفكّ من ذكره والإشادة به في كثير من صفحات كتابه (الذّكريات).

أمّا ثالثهم فالشّيخ أحمد النّوَيلاتي (١٩٣٨)[٤]: وهو من العلماء الأثيرين إلى قلبه، بل هو شيخه الأوّل والأخير، كان حريصًا على مجالسته والاستماع إليه، ويطمع في كتابة سيرته وترجمة أحواله، لأنّه كان أوّل من أقرأه العربيّة وعلوم الدّين[٥]. ويرى الأفغاني أنّ حلقة الشيخ أحمد كانت حيويّة وأقرب إلى روح العلم مقارنة مع مثيلاتها من الحلقات الأخرى، التي لا يكون الدّرس فيها "إلاّ قراءة مرنّمة في كتاب كثيرًا ما يكون إلى التّحريف، حتّى إذا رفع المدرّس رأسه

---

[١] الذكريات، ج٨، ص١٥٨. والشيخ صالح التونسيّ عالم كبير ومجاهد، درّس وقرأ الكتب العالية، وصار من أعيان شيوخ الطبقة الأولى، ثمّ رحل إلى المشرق وطاف البلاد وأقام بالمشرق، وفيها ظهر علمه وفضله (انظر: محمّد الفرفور، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر الهجري، دار الملاّح، دار حسّان، ط١، ١٩٨٧، ص١٤١).

[٢] محدّث الشّام في عصره، أصله من مرّاكش، ولد في دمشق سنة ١٨٣٥، وكان بارعًا في علم الحديث، حفظ الصّحيحين بأسانيدهما، ونحو عشرين (٢٠) ألف بيت من فنون العلوم المختلفة. (انظر: الأعلام، ج٧، ص١٥٧، ١٥٨).

[٣] ابنِ عالم الشّام وفقيهها أبي الفرج الخطيب (١٨٢٨-١٨٩٣)، ولد بدمشق ونشأ فيها وأتمّ تحصيله في مدرسة الحقوق في لستانبول، وتولّى رئاسة المحاكم الحقوقيّة والجزائيّة، ثمّ رئاسة كاتبي العدل، وكان من الشّجعان المعدودين. توفّي بدمشق أوائل القرن الرّابع عشر. انظر: محمّد الفرفور، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر، ص١٤٦.

[٤] عالم واعظ، ومصلح فاضل، ومدرّس في المسجد الجامع، حفظ القرآن الكريم والقراءات العشر. انظر: محمّد الفرفور، أعلام دمشق في القرن الرابع عشر، ص٢٨-٢٩.

[٥] انظر: سعيد الأفغاني: (الشيخ أحمد النويلاتي)، مجلّة التّمدّن الإسلامي، دمشق، س٤، ج٧، ١٩٣٨، ص٢١٨.

ليشرح، لم يكن هذا الشّرح إلاّ إعادة ما قرأ بصوت أجهر"[1]. وكم كان الأفغاني حريصًا أنْ يقرأ علـى الشيخ مع الأستاذ عز الدّين التّنوخي كتابًا في القراءات، ولم تتحقّق له تلك الرّغبة لأنّه اعتذر باهتمامه بابنه المريض.

وثمّة علماء أشياخ آخرون جلس إليهم الأفغاني وأخذ عنهم، مثل[2]: الفقيه الحنفي الشّيخ محمّد نجيب كيوان (١٩٣٤)، والمقرئ الشّيخ عبد الله المنجّد (١٩٤٠)، وعالم البلاغة والأدب والعروض والمنطق الشّيخ عبد القادر الكيلاني الشّهير بالإسكندراني (١٩٤٣)، وغيرهم.

المنتديات الأدبيّة

وأما **المرحلة الثالثة** التي كان لها أثر في نسج خيوط الأفغاني العلميّة، فتلك هي المنتديات الأدبيّة والمقاهي الثقافيّة، التي كانت منتشرة بصورة لافتة للنظر في دمشق، خصوصًا في فترة الاحتلال الفرنسي وما بعدها بقليل؛ ففيها كانت تتناثر الأفكار، وتتلاقح العقول، وتنضج القرائح، فأثمرت ثمارًا طيّبة في إخراج جيل ذي نُسغ جديد، وروحٍ وثّابة، يتسلّح بالعلم، ويتغنّى بالعربيّة الفصحى بصرف النظر عن اختصاصه، ذلك أنّها كان يُنظر إليها في تلك الفترة العصيبة من تاريخ

---

(1) السابق، ص٢١٧.

(2) انظر: عدنان الخطيب، (عبقريّة الأفغاني في الاحتجاج)، مجلّة التراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣، ص١٣٢.

وقد تحدّث الشّيخ علي الطنطاوي عن ثمار هذه المرحلة في حياة الناشئة، وأثرها في العبقريّة والنّبوغ -أرى إثباتها هنا لاتّصالها الوثيق في نشأة الأفغاني العلميّة- بقوله: "كنّا نختلف إلى بعض العلماء ونسمع دروسهم العامّة في المسجد، ودروسهم الخاصّة في البيوت، فما أكملنا الدّراسة الثانويّة (سنة ١٩٢٨) حتّى أتقنّا قراءة النّحو على المشايخ، وقراءة البلاغة والفقه والأصول والحديث، وحضرنا كتبًا في التفسير والكلام، وعرفنا عشرات من أمّات كتب العلم، وقرأنا فيها وتصفّحناها أو رجعنا إليها، وحفظنا أسماء مئات من أعلام الإسلام من الصّحابة والتّابعين والفقهاء والمحدّثين والمفسّرين، والفلاسفة والرّواد والأدباء والشّعراء، حتّى صارت أسناد (جمع سَنَد) الأحاديث والأدب مألوفة لدينا لكثرة مَن عرفنا من رجالها، ومن لم نعرفه نرجع إلى ترجمته، وكنّا في الثانويّة نرجع إلى الإصابة، وأسد الغابة، والاستيعاب، وتهذيب التهذيب، وتهذيب الأسماء واللغات، وابن خلّكان، والفوات، ومعجم الأدباء، وطبقات السّبكي، وتاريخ الخطيب، وابن عساكر، والدّيباج المذهب، وطبقات الحنفيّة، وبغية الوعاة، وتاريخ الخلفاء، وابن أبي أصيبعة. وقد نبغ في صفّنا جماعة من الأعلام كـ سعيد الأفغاني، وجميل سلطان، وأنور العطّار، وزكي المحاسني، وعبد الكريم الكرمي، ووجيه السّمّان، وجمال الفرّا، وما كانت تمرّ سنة لا ينبغ فيها نابغون في الأدب والعلم، وممّن نبغ في صفّنا في كليّة الحقوق (الطنطاوي تخرّج في كليّة الحقوق في الجامعة السوريّة سنة ١٩٣٢) مصطفى الزّرقاء، ويونس السّبعاوي، وصديق شنشل، وعادل العلواني، وممّن كان في الصّف الذي بعده معروف الدّواليبي". (الذّكريات: ج٨، ص٢٩٣-٢٩٤).

الـشّام، على أنّها اللغة الجامعة الموحّدة كما كانت يومًا ما في تاريخها الطّويل. وكان أثرها – أي المنتديات والمقاهي– في النّاس مُجديًا، يفوق ما يأخذه طلاّب اليوم في الجامعات.

ومـن هذه المجالس العلميّة: مجلس الشّاعر خليل مردم بك[1] (١٨٩٥–١٩٥٩)، الذي كان يجـتمع فـيه الشّباب الرّفاق علي الطنطاوي، وسعيد الأفغاني، وأنور العطّار إلى شيخ الشّام محمّد بهجة البيطار (١٨٩٦–١٩٧٦)، والأديب عزّ الدين التّنوخي (١٨٨٩–١٩٦٦). ومجلس الشّيخ علي الطـنطاوي في المدرسة الأمينيّة وهو أطولها زمنًا، وكان يحضره جمعٌ من الواعدين، ويذكر زهير الـشاويش[2] أنـه تـتلمذ على الأستاذ سعيد الأفغاني في هذا المجلس لأوّل مرّة سنة ١٩٤٥، وفي جلـسات خاصّة في بعض متنـزّهات دمشق في بساتين شارع بغداد، أو نهاية خط المهاجرين في سـفح قاسيون قرب مصلّى العيد، أو في زيارته التي يتكرّم بها علينا في المكتب الإسلامي، أو في دارنا في الميدان حيث كان يُسرّ مما يسمع من والدي من أحاديث البادية والجهاد.

ومنها ما كان رواه لتلميذه البارّ به (مازن المبارك)[3]، إذْ كان يحضر مجالس الأستاذ محمّد كرد علي (١٨٧٦–١٩٥٣) مؤسّس المجمع العلمي العربي سنة ١٩١٩، وفي حديقته التقى الأفغاني للمرّة الأولى بالمستشرق الإنجليزي مرغليوث[4] (١٨٥٨–١٩٤٠)، وكان يحدّثه أيضًا عن مجالس أخـرى مـثل مجالس الأستاذ أحمد أمين (١٩٥٤)، والأستاذ أحمد حسن الزيّات (١٨٨٥–١٩٦٨) وغيرها.

ثـمّ قـام مجمـوعة من الغيُـــر على اللغة العربيّة وآدابها، واتّفقوا على إنشاء (المجمع الأدبـي) سـنة ١٩٣٣، محـدّدين الغايـة المنشودة منه، وهي: "إيقاظ الروح الأدبيّة في هذا البلد،

---

[1] انظر: ذكريات علي الطنطاوي، ج١، ص٢٠، ج٣، ص٢٣١. ويروي تلميذ الأفغاني عاصم بن الشّيخ محمّد بهجة البيطار، الذي كان يحرص على حضور تلك الجلسات في صغره، أنّ الأفغاني كان أقلّ الحاضرين كلامًا، لكنّه لم يكن يفوته النّقد اللاذع، والملاحظة الموجعة، وكان أكثر ما يكون حدّة وسخونة مع تِربه ورفيقه علي الطّنطاوي. انظر: مجلّة التّراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣، ص٣٨.

[2] انظر: زهير الشاويش: (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني)، صحيفة اللواء، الأردن، ع١٢٤١، ١٩٩٧.

[3] انظر: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، ص٢٦.

[4] انظر: الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٨٤.

والـتّعاون علـى الإنتاج، ومساعدة كلّ أديب نابغ أقعده عارض من عوارض الدّهر، وإنشاء أدب جديـد قويّ"[1]. وكانوا شكّلوا هيئته الإداريّة من: الدكتور منير العجلاني العائد من فرنسا سكرتيرًا، ومحمّـد الجرودي خازنًا، وأنور العطار، وسعيد الأفغاني، وميشيل عفلق، وعلي الطنطاوي أعضاء إداريـين، وسليم الزّركلي، وجميل سلطان، وحلمي اللحام، وزكي المحاسني، ومصطفى المحايري أعضاء عاملين.

وهكـذا جمع هذا المجمع بين المتفرّقين، وحاول أن يؤلّف بين المختلفين، غير أنّ الأعضاء تمايـزوا فـريقين[2]: فريق اتّجه وجهة أدبيّة تربّى على أدب القرآن، وعلى نهج البلغاء من الأدباء، وهـو مـن بقي في المجمع الأدبي. وفريق اتّجه وجهة علميّة ألّف أعضاؤه جماعة أخرى أسموها (ندوة المأمون).

ولا شـكّ أنّ هذه المجالس العلميّة صقلت شخصيّة الأفغاني، وجعلت منه أستاذًا نحريرًا لا يجامل في العلم ولا يماطل، فمثله يوقن أنّ للعلم رسالةً جليلة لا يجوز التّفريط بها ولا التّهاون فيها.

مدرسة الآداب العليا

وهي كما أشرت نواة كليّة الآداب في الجامعة السّوريّة، دخلها الأفغاني سنة تأسيسها (١٩٢٨) وتخرّج فيها سنة ١٩٣٢، وكان مديرها الأستاذ شفيق جبري[3] (١٨٩٨-١٩٨٠)، ثمّ غدا عميدًا لها -كليّة آداب- يوم إنشائها سنة ١٩٤٨.

وتتلمذ الأفغاني فيها على ثلّة من الأساتذة الكبار وهم: الأستاذ شفيق جبري، والأستاذ محمّد سليم الجندي الذي تتلمذ عليه في ثانويّة دمشق، والشّيخ عبد القادر المبارك (١٨٧٨-١٩٤٥)، والشّيخ عبد القادر المغربي (١٨٦٧-١٩٥٦) وأربعتهم كانوا أعضاء في المجمع العلمي العربي بدمشق، ومحمّد سعيد الباني (١٨٧٧-١٩٣٣) الذي فشل في تعامله مع الطلاب، إذْ لم تكن عنده

---

(1) ذكريات علي الطنطاوي، ج٣، ص١٦-١٧.

(2) انظر: المرجع السّابق، ج٣، ص١٨.

(3) انظر: عبد القادر عياش، معجم المؤلّفين السّوريين، ص٩٣.

طريقة مثلى في إدارة الفصل، لذلك لم ينجح في التّدريس ولم يستطع ضبط الفصل، لأنّ الطلاّب كانوا يشاغبونه، بحسب رواية الشيخ الطنطاوي[1].

ولم أقف على نشاط الأفغاني في هذه الفترة الجامعيّة، فهو في تأريخه للجامعة السوريّة لم يتحدّث فيها عن كليّة الآداب، لأنّ الكلام على عروبتها كما يرى من الفضول، في حين كان معنيًّا بالتأريخ لمعهدي الطبّ والحقوق. غير أنّ تلميذه عبد المجيد القادري أشار[2] إلى أنه رحمه الله كان أحد الذين عملوا على وضع المصطلحات الطّبيّة والعلميّة التي تستعمل في الشّرح أثناء إلقاء المحاضرات في مدرّجات كلّيتها الطّبيّة.

ثانيًا: حياته العمليّة

بــدأ الأفغانـــي حــياته العمليّة بعد نيله الثانوية العامة (البكالوريا)، إذْ عيّنه الأستاذ محمّد كرد علـــي وزير المعارف يومذاك، معلمًا للمرحلة الابتدائية في قرية (مُنَيْن) قرب دمشق سنة ١٩٢٨م، وبعـــدها بـــسنة واحدة عُيّن مدرّسًا إكماليًّا في مدرسة (التجارة الإعدادية) حتى سنة ١٩٤٠م، لينتقل بعدها مدرّسًا للمرحلة الثانوية في مدرسة التجهيز الأولى (ثانوية دمشق) حتى سنة ١٩٤٦، ثم صار مدرسًا جامعيًا بكلية الآداب في الجامعة السورية منذ سنة ١٩٤٨.

وانـــتدب للتعليم في المعهد العالي للمعلمين[3] في ١٩٥٠/١١/٥، وقد تدرّج في الجامعة أستاذًا مـــساعدًا فـــي ١٩٥٠/١٢/١٦، ثم أستاذًا ذا كرسي لعلوم العربية في ١٩٥٧/١/١، ثم صار رئيسًا لقـــسم اللغـــة العربية سنة ١٩٥٨، ثم انتخب عميدًا لكلية الآداب سنتين (١٩٦١/١٢/١١-١٢/١٨/ ١٩٦٣)، وبقي في الجامعة إلى أن تمّت إحالته على التقاعد في الأول من كانون الثاني سنة١٩٦٩.

---

(١) الذكريات، ج٢، ص٢٠١. ولظنّ أنّ البانيّ كان مدرّسًا في ثانويّة دمشق قبل التحاقه مدرّسًا في الجامعة، وفيه قال الأفغاني: "كان لنا فى ثانويّة دمشق مدرّس فاضل، قويّ المشاركة في فنون مختلفة ولغات عدّة، ذكيّ، ما أظنّ أنّي ورفاقي رأينا مثله قوّةَ بديهةٍ وسرعة خاطر، مع مزاج حسّاس سريع التأثّر، منه كان يدخل الخلل على ضبطه للصفّ، ويُلحّ لولو الشّغب من الطّلاّب لإثارته". (سعيد الأفغاني: في سبيل العربيّة، مجلة دعوة الحق المغربية، س١٣، العدد المزدوج ٩-١٠، ١٩٧٠، ص ٤٩).

(٢) التجاهل الإعلامي لوفاة سعيد الأفغاني.

(٣) عبد القادر عياش: معجم المؤلفين السوريين، ص٣٧ .

وبعد إحالته على التقاعد، ولشهرته الذائعة الصيت، تعاقدت معه بعض الجامعات العربية، مثل الجامعة اللبنانية بين سنتي (١٩٦٨-١٩٧١)، وانتدب خلالها إلى جامعة بيروت العربية انتدابًا إضافيًا، ثم دعته الجامعة الليبية (جامعة بنغازي في ما بعد) للتعاقد معها بين سنتي (١٩٧٢-١٩٧٧)، رَأس خلالها قسم اللغة العربية، وكان مسؤولًا فيها عن تحرير مجلة كلية الآداب، ثم لبّى دعوة الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٠، وجامعة الملك سعود في الرياض انة ١٩٨٤، لتكون آخر محطاته في العملية التدريسية بسبب كِبَر سنّه وتعبِ عينيه[1]، حيث بلغ خمسًا وسبعين سنةً.

وقد تتلمذ على يديه في جامعة دمشق خاصّة والجامعات العربية عامة، طلابٌ كثيرون توزّعوا في أنحاء الوطن العربي الكبير، ومنهم اليوم أساتذة كبار يحملون رسالة العربية متأثرين بما ثقفوه من منهج الأفغاني الذي غرسه فيهم على إكبار العربية. وقد أشرف الأفغاني على رسائل جامعية في الماجستير والدكتوراه في دمشق وعمان[2].

وكـــان رحمـــه الله قـــد تـــزوّج بأخرة (في الخمسين من عمره) ابنة القاضي صلاح الدين الخطـــيب، ورُزق منها الابنة الوحيدة (بُشْرى)، التي تُعِدّ أطروحةً لنيل درجة الدكتوراه في التّربية بجامعـــة دمـــشق، وكانـــت حصلت على درجة الماجستير في (علم نفس النمو) من كليّة التربية في جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة سنة ١٩٩١.

المجـــامع العلميّة

تعـــدّ مجامـــع اللغـــة من أبرز المؤسسات العلمية العربية التي تُعنى بشؤون العربية وتراثها المجيد، وقضاياها المعاصرة، وقدرتها على استيعاب الثورة العلمية والتكنولوجية ترجمة وتعريبًا.

والأفغاني واحد من أولئك الذين أفنوا أعمارهم في خدمة العربيّة لغة القرآن المجيد...، فكان لعطائـــه المتميّـــز أن انـــتخب عضوًا مراسلاً في المجمع العلمي العراقي في الرابع والعشرين من

---

(١) من رسالة بعثها إليّ الدكتور مازن المبارك.

(٢) محمود الربداوي: ورحل سعيد الأفغاني، ص٩٩. وأعتقد أنّ الأفغاني لم يكن له إشراف على الطلاب في الجامعة الأردنية لأنّ المقام لم يطل به فيها، فقد أنهي التعاقدُ معه بسبب منهجه الصّارم في التدريس.

كانون الأول سنة ١٩٦٠[١]، ثمّ انتخب فيه عضوًا مؤازرًا[٢]، وانتخبه مجمع اللغة العربية في القاهرة عضوًا مراسلاً في الثالث من آذار سنة ١٩٧٠[٣]، ثم أعيد انتخابه فيه عضوًا عاملاً في السادس عشر من شباط سنة ١٩٩١[٤]، مع أربعة أعضاء آخرين كان المتحدّث باسمهم في حفل الاستقبال.

والأمر الغريب الذي يدعو إلى الدّهشة أنّه رحمه الله لم يكن عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق، ولست أدري ما سبب غيابه عن العضويّة في المجمع، أهي أسباب خاصّة به أم متعلّقة بغيره ؟. وأظنّ أنّ الحدّة الغيرى التي كانت سمْتَ الأفغاني رحمه الله، والجِدّ الصّارم الذي غدا خلقه وسلوكه، وبعده عن صغائر الأمور، ووقوفه عند الجسام منها، وإنكاره المجاملات، وأنفته من المهاترات، كلّ ذلك وغيرُه[٥] -ممّا شئت من الضّوابط المسلكيّة والعلميّة- جعل القوم ينأون به

---

(١) انظر: مجلّة المجمع العلمي العراقي، مج٨، ص٤٣٧، ١٩٦١.

(٢) شوقي ضيف، الأستاذ سعيد الأفغاني، ص١٥٧.

(٣) انظر: مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٦، ص٢٣٢، ١٩٧٠.

(٤) مجلّة مجمع القاهرة، ج٧٢، ١٩٩٣، ليحلّ محلّ الدكتور حسني سبح رئيس مجمع اللغة العربيّة في دمشق الذي وافته المنيّة يوم الحادي والثلاثين من كانون الأول سنة ١٩٨٦.

(٥) لا بأس من ذكر لملامح من حدّة الأفغاني وصرامته قد تكون سببًا في إبعاده عن عضويّة المجمع، منها – ما رواه الأستاذ محمود الأرناؤوط في كتابه (أعلام التراث /ص٢٠٧)- أنّ الأستاذ محمّد كرد علي وكان عيّن الأفغاني في وزارة المعارف سنة ١٩٢٨، حين اطّلع على كتابه (أسواق العرب في الجاهليّة والإسلام)، طلب منه أن يكتب مقدّمة للكتاب، فأجابه الأفغاني: الكتاب يقدّم نفسه بنفسه. ويذكر الشّيخ علي الطنطاوي في كتابه (دمشق/ ص١١٩)، أنّ الأستاذ كردًا تجاهل والي دمشق (ناظم باشا)، وهو الرّجل الذي لم يُعرف من ولاة العثمانيين من خدم الشّام مثله، ومثله مدحت باشا أحد المصلحين الأحرار، تجاهل أن يؤرّخ للوالي ناظم في كتابه الكبير (خطط الشّام) لأنّه كان يكرهه، فقد يكون أسرّ كلمة الأفغاني في نفسه فلم يرشّحه لعضويّة المجمع.

ومنها أنّ أحد الأساتذة تقدّم للتعيين في قسم اللغة العربيّة يوم كان عميدًا لكليّة الآداب، فرفض تعيينه لعدم انطباق الشروط عليه، لكنّ الأستاذ ناور وواسط فصدر قرار تعيينه، ثمّ بعد ذلك يسرّح الأستاذ من القسم. (انظر: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، ص٢٩) ومنها -كما أخبرني أحد تلامذته- أنّه دخل ذات يوم على الطلاب في فصل من الفصول وقال لهم: وصلتني من طرفكم أوراق كثيرة (وساطات للنّجاح)، أعلم أنّ منها من أناس لهم في الدّولة مراكز متقدّمة، ومن أصدقاء ومقرّبين، ومن ، ومن... ثمّ فكّرت فيها وقدّرت، فلم أجد لها مكانًا سوى المحرقة (وكان الفصل شتاءً)، فعلّق التلميذ قائلاً: لقد احترق الأستاذ، إذ لم يمض وقت يسير حتّى أحيل على التّقاعد رحمه الله.

بعـــيدًا عن مؤسّسة علميّةٍ الأفغانيُّ أولى النّاس فيها ومَن هم في مستواه رحمه الله؛ فهو ابن سوريّة وعالمهـــا الجليل، وكانت لـــه في مجلّة مجمعها جهود مباركة، وهو لا يألو جَهدًا ولا يدّخر وقتًا في خدمـــة العـــربيّة، التي كانت تجري فيه مجرى الدّم في العروق، بل إنّه ما ذُكرت جامعة دمشق إلاّ يُذكر في سياقها، وما دخل كليّة الآداب طالبٌ إلاّ مرّ به. وقد عبّر الأفغانيّ عن هذا المسلك الجامح بقـــوله فـــي فاتحة كتابه العظيم (عائشة والسّياسة): "في طبعي هُيام بالحرّيّة والصّراحة، وكثيرًا ما أتـــنكّب الطّـــريقَ الأسلمَ في سبيل الجهر بما أرى أنّه الحقّ في العقائد والأشخاص، متحمّلاً بصبرٍ وطمأنيـــنة ما أجرّ على نفسي من عَناءٍ وعَداء، وهذا بلاءٌ حتمٌ لا مفرّ منه لمن خُلق حُرًّا صريحًا، ولو حاول غير ذلك ما استطاع".

لكنّ المخلص الغيور لا ينتظر العاقبة من بشر، ولا يمنّي نفسه بمكارم النّاس، فما كان أحد على العربيّة يومًا وصيًّا، فيحكم بالسّبق لرجل وينتقص آخر، وتلك ظاهرة مهترئة غير عادلة، وأولى بمؤسّساتنا العلميّة أن تقف عندها خاشعة مؤمّلة إن رغبت في الإصلاح يومًا؛ فقد كان ذاتَ يوم أعداءُ العربيّة ودهاقنةُ الشّرّ لهم في مجامعنا العربيّة قِدْح معلّى، وهم مَنْ هم في النّيل من العربيّة والتّشكيك بها؟!!

شخصيّته وأخلاقه

وكما انقطع والده بعد وفاة زوجه للعمل وتربية أولاده بعدم الانشغال بأعباء الزوجيّة، كذلك ورث الأفغاني هذه الحالة عن والده، فهوتزوّج بعد الخمسين من عمره، وكان يحبّ العزلة والانفراد كثيـــرًا، منقطعًا للبحث والتحقيق والتأليف، حتى صار القلعةَ لا تهزّها العواصف الهوجاء، والرّاسخَ الذي امتلأ علمًا وإحاطة بالتراث العربي والفكر المعاصر، فهو وغيره من علماء الشام نِتاج دهاقنة العلم وأساطينه، الانقطاعُ للعلم ديدنُهم، والترفّعُ عن زخارف الدنيا وملذاتها طَبعُهم.

يـــشكّل الأفغانـــي وأنت تقرأ في نتاجه العلمي وكما خبّر عنه تلامذته، نمطًا فريدًا في العلم وعقلـــيّةً راسخةً محايدةً، جعلت منه مدرسةً يَرودُها كلّ مصابر مرابط؛ فإنّ انقطاعه للعلم وعكوفه

في مجالس الأقدمين، هيّأ له قلماً لا تخطئه العبارة، وفكرًا حاضرَ الذّهن في كلّ حال.

كـــان الأفغاني منذ نعومة أظفاره على وَعي بما يجري حوله، وما يُراد بالعربية وأمّتها من مكايـــدَ ومعضلاتٍ، فباتت عقولهم بحقّ أكبرَ من أعمارهم كما يقولون، انظر إلى هذا الوعي: "كنت فتـــى حين أُجَبت عضوًا من جمعيّة إسلاميّة دأبت على إصدار منشورات تُطالب العنايةَ بدرس الدّين فـــي مـــدارس الحكـــومة، وزيادةَ حِصَصه وكان الفرنسيون قد أنقصوها– سألني: ما رأيك في هذا المنسشور؟ قلت: أرى صيانةً لدرْس الدّين أن تطالبوا بإلغائه. فعجب جدًّا وقال: كيف؟ ولمه؟ قلت: إنّ للدّين حرمةً في النفوس طبيعيةً، فإذا ألغيتم الدرس بقيت الحرمة، ويتعلم الناشيء دينه في أسرته وفـــي المـــسجد، لكن إبقاءه – وبعض مدرّسيه يمالئون الفرنسيين – يوحي إلى الأطفال وقد تشبّعوا بروح المقاومة أنّ هذه الممالأة من الدّين فيكفرون به"[1].

ومـــن معـــالم شخصيّته غَيْرته على الدّين الحنيف، تَلحظ ذلك من قول زهير الشاويش فيه: "شـــهدتُ لـــه مناقشات مع كبار علماء بلدنا المقلّدين، وكان المدافعَ عن منهج الاتّباع للأدلّة، والنّبذ للتقلـــيد الأعمى.. وكان يصحّح للمؤرّخ الصّديق عمر بن خالد الحكيم[2]ما يَجِد فيه توسّعًا من أخبار ومعلومات، ويردّ على سعيد عودة ما يتطاول به على العلاّمة المجاهد الشّيخ كامل القصّاب، ورجل فلسطين الأوّل الحاج أمين الحسيني"[3].

ولـــيس ذلـــك غريبًا على باحث عاش في رحاب الحضارة العربيّة والإسلاميّة، وتتلمذ على آلاف مـــن علمائها وأعيانها، كما أنّه سلخ سنين من عمُره في دراسة السّيّدة الفاضلة عائشة، والإمام العلَـــم ابن حزم الأندلسي، فيهما ومن خلالهما تَرهّب في ركن من المعرفة ركين، ما أنساه نفسه أن

---

(1) وثيقة وعبرتها، ص٤١.

(2) حمصي، تعلم في دمشق، وتجلس مع أبيه الجنسية السعودية، وسافر في بعثة إلى باريس فدخل الكلية الحربية (١٩٣٧–١٩٣٩)، وانتقل إلى المعهد الجغرافي بالسوربون، وتولى تدريس الجغرافية في كلية الآداب بجامعة دمشق من (١٩٥١–١٩٦٩)، وعاد إلى مكّة مدرسًا للتربية من (٦٩–٧٣) الأعلام: ج٥، ص٤٥.

(3) (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني).

يكـون أبًـا كغيـره من العلماء...، انظر إليه في بحثه **(معاوية في الأساطير)** وقد أعوزته المادّة العلميّة يقول: "في دار الكتب الظاهريّة بدمشق مخطوطتان لتاريخ دمشق الكبير للحافظ ابن عساكر، عكفـت علـى تقليبتهما شهورًا طويلة فوجدت فيهما عونًا على موضوعنا، ولفتًا للذهن إلى الطريق اللاّحب بعد أن كنت أسيرًا في بنيّات[1] الطّرق"[2]، وهذا شأنه رحمه الله مع كلّ نتاجه العلمي.

أمّا أخلاقه فيمكن أن نوجز جلّ ما اتّصف به، وذلك من خلال ما ثقفته في كتابات تلامذته فيه، وقد وقف تلميذه محمد الصباغ[3] على معظم صفاته، فقد كان على مستوى خلقي رفيع، يأخذ نفسه بمكارم الأخلاق، صادقَ الوعد دقيقاً فيه، عفّ اللسان، يتذوّق النكتة المهذّبة من غير إسفاف، ولا يستريح لنظام الاختلاط في التدريس الجامعي. وكان جريئًا في الحق لا يخشى فيه لومة لائم، وله مواقفُ محمودةٌ في مقاومة الانتداب الفرنسي والمتعاونين معه- ونصيرًا لدعاة الإسلام الذين يثق بهم. وهو مَثَل أعلى في الاستقامة، ما تغيّر لـه نهج، ولا تلوّن له فكر، وما جامل أحدًا في أمر لا يريده، وكانت لـه بصيرةٌ سديدة في معرفة الرجال لا ينخدع بمظاهرهم، ويتجاوز في تقويمه لهم المظاهر إلى الأعماق، لذلك قَصَر علاقته مع الناس على من يثق بدينهم واستقامتهم وفكرهم، فيعرف لكلّ منهم قدره، ويفرّق بين الحكم على الرجل وذكر تفوّقه العلمي.

وكان يخاف الله ويرعى حدوده، ويحرص على صلاة الجماعة، وينفق نصيبًا من دخله في سبيل الله مخفيًا ذلك عن كلّ من حوله، ويبتعد عن المحرّمات والشّبهات في تعاملاته الماديّة، بل ينكر على من يتساهل فيها من الناس خصوصًا إذا كانت له سمعة دينيّة. وكان رجلاً نادرًا في خُلُقه وأدبه، مستقيمًا على الجادّة في تعامله وحياته، صلبًا في عقيدته ومنهجه، متمسكًا بفهم السلف الصالح، ملتزمًا بالدّليل في عبادته وفقهه، آخذًا بالأحوط في ما يشتبه من أموره، كما يقول الشيخ زهير الشّاويش في مقاله السّالف.

---

[1] بُنيّة الطريق: طريق صغير يتشعب من الجادّة. (المعجم الوسيط، مادة (بنى)).

[2] المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام (بحث: معاوية في الأساطير)، الدار المتحدة للنشر، عمان، ط١، ١٩٧٤، ص٤٠.

[3] في مقاله (سعيد الأفغاني فقيد العربية) السالف.

وقد وصفه تلامذته في الملحق الذي أصدره اتحاد كتّاب العرب بدمشق[1]، بأنّه كان "من سَدَنة العربيّة في عصرنا"، "صارمًا في شؤونها"، "حاطت به هالة العلماء"، و"جمع الفخر من طرفيه: الجهاد الأكبر(العلمي) والنضال الأمثل(التعليمي)"، فغدا "مَعْلَمًا من معالم دراسة العربيّة"، و "أشهر من نار على علم"، "لم ينهر سائلاً ولم يردّ مستفهمًا"، ويحرص على تحدّث الفصحى في المحاضرات والمناظرات والمساجلات.

ثالثاً: الكتابة والتأليف

كانت رحلة الأفغاني في طلب العلم موفّقة إلى حدٍّ كبير، جعلت منه رجلاً صِهْميمًا ذا جلبة وكبرياء، فقد أيقن أنّ الحضارة العربيّة الإسلاميّة بمقوّماتها -اللغة والدِّين والتاريخ- تشكّل نمطًا فريدًا، ومُرتكزًا متينًا، وفضاءً فسيحًا، لا نهضة للأمّة اليوم إنْ نَشَدَتْها في سبيلِ غيرِها، فهي حضارة مَحوطة ومَرعيّة برعاية إلهيّة، جعلت منها ملْء السّمع والبصر، فانشغل العلماء بها وما زالوا منشغلين.

لذلك، فإنّ عُكوف الأفغاني على حلقات التّعليم، ومجاهدتَه في التّحصيل، وعزوفَه عن الملهيات وصغائر الأمور، كلّ ذلك ألهب في حناياه قلمًا سيّالاً مِدرارًا، تَأبّى على كلّ وضيع هجين، وما حادَ يومًا أن ينسلّ من ذلك الفضاء الرّحيب، الذي تكون فيه ثقافتنا العليّة حيث مواضعها الجليّة.

المجــلاّت

كـــان الأفغانـــي ينـــشر بحوثه ومقالاته ومداخلاته في عدد من المجلاّت المشهورة، كمجلّة الرســـالة[2] القاهريّة التي كان لـــه فيها قلم متميّز، حتى إنّ رئيس تحريرها أحمد حسن الزّيات كان

---

(1) ملحق الأعلام (٦٤)، جريدة الأسبوع الأدبي، ١٩٩٤.

(2) مجلّة أسبوعيّة رائدة أصدرها الأديب أحمد حسن الزيات سنة ١٩٣٣م، واستقطبت على صفحاتها عددًا كبيرًا من الكتّاب المتميّزين.

"يَعسـرِف قَدْره، ويَعُدّه من أدباء العربية في عصره"[١]، لِما كان يتمتّع به من أسلوب مُحكم مُبين لا غثاثة فيه ولا التواء- والثّقافةِ القاهريّة[٢] أيضًا.

أمّـا مجلّـة المجمـع العلمي العربي في دمشق، فقد كانت له فيها إسهامات وافية، ونُشر له بحـث فـي صـحيفة معهد الدراسات الإسلاميّة في مدريد[٣]، وبعض المقالات في مجلّتي العربي والبـيان الكويتيّتـين، ومجلّة دعوة الحقّ التي تصدرها وزارة الأوقاف المغربيّة، ومجلاّت أخرى كالأزهـر القاهرية، و التمدّن الإسلامي وحضارة الإسلام الدمشقيّتين، ونشر له غير بحث في مجلّة كلّـية الآداب في الجامعة الليبيّة. وكانت لـه كتابات في مجلّة العالم الإسلامي العراقية[٤]، وأخرى أشار إليها الدكتور محمود الربداوي في مجلّة رسالة الخليج العربي في الرياض، لم أقف له فيها على كتابات أو بحوث.

أما مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، فقد كانت معظم بحوثه المقدمة إلى مؤتمرات المجمع السنوية تنشر فيها، وهي بحوث علمية محكمة تمثل جانبًا مهمًا من جوانب شخصية الأفغاني الفكرية واللغوية، وتعبر تعبيرًا صادقًا عن منهجه في تناول العربية وقضاياها.

وقد ارتأيت للوقوف على نَتاج الأفغاني الممُتدّ تقسيمه إلى مراحل ثلاث: أولاها في وزارة المعارف السّوريّة (١٩٢٨-١٩٤٨)، وثانيها في جامعة دمشق (١٩٤٨-١٩٦٨)، وثالثها في الجامعات العربيّة ومجمع اللغة العربيّة في القاهرة (١٩٦٩- وفاته).

---

(١) محمد الصبّاغ: الأفغاني فقيد العربية، ص٥٢.

(٢) مجلّة أسبوعيّة أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر في مصر بين سنتي (٣٩-١٩٤٦).

(٣) يصدرها المعهد مرّتين في السّنة في مجلّد واحد، وصدر المجلد الأول سنة ١٩٥٣، وافتتح المعهد يوم ١١/١١/سنة ١٩٥٠ على يد الدكتور طه حسين وزير المعارف آنذاك؛ إسهامًا من مصر في إحياء التراث الإسلامي في الأندلس، ومشاركة في ميدان الدراسات الأندلسية على الطبيعة، لتمضي على سنتها في رعاية حضارة الإسلام خارج حدود أرضها الطيبة (انظر: مجلة المعهد، المجلد ١٨/ ٧٤-١٩٧٥).

(٤) لم أتمكّن من الاطلاع على هذه المجلّة، وهي مجلّة دينيّة ثقافيّة عامّة شهريّة، صدرت في بغداد عن جمعيّة الشّبان المسلمين سنة ١٩٣٨، وكان يرأس تحريرها محمّد بهجة الأثري.

المرحلة الأولى: وزارة المعارف

كانت بواكير كتابة الأفغاني -حسب ما تقفته من نتاجه- تعود إلى السّنة التي تخرّج فيها من مدرسة الآداب العليا (كليّة الآداب لاحقًا) في الجامعة السّوريّة سنة ١٩٣٢، وكان عُمُره إذْ ذاك ثلاثة وعشرين عامًا -مع شاعر النّيل حافظ إبراهيم، الشاعر الذي أحبّه وَهامَ بشعره منذ الثالثة عشْرة من عُمُره، حيث كتب مقالين ضمّنا كتاب (ذكرى الشّاعرين)[1] للباحث السّوري أحمد عبيد.

تناول في المقال الأول (**حافظ الإنسان**)، جانبًا واحدًا من جوانب شعره المتعدّدة، هو إنسانيّة هذا الشّاعر الكبير، فقد كانت هواجس الفقراء الكادحين، والمفجوعين الملهوفين، والحيارى المساكين، تملي على الشّاعر النّظم في الحَدَب على هذه الشّريحة البائسة من النّاس، فجاء شعره يلامس شغاف القلوب، بل إنّه كما يرى الأفغاني، تفوّق على غيره من الشّعراء، شعراء "فحولٌ عظماء، مطبوعون، مشهورون، أرباب جاه وسلطان، تقرؤهم فيعجبك كلامهم، إلاّ أنّك لا تحبّهم، وإذا أحببتهم فلا يبلغون من قلبك ما يبلغ حافظ (الشّاعر المسكين)"[2].

ولعلّ دافع الأفغاني إلى كتابة هذا المقال، إنسانيّةٌ متجذّرة في روح حافظٍ، يصوّر من خلالها آلام البائسين، ويَعرض شكاوى المظلومين، ويُعزّي المفجوعين في كلّ قارعة أو باقعة (داهية)، ويصرخ في وجوه الغاصبين – جعلته أثيرًا إلى قلبه، وقلبِ كلّ المخلصين لا المرجفين. فحافظٌ لم يَنهض في جلب الأنظار إليه مالُه وجاهُه، بل شعرُه وحده، "وسما بهذا الشّعر إنسانيّةٌ واضحةٌ شديدة الأسْر، تمدّ إليك عُنُقَها فيبهرُك جلالُها، سواءٌ في كلّ ذلك المدحُ والرّثاء والوصف والوطنيّات"[3].

---

[1] أحمد شوقي وحافظ إبراهيم، أصدره الباحث سنة وفاتهما (١٩٣٢)، وفيه جَمَع ما تناهى إليه من موضوعات كثيرة، كُتبت من وحيهما وفي رحاب شعرهما، فصار موسوعة لهما ومَعْلمة دالّة عليهما.

[2] ذكرى الشاعرين، ص١٠٥.

[3] المرجع السابق، ص١٠٦.

وفي المقال الثاني (**مِن وطنيّة حافظ وشوقي**)، قصره الأفغاني على موقف الشّاعرين من وداع (اللورد كرومر)[1]، من خلال قصيدتين تفيضان بالعاطفة الصّادقة تُجاه مصر، غير أنّ حافظًا كان متفوقًا في رأي الأفغاني[2] على شوقي، إذْ ودّع الأول منهما كرومر بلسان مصر المتألّمة اليقظة، في حين شيّعه شوقي بلسان الرّؤساء. وليس ذلك بِدْعًا في كينونة الشّاعرين؛ فقد كان حافظٌ شاعرَ السّواد الأعظم من البائسين الكادحين، وراح شوقي يتّخذ لنفسه مكانًا في قصور الملوك والسّاسة.

وكان الأفغاني -النّاقد هنا- قدّم كلامًا بين يدي المقال يتساءل فيه عن معنى الوطنيّة، ومَن يكون الشّاعر؟! فالوطنيّة عنده ليست شعارًا يُرفع، أو ركوبةً تُمتطى لتحقيق مكاسبَ ذاتيّةٍ، ولكنّها "وَقْفُ المرء مواهبَه في نَفْع أمّته وبلاده، تستولي عليه هذه العاطفةُ حتّى تتغلغلَ في أغوار نفسه، فيغدو بها شديد التأثّر عميقَ الحس"[3]. أمّا الشّاعر، فهو "مَنْ عاش في صميم الشّعب، من الشّعب وَحيُه، وفي سبيله شعرُه، وبه وَجدُه وكَلَفُه، ومن أجل الشّعب كَـدُّ ذهنِه وتَعَبُ خاطرِه، ولسعادة الشّعب غِناؤُه ومناجاتُه وألمُه"[4].

وكتب-وكان مدرّسًا إكماليًّا في المتوسّطة التّجاريّة- في سنة ١٩٣٥ مقالاً بيّن فيه أنّ التّرغيب والتّحبّب إلى الأطفال أساسٌ خطير في نجاح التربية، وأنّنا اليوم بحاجة في التّربية إلى

---

(١) القنصل البريطاني العام في القاهرة من (١٨٨٣-١٩٠٧)، وكان يقرّر مجرى السّياسة البريطانيّة، مع أنّ الهدف الأساسيّ للبريطانيين في مصر، كما يقول المستشرق الألماني فريتس شتيبات، هو حماية قناة السّويس من أيّ نفوذ غير نفوذهم، لأنّها تمثّل الشّريان الحيويّ في خطوط مواصلاتهم الإمبراطوريّة (انظر: فريتس شتيبات وزميليه، تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥، ص١٩٩). ويكاد يكون كرومر من بين أكثر الشخصيّات الإنجليزيّة الخطيرة، التي جاوزت في إخلاصها السّماكين. وأشار الأفغاني في مقالته (انظر: ص ٦٦٧) إلى سلسلة من البلايا التي صبّها كرومر على مصر، كانت ثلاثٌ منها قاصماتٍ "أهلكت الحرث والنّسل، وهدّدت كيان الأمم العربيّة في كلّ قطر محتلّ، وكادت تدكّه من أساسه، وهي: إفسادُ التّعليم، وتجزئةُ البلاد، والامتيازاتُ الأجنبيّة".

(٢) انظر: أحمد عبيد، ذكرى الشاعرين، ص٦٧٣.

(٣) المرجع السّابق، ص٦٦٠.

(٤) المرجع السّابق، ص٦٦١.

مجتهدين –على اصطلاح الفقهاء وشروطهم في الاجتهاد– حَذقوا أصول الفِرنجة وفهموا تاريخ العرب، داعيًا علماء التّربية اليوم إلى نَبْذ التّلفيق والتّقليد، والأخذ بالأصول التي بنى عليها الرسول –صلّى الله عليه وسلّمَ– أمّةً أحيتْ أممًا كثيرة: علمًا وتهذيبًا وغِنىً ورفاهيةً، كلّ ذلك وغيره في مقاله (**النّبيّ والأطفال**)[1].

وبمناسبة المِهرجان الألفي في دمشق (٢٣-٢٩ تمّوز سنة ١٩٣٦) لشاعر العربيّة الأكبر أحمد بن الحسين المتنبّي (٣٥٤هـ)، كتب مقالاً بهذه المناسبة بعنوان (**ديــن المتنبّي**)[2] في حلقتين: تحدّث في أولاهما عن نبوّة المتنبّي التي أكّد وقوعها، وأنّه لا سبيل إلى الشّك فيها، ملتمسًا فيها العذر للمتنبّي؛ لأنّها في رأيه نزوةٌ حدثٌ في حياة صبيّ غيرِ راشدٍ، ومبديًا استغرابه لما ذهب إليه محمود محمّد شاكر (١٩٩٧م) من إنكارها[3].

---

(١) نشره في مجلّة المعلّمين والمعلّمات، ثمّ أعادت نشره بإذن من كاتبه مجلّة حضارة الإسلام الدّمشقيّة (س٢٢، ع٢، ١٩٨١)، والاقتباس هنا من المجلّة الثانية.

(٢) مجلّة الرّسالة، القاهرة، العددان ١٦١، ١٦٢، ١٩٣٦.

(٣) في كتابه "المتنبّي"، الذي نَشَرَه في عددٍ كامل في مجلّة المقتطف سنة ١٩٣٦. وقد دارت معركة أدبيّة حامية بين العَلَمين الكبيرين، موضوعها نبوّة المتنبّي، ومكانُها صفحات مجلّة الرّسالة الغرّاء (الأعداد ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤). وقد أنهى الأفغاني رحاها، لأنّ الكتابة فيها اتّجهت وجهة أخرى لا تُرتضى في مسالك البحث والنّقد النّموذجيّين، وغدت الحقيقة مطلبًا عزيزًا متعذّرًا.

وهذه المسألة (نبوّة المتنبّي)، أظنّها كانت السّبب في تلك القطيعة الجافّة بين الجهبذين الكبيرين؛ فكلّ منهما كان يرى نفسه في مقام عَليّ، ومكان قَصيّ يُشار إليه بالبنان. غير أنّ شاكرًا –رحمة الله عليهما– كان إلى النّزعة الهجوميّة أقرب، وهو الذي تشكّلت حوله مدرسةٌ انتظم فيها جمعٌ غفير من تلاميذ الثّقافة والفكر، أخصّ منهم في هذا المقام: محمود الطّناحيّ (١٩٣٥-١٩٩٩) روحَ شاكرٍ العلميّة، وأحمد راتب النّفّاخ (١٩٢٧-١٩٩٢) تلميذَ الأفغاني ذا النّفس الثّائرة، الذي كان احتواه وقرّبه إليه معيدًا في جامعة دمشق، وابتعثه إلى القاهرة لإكمال دراسته العليا، وهناك تعرّف إلى شاكرٍ وغدا من جلاّسه وسُمّاره، بل آثره على أستاذه، ووَجَدَ فيه روحًا أخرى مثيرةً، آلَ بسببها عند الطّناحيّ وصار "شيخ الشّام، بل شيخ الدّنيا"، في كتابه (مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي، ص١٥٢). وأمّا الأفغاني فقد غضّ الطّناحيّ من جهوده في نشر التّراث العربي، عندما تحدّث عن القطر السّوري (ص١٦٠)، فعدّد رحمه الله أسماءً كثيرة منهم بعض تلامذة الأفغاني –مثل عمر موسى باشا، وعبد الإله نبهان، ومحمّد رضوان الدّاية– وغيّب أستاذهم –وهو من السّبّاقين إلى نشر نفائس من تراثنا العظيم– من بينها، وأدرجَه –ولعلّ الأمر مقصود– في ليبيا، التي عمل في جامعتها (بنغازي) خمس سنوات (١٩٧٢-١٩٧٧)، ونشر فيها كتاب (حجّة القراءات) لابن زَنجلة، وأعاد طبع كتاب (الإفصاح) للفارقي، وقال بعد ذكره الكتابين: وهما من تحقيق العالم السّوري الكبير الأستاذ سعيد الأفغاني. صدر كتاب الطّناحيّ السّالف الذّكر سنة ١٩٨٤، وهي السّنة التي كان يعمل فيها الأفغاني لدى جامعة الملك =

وكان الأفغاني عدّ كلّ الأخبار المرويّة في نبوّة المتنبّي صحيحة، وخاصة ما أثبته فيها منقولاً عن أبي العلاء المعرّي "لفضله ولتحرّيه وقربِ زمانه"، ولأنّه "أشدّ حبًّا للمتنبّي وعصبيّة له، وهو أنفذُ بصيرةً فيما يُقال، وأحكمُ نقدًا للأخبار"، وذلك وجه الخطأ؛ إذْ إنّه غدا في ما بعد يركّز كثيرًا في قَبول الرّوايات وردّها على محاكمة المتن بله السّند، وصار له ذلك منهجًا يُعرف به، ويصدر في بحوثه وكتاباته عنه[1]، من قوله مثلاً: "لعلّ من السّداد ألاّ يتعرّض ناقدٌ لنقد مسألةٍ حتّى يقتلها درسًا وتمحيصًا، ثمّ لا يصدر في نقده إلاّ عن أصول مسلّمة واضحة، وإلاّ كان قرّاؤه منه في أمر مضطرب"[2].

أما الحلْقة الثّانية، فقد تحدّث فيها الأفغاني عن اعتقاد المتنبّي، خلَص فيها -بعد إبطاله مقالات الآخرين: أنّه خبيثُ الاعتقاد، قد خلَع رِبقَة الإسلام- إلى أنّ المتنبّي شاعر، والشاعر "كثيرًا ما يبيع دينَه بدنيا غيره، فإنْ خرج على الإسلام في غُلوّه، فما قَصَد إلى هذا الخروج قَصدًا، وإنّما أراد الزّلفى عند الممدوح؛ فأدّاه الغُلوّ إلى الخروج"[3]. وهو يرى أنّ مَن ذهبوا به هذا المسلك في الاعتقاد، إنّما كانوا متأثّرين بتلك النّزوة الحدث في شبابه، وأنّه ليس من الحقّ أنْ يُحكم على آخرة رجل بسببها. لذلك، فقد انتهى في هذه المسألة، إلى أنّ المتنبّي "آمن لسانُه، وتخلّفَ عملُه، ولم يكنِ الدّينُ همّه يومًا من الأيّام".

وكَتَبَ أحمد رضا من لبنان بهذه المناسبة مقالا أكّد فيه شذوذ الطّموح عند الشّاعر، لأنّه كان يطمع في ولاية وتستهويه لذّة الأمر والنّهي، فجعل المتنبّي -لأجل ذلك الأمر المتنامي في

سعود بالرّياض، و الطّنّاحيّ لدى جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة (عمل فيها من ١٩٧٨-١٩٨٩). هذه إشارة أردت بها حفظ كرامة الأفغاني العلميّة للحقّ والتاريخ.

[1] من ذلك: ما طبّقه في كتابه (عائشة والسّياسة) حين عالج مواقف عائشة -رضي الله عنها- السياسيّة، ومعاوية في الموروثات الشّعبيّة في بحثه (معاوية في الأساطير)، وفي مناقشته للشواهد النحويّة في بحثيه (البناء على الشّاهد الأبتر)، و (العمل في ما له روايتان من الشّواهد)، وغيرها.

[2] (في النّقد اللغوي)، مجلّة المجمع العلمي العربي، دمشق، م١٩، ١٩٤٤، ص١٨٨.

[3] (دين المتنبّي)، مجلّة الرّسالة، ع١٦٢، ص١٢٩٧.

نفسه- من كافورِ الوَضيع في رأي الكاتب رجلاً فوق العالمين، وراح يُفحِش في الموازنة بين سيف الدّولة الحمدانيّ (-٣٥٦هـ)، وكافور الإخشيديّ (-٣٥٧هـ)، وجعل في مقاله (رُوح الطّموح عند المتنبّي)[1] الفرق بينهما كالفرق بين الدّرّة والبَعرة.

فردّ عليه الأفغاني بمقال عنوانه (**كافور وسيف الدّولة في نظر الحقّ والتاريخ**)[2]، مبيّنًا فيه أنّ المؤرّخ لا يَصدر في أحكامه على الرّجال من أقوال الشّعراء فيهم، وأنّ من الجَوْر "أن نعتمد على المتنبّي في القضاء بين سيف الدّولة وكافور"[3]. وفيه أعلى الأفغاني من شأن كافور وجعله في عِدادِ الصالحين، وحَطَّ من شأن سيف الدّولة وجعله في عِدادِ الظالمين، بل اشتطّ وبالغ حين جعل كافورًا سماءً، وسيف الدّولة أرضًا، بل هو من كبار المجرمين في التّاريخ، لما آتاه من الإجرام والتّشنيع.

ولا أكون مبعِدًا إذا قلت: إنّ أحمد رضا، كان صَدَرَ في مقاله عن تعصّبٍ وهوىً في حطّه من مكانة كافور، بل إنّه اتّهم الأفغاني في ردّه عليه بالشّعوبيّة بقوله[4]: "ولا أُريدُ أنْ أقولَ: إنّ الشّعوبيّة حملته على ذلك، لأنّني لم أتحقّق السّبب الذي جعله ينكركلّ حسنة لهذا الأمير العربي المجاهد". وصاحبُ النِّحْلة لا تُقبل روايته في ما ينصر نِحلته، ولا ذو الهوى مهما كان ثقةً في ما يوافق هواه كما يقرّره علماء الحديث. كما أنّ الأفغانيّ كان مبالغًا مغاليًا في انتصاره لكافور وانتقاصه من سيف الدّولة، وهو نفسُه الذي شذّب ما عَلِق بالمتنبّي من خبَث الاعتقاد، وردّ على متّهميه بأنّه ليس من الحقّ أن يُحكم على آخرة رجُلٍ، بسبب نزوةِ حدثٍ وقعت له في صِباه.

---

(١) مجلّة مجمع دمشق، م١٤، ١٩٣٦.

(٢) المرجع السابق، م١٥، ١٩٣٧، ص٧٨-٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص٧٨.

(٤) انظر ردّ أحمد رضا: مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ١٩٣٧، ص٢٢٦.

كانت مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق[1]، هي المجلّة التي تلتقي فيها أَسَلات الأقلام وقرائح الفهوم، وكان أثَرُها في توجيه البحث اللغوي وتقويمه بيّنًا، فهي المِنبَر اللغوي حصنُ العربيّة وجِماعها. لكنّها كانت تَخرج فيها بين الحين والآخر، بعضُ المقالات اللغويّة التي تفوح منها روائحُ مَشوبةٌ، تبتغيًا إثارة شبهة، أو إيقاظَ فتنةٍ للنّيل من هذه اللغة الكريمة. من ذلك ما كتبه مارون غصن (١٨٨٠-١٩٤٠) بعنوان (النّحت في اللغة العربيّة وسيلة لتوسيع اللغة)[2]، يَقترح فيه إلى استحداث عبارات جديدة عن طريق النّحت، فنقول: (أربيدات، وأربرجلات، وذو ثدات، ونفسلوجيا)، بدلاً من (ذوات الأيدي الأربع، وذوات الأرجل الأربع، والثدييات، وعلم النّفس). وكان مَهّد لهذا المقال عبد القادر المغربي[3] (١٨٦٨-١٩٥٦)، يوم أُسندت إليه إدارة مجلّة المجمع، على اعتبار أنّ ما يُنشر في المجلّة في نظر الناس، "يُتلقّى على أنّه أصل يُحتذى في البلاغة والضّبط والتّحقيق"[4]. وبعد الجدل الذي دار حول الموضوع، يكتب الأفغاني حول موضوع النّحت في مجلّة المجمع كلمة حياد، ينتصر فيها للجندي، وأنّ الدّاعي لكتابة هذا المقال هو تشويه اللغة لا تطويرها، ودعاية إلى الحطّ من كيان العربيّة التي تأبّت واستعصت على كلّ المحاولات.

---

(1) أنشئت أوّل كانون الثاني سنة ١٩٢١، بعد تأسيس المجمع سنة ١٩١٩، وكانت تصدر مرّة في الشّهر آنذاك. وهي الآن فصليّة تصدر أربع مرّات في السّنة.

(2) مجلّة مجمع دمشق، م١٣، ج٦، ١٩٣٥، ص٣٠٠-٣٠٢. وردّ على مقاله محمّد سليم الجندي عضو المجمع بعنوان: ما هكذا توررد الإبل يا سعد (م١٣، ج٧، ١٩٣٥، ص٣٥٩-٣٦٢)، يستنكر على مارون هذه الجريمة الشّنعاء، ولا يرى في اقتراحه هذا سوى وسيلة لهدم اللغة. وردّ أيضًا المستشرق سالم الكرنكوي عليه في المجلّد نفسه (ج٨، ص٤٢٩-٤٣٠)، فيعود مارون للردّ على الجندي (ج٩-١٠، ص ٤٥٨-٦٦٥). ومارون غصن من ألدّ أعداء الفصحى، له كتاب (حياة اللغة وموتها- اللغة العاميّة) المنشور سنة ١٩٢٦.

(3) أصله من تونس، ولد في طرابلس الشّام ونشأ بها، وأصبح سنة تأسيس المجمع اللغوي السوري عضوًا فيه. وفي عام ١٩٣٤اختير عضوًا مراسلاً في مجمع القاهرة، ونائبًا لرئيس مجمع دمشق حتى وفاته. والمغربي واحد من بين الأصوات التي استجابت للدعوات التبشيريّة في بلاد الشام، خاصّة بعدما هبط المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون (١٨٨٣-١٩٦٢) الشام، وراح يدعو إلى إهمال الإعراب لأنّ فيه تيسيرًا لتعلّم العربيّة على الأجانب، وتجديدًا يليق بالمجمع. ولم يستجب لهذه الدّعوة أحد ما عدا المغربي، الذي نشر في مجلّة المجمع (م٣، ج٧-٨، ١٩٢٣، ص٢٣١-٢٣٨) مقالاً بعنوان: أقرب الطّرق إلى نشر الفصحى، مرتدًا ما كان يبثّه المغرضون من سموم، زاعمًا أنّ العاميّة اختزال للفصحى وعدول إلى ما هو الأنسب.

(4) سعيد الأفغاني: (كلمة حياد)، مجلّة مجمع دمشق، م١٤، ١٩٣٦، ص٨٥٨-٨٦٠.

أسواق العرب

باكورة أعمال الأفغاني التأليفيّة كتابه (**أسواق العرب في الجاهليّة والإسلام**)، وصدر عن المكتبة الهاشميّة في دمشق لأول مرّة سنة ١٩٣٧[١]. وكان الدافع إلى تأليفه ما أثاره في نفس الأفغاني من أشجان، معرضُ دمشق العام سنة ١٩٣٦، الذي يمثّل ذكاء العربيّ وتقدّمه في جميع المناحي، فكانت الحاجة إلى سِفْر في الأسواق ملحّة، يجمع شتات ما تناثر في بطون الكتب من معلومات عن الأسواق التّجاريّة في الجاهليّة والإسلام، فجاء هذا الكتاب ليكون مَعْلَمة تُضاف إلى سجلّ العرب الخالدين، فقد سدّ به الأفغانيّ فجوة كبيرة في المكتبة العربيّة، وما زال إلى اليوم المصدر الأوفى، في تأريخ جانب مهمّ من جوانب حضارتنا العربيّة الإسلاميّة العريضة في الجاهليّة والإسلام.

وفي هذا الكتاب، برزت شخصيّة الأفغاني السائحة السّابرة غورَ التّراث العظيم، قارئًا مجادلاً، ومحكّمًا مفاضلاً، وهو في كلّ ذلك تحدوه رغبةٌ عارمة وشوقٌ عميم، لإبراز القيمة الحضاريّة لأمّة تنكّبت طريقها، وحادت عن جادّتها، فكان الكتاب صورةً حيّة صادقة وناطقة في كلّ منحى من مناحي حياتنا العربيّة. وحرَص على إبراز صورة من صور الكتاب، هي ما كان يحدث في سوق عُكاظ، حيث يعرض الرسول –صلّى الله عليه وسلّمَ– نفسه على القبائل مبلّغًا دعوته – في مقال عنوانه (**من مشاهد عُكاظ المؤثّرة**)[٢].

بل إنّه كان يحرِص في كتابه على جمع كلّ شوارده، فهو وقد أعياه البحث عن معنى (السّرار) في المعاجم وكُتب الحديث والفقه –كونُه بَيْعًا من أنواع البيوع الفاسدة– يطلب[٣] إلى

---

[١] ثمّ أعادت طبعه دار الفكر في بيروت سنة ١٩٦٠، والطّبعة الثالثة صادرة عن دار الكتاب الإسلامي في القاهرة سنة ١٩٩٣م، مصوّرة عن الثانية، ثمّ صدر للمرّة الرابعة عن مكتبة العروبة في الكويت سنة ١٩٩٦ بحلّة قشيبة وزيادات مفيدة. وقد عرّف عز الدين التنوخي بهذا الكتاب وقرّظه في مجلّة مجمع دمشق (م١٥، ١٩٣٧، ص٢٤٤).

[٢] مجلّة الرسالة، العدد ٢٠٣، ١٩٣٧، ص٨٥٨-٨٦٠.

[٣] انظر: (رجاء إلى أعلام العربيّة والاستشراق)، مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ١٩٣٧، ص٣١٣-٣١٤.

علماء العربيّة والمستشرقين، إذا عثروا على النّص الموثوق في ذكر بيع السّرار، أن يوافوه بالبيان الشّافي. أمّا نهاية الكتاب فجاءت -وهي ظاهرة بادية في جلّ كتبه- بسرد فهارس موضوعية عامّة تمثّل: الآيات القرآنية، والأحاديث النبويّة، والأعلام، والجماعات، والأماكن، والأشعار، والكتب، وفهرس الموضوعات.

ومن المقالات التي تعبّر عن شخصيّة الأفغاني الأدبيّة[1] **(جهاد شهيد)**[2]، صوّر فيه جوانب من جهاد أنس بن النضر الصّحابي الجليل في غزوة أُحُد، مخاطبًا الشّهداء في كلّ الأعصار والأمصار، أنّهم ما زالوا يتوافدون على ميادين الجهاد.

ومنها مقال **(درسٌ للزّعماء في سيرة زعيم)**[3]، يجعل فيه من حياة المجاهد خالد بن الوليد -الحافلةِ بالبطولة والرّجولة- درسًا للصغير والكبير، ويعرض فيه لعبرتين من سيرة هذا الفاتح العظيم: أولاهما رفضه للدنيا بكلّ أسبابها وقد طار شهرة عند المشركين، ليقبل على النبيّ الناهض في الجزيرة، ينضمّ إليه جنديًّا مطوّحًا بالقيادة وعزّ الجاه جانبًا. وثانيهما إنكارُ النّفس والذّات وبذل الرّوح رخيصة، يوم عزَله عمر بن الخطّاب عن قيادة الجيوش وكان بلغ فيها شأوًا لا يجارى. ويرى أنّ خالدًا في مواقفه هذه يختلف عن الزّعماء اليوم، في أنّهم يضحّون بكلّ شيء مقابل أن تبقى لهم جَلَبة وحضور. ومنها **(أضرار التّشجيع)**[4]، ويَعرض فيه نماذج من التشجيع السّيّئ وأثره في الأمّة، مثل ما يُعرض في بعض الصّحف الرّخيصة والمجلاّت من هذرٍ يصمّ آذان القرّاء، تشجيعًا لأقلام عابثة مريضة. ومثل ظاهرة الشّهادات العلميّة التي يحصل عليها الطّالب بأرخص ثمن وأيسر سبيل. ومنها **(معارج الأحداث)**[5]، يصوّر فيه الأفغانيّ مَن "صَغُرت أقدارهم، وضَؤُلت

---

(1) حبذا لو يقوم أحد الباحثين بدراسة الخصائص الفنيّة للمقالة عند الأفغاني.

(2) العدد ٢٤٧، ١٩٣٨، ص٥٣٥-٥٣٧.

(3) مجلّة الرّسالة، ع٢٩٧، ١٩٣٩، ص٥٥٢-٥٥٤.

(4) المرجع السابق، ع٣٦٦، ١٩٤٠، ص١١٣٠-١١٣٢.

(5) المرجع السابق، ع٤٦٠، ١٩٤٢، ص٤٨٤-٤٨٥.

معارفهم، ورقّت عقولهم، وانحطّت هممُهم، وتخلّفت أعمالهم، ولو جلّلهم المشيب، وعلَتْ رؤوسَهم النّسائجُ البيض"– من الأدباء، والكتّاب، والباحثين، واللغويين، والمحاضرين، يعرضون بضاعتهم على صفحات بعض المجلاّت الرّخيصة، عازيًا الأمر إلى فقدان الكرامة، وضعف الضّمير المسلكيّ عند القيّمين على بعض دور الصّحف والمجلاّت وأندية العلم، الذين لو "أقاموا لموازين الحقّ بعض الاعتبار، لحفظوا أقدارهم من السّقوط".

ومنها **(رسالة الطّالب)**[1]، يجيب فيه الأفغاني عن سؤال نَشَد صاحبه منه، أن يبيّن له فيه السّبل النّاجعة لتكوين الجيل الجديد، عمادِ الأمّة الحقيقيّ. وفي تلك الرّسالة راح الأفغاني يجلّي الطّرق، ويمهّد السّبل للطلاّب قائلاً لهم: "ألا فاعلموا أنّها سبيل واحدةٌ فقط، خطوتها الأولى أن تتجنّبوا ما تورّطنا فيه نحن أبناءَ الجيل الحاضر، من عبوديّة لكلّ تقليد ضارّ في أخلاقنا، وعاداتنا، ونظمنا، وتعليمنا". وقد أعاد أسباب إخفاقنا إلى ثلاثة: خُلُق منحلّ تستره دَعاوٍ عريضةٌ، وعلمٌ مزيّف كاذب، وفقرٌ في وسائل كَسْب العيش، داعيًا الطلاّب أن يأخذوا أسباب القوّة الماديّة من مَدَنيّة الغرب، أمّا غذاءُ أرواحهم فلتُنشد في التّراث المجيد –دينًا ولغة وتاريخًا– وهي مقوّمات حضارتنا، التي لا ينفكّ الأفغانيّ يدندن حائمًا حولها في كلّ ما يكتب.

وكتب الأفغاني في مجلّة التمدّن الإسلامي[2] ترجمة لأستاذه وشيخه **(أحمد النّويلاتي)**[3]، مقدّم شيوخه في جامع بني أميّة، كشف فيها شخصيّة هذا العالم النّحرير، عدوّ البدع، ورافع لواء السّلفيّة، وأنّه يتميّز على غيره بإخلاصه وغزارة علمه، وصراحته المتناهية، مصحوبة بظَرف وأدب جَمَّين. وفيها كتب –وهو عضو في جمعيّة التمدّن الإسلاميّ– مقالاً كشف فيه عن محطّات كثيرة ومهمّة في المدنيّة الإسلاميّة يجهلها دعاة التقدّميّة، قدّم به كتاب (تاريخ البيمارستانات في

---

(١) المرجع السابق، ع٤٦٥، ١٩٤٢، ص٥٧٩–٥٨١.

(٢) مجلّة إسلامية علميّة أدبيّة شهريّة، أنشأتها جمعيّة التمدّن الإسلامي بدمشق، وصدر عددها الأول سنة ١٩٣٥، وكان يرأس تحريرها أحمد مظهر العظمة.

(٣) مجلّة التمدّن الإسلامي، دمشق، س٤، ج٧، ١٩٣٨، ص٢١٦–٢١٨.

الإسلام) و نشرته الجمعيّة[١] لأحمد عيسى بك من مصر، وفي مقاله المعنون بـ **(صفحة مطويّة من صفحات التمدّن الإسلامي)**[٢]، بيّن الأفغاني أنّ في الكتاب برهانًا ساطعًا "على أنّ الحضارة الإنسانيّة المحضة هي حضارة المسلمين"، وفيه أيضًا تصوير شامل لجوانب من هذه الحضارة المَحوطة بعناية إلهيّة، مثل تعميم الملاجئ والمشافي، وكثرة المؤسّسات الخيريّة التي نَدَر بسببها أن تجد في الدّولة المترامية فقيرًا واحدًا، ومثل المعالجة بالموسيقا، والأناشيد الشّجيّة ساعة السّحر...

وكتب مقالاً عن **(الجاحظ والسّياسة)**[٣]، بيّن فيه أنّ الجاحظ أوتي عقلاً حصيفًا ونظرًا بعيدًا، ونفاذًا إلى أسرار الأمور، وأنّه مَلكَ حِرفة النّفاق، و لا يستطيع بطبعه عزلة عن السّياسة والسّياسيين، لأنّ معاشه منهم. وبالتالي يقرّر أنّه من الصّعب أن تُؤخذ آراءُ الجاحظ السّياسيّة على أنّها آراء حرّة شخصيّة، ذلك أنّه كان يقوم بعمل الدّاعية لهؤلاء السّادة من الخلفاء العبّاسيين.

مع الكتب قراءةً وتعريفًا ونقدًا

ميدانٌ كان أثره في الناس كبيرًا، يتعلّمون فيه العربيّة من خلال تقاريرَ ومراجعاتٍ لكتب معيّنة، يرفعها أهل الاختصاص إلى المجمع العلمي العربي في دمشق، وقد أشار إلى ذلك الأفغاني في معرض حديثه عن عمل المجمع العلمي في خدمة اللغة فقال[٤]: "كانت الخطّة أن يُعهَد إلى مختصٍّ من أعضاء المجمع أو غيرهم بدراسة كلّ كتاب يَرِد إلى المجمع، ونَشْر تقريرٍ عنه في المجلّة يُعنى بالموضوع والأسلوب والحسنات والمآخذ".

وقد وقفت على مجموعة من الكتب كانت للأفغاني فيها وَقَفاتٌ متأنّية، تعريفًا بالكتاب وقراءةً ونقدًا علميًّا، يَهدفُ إلى تهذيب الكتاب ممّا عَلِق به من شوائب غابت عن المؤلّف، وأفكارٍ بحاجة إلى كثيرِ تحريرٍ، يُقبل عليها صاحب الكتاب بصدر رَحْب بعيدًا عن التشنّج والانحراف الذي

---

[١] صدرت الطبعة الثانية منه عن دار الرائد العربي ببيروت سنة ١٩٨١.

[٢] المرجع السّابق، س٤، ج١١، ١٩٣٨، ص٣٢٨-٣٣٢.

[٣] مجلّة الثقافة، القاهرة، س١، ع١٥، ١٩٣٩، ص١٩-٢٢.

[٤] من حاضر اللغة العربية، ص١١٠.

يُمارَس هذه الأيام، مع أناس تَحارُ في وصفهم بل تُعرِض عن ذكرهم، فما بضاعتهم مع أولئك الأساطين الذين أوفوا على الغاية بارّين بالعربية مخلصين؟؟

ومن الكتب التي كانت للأفغاني فيها وَقَفات ومراجعات، كتاب "كمال أتاتورك" للباحث التّركي محمّد محمّد توفيق، عَرَض[1] للكتاب وبيّن فيه أنّ مؤلّفه كان متحمّسًا للدّفاع عن أتاتورك بعيدًا عن الحياديّة والإنصاف، فقد سوّغ قُبْحَ سيرته الشّخصيّة وفسادَها، وهو كما يرى الأفغاني تعصّب ذميمٌ؛ إذْ لم يُعهَد بين العلماء والمؤرّخين تسويغ ضَعف الخُلُق، متسائلاً عن إغفال المؤلّف ذِكْر الزّعيمين هتلر وموسوليني، اللذينِ كانا مضرب المثل في متانة الخُلُق الشّخصي.

ويستغرب الأفغاني تعليلَ المؤلّف تخلّيَ أتاتورك عن الدّين أنّه يريد تجنّب عداوة الغَرْب، مبيّنًا له أنّ الدّين ما كان يومًا أداة ضعف قطّ، وأنّ هذا من أتاتورك هَفوةٌ وهفوة العظيم عظيمة أبدًا. ولا أدري، هل كان يومًا في صفّ مناهضٍ للغرب؟ وليت شعري، مَن اعتلى به رأسَ الهرم، ومَن يكونُ إنْ لم يكونوا؟!!

ثمّ يَعجَب من دعوة المؤلّف إلى استبدال الحروف اللاتينيّة بالعربيّة، وأنّ اللغة التّركيّة يجب أن تعود إلى عهد القبيلة حتّى تحافظ على أصالتها، متناسيًا أنّها رحّبت يومًا بالكلمات الفرنسيّة والإنجليزيّة. إنّ هذا تناقض صريح وفرار من المنطق، فمتى "جانب المؤرّخ الحَيْدة في كتابته، صرَفه الغرض عن تسمية الأشياء بأسمائها". وفي نهاية المقال يثني الأفغاني على قيمة الكتاب، والجهود المبذولة في تأليفه، ونضج فكرته، وسلاسة أسلوبه، وأنّ هذه المآخذ لا تقلّل من الثّناء عليه.

---

[1] انظر: مجلّة مجمع دمشق، م١٤، ١٩٣٦، ص٤٦٧-٤٧٠.

وعَرَض الأفغاني للمناظرة اللغويّة الأدبيّة بين الأساتذة عبدالله البستاني (١٩٣٠)، وأنستاس الكرملي (١٩٤٧)، وعبد القادر المغربي(١٩٥٦)، مَهّد فيه بكلمة للظّرف الذي نُشرت فيه هذه المناظرات، وهو اهتمام مجمع دمشق في أوّل نشأته باللغة العربية، فكانت المناظرة معركة حامية بين الأساتذة على صفحات مجلّة المجمع. ورأى أنّ قيمة هذه المناظرة تاريخيّةٌ، وأنّ إغفال هذا الجانب التاريخيّ يجعل الفائدة المَرجوّة منها ضئيلة جدًّا[١].

وفي المجلّد نفسه[٢] عرض لكتاب جبرائل سليمان جبّور (ابن عبد ربّه وعِقْـده)، ورأى أنّه محاولة جاز بها صاحبها امتحانًا في الجامعة الأمريكيّة ببيروت، ذهب فيه إلى أنّ بعض فصول العِقْد مدسوس على صاحبه، موردًا لإثبات صحّة ما يقول توجيهاتٍ بعضها صحيح، وبعضها الآخر لا ينهض دليلاً لِتطرّق الاحتمال إليه. ثمّ وَقَفَ على بعض مغالطاتٍ وفُهومٍ خاطئةٍ يصوّبها ويصحّحها، مثلِ شُربِ ابن عبد ربّه الخمر ودعوته إليها في أشعاره، وأنّ ذلك من لوازم الشّعر والإبداع فيه. وتشيُّعِه، والقولِ بنـــزعته المغربيّة، نافيًا عنه التّشيّعَ والنّزعةَ المغربيّة، ومفرّقًا بين الاعتقادِ بمذهب الشّيعة ومحبّةِ آلِ بيتِ رسولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلّم-. وأردف ملحوظاتِه جريدةَ الخطأ والصّواب، متمنّيًا للمؤلّف النّجاح ولكتابه الرّواج في طبعات لاحقة.

أمّا كتاب مصـــطلح التاريخ لأسد رستم، فلا يخلو من إثارة دَفَعت الأفغاني أن يكتب[١] عنه ويقف على طريقة المؤلّف ومنهجه في كتابه. وعلى الرّغم من تسليمه بالفكرة التي يدور حولها الكتاب، وهي دعوة المؤرّخين إلى قَبول طريقة المحدّثين في التّثبّت والدّقّة والتّحرّي- إلاّ أنّ ما يَعيبُه طولُ شواهده المملّة وضَعفُ ارتباطها وترابطها، وأنّ عليه أن ينتقي لكتابه شواهدَ أحكمَ أسسًا، وأسَدَّ منطقًا، وأمتنَ طريقةً. ثمّ عدمُ تطبيقه لما يدعو إليه في كتابه، متّهمًا المؤرّخين أنّهم يزعمون أنّ كتابة التّاريخ لا تتعدّى نقلَ الرّواية، والإلمام بقواعد اللغة، وهذا في رأي الأفغاني

---

(١) انظر: مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ج٩-١٠، ١٩٣٧، ص٤٠٨-٤١١. وهذه المناظرة نَشَرها حسام الدّين القدسي، وكانت من قبلُ مقالاتٍ نشرها ثلاثتهم في المجلّة، على شكل معركة حامية سنة ١٩٢١، سنة صدور المجلّة بعد سنتين من تأسيسه.

(٢) انظر: المرجع السّابق، م١٥، ١٩٣٧، ص٤٨٨-٤٩٢.

اختلاق للأحكام وارتجال للطّعن. لذلك، فإنّ هذا الاضطراب في المنهج، جعل المؤلّف يفهم بعض حوادث التّاريخ على غيرِ مجاريها، ويتبجّح في عبارات ملؤها الزّهو والغرور، وينقد الآخرين في مسائلَ بكتابه هي ألصقُ، عداك عن ضَعفِ لغةِ الكتاب -وهو المؤرّخ- وركّتِها.

ويعرض الأفغاني لكتابين كلاهما من عَمَل ألفريد البستاني ونَشْره، أحدُهما كتاب (نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر) لمؤلف مجهول، كَتَبَ[٢] عنه وعَرضَ لمجمله، وبيّن أنّ ما يقوله النّاشر من اضطراب لغة الكتاب، حكمٌ فيه مبالغة شديدة؛ فهَفَوات الكتاب قليلة وبعضها من تحريف النّسّاخ. ثمّ أشار إلى أنّ الفهارس المدرجة في ذيل الكتاب قليلة الجدوى لاضطرابها وعدم منهجيّتها، وأنهى بكشفه عن بعض أغلاط النّاشر اللغويّة، منها ما يتّصل بالرّسم، ومنها ما يعود إلى ضَعفٍ في عربيّة النّاشر وخطئه في قراءة المخطوطة، وعدم اهتدائه إلى تحريف النّساخ، دالاًّ على كلّ ذلك بشواهد ونقول.

وثانيهما (رحلة الوزير في افتكاك الأسير)[٣]، نبّهَ فيها إلى ما لا يجهله النّاشر في أصول نَشْر المخطوطات، من عدم حديثِه عن قيمتِها وتاريخِ كتابتِها، وإهمالِه فهرسَ الموضوعات، وعدمِ حلّه بعضَ الجملِ الغامضة أو المحرّفة، وعدم تجنّبه الجمل المهلهلة التي لا طائل تحتها، وإتيانه جملاً في الكتاب ملحونةً. ولعلّ ما أثار الأفغاني في هذا العمل، هو حذفُ الناشر ثلاثَ صفَحات من الرّحلة، وهو على ما يرى جريمة شنعاء في قانون النّشر، وتساهلٌ في الأمانة العلميّة[٤].

---

[١] انظر: مجلة الثقافة المصرية، س٢، ع٩٠، ١٩٤٠، ص٣٨_٤٠.

[٢] انظر: مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١، ص١٣٣_١٣٦.

[٣] للوزير الغسّاني محمّد بن عبد الوهّاب، وزير السّلطان المظفّر مولاي إسماعيل أعظم سلاطين المغرب، بويع له سنة ١٠٨٢هـ. وكانت الرّحلة إلى الأندلس (إسبانية) سنة ١١٠٢هـ لتخليص الأسرى المسلمين، وجلْبِ ما بقي من المخطوطات العربيّة في الأندلس، واستغرقت ثمانية أشهر عاين خلالها الوزير الجليلَ والدّقيقَ من أمر إسبانية وشعبها: عاداتهم، وأزيائهم، وخيراتهم، وأديانهم.. انظر ما عرضه الأفغاني عن هذه الرّحلة: مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١، ص٢٦٩_٢٧٨.

[٤] أظنّ هذا الحذف متعمّدًا من الناشر مقصودًا؛ فالصّفحات المحذوفة يتحدّث فيها الوزير عن النّصارى، وسرّ تجسّد المسيح، وسلطة البابا الرّوحيّة، ومناظراته مع الرّهبان.

ووقف عند كتاب الذخـــيرة[١] لابن بسّام، ورفع[٢] ما عَنَّ له من ملاحظات إلى الأساتيذ الأجلاّء محقّقي هذا الكتاب النّفيس، فيما يتّصل بالصّفحات الخمس المتعلّقة بابن حزم الأندلسي، الذي أصدر كتابه عنه قبل سنة (١٩٤٠).

وعَرّف بكتابين من عيون الأدب الغربي، دأبَت لجنةُ التّأليف والتّرجمة والنّشر في القاهرة على اختيار المفيد منها وتعريبه. فالأوّل عنوانه (معرض الآراء الحديثة)[٣]، وقف عند ملاحظات رفعها إلى المعرّب دلّه على موضع الصّواب فيها، وفي جملتها لا تخرج عن كونها ملاحظَ أسلوبيّة متّصلة بجوانب لغويّة في التّركيب اللغوي للكتاب. أمّا الكتاب الآخر (جان درك)[٤]، فعرض له وكتب عنه، ووقف على لغته الخالية من التكلّف والتّعقيد، ورفع للمعرّ ب مجموعة ملاحظات: بعضها تطبيع، وبعضها ممّا عمّت به البلوى، وبعضها من أثر التّرجمة. وفي الكتابين عَرْض ملخّص غير مخلّ لمادّتهما، يعين القارئ على تصوّر موضوعهما.

وبمناسبة انقضاء خمسين سنة على تأسيس المجمع العلمي العربي، أصدر المجمع عددًا خاصًّا من المجلّة، كلّف رئيس المجمع حسني سبح الأفغاني فيه أن يكتب[٥] عن (المعجم العربي نشأته وتطوّره) لحسين نصّار. والكتاب دراسة تاريخيّة نقديّة خطوطُها العريضةُ كما يرى الأفغاني ثلاثةٌ: الرّسائل اللغويّة على الموضوعات، والمعاجم، والمعاجم التي نحتاج إليها- عرض فيه ما بدا له من ملاحظات، أردفها بجدول الخطأ والصّواب.

---

[١] ظهر القسم الأوّل من هذا الكتاب في مجلّدين ما بين سنتي (٣٩-١٩٤٢)، ثمّ ظهرت قطعة من القسم الرابع في سنة ١٩٤٥. (انظر: مقدّمة الذّخيرة لإحسان عباس: المجلّد الأول/ القسم الأول/ ص٥).

[٢] انظر: مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١، ص٢٣٥_٢٣٧.

[٣] ل. ج. لويس دكنسن، وتعريب محمّد رفعة. انظر: مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١، ص٣٧١-٣٧٥.

[٤] لجورج برنارد شو، تعريب أحمد زكي. مجلة مجمع دمشق، م١٧، ج٩-١٠، ١٩٤٢، ص٤٦٨-٤٧٢.

[٥] انظر: م٤٤، ج١-٢، ١٩٦٩، ص٩١٣_٩٢٤. وهذا الكتاب و ثلاثة الكتب بعده موقعها المرحلة الثالثة من مراحل الكتابة والتأليف عند الأفغاني، آثرنا وضعها هنا لاطّرادها في موقع واحد من البحث.

ولم يقف الأفغاني في هذا الكتاب عند حدّ التعريف والتقريظ وحسب، بل نفذ إلى جملة أفكار فيه وَجَدَ عُوارًا يَعتريها، حاول الكشف عنها وتبيان الخطأ فيها. من ذلك أنّ الدكتور نصّارًا أورد في حديثه عن معجم "العين"، أنّ الخليل كان متسامحًا في نقله متحرّرًا من القواعد المتزمّتة. فبيّن الأفغاني أنّ لغة معاصري الخليل في البصرة عربيّة، وما أثبته منها في العين لا يخالف القواعد، نافيًا أن تكون مادّة المعجم حصرًا على كلام أهل البادية[1]، إذ ذهب إلى ذلك المؤلّف. ومنها أنّ نصّارًا أطلق على منشورات اليسوعيين "معاجم"، وكان يكفيه -في نظر الأفغاني- أن يكشف عن خطط هذه الأعمال -إذْ وُضعت لمدارس اليسوعيين- في إفساد اللغة والإخلال بها، وعنايتهم الظاهرة بالثقافة النصرانيّة. ويرى أنّ وَضْعها مقترنةً بالمعجم الوسيط فيه ظلم للعربيّة كبير[2]، فثمّة فرقٌ كبير بين أعمال طائفة خاصّة لعملٍ منصوصٍ عليه مخصوصٍ، وأعمال مؤسّسة رسميّة دستورُها المحافظةُ على سلامة العربية وتلبيةُ حاجاتها.

وكان الأفغاني أشار إلى شيء من هذا الحديث في تقريره عن معجم "المنجد"، فقد كان يهدف من التقرير إلى "لفت نظر السّلطات المسؤولة عن طريق الجامعة لحماية وطننا من إفساد لغته وتاريخه وتماسك مجتمعه، ومن تسرّب السّموم الفكرية والغزو الهدّام لكلّ مقوّماتنا، ومن دسائس التعصّب الطّائفي الذّميم يُزجى باسم خدمةٍ علميّةٍ، ما فيها من العلميّة شيء"[3]، فضلاً عن إهماله -أي الأفغاني- النّصّ على التحريف والتشويه المتعلّقين بالإسلام والمسلمين، والتفصيل والتوضيح المتعلّقين بالمصطلحات الكنسيّة، لأنّهم عُرفوا بذلك في كلّ منشوراتهم على حدّ تعبيره.

وكتب بعض ملحوظات عن محاولة إبراهيم السّامرائي (الأعلام العربيّة)، مبيّنًا[4] أنّ الخطوة الأولى إلى غاية المؤلّف المنشودة -تأصيل الأعلام العربيّة وتأثيلها في الدّراسات اللغويّة

---

(1) انظر: نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ص٢٠٢، والأفغاني، تعريف ونقد لكتابه، مجلة مجمع دمشق، م٤٤، ١٩٦٩، ص٩١٦.

(2) انظر: السابقين، ص٥٦٨ وما بعدها، وص٩٢٠-٩٢٢ على الترتيب.

(3) الأفغاني، تقرير عن أضرار المنجد والمنجد الأبجدي، ص١٢.

(4) انظر: مجلة مجمع دمشق، م٤٤، ١٩٦٩، ص٩٢٥_٩٢٦.

الاجتماعيّة التاريخيّة- هي الاستقراء والتّسجيل، تليها أخرى تتميّز بها مدلولات الظّواهر التي تُدْرس، وينظر الباحث بعدها ما يمكن أن يستنبط من أحكام اجتماعيّة تاريخيّة.

أما الكتاب الذي كان له بريقٌ ولمعانٌ، فهو كتابُ (صانعو التاريخ العربي)[1] حصيلةِ ما ترسّب من انطباع في ذهن مؤلّفه فيليب حِتّي، عن العرب والإسلام في فترتين من حياته: شبابهِ واستقلالِه. ففي الفترة الأولى يرى الأفغاني أنّ المؤلّف كان فريسةَ عواملَ ثلاثةٍ، الكنيسةِ، والغزوِ الفكريّ، والبيئة العامّة التي نشأ فيها. وفي الثانية حين تغرّب لطلب العلم في الجامعات الأجنبيّة.

ونَقَد الأفغانيّ عنوان الكتاب، ويرى أنّ المؤلّف زجّ بكلمة (تاريخ) زجًّا، مع أنّ الكتاب ليس من التّاريخ في شيء، لِفُقدان صاحبه الأدواتِ التي لا بُدّ منها لمن يكتب عن العرب والإسلام، وأنّ ما فيه من صواب هو نتيجة اللّحظات التي تحرّر فيها المؤلّف من سلطان الشّحنات المشبوهة، ويقترح أن يكون عنوان الكتاب (انطباعاتي عن عظماء العرب)[2].

أمّا كتاب (معـــاني القرآن)[3] للأخفش الأوسط، فقد وقف فيه وَقَفاتٍ عند عمل المحقّق، الذي لمس فيه عزمًا على التّحقيق، وحَيْطةً في الأحكام، وعنايةً بالفهم، وأنّه قد وضع قدمه على الجادّة التي كادت تخلو، وتجنّب بُنيّات الطّريق المزدحمة بالأدعياء. وهكذا، فإنّ الأفغاني كان يصدر في قراءاته الكتب عن وعيٍ وبصيرة، وكفايةٍ علميّة عالية، وقدرةٍ على المحاورة والتّحليل كبيرةٍ.

مداخلات

للأفغاني مداخلات على بعض الكتابات المنشورة في الصّحف والمجلاّت، معقّبًا مستدركًا. من ذلك ما كتبه عبد المتعال الصّعيدي في مقاله (في غزوة حُنَين بين السّياسة الرّشيدة والتّعمّق في

---

(١) ترجمه إلى العربيّة أنيس فريحة. وعَرَض له الأفغاني في مجلّة كليّة الآداب، جامعة بنغازي، ع٦، ١٩٧٤، ص٢٢٥-٢٣٩.

(٢) لأنّ الكتاب في جزأين: الأول في الدّين والسياسة (محمّد- عمر- معاوية- عبد الرحمن الأول- المأمون- المهدي- صلاح الدين)، والثاني في ميدان الفكر (الغزالي- الشافعي- الكندي- ابن سينا- ابن رشد- ابن خلدون).

(٣) تحقيق فائز فارس، انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٦، ١٩٨٠، ص١٨٨_١٩٤.

الدّين)[١]، تحدّث فيه عن (ذي الخويصرة) الذي اعترض فيها على قِسْمة الرّسول صلى الله عليه وسلّم في توزيع الغنائم، وأنّ ذا الخويصرة لم يكن من المنافقين، وإنّما طليعةً لصنف من النّاس يخلصون في دين الله عن جهل، عُرفوا بالخوارج. ويورد حديثًا هو موضع الشّاهد عند الأفغاني، وهو أنّ –النّبي صلى الله عليه وسلّم– سُئل عن الخوارج: أهم كفّار؟ فقال: من الكفر فرّوا. فقيل: أمنافقون؟ فقال: إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلاّ قليلا، وهؤلاء يذكرون الله كثيرًا، فقيل: ما هم؟ فقال: أصابتهم فتنة فعموا وصمّوا.

عند هذا الحديث وقف الأفغاني يعقّب ويصحّح[٢] للكاتب أنّ المسؤول الذي أجاب هذه الأجوبة عن الخوارج[٣] هو عليّ بن أبي طالب لا النّبيّ –صلى الله عليه وسلّم–. وعندما طلب الصّعيدي إلى الأفغاني أن يذكر مصدره الذي اعتمد عليه في نِسبْة القول لعليّ –كرّم الله وجهه–، وأنّه هو اعتمد على السّيرة الحلبيّة[٤]، ولا يرى ضرورة إلى القطع بصواب نسبة القول إلى عليّ؛ لأنّ صدوره محتمل من النّبي صلى الله عليه وسلّم. أجابه الأفغاني[٥] مبيّنًا له ما يمنع صحّة النسبة إلى الرسول الكريم؛ فالخوارج فرقة نشأت بعد وفاة الرسول بأكثر من ربع قرن، ونشأتهم مرتبطة بشخص الإمام علي، ولو كان صدوره عن الرسول من باب المغيّبات، فإنّ الأحاديث الواردة في هذا الباب تذكر صفات عامّة ولا تسمّي أشخاصًا ولا فِرقًا بأسمائها.

ويرى الأفغاني أنّ الجملة المعترضة (صلّى الله عليه وسلّم) الواردة في السيرة الحلبيّة: "وقد قاتلهم (يعني الخوارج) عليّ –كرّم الله وجهه–، وقد سُئل –صلّى الله عليه وسلّم–عن الخوارج..."

---

(١) مجلّة الرّسالة، ع٤١٧، ١٩٤١، ص٨٣٩-٨٤٠.

(٢) المرجع السّابق، ع٤٢٢، ١٩٤١، ص٩٩٣.

(٣) صحّح الأفغاني في مقالة لاحقة أنّ المسؤول عنهم هم أهل الجمل لا الخوارج. انظر: المرجع السّابق، ع٤٣١، ١٩٤١، ص١٢٤٧، وعائشة والسّياسة للأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١، ص٢٢٣

(٤) المرجع السابق، ع٤٢٣، ١٩٤١، ١٠٢٠. والسّيرة الحلبيّة اسمها "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون"، لعلي بن برهان الدّين الحلبي (١٠٤٤هـ).

(٥) المرجع السابق، ع٤٣١، ص١٢٤٦-١٢٤٧.

الخوارج..." -خطأ من ناسخٍ أو طابعٍ ويستقيم الكلام بدونها، اعتمادًا منه على العقد الفريد[١]، فلا تناقض بين المصدرين إذًا.

وهذا فهمٌ للنّصوص ركين، يعتمد على محاكمتها والوقوف على موطن الشّاهد فيها، وتصحيحه وتصويبه، وهو ما يعُرف بنقد المتْن، الذي أخذ الأفغاني يطبّقه في كثير من بحوثه وموضوعاته. ولِمَ لا يكون هذا الدّعاء (صلى الله عليه وسلّم) لعليّ -كرّم الله وجهه- فيستقيم السّياق دون عزو الخطأ إلى ناسخ أو طابع؟!! أو أنّ النّاسخ كان متشيّعًا ويورد العبارة بعد الإمام للدّعاء والبركة؟!!

ومن ذلك ما أورده رفعة الحنبلي في مقاله (التّبعة والعقوبة في المجتمع البشري)[٢]، حول قصّة الحزين الدّيلي وبنى عليها أحكامًا منها: أنّ العربَ أقرّوا شهادة الحيوان أمام القضاء، وفي ذلك رجوع العربي إلى المنطق القبلي الذي كان يأخذ الحيوان بالتّبعة، معتمدًا في أحكامه هذه كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني.

قرأ الأفغاني المقال -وهو العارف بالأغاني وما فيه، إذْ كان قرأه في مرحلة الصّبا- وكتبَ إلى الرّسالة ونبّه الكاتب إلى أنّ الخبر المنقول عن الأغاني محرّف ملفّق[٣]، وأنّ ما ورد في الأغاني[٤]خبر صغير عن الحزين، خلاصته أنّ طائفًا وجده سكرانَ فحبسه مع حماره إلى الصّباح، ثمّ ضربه الحدّ وأطلقه والحمار، وبقيّة القصّة ممسوخ عن قصّة أخرى تذكرها كتب النّوادر لأحد المتماجنين، لا علاقة لها ألبتّة بالحزين الدّيلي، ويشير أنْ لا ورود في القصّتين لذكر قاضٍ ولا مجلس قضاء، فينهار ما بني عليها من أحكام.

---

[١] انظر: ابن عبد ربّه، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين ورفيقيه، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٣٠.

[٢] المقال من جزأين، ونشر في: مجلّة الرّسالة، ع٤٤٤، ص٩-١٢، وع٤٤٥، ص٤٥-٤٨، ١٩٤٢.

[٣] انظر: سعيد الأفغاني، (تبرئة القضاء من وصمة) ، المرجع السّابق، ع٤٥٠، ١٩٤٢، ص٢٢٧.

[٤] تحقيق عبد السّلام هارون، دار الكتب، القاهرة، ج١٥، ص٣٣٠.

ومنها ما قاله علي محمّد حسن[١] يصحّح ما جاء في دائرة معارف وجدي[٢]، التي جعلت افتتاح سوق عكاظ سنة ٥٤٠م: "جمهرة الكتب على أنّ عكاظ قامت بعد الفيل بخمس عشرة سنة، فتكون قد أقيمت سنة ٥٨٥". فيعقّب الأفغاني صاحب (أسواق العرب) وينقض هذا الرّأي[٣]، ويؤكّد ارتفاع تاريخ عكاظ إلى ما قبل ٥٠٠م لجملة أسباب ذكرها، ويحيل إلى كتابه السّالف الذي فصّل فيه القول وأسهب، وهو مَعْلمة تاريخيّة بذّت غيرها وأوفت على الغاية.

مع الأب الكرملي

تشكّل العربيّة في شخصيّة الأفغاني حلقة عظمى من حلقات التّراث المجيد، وسياجًا منيعًا يستعصي على كلّ المرجفين. من هنا، كانت تنتابه غَيرة ينفر بها من الأدعياء المغلّفين، الذين يحيطون أنفسهم بهالة العلماء، ويَظهرون غَيارى على هذه اللغة الشّريفة- ويرى في أصواتهم نشازًا وعُوارًا، يجب صدّه ووأده، وألاّ يُمهّد لأقلامهم في الكتابة عن العربيّة وقضاياها ومشكلاتها. وكنت عرضت سابقًا لمحاولات مارون غصن وعبد القادر المغربي عضو المجمع اللغوي، في التجديد والتصحيح اللغويين. لكنّ ثالثة الأثافي هو الأب أنستاس ماري الكرملي[٤].

بدأ الأفغاني في الردّ على كتابات الكرملي، يوم كَتَبَ الثاني في مجلّة مجمع دمشق مقالاً بعنوان (الأوهام العائرة) في ثلاث حَلَقات متتالية[٥]. ويَلحظ مَن يقرأ للكرملي أنّ له همّةً كبيرة في الوقوف على فضاءات العربيّة واستعمالاتها، فكتب الأفغاني (**ملاحظات لغويّة**)[٦]، يشير فيه إلى

---

[١] انظر: (في مطالعاتي)، مجلّة الرّسالة، ع٤٥١، ١٩٤٢، ص٢٥١-٢٥٢.

[٢] تأليف محمّد فريد وجدي (١٨٧٥-١٩٥٤)، وظهرت الطبعة الأولى منها سنة ١٩١٨ في عشر مجلّدات كبيرة.

[٣] انظر: الأفغاني، (أوليّة سوق عكاظ)، مجلّة الرسالة، ع٤٥٤، ١٩٤٢، ص٣٣٧.

[٤] لبناني الأصل، ولد ببغداد، يتقن الفرنسية، واللاتينية، واليونانيّة، ويُلمّ بطرف من اللغات الساميّة، والفارسيّة، والتركيّة. أصدر مجلّة (لغة العرب)، وهو عضو مجامع: المشرقيات الألماني، والعلمي العربي السوري، واللغوي المصري. له كتب كثيرة منها: المعجم المساعد في اللغة، ونشوء العربيّة ونموّها واكتهالها، وأغلاط اللغويين الأقدمين...انظر: الأعلام، ج٢، ص٢٥.

[٥] المجلّد ١٧، الأجزاء: ٣-٤، ٥-٦، ٧-٨، ١٩٤٢، ص١٠٦-١١٣، ٢٣٢-٢٣٧، ٣٢٢-٣٢٧ على الترتيب.

[٦] مجلّة مجمع دمشق، م١٧، ١٩٤٢، ٣٨١-٣٨٢.

بعض الأخطاء التي راح الكرملي يقرّرها، مثل: عدم تثنية المضاف، وجواز التوكيد بالنّفس قبل ذكر المؤكَّد، والمضاف دون المضاف إليه شرفًا. ثمّ ينتصر الكرملي لنفسه ويجيب عن ملاحظات الأفغاني اللغويّة[1]، مدعمًا ما ذهب إليه بشواهد مرّة، ومتراجعًا عن بعضها مرّة أخرى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، فطفق الأفغاني يميط اللثام عن شخص الكرملي -لأنّ أمر العربيّة من المهمّات الجسيمات التي لا يتوانى في الوقوف أمام المثيرين والمشكّكين، خاصّة أنّ الكرملي في نظره دَعِـيّ لا علاقة له بالعربيّة وأسرارها ودقائقها- فيردّ على أجوبة الكرملي في مقاله **(في النّقد اللغوي)**[2]، يزيد فيه المسائل الثلاث توضيحًا وتبيينًا. هذا في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق.

أمّا في مجلّة الرسالة القاهريّة، فقد كانت للكرملي -عضو المجمع اللغوي في القاهرة- هِمَم لغويّة عالية، ونشاطات بعيدة الغَوْر، يتغيّا بها خدمة العربيّة والكشف عن روائع بيانها وأسرارها. من ذلك أنّه نشر فيها تصحيحاتٍ للجزء الثاني من كتاب (الإمتاع والمؤانسة)[3] في خمس حلقات متتالية. فكتب الأفغاني يستدرك عليه في المجلّة نفسها أمرين لغويّين[4]، كان ذهب فيهما الكرملي مذهبًا مخالفًا ما عليه إجماع أهل اللغة ومحقّقيها، وهما أن يُقال: الأحجار مُلْسٌ لا مَلْساء، وخَطّاء ضدّ صواب لا خطأ.

---

[1] المرجع السابق، م١٨، ١٩٤٣، ص٤٧٦-٤٧٧.

[2] المرجع السابق، م١٩، ١٩٤٤، ص١٨٨-١٩١.

[3] لأبي حيّان التوحيدي (٤١٣هـ)، بتحقيق أحمد أمين وأحمد الزّين. وقد حرص المحقّقان على إلحاق استدراكات وملحوظات الأساتذة (محمّد كرد علي، ومصطفى جواد، وكراوس)، في آخر أجزاء الكتاب الثلاثة، وليس ثمّة ذكرٌ لاستدراكات الكرملي وتصحيحاته التي نشرها في أعداد مجلّة الرّسالة (٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥) سنة ١٩٤٢.

[4] انظر: مجلّة الرّسالة، ع٤٧٩، ١٩٤٢، ص٨٦٩. وكان الأفغاني استدرك على الأستاذين المحقّقين ملحوظتين (انظر: مجلّة مجمع دمشق، م١٧، ١٩٤٢، ص١٩٠-١٩١)، يؤكّد فيهما استقامة النّص بهما، مستشهدًا لصحّة ما يقول بنصّ عن التّوحيدي من كتاب حياة الحيوان للدّميري.

ويبدو أنّ الكرملي اتّسعت عليه الجَبَهات، وضاق به الباحثون ذرعًا، وليس يدري بالتالي كيف يوجّه المعترضين عليه[1] وقد حَدَبوا يغلّطونه، فكتب مقالاً في ثلاث حلقات متتالية بعنوان: (إلى المعترضين علينا)[2] ينتصر لنفسه، وهو في كلّ مرّة يتوسّع فيها للمداخلة والاعتراض، يقع في مزالقَ تنأى به عن الصّواب الذي ينشده. وهنا يتابعه الأفغاني -وهو الحريص المدقّق- يتّهمه في علمه الفطير، وكفايته الفجّة، وغيرته الغائرة العائرة، ويصحّح له بعض سقطاته[3] قائلاً له: "أنا أعلم أنّي إنْ طلبتُ من الأب أنستاس الكرملي، أن يكون دقيقًا أمينًا واعيًا، أكون قد كلّفته ما ليس من عادته، بل فوق ما يطيق".

ثمّ يُضيّق عليه الخناق في مقاله **(الكرملي في قبضة الحقّ)**[4]، لخّص فيه ما دار بينهما من مَعارض لغويّة، واتّهمه وبيّن ضعفه وقصوره في فهم كلام علمائنا القدامى، عندما رجّح الكرملي ما جاء به أبو هلال العسكريّ (٣٩٥هـ) في كتابه (الفروق اللغويّة) في مسألة (خَطَأ وخَطَاء)، على ما جاء به إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٤٠٠هـ) في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، وأنّهما في رأي الأفغاني متّفقان غير مختلفين، ويرى "أنّ البلاء الأكبر أن يأتي مُتحذْلِق في آخر الزّمان،

---

(1) منهم: الأستاذ اللغوي أمين ظاهر خير الله من لبنان، الذي نشر في مجلّة المقتطف سنة ١٩٣٥ يجيز القول (كريات بيضاء)، فردّ عليه الكرملي يخطّئه في مجلّة مجمع دمشق (م١٣، ١٩٣٥، ص٤٢١) بمقال عنوانه: لا تقل: كريات بيضاء، ثمّ يردّ أمين ظاهر في المجلّة نفسها (م١٥، ١٩٣٧، ص١٥٥) بمقال عنوانه: قل: كريات بيضاء، ويستشهد بشواهد ونقول لغويّة ويخطّئ الكرملي. ثمّ يعود الكرملي للموضوع نفسه بعد خمس سنوات في مجلّة المجمع (م١٧، ١٩٤٢، ص٢٣٢) يمنع هذا الاستعمال، فينتصر أمين ظاهر ويهجم على الكرملي ببحث رصين نشره في مجلّة مجمع دمشق (م١٧، ١٩٤٢، ص٤٧٣-٤٧٨)، بعد أن ألّف في الموضوع رسالتين: المحجّة البيضاء في صحّة نعت الجموع بفَعْلاء، والبرهان الجليّ على علم الكرملي. ثمّ يحاول عبد القادر المغربي أن يحكم في القضيّة، فينشر مقالاً في مجلة المجمع (م١٧، ١٩٤٢، ٥٥٢) وكان يرأس إدارتها بعنوان: مشكلة طال عهدها، فتعتاص عليه السّبل ويبدو ذا رأي فطير غير نضيج، فيردّ عليه حازمًا أمين ظاهر في المجلّة (م١٨، ١٩٤٣، ص٨٨) وينهي بذلك هذه المسألة المقصود إطالتها للانشغال بفرعيّات وجزئيّات. انظر: سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٠٨.

(2) مجلّة الرّسالة، القاهرة، الأعداد ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ١٩٤٢. يردّ فيها على المعترضين: سعيد الأفغاني من سوريّة، وأمين ظاهر خير الله من لبنان، وداود حمدان من فلسطين.

(3) انظر: المرجع السابق، ع٤٩١، ١٩٤٢، ص١١٠٩.

(4) المرجع السابق، ع٤٩٢، ١٩٤٢، ص١١٢٦-١١٢٧.

يوازن بين إمامين ثمّ لا يستطيع أن يفهم كلامهما". ثمّ طلب من الكرمليّ أمورًا محدّدة تُعينه على الجادّة في طريق البحث العلمي، كالأمانة، والحَيْطة في مسائل اللغة، والبعد عن المسائل التي تتطلّب ذوقًا في البحث اللغوي، وحُسن الفهم، والتّخلّق بأخلاق المتعلّمين، والتّدرّب على الإتيان بالحجّة القويّة.

ويزيد الطّين بِلّةً عند الأفغاني أنّ الكرملي يدّعي[1] أنّه في كلّ ما يكتب يتأثّر بالرّسول الكريم -صلّى الله عليه وسلّم- الذي كان يحبّ الازدواج والمشاكلة والإمتاع والمجانسة، وأنّه روى للرسول حديث: "ارجِعْنَ مأجورات غير مأزورات"، "مع ما في (مأجورات) من الغلط في نظر بعض حمقى اللغويين"، فيكتب الأفغاني إلى مجلّة الرّسالة يستدرك على الكرملي بعنوان **(خطأ في رواية حديث)**[2]، يصحّح له فيه رواية الحديث التي قلبت المعنى واللفظ رأسًا على عقب، وأنّ رواية الحديث هي "ارجِعْنَ مأزورات غير مأجورات"[3]. ثمّ يوجّه الكرملي في كلّ تعقيباته و(كنكذاته، ولعلعاته)، بالكلمات نفسها التي كان أسداها الكرملي نصيحةً إلى داود حمدان المعترض عليه[4]، وملخّصها: ألاّ يكتب المرءُ كلمةً قبل أن يتدبّرها كلّ التدبّر، ثمّ يعرضها على اصدقائه، ثمّ يتأمّلها، ثمّ يعرضها على أعدائه، ثمّ يبعث بها إلى الجرائد والمجلاّت، لأنّ ما عدا ذلك يكون فيه الكلام (خَربشة وخَربقة)، لا ترفع قدر صاحبها، ولا تُبقي له أثرًا طيّبًا.

ولا شكّ أنّ الفَلْج كان في جانب الأفغاني، لأنّه كان يصدر في تصحيحاته وتعقيباته ونَقَداته اللغويّة، عن عين باصرة، وفهم دقيق، ومنهج مُحكَم لا يعتوره النّقص والإحكام، فغدت آراؤه نضيجة وافية غير ناقصة. أمّا الكرملي، فإنّ أوراقه تتداخل عليه، ويَصدر في كلّ مداخلاته اللغويّة

---

[1] انظر: مجلّة الرّسالة، ع٤٨٧، ص١٠٢٨.

[2] العدد ٤٩٣، ١٩٤٢، ص١١٥١.

[3] سنن ابن ماجه، م١، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتّباع النساء الجنائز، ص٣٠٢-٣٠٣ (رقم ١٥٧٨). ونصّ الحديث كما أخرجه ابن ماجه عن عليّ قال: خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فإذا نسوةٌ جلوسٌ، قال: ما يُجلسكنّ؟ قلنَ: ننتظر الجنازة. قال: هل تَغْسلنَ؟ قلنَ: لا. قال: هل تحملنَ؟ قلنَ: لا. قال: هل تُدلّين فيمن يدلّي؟ قلن: لا. قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات.

[4] انظر: مجلّة الرسالة، ع٤٨٧، ص١٠٢٩.

عن آراء فطيرة غير عَفِيّة ولا مستوية، فيقع بعد ذلك فريسة للنّقص والخلل في الفهم وضعف الإبراه والاستنتاج.

السّيدة عائشة وابن حزم

كانت للأفغاني عناية فائقة، وصُحبة حميمة، ومودّة أثيرة، لعلمين كبيرين من أعلام الحضارة العربية الإسلاميّة، وَجَدَ فيهما صورة حيّة ونمطًا فريدًا في ثقافتنا؛ ذلك أنّ السّيّدة عائشة كانت "أنضج ثمرة أخرجها الإسلام في عالم المرأة"[1]، كما أنّها نموذج فريد للمرأة الموسوعيّة –إن جاز التّعبير– في عصرٍ شهد تحوّلات جذريّة في الإدارة والحكم.

أمّا ابن حزم، فكان في رأي الأفغاني –الرائدِ في التّرجمة له– "أفحلَ ذهن انبثقت عنه الأندلس في جميع عصورها، وهو الذّهنيّةُ الفريدةُ التي تمثّل الثقافةَ الأندلسيّةَ أصدقَ تمثيل"[2]، بل ذهب[3] إلى أنّه في سعة معارفه وبلاغة أسلوبه، جاحظُ الأندلسِ بلا منازع. وقد علّل[4] الأفغانيّ تفوّقه في جميع الموضوعات التي تشكّل عماد شخصيّته وعُظم ثقافته، أنّه لا يعالجُ إلاّ ما أوسَعه بحثًا ودرسًا وتفكيرًا.

لذلك، فقد سلخ الأفغاني سنين في دراسة هذين النّموذجين الفريدين[5]، وكان أوّلَ ما أصدره فيما يتّصل بهما، إخراجُه كتابَ **(الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصّحابة)**[6] سنة ١٩٣٩،

---

(١) سعيد الأفغاني: عائشة والسّياسة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٢٧.

(٢) سعيد الأفغاني: ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩، ص١٥٠.

(٣) المصدر السابق، ص٤٨.

(٤) المصدر السّابق، ص٧٧.

(٥) عودلت كتاباته فيهما بدرجة الماجستير في جامعة فؤاد الأول (القاهرة) سنة ١٩٤٧، وإن كان كلّ ولحد منهما يفوق التّرجمة نفسها، خاصّة أنّ العملين جاءا في فترة مبكّرة من البحث والتّأليف، ولّنهما بكران من حيث الجِدّة والموضوع.

(٦) صدرت طبعته الأولى عن المكتبة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩، وأعاد طبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٧٠، و١٩٨٠، و ١٩٨٥، ثمّ أعاد طبعه بعد وفاة الأفغاني سنة ٢٠٠٠ بعناية الأستاذ هيثم نزار تميم دون مقابلة على مخطوط آخر. ثمّ أعاد طباعته في مصر رفعت فوزي أستاذ الشّريعة بجامعة القاهرة ونشرته مكتبة الخانجي سنة ٢٠٠١، دون الرّجوع إلى مخطوطات جديدة. وبقي على المخطوطة الوحيدة التي نشرها الأفغاني، حتى نشرها الباحث التركي محمّد بنيامين أرول، أستاذ الحديث بجامعة أنقرة، وبرعاية الشّيخ

للإمام بدر الدّين الزّركشي (٧٩٤هـ). ويرى الأفغاني[1] فيه أنّه يُعدّ سجلاً خالدًا لمجد المرأة العلمي في الإسلام. وهو أوّل عملٍ للأفغاني في قراءة كتب التّراث وشرحها وإخراجها، ولعلّ ما أعسره في إخراجه اعتماده على مخطوطة واحدة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق؛ فقد اعتاص النّص عليه، ووقف أمامه في كثير من المواضع حائرًا، فندّت منه بعض الثُّلَم التي خرجت بالنّص عن سياقه الصّحيح؛ لأنّ الاعتماد على مخطوطة واحدة -كما يقول صلاح الدّين المنجّد[2]- مغامرةٌ لا تخلو في أحايينَ كثيرةٍ من الخطر.

وكان الأفغاني فَرِحًا بهذا الكتاب، ووجد في نشره فائدة كبيرة، لما يكتسبه الكتاب من قيمة عالية في المكانة العلميّة للسّيدة عائشة، فراح يمهّد للكتاب بالتعريف به في غير مجلّة، ففي مجلّة الثّقافة المصريّة[3] عرّف بالكتاب بمقال يتحدّث فيه عن المخطوطة الوحيدة له عنوانه **(مخطوط فريد في المكانة العلميّة للسّيدة عائشة)**، وكَتبَ عن عائشة العالمةِ متخيّرًا نماذج من استدراكاتها على الصّحابة مقالاً عنوانه **(أستاذة الصّحابة)**[4]، وعرّف بالإمام الزّركشي في حلقات ثلاث متتالية[5]، لتكون هذه المقالات جميعها مقدّمة التحقيق[6].

المحدّث شعيب الأرناؤوط، على مخطوطة ثانية في استانبول، وقد خرج الكتاب فيها بحلّة قشيبة سدّت ثُلَم نسخة الأفغاني رحمه الله، التي لم يكن الشّيخ شعيب يتوقّع صدورها منه، لِمَا يعلم فيه من تمكّن بالعربيّة وخبرة بأساليبها. وعليه، فإنّ هذه النسخة الأخيرة الصادرة عن مؤسّسة الرسالة ببيروت سنة ٢٠٠٤، هي أصحّ النّسخ المطبوعة، بل يجب أن تكون هي المعتمدة عند أهل العلم والحديث.

(١) انظر: عائشة والسّياسة، ص٢٧ ح٤.

(٢) انظر: (مخطوطة جديدة من تاريخ داريّا)، مجلّة مجمع دمشق، م٣٣، ج٤، ١٩٥٨، ص٦٧٨.

(٣) س١، ع١٩، ١٩٣٩، ص٤٧-٤٨.

(٤) مجلّة الرّسالة، س٧، ع٣٠٤، ١٩٣٩، ص٨٦٠-٨٦٤.

(٥) مجلّة التمدّن الإسلامي، س٥، الأجزاء: ٣، ٤، ٥-٦، ١٩٣٩، ص٩٠-٩١، ١٢٢-١٢٣، ١٧٢، على الترتيب.

(٦) ثمّة مداخلات على الكتاب في مجلّة مجمع دمشق، منها ملحوظات بعث بها كلّ من الشّيخ سليمان الدّيراني، والأستاذ سالم الكرنكوي إلى الأفغاني (انظر: سعيد الأفغاني: (حول كتاب الإجابة)، م١٦، ١٩٤١، ص٣٣٥-٣٣٦)، وتعريف وتقريظ وبعض ملحوظات للشيخ محمّد بهجة البيطار (م١٦، ص١٢٩-١٣٢)، وملحوظات كتبها مسلم الميداني (م١٦، ص٥٢٦-٥٢٧)، ردّ عليها الأفغاني ونقضها وأبطلها (م١٧، ١٩٤٢، ص٢٨٥-٢٨٧).

وُيصدر الأفغاني كتابه الرّائد القيّم (**ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصّحابة**)[1] سنة ١٩٤٠، الذي يُعدّ في ذلك الوقت من الكتب المرجعيّة عن ابن حزم؛ إذْ حرَص الأفغاني أنْ يقدّم دراسة موضوعيّة عنه: عصره، وأصله، ونشأته وشبابه، ومصنّفاته، ومذهبه، وأدبه، وحبّه، وأخلاقه، ومزاجه، وابن حزم والناس، ووفاته - في (١٥٠) صفحة.

وكان رحمه الله قد نشر بعض فصول هذا الكتاب في مجلّتي التمدّن الإسلامي الدّمشقيّة، والثّقافة القاهريّة، ففي الأولى نشر مقالاً بعنوان (**الظاهريّة وابن حزم**)[2]؛ ذلك أنّ ابن جزم كان يقول بترك القياس والأخذ بالنّصوص، فهو بهذين المظهرين أشبهَ الظّاهريّةَ، وصارت مذهبَه الذي عنه يَصدر في تأليفه. وفي الثانية نشر مقالاً بعنوان (**ابن حزم الإمام المحبّ**)[3] في ثلاث حلقات متتالية، والتي يرى فيه أنّ ابن حزم في حبّه إمام مجتهد، كما هو في الدّين إمام مجتهد.

أمّــا القسم الثاني من الكتاب، فهو تحقيق رسالة **في المفاضلة بين الصحابة** لابن حزم في (١٣٠) صــفحة، وهي مجرّدة من كتابه الشّهير (الفِصل في الملل والأهواء والنِّحل)، قابلَ المطبوع على مخطوطة محفوظة في دار الكتب الظّاهريّة، وبقيّة الكتاب تراجم للأشخاص الذين ورد ذكرهم فيها في نيّف وستين صفحة، مذيّلا بفهارس عامّة على عادته في أعماله.

يقــول عــن هذه الرسالة[4]: "أعثرني على هذه الرسالة اشتغالي بالبحث في السّيدة عائشة، وحدانــي علــى إعدادها للطبع أنّها كرسالة (الإجابة) ذات علاقة بالسّيدة عائشة، لأنّ ابن حزم ألّفها ليــشرح مذهــبَه فــي المفاضلة، ومذهبُه يجعل أمّهات المؤمنين أفضلَ الناس بعد الأنبياء، ثمّ يجعل أفضلهنّ خديجةَ وعائشةَ"، وفيها طبّق منهجه المنطلق من قواعد مذهبه الظاهري.

---

(١) صدر عن المكتبة الهاشمية سنة ١٩٤٠، ويقع في (٤١٨) صفحة، وأعادت طبعه دار الفكر للمرّة الثانية سنة ١٩٦٩. وكتب عن هذا الكتاب بقسميه معرّفًا مقرّظًا الشّيخ محمّد بهجة البيطار في مجلّة مجمع دمشق (م١٧، ج١-٢، ١٩٤٢، ص٩٤-٩٥).

(٢) س٦، ج١، ١٩٤٠، ص١٧-١٩.

(٣) س٢، الأعداد: ٦٧، ٦٨، ٧٠، ١٩٤٠، ص٢١-٢٤، ٢٢-٢٤، ١٢-١٤ على الترتيب.

(٤) ابن حزم الأندلسي، ص١٥٣.

ولانشغال الأفغاني بعائشة -رضي الله عنها- وابن حزم الأندلسي، وعنايته بهما عناية كبيرة، فقد قام بنشر التّرجمتين الخاصتين بهما من كتاب سير أعلام النّبلاء للإمام شمس الدّين الذّهبي (٧٤٨هـ)، عن نسخة وحيدة كان تفضّل محمّد بن حسين نصيف[١] (١٨٨٥-١٩٧١) وجيهُ جُدَّة، وحَمَلَه نُبلُه وأريحيّته فَيَسَّرَ نسخهما، عن نسخة الكتاب الفريدة المحفوظة بخزانة صاحب الجلالة الإمام يحيى حميد الدّين[٢] صاحب اليمن.

وقد نَشر ترجمة ابن حزم منجَّمَةً في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[٣] سنة ١٩٤١، ثمّ أصدرها على شكل كتاب مستقل -لنُدرتها وقيمتها وجَلال مؤلّفها ومَن ألّفت فيه- في السّنة نفسها[٤]. وقدّم بين يدي التّرجمة ترجمة وافية ضافية، عن الإمام شمس الدّين الذهبي، أحدِ أربعةِ أعلامٍ في القرن الثّامن الهجري، رأى الأفغاني[٥] أنّهم "كان إليهم المرجعُ، وعليهم المعوّلُ، وانعقدت لهم الإمامةُ في الحديث ومعرفةِ الرّجال"- تحدّث فيها عن: مولده ونسبه، وطلبِه العلمَ ونبوغِه، وشيوخِه وتلاميذِه، وعملِه، وشهرتِه العلميّة ومنزلته بين الحفّاظ، ومؤلّفاتِه التي بلغت واحدًا وتسعين مؤلّفًا، وشيءٍ من نظمه، ومآخذِ العلماء عليه، ووفاتِه ورثائه. ثمّ تحدّث عن قيمة الرسالة من سير النّبلاء.

---

(١) ولد في جدّة، ومات أبوه وهو صغير، فربّاه جدّه. أولع بجمع الكتب، فأنشأ مكتبة عزّ نظيرها، احتوت على عدد كبير من المخطوطات، كان يقدّمها لمن يلتمس فيهم علمًا وفهمًا ودراية من العلماء، ليقوموا بتحقيقها. وأوصى أن تُجعل مكتبته مشرعة أبوابها من بعده للعلماء وطلبة العلم، لينتفعوا بما تحتويه من نفائس المخطوطات ونوادر المطبوعات. انظر: محمود الأرناؤوط، أعلام التراث في العصر الحديث، ص١٢٥-١٢٧.

(٢) إمام زيدي، حكَم اليمن من ١٩٠٩ إلى ١٩٤٨ التي مات فيها مقتولاً، إثر تمرّد يهدف إلى تغيير الأوضاع الجامدة في البلاد. انظر: تاريخ العالم العربي، ص٢٢٩. وكان الأفغاني بعث برسالة لطيفة على صفحات مجلّة مجمع دمشق -إثر نشره ترجمة ابن حزم فيها- إلى صاحب الجلالة العالم المجتهد الفقيه، أن يأمر بطبع هذا السِّفْر النّفيس للذّهبي، ليضاف إلى مآثره الجليلة.

(٣) المجلد١٦: الجزآن ٩ (ص٣٨٧-٤٠٧)، و١٠ (ص٤٣٣-٤٤٩).

(٤) صدر في طبعته الأولى عن المكتبة الهاشمية بدمشق، وأعادت طبعه دار الفكر ببيروت سنة ١٩٦٩.

(٥) سير النّبلاء (جزء خاص بترجمة ابن حزم)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩، ص٥. والأعلام الأربعة هم: البرزالي (٧٤٠هـ)، والمزّي (٧٤٢هـ)، والذّهبي (٧٤٨هـ)، وتقيّ الدّين السّبكي (٧٥٦هـ).

أمّــا الجــزء الخاص بترجمة السّيدة عائشة، والذي اقتصر فيه الذّهبي على نشاط عائشة العلمـــي فـــي مجـــال الحديث، فقد صدر[١] في كتاب مستقل أيضًا سنة ١٩٤٥. وللرّسالة كما يرى الأفغاني ميزتان[٢]: أولاهما كثرة الرّواة الذين أدرجهم الذّهبي عن السّيدة عائشة، وزادوا على المئة وثمانـــين راويّـــا مرتّبين على الحروف. وثانيتهما دلالتها على عناية العرب المسلمين بالنّقد الدّاخلي (نقـــد المـــتن) عنايـــتَهم بالنّقد الخارجي (نقد السّند). وفي ذلك ردّ على المستشرقين ومن تابعهم من العرب المستغربين، الذين أكّدوا قصورَ العرب في ميدان النّقد الداخلي وتفوّقَهم في النّقد الخارجي.

وقـــد اعـــتور هاتـــين النـــسختين من الهَنات والسّقطات ما كان لحق منها برسالة الإجابة للزركـــشي، وعـــندما نشر الشّيخ المحدّث شعيب الأرناؤوط الموسوعة العلميّة والمَعْلمة الحضاريّة (سير أعلام النّبلاء)، تتبّع هاتيك الهنات ونبّه عليها. وعليه فأعتقد أنّ نسخة السير كاملة هي النسخة المعتبـــرة عند أهل العلم والحديث، وتبقى السّابقةُ للأفغاني في ترجمة السّيرتين (عائشة وابن حزم)، بصرف النّظر عن سقطاتهما.

والسّنة التي أصدر فيها ترجمة السّيدة عائشة –رضي الله عنها– هي نفسها التي أصدر فيها كـــتابه الآخر (الإسلام والمرأة)[٣]. وكان رحمه الله ألقى محاضرة بعنوان **(المرأة العربيّة في نشأة الإســـلام)**، فـــي قاعة المجمع العلمي العربي بدمشق في الخامس من كانون الأول سنة ١٩٤١، هي ملخّـــص الـــباب الأول[٤] منه. وهذا الكتاب كما أراده مؤلّفه[٥]، هو المدخل التاريخي لكتابه "عائشة

---

(١) في طبعته الأولى عن المكتبة الهاشمية، وأعادت طبعه دار الفكر سنة ١٩٧٠. وقد عرّف به عبد القادر المغربي ونوّه بجهود الأفغاني الكبيرة في خدمة الدّين والتاريخ والأدب (انظر: مجلّة مجمع دمشق، م٢٠، ج٥-٦، ١٩٤٥، ص٢٦٤-٢٦٥).

(٢) انظر: سير النّبلاء (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ص٥-٦.

(٣) صدر عن المكتبة الهاشمية سنة ١٩٤٥، وصدرت طبعته الثالثة عن دار الفكر ببيروت سنة ١٩٧١. وقد عرّف بهذا الكتاب وقرّظه عبد القادر المغربي، وعدّه من المراجع الدّينيّة لمن أراد أن يكتب عن المرأة ومنزلتها في الإسلام (انظر: مجلة مجمع دمشق، م٢٠، ج٧-٨، ١٩٤٥، ص٣٧٢.)

(٤) وأمّا الباب الثاني (٦١-١٠٩) فقد اختصّه بأمّهات المؤمنين رضوان الله عليهنّ أجمعين.

(٥) انظر: سعيد الأفغاني، عائشة والسّياسة، ص٨، ٢٨ (الحاشية).

والسيّاسة"، ولكلّ دراسة قيّمة عن المرأة العربيّة، بل أراده أن يكون أساسًا ومدخلاً لكلّ دراسة نسويّة في الإسلام.

أمّا الكتاب الذي سلخ فيه شوطًا طويلاً فهو (**عائشة والسّياسة**)، صدر سنة ١٩٤٧ عن لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة[١]. وهذا الكتاب لا يقلّ شأنًا عن كتاب ابن حزم، ذلك أنه يعالج جانبًا مهمًّا له أثره في تاريخ الأمّة الإسلامية المبكّر: الحزبيّة والسياسة، يقول الأستاذ سعيد رحمه الله[٢]: " سلخت سنين في دراسة السيّدة عائشة، كنت فيها حيال معجزة لا يجد القلم إلى وصفها سبيلا، وأخصّ ما يبهرك فيها علم زاخر كالبحر". والكتاب الذي يقرب من (٤٠٠) صفحة، صورة حيّة من صدر الإسلام فيه -كما يرى الأفغاني[٣]- أعنفُ نشاطٍ سياسيّ شهدته الجماعةُ الإسلاميّة، وقد خصّ الأفغاني مجلّة الرّسالة مجموعة من المقالات[٤] تشكّل جزءًا كبيرًا منه. وبهذا الكتاب يختم الأفغاني المرحلة الأولى من مراحل الكتابة والتأليف.

وتشكّل الكتب الأربعة (الإجابة، وترجمتها من سير النّبلاء، والإسلام والمرأة، وعائشة والسّياسة)، عن السّيدة عائشة أهمّية كبرى ومحطّة عُليا من محطّات التأريخ للسّيدة الفاضلة، فقد

---

(١) وأعادت طبعه سنة ١٩٥٧، وصدرت طبعته الثالثة عن دار الفكر سنة ١٩٧١. وقد عرّف الأستاذ عارف النّكدي بهذا الكتاب، وركّز على قضيّة في تعريفه هي أنّ الكتابة في التاريخ خطّة صعبة، لا يُؤمَن فيها العِثار، من اتّباع الهوى السّياسي أو المذهبي، ويتساءل إذا كان الأفغاني قد تجرّد من هذا الهوى -ذلك أنّ عائشة -رضي الله عنها- طهّرها قوم وكفّرها آخرون -فذكر ما لها غير غالٍ، وما عليها غير قالٍ؟!! ويجيب بالإيجاب غير متردّد، مؤكّدًا كثرة الآراء الراجحة والآراء الصائبة في الكتاب، المكتوبِ بلغة عربيّة ناصعة لا يُكتَب التّاريخ في يومنا هذا بأحسن منها، ومنبّهًا لبعض الأخطاء في الاستعمال اللغوي (انظر: مجلّة مجمع دمشق، م٢٤، ج١، ١٩٤٩، ص١٠٨-١١٢). وكتب عنه محبّ الدين الخطيب في مجلّته الفتح (ع٨٥٥، ص٨، ١٣٦٧/١٩٤٧)، معرّفًا بالكتاب ومثنيًا على جُهد الأفغاني فيه، وأنّه من أجود الكتب المؤلّفة في زماننا.

(٢) في مقدمته تحقيق كتاب (الإجابة للإيراد ما استدركته عائشة على الصّحابة) للإمام الزركشي.

(٣) عائشة والسّياسة، ص٧.

(٤) عائشة والسياسة (العددان ٣١٤، ٣١٥ سنة ١٩٣٩)، المرأة والسياسة (ع٦٤٧/١٩٤٥)، والصهيوني الأول (العددان ٦٥١ سنة١٩٤٥، و ٦٦٢ سنة ١٩٤٦)، ومن نكبات الحزبية في تاريخنا (ع٧٠٣/١٩٤٦)، ومعاوية بين يدي عائشة (ع٧١٤/١٩٤٧)، وحذارِ يا سيدتي (ع ٧٣١/١٩٤٧).

شغلت حيّزًا مهمًّا وبارزًا في المكتبة العربيّة. ويبدو أنّ للأفغاني مؤلّفًا آخر في جانب آخر من جوانب عبقريّة السيّدة الفاضلة، يختصّ بحياتها العلميّة والأدبيّة[1]، كان ضاع[2] مع كتاب (عائشة والسّياسة) اللذين كانا معدّين للطّبع في حادث فيضان نهر بردى سنة ١٩٤٣، وكان يؤمّل رحمه الله أن يعيد تأليفه كما أعاد تأليف الأول منهما.

رحلته إلى مصر

كانت وزارة المعارف ابتعثت الأفغاني في الرّبع الأخير من عام ١٩٤٦، إلى كليّة الآداب في جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن)[3] لنيل درجة الدكتوراه، وبعد أن قدّم رحمه الله امتحانات اللغات (التّركيّة، والفارسيّة، والإنجليزيّة)، وافق مجلسا الكليّة والجامعة على نتائجه في الرّبع الأول من عام ١٩٤٧، وبعد تقديمه أبحاثه "قرّر قسم اللغة العربيّة أنّ أبحاثه تعادل الماجستير...ويمكن قيده للتحضير للدكتوراه"[4].

لكنّ الأفغاني[5] لم يتابع دراسته، وقَفَل راجعًا إلى سوريّة أستاذًا مساعدًا في كليّة الآداب بالجامعة. ويشير الشيخ علي الطنطاوي[6] أنّ مَن قابل الطالبين الأفغاني والزّرقا، اعترف لهما بالسّبق والألمعيّة، وأنّنا أمام زميلين لا طالبين. بل إنّ الشّاويش[7] أشار إلى أنّهما وَجَدا أنّ مَن

---

(1) انظر: عائشة والسياسة، ص١١، ٢٧.

(2) أشار إلى ذلك في مقدّمة كتابه (عائشة والسّياسة).

(3) انظر: زهير الشاويش، (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني)، وكان معه الأستاذ مصطفى الزرقا (انظر: ذكريات علي الطنطاوي، ج٥، ص ١٣٨-١٣٩).

(4) ووافق على ذلك مجلس الكليّة، ووافقت الجامعة على قيده طالبًا لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (قسم اللغة العربيّة) من العام الدّراسي (٤٧-١٩٤٨)، وصادق على ذلك عميد كليّة الآداب بالجامعة، وبعثت وزارة المعارف السوريّة نسخة منها إلى رئاسة جامعة دمشق، وسجّل الأفغاني موضوعه (أدب الشّام السّياسي في عصر الأمويين)، بإشراف الأستاذ أمين الخولي. انظر وثائق الامتحانات والقبول: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، الملاحق (٤، ٥، ٦) آخر الكتاب.

(5) ومعه زميله مصطفى الزّرقا

(6) الذكريات، ج٥، ص١٣٩.

(7) (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني).

يعطي هذه الشّهادات أقلّ علمًا منهما، فرجعا دون ذلك. ومع اعتراف المرء وعدم إنكاره علم الأفغاني والزّرقا، إلاّ أنّ ذلك مبالغةٌ من الشّاويش محبّةٌ منه لهما وبرًّا بهما، مع أنّها كانت ظاهرة باديــة وملموسة في المدرسة الشّامية، إذْ تأبّت على حملات التّطويع والتّشويه، وشمخ أعلامها على كلّ نابتة ورذيلة، وما كانت الشّهادات بالنّسبة لهم يومًا مطلبًا يزاحمون في الحصول عليه[1].

لكــنّ هــذا الأمــر لــم يحــلْ بين الأفغاني والاطلاع على مكتبات مصر العامرة بنفائس المخطــوطات، إذْ كانت عادةُ حبّ الاستطلاع والتنقيب سمةَ هذا العالم في كل حال. ففي دار الكتب المصرية كان عَقَد عَزْمه[2] على نَشْر كتاب (الحجّة في علل القراءات السبع)[3] لأبي علي الفارسي لــشهرته الواسعة، وعَكَفَ على قراءة أجزائه السّتة الضخمة، ثم عَدَل عن ذلك بعزمٍ لتطويله الشديد وضعف تأليفه.

وكانــت لــه زيارة في هذه السنة للدكتور طه حسين، مكلفًا من قبل الدكتور مصطفى فهمي (مــن مــصر) وزيــر المعارف[4] آنذاك، بإبلاغ الدكتور طه رغبة الجامعة السورية في استضافته شهرًا لإلقاء بعض المحاضرات في كلية الآداب.

وفــيها (أي ســنة ١٩٤٧) كان الأفغاني يتعرّف إلى رجال الثّقافة والفكر، مع رفيقه الشّيخ علي الطنطاوي المقيم آنذاك في القاهرة، والذي أسند إليه الزّيّات رئاسة تحرير مجلّة الرّسالة- كانا تعــرّفا برفقة صاحب المجلّة إلى الأستاذ إسعاف النّشاشيبي[5](١٨٨٢-١٩٤٨)، وبمضيان معه أيّامًا

---

[1] بعكس الشّهادات العلميّة اليوم، فقد غدت وسيلة من وسائل الكسب والمعاش، لا تشير إلى علم صاحبها ولا تدلّ عليه. وقد يكون لتطوّر وسائل الاتّصال، وكونِ العالم أصبح قريةً كونيّة صغيرة، تحت تأثير معطيات العولمة -وإنْ كان ذلك غير مسوّغٍ لقشْريّة للعلم- سبب مباشر لهذا التّرهّل العلمي.

[2] انظر بحثه: (الاحتجاج للقراءات)، مجلة مجمع القاهرة، ج٧٤، ١٩٧٤، ص٧٣ .

[3] صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ في دمشق عن دار المأمون للتراث بعنوان: الحجّة للقرّاء السّبعة، بتحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاتي.

[4] انظر مقالة الأفغاني: (إنصافًا لطه حسين)، مجلة العربي، ع ٢١٨، ١٩٧٧، ص١٤٤.

[5] انظر: ذكريات علي الطنطاوي، ج٥، ص٦٩، ١١٦.

عديــدة، وإلى محمّد تقيّ القمّي[١] صاحب (دار التّقريب)[٢] التي أنشأها في مصر، ويدعو فيها إلى الـتّقارب بـين الفـريقين السنّة والشّيعة، فكانا يريان فيه صاحب دعوة إلى التّشيّع، ويتشعّب بينهم الحـديث، خاصـّـة أنّ الأفغانــيّ لــه خبرة واسعة في الاطلاع على آثارهم وأفكارهم، من خلال بحوثه في السّيدة عائشة رضي الله عنها.

المرحلة الثانية: جامعة دمشق

نــشأت كليّة الآداب في جامعة دمشق سنة ١٩٤٨، وكانت أوّل نشأتها في الجامعة السورية ســنة ١٩٢٨ تسمّى مدرسة الآداب العليا كما أشرت من قبل. وبنشوئها دخل الأفغاني مرحلة جديدة فــي حــياته؛ إذْ تمّ تعيينه في قسم اللغة العربية بالكليّة أستاذًا مساعدًا منذ (١٩٤٨/٢/٧)، وفيها يبدأ رحلــة جديدة في الكتابة والبحث والتأليف تختلف عن المرحلة السّابقة، التي اتّجه فيها وجهة فكريّة تمثّل جانبًا من جوانب النّشاط الثقافي الحضار ي العربي المتعدّدة، وفيها كَتَب أنفس أسفاره (أسواق العرب، وابن حزم الأندلسي، والإسلام والمرأة، وعائشة والسّياسة)، التي تُعدّ معالم بارزة في حركة التأليف في النّصف الأول من القرن العشرين.

كــتاب **(تاريخ داريّا ومَن نَزَل بها من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين)**[٣] للقاضي أبي علــي عــبد الجبّار بن المهنّا الخولاني (من علماء القرن الرّابع الهجري)، كان أوّلَ كتاب أصدره الأفغانــي فــي هــذه المــرحلة -وهو الخامس من بين الكتب المحقّقة- عن نسخة محفوظة بمكتبة المستحف البريطاني، حصل المجمع العلمي العربي على نسخة شمسيّة منها، وطُلِبَ إلى الأفغاني أن يقوم على قراءتها وإخراجها، وتمّ ذلك وصدرت الطّبعة الأولى وفيها من الأخطاء ما يعوز المحقق

---

[١] كانت آراؤه عند أهل السنة وسطًا بين تساهل الشيخ شلتوت والشيخ محمد عرفة، وتشدّد الشيخ محب الدين الخطيب كما يقول زهير الشاويش: نقاط مضيئة...)، والقمّي من مشايخ إيران، ويمثّل المذهب الشّيعي.

[٢] انظر: المرجع السابق، ج٧، ١٣٢، ١٣٣.

[٣] أصدره المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٩٥٠، وأعادت طبعه دار الفكر مرّتين سنتي ١٩٧٥و١٩٨٤، وهو من منشورات جامعة بنغازي في ليبيا.

إلى مخطوط ثانٍ يستقيم من خلالها النّص.

وصـــدّر الأفغاني الكتاب بمقدّمة وافية ممتعة في تاريخ البلدان، وأنّ المحدّثين هم أوّل مَن ألّف في تواريخها، بل يرى أنّ التّاريخ في الحضارة العربيّة وُلد في أحضان علم الحديث. ثمّ حديثٌ عـــن بلـــدة داريّا حاضرة العلم والأدب في الغوطة، وآخَرُ عن المؤلّف الخولاني الذي عدّه الأفغاني متمكّـنًا فـــي فنّ الحديث، لا يقتصر على ضبط رواياته، بل يتعدّى إلى النّقد إذا وجد لذلك ملزمًا- وكـــتابِه الـــذي يمـــتاز بميزتين: تفرّدِه بروايات ودقائق لا توجد في المطوّلات، وإلمامِ مؤلّفه بداريّا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم وجماعاتهم إلمامًا محيطًا.

وجـــاءت الطّـــبعة الثّانية من الكتاب سنة ١٩٧٥، التي اعتمد فيها الأفغاني على مخطوطة ثانـــية مـــن تونس جعلها الأصل في التّحقيق، خاليةً من عيوب الأولى وأقربَ إلى الكمال. وكَتَب[1] صلاح الدّين المنجّد -وكان يعمل مديرًا لمعهد المخطوطات التّابع لجامعة الدّول العربيّة في القاهرة (١٩٥٤-١٩٦١)- ســنة ١٩٥٨ عن مخطوطة جديدة من تاريخ داريّا، عثَر عليها في مكتبة جامع الـــزّيتونة بـــتونس، تحـــدّث فـــي مقاله عن الطّبعة الأولى من الكتاب، وعندما قابل المطبوع على المخطـــوط، وجـــد فـــيه أسانيدَ محرّفةً، ونقصًا في الأحاديث، ونصًّا مضطربًا لا يتتابع فيه الكلام، وعرض بعض الشّواهد على ما جاء به من ملحوظات، ليقرّر أنّ الطّبعة الأولى من تاريخ داريّا، لا يمكن الاعتماد عليها في دراسات علميّة، وطَلَب أنْ يُعاد طبعُه على المخطوطة التونسيّة.

---

(1) انظر: مجلّة مجمع دمشق، م٣٣، ج٤، ١٩٥٨، ص٦٧٨-٦٨٢. وقد كان هذا الكتاب بطبعته الأولى مثار جدل ولغط كثيرين، أكملها ما جاء به المنجّد فقد أوفى على الغاية. وكان الأفغاني تحسّر كثيرًا في الطبعة الأولى، أنّه لم يجد ترجمة وافية للقاضي عبد الجبار، سوى بضعة أسطر في معجم البلدان منقولة عن تاريخ دمشق لابن عساكر، فكان أنْ نقل محمّد أحمد دهمان ترجمته من تاريخ ابن عساكر، ونشرها في مجلّة مجمع دمشق (م٢٦، ج٢، ١٩٥١، ص٣١٦-٣١٧)، وهو نفسه نشرَ في المجلّة نفسها (م٢٨، ج٢، ١٩٥٣، ص٣٣٣-٣٣٤) يصحّح سبعة أسطر وردت لترجمة شخص واحد، ويرى أنّها ثلاث ترجمات اعتمادًا منه على تاريخ ابن عساكر، فردّ عليه الأفغاني (م٢٩، ج١، ١٩٥٤، ص١٥٥-١٥٧) يذكر عليه ملحوظاته ويصوّب ما جاء في المطبوعة. أما من عرّف بالكتاب وقرّظه: فالأستاذ عز الدّين التّنوخي كتب عنه في مجلّة الرسالة القاهرية (س١٨، ع٩٠٧، ١٩٥١، ص١٣٢٤-١٣٢٥)، والأستاذ شفيق جبري في مجلّة مجمع دمشق (م٢٦، ج١، ١٩٥١، ص١٣٤-١٣٦).

والأمـــر الـــذي يدعو للدّهشة، أنّ الأفغانيّ في طبعته الثانية للكتاب، لم يُشر من قريب ولا مـــن بعيد إلى الملحوظات التي وقف عليها المنجّد؛ فلعلّه يكون معذورًا إنْ فاته الاطّلاعُ عليها، ولا تفـــوته التّـــبعة في غيرها، وهذه الملحوظة ستتكرّر مرّة أخرى عند الحديث على كتاب (الإفصاح) للفارقي.

وفي عام ١٩٥١، أصدر الأفغاني كتابه **(في أصول النّحو)** عن الجامعة السّوريّة[1]. وهذا الكتاب محاضرات أربع (الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف بين البصريين والكوفيين)، كان قدّمها رحمه الله بين يدي منهاج النحو والصرف في شهادة (علوم اللغة العربيّة)؛ فقد ارتأى[2] أنْ يُدرّس الطلابَ النحوَ عن طريق الأدوات، فاختار لهم بحوثًهم من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، أما الصّرف فيدرسون فيه بحوثًا من وجهتي النظر الكوفيّة والبصريّة في كتاب (الإنصاف) للأنباري، الذي يعدّه الأفغاني أنفس كتبه المطبوعة وأعلاها درجة[3]، وكان طلاّبه ينتظرون موعده بشوق منقطع النّظير، لأنّهم يشعرون أنّهم في قاعة محكمةٍ لا درسِ نحو.

وفـــي عام ١٩٥٥، أصدر كتابه **(مذكّرات في قواعد اللغة العربيّة)**[4]عن الجامعة السّوريّة أيـــضًا، جـــاء هـــذا الكتاب ليلبّي حاجة أكبر قدر ممكن من الطلاب، ليكون جزءًا من منهاج النحو والـــصّرف لطلـــبة السنة الأولى بكلّية الآداب، فالكتاب هو الجزء الخاص الذي يلقى على الطلاب، وثمّة جزءان آخران: أحدهما ما يُعدّه الطلاب من موضوعات ويلقونها بإشراف الأستاذ، وثانيهما ما

---

(1) وأعادت طبعه سنتي ١٩٥٧ و١٩٦٤، ثمّ أعاد طبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٨٧. ويقـــع في (٢٧٠) صفحة، وفي نهايته مسرد للأعلام يضم: الأفراد، والجماعات، والأماكن، والكتب. وكَتَبَ حول الكتاب: عارف النّكدي، يعرّف به ويقرّظه (مجلّة مجمع دمشق، م٢٦، ج٣، ١٩٥١، ص٤٣٣-٤٣٤)، وأحمد الصّاوي من مصر، يعرّف به ويوضّح منهجه ويقرّظه (مجلّة الثّقافة المصريّة، ع٦٤٠، ١٩٥١، ص٢٥)، وبهجة الأثري، يعرّف به ويصوّب ما وقع فيه من خطأ في الاستعمال اللغوي (مجلّة المجمع العلمي العراقي، ج٢، ١٩٥١، ص٣٥٧-٣٥٩).

(2) انظر: مقدّمة الكتاب (في أصول النّحو).

(3) انظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النّحو، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٨، ص١٥٤.

(4) وأعادت طبعه للمرّة الخامسة سنة ١٩٦٣.

يطالبون به دراسة حرّة، وقد صارت هذه الأجزاء الثلاثة هي جماع كتابه (الموجز في قواعد اللغة العربيّة وشواهدها) في ما بعد.

وقــد وّضع بين يدي الكتاب ملحوظاتٍ متعلّقة بالشواهد النحويّة، التي جاءت بعد كلّ مبحث نحــوي، ليــتعوّد الطالــب فــي فاتحة دراسته الجامعيّة العناية بالشّواهد المحرّرة عنايته بالقواعد المقــرّرة. وهــذا مــنهج لم يعتده الطلاب في الجامعات العربية، فكان الكتاب لذلك أنشودة الطلاب يحفظونه حفظهم السّورة من القرآن.

وفــي النّــصف الثانــي مــن عام ١٩٥٦، كان الأفغاني موفدًا من قبل الجامعة إلى غربي أوروبّــة (إنجلترا وفرنسة وإسبانية) لزيارة معاهد الاستشراق ومخازن المخطوطات، وإلى شمالي إفريقية (مصر وليبية وتونس والجزائر والمغرب) لزيارة أقسام اللغة العربية في جامعاتها والاطّلاع على طرائق تدريس اللغة العربيّة فيها.

وذكــر هــذه الــرّحلة في غير مناسبة في كتاباته، قال في أثناء وجوده في تونس[١]: "فلمّا كانــت سنة ١٩٥٦ في شهرها العاشر حللتُ تونس ورأيت ما كنت أبغي في مخطوطة لكتاب (حجة القراءات) للشيخ أبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، وأوصيت بعد مطالعتي إياه بتصويره"، وقال في حديــثه عــن شكيب أرسلان[٢]: "فلما زرتُ المغرب العزيز في رحلة علمية سنة ١٩٥٦، أحسست جلالة قدره في نفوس عظمائهم وعلمائهم"، وقال خلال مشاركته في مهرجان ابن حزم بقرطبة سنة ١٩٦٣[٣]: "زرت هــذه الــديار الحبيــبة قــبل سبع سنين (سبتمبر ١٩٥٦)، بعد غربة في الأقطار الأوروبــية امتدت أربعة أشهر" ـوذلك أنّها رحلة في نظره موفّقة، ضمّن كلّ ما صادَه فيها وما رآه من نفائس المخطوطات وقيّده بأوراقه التي عُرفت بـ (**مذكّرة الأفغاني**)، وذكر الزّركليّ في الأعلام

---

(١) سعيد الأفغاني: (الاحتجاج للقراءات)، ص ٧٣.

(٢) سعيد الأفغاني: (وثيقة وعبرتها)، ص٦٤.

(٣) سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص٤.

أنّها ما تزال مخطوطة[1].

أمّــا ما قام بتحقيقه من مخطوطات حصل عليها في هذه الرّحلة فخمسٌ: رسالتان صغيرتان للأنــباري هما: (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لُمع الأدلّة في أصول النّحو)، وكتاب (الإفصاح للفارقي، و(ملخّص إبطال القياس) لابن حزم، و(حجّة القراءات) لابن زنجلة.

صــدرت الرّســالتان (**الإغــراب في جدل الإعراب**) و(**لُمع الأدلّة في أصول النّحو**) لأبي البــركات الأنــباري (-٥٧٧هــ) عن الجامعة السّورية سنة ١٩٥٧ في مجلّدة واحدة[2]. وقدّم لهما على طريقة المحقّقين دراسة وافية للأنباري، الذي عَدّ عصرَه الذّروةَ في ازدهار العلوم والتّفنّن في تدريــسها والتّأليف فيها، وأنّ المئة السابعة هي بدء عصور الانحطاط، فبالرّغم من غزارة التأليف والمؤلّفين لم يُلحظ فيها إبداع يُذكر أو عبقريّة لافتة.

قــد يكــون هذا صحيحًا لكن ليس على إطلاقه، إذْ بدأت أوّل القرن الحادي عشر الهجري حتــى منتــصف القرن الثاني عشر، بدأت نهضة فكريّة شاملة أحسّ فيها أساطينها الخطر المحدق بالأمّــة "فــراموا إصلاح الخلل الواقع في حياة دار الإسلام، خللَ اللغة، وخللَ العقيدة، وخلل علوم الــدين، وخلــل علــوم الحضارة"[3]، فكانت أعمالهم نهضة كبرى أعادت للأمّة قدرتها على التذوّق والإبداع.

وذهــب فــي مقدّمــة (الإغراب) إلى أنّ الأنباري مبتكرٌ فنّ التأليف في العربيّة، وأنّه أجاد وتفــوّق فــي كــتاباته على غيره من العلماء المجوّدين، فهو بسلاسة أسلوبه وحُسْن عَرضه للمادّة

---

(1) مخطوطة، انظر: خير الدين الزّركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠، ج٨، ص٣٣٦. ويذكر محمود الأرناؤوط (مجلّة التراث العربي، ع٩٢، ص١٠٢) أنّ الزّركلي على جلالة قدره وبُعْد شهرته، يحرص على سماع رأي الأفغاني في كتابه (الأعلام). وهذه شهادة عزيزة المنال من شخص كبير ومؤرّخ طُلَعة كالزّركلي، الذي عدّه الأفغاني مفخرة مؤلّفي التّراجم لعصرنا (انظر: سبب خلع السّلطان عبد الحميد، مجلّة العربي، الكويت، ع١٦٩، ١٩٧٢، ص١٥٤ح٨)

(2) وأعادت طبعهما دار الفكر ثانية سنة ١٩٧١. وذكرت أنّ عطيّة عامر طبع كتاب (لمع الأدلّة) في بيروت سنة ١٩٦٣.

(3) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، ص٨٣. والأساطين هم: عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هــ)، والجبرتي الكبير (١١٨٨هــ)، والمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هــ)، ومحمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هــ)، والشوكاني (١٢٥٠هــ).

السنّحويّة، "أدّب النّحو وأضفى على أسلوبِ عَرضه من المائيّة والتّندية ما حبّبه إلى المُطالع فأبعد عنه السأم"، وجعله بكلمة جامعة أسلوبًا رياضيًّا جميلاً ذا سمات ثلاث: الابتكار والإبداع في التأليف، والتّبسيط والسّهولة في العَرض، والإحكام.

والفنون التي كان الأنباري دندن للتأسيس لها، مقلّدًا بذلك علماء الشّريعة[1] في قواعدهم وأصولهم، هي كما يؤكّدها الأفغاني ثلاثة: أولاها فنّ جدل الإعراب وجعل له رسالة (الإغراب في جدل الإعراب)، وثانيها فنّ الخلاف وجعل له كتاب (الإنصاف)، وثالثها فنّ أصول النّحو وجعل له رسالة (لُمع الأدلّة)، وجاءت عبارته في اللّمع "مركّزة مكثّفة موجزة تعتمد على الشّواهد، وقد صُبَّت في قوالب القواعد الشّاملة مع أمثلتها الموضّحة"[2]، ويرى الأفغاني[3] أنّ دراسة هذا الفنّ حلقة عليا بعد دراسة النّحو نفسه.

هذه الفنون الثلاثة لاينازع الأنباريَّ فيها منازع ولم ينسج على منوالها أحد بعده، وإنْ كان السّيوطي (-٩١١هـ) ادّعى[4] يوم ألّف كتاب (الاقتراح في أصول النّحو) أنّه لم تسمح قريحة بمثاله، في علم لم يُسبق إلى ترتيبه، كأصول الفقه بالنّسبة إلى الفقه. لكنّ الأفغاني أبان للحقّ والتاريخ عن هذه السّرقة العلميّة بقوله[5]: "وسوف يُدهش القارئ إذا علم أنّ أكثر فصول (لُمع الأدلّة) في الأصول، مُدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي (الاقتراح)...بل نقل عن ابن

---

(1) يشير الأفغاني (انظر: مقدّمة الإغراب، ص١٩، من تاريخ النحو، ص١٥١) إلى أنّ النّحويين كانوا يحاولون تقليد الإمام محمّد بن الحسن الشّيباني (١٨٩هـ)، في كتبه (المبسوط، والسّير، والزّيادات، والجامع الكبير، والآثار)، والإمام الشّافعي (٢٠٤هـ) في كتاب (الرّسالة)، وأنّ المتأخّرين منهم عرفوا خُطا مُتقدّميهم ولم يستطيعوا تَقدّمًا يُذكر. يقول ابن جنّي (-٣٩٢هـ) الذي كان يرغب أن تكون له سابقة في هذه الفنون (انظر: الخصائص، ج١ص٢): "لم نرَ أحدًا من علماء البلدين، تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه"، ويقول (السّابق، ١٦٣/١): "وكذلك كُتُبُ محمّد بن الحسن رحمه الله، إنّما يَنتزع أصحابُنا منها العِلل لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضُها إلى بعض بالملاطفة والرّفق".

(2) سعيد الأفغاني، من تاريخ النّحو، ص١٥٢.

(3) المصدر السّابق، ص١٥٣.

(4) انظر: جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد قاسم، جرس برس، ط١، ١٩٨٨، ص١٧.

(5) الإغراب في جدل الإعراب، المقدّمة، ص٢١، وانظر: من تاريخ النّحو، ص١٥٣.

الأنـباري أيضًا في كتابه الآخر (المُزهر)، فمن الغريب جدًّا أنْ يُدرج الكتابين في كتابه، ثمّ يبقي أوّل المقدّمــة التــي كـــان فــيها دعــوى الأولــيّة على حالها". وذلك حقّ لا يُدفع؛ مع أنّ ترتيب الموضـــوعات فـــي كتاب الاقتراح للسيوطي جاء أسدّ منهجًا وأكثر إحكامًا منه في كتاب الأصول للأنباري.

حازت هاتان الرسالتان من القبول عند الباحثين عناية كبيرة، وقد ظهر الأفغاني فيهما محقّقًا آخــرَ؛ فإنّ اعتماده على غير نسخة (الإغراب) مكّنه من قراءة النّص قراءةً متأنّية والسّيطرة عليه. أمـــا (لمـــع الأدلّة)، فقد اعتمد في إخراجها على نسخة واحدة ناقصة أربعة الفصول الأولى وبعض الخـــامس، فأكمـــل هـــذه الـــنّواقص اعتمادًا على كتابي السّيوطي (الاقتراح) و(المزهر)، والنسخة الخطيبيّة المختصرة.

أمّـــا كـــتاب **(الإفصاح في شرح أبياتِ مشكلةِ الإعراب)** للحسن بن نصر الفارقي (-٤٨٧ هـــــ)، فقد صدر عن الجامعة السّوريّة سنة ١٩٥٨[١] بعنوان "توجيهُ أبياتِ مُلغزةِ الإعراب"، ونَسَبَه الأفغاني خطأً للرّمّاني (٣٨٤هـــ) اعتمادًا منه على نسخة باريس الوحيدة التي أشاعت الخطأ. وكان قبل توزيع الكتاب، أودعَ كلّ نسخةٍ من الكتاب نشرةً تصحّح الخطأ[٢].

---

(١) وصدرت الطبعة الثانية عن جامعة بنغازي سنة ١٩٧٤، والثالثة عن مؤسّسة الرّسالة ببيروت سنة ١٩٨٠.

(٢) أعاد الأفغاني الفضل في ذلك لتلميذه مازن المبارك الذي راسله من مصر -وكان يحضّر للدكتوراة عن الرّمّاني- بأنّ نسبة الكتاب للرّمّاني خطأ (انظر: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، ص٩١). وبعد صدور الطبعة الأولى أشار عبد العزيز الميمني في مجلّة مجمع دمشق (م٣٤، ج١، ١٩٥٩، ص١٩٢-١٩٥) إلى خطأ نسبة الكتاب إلى الرّمّاني، وكتب بعضَ معلّقات على المطبوع. أما محمّد إبراهيم البنّا الأستاذ المساعد في كلّية اللغة العربيّة بجامعة الأزهر، فقد وقف طويلاً عند الطبعة الثانية من الكتاب (انظر: مجلّة معهد المخطوطات العربية، م٢٤، ج٢، ١٩٧٨، ص٣٤٧-٣٨١)، وتتبّع عمل الأفغاني على ثلاثة محاور: محور النّص، ومحور تعليقات الأفغاني، ومحور الشّواهد وتخريجها، وجاء هذا المقال حافلاً بالملحوظات القيّمة التي تغنيْ عمل المحقّق وتقوّيه، وترتفع به إلى درجةٍ هي أقرب إلى الكمال. غير أنّ الأفغاني -بعد مقارنة هذه الملحوظات بما جاء في الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٠- لم يأخذ بها كلّها، وليس ثمّة إشارة إلى أيّ من صنيع الميمني والبنّا.

وتحـدّث الأفغاني في مقدّمة الكتاب عن سيرة الفارقي وشمائله، وشعره وعلمه وآثاره، ثمّ أفـاض فـي الحديث عن موضوع الكتاب الذي لا يخرج بشواهده البالغة مئتين وثمانية وخمسين (٢٥٨) شاهدًا عن قسمين: أوّلهما أبيات المعاني -وعدّتها (٨٨) بيتًا- وردت عن العرب الذين يُحتجّ بكلامهـم، وصـدرت عن بيئة طبيعيّة كانت تفهمها وتتذوّقها، فأُشكل تخريجها على النّحاة وخَفِيت معانـيها. وثانـيهما أبـيات الألغاز -وعدّتها (١٧٠) بيتًا- وضعها النّحاة أنفسهم للإلغاز والتّعمية، ويرجّح الأفغاني[1] أنْ يكون الفارقيّ وضع كثيرًا منها بدليل أنّها كلّها لا يُذكر لها قائل.

والـشّواهد بقسميها تقوّي المِرانة والمَلَكَة، ذلك أنّ هذه الظّاهرةَ -ظاهرةَ التّعمية والإلغاز- هـي "بِـدْع أهـل العربيّة، بل لعلّها بِدْع أهل عصره، وأنّ كثيرًا من هذه الأبيات يعايي بها العلماء بعـضهم بعضًا"[2]، فغدت مطارحة هذه الأبيات في مجالس العلماء "ظاهرةً تاريخيّة شاعت في المئة الثالـثة، والمئة الرّابعة، والمئة الخامسة"[3]. ولا يمنع عند الأفغاني أن تكون بدأت في القرن الثاني، لأنّ بعـض الأبـيات هـي من شواهد سيبويه (-١٨٠هـ)، وأنّها تدلّ على "توسّع الاهتمام بعلوم العـربيّة وشـواهدها، والولوع بتقوية المَلَكات وشحذ المِرانة فيها، حتّى كان من آثارها شِياع هذه الرّياضة"[4].

و(**ملخّـص إبطـال القياس والرأي والاستحسان والتّقليد والتّعليل**)[5] لابن حزم الأندلسي، رسـالةٌ مُنتـزعة أبحاثُهـا من كتبه ملخّصة، أخرجها الأفغاني عن نسخة يتيمة في المكتبة العبدليّة بجامـع الـزّيتونة بتونس، وقدّم للرّسالة بحديث عن النّزعة الظاهريّة، وظاهريّةِ ابن حزم الذي ملأ الأنـدلس والمغرب بالفقه الظاهري، وجدله وأصوله، وشغل النّاس به حياته وبعد مماته، وتكلّم عن

---

[1] انظر: الإفصاح (مقدّمة التحقيق)، ص٢٨.

[2] المصدر السابق، ص٢٩.

[3] المصدر السابق، ص٣١.

[4] المصدر السابق، ص٣١.

[5] أصدرت طبعته الأولى الجامعة السوريّة سنة ١٩٦٠، وأعادت دار الفكر طبعه ثانية سنة ١٩٦٩. وكتب عن هذا الكتاب معرّفًا به ومقرّظًا عز الدّين التّنوخي في مجلّة مجمع دمشق (م٣٦، ج١، ١٩٦١، ص١٣٧-١٣٩).

ميـزتها وتاريخها بين كتب ابن حزم، وأنهى حديثه عن المخطوطة الوحيدة وطريقته في نشرها.

أمّـا كتاب (حجّة القراءات) فسيأتي الحديث عنه في المرحلة الثالثة من مراحل الكتابة والتأليف عند الأفغاني.

رحلة الحـجّ

ينطلق الأفغاني إلى الدّيار المقدّسة في الحجاز سنة ١٩٥٩، ليؤدّي مناسك العمرة والحج، فيقضي فيها أربعين يومًا سائحًا في ملكوت السّماء والأرض، فقد اغتنم هذه الرّحلة بعد انقضاء مناسك الحج، لزيارة المكتبات العامّة والخاصّة، فكان الاطّلاع وحبّ التّنقيب عن الشّوارد النّفائس ديدن الأفغاني، وخاصّة ما يتّصل منها بالمخطوطات ذلك الإرث الحضاري العظيم، الذي ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهود لاستنقاذه، والحَدَب على قراءته وفهمه ودرسه ونقله إلى الأجيال القادمة، عربيّة وغير عربيّة.

نقـل الأفغانـي هواجسه وما عَنّ له من خواطر -بحرقة وألم شديدين- إلى المسؤولين في الحكـومات العـربيّة في مقاله **(كنوزنا في طريق الضّياع)**[1]؛ ذلك أنّ الحجاز فيه كنوز نادرة من تـراثنا المجهول، لكنّها كنوز غير مَرعيّة ولا معتنى بها، ممّا يثير في الإنسان دموعًا حارّة حارقة، "فالـدّود والأَرَضـة من تحت التّراب المتراكم تعيث في هذه الكنوز، وما كان منها بمنجاة من ذلك كمكتبة أحمد عارف حكمة فإلى حدّ، والكثرة الكاثرة من المخطوطات تتآكل وتبلى"[2].

وكـان الأفغاني شَخّصَ داء التّراث في الحجاز، ورأى أنّه يكمن في خطرين داهمين هما: الـدّود، والتّهريب[3]، واقترح للتّخلّص من هذا الدّاء وعلاجه علاجًا شافيًا، بأن تُضمّ المكتبات كلّها في دار واحدة مستقلّة، ثمّ إحصاء ما في المكتبات العامّة والخاصّة من موجودات النّسخ، مع وصفٍ وافٍ لكلّ نسخة؛ لأنّ هذه الكنوز أبقى وأدوم للأمّة من ثرواتها الطّبيعيّة، وأنّ المسؤولين هم وحدهم

---

(١) انظر: مجلة الأزهر، القاهرة، م٣١، ج٣، ١٩٥٩، ص٣٠٦-٣١٣.

(٢) المصدر السّابق، ص٣١١.

(٣) انظر: المصدر السّابق، ص٣١٢.

المسؤولون عن إنقاذها ورعايتها، حتّى لا تبقى في خانات مظلمة عُرضةً للدّود وجياع النّفوس.

ونَشَر في صحيفة معهد الدّراسات الإسلاميّة بمدريد بحثًا عنوانه (**هل في النّحو مذهب أندلسي؟**)[1].

ومثّل الأفغاني جامعة دمشق في فبراير سنة ١٩٦١، في حلقة تيسير النحو التي انعقدت في القاهرة بكلية دار العلوم ببحث –هو كلمة الوفد السّوري في التّجربة التي طبّقت في مدارس مصر، تنفيذًا لما سمّي بمشروع تيسير النّحو– عنوانه: (**نظرات في مشروع تيسير النحو**[2]). وفي السنة نفسها كان المجلس الأعلى للفنون و الآداب والعلوم الاجتماعية في القاهرة، دعا إلى عقْد حلْقة للدراسات التاريخية و الأثرية[3] في الفترة السّابقة نفسها من (٤–٩ فبراير سنة ١٩٦١)، فمثّل الأفغانيّ جامعة دمشق فيها، ولم أتبيّن البحث الذي قدّمه في هذه الحلقة.

وفيها أيضًا كان الأفغاني يلقي محاضراته، التي أرّخ فيها للعربيّة في بلاد الشّام، على طلبة معهد البحوث والدّراسات العربيّة[4] التّابع لجامعة الدّول العربيّة في القاهرة، ثمّ جمع المعهد هذه المحاضرات وأصدرها سنة ١٩٦٢ في كتاب بعنوان (**حاضر اللغة العربيّة في الشّام**)[5]، وهو الكتاب الذي استطار شهرة بين الباحثين المعنيين في المرحلة المؤرَّخ لها، إذْ شهدت فيها العربيّة حربًا شرسة، تبغيًا طمس معالمها والتّخلّصَ من آثارها، وسيبقى من المصادر المهمّة في دراسة العربيّة حاضرًا.

---

[1] المجلّد ٧–٨ سنتي ١٩٥٩–١٩٦٠، والبحث بنصّه ضميمة كتابه (من تاريخ النحو) ص٩٨ وما بعدها.

[2] ألقي البحث في (١٩٦١/٢/٦)، وهو ضميمة كتابه (من حاضر اللغة العربية) ص٢٠١–٢١١. وأصل المشروع أنّ وزارة المعارف المصريّة كانت ألفت لجنة من الأفاضل كلّفتها بإعداد (مشروع تيسير النحو) سنة ١٩٣٨، وقامت بتعميمه على المدرّسين لأخذ رأيهم فيه. ثمّ عقد مؤتمر المجامع اللغوية العلمية العربية في دمشق (من ٩/٢٩ _ ١٠/٤) سنة ١٩٥٦، وعرض عليه المشروع ذاته، فأوصى المؤتمر بأنّ المشروع محتاج إلى زيادة في البحث والتمحيص، وتأجيل النظر فيه إلى مؤتمر آخر، فكان في كلية دار العلوم في القاهرة (٤–٩ فبراير) سنة ١٩٦١، وقد خرج المؤتمرون برفض المشروع (انظر: من حاضر العربية، ص١٩٨_٢٠٠ ، ولقاء مجلّة الفيصل مع الأفغاني: ع١١٨، ١٩٨٦، ص٣٨).

[3] شوقي ضيف: الأستاذ سعيد الأفغاني، ص ١٥٧، وقد ألقي في الحلقة ثمانية عشر بحثًا في مختلف فروع التاريخ والآثار.

[4] أنشأه الأستاذ ساطع الحصري، وعُيّن مديرًا له وأهداه مكتبته. (عبد القادر عيّاش، معجم المؤلّفين السّوريين، ص١٢٩).

[5] أعادت طبعه دار الفكر سنة ١٩٧١ بعنوان: من حاضر اللغة العربية.

واشـــترك سنة ١٩٦٢ في المهرجان الألفي لمدينة بغداد وذكرى فيلسوفها الكندي، ودَعتْه جامعـــة طهـــران ســـنة ١٩٦٣ لزيارتها وإلقاء محاضرتين بها[١]. و في هذه السنة (١٩٦٣) مثّل الجامعة في المهرجان الدولي لابن حزم والشعر العربي المنعقد في قرطبة، بمناسبة الذّكرى المئويّة التّاســعة لوفاته، وشارك فيه ببحث عنوانه: **اللغة عند ابن حزم**، وألقى تحيّة جامعة دمشق في حفل الافتـــتاح[٢]، وفيها ربَط الأفغاني -بأسلته الآخذة وهو يتفيّأ ظلال بلاد عمّرها الإسلام يومًا، وكانت قبلة طلاب العلم والمعرفة- بين المشرق والمغرب صدى المشرّق ومداه، ونَقَل إلى قُرطبةَ عاصمةِ الأمويـــين فـــي المغرب تحيّةَ دمشقَ عاصمةِ الأمويين في المشرق، ومن مسجدهمُ الجامعِ فيها إلى مسجدهمُ الجامعِ في قرطبةَ، ومن نهر بردى كوثرِ دمشقَ إلى نهر الوادي الكبير كوثرِ قرطبةَ، ومن حمـــصِ الـــشّامِ إلـــى إشبيليةَ حمصِ الأندلس، ومن دمشقِ الشامِ إلى غرناطةَ دمشقِ الأندلس، ومن رُصَـــافةِ المشرق إلى رُصافةِ المغرب. ثمّ طُبِع البحث بعنوان (**نظرات في اللغة عند ابن حزم**)[٣]، وهـــو رسالة صغيرة يتألّف من (٥٥) صفحة، بيّن فيها الأفغاني عناية الأندلسيّين بعلوم اللغة، ونشأة ابن حزم اللغويّة، وآراءه في اللغة عامّة واللغةِ العربيّةِ خاصّة.

وكلّفـــته الجامعـــة أيـــضًا بالاشتراك باسمها في الموسم الثقافي الذي أقامه " المكتب الدائم لتنـــسيق التعـــريب في العالم العربي " في الرباط، غير أنّ "مصيبة عامّة عاقته دون الاشتراك"[٤]، وكـــان قـــد كتب مقاله (**في سبيل العربية**)[٥] مع بحوث أخرى، يتحدث فيها عن جهود الفقيد الكبير السيّد محبّ الدين الخطيب (١٨٨٦-١٩٦٩م)، "أحد الصابرين الصادقين في رفع راية العربية بدأب وصمت وثبات". ومنشئ مجلّتي (الزّهراء) و(الفتح)، والمطبعة السّلفيّة في القاهرة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٧، ولم أتبين موضوعه المقدّم في المهرجان، ولا عنوان المحاضرتين.

(٢) في "قاعة الزلايج" في قصر قرطبة على مقربة من مسجدها الجامع في (١٩٦٣/٥/١٢)، ونشرت هذه التّحيّة بعنوان (في قرطبة العظيمة)، في مجلة حضارة الإسلام (م٢٩،ج٣٧-٤٠، ١٩٦٣،ص٨٠٠-٨٠٣).

(٣) صدرت الطّبعة الأولى عن جامعة دمشق سنة ١٩٦٣، وأعادت طبعها دار الفكر سنة ١٩٦٩.

(٤) نكسة حَزيران سنة ١٩٦٧م ، وفيها احتلّ اليهود أجزاء أخرى من البلاد العربيّة.

(٥) نُشر في مجلة دعوة الحق المغربية (س١٣، العدد المزدوج ٩، ١٠، ١٩٧٠).

وفـــي السّنتين (١٩٦١-١٩٦٣) اللتين كان فيهما الأفغاني عميدًا لكلّية الآداب في الجامعة، كان يلقي من أثير إذاعةِ دمشقَ مجموعةً من الأحاديثِ الإذاعيّةِ، يعبّر فيها تعبيرًا صادقًا عمّا يختلج في نفسه من مشاعر وأحاسيس تُجاه هذه الأمّة التي تنكّبت طريقها، وهي لا تخرج في موضوعاتها عمّــا اختطّه الأفغاني من منهج لنفسه، يعالج فيه مقوّمات حضارة العرب والمسلمين وثقافتهم. وهذه الأحاديث التي تُدرج ضمن مقالات الأفغاني، وتُعرف منها الخصائص الفنيّة لكتابته الأدبيّة، هي[1]: **(رغيفٌ ومُصلِح "مُصلح فقدناه")**[2]، و**(البحتري بين طَنجةَ وأدنْبَرة)**، و**(الشّيخ محمّد عبده، خواطرُ عنه)**، و**(علمٌ لا سياسةٌ)**، و**(درسٌ من الأندلس)**، و**(تاريخٌ مفترى)**[3]، و**(خاطرةٌ من سيرة عليِّ بنِ أبي طالبٍ)**.

ويَــصدر في دمشق كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) سنة ١٩٦٤، هذا الكتاب الذي حُقّــق[4] بمــراجعة الأفغانـــي وتحت إشرافه سنة ١٩٦٤، لا يملّ ذِكره والتّغنّي به، ويدرّس النّحوَ لطلاّبـــه مـــن خـــلال الأدوات بوســـاطته، فهو في نظره[5] الكتابُ القيّمُ المشهورُ، الحافلُ بالمسائل والـــشّواهد والمناقشات وحكايات الخلاف بين المذاهب النّحويّة، وبين النّحاة أنفسهم. وفيه سلك ابن هــشام (-٧٦١هــ) طريقًا فريدة في نظمه وتأليفه، فكان من المراجع الأساسيّة للأفغاني في منهاج الدّراسة الجامعيّة، وأنّ دارس الأدوات فيه كما عاين الأفغاني يخرج بفائدتين: أولاهما مادّتها القيّمة في النّحو المؤسّس على الشّواهد الصّحيحة، وثانيتهما معانيها المختلفة واستعمالاتها الصحيحة.

---

(١) انظر تلخيص هذه الأحاديث: مازن المبارك، سعيد الأفغاني، ص١١١-١١٥، ١٢٧. أما تواريخ إذاعتها على التّرتيب (ما عدا الحديث الأخير عن علي) فهي: ١٩٦١/٧/١٢- ١٩٦١/٩/٢٣- ١٩٦٢/٣/٥- ١٩٦٢/٨/٢٧- ١٩٦٣/٦/٢٣- ١٩٦٣/٩/١.

(٢) ثمّ نُشر في جريدة العَلَم بدمشق (١٩٦١/٧/٢١) بعنوان: الشّيخ أحمد النّويلاتي والخبّازون. وكان الأفغاني ترجم لشيخه النويلاتي سنة وفاته بعنوان: الشّيخ أحمد النّويلاتي، في مجلّة التمدّن الإسلامي (س٤، ج٧) سنة ١٩٣٨.

(٣) ثمّ نشر في مجلّة البيان الكويتيّة (ع٣٥، ١٩٦٩) بعنوان: تاريخ مفترى للسّلطان عبد الحميد.

(٤) حقّقه مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، وصدر أولا في دمشق سنة ١٩٦٤، ثم توالت طبعاته عن دار الفكر في بيروت: (ط٢/٦٩، ط٣/٧٢، ط٥/٧٩، ط٦/١٩٨٥).

(٥) انظر حديث الأفغاني عن الكتاب: من تاريخ النحو، ص١٩٢ وما بعدها.

وكانت للأفغاني جهود حثيثة في المغني، أشار إلى ذلك صالح الأشتر في بحثه (ابن هشام أنحى من سيبويه)[1] بقوله عن جهود العلماء حوله: "وهكذا تتوالى الشّروح خلال القرون، وما يزال المغني إلى اليوم موضع عناية الشُرّاح والنّحاة، ....، وللأستاذ سعيد الأفغاني عملٌ كبير فيه ما يزال مخطوطًا".

وكـتب الأفغاني في شباط سنة ١٩٦٨ -وكان رئيسًا لقسم اللغة العربيّة- تقريرًا رفعه إلى الجامعـة السورية، أشـار فيه إلى **أغلاط المنجد والمنجد الأبجدي**[2]، كشف فيه عن خطّة المنجد المتمـثلة فـي خلط الفصيح بالعاميّ بالدّخيل بالأجنبي، وعباراتِه المتّصفة بالرّكاكة والخطأ ومخالفة القـواعد، واهتمامِه بالمصطلحات الطّائفيّة والإفاضة في شرحها، وهي -في نظره- شروح طائفية خاصّـة لا يـصحّ أن توضـع في كتاب عام أغلب قرّائه يقول بعكسها، فضلاً عن إيقاظ النّعرات الطّائفـيّة فـي البلاد العربيّة وإيجادها إن كانت مفقودة. ويرى الأفغاني أنّ ما في المنجد من أخطاء الـشّرح والتعبير ينسحب على العنوان نفسه؛ فترتيبه ألفبائيّ لا أبجديّ، ومَن يخطئ في العنوان "لا يجـوز أن يتعاطـى تعلـيم الناشئة بكتابه قبل أن يتعلّم هو التعبير الدقيق"[3]. وبهذا التّقرير تنتهي المرحلة الثانية من مراحل الأفغاني في البحث والتأليف.

المرحلة الثالثة: الجامعات العربيّة ومجمع القاهرة

مـا إنْ أُحيل الأفغاني على التّقاعد في جامعة دمشق في الحادي والثلاثين من كانون الأول سـنة ١٩٦٨- حتّـى بـادرت الجامعـة اللبنانيّة وجامعة بيروت العربيّة للتعاقد معه أستاذًا للموادّ اللغويّة. وفيها وضع كتابيه: من تاريخ النّحو، والموجز في قواعد اللغة العربيّة وشواهدها.

(١) انظر: مجلة مجمع دمشق (م٤٠، ج١، ١٩٦٥، ص٢٩٥-٣٠٩).

(٢) طبع في دمشق بفصلة خاصّة من (١٢) صفحة سنة ١٩٦٩، ثمّ نُشر في مجلّة حضارة الإسلام (س١٠، ع٨، ١٩٦٩-١٩٧٠م).

(٣) الأفغاني، تقرير عن أضرار المنجد والمنجد الأبجدي، ص١٢.

يتكوّن كتابه **(من تاريخ النّحو)**[١] من قسمين: الأول دراسة مجرّدة -حول اللحن ونشأة النحو والخلاف النحوي- تشكّل الفصل الرّابع من كتابه (في أصول النحو)، والثاني ملحق للدراسة يتكون من نصوص مختارة لستّة مؤلّفين عظام: سيبويه، وابن جنّي، والزّمخشري، والأنباري، وابن مالك، وابن هشام. والكتاب بمجموعه إنّما وُضع تلبية لحاجة الدارسين في شهادة (فقه اللغة العربية) بكلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

وكتاب **(الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها)**[٢]، هو مجموع ثلاثة[٣] أقسام تكوّن منهاج السنة الأولى بكلية الآداب في جامعة دمشق كما أشرت سابقًا، وجاء بمادّته هذه ليجمع بين مناهج الجامعات في الأقطار العربية مع إضافة مباحث ناقصة لم ينصّ عليها المنهاج اللبناني[٤] مع ضرورتها، مراعاة لمناهج بقيّة الجامعات العربية.

وضوابط الشواهد التي وضعها بين يدي كتابه (المذكّرات)، هي نفسها بين يدي هذا الكتاب مع زيادة توضيح، كما أن شواهد هذا الكتاب زادت بزيادة المادّة المصاحبة له، وجاءت بعد كلّ مبحث في مجموعتين: المجموعة الأولى -وجعل لها الرّمز (أ)- يحتجّ بها لموافقتها الضوابط، والمجموعة الثانية -ورمز لها بالرّمز (ب)- لا يحتجّ بها لمخالفتها واحدًا على الأقل من الضوابط المقرّرة في أوّل الكتاب. وقد حرّص الأفغاني أن يأتي في نهاية الكتاب بِفهرس لأصحاب الشّواهد مع تحديد وفياتهم بالسنين الهجرية على قدر الإمكان، أو تحديد أزمنتهم.

وإتمامًا للفائدة التي يرجوها الطّلاب في التّعامل مع الشّواهد الملحقة نهاية المباحث النّحويّة في كتاب الموجز، وتسهيلاً عليهم في الوصول إلى مبتغاهم؛ لأنّ معظم الطلاب غير منتظمين في

---

(١) أصدرته دار الفكر سنة ١٩٦٨، وأعادت طبعه سنة ١٩٧٨، وهو أيضًا من منشورات مكتبة الفلاح بالكويت سنة ١٩٨٠.

(٢) صدرت طبعته الأولى عن دار الفكر سنة ١٩٧٠، ثمّ توالت طبعاتها له: ط٢ سنة ١٩٧٧، وط٣ سنة ١٩٨١.

(٣) الأول يعدّه الأستاذ، والثاني يعدّه الطلاب بإشرافه، والثالث قراءات حرّة لموضوعات محدّدة. وعليه فإنّ كتاب المذكّرات مضمّن في كتاب الموجز، وهو بديل عنه ويحلّ مكانه.

(٤) كان يعمل الأستاذ سنة صدور الكتاب في الجامعة اللبنانية.

الجامعة اللبنانية، ولعنايته الفائقة هو نفسه بالشواهد كيما تكون منهجًا للطلاب في دراستهم -قام بالتعليق على كلّ الشّواهد وأصدرها في كتاب أسماه: **(تعاليق على شواهد الموجز)**[1].

وعدد الشّواهد الملحقة (٧٤٠) سبعُمئة وأربعون شاهدًا في المجموعتين (أ+ب) موزّعة كما يأتي: (٤٢٩) أربعُمئة وتسعة وعشرون شاهدًا شعرًا، و(٤٦) ستّة وأربعون شاهدًا رجزًا، و(٢١٦) مئتان وستَّ عشْرةَ آية قرآنية، و(قراءة متواترة وأخرى شاذّة)، و(١٨) ثمانية عَشَر حديثًا، و(١٨) ثمانية عَشَرَ مثلاً، و(١١) أحد عَشَر شاهدًا نثرًا (قولاً)، تكرّر من هذه الشّواهد جميعها (٢٩) تسعة وعشرون شاهدًا: مَثَلٌ تكرر مرتين، وثلاث آيات كلّ واحدة تكرّرت مرتين، وشاهدان من الشعر تكرّرا ثلاث مرات، و(٢٣) ثلاثة وعشرون شاهدًا شعريًا تكرّرت مرتين، فيكون عدد شواهد الموجز بعد حذف المكرّر منها (٧١١) سبعَمئةٍ وأحدَ عشرَ شاهدًا..

أما عدد شواهد المجموعة (ب) منها، فقد بلغ (١٦٨) مئةً وثمانيةً وستّين شاهدًا موزّعة كما يأتي: (١٦٢) مئة واثنان وستّون شاهدًا شعرًا، وثلاثة أقوال، ومثلان، وقراءة شاذّة. ويبلغ عدد الشواهد المجهولةِ القائل (١١١) مئةً وأحَدَ عَشَرَ شاهدًا.

ويبدأ كلّ تعليق برقم الشاهد، فالكلمة موضع الاستشهاد، فإعرابها، فإشارة إلى تطبيق القاعدة، وفي المجموعة الثانية بيان سبب عدم الاحتجاج.

وقد ذكر محمود الربداوي[2] وهو يعدّد كتب الأفغاني أن له كتابًا اسمه (منهج القواعد العربيّة)، وذكر له عفيف عبد الرحمن[3] كتابًا بعنوان (البحث اللغوي في بلاد الشام)، والكتاب الأوّل لم أطّلع عليه ولم يذكره أحد غير الربداوي إلا إذا كان مخطوطًا غير مطبوع، وأمّا الكتاب الثاني فلا يكون إلاّ كتابه (حاضر اللغة العربية في الشام)، الصّادر عن معهد البحوث والدّراسات العربيّة في القاهرة سنة ١٩٦٢.

---

[1] صدر عن دار الفكر سنة ١٩٧١.

[2] ورحل سعيد الأفغاني، ص٩٩.

[3] في كتابه الجهود اللغويّة خلال القرن الرّابع عشر الهجري، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.

وكُتبُ الأفغاني اللغويّةُ كانت نهضة علميّة في علوم اللغة العربية في الوطن العربي، وتميّزت بالأصالة والجدّة، وهي طريق لاحبة للانطلاق إلى كتب التراث القديم للوقوف على معالمها ومحاولة استظهارها، صدرت عن رجل له دراية ودربة، وخبرة حافلة في البحث والتدريس، وستبقى علامات دالّة لطلبة العلم والبحث العلمي.

كانت للأفغاني عنايةٌ بالسّلطان عبد الحميد (١٨٤٢-١٩١٨)، حاول أن يعيد من خلالها الصّورة المشرقة لهذا الحاكم الصّنديد، فهو يرى أنّ التاريخ الصّادق له لم يُكتب بعد؛ ذلك أنّه أحد الذين درّسوا في المدارس والجامعات تاريخاً ملفّقًا عنه، بذر بذورَه حَفنةٌ[١] من دعاة الظّلم والعدوان، بقصد إعادة الحريّة والمساواة ونشرها بين الناس. لذلك، كتب حديثًا إذاعيًا حول هذا التاريخ المفترى، وأذاعه على النّاس يبرّئ فيه السّلطان من هذا الزّيف المتراكم من قلب الحقائق وتزويرها، ثمّ ينشره مقالاً بعنوان **(تاريخ مفترى للسّلطان عبد الحميد)**[٢]، يؤكّد فيه أنّ تاريخ السّلطان المزوّر عند جمهرة جيله كان من المسلّمات التي لا يعتريها ارتياب، داعيًا إلى طرح هذا التاريخ الخرافي حفاظًا للأمّة على كرامتها، بعدما صنع اليهود دعاة العدل والمساواة بالبلاد ما صنعوا.

ثمّ سنحت له الفرصة التي يبرّئ فيها ذمّة السّلطان ممّا اتّهم به من جَوْر وظُلم، فقام بعد أكثر من سبعين سنة من وفاته، بنشر **رسالة السلطان عبد الحميد رحمه الله**، التي بعث بها إلى شيخه الشّيخ محمود أبي الشامات، الحنفي الدّمشقي المتوفّى سنة ١٩٢٢، شيخ الطّريقة الشّاذليّة اليشرطيّة، وبيّن فيها سبب خلعه عن الحكم[٣]. وقدّم الأفغاني بين يديها معالم في سيرة السّلطان،

---

(١) أقصد بهم جماعة حزب الاتّحاد والتّرقّي.

(٢) مجلة البيان الكويتية ع٣٥، ١٩٦٩، ص٤٥-٤٧.

(٣) مجلّة العربي، الكويت، ع١٦٩، ١٩٧٢، ص١٥٠-١٥٧. وكان يهدف السّلطان يوم بعث بها قبل موته سنة ١٩١٨، إلى استثارة العلماء في المساجد وخُطب الجمعة للدّفاع عن فلسطين، فتموت فكرة الوطن القومي اليهودي في مهدها، لكنّ الشّيخ محمودًا وجماعته لم يكونوا -كما يقول الأفغاني- من الوعي والشّعور بالمصالح القوميّة العليا للأمّة بحيث ظنّ السّلطان.

ومساومات هرتزل له والتّخطيط لخلعه، وقصّة هذه الوثيقة، والهدف منها، ثمّ كلمة عن السلطان رحمه الله في ذاكرة شعبه.

ثمّ تنشر مجلّة العربي[1] خلاصة لكتاب باللغة الإنجليزية قدّمها سليمان الموسى بعنوان: (سكّة حديد الحجاز: القصّة والمغامرة.. والنهاية)، بيّن فيها استئناف الخطّ سيره بعد الحرب العالميّة الأولى، ثمّ توقّف العمل على الخط بسبب الأحداث السّياسيّة في بلاد العرب. فيكتب الأفغاني يتمّم ما ابتدأه الكاتب الأجنبي مقالاً بعنوان **(قصّة الخط الحديدي الحجازي لم تتمّ فصولاً)**[2]، التي بدأها السّلطان موجد فكرتها ومؤسّس هذا العمل الكبير، ويبيّن أنّ الباحثين الغربيين يخفون أنّ انجلترا وفرنسة هم الذين خرّبوا الخطّ وأوقفوه، وأنّ العرب على ما يزعمون عدّوا الخطّ هدفًا عسكريًّا راحوا يواجهونه بالخراب والتّدمير. ويؤكّد أنّ تعطيله يلحق أضرارًا جسيمة بالبلاد والعباد، وخاصّة الحجّاج الذين أراحهم الخطّ من عناء قطع الصحراء بين دمشق والمدينة، إضافة إلى الأضرار الاقتصادية، والوحدة الرّوحيّة العضويّة المتلاحمة، التي سعت الدّول المستعمرة على التفريق والسّيطرة.

ويكشف الأفغاني عن الشّتائم التي لحقت بالأمير شكيب أرسلان (١٨٦٩-١٩٤٦)، من خلال مقاله **(وثيقة وعبرتها)**[3]، فتحدّث عن شخصيّة الأمير ونضاله الدّائم في الدّفاع عن قضايا الأمّة وأهدافها، وبيّن أنّ النّصح الخالص للأمّة وقولة الحقّ هما دأب الأمير وهِجّيراه، ثمّ يبيّن أمر الوثيقة التي بعث بها إلى أحد الصحفيين، يكشف فيها عن غدر القوى الاستعماريّة وعدم وفاء الإنجليز وعودهم تجاه العرب.

وفي الجزء الثاني من المقال حديث عن الشّيخ محمّد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥)، الذي بُعثت الوثيقة بسببه؛ إذْ خاض "لجج السّياسة والحزبيّة ولم يكن متسلّحًا بعدّتها، فانزلق في مزالقها،

---

[1] ع٢٧٦، ١٩٨١.

[2] مجلّة العربي، الكويت، ع٢٨٠، ١٩٨٢، ص٨٣-٨٧.

[3] نشر على حلقتين في: مجلة دعوة الحق المغربية (س١٤، ع١٠، ١٩٧٢ص ٦٤-٦٩/ س١٥، ع١، ١٩٧٢، ص٣٩-٤٣).

واستغلّها واستغلّته حتّى أساء ذلك إلى عمله الأصيل الذي خلق له، وهو نشر الوعي الدّيني الصّحيح في المجتمع". وقدّم كلامًا بين يدي المقال تحدّث فيه عن السّياسة وأثرها السّيئ على علماء الشريعة والإفتاء، وأنّ وظيفتهم في الحياة أكبر من الانخراط في مزالق السّياسة المشبوهة، فيضيع العلم ومكانته في نفوس النّاس، وتضيع مقوّمات الأمّة وشخصيّتها، وذلك ما يسعى له الوافد المستعمر ويتمنّاه.

وينشر الأفغاني في سنة ١٩٧٤ وكان يعمل في الجامعة الليبيّة (٧٢-١٩٧٧)، كتاب **(حجّة القراءات)**[1] للعالم الجليل أبي زُرعة عبد الرّحمن بن زنجلة (من مخضرمي المئتين الثالثة والرابعة) آخر كتبه المؤلّفة والمحقّقة، وهو من أحسنها تحقيقًا، اعتمد فيه على مخطوطتين اثنتين قابل فيهما القراءات على أربعة من كتب القراءات المشهورة المتداولة.

وقد مهّد[2] للكتاب بمقدّمة في القراءات وتاريخها، وشروط صحّتها، وأنواع القراءات ومنها الشّاذّة، التي بيّن رأيه بالاحتجاج بها على ما كان فصّله في كتابه الأصول، والذي سنعرض لظاهرة الاحتجاج في ثنايا الدّراسة. ثمّ تحدّث عن الاحتجاج بالقراءات والتأليف فيه. وأفرد حديثًا للمؤلّف والكتاب، ونسختي النّشر وخطّته في التّحقيق، ثمّ أردف بحديث عن أعلام القراءات الأربع عشرة ورواتهم، وأكمل عمله على ما كان يصنعه في كلّ منها، فألحق بالكتاب مسارد الأعلام والكتب، والأشعار والأرجاز.

ولا شكّ أن الأفغانيّ باحث متمرّس، وعالم ضليع بما يكتب، يعرف مداخل العبارة ولا تخطئه الإشارة، ألّف أسفارًا نفائس في موضوعاتها عُرِفت بالدّقّة والإتقان لدى الباحثين، واختار نماذج غائبة من التّراث العربي عمل على قراءتها وتحقيقها، تحدوه في ذلك رغبة عارمة على إخراجها ووضعها بين أيدي الباحثين، في فترة مبكّرة لا تتوافر فيها وسائل الاتّصال الحديثة

---

(١) نشرته للمرّة الأولى جامعة بنغازي سنة ١٩٧٤، وتوالت طبعاته في مؤسّسة الرسالة: ط٧٩/٢، ط٨٤/٤، ط١٩٩٧/٥.

(٢) هذا التّمهيد كان نشر جزأه المتعلّق بالقراءات تاريخها والاحتجاج لها، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع٣٤، سنة ١٩٧٤.

للحصول على المخطوطات، فكان في معظم ما نَشر منها يعتمد على مخطوطة واحدة، وفيها ما فيها من عُسر عسير وجَهد جَهيد، فكانت تعتوره النّصوص وتعتاص عليه السّياقات، ويقف عاجزًا في بعض الأحيان أسيرًا لعبارة، لا تُسعفه حيلةٌ في حلّ مغاليقها ومشكلاتها.

من هنا، فإنّ الأفغاني كان في التأليف أبرعَ وأتقن منه في القراءة والتّحقيق، وإنْ كان من الأولى للأفغاني -مع عُذرنا إيّاه- والحال هذه -من اعتماده على نسخة واحدة- أنْ يَعْرض عمله على غير باحث وناقد، فيهتدي كلّ واحد إلى ناحية لم يهتدِ إليها الآخر، فتقلّ الأخطاء ويقترب العمل من الكمال.

وشارك أثناء تدريسه في الجامعة، ببحث في ملتقى ابن منظور المنعقد بمدينة قفصة بدعوة من وزارة الثقافة التونسية- عنوانه **(الغزو الثّقافي)** [1]. وشارك أيضًا في المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام من القرن السادس حتى القرن السابع عشر، المنعقد في الجامعة الأردنية بعمّان[2] سنة ١٩٧٤ ببحث عنوانه: **(معاوية في الأساطير)**. والبحث دراسة لمخلّفات الأساطير والأحلام والخرافات والقصص الشّائعة بين العامّة في مجتمع ما، وأثرها في حركات الجماهير، وخلجات نفوسها، ومعرفة منازعها وأهوائها، مما عَجَزت كتب المؤرّخين عن رصده وتحليله. وطبّق ذلك من خلال رَصْد الأحاديث الموضوعة في الخليفة معاوية شيخ الأمويين ويعسوبهم، فكانت أصنافًا ثلاثة: صنفًا فيه دعاء الرسول صلى الله عليه وسلّم له، وصنفًا يبشّره بالجنّة، وصنفًا غالى فيه وأغرق، وأخباره إلى أن تُلصق بآلهة اليونان أقرب من نسبتها إلى الله ورسوله -لأنّه الخليفة الذي روّض رعيّته على استحسان ما يستحسن، واستهجان ما يستهجن، فصار أمره عندهم من أمر الله، ليصل في النّهاية إلى أنّ الأساطير، كانت مصدرًا يجب أن يُبحث بعناية، ويُستنطق بحيطة وإحكام.

---

(١) كما أفادتني ابنته البارّة بشرى ولم أطّلع عليه. وملتقى ابن منظور ملتقى لغوي تنظمه وزارة الثقافة التونسية مرّة كلّ سنتين (مجلة المعجميّة، ع٣، ١٩٨٧، ص٢٠٩).

(٢) في الفترة (٢٠/٤ – ١٩٧٤/٤/٢٥). والبحث ضميمة الكتاب الصادر عن المؤتمر ونَشَرَت طبعته الأولى الدارُ المتحدة في عمّان سنة ١٩٧٤. ونشره الأفغاني أيضًا في مجلة كلية الآداب بجامعة بنغازي ع٦ سنة ١٩٧٤.

وينشر عبدالله كنّون قصيدة الواعظ الأندلسي في مناقب السّيّدة عائشة الصّدّيقيّة[1]، ويدّعي في مقدّمته أنّها من روائع الشّعر المنسيّ، الذي لم يَعرف طريقًا إلى النّشر مطلقًا. فيعقّب عليه الأفغاني[2] أنّ القصيدة نَشَرها في كتابه (عائشة والسّياسة) سنة ١٩٤٧، وأنّه السّبّاق إلى نَشْرها، وبين النّشرتين خلاف يسير.

ويشير الأفغاني إلى أنّ مجلّة دعوة الحقّ المغربيّة[3] نَشرت تلخيصًا مدرسيًّا لكتاب طه حسين (في الشّعر الجاهلي) بعنوان (رأي طه حسين في الشّعر الجاهلي)، وتمنّى على الكاتب لو حذّد في تلخيصة السّنة التي رأى فيها طه ذلك الرّأي. فَيَشْرَع الأفغاني بإعادة الحقّ إلى نصابه ويدعو إلى إعادة النّظر في بعض كتابات طه حسين، فَكَتَب مقالاً عنوانه (**إنصافًا لطه حسين: دعوة إلى مراجعة كتابَيْ حديث الأربعاء وفي الشّعر الجاهلي**)[4]، كَشَف فيه -أمام المؤتمِرين في مجمع اللغة العربيّة في القاهرة سنة ١٩٧٥، على هامش بحث محمّد أحمد خلف الله (رحلة طه حسين في الشّعر الجاهلي)- عن عودة طه حسين عن رأيه في (حديث الأربعاء)، بأنّ حواضر الحجاز هي مصدر المجون إلى البلاد العربيّة على عهد الدولة الأمويّة، إلى رأيه الجديد القاضي بأنّ المجون مصدرُه بلاطُ الأمويين لا حواضرُ الحجاز في دمشق، وعن عودته أيضًا عن نظريّته في انتحال الشّعر الجاهلي، وهي شهادة أدّاها أمام المؤتمِرين أيضًا محمّد أحمد الحوفي، وهو الزّعم الذي أدار كتابيه (في الشّعر الجاهلي) و(في الأدب الجاهلي) على تأييده. لذلك، فالأفغاني يقرّر أنّه لا يصحّ في شَرْع الأمانة والعلم الاعتماد على كتبه الثّلاثة هذه، ولا أن يُنْسب إليه ما فيهما من أحكام على أنّها آراؤه بعد رجوعه عنها؛ إبراءً للذّمّة والتاريخ.

---

[1] انظر: مجلّة مجمع دمشق، م٤٨، ج٤، ١٩٧٤، ص٧٤٧-٧٥٦.

[2] انظر: مجلّة مجمع دمشق، م٤٩، ج٣، ١٩٧٤، ص٦٥٨-٦٦١.

[3] انظر: سعيد الأفغاني، (إنصافًا لطه حسين)، مجلّة العربي، الكويت، ع٢١٨، ١٩٧٧، ص١٤٦.

[4] المصدر السّابق، ص١٤٣-١٤٦.

وإذا كان طه حسين يُطلب له العذر بعد رجوعه عن بعض آرائه الفطيرة، في فترة كان يحرص فيها إلى لَفت النَّظر وإثارة الضّجيج، فلماذا لم يَعتذر هو نفسُه عن آرائه هذه في صحيفة أو في كتاب؟ ولماذا لم يبرّئ ذمّته للعالمين حتى يُريح الكتّاب والباحثين من بعض مسائله، التي علاها في أحايين كثيرة بعض دَخَن؟ وهذا ما أراده منه الأفغاني، أحوطَ لبراءة ذمّته وأقومَ لحقّ العلم عليه، لا أنْ يُعذره مرّة أخرى[1] بأنّ تباطؤه في الإعلان عن تراجعاته كان رحمةً بالنّاشر، كَتَب ذلك في ردّه على محمّد الدّسوقي حين نَسَب له -ما لم يقلْه، بل قال ضدّه- في مقاله (عندما تحدّث طه حسين عن كتبه)[2]، قوله: إنّ طه حسين لم يرجع عن رأيه في انتحال الشّعر الجاهلي. والدّسوقي يرى من خلال أحاديثه مع طه حسين أنّه لم يتراجع عن هذه المسألة أبدًا، بل إنّ إبراهيم مصطفى -كما ينقل عنه الحوفي، وأثبته الأفغاني في تعقيبه- طلب من طه حسين سنة ١٩٥٠ أن يعلن رجوعه عن آرائه، فأجابه مبتسمًا: لا، لا، لا.

وأعتقد لو أنّه تراجع عنها وعن غيرها ممّا كتبه في عهدٍ سالف فطيرٍ غيرِ نضيج، لكان له حديث آخر في الإعلان عنها في الصّحف والمجلاّت، لكنّ طه كان أبعد ممّا يؤمّل فيه الأفغاني ويعتذر له تراجعاته في كتاباته.

ويقرأ الأفغانيّ استطلاعًا نُشر في مجلّة العربي[3] عنوانه (البحث عن مواقع التاريخ تحت رمال الجزيرة العربية)، يذهب فيه كاتبه إلى أنّ عبد الوهّاب عزّام هو أوّل المُحْدَثين الذين سَعَوا إلى تحقيق موقع سوق عكاظ وتاريخها في كتابه (عكاظ)، ثمّ ما ذكره محمّد حسين هيكل في كتابه (في منزل الوحي)، ثمّ ما أصدره النّادي الأدبي بالطّائف عن السّوق في كتاب، ثمّ تبعهم سعيد الأفغاني في كتابه (أسواق العرب)- فيأنف من قلب الحقائق ونقل التّاريخ بصورة مُريبة، ويعقّب

---

(١) انظر: مجلّة العربي، ع٢٣٩، ١٩٧٨، ص١٣٩.

(٢) مجلّة العربي، ع٢٣٤، ١٩٧٨، ص٨٦-٨٩. وهذا المقال تسجيل لأحاديث دارت بين طه حسين ومحمّد الدّسوقي الأستاذ بجامعة الفاتح من سبتمبر الليبيّة.

(٣) ع٢٣٤، ١٩٧٨، بقلم مصطفى نبيل.

على هذا الاستطلاع في المجلّة نفسها[1]، ويرى أنّ الذي وقع هو عكس هذا الترتيب، فقد كان كتاب الأفغاني أوّلَ ما صدر منها، وأنّه أهدى نسخة منه لكلّ من عزّام وهيكل، ولم يُشر هيكل عند صدور كتابه إلى أسبقيّة الأفغاني في تحديد موقعها، فلمّا صدرت الطّبعة الثانية من (أسواق العرب)، صحّح الأفغاني خطأ هيكل في تحديده موقع السوق وتاريخها.

وفي سنة ١٩٨٦، أجرت مجلّة الفيصل السّعوديّة[2] لقاءً مع الأفغاني، وقد ترك آخر عمل له في جامعة الملك سعود بالرّياض سنة ١٩٨٤، بسبب كِبَر سنّه وتَعب عينيه- خصّصته معه للحديث حول النحو العربي وما يتّصل به من قضايا معاصرة، إذْ دار اللقاء حول: قضيّةِ تيسير النحو وخصومةِ القدماء والمحدثين، وقضيّةِ ضعف الطلاّب أسبابِها وعلاجِها، وقضيّةِ الشّواهد النّحوية محطّ اهتمام الأفغاني وعنايته.

وثمّة عَوْد حميدٌ للأفغانيّ الحزميّ في رحاب ابن حزم الأندلسيّ، فقد أصدر مكتب التربية العربي لدول الخليج في الرّياض، بالتّعاون مع المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، والمَجْمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلاميّة- أربعة أجزاء من كتاب (من أعلام التّربية العربيّة الإسلاميّة)، ضمن اهتمامه بخدمة الفكر الإسلامي التّربوي، سواء في استكشاف جوانب التّربية الإسلاميّة، أو تطوير نظريّة تربويّة إسلاميّة يقدّمها للأمّة وأجيالها القادمة- استكتب لها مجموعة من المختصّين والباحثين.

وشارك الأفغاني ببحث عنوانه **(التربية عند ابن حزم)**[3]، مهّد له بالحديث عن عصرِه وحياتِه ونشأتِه، ومذهبِه في التّربية والتّعليم، الذي يصدر في تجاربه وأحكامه عن تحرّرٍ ينأى به عن التّقليد، واجتهادٍ بحكم عقله في كلّ شيء، وآرائِه في التّربية، التي أعادها الأفغاني إلى أربعة

(1) انظر: مجلّة العربي، ع٢٣٩، ١٩٧٨، ص١٣٨.

(2) العدد (١١٨)، سنة ١٩٨٦، ص (٣٥_٤١).

(3) نشر في الجزء الثاني من كتاب (من أعلام التّربية العربيّة الإسلاميّة) الصادر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج سنة ١٤٠٩-١٩٨٨، ص٢٦٥-٢٩٣.

أصول هي: تعاون الحياة الاجتماعيّة وتكاملها، والثّقافة أساس في المواطنة الصالحة، والصّدور عن تجربة، والوضوح البعيد عن كلّ غموض. ويرى أنّ المنــزع العام في حياة ابن حزم وكتبه ورسائله، هو نَشْر الثّقافة وتيسيرها للنّاس عامّة. وعن هذا الاتّجاه صدرت آراؤه الآتية في التّربية والتعليم: التّسهيل، والأسلوب المقتصد في التأليف، وتداعي المعاني، وميل النّفس إلى علم ما.

ولم يغفل الأفغاني في بحثه القيّم هذا الإشارة إلى منهاج ابن حزم في الثّقافة العامّة والاختصاص، وأنّ غاية العالم عنده أن يكون طالب حقيقة. وإلى تصوّره للحياة المثلى الممكنة، المحصورةِ في حدود النّصوص القطعيّة من القرآن والسّنّة وعدم تجاوزها، والبعيدةِ عن أيّة فلسفة تصوّريّة، والموصلةِ إلى أنّ المجتمع المثاليّ عند ابن حزم، هو المؤسّس على التّعاون والتّضامن والتّكامل.

وواضح لذي عينين أنّ خبرة الأفغاني في التّراث الحزميّ، جعلته يقفُ عند مسائلَ دقيقة، يَصعُب على غير العارف بلغة ابن حزم وأدواته أن يتمثّلها ويهضمها. وإنّ سنواتٍ طويلةً سلخها الأفغاني في رحاب هذا الإمام العظيم، كفيلة أن تجعل منه باحثًا متمرّسًا في تراثه التّليد.

مجمع القاهرة

كان لجهود الأفغاني اللافتة في خدمة العربيّة والحَدَب عليها، أنْ اختاره المجمع فيه عضوًا مراسلاً[1] في الثالث من آذار سنة ١٩٧٠، ثم أعيد انتخابه فيه عضوًا عاملاً في السادس عشر من شباط سنة ١٩٩١، ليحلّ محلّ حسني سبح رئيس مجمع اللغة العربيّة في دمشق، الذي وافته المنيّة يوم الحادي والثلاثين من كانون الأول سنة ١٩٨٦- مع أربعة أعضاء آخرين كان المتحدّث باسمهم في حفل الاستقبال، وفيه قال[2]: أحسن الله إليكم فقد أحسنتم بنا الظّنّ حين ضممتمونا إلى صفّكم، مجاهدين لرفعة العربيّة، عاملين لردّ عافيتها، وسدّ حاجاتها وما أكثرها!...، ونحن إنْ نعجز عن

---

(١) انظر: مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٦، ١٩٧٠، ص٢٣٢.

(٢) انظر: المرجع السّابق، ج٧٢، ١٩٩٣، ص١٦٥.

إيفائكم حقّ الشّكر، لا نعجز عن الضّراعة إلى الله العليّ القدير، أن يحفظ هذه المؤسّسة ماضية على الطّريق الأقوم الذي يُرضيه، ويجنّبها بنيّات الطّريق... وأن يكشفَ عن أمّة هذا اللسان العربيّ المبين، ما ألمّ بها من تصدّع، ويُحرّرَها من كيد الأعداء ظاهرين وخفيّين.

وفيها كَتَب الأفغاني حديثًا بعنوان (**الدكتور حسني سبح**) ترجم فيه لحياته وجهوده في خدمة العربيّة، وقُدّم في مؤتمر الدورة (٥٧) السّابعة والخمسين للمجمع سنة ١٩٩١.

ومنذ اختياره في المجمع عضوًا مراسلاً، ما فتئ يشارك في مؤتمراته السّنويّة، ولها كَتَبَ جلّ بحوثه اللغويّة. ومن البحوث التي استطعت الحصول عليها مرتّبة ترتيبًا زمنيًّا:

تصحيح الأصول: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٠) الأربعين لمجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٤، وتبعته مناقشة حادة. وقد أدرجته في مقتطفاتها مجلّة اللسان العربي في الجزء الأول من المجلد السادس عشر ص٢٣٤. ولعلّ هذا البحث هو باكورة مشاركاته في المجمع.

والبناء على الشاهد الأبتر: قدّم في مؤتمر الدورة (٤١) الحادية والأربعين للمجمع سنة ١٩٧٥، ونشر في مجلّة كلية الآداب في الجامعة الليبية، ع٧، سنة ١٩٧٥.

والعمل فيما له روايتان من الشواهد: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٢) الثانية والأربعين للمجمع سنة ١٩٧٦، ونشر في مجلّة كلّية الآداب في الجامعة الليبية، ع٨، سنة ١٩٧٦.

ومحنة إلى زوال: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٣) الثالثة والأربعين للمجمع سنة ١٩٧٧.

وجهود المجمع العلمي الأول في خدمة العربية في الشام: نشر في مجلة المجمع في العدد (٣٩) سنة ١٩٧٧.

ومن قصة العامية في الشام: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٤) الرّابعة والأربعين للمجمع سنة ١٩٧٨، ونشر في مجلة المجمع ع٤١ سنة ١٩٧٨.

وآخر ساجع في الشام: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٥) الخامسة والأربعين للمجمع سنة ١٩٧٩، ونشر في مجلة المجمع ع٤٣ سنة ١٩٧٩.

ومن غرائب الأساليب: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٧) السّابعة والأربعين للمجمع سنة ١٩٨١، ونشر في مجلة المجمع ع٤٧ سنة ١٩٨١.

ومع الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن: نشر في مجلة المجمع في العدد (٤٨) سنة ١٩٨١.

ولغــة الخبر الصحفي: قدّم في مؤتمر الدورة (٤٩) التّاسعة والأربعين للمجمع سنة ١٩٨٣، ونشر في مجلة المجمع ع٥١ سنة ١٩٨٣.

ومــزاعم الصعوبة في لغتنا: قدم بمناسبة احتفالات مجمع القاهرة بعيده الخمسين من (٢٠-٢٤) فبراير سنة ١٩٨٤، ونشر في مجلة المجمع ع٥٣ سنة ١٩٨٤.

وثــلاث كلمات للاستعمال العام: قدّم في مؤتمر الدورة (٥٠) الخمسين للمجمع سنة ١٩٨٤، ونشر في مجلة المجمع ع٥٤ سنة ١٩٨٤.

ومن معاني (إلاّ) في القرآن: قدّم في مؤتمر الدورة (٥١) الحادية والخمسين للمجمع سنة ١٩٨٥، ونشر في مجلة المجمع ع٥٦ سنة ١٩٨٥.

وحــيــاة كلمة: قدّم في مؤتمر الدورة (٥٨) الثّامنة والخمسين للمجمع سنة ١٩٩٢، ونشر في مجلة المجمع ع٧٤ سنة ١٩٩٤.

ولــم أقف للأفغاني على بحوث في مؤتمرات مجمع القاهرة في الفترة من سنة ١٩٨٦م بعد أن تــرك العمــل الرّسمي في الجامعات إلى سنة ١٩٩١م، السّنة التي اختير فيها عضوًا عاملاً في المجمع[1]، وألقى بحثه فيها عن حسني سبح، وبعده بسنة كتب بحثًا عنوانه (حياة كلمة)، لتنقطع بعد ذلــك بحوثه عليه رحمة الله، فقد حطّ عصا التّرحال وانشغل بمرض زوجه، التي انتقلت إلى رحمة بارئهــا ســنة ١٩٩٤، وهي السّنة التي كُرّم[2] فيها على هامش ندوة النّحو والصّرف المعقودة في

---

[1] اعتذر الأفغاني عن حضور مؤتمريْ الدورتين ٥٤ سنة ١٩٨٨، و٥٩ سنة ١٩٩٣، ولم يحضر مؤتمرات الدورات ٥٥/١٩٨٩، و٥٦/١٩٩٠، و٦١/١٩٩٥. وأعتقد أنّه لم يحضر مؤتمرات الدورات ٥٢/١٩٨٦، و٥٣/١٩٨٧، و٦٠/١٩٩٤م.

[2] ومعه تلميذاه الدكتور مازن المبارك وعاصم البيطار، وأخبرني الدكتور مازن في رسالةٍ بعَثَ بها إليّ أنّ الأفغاني كان في دمشق، ولم يحضر حفل التّكريم وكلّفه النّيابة عنه، لأنّه كعادته يكره الظّهور والتّظاهر والمظاهر الزّائفة.

دمشق. وفيها أصدر اتّحاد الكتّاب العرب ملحق جريدة الأسبوع الأدبي (الأعلام ذي الرّقم ٦٤)، تحدّث فيه مجموعة من تلاميذه عن جوانب معيّنة من شخصيّته العلميّة والإنسانيّة، في أربع صفحات كبيرة.

ثمّ يُصدر اتّحاد الكتّاب مرّة أخرى إكرامًا لهذا العلَم الصّهْميم، عددًا خاصًّا من مجلّة التّراث العربي[1]، اشتمل على شهادات حيّة، ومقالات نديّة، وبحوث علميّة، من جوانب شخصيّة الأفغاني الفكريّة واللغويّة، قَدّمَ لها رئيسُ التّحرير محمود الرّبداوي بكلمةٍ قال فيها: "سعيد الأفغاني، ذلك الرّجل الذي نَذَرَ نفسه بصَمْتٍ، ووَقَفَ جَهده بإصرارٍ على خدمة اللغة العربيّة، نحوها وصرفِها وجوانبَ مستعدّدةٍ من امتداداتها خلال الثقافة العربيّة، وساعدتْه ثقافتُه الواسعةُ على أن تَطال يَدُه زوايا مخبوءةً ومهمّةً في الفكر العربي والإسلامي، تناولها بروح العالم الواثقِ من علمه، الرّصينِ في تفكيره، المؤمن بقِيَمِه، الذي لا تأخذه في قولة الحقّ لومةُ لائمٍ". ونُشر للأفغاني في هذا العدد بحث لم يُنشر من قبلُ، كان أعدّه ليلقيه في الدّورة العاديّة لمجمع القاهرة ولم يُكملْه، ولم يتمكّن من الذّهاب لإلقائه– عنوانه **(خطأ مشهور وصواب مهجور)**، تحدّث فيه عن رواية بيت امرئ القيس المشهورة:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنــزلِ بِسِقط اللّوَى بين الدَّخول فَحَوملِ

باستخدام الفاء في (بين الدَّخول فَحَوملِ) بدل الواو.

وفـاته

نعى زهير الشاويش مدير المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع في بيروت الأفغاني رحمه الله يوم الثلاثاء العاشر من شوال سنة ١٤١٧هـ الموافق للثامن عشر من شباط سنة ١٩٩٧م في مكه المكرمة عن عمر قارب الثمانية والثّمانين عاماً، وبذلك يكون رحمة الله قد حط عصا ترحاله بعد رحلة طويلة، كان فيها مع لغة القران خادماً حميماً ولها معلماً رؤوفاً، وبها باحثاً صدوقاً، " لقي

---

[1] العدد ٩٢، ٢٠٠٣، في (١٦٠) صفحة.

وجه ربه قرير العين؛ لأنه حقق أمنيتين: أن يدفن في هذا البلد الأمين، وأن يصلّى عليه في الحرم المكّي الشريف "[١]. ولمّا كان أبعد ما يكون رحمه الله عن المظاهر والرّياء، فقد رغب أن " تشيّع جنازته بتواضع دون صخب أو ضجيج "[٢].

رحل الرجل الذي كان شيخًا في صنعته منهجًا وسلوكًا، وفقدت العربية برحيله ابنًا بارًّا بها، قلّ أن تجد مثله نظيرًا، يقول الشيخ علي الطنطاوي رفيق دربه وعديله[٣]: " لقد أحسست بوفاته وكأنني فقدت قلبي أو بعض قواي، ولا أدري ما قيمة حياتي بعده "، وكان الشيخ مصطفى الزرقا قد وصفه بالرسوخ في العلم[٤].

رثــاؤه

وقد رثاه تلميذه علي العتوم (من الأردن) أستاذ الأدب الجاهلي في جامعة اليرموك بقصيدة داليّة طويلة (كلّ الممالك) تعدّ مقامة في سيرته وشمائله، بلغت (١٢٠) بيتًا على بحر (الكامل)، نشرها بخطّ يده في صحيفة اللواء الأسبوعية[٥]، عدّد فيها مناقب الأستاذ ومآثره، يقول (أثبت بعضًا من أبياتها):

كُــلُّ الْمَمَالِــكِ و الْأَنــامِ تَبِيــدُ … طُــرًّا و يَبْقَــى الْــواحِدُ الْمَعْــبُودُ
فَانْظُــرْ إِلَــيْها مُــنْذُ أَنْ وُجِــدَتْ تَجِــدْ … هِــيَ لِلــزَّوالِ فَقَــائِمٌ و حَــصِيدُ
وَلَقَــدْ رمَتْنِــي الحادِثــاتُ بِــسَهْمِها … سَــهْمٍ أَصــابَ اللُّــبَّ فَهْــوَ سَــدِيدُ
مِــنْ يَــوْمِ أَنْ وَقَــعَ النَّبافِــي مَــسْمَعِي … إِذْ قِــيلَ قَــدْ فــاظَ الإِمــامُ سَــعيدُ
أُســتاذُنا يــا مِــدْرَه الــنَّحْوِ الــذي … هــو لِلــشَّرِيعَةِ آلَــةٌ و حُــدودُ
كــم طالِــبٍ قــدْ أَمَّ ســاحَكَ فانْثَنــى … مــن فــيضِ عِلمِــكَ يَــرتَوِي و يُفِــيدُ
جــاؤُوكَ شَــتَّى مــن بِقــاعٍ عِــدَّةٍ … فَــأَواهُمُ بحــرٌ لــديكَ مَديــدُ

---

[١] د. محمود الربداوي: (ورحل سعيد الأفغاني)، ص٩٨.

[٢] المرجع السابق.

[٣] زهير الشاويش: (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني).

[٤] المرجع السابق.

[٥] العدد ١٢٦٥/آب ١٩٩٧م.

نبكيكَ يا أستاذَنا بمدامعٍ حَرّى عليكَ بها القلوبُ تَجودُ
فَجّعتَنا بِرَحيلكَ المُرِّ الّذي أزجى البريدَ به ليالٍ سُودُ
لِلّهِ ما أقسى الفراقَ و أنتَ في أرضِ الحجازِ عن الشآمِ بعيدُ

يا أيّها الأستاذُ حسبُكَ رفعةً يُسدى لكَ التّكريمُ و التّمجيدُ
أنْ كُنتَ عن خُدَعِ الدُّنا مُتجافياً إذْ كُلُّ ما فيها لديكَ زَهيدُ
أنعاكَ للعَرَبيّةِ الثّكلى الّتي قَد غابَ عَنها فَحلُها الصِّنْديدُ
ذاكَ الذي كَشَطَ الصّدا عن وجهِها فإذا بِهِ زاهٍ أغَرُّ جَديدُ
كَمْ مِنْ يدٍ أسْدَيتَها لِلِسانِنا شَهِدتْ بها لَكَ في النّديِّ جُهُودُ
ياطائرَ الأفغانِ جاءَ مُغَرِّداً في الغُوطَتَيْنِ تَبارَكَ التّغْريدُ
أنّى حَلَلْتَ بِرَوضِنا ونَزَلْتَهُ ومَتى أتاهُ ذَوُوكَ ياغِرِّيدُ
فَلَقَدْ أقامُوا في دِمَشْقَ سُرادِقاً بِكَ لِلعُلُومِ رِواقُهُ مَمْدودُ
إمامَنا في اليَعْرُبيّةِ مَنْ لَنا مِنْ بَعْدِ بَيْتِكَ عالِمٌ مَعْدُودُ
يَقْضِي بِحَلِّ المُعْضِلاتِ ويَنْتَهي فيها إليهِ فليسَ عنهُ حُيُودُ
حاشا لأرْضي العُقْمُ فَهْيَ كَريمةٌ وتَرى بِلادي مُنْجِبٌ وَوَلُودُ
لَكِنْ بِفَقْدِكَ قَدْ فَقَدْنا دُرَّةً أنّى الظُّروفُ بِمِثْلِها ستعودُ
يامَنْ نشرْتَ وثيقةً أزجى بها عبدُالحميدِ العاهلُ المحمودُ
للشيخِ محمودِ أبي الشّاماتِ في سوريّةِ أستاذِه المودودُ
تحكي المؤامرةَ التي قد حاكَها ضدَّ الخلافةِ والبلادِ يهودُ
بيّضتَ وَجْهَ خليفةٍ في نَشْرِها كثُرَ الكلامُ عليهِ وهْوَ رَديدُ
يا مَنْ ثبتَّ على المبادئِ شامخاً لا تنثني أوْ ينثني الجُلْمودُ
يا شيخيَ المحبوبَ ذكرُكَ طيّبٌ أنّى ذهبْتَ كأنّما هو عودُ
فارْقُدْ هنيئاً في ضريحٍ طاهرٍ هُو جنّةٌ لكَ أصلُها ومَزيدُ
و كريمُ تعزيَتي لبنْتِكَ بَرّةً بُشْرى وصِهْرٍ مُنْتَماهُ الجودُ
ومَعَ السّلامة يا عزيزَ قلوبِنا وإلى اللّقاءِ فَرَسْمُكَ المفقودُ
سيظلُّ محفوراً على قَسَماتِنا حتّى يحينَ لقاؤنا الموعودُ
يا سيّدي فاهْنأ كريمَ الحالِ في لغدٍ ووجهُكَ ناضرٌ وسعيدُ
تأتيكَ مِنْ أهلِ التُّقى و مواتُهم فإذا الحياةُ البرزخيّةُ عيدُ

الفصل الأول

في تاريخ النحو والمذاهب النحوية

لعلّ الخوضَ في تاريخ النحو العربي والكتابةَ فيه يتطلّب كثيرًا من الحَيطة والحذر، لما يَعتريه في أغلب الأحيان شيء من العجلة وإطلاق الأحكام؛ ذلك أنّ التأريخ علمٌ يقوم على العدل والإنصاف، ويقتضي من المؤرّخ ألاّ يرسلَ أحكامه غُفلاً من الشاهد والدليل. وعلى ذلك فالكتابة في تاريخ النحو ليست بمعزل عن مواطن الإخفاق والترجيح، فما زال فيه ما يدعو إلى الإحاطة والقراءة وإصدار الأحكام. وهنا أعرض لمسائل وقف عندها الأفغاني قارئًا وفاحصًا وناقدًا، خلال مسيرته الطويلة مع النحو العربيّ.

أوليّة النحو

تشكّل قضيّة الأوليّة، أولِ مَن وضع النّحو العربيّ- واحدة من أكثر القضايا في تاريخ العربيّة غموضًا وانشعابًا؛ ذلك أنّ آراء القدماء حولها مضطربة غير مطّردة ولا منسجمة، وكان ابن سلاّم الجمحي (٢٣١هـ) أولَ من تحدّث فيها إذْ قال[1]: "وكان أولَ مَن أسّس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي... وكان رجلَ أهل البصرة، وكان علويَّ الرّأي"، ثمّ نقل مَن جاء بعده عبارته هذه وزاد عليها، حتّى وصلت الرّوايات عند أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) إلى ستّ[2]، لكنّه أكّد الأوليّة للإمام علي كرّم الله وجهه، فبعد أنْ أثبت الرّوايات السّت قال[3]: "والصّحيح أنّ أول من وضع النّحو عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه، لأنّ الرّواياتِ كلّها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يسنده إلى عليّ؛ فإنّه روي عن أبي الأسود أنّه

---

(١) طبقات فحول الشّعراء، قرأه وشرحه محمود شاكر، دار المدني، جدّة، ج١، ص١٢.

(٢) الرّوايات المشهورة في أوليّة النحو: الإمام علي، الإمام والدؤلي، الدؤلي بتوجيه من عمر، الدؤلي بتوجيه من زياد، الدؤلي عَرض على زياد وَضْع النحو، الدؤلي دون توجيه من أحد.

(٣) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥، ٢١.

سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال: لفّقت حدوده من علي بن أبي طالب"، بل إنّه اشتطّ وأبعدَ حين جعلَ عليًّا واضع أصوله وفروعه بقوله[1]: "ثمّ لو لم يكن من الدّلالة على صحّته إلاّ أنّ أوّل مَن وضع قواعد أصوله، ونبّه على فروعه وفصوله ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب لكان ذلك كافيًا". غير أنّ ابن فارس (٣٩٥هـ) توحّد من بين القدماء وذهب[2] إلى أنّ النّحو أقدم من زمن أبي الأسود، وأنّه صار بين أيدي النّاس قليلاً، فجاء أبو الأسود يجدّده ويُشيعه.

أمّا المحدثون من العرب -وهم كُثر- فمنهم[3] مَن اتّخذ من هذه القضيّة موقفًا صارمًا، ضاربًا بما جاء من روايات عُرض الحائط، متابعًا بذلك ما أثبته المستشرقون في إنكار نسبة الأوّليّة إلى أبي الأسود، فقد جاء عنهم[4]: إنّه ليس حقًّا ما يُقال: إنّ أبا الأسود هو واضع أصول النّحو العربيّ، وذهب بروكلمان[5] إلى أنّ صنيع أبي الأسود وتلاميذِه المزعومين في وضع النّحو، هو من قبيل الأساطير. ومنهم[6]-أي من المحدثين- مَن حاول إثبات الأوّليّة إليه دون الإمام عليّ.

ويميل الأفغاني بعد ذكره تعدّد الرّوايات، إلى أن أبا الأسود هو أوّل من وضع النّحو، قال[7]: "ومَن يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود في تاريخ دمشق لابن عساكر مثلاً، ثمّ يفكّر في توارد أكثر المصادر على جَعْله واضعَ الأساس في بناء النّحو لا يستبعد ذلك؛ فالرّجل ذو ذكاءٍ نادر وجوابٍ حاضر، وبديهةٍ نيّرة، ثمّ هو بعدُ بليغٌ أريب مرنُ الذّهن، وحسبُك اختراعه الشّكلَ الذي عُرف بنقط أبي الأسود للدّلالة على الرّفع والنّصب والجرّ والتنوين، وهو -أي النقط- ما أجمعوا عليه قديمًا ولم يشكّ فيه حديثًا أحدٌ".

---

(1) لمع الأدلّة في أصول النّحو، ص٩٧.

(2) انظر: الصّاحبي في فقه اللغة، تحقيق السّيّد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٣.

(3) مثل: أحمد أمين وشوقي ضيف.

(4) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشّنتناوي وزميليه، دار الفكر، م١، ص٣٠٨.

(5) تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ج٢، ص١٢٣.

(6) مثل: محمد الطنطاوي، وعبد العال سالم مكرم، والأفغاني، ومحمد حسن عوّاد وغيرهم.

(7) من تاريخ النّحو، ص٢٧-٢٨.

واستأنس الأفغاني -في ما قرّره- بما ورد عند ابن سلاّم، والأصفهاني الذي نصّ[1] على أنّ أبا الأسود كان الأصل في بناء النّحو وعقّد أصوله، منكرًا ما أثبته الأنباريّ من أنّ عليًّا هو مؤسّس علم النّحو، ومتسائلاً بقوله[2]: "ولستُ أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعليّ وقتًا يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها"، معزّزًا رأيه بما أورده أحمد أمين حين روى خبرَ الأوليّة لعليّ بقوله[3]: "وكلّ هذا حديث خُرافة؛ فطبيعة زمن عليّ وأبي الأسود تأبى هذه التّعاريف وهذه التّقاسيم الفلسفيّة، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كلّ فرع، يتناسب مع الفطرة ليس فيه تعريفٌ ولا تقسيمٌ، إنّما هو تفسيرُ آية، أو جمعٌ لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب".

وإذا كان أحمد أمين استبعد الانشغال بتأسيس علم النّحو عن عليّ وأبي الأسود، فإنّ الأفغانيّ استبعدها[4] عن عليّ فقط، لأنّه كان مشغولاً بأمور أعظم منها وأكبر، فهو مع عدم استبعاده صُدور مثل هذا عن أبي الأسود، لا يطمئنّ إلى ما روى الأنباري، بل إنّه استبعد نسبة الأوّليّة في النّحو وغيره من العلوم للإمام عليّ، يقول: "وفي النّفس شيءٌ من نسبة الأوليّة في وضع النّحو وسائر العلوم لعليّ بن أبي طالب"[5].

واستند كذلك في ما ذهب إليه من نسبة الأوليّة لأبي الأسود، أنّ العلماء اتّفقوا على أنّه واضع الشّكل، وأنّ شبه الإجماع على أنّه أوّل من تكلّم بالنّحو، وأنّه كان يتصدّر لإعراب القرآن، وأنّ مَن تُزعم لهم الأوليّة في بعض الرّوايات كنصربن عاصم، ويحيى، وعنبسة، وميمون كلُّهم تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه، كلُّ هذا -مع ما اتّصف به الرّجل من كفايات علميّة- جعل الأفغانيّ يقطع بأنّه وضع أساسًا في النّحو، بنى عليه مَن جاء بعده.

---

(1) انظر: الأغاني، ١٢/ ٢٩٧.

(2) من تاريخ النّحو، ص٢٩.

(3) ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ص٢٨٥.

(4) من تاريخ النحو، ص٣٠.

(5) السّابق، ص١١. وانظر ص٢٩.

ومع ذلك، يتساءل الأفغاني عن ذلك الأساس الذي قعّده أبو الأسود وبوّبه، لأنّ صحيفته المعروفة عند النّحاة بـ "التّعليقة"، "فاتَ معرفتَها العلماءُ منذ المئة الرّابعة مع شدّة حرصهم عليها"[١]، وهي تحتوي -كما روى ابن النّديم[٢] (٣٨٠هـ)- أربع أوراق فيها كلام في الفاعل والمفعول..

ولا شكّ أنّ نقط أبي الأسود المعروف بنقط (الإعراب) هو البداية الفعليّة لوضع القواعد، فمن خلاله هدفَ إلى حفظ القرآن ممّا يمكن أن يلحق به من لحنٍ أو تحريف. وهذا يدفع الرّوايات التي جعلت عبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم هما واضعَيْ علم النّحو؛ فنصر هو واضع نقط "الإعجام"، وثمّة فرق بين النّقطين. أمّا ابن هرمز، فلعلّ نسبة الأوّليّة إليه من قبيل أنّه تتلمذ على أبي الأسود، ثمّ أظهر هذا العلم في المدينة، وهو كما أثبت القفطي[٣]، أوّل من أظهره وتكلّم فيه بالمدينة، وما أخذ أهل المدينة النّحو إلاّ منه، ولا نقلوه إلاّ عنه.

و استبعاد الأفغاني من نسبة الأوّليّة لعليّ له ما يسوّغه، فقد أشار أحمد أمين[٤] إلى أنّ ذلك قد يكون من وضع الشّيعة، الذين أرادوا أن ينسبوا كلّ شيء إلى عليّ وأتباعه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد نقل حسن الصّدر عن أحد أعيان الشّيعة قوله[٥]: "إنّ أوّل مَن وضع النّحو أبو الأسود، أخذه من عليّ عليه السّلام. وسببُه أنّ امرأةً دخلت على معاويةَ في زمن عثمان وقالت: أبوي مات وترك مالاً، فاستقبح معاويةُ ذلك، فبلغ عليًّا فرسمَ لأبي الأسود، فوضع أوّلاً باب الإضافة". فهذا الخبر لم ينقلْه أحد من علماء تراجم النّحويين، والصّنعة والتكلّف فيه باديان.

---

[١] السابق، ص٢٩-٣٠.

[٢] الفهرست، تحقيق ناهد عباس، دار قطري بن فجاءة، قطر، ط١، ١٩٨٥، ص٨٨، ٨٩.

[٣] انظر: إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ١٧٢/٢.

[٤] انظر: ضحى الإسلام، ٢٨٥/٢.

[٥] حسن الصّدر: تأسيس الشّيعة لعلوم الإسلام، ص٤٨. نقلاً عن هاشم الهاشمي، (أبو الأسود الدؤلي ودوره في وضع النحو العربي)، مجلة تراثنا، س٣، ع١٣، ١٤٠٨هـ، ص٣٣.

إذن، فأبو الأسود –على الأرجح– كانت محاولاته في هذه السبيل بعد موت عليّ في زمن زياد بن أبيه والي البصرة (٤٥–٥٣هـ) إذْ كان مؤدّبًا لوليه؛ فكان عمله في هذا الميدان هو الطّريق الممهّدة لمن جاء بعده من العلماء، تلاميذه وتلاميذ تلاميذه، إلى أن استوى النّحو ناضجًا في كتاب سيبويه.

ويرى الأفغاني[١] أنّ صنيع أبي الأسود في نقط الإعراب هو سبب إطلاق الفتح والضّم والكسر على الحركات المعروفة، فكان أبو الأسود أوّل من استعملها، "أمّا السّكون في هذا المصحف فعلامته التجرّد من العلامة". ولا شكّ أنّ عملاً كهذا هو البداية الحقيقيّة للنّشاط اللغوي، الذي اشتعل أواره في ما بعد، وكان مهّد له أبو الأسود بهذا النّقط الإعرابي الذي هو "أعودُ على حفظ النّصوص من حدود النّحو، ولعلّه أعظم خدمةٍ قُدّمت للعربيّة حتى الآن"[٢].

نشأة النّحو

أمّا كيف نشأ النّحو؟ فقد ذهب الأفغاني إلى أنّ اللحن[٣] وحوادثه الظاهرة كانت السّبب المباشر الذي حملَ القوم على الاجتهاد لحفظ العربيّة وتيسير تعلّمها للأعاجم، فكان –أي اللحن– "الباعث الأوّل على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النّحو وتصنيفها"[٤]؛ إذْ شرعوا في وضع القواعد، وإقامة بنيان النّحو، وكان أبو الأسود أوّل من أرسل كلامًا فيه.

ولا شكّ أنّ اللحن كان له أثر في دَفْع العلماء على الوقوف له والتّخلّص منه، لكنّه لا يشكّل العامل الأهمَّ في ذلك، بل إنّ انتقال الأمّة إلى حيث التّمازج الحضاري مع الأمم الأخرى في بلادها التي أظلّها الدّين الجديد، كان دافعًا قويًّا وعاملاً حاسمًا في إيجاد مناخ علميّ، وتعليم ملائم لأناس

(١) من تاريخ النحو، ص٢٧.

(٢) السابق، ص٢٨.

(٣) يُقصد باللحن هنا: الخطأ اللغوي من حيث أصوات اللغة، أو صرفها، أو نحوها، أو معاني مفرداتها. انظر: عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨١، ص١٧.

(٤) من تاريخ النحو، ص٨.

كان "اللحن من أعدى أعدائهم، لأنّه آفة البيان، وهو إليهم حبيب وعليهم عزيز"، على حدّ تعبير الدكتور علي ناصف[١].

إذن، فلا يُعقل أن يكون صنيع أبي الأسود هذا استجابة لحماس فردي، أو غَيرةٍ شخصيّة كما يرى الدكتور علي أبو المكارم[٢]؛ بل إنّها "الحاجة الاجتماعيّة والفكريّة للأمّة بأسرها"، وخاصّة أنّ اللحن كانت له بوادر هيّنة زمن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، لكنّ الاستجابة لتأسيس علم جديد لم تكن مُلحّة في ذلك الوقت؛ لأنّ الدّولة ما زالت ناشئة في طور البناء والتّكوين.

وعليه، فإنّ العربيّة بدأت تنتقل من دائرة الإقليميّة الخاصّة بالعرب وحدهم، إلى العالميّة لكونها لغة الدّين الجديد، الذي تقاطر النّاس إلى الدّخول فيه أفواجًا، فصارت لذلك عدميّة السّيطرة على العربيّة "مسألةً اجتماعيّة تُخلّ بالمروءة، وقد تزري بصاحبها، لا سيّما إذا كان من طبقة الخواصّ، وذوي الرّياسات والجاه"[٣]، وغدت لذلك الفصاحة والبلاغة من ركائز الشّخصيّة القياديّة ودعائمها القويّة في المجتمع، وإنّ غيابها فيه هُجنة ووضاعة تودي بالشّخص في بعض الأحيان أن يكون بعيدًا عن الجاه وصنع القرار.

وكلّ مجتمع إنسانيّ فيه مستويات من اللغة، وكان العرب وقت نزول القرآن تجمعهم لغة مشتركة جامعة تنأى بهم عمّا يُستخدم من لغيّات في بيئاتهم اللهجيّة. لذلك، فإنّ اللحن عند العرب كان عاملاً طارئًا في مجتمعهم، وكان أوّل الأمر يشكّل ظاهرة سلبيّة، ثمّ غدا يدور بسببه نشاط لغويّ كبير، حتّى صار النّحو العربيّ قضيّة "الحضارة العربيّة الإسلاميّة في أبهى صورها وأجلّ معانيها"[٤].

---

(١) سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٣، ص٣.

(٢) انظر: تاريخ النحو العربي حتى القرن الثاني الهجري، القاهرة للطباعة الحديثة، ط١، ١٩٧١، ص٣٥.

(٣) عبد الحميد الأقطش: (طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام)، مجلة الأداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ع٧، ٢٠٠٤، ص١٩٢.

(٤) شعبان العُبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قار يونس، ص٣٧.

بيد أنّ الدكتور عبد الحميد الأقطش ينفي أن يكون اللحن الذي وقع بضبط القرآن من العجم الوافدين ولا بأوساطهم، ويذهب إلى أنّه وقع من العرب أنفسهم وفيهم، منطلقًا في ذلك من كون اللحن ظاهرة اجتماعيّة سلوكيّة غير مرتبطة بعرق أو لغة[1]. وما ذهب إليه أستاذنا لا ريبة فيه، لكنّ هذا اللحن (العربيّ) طارئ في المجتمع العربيّ بتأثير من أهل البلاد المفتوحة، وما تبع ذلك من "اتّخاذ العبيد والجواري لإدارة المنازل في العصر الإسلاميّ المبكّر"[2]، فكان أن ظهر فساد اللغة؛ ذلك أنّ العرب لم تزل "تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليّتها، حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت الألسنة المتفرّقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربيّة"[3]، وقال الجاحظ[4]: "اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد، أدخلت كلّ واحدة منهما الضّيم على صاحبتها".

الخلاف النّحوي: نشأته وأسبابه

نشأ النّحو في البصرة وامتدّ على ذلك قرنًا من الزّمان، فقد اختطّ أبو الأسود الدّؤلي هذه الطّريق، وأخذ عنه تلاميذه الذين بدؤوا يؤسّسون لعلم جديد قائم على أسسٍ ومعالـمَ منهجيّة. وعن هؤلاء -كما يقول الأفغاني[5]- "أخذ علماء البصرة طبقة بعد طبقة، ثمّ نشأ بعد نحو مئة عام[6] من تلاميذهم مَن ذهب إلى الكوفة، فعلّم بها، فكان منه ومن تلاميذه ما يسمّى بمدرسة الكوفة".

---

(1) (طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام)، ٢٠٣-٢٠٤.

(2) يوهان فك، العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ٢٠٠٣، ص ٢٢.

(3) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤، ص١١.

(4) البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٤٨، ١/٣٦٨.

(5) من تاريخ النحو، ص٣٢. ولعلّ تأخّر الكوفيين في الدرس النحوي راجع إلى أنهم كانوا منشغلين بالشعر وروايته، والأدب وطرائفه. انظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٩٥، ١٣٤.

(6) الطبقة الثالثة عند البصريين (الأخفش الأكبر، والخليل، ويونس)، تقابل الطبقة الأولى عند الكوفيين (الرؤاسي ومعاذ الهرّاء).

إذن، كان الدّرس النّحوي في الكوفة تاليًا له في البصرة، والكسائي -إمام الكوفيين في العربيّة- خرج إلى البصرة وأخذ النّحو عن الخليل ويونس[١]، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأنفد -على ما يُروى- خمسَ عشْرةَ قِنّينةَ حِبرٍ في ما كتبه عن أعراب البوادي، ثمّ عاد إلى الكوفة، وفيها بدأ يؤسّس لمذهب نحويّ جديد، غدا في ما بعدُ نصيفَ المذهب البصريّ وصِنوه، ثمّ انتقل إلى بغداد وصارت له حُظوةٌ وجَلَبة وشَغَب وسلطان.

كان النّحو -بداية أمره- يسعى القائمون عليه على تطويره والنّهوض به، دونما ضغائن وأحقاد وإحَن، وتنافسوا فيما بينهم للإفادة ونشْر النّحو، وليت "روح التّنافس النّظيف والتّقدير المتبادل، بقيت منغرسة في نفوس النّحاة وواصلت سَيرها"[٢]، لكنّها "داخلها شيء من الغثاثة وشيء من مخلّفات التّعلّق بمغريات الحياة على حساب النّحو وحقائقه"[٣].

وتأسيسًا عليه، صار النّحو ينعطف منعطفًا آخرَ، وصار التّطلّع للخلاف مطلبًا يُسْعى إليه حَلّ محلّ التّنافس الشّريف. وقد جعل الأفغاني[٤] بداية الخلاف بين البصريين والكوفيين، ما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال الكوفي أبي جعفر الرّؤاسي.

أمّا الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد كانت الدّنيا سببًا رئيسًا فيه. فالدّنيا لم تدخل -على حدّ تعبير الأفغاني- بين المشهورين من رجال هذه الطّبقة؛ "فالخليل والرّؤاسيّ مثلاً كلاهما صالح عفيف، ومتى خلت المناقشات العلميّة ممّا يؤرّثها (يوقدها) من حوافز المادّة أو الجاه، بقيت هادئة جميلة صافية. فلمّا قرّب العبّاسيّون الكسائيّ وتلاميذه وخصّوهم بتربية أولادهم وبالإغداق عليهم؛ إذْ كان أهل الكوفة بالجملة أخلصَ لهم وأحسنَ سابقة معهم على عكس أهل البصرة، اجتهد المقرّبون في التّمسّك بدنياهم التي نالوها، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علمًا، فحالوا

---

[١] انظر: الأنباري، نزهة الألباء، ص٥٩.

[٢] محمود حسني: (التنافس وأثره على النحو والنحاة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، س٣، ع٩-١٠، ١٩٨٠، ص٧.

[٣] السابق، ص٧-٨.

[٤] من تاريخ النحو، ص٤٥.

بينهم وبين النّجاح المادّي أو المعنويّ بكلّ ما يستطيعون من قوّة"[1].

ثمّ راح الأفغاني يعرض نماذج من مناظرات الفريقين، تغيّا منها تبيان عصبيّة الكوفيين وحدّتهم، في النّيل من منافسيهم البصريين الذين فاقوهم علمًا، فلم يبق أمامهم إلاّ الدّفاع عن جاههم ودنياهم، فاتّصفوا بالعنف وكان الكسائيّ أعنفهم، يقول الأفغاني[2]:"لم يُروَ عن كوفيّ عنفٌ مثل عنف الكسائي هذا، ولا حرصٌ على الإجهاز على الخصم المنافس كما روي عنه". فقد أنشد الكسائيّ -بحضرة الرّشيد- لأفنون التّغلبي[3]:

أنّى جَزَوْا عامرًا سُوءَى بفعلهمُ ... أم كيف يَجْزُونني السُّوْءَى من الحَسَنِ

أم كيف ينفعُ ما تُعطِي العَلُوقُ به ... رِئمانَ أنْـفٍ إذا ما ضُنّ باللبنِ

فقال الأصمعيّ: إنّما هو رِئمانَ أنفٍ بالنّصب. فقال له الكسائيّ: اسكت، ما أنت وذاك؟ يجوز بالرّفع والخفض والنّصب. فسكت الأصمعيّ ولم يكن له علم بالعربيّة، وكان صاحبَ لغةٍ، لم يكن صاحبَ إعراب. فكان بذلك الفوز حليف الكسائيّ.

لكنّ الأفغانيّ ينتصر للأصمعيّ روايةً ومعنىً، يقول[4]: "الأصمعيّ راوية ثبْت، وهو في الرّواية والأخبار أقوى من الكسائي، والكسائيّ أورد وجوه الإعراب المحتملة. أمّا الأصمعيّ فإنّما يردّ صاحبه إلى الرّواية، وشتّان ما بين الأمرين... بل إنّ المعنى لينصر رواية الأصمعيّ ويرفض رواية الرّفع".

وأعتقد أنّ الكسائيّ شَغَبَ أمام الرّشيد على الأصمعيّ بمثل هذه الاحتمالات، التي تشتّت الذّهن وتقوّي الحجّة أمام الخصم، وطريقةُ هذا مسارها لا تتّسم بالمنطق السّليم والرّأي الصائب

---

(1) السابق، ص٤٥-٤٦.

(2) السابق، ص٤٦.

(3) انظر: أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩، ص٣٥.

(4) من تاريخ النحو، ص٤٧. وهو ما أثبته ابن الشّجري في أماليه إذْ قال: وإعطاء الكلام حقّه من المعنى والإعراب إنّما هو بنصب الرّئمان"، الأمالي، ٥٦/١.

العميم. وما أحسن تعليق ابن الشّجري بعد أن عرضَ هذه القضيّة بقوله[1]: "ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة".

وفي المسألة الزّنبوريّة -بين سيبويه والكسائي- يرى الأفغانيّ أنّ هؤلاء الأعراب الذي انتصر بهم الكسائيّ، هم أعراب الحُطَميّة الذين كان يقوم بهم ويأخذ عنهم، يقول أبو الطّيّب اللغويّ[2]: "لولا أنّ الكسائيّ دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئًا، وعلمه مختلطٌ بلا حُجج ولا عِلل، إلاّ حكايات عن الأعراب مطروحة، لأنّه كان يلقّنهم ما يريد". ثمّ ردّ الأفغاني على الإمام ثعلب الذي تمحّل وجهًا لرواية الكسائي بالنّصب إذْ قال[3]: "وإنّما أدخل الفاء في قوله (فإذا هو إيّاها)، لأنّ (فإذا) مفاجأة، أي: (فوجدته ورأيته)، و(وَجَدتُ ورأيتُ) ينصب شيئين ويكون معه خبر، فلذلك نصبت العرب" -ردّ الأفغاني على تخريج ثعلب بقوله[4]: "وهو وجه غير صحيح، ولو صَحّ أنّ (فإذا تساوي وجدت) لوجب أن يُقال: (فإذا إيّاها إيّاها)، ولم يدّعِ ذلك حتّى الكوفيّون".

بل إنّ الأفغاني يشكّ في مناظرة[5] يرويها ثعلب بينه وبين المبرّد، اعتمادًا منه على الفارق الكبير بين طريقة الرّجلين في الحوار والمناظرة والقياس، قائلاً[6]: "وفي كتاب (مجالس العلماء) للزّجّاجي عدد من المجالس بين المبرّد وثعلب، تظهر الفارق الكبير بين سداد المبرّد وملَكته وعلمه، وتحفّظ ثعلب في نقله وقياسه".

ثمّ يقف الأفغاني من هذه المناظرات كلّها موقف المتردّد في أخذها أو تركها، منطلقًا في ذلك من نظرته إلى الرّاوي؛ فالمناظرة التي ينتصر فيها كوفيّ يرويها كوفيّ، وتلك التي ينتصر فيها

---

(1) أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/٥٦.

(2) مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٧٤، ص١٢٠-١٢١.

(3) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، م٧، ج١٣، ص١٨٨.

(4) من تاريخ النحو، ص٥١.

(5) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص٨٦.

(6) انظر: في أصول النحو، ص١٨٩، ١٩١.

بصريّ يرويها بصري، يقول: "في أكثر هذه الأخبار مجال لمن شكّ فيها أو توقّف، فما فاز فيه الكسائيّ على خصمه عرفناه من رواية أنصاره الكوفيين؛ فراوي خبر الأصمعي والكسائي ثعلب وهو من أئمّتهم، وراوي خبر سيبويه والكسائي هو الفرّاء تلميذ الكسائيّ، وراوي خبر اليزيديّ هو اليزيديّ نفسه، ولم نسمع رواية الطّرف الآخر ممّن شاهد الوقائع"(١). بيد أنّه يجعل من عدم ردّ الفريق الآخر على المناظرة إقرارًا منهم بمضمونها، مع أنّه في كلّ ذلك يرى الفَلْج في جانب البصريين، ولا يحتاج القارئ إلى كثير رويّة ليطمئنّ إلى ذلك، "وأنّ حجج الكوفيين في هذه المسائل واهية"(٢).

ويرى أيضًا أنّ الذي يجعل من هذه المسائل مسائل غير علميّة ولا منهجيّة، أنّ السّلطان الذي تتمّ المناظرة في مجلسه، يميل إلى أحد الخصمين ويقرّبه ويرفع مكانته(٣)، فتشرئبّ نفسه ويلتذّ بالفوز والغلبة، ويُعرَف عند النّاس بالظّفر والرّجحان.

أسباب الخلاف

بالرّغم من أنّ الأفغاني أشار إلى الأحداث التي جرت بين معسكر الكوفيين ومعسكر البصريين في أحداث الجمل، إلاّ أنّه أنكر أن يكون للسّياسة بين البلدين أثر مباشر في الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين(٤)، وجعل هذا العامل ثانويًّا من جهة ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين، معلّلاً ما ذهب إليه "أنّ أهل النّظر في كلّ فنّ تتباين أنظارهم كثيرًا دون أن يكون للسّياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنّما هو الاجتهاد المَحض"، ليجعل أسباب الاختلاف لا تعدو سببين اثنين هما: المدافعة عن أسباب العيش أوّلاً، ثمّ العصبيّة للبلد ثانيًا. وهما عاملان لوّنا الخلاف النّحوي –

---

(١) من تاريخ النحو، ص٦١.

(٢) السابق، ص٦١.

(٣) ويرى الأفغاني أنّ هذه المناظرات في قصور الحكام إنّما مردّها إلى سببين هما: نوع من الدّفاع عن القوت، وميل إلى العصبيّة البلدية، مؤكّدًا انتفاع كلّ فريق من علم الآخر بصرف النظر عن تلك المشاحنات. انظر: من تاريخ النحو، ص٦٢، ٨٠.

(٤) السابق، ص٨٠.

على حدّ تعبيره- ولم يوجداه[1]، لوّناه بشيء من العنف على ما كان في المجالس والمناظرات، ثمّ تضاءل السّبب الأوّل لمّا استوى نحويّو البصرة ونحويّو الكوفة عند الحكّام، وبقيت العصبيّة للبلد عاملاً قويًّا وسببًا مباشرًا في الخلاف بين الفريقين، وأيّد رأيه هذا بنموذج للظّاهرة[2]: أنّ أحد الكوفيين -واسمه الخليل بن أحمد السجزي القاضي (٣٧٨هـ)- كان حنفيًّا في الفقه وكوفيًّا في النّحو، وذلك تناقض في رأي الأفغاني، لأنّ مَن كان في الفقه حنفيًّا وَجَبَ أن يكون في النّحو بصريًّا؛ لأنّ المذهب البصريّ أشبه مذاهب النّحو بالمذهب الحنفيّ في الفقه، لكنّ "الميلَ النّفسيّ الشديدَ إلى الكوفة والولوع بكلّ ما أنتجت، حَدَوا القاضي على أن يكون كوفيًّا في النّحو والفقه والحديث، مهما تنافرت أصول هذه الفنون في الكوفة".

وكان الشّيخ محمّد الطّنطاوي ذهب[3] إلى أنّ النّزعة السّياسيّة بين البلدين -البصرة والكوفة- كان لها أثر كبير في بَذْر عوامل الشّقاق والنّزاع بينهما، فلم تبدأ "المنافسة العلميّة النّحويّة بينهما إلاّ بعد أنْ عملت عواملُ الخلاف عملَها، ووَضَعت السّدود الحصينة التي تحول دون الوفاق بينهما، وتسلّطت الأثرة عليهما".

وعلى ذلك، تكون السّياسة سببًا رئيسًا ومباشرًا عند الطّنطاوي، لا سببًا ثانويًّا كما هو عند الأفغاني. وأعتقد أنّ عصبيّة البلد -العاملَ الرّئيس عند الأفغانيّ- ما تأجّج أوارها، ولا استَعَر شُواظها بين الفريقين، إلاّ بعد أنْ أعملت السّياسة عملها بينهما. وبذلك فإنّ اعتبار السّياسة عاملاً رئيسًا أكثر قَبولاً وإقناعًا من كونه عاملاً ثانويًّا، وخاصّة أنّ كثيرًا من المناظرات والمجالس كانت تدور في بلاط الخلفاء، وكان لحضورهم في أغلب الأحيان توجيه مباشر لغلبة أحد الفريقين على الآخر، بل إنّ النّحو الكوفيّ ما ظهرت تباشيره وبانت مسائله، إلاّ بعد ظهور إمامهم الكسائيّ في

---

(1) السابق، ص٨٣.

(2) السابق، ص٨٨.

(3) انظر: نشأة النحو، ص١٢٤.

بغداد، التي أغنت المذهب الكوفيّ وأظهرتْه.

المذهبان النّحويّان: البصريّ والكوفيّ

يعتري الحديث عن المذاهب النّحويّة أو المدارس -من جهة أخرى- في غالب الأحيان شيء من الضّبابيّة والتّعميم؛ ذلك أنّه لا توجد مصادر متوافرة للكوفيين كما هو الحال بالنّسبة للبصريين، ولولا "ما نجده في كتب المتأخرين من مسائل الكوفيين في النّحو لجهلنا كلّ شيء عنهم"[1]. إضافة إلى أنّ آراء النّحويين لا تصدر كلّها من سبيل واحدة، فترى نحويًّا بصريًّا يشايع الكوفيين، وآخر كوفيًّا يشايع البصريين وهكذا.

من هنا تساءل الأفغاني عن معالم كلّ من المذهبين البصريّ والكوفيّ، مقدّمًا بين يديْ تساؤله هذا أمرين مهمّين[2] - احتياطًا في إصدار الأحكام- أوّلهما أنّ كثرة كتب البصريين تساعد على إرسال الأحكام بشيء من الاطمئنان بعكس الكوفيين الذين يُتَعرّف على آرائهم من كتب خصومهم البصريين[3]، ممّا يجعل إصدار حُكم عليهم بعيدًا عن العدل. وثانيهما أنّ معالم المذهبين ليست جامعة مانعة، بدليل عدم وجود قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة أو العكس.

وعليه، فإنّ مدار الكلام على المذهبين ينحصر -على ما يرى الأفغاني[4]- في ناحيتين، إليهما مردّ الأمر كلّه، هما السّماع والقياس.

---

[1] إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ص٣٧-٣٨.

[2] انظر: من تاريخ النحو، ص٦٢-٦٣.

[3] عزّز الأفغاني رأيه هذا بما نقله عن الزجاجي من كتابه (الإيضاح في علل النحو، ص٨٠، ١٣١) قوله: "أكثرُ ما أذكر من احتجاجات الكوفيين إنّما أعبّر عنها بألفاظ البصريين"، وقوله: "لو تكلّفنا حكاية ألفاظ الكوفيين بأعيانها، لكان في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة، بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها مَن لم ينظر في كتبهم"- وعلّق على ذلك بقوله (من تاريخ النحو، ص٦٣): "وهذا فارق هامّ بين المدرستين حين لا يتّضح مُراد الواحدة إلاّ باستعارة عبارات الأخرى".

[4] من تاريخ النحو، ص٦٤ ومابعدها

السّماع

أمّا من حيث السّماع، فالبصرة تقع على طرف البادية، ومعظم قاطنيها من عرب قيسٍ وتميم، وهما من القبائل المشهود لها في الفصاحة والاحتجاج. وفي البصرة سوق (المِرْبد)؛ فيها تناشد وتفاخر وتجارة بيع، وكلّ ذلك له أثره في فصاحة البصريين وسلامة لغتهم، عدا عن الرّحلات المتبادلة بين علماء البصرة المرتحلين إلى البادية، والأعراب الواردين إلى البصرة لشؤون معايشهم؛ فقد كان البصريّون يتحرّوْنَ –على ما يذكر الأفغاني[1]– في العربيّ سلامةَ لغته وسليقته، وفي الرّاوي صدقَه وضبطَه.

لذلك، كان يَعدّ الأفغانيّ (المِربد) عكاظَ الإسلام، إلاّ أنّه يتفرّد عنه –في رأيه– بأمر علميّ هو أنّه "أرفد اللغة بمادّة كثيرة عليها أسّس النّحاة قواعدهم وأصلحوها، وذلك بما كانوا يَقصِدون له فصحاء الأعراب يسألونهم في ما فيه يختلفون، ويأخذون عنهم مستفيدين ومتعلّمين"[2]. وبهذا النّشاط اللغوي الكبير الذي كانت تستحوذه البصرة، اتّخذت لها مكانة كبيرة حتّى غدت كعبة العلم في العالم الإسلامي، بل كانت البصرة –بحسب تعبير الأفغاني[3] – في عصر العباسيين الذّهبي سوق العالم قاطبة. إذن، فعلماء البصرة كانوا يَصدرون –في السّماع– عن منهجيّة واضحة المعالم، وأسس متينةٍ تنأى بهم عن إقامة قواعد غير محكمة تعتورها الأوهام والظّنون.

وأمّا الكوفة، فلم يعلُ شأنها كالبصرة، مع أنّ الكوفيين أرادوا أن تكون سوق (كُناسَة) موازيةً لسوق (المِربد) في البصرة، لكنّهم "لم يُفلحوا ولم تُذكر سوقهم قطّ، ولا قَصَدَها مثل مَن يقصد البصرة من فصحاء العرب وخطبائهم وشعرائهم ورجّازهم، بل كانت إلى إفساد اللغة

---

(1) السابق، ص٦٥.

(2) الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص٤١٢.

(3) المصدر السابق، ص٤٠٣. ويقول عن البصرة أيضًا (السابق، ص٤٠٦): "لم تحظَ بلدة من بلاد الإسلام بمثل ما حظيت به البصرة، فقد تشارك في صفقتها ثلاثة من فرسان البلاغة والعبقريّة: خالد بن صفوان، والخليل بن أحمد، والجاحظ".

أقرب"[١]، بدل أن تكون عاملاً من عوامل صيانة اللغة وحفظها، وذلك "لأنّ الأعراب الذين يؤمّونها غير سليمي السّلائق"[٢]. لذلك، انصرف الكوفيّون إلى رواية الشّعر، وساعد على ذلك عوامل عدّة منها: موقع الكوفة من بلاد العجم، وعدم سلامة لغة أهلها، وصعوبة الرّحلة إلى جزيرة العرب من الكوفة، وسوقها يؤمّها الأعراب غير السليمي السّلائق، فكلّ هذه العوامل "صَرَفت الكوفيين إلى رواية الشّعر، فذلك هو الميسور لهم"[٣].

إذن، فالجانب الأول الذي كان يهتمّ به البصريّون -تَحَرّي سلامة اللغة والسّليقة في العربي- ينهار عند الكوفيين المُحاطين بقبائل فَسَدت نحائزهم، "فاستمعوا من الأعراب الثّاوين بالكوفة، وقد كانوا أقلّ عددًا وأضعفَ فصاحةً ممّن كانوا بالبصرة ... أغلبهم اليمانون، وأهل اليمن في عين أهل التّمحيص ممّن لا يستند إليهم، فخلاطهم الحبشة والهند والتّجّار الذين يَفدون إليهم من مختلف الأمصار"[٤].

أمّا الجانب الثّاني في السّماع -صِدقُ الرّاوي وضبطُه- فيؤكّد الأفغاني عدم عنايتهم به، فاعتورَ -بسبب من ذلك روايتَهم المصنوعُ والموضوعُ، مع أنّ الشّعر بضاعتهم وهِجّيراهم، وبه يسودون ومنه يَصدرون، فالشّعر بالكوفة -بحسب تعبير أبي الطّيّب اللغوي[٥]- "أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكنّ أكثره مصنوع ومنسوب إلى مَن لم يقلْه وذلك بيّن في دواوينهم".

---

[١] السابق، ص٤٢٣.

[٢] من تاريخ النحو، ص٦٦.

[٣] السابق، ص٦٦. وذكر الأفغاني سبب تفوّق الكوفيين في رواية الشعر على البصريين، ما زعموا من خبر المختار بن أبي عبيد الثقفي -ويرويه راوية الكوفيين الأكبر حمّاد- أنّه لمّا خرج بالكوفة قيل له: إنّ تحت القصر الأبيض الذي كان للنعمان كنزًا، فاحتفر فوجد الطّنوج التي كان النّعمان أمر أن ينسخ فيها أشعار العرب فأخرجها (انظر الخبر: الخصائص، ٣٨٧/١). ويؤكد الأفغاني أسطورة الخبر التي يصعب تصديقها، ولعلّ الخبر -كما يقول- وُضع كما توضع أشباهه من الأخبار النافخة في العصبية للبلدان.

[٤] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص١٣٤.

[٥] مراتب النحويين، ص١١٩.

لذلك، فقد عدّ الأفغاني حمّاد الرّاوية –راوية الكوفيين الأكبر– الشّمسَ شهرة في الكذب والوضْع، وأيّد ما ذهب إليه بكلمة المفضّل الضبّي فيه إذْ قال[1]: "سُلّطَ على الشّعر من حمّاد الرّاوية ما أفسده فلا يصلح أبدًا ...فلا يزال يقول الشّعر يشبه به مذهب رجل من الأقدمين ويُدخله في شعره، ويُحمل عنه ذلك في الآفاق فتختلط أشعار القدماء، ولا يتميّز الصّحيح منها إلاّ عند عالم ناقد".

وعليه، فإنّ المنهج القويم –على ما يرى الأفغاني[2]– يقتضي طرحَ العلماء لروايات الكوفيين فقد ملأها رواتُهم بالمصنوع، وذلك ما يميّز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة، بل إنّ ابن الأعرابي تلميذ الضبّي –الرّاوية الموثّق– أشبهت روايته رواية أهل البصرة، وكان ثقةً ورِعًا سخيًّا، هو حجّة للبصريين على ما يرى الأفغاني إذْ يقول[3]: "في هذه الصّفات كلّها التي أسبغت على هذا العالم الكوفي ما فيها من الدّلالة على شأن مدرسة البصرة في صحّة الرّواية". أمّا المفضّل الضبّي الكوفي، فهو بشهادة ابن سلاّم[4] "أعلمُ مَن وَرَدَ علينا من غير أهل البصرة"، وهي شهادة تدلّ على سَبْق البصريين في التّثبّت في الرّواية والتّحقّق منها.

وكان أولى بالكوفيين أنْ ينهجوا نهجَ البصريين في التّثبّت ونقل الرّوايات على صحّتها؛ فالبصريّون أساتذتهم عنهم رَوَوْا ومنهم تعلّموا، فهذا الكسائي الذي أخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر، "ورأى تحرّيَهم في ما ينقلون وفي ما يشافهون، زايل التّحرّي حين انتقل إلى بغداد"[5]، وروى عن أعراب الحطميّة الخطأ واللحن، وتسرّب له الخطأ في قراءة القرآن. وهذا الخطأ لا يُسوّغ

---

(1) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٠/٢٦٥.

(2) من تاريخ النحو، ص٦٨.

(3) في أصول النحو، ص٢٠٣.

(4) طبقات فحول الشعراء، ١/٢٣.

(5) من تاريخ النحو، ص٦٩.

لقارئ من القرّاء السّبعة، وعالم وإمام في النّحو كبير، بل يدلّ ذلك -بما علّله الأفغاني[١]- على ضعف ملَكته.

ويؤكّد الأفغاني أنّ طابع التّجوّز عند الكوفيين ليس في علوم العربيّة فحسب، بل هو سمتهم في كلّ ما يعتمد السّماع، يقول الخطيب البغدادي[٢]: "ولأهل البصرة من السّنن الثّابتة بالأسانيد الواضحة، ما ليس لغيرهم مع إكثارهم. والكوفيّون مثلهم في الكثرة، غير أنّ رواياتهم، كثيرة الدّغل قليلة السّلامة من العلل".

والغريب أنّ الدكتور مهدي المخزومي يحاول كثيرًا في انتصاره للكوفيين، أن يسوّغ طريقتهم في النّقل عن الأعراب والأخذ من بعض اللهجات التي رفضها البصريّون، وهي "لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطميّة"[٣]، فلهجات هؤلاء الأعراب كان غلّطها البصريّون ولحّنوها، واتّهم الكسائي بأنّه أفسد النّحو لأنّه خلط الغثّ الذي أخذه منهم بالسّمين، الذي كان حبّره عن البصريين وأعراب البادية في نجد والحجاز وتهامة، يقول المخزومي[٤]: "لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريّون، أنّهم كانوا يترخّصون كلّ التّرخّص في قَبول اللهجات واللغات، ولكنّهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحًا من اللغات لا يصحّ إغفاله"، ويرى -في الموضع نفسه- أنّ تنقّلات الكسائي بين أعراب البوادي العربيّة يحول دون تصديق هذه التّهم، التي يسهل إرجاعها إلى ما كان بين البصريين والكوفيين من منافسات وعصبيّات.

---

(١) انظر: في أصول النحو، ص٢٠٤، ويرى الأفغاني أنّ أقوال الكسائي التي نقلها ابن زنجلة في كتابه للاحتجاج بها، فيها كثير من الوهي وضعف الملكة قياسًا بأمثاله من المحتجّين (حجّة القراءات، ص١٨، مقدّمة التحقيق). وقد لحن الكسائي وهو يصلّي بهارون الرّشيد وكانت أعجبت الكسائيّ قراءتُه، فبدل أن يقرأ (لعلّهم يرجعون)، قرأ (يرجعين). انظر: إنباه الرواة، ٢/٢٦٢.

(٢) جمال الدين القاسمي قواعد التّحديث، تحقيق وتعليق محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٥٣هـ، ص ٨١.

(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص٣٣١.

(٤) السابق، ص٣٣١-٣٣٢.

وأعتقد أنّ الذي أجّج العصبيّة للبلد بادئ الأمر هم الكوفيون، يوم وجدوا أنفسهم سبقهم البصريّون بأشواط طويلة في دراسة النّحو واللغة، فأرادوا لذلك أن يكون لهم شأن، فراحوا يسابقون الزّمن حتّى غدت جهودهم واضحة على خريطة الدّراسة النّحويّة واللغويّة، ساعدهم على ذلك قربهم من مراكز الدّولة، وقيامهم على تأديب أولاد الخاصّة يومئذ. ولو أنّهم احترزوا قليلاً في النّقل عن الأعراب، ولم يخلطوا الفصيح بالهجين حين توسّعوا في السّماع، لخدموا النّحو خدمة جليلة كسروا بها ما كان ضيّقه البصريون وحجّروه.

لذلك، فإنّ الأفغاني لم يكن مغاليًا حين قال[1]: "الحقّ أنّ البصريين عُنُوا بالسّماع فحرّروه وضبطوه، على حين زيّفه الكوفيون وبلبلوه"، بل إنّهم لم يحسنوا التّعامل مع ما أخذوه من أصول عن إخوانهم البصريين، فجعلوا "من عدم المنهج في سماعهم منهجًا خاصًّا لهم، فسمعوا الشّاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر"[2].

ولعلّ هذه النّظرة الثّاقبة في صنيع الكوفيين، أثارت الدكتور مهدي المخزومي –أحد طلائع الدّارسين للنّحو الكوفي– وعدّ[3] أقوال الأفغاني هذه أقوالاً ساذجة تدلّ على استراحة صاحبها إلى أقوال الأقدمين دون نقد أو محاكمة. وليس الأمر على ما ذهب إليه؛ فإنّ مسائل البصريين والكوفيين كانت مائدة الأفغاني المنتظرة في قاعة الدّرس، فقد أشرت في التّمهيد[4] أنّه وتلاميذه كانوا ينتظرون بشوق موعدها الأسبوعي في كتاب الإنصاف، ويشعرون أنّهم في قاعة محكمة لا درس نحو، فضلاً عن اهتمامه الكبير بأصول النّحو وتحرير فروعه وتاريخ أعلامه. إضافة إلى إنّ الأفغاني ليس الوحيدَ من بين الباحثين الذين نظروا للكوفيين هذه النّظرة المُحكّمة في الحكم على جهودهم في دراسة النّحو العربي، بدءًا من القدماء إذْ يقول أبو الطّيّب اللغوي: "غَلّب أهل الكوفة

---

(1) من تاريخ النحو، ص٧٤.

(2) السابق، ص٧١.

(3) انظر: مدرسة الكوفة، ص٤١٠-٤١١.

(4) انظر ص٥٢، ومقدّمة تحقيق كتاب الإغراب في جدل الإعراب، ص١٨.

على بغداد، وحدّثوا الملوك فقدّموهم، ورغب النّاس في الرّوايات الشّاذّة، وتفاخروا بالنّوادر، وتباهَوا بالتّرخيصات، وتركوا الأصول واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم"[١] –وانتهاءً بالمُحْدَثين، فقد أشار الشّيخ محمّد الطّنطاوي[٢] إلى أنّ تفضيل الكوفيين للقياس على السّماع، يعود إلى تنائيهم عن خُلّص العرب، وأنّهم لم يحتاطوا في الأقيسة فدوّنوها دونما توافر أسباب الاطمئنان عليها، وعوّلوا على القياس النّظري عند انعدام الشّاهد والدّليل.

أمّا المستشرقون، فقد جاء في دائرة المعارف الإسلاميّة[٣] "أنّنا لا نستطيع في الحقيقة أنْ نقول بوجود مذهب مكتمل لنحاة الكوفة"، وإنْ كان هذا الرّأي لا يخلو من دَخَن، إذْ فيه إنكار وإجحاف بيّنٌ سافر بحقّ الكوفيين.

وأعتقد أنّ المخزوميّ كان صاحب هوىً في تعصّبه للكوفيين، فهو قد عاب على الأفغاني ووصف رأيه –في سماع الكوفيين– بالسّذاجة، لكنّه حين نقل[٤] أقوالاً لـطه الرّاوي وأحمد أمين –اللذين تحدّثا عن مذهبي البصريين والكوفيين– لم ينقد ولم يجرّح، بل كان اقتباسه منهما تعزيزًا لما جاء به وتتويجًا. فقد أشار طه الرّاوي[٥] إلى أنّ مذهب الكوفيين لواؤه بيد السّماع لا يخفر له ذمّة ولا ينقض له عهدًا. وجعلَ أحمد أمين[٦] الكوفيين أشدَّ احترامًا لما ورد عن العرب من البصريين.

وما جاءا به غير صحيح في نظر الأفغاني، لأنّ السّماعيين هم البصريّون لا الكوفيّون، وعلّل إجابته بقوله[٧]: من احترام السّماع صيانته وحفظه من كلّ موضوع، ومن احترامه تحرّي حال المسموع منه، فلا يُدَسّ فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطميّة وأشياخ قُطْرُبّل، ومن

---

(١) مراتب النحويين، ص١٤٤.

(٢) نشأة النحو، ص١٦٥، ١٦٦.

(٣) ج٨/٢٠٠.

(٤) مدرسة الكوفة، ص٣٥٠، ٣٥١.

(٥) انظر: (نظرة في النحو)، مجلة مجمع دمشق، م١٤، ج٩–١٠، ١٩٣٦، ص٣١٩.

(٦) انظر: ضحى الإسلام، ٢/٢٩٦.

(٧) من تاريخ النحو، ص٧٤.

احترامه ألاّ نساوي بين القليل النادر والأكثر الشّائع. وإنّ حشْرَنا فيه الضّعيف والشّاذّ والخطأ ممّا يقع فيه أعراب السّواد، والشّعرَ والمصنوعَ ممّا دسّه حمّاد وخلف الكوفيّان، خفرٌ لذمّته ونقضٌ لعهده.

القياس

ينطلق الأفغاني في الوقوف على هذا الأصل الكبير من أصول النّحاة، من نظرته إلى بناء النّحو وتكوينه، فهو يعتقد أنّ النّحو لا بدّ انْ يكون منسجمًا منظّمًا بعيدًا عن الفوضى والاضطراب. لذلك، فإنّه يرى في البصريين أنّهم أصحاب منهج مُحْكم قائم على حُسْن التّحرّي وسلامة الاستنباط، وإحكام العقل والمنطق؛ فهم رسموا "خطّتهم في النّحو بعد أن جعلوا نُصْب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ وتيسير العربيّة على من يتعلّمها من الأعاجم"(١).

وحتّى يقوموا بهذه المهمّة الجليلة المُحكَمة، يؤكّد الأفغاني أنّهم -أي البصريين- كانوا يتحرّون في ما ينقلونه عن العرب ويَستَقرون أحواله، ثمّ يضعون قواعدهم على الأعمّ الأغلب من هذه الأحوال، "فإنْ تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم، سلكوا بها -بعد التّحرّي من صحّة نقلها عن العرب المحتجّ بكلامهم- إحدى طريقتين: إمّا أن يتأوّلوها حتّى تنطبق عليها القاعدة، وإمّا أن يُهملوا أمرها لقلّتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصّنف الذي سمّوْه مطّردًا في السّماع شاذًّا في القياس"(٢).

على هذا المنهج سار البصريون في حفظ اللغة، وهو منهج أثار سَخَط بعض المحدثين الذين عابوا عليهم أنّهم بتعميم هذه القواعد قد أهدروا شيئًا من اللغة -على حدّ تعبير الأفغاني- الذي خطّأ مَنْ لمزهم بخطأٍ في المنهج وجنّبه الصّواب؛ فإنّ البصريين حين يختارون بين اللغتين أشيَعَهما وأقرَبَهما إلى القياس، فذلك خير ما يمكن أن يقوم به مَن يريد حفظ اللغة.

---

(١) السابق، ص٧٠.

(٢) السابق، ص٧٠. مثال المطّرد في السّماع الشّاذ في القياس (استحوذ واستصوب).

ولعلّ تخطئة الأفغاني لمن عاب على البصريين إهدار اللغة، أنّه نظر إلى الكوفيين الذين جمعوا من اللغة ما هبّ ودبّ، وأنّهم لم يفرّطوا في شيء ممّا وصل إليهم، فلم يدّعوا ولم يدّعِ لهم أحدٌ أنّهم لمّوا اللغة من أطرافها وأحصَوْها. لذلك، فإنّه يرى أنّ البصريين السّائرين على طريق لاحبة منظّمة في الاستقراء والتّقعيد، يوجد عندهم من الشّواهد ما لا يوجد عند غيرهم، ودليله أنّ "النّظام يحفظ في نَسَقٍ ما لا يستطيع غيره أن يحفظه"[١].

أمّا الكوفيّون، فإنّ الأفغاني يرى في منهجهم ضدّ ما جاء به البصريّون –وبضدّها تتمايز الأشياء– من اضطراب واضح في المنهج، بل إنّ عدم المنهج عندهم هو المنهج الذي اتّبعوه وساروا عليه في بناء القواعد وتقعيدها، فانتشرت عليهم قواعدهم لمّا وسّعوا الرّواية عن الخُلّص من الأعراب وغيرهم، فلم تعد مضبوطة بنظام ولا منطق، فضاعت الغاية من وضع النّحو عندهم، إذْ "لم يعدْ أداةَ تيسيرٍ لتعلّم العربيّة، بعد أن أصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد"[٢].

وينفي الأفغاني أن يكون ما ورد عن بعض المحدثين[٣] من أنّ المذهب الكوفي مذهب سماع، والمذهب البصري مذهب قياس، لأنّ الفريقين –بنظره– كانا يقيسان، لكن ثمّة فرقٌ بين القياس ذي الأصول المقرّرة، والقياس المشوّش غير المضبوط. وعليه، يكون الكوفيّون أكثر قياسًا –برأي الأفغاني– من حيث الكمّ، لأنّهم يقيسون على القليل والكثير والنّادر والشّاذ. أمّا البصريون فهم أقيس من حيث الكيف، لأنّهم يقيسون على الأعمّ الأغلب، ولهم في القياس مناهج وأصول محرّرة ليست عند أقرانهم الكوفيين. واستدلّ الأفغاني لما ذهب إليه، أنّ الزّمن حَكَمَ لنحو البصريين بالبقاء إذْ كان الأنسب والأضبط، وأنّ "السّليقة اللغويّة الخفيّة في نفوس المتكلّمين، هي التي احتفظت بما كان أقرب لروح العربيّة الأولى، فمات بل لم يولد ما جانبَ هذه السّليقة"[٤].

---

[١] السابق، ص٧١.

[٢] السابق، ص٧١، ٧٢.

[٣] مثل: أحمد أمين وطه الراوي.

[٤] من تاريخ النحو، ص٧٣.

وإذا كان الكوفيّون -كما يزعم بعض المحدثين- يحترمون كلّ ما ورد عن العرب، فكيف يطلقون الاشتقاق في ما لم يُسمع من العرب؟ فقد ذهبوا إلى قياس (مَفْعَل وفُعال) على نحو مثنى وثُلاث، من خمسة إلى تسعةٍ، مع أنّه لم يُسمع عن العرب ذلك إلاّ من واحد إلى أربعة. في حين منع البصريّون[1] -وهم أهل قياس على ما يزعمون- هذا الاشتقاقَ لعدم السّماع، والقياس بمذهبهم أشبه وأوجب.

من هنا، فإنّ الأفغاني يذهب[2] إلى أنّ المذهب الكوفيّ، لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهبَ قياس منظّم، وهما وإنْ يؤيّد التاريخ وجودهما -أي مذهبي السّماع والقياس-فوجودهما في البصرة أيّامها الأولى لا الكوفة. والقياس ليست بصريّته موضع خلاف. أمّا السّماع فقد بدأ في البصرة منظّمًا محدّدًا، ثمّ غلبت هذه النــزعة على الكوفيين مشوّهةً بعيدةً عن التّحرّي والتّثبّت، يقول ستتكفتش في القياس: "لقد أصبح السّمةَ الأساسيّة لمدرسة النحاة البصريين، وقد أصبح أيضًا السّمة المميّزة بين المدرستين المتنافستين البصرة والكوفة"[3].

وتأسيسًا على ذلك، فإنّ الأفغاني يرى أنّه لا بدّ من تصحيح المفاهيم، فليس من الدّقّة إطلاق النــزعة السّماعية على المذهب الكوفي، والنّــزعةِ القياسيّة على المذهب البصري، بل الدّقّة ألاّ يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعيّة تقابلها نزعة قياسيّة، "يختلف حظّ كلّ منهما صحّة وحالاً ومقدارًا بين البلدين، بل بين نحاة كلّ بلد على حدة"[4]. وعلى هذا الأساس، وبهذا التّصنيف الجديد الذي اعتمد فيه على الإمعان في التاريخ، وفي أقوال الكوفيين والبصريين -

---

(1) انظر: السابق، ص٧٤. والمبرّد من البصريين أجازه، قال (المقتضب ٣/٣٨٠): "ومن المعدول قولهم: مثنى، وثلاث، ورباع، وكذلك ما بعده".

(2) السابق، ص٧٤-٧٥.

(3) العربية الفصحى الحديثة، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، ١٩٨٥، ص٢٥-٢٦.

(4) السابق، ص٧٦.

يدعو إلى إعادة النّظر في النحو وتاريخه ورجاله، وخاصّة بعد ما تمّ إثبات أنّ النّـزعتين السّماعية والقياسية، تتمثّلان على حقّهما في البصرة لا الكوفة.

وأعتقد أنّ الكوفيين -وإنْ كانوا حريصين على استقلال منهجهم النّحوي عن البصريين- كانوا أسرى إطارهم ومنهجهم، ممّا دفع "فايـل" أنْ يزعم[1] -في مقدّمته لكتاب الإنصاف إذْ نشره أوّل مرّة- أنّ الكوفة لم تؤسّس لنفسها مدرسة نحويّة، ويرى أنّ خلافات نحاتها -وخاصّة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه- إنّما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب. ويونس هو مَن احتضن الكسائي بعد موت الخليل، أخذ بيده وشجّعه وكان يستحسن ما يأتي به، حتّى ذهب الدّكتور محمود حسني إلى أنّه مؤسّس بارز من مؤسّسي المدرسة الكوفيّة[2].

والأخفش هو الذي فتح الطّريق أمام الكوفيين لهذا التّطرّف في إنشاء مذهب جديد، يوم ذهب إلى بغداد وقرأ عليه الكسائيّ كتاب سيبويه، فقرّبه منه بعد أنْ طرح عليه الأخفش مئة مسألة خطّأه فيها جميعها[3]، فكان بحقّ "الموجّه الحقيقيّ للكوفيين في إحداث مدرستهم، سواء من حيث أخذُها بالقراءات الشّاذّة، أو من حيث التّوسّعُ في الرّواية والاعتماد على الشّواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل"[4].

ومع كلّ ذلك، بقي هذا المذهب النحوي مفتقرًا إلى الأسس المنهجيّة التي قام عليها المذهب البصري، وإنّ نظرة متفحّصة على المذهب الكوفي تثبت -بحسب تعبير الدكتور عفيف دمشقيّة[5]- أنّ مغايرته للمذهب البصري، لم تكن من صميم الدّرس النحوي.

---

[1] انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط٥، ١٩٨٣، ص١٥٥.

[2] انظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمّان، ط١، ١٩٨٦، ص٥٨.

[3] القفطي، إنباه الرواة، ٣٧/٢.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص١٥١.

[5] خطى متعثّرة على طريق النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ص١١٣.

مذاهب نحويّة أخرى

منها المذهب البغدادي القائم على الانتخاب من المذهبين السّابقين البصري والكوفي، لأنّ أوائل النّحاة فيه تتلمذوا على المبــرّد البصري وثعلب الكوفي، فنشأ بذلك جيل جديد من النحاة يحمل آراء مدرستيهما[1]، ويُعْنى بالتّعمّق في مصنّفات أصحابهما، والخلوص من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحويّة الجديدة.

عدّ الأفغاني وصفَ أبي الطّيّب اللغوي للمذهب البغدادي وتأريخه له بقوله[2]: "فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبًا، وغلبَ أهلُ الكوفة على بغداد، وحدّثوا الملوك، فقدّموهم، ورغب النّاس في القراءات الشّاذة، وتفاخروا بالنّوادر، وتباهَوا بالتّرخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم" –عدّه أصدقَ كلام في تصوير حال المذهب البغدادي.

ويرى الأفغاني[3] أنّ الطّابع البصري هو الأغلب على المذهب البغدادي بشكل عام –كما هو الشأن في بقيّة الأمصار كالأندلس وغيرها كما سيأتي– وذلك لأنّ أصالة المذهب فرضت نفسها على هذه المذاهب النحويّة. أمّا ما أخذوه من المذهب الكوفي، فقد اتّجهوا فيه اتّجاهًا أصحّ وأيسرَ على حدّ تعبير الأفغاني. ويؤكّد الدكتور محمود حسني –أحد دارسي النحو البغدادي– ما جاء به الأفغاني، إذْ أعاد غلبة المذهب البصري في القرن الخامس الهجري وما بعده على المذهب البغدادي إلى أمرين[4]: أوّلهما غلبة المذهب البصري على بغداد زمن المبرّد وثعلب، وانتشاره انتشارًا واسعًا

---

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٢٤٥، وانظر: محمود حسني، المدرسة البغداديّة، ص١١٦-١١٧.

(2) مراتب النحويين، ص١٤٤. وهو القائل أيضًا (ص١٦٠): "أمّا بغداد فمدينة مُلك وليست مدينة علم، وما فيها من العلم فمنقول إليها، ومجلوب للخلفاء، وأتباعهم ورعيّتهم".

(3) من تاريخ النحو، ٩٤-٩٥.

(4) المدرسة البغداديّة في تاريخ النحو العربي، ص٣٩٥.

على حساب المذهب الكوفي. وثانيهما قوّة البغداديين البصريين العلميّة في القرن الرابع الهجري، وكثرة تلامذتهم، وانتشار مؤلّفاتهم على نطاق واسع.

المذهب الأندلسي

كانت الأندلس -في نظر الأفغاني- كأنّها قطعة من الشّام، وقد أشرت في التّمهيد إلى زيارته إلى الأندلس التي مثّل فيها جامعة دمشق ، فقد ألقى خطابًا في حفل افتتاح مهرجان ابن حزم والشّعر العربي، عبّر فيه عن اللحمة الحميمة بين البلدين الكبيرين، بكلمات حارّة[١] جسّد فيها هذا التّلاحم العضوي بين بلاد المسلمين في بقاع الأرض جميعها. بل إنّه عبّر عن هذه العلاقة الحميمة من أوّل يوم تمّ فيه فتحُ الأندلس، فالجيش الأندلسي الفاتح كان الشّاميون فيه جندًا متميّزًا، "فلمّا انقضى الفتح واستوطن الفاتحون الأندلسَ يعمرونها بحضارتهم وأخلاقهم، وما أشرفوا به على الدنيا من قيم سامية وتعاليم نبيلة، تفرّق جندُ الشّام على أمصار الأندلس، فمن ثَمَّ يجد المُمْعِن في تاريخ الأندلس سماتٍ بارزةً من آثار الشّام في العادات والأخلاق والحضارة والمعالم والعمران..."[٢]، بل حتّى في النّحو نفسه.

والشّاهد هنا أنّ الأفغاني، إذْ كانت له عناية بالنّحو وتاريخه، تساءل عن النّحو الأندلسي وكتب فيه محاولة جادّة بعنوان (هل في النحو مذهب أندلسي؟)[٣]، وإذا كان ثمّة مذهب فهل نزعة الأندلسيين سماعيّة أو قياسيّة؟؟

---

[١] انظر مقدمة كتابه نظرات في اللغة عند ابن حزم، بعنوان (تحيّة جامعة دمشق)، وقد أعادت نشرها مجلة حضارة الإسلام بعنوان (في قرطبة العظيمة). انظر: التمهيد ص٣٩.

[٢] من تاريخ النحو، ص٩٥.

[٣] صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، م٧-٨، ١٩٥٩-١٩٦٠، ص٧٥-٨٤. وأدرج هذا البحث في كتاب (من تاريخ النحو)، لذلك ستكون الإحالة إلى الكتاب لا البحث.

ويرى الأفغاني أنّ النّحو في الأندلس كان له نشاط ملحوظ، ومرّ بشبه الخطوات التي سارها في المشرق[١]. ولمّا دخل كتاب سيبويه الأندلس[٢] عكفوا عليه دراسة وحفظًا وتعليمًا، فطبع نحو الأندلسيين -كما أشرت قبلاً- بالطّابع البصري في أغلب مسائله، ثمّ بدؤوا محاولاتهم في التأليف، فتكوّن لهم مذهب مختار من المذهبين البصري والكوفي، كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل. ثمّ لمّا نزحوا -بعد نكبات الأندلس- إلى المغرب ومصر والشّام، نشروا علمهم في هذه البلاد وكان أكثره بصريًّا.

وهكذا، صُبغ النحو الأندلسي بالصّبغة البصريّة، وبقي على ذلك حتى جاء ابنُ مالك الأندلسي ونزل دمشق، وكان طُلَعَة وإمامًا كبيرًا في النحو والقراءات ورواية الحديث -وابنُ هشام الأنصاريّ "فجدّدا في النحو بعض التّجديد، وكانا يميلان إلى التّوسعة، فرجّحا في بعض المسائل أقوال الكوفيين حين رأيا الرّواية الصّحيحة تؤيّدهم"[٣]، فلم يتعبّدا -كما يقول أبو حيّان الأندلسي[٤]- بأقوال البصريين واتّباع مذهبهم، واتّبعا الدّليل. لذلك، أكثرا من الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف، على غير عادة الأوّلين من البصريين والكوفيين.

إذن فالنحو الاندلسي في رأي الأفغاني ذو نزعتين، نزعة القياس الذي شرعه نحاة البصرة وكان طابعه الغالب، ونزعة السّماع التي أخذوها عن الشاميين، الذين انتعش فيهم المذهب الكوفي القائم على كثرة الرّوايه والسّماع؛ فالشّاميون -كما يقول الأفغاني[٥]- أثريّون سلفيّون إلى حدّ بعيد،

---

(١) من تاريخ النحو، ص٩٦-٩٧.

(٢) أول ما دخلت الأندلسَ كتبُ الكوفيين ومنها كتاب الكسائي، أدخله (جودي بن عثمان المورروري)، كان رحل إلى المشرق فلقي الكسائي والفراء وغيرهما، وله تآليف في النحو، ما زال يدرسه الطّلاب حتى مات سنة ١٩٨هـ (انظر: طبقات الزّبيدي، ص٢٥٦-٢٥٧). أمّا كتاب سيبويه، فقد أدخله محمد بن موسى الأُفْشَنيق، بعد ما لقي أبا جعفر الدّينوري ختنَ ثعلب، وانتسخه من نسخته (طبقات الزبيدي ص ١٨١-١٨٢)).

(٣) من تاريخ النحو، ص٩٧.

(٤) انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص١٢٩.

(٥) من تاريخ النحو، ص١٠٩.

يحترمون السّماع عن العرب كثيرًا، فيهم أخصب علم القراءات وعلم الحديث الذي بقي نشيطًا إلى زمن قريب، وهي علوم سماعيّة محضة[1].

وهذا يعني أنّ الأفغاني لا يُقِرّ بوجود مذهب أندلسي في النحو، إجابةً عن السّؤال الذي عنون به بحثه السّالف. وعلّة الأفغاني أنّه موقن أنّنا لن نصل إلى ما تطمئنّ إليه النّفس في هذا الموضوع، ما لم يُنشرْ قدرٌ كافٍ من الكتب النحويّة[2] النفائس المضنون حتى بأسمائها. وكي يؤكّد ما يعتريه من هواجس الخوض في هذا المضمار شبه البائس، قام بإحصائيّة لعلماء النحو في الأندلس فوجد النّسبة تساوي ثلث علماء العالم الإسلامي كله، إذْ وقع على(٧١٢) ترجمه من كتاب بُغية الوعاة للسيوطي، فهاله هذا العدد الكبير من العلماء وما قد يكون لهم من تواليف، وتعرف معه "لِمَ يتهيّب الباحث من إطلاق حُكم في تراث لم يطلع منه على عشرة كتب من عدة الآف"[3].

ابن مالك وأبوحيان

والأفغاني إذْ تحدوه الرغبة العارمة لنشر عدد غير قليل من كتب الأندلسيين النحوية، يوقن أنّ دارس المطولات قد يقع على آراء أندلسيين في جزئيات نحوية، لكنّ متصفّحها في رأيه لا يجد ما يميزها عن غيرها من التخريجات المختلفة، أي أنّ هذه الآراء لا تشكّل في رأيه سمات مدرسة خاصة. وضرب لذلك –مثلاً– عَلَمين كبيرين من أعلام النحو الأندلسي : ابنَ مالك، وأباحيان، اللذين يُعدّان للوهلة الأولى عَلَمَين بارزين لمدرسة أندلسيّة، لها أثرها في النحو وتعليمه في

---

[1] استأنس الأفغاني ليدلّل على صدق ما يقول، بكلمة للدكتور جواد علي في كتابه (تاريخ العرب قبل الإسلام ٢٤/١)، لا بأس من إيرادها لصلتها المباشرة بالموضوع: "يغلب على التلمود الفلسطيني طابع التّمسك بالرّواية والحديث، وأما التلمود البابلي فيظهر عليه الطّابع العراقي الحر، وفيه عمق التفكير، وتوسّع في المحاكمة، وغلو في المادّة، وهذه الصّناعات غير موجودة في التلمود الفلسطيني". نقلاً عن كتاب (من تاريخ النحو)، ص١٠٩.

[2] يعوّل الأفغاني في نشر نفائس الكتب الأندلسية على المغاربة –وهم في رأيه غير قليل– يقومون بعبء البحث والتنقيب فيما تصل إليه أيديهم من كتب الفن، يصفونها ويصنفونها وينشرون ذلك مع ما ينتهون إليه من رأي في المسائل، فإذا شاعت هذه الآراء والمسائل كانت معوانًا يضيء جوانب مظلمةً في تاريخ النحو الأندلسي (انظر: من تاريخ النحو، ص٩٩).

[3] من تاريخ النحو، ص١٠٠.

المشرق، لكنّ هذا ظن يروج ابتداءً ولا يثبت في رأيه عند النظرة الفاحصة الأولى، وذلك أنّه نظر إلى هذين العَلَمين من زاويتين[1] : أولاهما من حيث الشكل، إذْ وجد أنّ أثر التعليم الأندلسي فيهما قليل. وثانيهما من حيث الجوهر، إذْ وجد أنّ نحوهما في مؤلفاتهما مشرقيّ محض.

ويعلّل الأفغاني أثرهما الواسع في النحو وتعليمه في الشرق، ويرده إلى شخصية الرجلين لا إلى أندلسيتهما؛ فابن مالك له أسلوب متميّز في نظم مسائل العلم وشرحِها، وغيرة مخلصة في نشر العلم وإقرائه. كلّ ذلك حَدَبَ الناسَ عليه ينتفعون بعلمه. وأبو حيان تأثرت مؤلفاته بآثار حواضر المشرق العلمية، وغدت أظهر من أن تخفى.

أما ما يراه بعض الباحثين من أنّ أهم ما يميز المدرسة الأندلسية، موقفُ بعض نحويّيها - كابن مالك وابن خروف- الذي يتجلّى في دفاعهم عن القراءات القرآنية واستشهادهم بالقراءات الشّاذة وكثرة استشهادهم بالحديث الشريف؛ فهذان الأمران يشكّلان في رأي الباحث عبد القادر الهيتي[2] أساسًا لوجود مدرسة نحوية في الأندلس؛ إذْ جعل كلمة أبي حيان "على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمّة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضّرير من أئمّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"[3]، الدافع المباشر لجعل هذا الاستشهاد أساسًا لقيام مدرسة في النحو الأندلسي- إذا كان ذلك كذلك، فإنّ الأفغاني[4] وقف من هذه الأفكار موقفًا مضادًّا، زاعمًا أنّ تاريخ الفنّ لا يُقرّ شيئًا من هذا.

ويرى الأفغاني أنّ هذا منافٍ لطبيعة الأشياء، إذْ إنّ الجوهريّ، وابن سيده، وابن فارس، وابن جنّي، وابن برّي ومَن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النحو، كلّهم احتجّ بالحديث. وعليه

---

(1) السابق، ص١٠١.

(2) خصائص مذهب الأندلس النحوي، دار القادسية للطباعة، بغداد، ص١٧٣.

(3) السيوطي، الاقتراح، ص٤٠-٤١.

(4) من تاريخ النحو، ص١٠٢.

فإنّ نزعة الاحتجاج بالحديث نزعة مشرقيّة، وأنّ ابن مالك وابن خروف سارا سيرة مَن قبلهما من الأئمّة في المشرق، بل إنّ هذه القضية جزئيّة وليس فيها مذهب أندلسي.

ابن حزم الاندلسي

أشرت أنّ الأفغاني أنكر أن يكون مذهبٌ نحوي في الأندلس، وأنّ ما جاء به النحاة ثَمّة لا يشكّل مدرسةً نحوية. لكنّه في حديثه عن ابن حزم الأندلسي وجهوده الحثيثة في مجال الشريعة، يرى أن الأفكار التي أطلقها ابن حزم هي نواة لمذهب أندلسي لو وجدت من يقوم على بنائها واستكمالها.

عرّضَ ابن حزم الأندلسي في كتابه (التقريب لحد المنطق) إلى أحد الأسس التي بُني عليها النحو، فقال[١]: "أمّا علم النحو، فيرجع إلى مقدّمات محفوظة من العرب الذين نريد معرفة تفهّمهم للمعاني بلغتهم. وأمّا العلل فيه ففاسدةٌ جدًا".

يرى الأفغاني أن كلام ابن حزم هذا إبطالٌ للقياس جملةً، لأنّ القياس يقوم على علّةٍ فإذا فسدت العلّة فَسَدَ القياس القائم عليها بالضرورة؛ فالقياس هو "حَمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكمِ الأصل على الفرع"[٢]. وعليه، فإنّ مقالته هذه تشريع لنحوٍ جديدٍ لو وُجِد له منظّمون على حد تعبير الأفغاني. وهذه الفكرة التي طرحها ابن حزم لا تروق الأفغاني النحوي، الذي يؤمن بالقياس أصلاً كبيرًا من أصول النحو، تُفرّع عليه كثير من القواعد النحوية، ولا يؤمن بنحو لا قياس فيه[٣] –لا تروقه هذه الفكرة، وتمنىّ لو تضافرت جهود نحاة تؤسّس وتخطّط لنحو (ظاهري) لا قياس فيه ولا تعليل، كما فعل يوم نفى عن الشريعة القياس والتعليل، فأنتج تراثًا ضخمًا لمذهب متماسك وُفّق فيه إلى حدّ بعيد.

---

(١) التقريب لحد المنطق، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص١٨٧.

(٢) الأنباري، لمع الأدلة، ص٩٣.

(٣) من تاريخ النحو، ص١٠٤.

غير أنّ هذه الأمنيّة تتضاءل للفارق الكبير بين الشّريعة واللغة؛ فالشّريعة على ما يرى الأفغاني اكتمل بنيانها وأحيط بها، أما اللغة "فلا سبيل إلى حصرها في جمل لا يتعدّاها الناس إلى يوم القيامة، بل هي متجددة متوالدة كلّ لحظة منذ المتكلم الأول إلى أنْ يرث الله الأرض ومن عليها"(١).

ومع ذلك، فإنّه يرى أنّ أحدًا من الأندلسيين لو حاول البناء على ما جاء به ابن حزم لَصَحّ أن يكون من ذلك مذهب أندلسي إلى حدّ ما. وأمّا محاولة ابن مضاء فليست من هذا القبيل، لأنّه عَمَدَ فيها إلى ما وضعه الأقدمون من صيغ للتقريب على المتعلمين؛ فالقول عنده: إنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا باطل عقلاً وشرعًا لا يقول به أحدٌ من العقلاء، وأنّ مردّها جميعها للمتكلم. وما قام به ابن مضاء في رأي الأفغاني إفاضة القول في فلسفة بديهة لا تغيب على أحد، وهي أنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب على الحقيقة، وغاب عن ابن مضاء أنّ هذا الإسناد إلى عامل لفظي إنّما هو مجاز وتقريب على المتعلمين، وهو أسلوب –بحسب تعبير الأفغاني(٢)– شائع في جميع العلوم لا في النحو فقط.

ولا شك أنّ نظرية العامل في النحو العربي ما زالت إلى اليوم أداة قويّة ووسيلة فاعلة من وسائل التعليم والتمرين، ولم تقم مكانها كلُّ المحاولات التي بُذلت حتى الآن لتقوم بديلاً عنها، منذ ابن جنّي الذي قال: إنّ الرّفع والنّصب والجزم من عمل المتكلم، ثم ما جاء به ابن مضاء... إلى عصرنا الحديث.

ويرى الأفغاني(٣) أنّ ابن مضاء ناقضَ نفسه وإمامَه ابنَ حزم عندما قال بالعِلل الأولى ونفى العِلل الثواني والثوالث... وليس ابن حزم بسابق في القول بفساد العلل واستضعافها، إنّما بالغ

---

(١) السابق، ص١٠٤.

(٢) السابق، ص١٠٥.

(٣) السابق، ص١٠٥، ونظرات في اللغة عند ابن حزم، ص٤٦.

حين جعلها فاسدة جدا فعمّم واشتطّ. فالقولُ بضعف بعض العلل النحوية قديم متعارف عليه في المشرق(١)، والحقيقة التي يرجّحها الأفغاني هي عند من صنّف العلل النحوية وجعل منها المقبول، ومنها الضعيف، ومنها الخيالي.

ويرى أيضًا(٢) أنّ ما قال به ابن حزم من فساد العلل ومن قلّده كابن مضاء، لا يقوم على دليل وبيّنة، بل هو إطلاق وتعميمٌ لا يستوي مع مَن تجرّد للبحث والاستقراء فجمع الأمثلة والشواهد يُمعن فيها ويقلّبها فيُصدر حكمًا عادلاً لا غثاثة فيه ولا التواء: "إنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وما حملناه عليها"(٣). وعليه، فإنّ ما جاء به ابن حزم من الشك في العلل النحوية ليس ظاهرة أندلسية، "بل تعاوره في أسلوب علمي جهابذة مشارقة منذ عهد الخليل، فليس فيه ما يسمّى مذهبًا أندلسيًّا من قريب ولا من بعيد"(٤).

وتبقى هذه الآراء -في نظر الأفغاني- جزئية، قامت على ما وصل إلى علمه من آثار ابن حزم، فلا تكون كلمة أخيرة، وينفي أن يكون في العلم كلمة أخيرة، ولا في نظره أنّ سكوت المصادر عن إثبات كتابٍ في النحو لابن حزم عدم وجوده، ولا في جهله بما في حنايا المكتبات الأندلسيّة والمغربيّة والمشرقية من آثار نحويه، عدم وجود مذهب أندلسي في النحو. لذلك، فإنّ الوصول إلى رأي جديد يتوقف على ظهور آثار جديدة، وإنّ ظهورها كفيل وحافز على إعادة النظر واستئناف المحاكمة من جديد(٥).

---

(١) جرى به المثل فقيل: أضعف من حُجّة نحوي، على ما في هذا القول من مبالغة وخطأ في التعميم على حدّ تعبير الأفغاني.

(٢) من تاريخ النحو، ١٠٥-١٠٦.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٢٣٧/١.

(٤) من تاريخ النحو، ص١٠٦.

(٥) وكان الأفغاني رصد آراء ابن حزم في اللغة -بما توافر له من كتبه- وسطّرها في بحثه "نظرات في اللغة عند ابن حزم"، كشف فيه عن أثر ابن حزم إمامًا في الشريعة مجتهدًا، وناقدًا في اللغة بارعًا، وبيّن (نظرات ص٧) أنّه علَمٌ طَودٌ لا يُرسل فيه حُكمٌ حاسم لفقدان معظم آثاره -أي سنة ١٩٦٣م التي كتب فيها- ثمّ أفاض في الحديث عن آرائه في اللغة بشكل عام والعربيّة بشكل خاص، فأثبت أنّ ابن حزم كان أسبق في تأسيس علم الاجتماع من ابن خلدون بنحو ٣٥٠ سنة، وأنّه قال باللغة الكاملة التي يكون فيها لكلّ معنى في العالم اسم

وبناء على ما تقدّم، فإنّ الأفغاني ينفي أن يكون في النحو مذهب أندلسيّ، بل إنّ النحو الأندلسي قياسيّ مع نزعة سماعيه. لكنّ هذا الرأي يبقى قائمًا حتى تظهر آثار جديدة تصحّح الفكرة ولا يُكتفى بالقول: "إنّ النحو الأندلسي قياس مع نزعه سماعيّة -كما هو في المشرق- بل نؤكّد واثقين بما سيظهر من خصائصَ وسماتٍ تُنتَزَع من مخطوطات يكشف عنها أنّ هناك في النّحو مذهبًا أندلسيًّا حقًّا، بكل ما في كلمة (مذهب) من مقومات"[1].

وإذا كان الأفغاني نفى أنْ يكون ثمّة مذهبٌ أندلسيّ في النحو، فما المذاهب النحوية الموجودة؟ وما رأيه في ذلك؟

تساءل الأفغاني مطلع كتابه (من تاريخ النحو) عن المراد من كلمة "مذهب" أو "مدرسة" حين يُقال في علوم اللغة العربية: مذهب البصريين او مدرسة الكوفيين، ذلك أنّه يركّز على النــزعات النحويّة في التأثيل النحوي، وينفي ظاهرة المذاهب النحوية فلا يقال: مذهب كوفيّ ولا مذهب بصريّ، وإنما نزعة سماعيّة تقابلها نزعة قياسيّة، وهو رأي يكاد يتفرّد به من بين الباحثين

مختصّ به، وأنّ السّريانيّة عنده أصل للعربيّة والعبرانيّة معًا (السابق ص٢٧، ٢٨)، مع إنكاره عليه رأيه هذا متسائلاً: "لِمَ لَمْ تكن العربيّة هي أصل السّريانيّة عنده؟ سؤال لم يُتحفنا هو بجوابه" (السابق ص٢٧).

وأظهر كذلك مذهبه اللغوي الذي يتلخّص "بأداء الأغراض العلمية بالألفاظ العامية الفاشية التي يفهمها عامّة الناس، وتجنّب كلّ معقّد مستغلق عليهم" (السابق ص٣٨)، أي أنّ اللغة في مذهبه أداة موضّحة تيسّر على البشر بلوغ أغراضهم، وهي عنده في العلم أوجب وآكد، وأشدّها حاجة إليه عنده علمُ المنطق، فعَدَل عن اصطلاحات المناطقة العَسِرة إلى المألوف الواضح من اللغة، وهي مزيّة له وإبداع منه مفيد -في نظر الأفغاني- (السابق ص٣٩، ٤١)، الذي يرى أنّ أجمل لغة كُتبت بها الشّريعة وضوحًا وإشراقًا هي لغة ابن حزم، وهي لغة مثالية في نشر العلم وتسهيله، وهذا تجديد سبق وفاجأ به عصرييه المقلّدين.

وإنّ معرفة ابن حزم لغاتٍ كالإسبانيّة واللاتينيّة والسريانيّة والعبرانيّة، جعلته يحكم بنفي التفاضل بين لغة وأخرى، مع أنّ الأفغاني يعارضه في عدم التّفاضل، قال: "ونحن وإنْ لم نشاركْه في رأيه، نعترف أنّا لا نملك من الأدوات ما يسوّغ لنا البتّ في هذا الأمر" (السابق، ص٣٥). وكان لابن حزم حديث عن توقيفيّةِ اللغة واصطلاحها، ولغةِ آدم وأنّها لغة أهل الجنّة، وكونِ اللغات السريانيّة والعبرانيّة والعربيّة تعود إلى لغة واحدة، وأنّ تطوّر اللهجات عنده يفضي إلى قيام لغة جديدة. ويرى أنّ النحو يكفي منه ما يُتَبَلّغ به، وأنّ التعمّق فيه فضول لا منفعة به ومشغلة عن الأوكد، وأنّ علله فاسدة كاذبة...الخ. وهذا البحث إنّما يدلّ على دأب الأفغاني وحدبه في قراءة التراث والصّبر على معضلاته ومماحكاته ودقائقه الكثيرة بله لطائفه التي لا تستخرج إلاّ بجدّ وجهد كبيرين- وهو جدير بالقراءة.

[1] السابق، ص١٠٧.

الذين تناولوا تاريخ النحو العربي والمدارس النّحوية ومذاهبها، يقول[1]: "إنّ نظرة فاحصة في دراسات المحدثين تقودنا إلى الشّك في بعض ما عدّوه من المسلّمات انسجامًا على أذيال بعض القدماء[2] ممّن تكلّم في النحو والنّحاة. لقد أدار هؤلاء التّصنيف على البلدان فقالوا: (نحاة الكوفة) و(نحاة البصرة) و(نحاة بغداد) حين ألّفوا في الطبقات. فساق هذا مع تساهل كبير إلى أنّ قيل في ما بعد: (مذهب البصريين) و(مذهب الكوفيين)، و(مذهب البغداديين)".

وكان بعض المحدثين قد أفرد دراساتٍ متخصّصةً في المذاهب النحوية ومدارسها، لعلّ من أهمّها مدرسةَ البصرة لعبد الرحمن السيّد، ومدرسة الكوفة لمهدي المخزومي، والمدرسة البغدادية لمحمود حسني، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، أضاف فيه إلى المدارس الثلاثة السابقة المدرسةَ الأندلسيّة والمدرسة المصرية -ذهبوا في دراساتهم هذه إلى وجود ما يسمّى مدارسَ ومذاهبَ في النحو العربي.

وقبل عرض هذه القضية عند الباحثين -ومنهم الأفغاني- لا بدّ من الإشارة إلى أنّ وجود مدرسةٍ ما في النحو العربي، يعني إجماع علماء تلك المدرسة على مجموعة من الأصول التي من خلالها ينطلقون في دراسة الفروع والمسائل النحوية.

يرى الدكتور إبراهيم السّامرائي أنّ ما يُدعَى بالنحو الكوفي يفتقر إلى المصطلح الفني[3]، لذلك فهو لا يسلّم بوجود مذهبٍ كوفيّ ومدرسةٍ كوفيّة في النحو العربي، لأنّ النّحاة -بصريين وكوفيين- اتّحدوا في المصطلح واستعمل كلّ منهم مصطلح الآخر، وكان اختلافهم في الفروع لا الأصول. وأعتقد أنّ هذا الرأي فيه شيء من التعميم وإطلاق الأحكام، وذلك أنه يؤدي إلى إفراد البصريين من غيرهم بالعمل النحوي وبناء أحكامه وإقامة قواعده، مع أنّ السامرائي أشار إلى أنّ

---

(1) السابق، ص٤.

(2) من ذلك كتاب (أخبار النحويين البصريين) للسيرافي، ويعدّ كتاب (طبقات النحويين واللغويين) للزبيدي، أشهر كتاب قسّم تراجم النحويين على البلدان، كما هو الحال مع بعض تراجم الأدباء في يتيمة الدهر للثعالبي، ومحاسن الجزيرة لابن بسّام...

(3) المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٩٨٧، ص١٥٤، ١٦٠.

للكوفيين -كالكسائي والفرّاء وثعلب- آراءً في النحو ونظراتٍ تختلف عن آراء غيرهم من النحويين[1]. وأعتقد أنّ هذا الاختلاف نشأ عن التغيير والتبديل الذي أخذوه عن أساتذتهم البصريين، "بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها"[2] على حدّ تعبير مهدي المخزومي.

وما ذهب إليه السامرائي يكون صحيحًا وينهض دليلاً لعدم وجود مذهبين أو مدرستين إذا كان الاختلاف في الفروع وهو ما أشار إليه، لكنّ الواقع غير ذلك، فما كان هذا الشّغَب النّحوي الكوفي على البصريين لمجرد اختلاف في المسائل؛ فإنّ النحويين داخل المدرسة الواحدة تتعدّد آراؤهم في المسألة الواحدة لكنّ أصولهم واحدة. وقد أشار إلى ذلك الدكتور تمام حسّان وقرّر[3] – بعد إدراجه مجموعة من الأصول المشتركة والمختلفة بين الفريقين- أنّ الخلاف حول الأصول هو المِحكّ الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين؛ فبه يمكن القول: "إنّ نحاتنا القدماء كانوا يكوّنون مدرستين في النحو العربي".

وكان الدكتور شوقي ضيف ذهب إلى وجود مدارس عدّة في النحو العربي، وأقام تقسيمه هذا على الوطن والإقليم وذلك وجه الخطأ؛ لأنّه يعني في النهاية وجود مدارس متعدّدة في النحو العربي، مع أنّ الأصول واحدة: إما أصول المذهب البصري، وإمّا الكوفي، وإمّا البغدادي المنتخب القائم على المذهبين السابقين.

من هنا، ذهب الأفغاني إلى نُكران القول بالإقليمية بالأدب[4] فكيف القول بها في العلم – أي علم النحو – وذلك هو الحق، لأنّ النحو في رأيه تتعاون على إنمائه جماهير من كل جنس وبلد؛ فالبلدة الواحدة قد تضمّ "نحاة من منازع مختلفة يطغى عليها أحيانًا مذهب أهل البصرة وأحيانًا

---

(1) السابق، ص١٤٦، ١٤٧.

(2) مدرسة الكوفة، ص٣٢٩.

(3) انظر: الأصول (دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص٤٢، ٤٣.

(4) من تاريخ النحو، ص١٠٦.

مذهب الكوفة تبعا لنـــزعة العالِم ذي الأثر فيها"[1]، وضرب لذلك مثالاً أنّ حلبَ من مدن الشام ضمّت عالمين مختلفي النـــزعة في زمن واحد، ابنَ جنّي رأسَ مدرسة القياس، وابنَ خالويه ذا النـــزعة السّماعية، ثمّ كان بعدهما في الشام أبو العلاء المعرّي واسعُ الرّواية سماعيّ يضيق ذرعًا بنحو البصرة القائم على الجدل والقياس والتعليل.

وعلى ذلك، فإنّ الأفغاني يذهب إلى عدم وجود مدارس بالمعنى الدقيق لكلمة مدرسة في النحو العربي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين نفى أن يُقال: مذهب بصري، ومذهب كوفي، ومذهب بغدادي، وأنّ الصواب برأيه أنْ يُقال[2]: "نحاة بصريون، ونحاة كوفيون، ونحاة بغداديون...الخ يختلف سهم كل فريق من حيث النـــزعة السماعية والنـــزعة القياسية عن نصيب غيره كمًّا وكيفًا".

وإذا كنت أفهم من هذا الرمز في عبارة الأفغاني الآنفة (....الخ) نحاةً آخرين مصريين مثلا وشاميين وأندلسيين ومغاربة، فهذا يعني أنّنا بدل أن نضيق دائرة المصطلح قمنا بتوسيعها، وبالتالي فليس ثمّة خلاف مع من ذهب إلى التقسيم الإقليمي كشوقي ضيف مثلاً، مع أنّ الأفغاني – بناء على ما توافر بين يديه من كتب الأندلسيين– نفى أنْ يكون هناك مذهب أندلسيّ قائمٌ برأسه كمذهب البصريين والكوفيين والبغداديين. أما اذا كان المقصود (بصريين وكوفيين وبغداديين) قصرًا –وأظنه ذلك ولا أظن غيره– فهذا ينسجم مع ما قدّمت من آراء للأفغاني، فيكون عندنا في النحو العربي وتاريخه مذاهب ثلاثةٌ هي المذهب البصري والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي، ثمّ يُنسب النحاة إليها فيقال: سيبويه والمـــبرد البصريان، والكسائي وثعلب الكوفيان، أمّا البغدادي ذو النـــزعة البصريّة فهو بصري فيقال مثلاً: الزجّاج وابن السّراج وابن درستويه والزجّاجي البصريّون، والبغدادي ذو النـــزعة الكوفية هو كوفّي فيقال: أبو موسى الحامض وأبو بكر الأنباري

---

[1] السابق، ص١٠٨.

[2] السابق، ص٩٥.

الكوفيان. وأمّا من جمع النـــزعتين فهو بغدادي فيقال: ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ونِفطويه البغداديون، وهكذا: السّيرافي وابن خالويه والفارسيّ وابن جِنّي كلّهم بغداديون.

لذلك فإن المذهب البغدادي احتوى كل النحويين في أصقاع الدولة الأخرى كالأندلسيين، والمصريين، والشاميين، لأنّ هؤلاء جميعًا قاموا على الاختيار من المذهبين البصري والكوفي، "والممازجة والمفاضلة والانتخاب هي من خصائص المدرسة البغدادية"[1]. وكان الدكتور محمود حسني -وهو يؤرخ للمدرسة البغدادية- ذهب إلى أنّ النحاة اللاحقين من أندلسيين ومصريين، "إنّما ينتمون إلى المذهب البغدادي الذي يميل إلى مذهب البصرة ولا ينتمون إلى مذهب سواه، لأنهم سلكوا الاتجاه نفسه الذي سلكه نحاة المذهب البغدادي أمثال الزّجّاجي والفارسيّ وابن جنّي والزمخشري"[2].

وعليه فالمذاهب النحوية التي نشأت في تاريخ النحو العربي عنده ثلاثة ليس غير؛ المذهب البصري والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي. ثم أعاد الكلام نفسه الدكتور شعبان العبيدي حين قَصَرَ وجود مدارسَ في النّحو العربي على ثلاثٍ هي المدارس: البصرية والكوفية والبغدادية، وأمّا "ما عدا هذه المدارس الثلاثة، فهي بصفة عامة تكتسي بالطّابع البغدادي؛ فنحاة الأندلس -بعد نهاية الجمع والرّواية والتكوين- أصبحوا نحاه بغداديين بمعنى الكلمة"[3].

أمّا ما ذهب إليه الشّيخ محمد الطنطاوي من وجود مذهب رابع في النحو العربي عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين[4]، فالظاهر أنه رأي قائم على غَيرة حميدة منه تجاه بلاد حُرمت من العلوم ردحًا من الزمان، فلمّا قامت عندهم نهضة علميّة شاملة قائمةٌ على الحبّ والتمجيد لهذه الكنوز الأثيرة، وأنتجوا عددًا غير حَصِيٍّ من الكتب؛ فلمّا كان ذلك كذلك، أخذت بعضَ الباحثين

(1) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص١٨٧.

(2) المدرسة البغدادية، ص٤٤٠.

(3) النحو العربي ومناهج التحليل والتأليف، ص١٩٢.

(4) انظر: نشأة النحو، ص٢٢٠.

عاطفةٌ حَرّى في نسبة مذاهب ومدارس إليهم، وذلك حَسَن من جهة إكبار تلك الجهود الكبيرة التي أدّت لقيام نهضة شاملة، أمّا أن تُعطى تلك الجهود ظاهرة فممّا لا يتفق ومنهج البحث العلمي الصحيح.

وقد أثبت الطنطاوي بعض القواعد المحدّدة[1] التي انفرد فيها الأندلسيّون عن المشارقة، ليعزّز ما ذهب إليه من وجود مذهب في النّحو أندلسيّ جديد، وزعم أكثرَ حين جعل هذا المذهب يتغلّب عند نحاة مصر والشّام على المذهب البغدادي.

[1] السابق، ص٢٢٣-٢٢٥، وانظر ص٢٧١.

الفصل الثاني

الأفغاني وأصول النحو

ذكرتُ سابقًا أنّ نَقط أبي الأسود الدؤلي المسمّى نقط الإعراب هو الخطوة الأولى في بداية الدّرس النحوي، إضافة إلى ما يُروى عنه أنّه وضع بعض الأبواب النحوية. وكان عمل أبي الأسود هذا استجابة لمطلب حضاري كبير بعد دخول غير العرب في دين الله أفواجًا، فخافوا على لغة القرآن من التّحريف والضّياع.

السّماع (الاحتجاج)

لذلك راح العلماء -ممّن جاؤوا بعد الدؤلي- يَتلمّسون الكلام العربي الفصيح من مظانّه، ليقيموا من خلاله قواعدهم النحوية ومسائلهم الفرعية، وهو ما يُعرف عند الباحثين بالاحتجاج.

والسّــماع هو الأصل الأول من أصول النحو، والأصول الأخرى من قياس وإجماع واستصحاب حال[(١)] وغيرها مرتبطة به أيّما ارتباط. وقد عرّفه الأفغاني بقوله: هو[(٢)] "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب، بدليل نقلي صَحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السّليقة"، ولا يبعد هذا التعريف عمّا جاء به الأنباري إذْ عرّف النقل -أي الاحتجاج- بأنّه[(٣)] "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة". وعليه، فإن الكلام العربي الفصيح هو الميدان الرّحب الذي تُقام عليه قواعد اللغة، فقد جمع الأفغاني في تعريفه بين الغاية -وهي إثبات صحّة

---

(١) اكتفى الأفغاني في حديثه عن الأصول النحوية بالأصلين الرئيسين (السماع والقياس)، ولم يُفرد للأدلة النحوية الفرعيّة (الإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان) بحوثًا في كتابه الأصول.

(٢) في أصول النحو، ص٦.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو، ص٨١.

القاعدة- والوسيلة -وهو الكلام العربي الفصيح- لذلك اختار للسّماع مصطلح الاحتجاج؛ وهو الآلية[١] التي بها تُقام قواعد اللغة وتُضبط وتُحقّق.

ويرى الأفغاني أنّ العرب إنّما هَدَفوا من حاجتهم إلى الاحتجاج أنّهم "خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح، وسكنوا بلادهم وعايشوهم"، فنشأ عن ذلك "أخذٌ وعطاء في اللغة والأخلاق والأعراف"[٢]، فكان بسبب هذا الاختلاط أنْ ظهرت في البصرة حركة علمية نشيطة، تتغيّا احتواء هذه الجماهير الوافدة إلى بلاد العروبة عن طريق تعليمهم وتدريسهم أوّليّات العربيّة وأبجدياتها، فكان من ذلك علم النّحو العربي الذي به ومن خلاله يُتوصّل إلى سلامة أحكام الدّين.

أما الغرض من الاحتجاج بالكلام العربي، فذهب الأفغاني إلى أنه يُحتج به لغرضين[٣]: أحدهما غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وثانيهما غرض معنوي لا علاقة له باللفظ.

ومعنى هذا أنّ العلماء قسّموا الكلام العربي إلى قسمين: قسم تُبنى على أساسه قواعد اللغة والنحو والصرف لأنها راجعة إلى الألفاظ، وقسم آخر يُستشهد به في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، لأنها راجعة إلى المعاني، وفي ذلك يقول الرّعيني الأندلسي[٤]: علوم الأدب ستّة: اللغة والصّرف والنحو والمعاني والبلاغة والبديع، والثّلاثة الأولى لا يُستشهد عليها إلاّ بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يُستشهد عليها بكلام غيرهم من المولّدين، لأنها راجعة إلى المعاني. ولا فرق في

---

(١) بصرف النظر عن كون الاحتجاج سماعًا أو استقراءً، أو نقلاً أو رواية. أمّا النقل والسّماع فهو تدوين المادّة اللغوية من أصحابها من غير فواصل، والرّواية تدوينها من خلال فواصل. أما الاستقراء فهو الوقوف على المادّة المرويّة أو المسموعة وتحليلها لاستنباط الأحكام منها.

(٢) في أصول النحو، ص٦.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص١٦.

(٤) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩، ١/٥.

ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قُبِل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البُحتري وأبي تمام وأبي الطيّبّ وهلمّ جرا".

من هذا النّص الذي نقله عبد القادر البغدادي في خزانته، جعل العلماءُ الشّعراءَ فئتين: فئة الشّعراء القدماء الذين احتج العلماء بأشعارهم لاستنباط قواعد اللغة، وفئة الشّعراء المولّدين الذين احتجوا بكلامهم في المعاني دون الألفاظ. وهو -أي البغداديّ- جَعَلَ الشّعراء أربع طبقات[١]: أولاها الشّعراء الجاهليون، وثانيها الشّعراء المخضرمون، وثالثها الشّعراء الإسلاميون، ورابعها الشّعراء المولّدون وأولّهم بشّار. فالطبقتان الأوليان لا خلاف عند العلماء في صحة الاحتجاج بأشعارهما في التقعيد النحوي. أما الطبقة الثالثة فقد امتنع النّحاه الأوائل من الاستشهاد بأشعارها في حين أجازه المتأخّرون منهم، وأمّا الطبقة الرابعة فلا يَحتج النّحاة بأشعارهم في التقعيد النحوي، وإنّما يُستأنس بها للتّمثيل على القواعد وعلوم البلاغة. وما ورد من استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد فإنما وقع خشيةً من لسانه.

زمان الاحتجاج

يرى الأفغاني أنّ قصر الاحتجاج على طائفة محدّدة من الشّعراء ليس بالأمر السّديد، قال في هذا السياق[٢]: "والظّاهر أنّ فريقًا من العلماء حجّر واسعًا فأسقط الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولّدين في اللفظ والمعنى جميعًا"، بل إنّ هذا التحجير في رأيه فيه عُقم وبُعد عن طبيعة الحياة، لذلك لم يلتفت إليه الجمهور إذ "قصروا الاحتجاج بكلام المولّدين على المعاني فقط، واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى"[٣]، والقدماء هنا من غير الإسلاميين. وهذا يعني أن الأفغاني يميل إلى جَعْل الطائفة الثالثة من

---

(١) السابق، ١/٥-٦.

(٢) في أصول النحو، ص١٦.

(٣) السابق، ص١٦.

الشّعراء يُحتج بشعرها في اللفظ والمعنى. وعليه، فالشّعراء عنده طائفتان: قدماء وهم الجاهليون والمخضرمون والإسلاميّون، ومحدثون وهم المولدون وعلى رأسهم بشّار.

وإذا كان العلماء أجمعوا على عدم الاحتجاج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية[1]، فإنّ الزمخشري يرى تخصيص ذلك بغير أئمّة اللغة ورواتها، لأنّ الوثوق عنده بكلامهم كالوثوق برواياتهم، فقد استشهد عند تفسيره تعدّي الفعل (أظْلَم) وعدمه في قوله تعالى: "وإذا أظلم عليهم قاموا"[2] بشعر حبيب بن أوس الطائي:

هما أظلما حاليَّ ثُمّتَ أجْلَيَا   ظَلاميْهُما عن وجهِ أمْرَدَ أشْيَبِ

قائلاً عنه[3]: "وهو وإنْ كان محدثًا لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنـــزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه".

واستشهاد الزّمخشري بشعر أبي تمام ليس بشيء عند الأفغاني[4]، فهو في نظره من الشعراء المحدثين الذين لا يُحتج بأشعارهم في قواعد اللغة، بل في المعاني وحسب. وذلك تَجَنٍّ واضحٌ على الزّمخشري، وحاد الأفغاني عن الصواب في هذه المسألة الوجيهة في رأيي، والتي خرج فيها على ما أجمع عليه العلماء من عدم الاحتجاج بشعر المولّدين؛ إذْ كيف نقبل شعرًا لشعراء يُحتج بأشعارهم يرويه شاعر خارج دائرة الاحتجاج؟ إنّ هذا –أي عدم الاحتجاج بشعر الشعراء الرواة كأبي تمام– تعسّف وتَحكّم وَحَيْدَةٌ عن الموضوعية. أمّا في البادية، فقد استمر العلماء يدوّنون لغاتهم حتى القرن الرابع الهجري حين فَسَدَت سلائقهم[5].

---

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص٥٤.

(2) البقرة: ٢٠.

(3) الكشّاف، تصحيح مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٩٨٧، ٨٧/١.

(4) انظر: في أصول النحو، ص٢٠.

(5) انظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ص١٢٥.

ويرى فيشر من المستشرقين أنّ العربية الفصحى (ويسمّيها الكلاسيكيّة) تبدأ في الوقت الذي هو نهاية عصر الاحتجاج عند القدماء وتمتدّ إلى نهاية القرن الرابع الهجري (١٥٠-٤٠٠هـ)، وهي "ذلك الشّكل من العربيّة القديمة الذي دوّنه ووضعه علماءُ اللغة في البصرة والكوفة في القرن الثامن الميلادي"[١]. وهذه المرحلة من العربية هي مرحلة التقعيد، ونصوصها -على ذلك- الشّواهد المنقولة عن العرب وتحقّق معايير النّحاة، وتضع لغتها -بحسب تعبير فيشر- "النموذج العربي الكلاسيكي الذي قيس عليه باستمرار الأسلوب والاستعمال اللغوي في الأزمنة الأخيرة"[٢]. وتسبق الفصحى عنده عربيّة ما قبل الكلاسيكية (قبل التقعيد)، وتضمّ الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام، والقرآن، والأمثال والنوادر والحكايات، والحديث النبوي وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلّم. أمّا ما بعد الكلاسيكيّة وتمتد عنده من (٤٠٠هـ-١٨٠٠م)، فهي لغة النصوص التي تفي إلى حدّ كبير من الناحية الصرفيّة بالمعايير الكلاسيكيّة، وتقتضي العدول على ظواهر النحو. وهذا التقسيم الغربي للفترات الزمنية يتّسق والمنهج التاريخي الذي يشكّل إطارًا عامًّا من البحث في الدرس اللغوي الحديث، لو أدركه القدماء لجاؤوا بنتائج في الدرس النحوي -لا شكّ- كبيرة ومفيدة.

مكان الاحتجاج

أما المكان، فيميل الأفغاني إلى الأخذ بما جاء في تصنيف أبي نصر الفارابي[٣] للقبائل العربية التي يُحتج بشعر شعرائها، وتلك التي رفض العلماء الأخذ عنها لمخالطتها الأعاجم، أو قُرب سكناهم من سكناهم ومعايشهم. يقول في تعليقه على قبائل: (هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) -وهي قبائل تأتي في الفصاحة بعد (قيس وتميم وأسد)- يقول[٤]: "لم تكن لغات هؤلاء بالمرضيّة دائمًا"، واستشهد

---

(١) دراسات في العربية، حرّرها فولف ديتريش فيشر، وترجمها سعيد البحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٠٧. وهذه الفترة هي نفسها التي قُصرت على الاحتجاج بكلّ ما ورد عن البادية.

(٢) السابق، ص١٢٠.

(٣) انظر وثيقة أبي نصر: الاقتراح للسيوطي، ص٤٤-٤٥.

(٤) في أصول النحو، ص٢١.

بكلام للحسن البصري إذْ قال يومًا: توضّيت. فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيها فساد. فهذه القبائل الثلاث لم تكن في الفصاحة حيث الثلاث الأولى، بدليل أنّ النصّ قدّمها عليها، وحين ذكرها استخدم حرف العطف (ثُمّ) للدلالة على أنها دونها فصاحة وأداء.

و أخذ الأفغاني بتقسيم الفارابي ظاهرٌ من إتباعه نصّ وثيقة الفارابي في تصنيف القبائل الغربية من حيث الاحتجاج وعدمه، كلامًا للجاحظ فيه مقابلة طريفة بين لغات أهل مكّةَ والبصرة والكوفة، طغى فيها الأثر الاجتماعي على الأثر الجغرافي، ليؤيّد به صنيع العلماء وحافزهم "على إسقاط من أسقطوا في الاحتجاج من العرب في الجاهلية والإسلام"[١].

لكنّه في الوقت نفسه يَردّ ضابط التّصنيف الزّماني والمكاني لمن يُحتج به إلى سلامة اللغة وبُعدها عن الفساد[٢]؛ فمتى كانت لغة المحتجّ به سليمةً لا يَتطرّق إليها الفسادُ، فهي المقبولة المعتمدة عند العلماء في التقعيد النحوي، كمن احتجّ بكلام الإمام الشّافعي وفيه يقول الإمام أحمد بن حنبل[٣]: "كلام الشّافعي في اللغة حُجّة"، لنشأته حيث مواطن الفصاحة. أما إذا خالطت شعرَ الشّعراء عُجمة لمخالطتهم الأعاجم، أسقط العلماء الاحتجاج بأشعارهم حتى لو كانوا جاهليين، كعدم الاحتجاج[٤] بشعر أميّة بن أبي الصلت، وعَدي بن زيد العبادي، وأبي دؤاد الإيادي لمخالطتهم الأجانب وتَطرُّقِ الفساد إلى لغتهم بسببها.

ومع أنّ إسقاط الاحتجاج في اللغة لا يؤثّر في شاعريّة الشّاعر -كما يقول الأفغاني[٥]- إلاّ أنّه يرى التسامح مع الشعراء، لأنّ التدقيق والتقصّي لا يَسلَم عليهما كثير من كلام المحتجّ بهم، موردًا كلمة

---

(١) السابق، ص٢٣.

(٢) السابق، ص٢٥.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص٤٦.

(٤) انظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٣٨-١٤٣.

(٥) في أصول النحو، ص٢٥.

للقاضي الجرجاني في حديثه عن أغاليط الشعراء إذْ قال: "دونك هذه الدواوينَ الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تَسْلم من بيتٍ أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه؛ إمّا في لفظه ونظمه، وإمّا في ترتيبه وتقسيمه، وإمّا في معناه، وإمّا في إعرابه؟"[1]، وهي -أي كلمة الجرجاني- في نظره أشبه بالحق، أي أنّ قصيدة معينة هي كحقٍّ غيرِ مَعيب.

ويرى الأفغاني أنّ بعض البيئات الحضرية كانت سليمة من اللحن، مستدلاً بما نُقِل عن بشّار بن برد -الذي لم تَستنكر العرب ما يُشكّ في شعره- أنّه نَشأ في حجور ثمانين شيخًا من فصحاء بني عقيل، وأنّ نساءهم أفصح منهم[2]. بل إنّ ما قاله ابن جنّي من أنّ علة امتناع الأخذ عن أهل المَدَر كما أُخِذ عن أهل الوَبَر، هو ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المَدَر من الاختلال والفساد والخطل[3] -يعبّر تعبيرًا صادقًا عمّا يرمي إليه الأفغاني في ضابط التّصنيف الزماني والمكاني، القائم على السّلامة اللغوية الخالية من الفساد حيث أكمل ابن جنّي قائلاً[4]: "ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفضُ لغتها وتركُ تَلقّي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا، وإنْ نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يُفسد ذلك ويَقدح فيه".

ولا شكّ أنّ هذا الضابط الذي ذكره الأفغاني -وهو سلامة اللغة من غير فساد- يكون أقرب إلى طبيعة اللغة والوقوف على أسرارها أصواتًا وصيغًا وتراكيبَ ودلالةً، لو تحرّر من القيدين الزماني والمكاني، اللذين حَجرا واسعًا في تحديد المادّة اللغوية.

---

(1) الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط٣، ص٤.

(2) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ٢٦/٣.

(3) انظر: الخصائص، ٥/٢.

(4) السابق، ٥/٢.

ومع أنّ هذا الضابط يقي اللغة من الانحراف والفساد، إلاّ أنّه أُخِذ عن قبائل في لغتها شيء من فساد، كلغة هُذيل مثلاً، فكيف إذًا تُؤخذ لغةٌ من قبيلة لا تخلو من فساد؟ وهل هذه الوثيقة التي تَوارَدَ العلماء نَقْلها عن الفارابي هي دستورٌ جامع مانع لا فِكاك من إساره وقيده؟[1]. لا شكّ أنّ هذه الوثيقة ما زالت فيها مساحة للمراجعة والدّرس، فما عادت اليوم -مع تطوّر الدراسات اللغوية- تشكّل إطارًا مرجعيًّا يُعتمد عليه في مسألة الاحتجاج.

ولعلّ المنهج الأصوب في دراسة اللغة ينأى بها عن هذا التحديد الزماني والمكاني، ويفترض أَخْذ اللغة كذلك في كلّ عصر ومن كلّ جيل، من فصحاء الأدباء والشّعراء الذين بلغوا شأوًا جليلاً في الإبداع، ما داموا لا يخرجون عن إطار اللغة بمختلف مستوياتها، خاصّة أنّ من سَنن اللغة التطوّر، وليس في التطوّر اللغوي "تشويه أو تحريف أو فساد، وليس صحيحًا على إطلاقه أنّه "كلّما تقادم عهدُ اللغة عظُم جانبها من الاحترام"[2] ، فاللغة -كما يقول فندريس- "لا توجد خارج أولئك الذين يفكرون ويتكلمون. إنّها تمدّ جذورها في أعماق الضمير الفردي، ومن هنا تستمدّ قوّتها لتتفتّح على شفاه النّاس، غير أنّ الضمير الفردي ليس إلاّ عنصرًا من عناصر الضمير الجمعي الذي يَفرض قوانينه على كلّ فرد من الأفراد، وعلى هذا فتطوّر اللغات ليس إلاّ مظهرًا من مظاهر تطوّر الجماعات، فليس لنا أن نرى فيه سيرًا في طريق متّصل نحو غاية محدودة"[3]. وهكذا، فدراسة اللغة لا يحدّها زمان ولا تُقيّد بمكان، فكم من الأدباء الكبار كانوا خارج دائرة النحويين وأجادوا في اللغة واستعمالاتها، وإنّ ربط

---

(1) انظر في نقد وثيقة الفارابي بحثًا جديرًا بالقراءة في تقييم لغات العرب للدكتور حنّا حدّاد بعنوان (أهل اللغة ولغة الأهل) نشره في مجلّة اللسان العربي (ع٥٢)، ذهب فيه إلى أنّ نصّ الفارابي لا يستند إلى معايير تقييميّة صحيحة، ولا يقوم على أسس علميّة مقنعة -بحسب تعبيره- في الحكم على لغات العرب من حيث السّلامة والضّعف، أو الصّحة والفساد. لذلك، فإنّه يرى عدم صلاحيّة نصّ الفارابي لأيّة دراسة علميّة.

(2) فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص٤١٩.

(3) السابق، ص٤٣٤.

الاحتجاج بين الأخذ والعصر -كما يقول الدكتور تمام حسان[1]- كالربط بينه وبين الشخص مع انتفاء المعاصرة، ما دام ذاك الشخص يلتزم بالمستوى الصوابي للمرحلة موضوع الدراسة.

لذلك، فإنّ ابن مالك لمّا خَرَجَ عن هذا الإطار ونَقَلَ في كتبه لغةَ لَخْم وخُزاعَةَ وقُضاعَةَ، اعترض عليه أبو حيان قائلاً[2]: "ليس ذلك من عادة أئمّة هذا الشأن" وإذا كانت قبيلة قريش أجودَ العرب انتقادًا (انتقاءً) للأفصح من الألفاظ، وأسهلَها على اللسان عند النّطق، وأحسنَها مسموعًا وإبانةً عمّا في النفس -كما أشار إلى ذلك الفارابي في وثيقته- فلماذا استبعدت من دائرة الجمع والتقييد؟ ألأنّها من سُكّان الحاضرة؟ وماذا يَضيرها إذا كانت على ما وَصَفَ الفارابي من تَفَوّق لغويّ كبير؟ وهي اللهجة التي نزلت معظم آيات القرآن الكريم بها، فكانت بذلك جماعًا لغويًا موحّدًا.

ولو أنّ النحاة جعلوا نَقْلَ اللغة عن الأعراب البُداة مرحلة أولى تَبِعَتها مرحلةٌ ثانيةٌ، وَسَّعوا فيها هذا القيد الزماني والمكاني، وقاسوه على ما جمعوا في المرحلة الأولى -لو فعلوا لَأغْنَوا العربيّة غَناءً كبيرًا في أنماطها اللغويّة كلّها. أمّا ما قاله أحمد أمين[3] من أنّ سلامةَ اللغة غيرُ الفصاحة، أي أنّ قريشًا أبعدُ عن سلامة اللغة لمخالطتها الأقوام الآخرين، لأنهم أهل تجارة وسياسة، لكنّها مع فساد لغتها فصيحة قويّة التعبير عمّا في نفوس أبنائها -ففيه شيء من التّمَحّل والخلط؛ إذْ كيف يكون المرء فصيحًا ولغته فيها هُجنه وفساد؟.

مصادر الاحتجاج

لو أنّ العلماء رتّبوا المادّة اللغويّة المسموعة من القرآن الكريم بقراءاته كلّها أولاً، ثُمّ الحديث النّبوي الشّريف ثانيًا، ثمّ كلام العرب شعرًا ونثرًا من غير تحديدِ زماني ومكاني، لكان في ذلك ثراءٌ

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠، ص٨١.

[2] انظر: السيوطي، الاقتراح، ص٤٥.

[3] ضحى الإسلام، ٢/٢٤٧.

كبير في الدراسات اللغوية العربيّة المبكّرة. لكنّ اعتمادهم الكلّي على كلام العرب محدّدًا بزمان ومكان، ضيّعَ كثيرًا من الفوائد التي يمكن أنْ تُجنى لو غيّروا وبدّلوا، وخاصة أنهم اعتمدوا الشّعر دون النثر في التقعيد النحوي؛ فالنثر[١] يندرج تحته ضمنًا القرآن الكريم والحديث الشريف، وذلك مَكْمن النّقص.

القرآن الكريم

يُنظر إلى القرآن الكريم على أنّه الأساس في الدّراسات اللغوية العربيّة كلّها، إذْ لولاه ما عُني المسلمون بها تلك العناية البالغة فكان نقطُ إعرابه قصّةَ بدايةٍ لتأسيس علم جديد هو النّحو العربي بشكل عام. وإذا كان الكلام العربي الفصيح يُحتجّ به لغرضين: لفظيّ (في علوم العربيّة)، ومعنويّ (في علوم البلاغة)، فالقرآن الكريم -كما يشير الأفغاني[٢]- نصّ فصيح مُجْمع على الاحتجاج به في اللغة والنّحو والصّرف وعلوم البلاغة. وقراءاته جميعًا الواصلةُ إلينا بالسّند الصّحيح حُجّة لا تضاهيها حُجّة، وذهب إلى أبعدَ من ذلك إذْ جعل طرقه المختلفة في الأداء هي كذلك في الاحتجاج بها، لأنّها مرويّة عن الصّحابة وقُرّاء التّابعين، "وهم جميعًا ممّن يُحتجّ بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحرّوا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم".

وطرقُ أداء القرآن قراءاته بكلّ أشكالها؛ متواترةً كانت أو آحادًا أو شاذّةً[٣]، جرى عُرف العلماء على الاحتجاج بها في اللغة[١] -إذا لم تخالفْ قياسًا معروفًا- بصرف النّظر عن كون القراءة

---

[١] النّثر المعتدّ به: إمّا نصوص دينيّة تتمثّل في القرآن والحديث، وإمّا نصوص غير دينيّة ممّا يُنسب إلى العرب من نصوص فصيحة غير القرآن والحديث، كالخطب والرّسائل والأمثال... (انظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣، ص٣٧)

[٢] في أصول النحو، ص٢٨.

[٣] ضوابط صحّة القراءة ثلاثة: صحّة السّند والتواتر، وموافقة الرّسم، وموافقة العربيّة؛ فالمتواترة كلّ قراءة وافقت العربيّة مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو تقديرًا، وتواتر نقلها. والشّاذّة ما وافقت العربيّة، وصحّ سندها، وخالفت رسم المصحف. (انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥-١٦). ويرى الأفغاني أنّ الشّرط الأساسي هو صحّة السّند والتّواتر، أمّا الشّرطان الثاني والثالث فالغالب أنّهما أضيفا ليتكوّن من الثّلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة، وليخرج بذلك قراءات متواترة تركها النّاس منذ حملهم عثمان -رضي الله عنه- على مصحفه لمخالفتها رسمه. والتّواتر -لا صحّة السّند وحده- شرط في القراءة =

الشّاذّة منها لا تُجزئ في القراءة مُطلقًا[2]، وذلك لأنّها -أي القراءات الشّاذّة- في رأي الأفغاني[3]- أقوى سندًا، وأصحّ نقلاً من كلّ ما احتجّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن. كيف لا ومن أئمّة القراءة -كأبي عمرو بن العلاء، والكسائيّ، والحضرمي- هم أئمّة في اللغة والنّحو؟!.

إذن، فالأفغاني في انتصاره للقراءة الشّاذّة، وتبَنّيه رأي مَن احتجّ بها- يجعلها فوق كلام البشر حتّى لو خالفت قياس علماء النّحو، ورواتُها فُصحاءُ عاشوا زمن الاحتجاج -على اعتبار أنّ الأفغاني يأخذ بالتّحديد الزّمنيّ للاحتجاج. لذلك، فهو يرى[4] أنّ علماء اللغة والنّحو -وإنْ أسقطَ القرّاءُ القراءةَ بالقراءة الشّاذّة لمخالفتها الرّسم العثماني، لعدم وُثوقهم أنّها قراءة النّبي عليه السّلام- ينبغي لهم أنْ يَعَضّوا عليها بالنّواجذ؛ إذْ كان رواتُها الأعلَوْن عربًا فصحاءَ سليمةً سلائقُهم، تُبْنى على أقوالهم قواعد العربيّة. وتأسيسًا عليه، فإنّ القراءات القرآنيّة عنده رَجَحَتْ في حُجّيّتها اللغويّة والنّحويّة على شواهد النّحاة، وكان ذلك عُرفًا قديمًا تعاهده العلماء.

ولعلّ هذا الرّأي صحيحٌ عند غيرِ قُدامى النّحويين منهم -وهو ما يقصده الأفغاني فيما أقدّر- فعلى الرّغم من أنّ القراءة عند القدامى سُنّة متّبعة لا تُخالَف، إلاّ أنّهم كانوا يتأوّلون منها ما خالفَ أقيستَهم؛ فسيبويه مثلاً "لا يجد غضاضة في ردّ القراءة وإنكارها ووصفها بالرّداءة والقلّة، أو أنّها غير

= المتواترة، يقتضيه -بحسب رأي الأفغاني- المنهج السّليم في كلّ ما يرجع إلى النّقل، وبذلك تمتاز القراءات عن الأحاديث التي تشترط صحّة السّند دون التّواتر. (انظر: حُجّة القراءات، بتحقيق الأفغاني، ص١٢-١٣ (مقدّمة التحقيق). وأمّا وجوه التغيير في الأحرف التي أطلق عليها العلماء (خلافًا)، (انظر: ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، المكتبة العلمية، ١٩٧٢، ص٣٦-٣٨)- فما هي عند الأفغاني بوجوه خلاف، لأنّها لم تكن تؤدّي إلى نقض معنىً أو تغيير حكم، ثمّ اندرجت هذه الوجوه الكثيرة في القراءة في تعبير (الأحرف السّبعة) الواردة في الحديث الشّريف، ويراد بها التّعدّد والكثرة لا تحديد العدد سبعة (انظر: حجّة القراءات، ص٨-٩، مقدّمة التّحقيق للأفغاني).

(١) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص٣٦.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/١٤-١٥.

(٣) في أصول النحو، ص٢٩.

(٤) في أصول النحو، ص٢٩، وانظر له: (الاحتجاج للقراءات)، ص٧٨، ومقدّمة تحقيق (حجّة القراءات)، ص١٤.

جائزة إلاّ في الشّعر على الضّرورة، ناهيك عن إهماله لذكر غالب القراءات التي تَنْقض اطّراد ما توصّل إليه هو أو أساتذته من قوانين وأحكام نحويّة"[١]، وذلك مطّرد عند معظم البصريين وقليل من الكوفيين.

أمّا العلماء المتأخّرون من النّحويين فيما بعد القرن السّادس الهجري- كابن حزم الأندلسيّ، والفخر الرّازي، وابن مالك الذي كان -بحسب تعبير الدكتور شوقي ضيف[٢]- أمّةً في القراءات ورواية الحديث النّبوي، وأبي حيّان الأندلسي- فقد أكثروا من الاحتجاج للقراءات والانتصار لها، ورأَوْا فيها مَقْنَعًا غير ما هو موجود في الكلام العربي من شعر ونثر، بل كان مذهب ابن جِنّيّ في القرن الرّابع الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة في العربيّة، ووضع لذلك كتابَه (المُحتسَب)، فَجَمَعَ فيه شواذّ القراءات ووجّهها واحتجّ لها[٣]. وصنيعه هذا -كما يقول الأفغاني[٤]- هو الصّواب، لأنّ الاحتجاج لها أثبت، والاستجابة لها ألزم، على حدّ تعبير محمد عطا[٥] محقّق (المُحتسَب).

ومنهج القرّاء -في نظر الأفغاني[٦]- مفضّل على منهج النّحاة، لأنّه سَديدٌ متّسق علميًّا ومنطقيًّا ومنهجيًّا، واستدلّ على ذلك بقول أبي عمرو الدّاني[٧]: "وأئمّة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف

---

(١) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص٣٥٤، وانظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص٩٢ وما بعدها.

(٢) المدارس النحوية، ٣١٠.

(٣) يقول ابن جِنّيّ في مقدّمة (المحتسَب، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٠٣): "لكنّ غرضنا منه أنْ نُريَ وجهَ قوّةِ ما يسمّى الآن شاذًّا، وأنّه ضاربٌ في صحّة الرّواية بِجِرانه، آخذٌ من سَمْت العربيّة مهلة ميدانه، لئلاّ يُرى مرى أنّ العدول عنه إنّما هو غضٌّ منه أو تُهمَةٌ له"، مع أنّه كان يعترض على القرّاء ويخطّئهم.

(٤) في أصول النحو، ص٤٥، مع أنّ ابن جنّي كان يعترض على القرّاء ويخطّئهم.

(٥) المحتسَب، ص٦٦ (مقدّمة التحقيق).

(٦) في أصول النحو، ص٢٩-٣١.

(٧) النشر في القراءات العشر، ١/١٠-١١. يقوم منهج القرّاء على أساسين: النّقل والرّواية ثمّ العرض والأداء. أمّا منهج النّحاة فيقوم على السّماع والقياس. (انظر: زهير غازي زاهد: (النّحويّون والقراءات القرآنيّة)، مجلّة آداب المستنصريّة، ع١٥، ١٩٨٧، ص١٠٦ وما بعدها).

القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرّواية، إذا ثبتَ عنهم لم يردّها قياس عربيّة ولا فُشُوّ لغة، لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها".

لذلك، عابَ على النّحويين طَعْنَهم في قراءةٍ صحيحة السّند تخالف قواعدهم القياسيّة، مع أنّ قارئها أبلغ وأعربُ من كثير ممّن يَحتجّ النّحويّ بكلامهم من العرب، وعزّز ما ذهب إليه بأقوال المحقّقين من العلماء؛ فقد قوّى زَعْمَه على اضطراب موقف النّحاة ومنهجهم بقول ابن حزم: "لا عجبَ أعجبَ ممّن إنْ وجدَ لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطّرمّاح، أو للشّمّاخ، أو لأعرابيّ أسديّ، أو سلَميّ، أو تميميّ، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه- لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يَعترض فيه. ثمّ إذا وَجد لله -تعالى- خالقِ اللغات وأهلِها- كلامًا لم يَلتفت إليه ولا جَعَله حُجّة، وجعلَ يَصرفه عن وجهه ويُحَرّفه عن موضعه، ويَتَحيّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه. وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلّم كلامًا فعل به مثل ذلك"[١].

وعلى ذلك فإنّ موقف النّحاة من النّصوص العربيّة حين قعّدوا القواعد، فيه خَلَل واضطراب من النّاحية المنهجيّة، وتَعتوره نواقصُ كثيرة وثَغَرات عِدّة؛ فطريقتُهم التي يقيمون عليها قواعدهم، من جَمعِ نُتَف نثريّة وشعريّة من قبيلة أو أخرى، ومن أعرابيّ في الشّمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يُعرف قائله إلى جملة غير منسوبة- طريقةٌ غيرُ مُحكمة قائمة على استقراء ناقص. وإنّ القرآن الكريم بقراءاته كلّها أصلٌ في التّقعيد النّحويّ، ولغةُ الشّعر -بحسب تعبير الدكتور تمّام حسّان[٢]- لا ينبغي أن تُرى نموذجًا للاستعمال العربيّ لما تتّسم به من ضرائر شعريّة وتَرَخّصٍ في القرائن اللفظيّة. وعليه، فالمنهج السّليم الذي يراه الأفغاني ويدعو إليه، أنْ تُصحّح القواعد النّحويّة على القراءات الصّحيحة

---

(١) الفصل في الملل والنّحل، تحقيق محمد نصير وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥، ٣/٢٣١.

(٢) انظر: الأصول، ص١٠٣.

السّند المخالفةِ لتلك القواعد، لأنّ ذلك أعودُ على النّحو بالخير، وأمّا ما دَرَجَ عليه النّحاة فَقَلْبٌ للأوضاع وعكسٌ للمنطق(١).

والنّحاة يتمسّكون بالقراءة شرطَ موافقتها وجهًا من وجوه التأويل في العربيّة، ومصطلح الشّذوذ للقراءة عندهم، هو مِن جهة مغايرة القراءة لما أثبتوا من قواعدَ لا من جهة نقلها وأدائها، فتُحفظ لذلك وتُستبعد من التقعيد وذلك –في ظنّي– مكمن الخطر، يقول الدكتور تمّام حسّان في هذا السّياق(٢): "فإن خالفت القراءةُ العربيّةَ، ولم يُمكن إعادةُ تركيبها إلى أصلٍ من أصول العربيّة حُفظت القراءةُ، ولم يُقسْ عليها قياسًا عامًّا، وإنْ صَحَّ الاحتجاج بها في مثل تركيبها".

أمثلـــة

عَرَضَ الأفغاني لبضع شواهد من القراءات تمثّل مسائل صرفيّة ونحويّة، توضّح مجافاةَ بعض النّحاة للعلم والحقّ، وتعصبّهم الذي يردّه إلى جهلهم بفنّ القراءة وتاريخها.

أولاً: هجر (وَدع) ومصدره

أورد النحاة أن العرب استغنت عن ماضي (يَدَع) ومصدره بماضي (يَتْرك) ومصدره، بدليل أنهما لم يَردا في فصيح كلامها، قال سيبويه(٣): "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون (يَدَع) ولا يقولون (وَدَعَ) واستغنوا عنها بِتَرَكَ"، وقال ابن جِنّي(٤): "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجَرَيْتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَرَ، ووَدَعَ، لأنهم لم يقولوها، ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرها نحو: وَزَنَ ووَعَدَ لو لم تسمعهما. فأمّا قول أبي الأسود:

---

(١) انظر: في أصول النحو، ص٣٢-٣٣.

(٢) الأصول، ص٩٩، وانظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٣٧.

(٣) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ٢٥/١

(٤) الخصائص، ٩٩/١.

ليتَ شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحُبِّ حتّى وَدَعَــهُ

فشاذٌ، وكذلك قراءة بعضهم: (ما وَدَعَكَ ربّك وما قلى)"[١].

يرى الأفغاني أن النحاة بما صدر عنهم متهافتون خرجوا عن أصولهم التي أصّلوها محتجًّا بأنّ ما وصل إلينا عن العرب قليل، وأنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن. وبناءً على هذا الذي اتّفق عليه،يرى -رحمه الله- أنّ ما ذهب إليه النّحويون واللغويون غير صحيح، بدليل أن أبا الأسود استعملها في البيت السابق، ووردت في قول شاعر آخر[٢]:

وثَمّ وَدَعْنا آل عَمرٍو وعامرٍ فرائسَ أطرافِ المثقّفة السُّمْرِ

وأورد عبد السلام هارون شاهدًا آخرَ عليها للشاعر سُويد بن أبي كاهل[٣]:

فسعى مسعاته في قومه ثم لم يدركْ ولا عجزًا وَدَعْ

وحجّة الأفغاني أن العلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد إذا لم تخالف القياس، وهي مطردة في القياس على ما أشار ابن جنّي. أما قوله: "شاذة في الاستعمال"، فيحبطها -كما يقول الأفغاني- اعتراف النحاة بضآلة ما انتهى إلينا من كلام العرب، وأن أحكامهم عامةٌ مبنية على الاستقراء الناقص، وورودها كذلك في الشعر، عداك عن قراءة النبي -صلّى الله عليه وسلّم- بها، وأنّه استخدمها في حديثه إذْ قال: "لَيَنتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعاتِ أو لَيَخْتِمنّ الله عزّ وجل على قلوبهم"[٤]، وقال: "إنّ شرّ النّاس مَنْ وَدَعَهُ الناس اتّقاء فُحْشه"[٥]، يقول ابن دُرُستُوَيه: "واستعمال ما أهملوا جائز صواب وهو الأصل...بل هو في القياس الوجه"[٦].

---

[١] الضّحى: ٣، وهي قراءة عروة بن الزبير. انظر: المحتسب ٤٣٢/٢.

[٢] الزمخشري، الكشاف، ٧٦٦/٤.

[٣] سيبويه، الكتاب، ٢٥/١ (الحاشية)

[٤] صحيح مسلم بشرح النووي، م٣ (ج٥-٦)، كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة، ص٣٩١.

[٥] البخاري، الأدب المفرد، بعناية محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٧٩.

[٦] تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٦٠-٢٦١.

إذًا، فهذا الفعل مستعمل في لغة العرب لا كما زعم ابن جنّي، وأكثر استعماله في الحديث والقراءات وهو جانب من اللغة كبير، فيه غَناء للّغة وإثراء لها لم يُدرجْه النّحاة ضمن مادتهم اللغوية المسموعة، ووقفوا من الآخذين حذرين متيقّظين، ولو فعلوا لوصلوا إلى كثير من الأحكام الصائبة التي تَخرج بهم عن التأويلات والتفريعات، "وبذلك ترى تَسرّب الوهي إلى بعض أحكامهم؛ إذْ كانت خُطّتهم يَنقصها الإحكام في المنهج والكفاية في الاستقراء معًا، وكان عليهم قبل إرسالها استيعابُ قراءات القرآن على الأقل والاحتجاج لها"[١].

ثانيًا: حرف العلة الزائد في الرباعي يقلب همزة في التكسير

وذلك قولك في تكسير (صَحيفة، وعجوز، وسحابة): صحائف، وعجائز، وسحائب. أما قراءة نافع وابن عامر: (وجَعَلْنا لكم فيها معائشَ)[٢]، بهمز (معايش)، فقد قرر النحاة خطأها لمخالفتها معيارًا صرفيًّا يقضي بأنّ حرف المد في بناء (فَعِيلَة) ينقلب همزة إذا كان زائدا في المفرد، أمّا إذا كان أصليا فلا يُقلب، وعليه فالقراءة شاذّة لخروجها على قانون النحاة ومعيارهم. بل إنّ المازنيّ وصف الإمام نافعًا بأنّه لم يكن يدري ما العربيّة[٣]، وأنّ له أحرفًا يقرؤها لحناً نحوٌ من هذا، وَرَدّد قولَه هذا المبرّدُ إذْ قال[٤]: "هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعَيْم ولم يكن له علمٌ بالعربية".

ولا يخرج الأفغاني في نظرته إلى القراءات القرآنية متواتِرها وشاذّها عن أنها يجب أنْ تشكّل أصلاً رئيسًا في السّماع، تُقعّد على أساسه القواعد، لذلك فهو يَعيب على نحاة البصرة أنهم جعلوا القراءة تبعًا للقاعدة، وأنّ الصحيحَ في نظره "تصحيحُ قاعدتهم أو تذييلها بأن العرب ربما حملت الحرف الأصلي على الزائد فعاملته معاملته إذْ كان شبيهًا به في اللفظ، ثم عليهم أنْ يَستشهدوا على ذلك بقراءة

---

(١) في أصول النحو، ص٣٦.

(٢) الأعراف: ١٠، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذّ القراءات، تحقيق برجستراسر، دار الهجرة، ص٤٢.

(٣) انظر: ابن جنّي، المنصف شرح التّصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٢٦١.

(٤) المقتضب، ١/١٢٣.

نافع هذه"[1]؛ ذلك أنّ استشهادهم بالقراءة -في رأيه- "يزيد مذهَبَهم إحكامًا وانسجامًا مع أصوله التي أهمّها البناءُ على السّماع الصحيح... لأنّ اللغةَ تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص".

ويرى الأفغاني أنّ النحاة ناقضوا أنفسهم حين جمعوا (مُصيبة ومَنارة) على (مصائب ومنائر)، مع أنّ حرف المد فيهما أصليٌّ، وأنّ الهمزة مقلوبة عن حرف أصلي لا زائد، و"لم يَسَعِ النحاة إلا المكابرة والحمل على الشذوذ" على حدّ تعبيره. وأظنّ لا تناقض عندهم لأنّ تعليل الجمع من الأصلي إنّما جاء لطرد القياس، ثمّ الحكم بالشّذوذ عليه من جهته -أي القياس- سليم.

ثالثًا: دخول لام الأمر على غير المضارع الغائب

تدخل لام الأمر على المضارع الغائب في الأعم الأغلب، ويَقلّ دخولها على فعل المتكلّم وفعل المخاطب. وليس لهذه القلّة قيمة في رأي الأفغاني[2]؛ لأنها -أي القراءات القرآنية- وردت على ذلك، ففي قوله تعالى: "فبذلك فَلْيَفْرَحوا"، قرئ "فَلْتَفْرَحوا"[3]، بدخول لام الأمر على تاء الخطاب، وفي قوله تعالى: "وَلْنَحْمِل خطاياكم"[4] في القراءة المتواترة.

رابعًا: تسكين لام الأمر بعد (ثُـمّ) لضرورة الشعر فقط، بدخول لام الأمر على نون المتكلمين. وفي ذلك يقول الأفغاني[5]: أسقط المحقّقون هذا الحكم محتجّين بالقراءة المتواترة "ثُمّ لْيَقْطَع"، و"ثُمّ لْيَقْضوا تَفَثَهم"، إذْ قرئتا بتسكين اللام[6]. ولا مسوّغ لقصره على الشّعر إذًا، لأنّ التسكين بعد العاطف

---

[1] في أصول النحو، ص٣٧.

[2] السابق، ٣٨، وانظر: مغني اللبيب، ص٢٩٦-٢٩٧.

[3] يونس: ٥٨، ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات، ص٥٧.

[4] العنكبوت: ١٢.

[5] في أصول النحو، ص٣٨.

[6] الآيتان (١٥/٢٩) على الترتيب من سورة الحج. انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٢٦/٢.

متواتر جدًّا تخلّصًا من توالي المقاطع المفتوحة، وحذفُ المقطع القصير المفتوح غير المنبور يكاد يكون مطّردًا في لغات العرب (لهجاتهم).

خامسًا: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور

مسألة خلافية منع جوازها البصريون، وأجازها الكوفيون محتجّين بقراءة ابن عامر: "وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم"[1].

ويرى الأفغاني[2] أنّ البصريين تَسرّعوا في الحكم على القراءة تعصبًا لمقاييسهم النظريّة، لِتَسلم لهم قواعدهم الموضوعة من غير استقراء وافٍ، ويرى أنّ ما ذهبوا إليه[3] من أنّ المضاف والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فلا يَفصل بينهما أجنبي، قولٌ مردود، لأنّ اللغة سماع لا اختراعٌ خاصّ بهم، ولا ينهض حجّة في شيء.

وأثار الزّمخشري -في المئة السّادسة- حفيظة الأفغاني- الذي التمس عذرًا لخلاف النحويين في القرنيين الثاني والثالث- حين علّق -أي الزّمخشري- على قراءة ابن عامر بقوله[4]: "أمّا قراءة ابن عامر...، فشيء لو كان في الضرورات -وهو الشعر- لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبًا بالياء، ولو قَرأَ بِجرّ الأولاد والشّركاء -لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب".

هذا الكلام فيه -بنظر الأفغاني- زلّتان كبيرتان يتنــزّه عنهما الشّادي في علم القراءات: أولاهما ظنّ الزّمخشري أنّ ابن عامر حُرٌ في اختراع القراءة، مع أنها سماع محض لا مجال للاجتهاد

---

[1] الأنعام: ١٣٧، وانظر: النشر لابن الجزري، ٢/٢٦٣.

[2] في أصول النحو، ص٤٠-٤١.

[3] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ٢/٤٣١-٤٣٢.

[4] الكشّاف، ٢/٧٠.

فيها. وثانيهما ظنّه أن القارئ أسير الرّسم؛ فالذي حمل ابن عامر على جرّ (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشّامي، ويرى[1] أنّ هذه الزّلّة شبْه تلك في الجهالة، لأنّ القراءة تُتَلَقّى مشافهةً بالإسناد، وهي -عادة- توافق الرسم؛ إذْ ليس لقارئ أنْ يقرأ قراءة لم يتلقّها وإنْ وافقت الرسم.

وكان ابن المنير الإسكندري -في الانتصاف- قد أفاض في تعقّب الزمخشري في تخطئته ابنَ عامر[2]، وكاد يخرجه من الملة لولا أنه ليس من أهل علم القراءة وعلم الأصول، ورأى أنّ ما حمله على هذا الخيال هو "التغالي في اعتقاد اطّراد الأقيسة النّحوية، فَظنُّها قطعيّة حتى يَردّ ما خالفها"، ثم جاء بشواهد شعرية جاز فيها الفصل بين المتضايفين بغير الظّرف والجار والمجرور، كقول الشاعر عمرو بن كلثوم:

فداسَهم دَوْسَ الحصادَ الدّائسِ[3]

وقول الآخر:

يَفْرُكن حَبَّ السّنبل الكنافج بالقاعِ فَرْكَ القطنَ المحالجِ

مبيّنًا -أي الإسكندري- أنّه لا يتغيّا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة. وذهب الصّبّان في حاشيته إلى أنّه لا عبرة بردّ الزّمخشري قراءةَ ابنِ عامر مع ثبوتها بالتواتر. غير أنّ رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) ذهب بعيدًا حين عرض للفصل بين المتضايفين، فقد تابع الزّمخشري في زلّته وأنكر قراءة ابن عامر، بل ذهب إلى عدم التّسليم بتواتر القراءات السبع "وإن ذهب إليه بعض الأصوليّون"[4].

---

[1] في أصول النحو، ص٤٢-٤٣.

[2] انظر: الكشاف، ٦٩/٢-٧٠.

[3] صدره: (وحَلّقِ الماذيّ والقوانسِ)، انظر: المقاصد النحويّة (شرح شواهد العيني)، على هامش حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢٧٦/٢.

[4] شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ١٩٨٢، ٢٩٣/١.

وهذا تَحكّم في الرأي واتّباع للهوى، إذْ "لا يَحقّ لأي نحوي تَخْطيءُ أية قراءة لم توافق قياسه، فالقارئ عندما يقرأ بقراءة مخالفة للقياس النحوي لم يأتِ بها من عند نفسه، وإنّما يتلقاها تلقّيًا وتلقينًا متصلاً سندُها برسول الله -عليه الصلاة والسلام- فالقراءة سُنّة متّبعة يأخذها الأول عن الآخر"[1].

أمّا موقف الأفغاني هذا من فِعلة الزّمخشري، فقد استنكره بعض الأساتذة الأدباء، وَرَأَوْا أنّ ما جاء به الأفغاني أمرٌ إدٌّ[2]. لكنّ صراحة الأفغاني ووقوفه حيال الحق أبَيا عليه أن يصمت عن قول الحقيقة حتى لو كان مع عَلَم نِحرير كالزّمخشري، فقد وصفه الأفغاني بالعُجمة[3] وأنّه لا يُحسن فنّ القراءة ولا ثَقِفَ مصطلحه، تَخرّج بقواعد النّحاة المبنيّة على الاستقراء الناقص، وعليه أن يتحرّى لنقد ابن عامر العربي، قويم الملكة، فصيح اللسان، حجة في لغة العرب، شيئًا غير هذه الخطابيّات.

إذن، فقراءة ابن عامر، وقراءة مَنْ قرأ: "فلا تَحسبنّ اللهَ مخلفَ وعدَه رسلِه"[4]، بفتح الدال وكسر اللام من (رُسُلِه)- حجّةٌ قويّة على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور-كما

---

(1) عبد الجبار علوان: (ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء)، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٧، ج١، ١٩٨٦، ص٣١٥.

(2) في أصول النحو، ص٤٤.

(3) انظر: في أصول النحو، ص٤٤، حجّة القراءات، ص٣٥ مقدّمة التحقيق. وهذا الوصف غير خليق بالأفغاني أن ينبزه للزّمخشري (الأعجمي) -وإنْ كان فيه الأفغاني تابعًا لأبي حيّان الأندلسي إذْ قال: "أعجب لعجميّ ضعيف في النّحو يردّ على عربيّ صريح محضٍ قراءةً متواترةً، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيتٍ، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرّجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا. وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم (تفسير النهر الماد من البحر المحيط، ضبط بوران وهِديان الضنّاوي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ٧٥٣/١)- ففي ذلك مخالفة لقواعد البحث العلمي، وخاصّة أنّ الأفغانيّ نفسه أعجمي غير عروبي. وما كانت المِلّة يومًا في الدّين مقياسًا للدّلالة على لغة إنسان؛ فثمّة فرق بين القوميّة واللغة، وإنّ معظم النّاشطين في رحاب الثّقافة العربيّة الإسلاميّة هم من غير العرب أرومة. وقد يكون للاعتزال أثر في الهجمة على الزّمخشري، فطالما جلب عليه هذا الاعتقاد من نقمة النّاقمين وسخط السّاخطين، على حدّ تعبير الأستاذ علي النّجدي ناصف (انظر: (بين القرّاء والنّحاة)، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ج١٧، ١٩٦٤، ص٣٩)).

(4) إبراهيم: من الآية ٤٧، وانظر الكشاف ٥٦٦/٢، فقد ضعّف الزّمخشري هذه القراءة وخطّأ الأفغاني تضعيفه هذا.

يقول الأفغاني[1]–، ويكون –أي الفصل– على ندرته عربيًا قويًا، ومن ثَمّ فإنّ المنهج السّليم عنده يقضي "أنْ يُصحّح النّحاة البصريون قاعدتهم محتجّين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون[2]، لا أنْ يُضعّفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم". وعلى ذلك، فإنّه إذا كان بين القاعدة النحوية والقراءة تخالفٌ، عُدّلت القاعدة لتتفق والقراءة.

ولا أظنّ النحاة يرفضون القراءة باعتبار سندها واتصاله أو انقطاعه بالرسول صلى الله عليه وسلّم، إنّما يناقشون علاقة تركيب القراءة مع تراكيب الفصحى عامّة، ولا علاقة لذلك بصحّة السند وعدمه؛ فصحّة السّند لا تعني –ضرورة– توافقًا مع قواعد الفصحى الغالبة، وكذا العكس بالعكس تحت قاعدة مبدأ الشّيوع اللغوي، فهو قاعدة تتضاءل بجانبها قواعد الانتشار المحدودة، فذلك ما عناه النّحاة أصلاً بحفظها وعدم القياس عليها؛ فالرّفض للقياس على المتفرّدات، مع أنّ منهجهم في التعامل مع الشّواهد الشّعرية المنفردة يقودهم إلى التأويل والقبول والقياس لا إلى الرّفض والتخطئة.

وعلى أيّة حال، فالأوْلى ألاّ يكون منهج النّحاة قائمًا على تعليل التّفرّد اللغوي، لأنّ اللغة عُوملت (وصفيًّا ومعياريًّا) ولم تكن بعدُ قد تولّدت فكرة المنهج التاريخي في فهم اللغة، وإلاّ لكانت مثلُ الظواهر الفرديّة تُشرح في ضوء مفهوم التطوّر اللغوي. ولو كانت عند نحاتنا القدماء فكرة الرؤية التطوّريّة للغة لَعَمِلوا في النّصوص ذاتها تحليلاً داخليًّا، ومن ثمّ وزّعوها تحت فئاتها، أي عملوا بها على ما تظهره خواصّها.

وفي النّهاية، فإنّ القراءات القرآنيّة كلّها حجّة في العربيّة، بل إنّ حجّيّتها اللغويّة –عند الأفغاني– أقوى من حجّيّة الكلام العربيّ الفصيح من شعر ونثر، يستوي في ذلك المتواتر منها والآحاد

---

(1) انظر: في أصول النحو، ص٤٤–٤٥، ومقدّمة تحقيق (حجّة القراءات)، ص١٨–١٩.

(2) الفرّاء منهم أنكر هاتين القراءتين ولم يعدّهما من العربيّة في شيء. انظر: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، ١٩٨٣، ١/٣٥٧، ٢/٨١.

والشّاذّ. لذلك، فإنّ عدم اعتماد النحويين على القراءات في التّقعيد النّحوي، أفقد منهجهم تماسكه وإحكامه في نظره، وكان استقراؤهم من غيرها ناقصًا معيبًا، فقد توافر لها من الضّبط والوثوق والتّحرّي ما لم يتوافر للشّعر ولا للنّثر، إذْ "لا ثقةَ لنا بانحصار فصيح كلام العرب، في ما صار إلى نحاة البصرة والكوفة" على حدّ تعبير الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور(١).

وقد يكون إحجام النّحويين عن الاحتجاج بالقراءات، هو اتّباعهم منهج المتكلّمين في البحث والتّقعيد القائم على القياس، وهو منهج مناقض تمامًا لمنهج المحدّثين والقرّاء القائم على النّقل والأداء معًا، وقد يكون هذا السّبب وراء عدم احتجاج النّحاة بالحديث الشّريف كما سنرى بعد قليل.

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإسلام، جاء للقرآن مبينًا لأحكامه، ومفصلاً لمجمله، فكانا متلازمين لا تُفهم الشريعة إلاّ بهما، ولا يستغني عالم عن أحدهما. ولمّا كان الحديث أفصح كلام، وأسمى لغةٍ بعد القرآن "فقد صار له مع لغتنا شأن جليل، وكان له فيها أثر كبير تَمثّل في حفظ لهجاتها وغريبها وفي إغنائها وإثرائها"(٢). لكنّ علماء العربية المتقدمين من بصريين وكوفيين مع هذا، استبعدوا الحديث من مادّتهم المسموعة التي يقيمون عليها قواعدهم وأحكامهم(٣)، وحجّتهم التي بها يتشبّثون أنّ الحديث مرويّ بالمعنى وجُلّ رُواتِه من غير العرب.

والأفغاني لا يَبتعد في معالجته للاحتجاج بالحديث النبوي في قواعد العربيّة عمّا كان قرّره في حديثه عن القراءات القرآنية، وكأنّ هذا الترتيب عنده مقصود لذاته –أي البدء بالقراءات، ثم بالحديث، ثم بكلام العرب آخرًا– ليؤكد أهمية العلوم الدينية وأثرها الكبير في بناء العربية وأحكامها، لما بينهما

---

(١) تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، ١/٦١.

(٢) محمد ضاري حمادي، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط١، ١٩٨٢، ص٧.

(٣) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١/٩.

من ترابط محكم متين، فكل من ألمّ بتاريخ العربية "يَعلم حقّ العلم أنّها -أي علومَ العربيّة- نشأت حول القرآن وخدمة له"[1]؛ فالنّحو والصّرف لعصمة اللسان عن الخطأ في التلاوة، وعلوم البلاغة لجلاء روعة البيان القرآني.

لذلك، فقد ذهب الأفغاني إلى أنّ المنهج يقتضي بالبداهة "أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب"[2]، وعِلّة هذا التقديم عنده راجعة إلى البيان النبوي البليغ القائم على التأثير في النفس، وصحّة اللفظ، وجماع المعنى -لكنّ ذلك لم يكنْ ولم يقعْ. وقد علّل ذلك الأفغاني أنّ اللغويين والنحويين المتقدمين انصرفوا إلى ثقافةٍ ما يُزوّدهم بها رواةُ الأشعار خاصّة، "فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة"، على حدّ تعبيره.

بدأ الأفغاني بتعريف الحديث النبوي وهو: "أقوال النبي صلى الله عليه وسلّم، وأقوال الصحابة التي تَروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه"[3]، وهذا التعريف لا يختلف عما ألفه الناس من أن الحديث هو كل ما ورد عن رسول الله (ص) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. وعلّل الأفغاني إثبات النحويين واللغويين أقوال التابعين[4]- الذين تشتمل كتبُ الحديث على أقوالهم- مع الرّسول صلّى الله عليه وسلّم والصحابة إلى "ثقتهم بصحة صدورها عنهم؛ فيحتجون بها في إثبات مادّة لغويّة أو دعمِ قاعدةٍ نحويّة أو صرفيّة".

وأظنّ أنّ هذا التعليل لا يقوى دليلاً على انصراف النّحاة عن الاحتجاج بالحديث، ولعلّ سِرّ تحفّظ النحاة عن الاحتجاج بالحديث، لا يعود إلى قلّة الوقت، وكثرة الجهد، وعدم ثقة النّحاة بالحديث ورواته، بل يعود إلى "أسباب فكريّة مذهبيّة وسياسيّة وثمرة لأوضاع عامّة مضطربة سادت البيئة التي

---

[1] ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٩ (مقدمة التحقيق للأفغاني).

[2] في أصول النحو، ص٤٦.

[3] في أصول النحو، ص٤٦.

[4] كالزّهري، وهشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز.

عاشت فيها طوائف النّحاة الأولى"[1]، وهو سبب وجيه كما يُلحظ للمتتبع للحركة الفكرية في ذلك الوقت؛ ذلك أنّ النّحويين ارتضوا -كما أشرت في مبحث القراءات- منهج المتكلّمين القائمَ على القياس والعقل، المناهضَ كليًّا لمنهج المحدّثين القائم على الرّواية والنّقل،فانصرفوا عن الحديث النبوي درءًا لصدام يقع بين الفريقين -المتكلمين والمحدّثين- و"فصمًا لِعُرى ارتباطهم الوثيق وتعاملهم المطلق مع الفقه والاعتزال فكرةً ومنهاجًا"[2]. لذلك كان الاحتجاج بالحديث مثار جدل كبير بين الباحثين، لأنّ أحاديثَ غلبت على ظنّ فريقٍ منهم أنّها لفظ الرسول عليه السلام، فأجازوا الاحتجاج بها، وأحاديثَ غلبت على ظنّ فريقٍ آخرَ أنّها مرويّة بالمعنى فلا يجوز الاحتجاج بها.

المانعون

يرى الأفغاني أنّ أبا حيان هو خير من عبّر عن مذهب المانعين، "إذْ كان أشدَّهم مبالغة فيه وإنكارا على مخالفيه"[3]؛ فقد أعاد أبو حيّان عدم الاحتجاج بحديث الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى أمرين[4]: أحدهما أنّ الرّواة جَوّزوا النقل بالمعنى، وثانيهما وقوعُ اللّحن في الحديث لأنّ رواتِه من غير

(1) محمّد ضاري حمادي، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص٣٧١، وأيّدته في رأيه هذا الدكتورة خديجة الحديثي، مضيفة علّة أخرى تقوّي تعليله وتكمله، وهي: أنّ أوائل النّحاة من شيوخ سيبويه حتّى زمن تدوين صحيح البخاري، لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث لأنّه لم يكن مدوّنًا في زمانهم، ولم تشتهر مدوّنات الحديث التي وُجدت قبل تدوين الكتب الصّحاح الستّة، التي كان أوّلها صحيحُ البخاري (انظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٤١١-٤١٢)، وكان الدكتور محمد عيد أعاد انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث إلى (التّحرّز الدّيني)، إذْ وقف الإحساس الشّديد بتنـــزيه السّنّة -على حدّ تعبيره- مانعًا لهم عن الاتّجاه إلى نصوصها بالتّحليل والدّراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية. (انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١١٣)، وهو استنتاج فيه شيء من البُعد والمغالاة.

(2) محمّد ضاري حمادي، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص٣٧٠.

(3) في أصول النحو، ص٤٧.

(4) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص٤١-٤٢. وكان شيخ أبي حيّان أبو الحسن الضّائع جعلَ تجويزَ الرّواية بالمعنى، هو السّبب في ترك الأئمّة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النّبي صلى الله عليه وسلم، لأنّه أفصح العرب (انظر: الاقتراح، ص٤٣). =

العرب. والثاني يُدحض -في رأي الأفغاني- من خلال نظرة في معاجم (التهذيب) للأزهري، (والصّحاح) للجوهري، (والمخصّص) لابن سيده، و(المجمل) و(مقاييس اللغة) لابن فارس، و(الفائق) للزّمخشري، الذين استشهدوا كثيرًا بالحديث في معاجمهم، واستشهد على ذلك بقول محمّد بن الطيب الفاسي المغربي (١١٧٠هـ) -الذي عدّ من أهل مذهب الاحتجاج من النّحاة ابن مالك، وابن هشام، والجوهري والحريري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جنّي وابن برّي والسّهيلي- استشهد بقوله[1]: "لا نعلم أحدًا من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة، إلا ما أبداه الشيّخ أبو حيان في شرح التّسهيل وأبو الحسن بن الضّائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي".

أما إشارة الأفغاني إلى مجموعة من المعاجم اللغوية الكبيرة- التي احتج فيها مؤلفوها بالحديث النبوي- فذاك مختلف عن منهج النحاة، إذْ إنّ أصحاب المعاجم كان هدفهم تقييدَ اللغة ألفاظًا ومعاني، فكانوا يستشهدون بالقرآن وقراءاته، والحديث، وكلام العرب شعره ونثره على حدّ سواء؛ فاللغوي "شأنه أنْ ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأمّا النحوي فشأنه أنْ يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه"[2]، وإنّ ابتعادهم عن الاحتجاج بالحديث كان بسبب تأثرهم بمنهج المتكلمين، الذين كانت بينهم وبين المحدّثين معركة حامية. وهو انزلاق خطير وقعوا فيه "أنْ ينقلوا ذلك التأثّر إلى ميدان بحوثهم النّحوية التي لا صلة لها علميًّا بهذه المعارك المحتدمة"[3].

= وابن الضّائع أول من نبّه على أنّ النّحويين الأوائل لم يكونوا يحتجّون بالحديث لأنّه مرويّ بالمعنى، كما ترى الدكتورة خديجة الحديثي. انظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، ص١٧.

(١) فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دبي، ط١، ٢٠٠٠، ج ١، ص٤٤٧.

(٢) السيوطي، المزهر في علو م اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر، ٥٩/١. ومثال اللغوي والنحويّ المحدّث والفقيه، فالأول ينقل الحديث برمّته، والثاني يتصرّف فيه، ويبسط فيه عِلله ويقيس عليه الأمثال والأشباه.

(٣) محمد ضاري حمادي، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص٢٧٠.

وكان الدكتور محمد ضاري حمادي أخذ على الأفغاني مأخذًا[1]، أنّه وقف عند هذه المعجمات التي تعود إلى القرن الرابع فما بعده، دون إشارته إلى ما صُنّف قبلها من كتب ورسائل لغويّة، كانت فيما بعد مادّة المعجمات الكبرى. والحقّ أنّ الأفغاني أشار إلى هذه الرسائل في الصفحة نفسها التي أخذ عليه الحمادي فيها، إذ قال[2]: "كان العالِم من الأوائل يعلم رواياتٍ محدودةً، وخيرُهم من صنّف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي[3] مثلاً. ثمّ جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كلُّ ما صنّف السّابقون فكانت أوسع إحاطةً، ثمّ جاءت طبقة بعد طبقة وأُلّفت المعاجم المحيطة بكل ما اطّلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص، غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علمًا".

لذلك، فإنّ هذه الثّروة النحويّة أو اللغويّة أو الحديثيّة المتوافرة لدى المتأخرين، والتي جعلت نظراتِهم أشملَ وأحكامَهم أسدَّ، لو كانت -على ما يقول الأفغاني -بأيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وسيبويه... لعضّوا عليها بالنواجذ ولغيّروا كثيرًا من قواعدهم التي صاحبَها حين وَضْعها شُحّ الموارد، ولكانوا -في رأيه- "أشدَّ المنكرين على أبي حيان جمودَه، وضيقَ نظرته، وانتجاعَه الجدب، والخِصبُ محيطٌ به من كلّ جانب"[4]. كلُّ هذا يجعل المرء موقنًا أنّ الأفغاني كان مدركًا لما يقول، ولم تغرب عنه تلك الرسائل اللغوية الصغيرة، التي كانت في ما بعد زاد المعجمات الكبيرة. وعليه، فإنّ ما أخذه الحمادي عليه ينقصه التّحقّق والتّثبّت.

---

[1] السابق، ٣١٤.

[2] في أصول النحو، ص٤٩.

[3] من رسائله اللغويّة مثلاً، كتب: الإبل، والأثواب، والأخبية والبيوت، والأنواء، والأوقات، وخلق الإنسان، وخلق الفرس، والخيل، والدلو، ...انظر: الفهرست ص١١٢-١١٤.

[4] في أصول النحو، ص٤٩-٥٠. وأعجب بما ذهب إليه الأفغاني الدكتور صبحي الصّالح وأيّده في ذلك . (انظر له: علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٦٦، ص٣٢٨، ٣٣٣).

المجيزون

جعل الأفغاني ما نقله عن ابن الطيّب المغربي نواة للنحاة الذين احتجوا بالحديث، كابن جنّي وابن فارس وابن برّي والسّهيلي وابن خروف، ثمّ جعل ابن مالك[1] أولَ من أكثر من الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلّيّة في لسان العرب في كتابه التسهيل خاصة، ثمّ جعل بعده في الاستدلال بالحديث ابنَ هشام تلميذَ أبي حيان، فقد كان كثير الاحتجاج به "كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه"[2].

وإذا كان ابن مالك هو النحويّ البارز الذي شكّل استشهاده بالحديث ظاهرة لافتة للنظر جديرة بالدرس، فإنّ التّوسّع في الاستشهاد بالحديث ابتدأه السّهيلي[3] في كتابه (الأمالي)، وكان عمله هذا "مقدمة صالحة لعمل ابن مالك"[4]. إذن، فالبدء بابن مالك على الاحتجاج بالحديث في النحو، إنّما هو ابتداء بالظاهرة لا غير، وهو ما صنعه الأفغاني.

الردود على حجج المانعين

سبق في كلام أبي حيان أنّ عــدم الاحتجاج بالحديث يعود إلى أمرين اثنين: رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن في ألفاظه. أما المانع الأول فيرى الأفغاني[5] أنّ الأصل هو الرواية باللفظ، وأنّ تجويز الرواية بالمعنى إنّما هو احتمال عقلي لا يقين بالوقوع. لذلك، ذهب إلى جواز الرّواية بالمعنى، لأنّها على فرض وقوعها فإنّ المغيّر "عربيّ مطبوع يُحتج بكلامه في اللغة"، بل جعلَ[6] عدم الرّواية

---

(1) السابق، ص٥٠.

(2) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط١، ١٩٦٥، ٦٩/٢.

(3) محمد حسادي، الحديث وأثره...، ص٣٣٨.

(4) محمد عيد، أصول النحو، ص٥٣.

(5) انظر: في أصول النحو، ص٥٠-٥٢.

(6) السابق، ٥٦.

بالمعنى السّمة الغالبة على رجال الحديث وغيرهم ممن يروي الحديث، ذلك أنّ صيانةَ ألفاظ القرآن والحديث من التّحريف وحُسنَ فهمهما، من أوّل المرغّبات عندهم -أي رجال الحديث- في تعلّم العربية.

واحتجّ على ما يقول بمظهرين: أحدهما ظاهرة التّحرّي الشّديد عند علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، إذْ يُثبتون ألفاظ الرّوايات المختلفة "مبالغةً في التحرّي والدّقة"[1]. وثانيهما تدوينُ كثيرٍ من الصّحابة الأحاديثَ منذ زمن الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- حتى شاع في ما بعد. فهذان المظهران (التحرّي والتّدوين) كافيان -في رأي الأفغاني- "في غلبة الظن بأنّ الذي في مدوّنات الطبقة الأولى لفظُ النبي نفسه".

وإبدال الألفاظ بمرادفاتها لا يخرج عند الأفغاني عن أمرين: أحدهما أنّ وقوع الإبدال من عربيّ فصيح يُحتجّ به فليس ثَمّة حرج في ذلك. وثانيهما: وقوع الغلط أو التصحيف فذلك "نزر يسير لا يقاس أبدًا إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب". أي أنّ تعدّد الروايات في الشّعر وَوَضْعها كافٍ -في نظر الأفغاني- لقبول الاحتجاج بالحديث -المرويّ بالمعنى- وذلك هو الأولى. هذا من حيث المتن، إذ احتجّ النّحاة بالشعر والنثر على عُجَرِه وبُجَرِه.

أمّا من حيث السّند، فإنّ روايات الحديث فيها من الضّبط والدقّة والتحرّي ما "لا يَتَحلّى ببعضه كلّ ما يَحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب"، الذين "تعلّلوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلّها واردٌ بصورة أقوى على ما احتجّوا به هم أنفسهم من شعر ونثر"[2]. إذن فالأفغاني يُجيز الاحتجاج بالحديث المرويّ عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- لفظًا ومعنىً في النحو بلا قيد أو شرط، وكان مسبوقًا إلى ذلك من طه الرّاوي الذي ذهب إلى الاحتجاج بما صحّ من الحديث بلا قيد أو شرط، وعرض

---

[1] مثال ذلك: "على وجوههم"، أو "على مناخرهم".

[2] في أصول النحو، ص٤٦.

لحجج المانعين بالرد والإبطال بل إنه تحدّى[1] أنْ يأتي هؤلاء العلماء بمحدّث واحد ممّن يُعتدّ به، يمكن أن يوضع في صَفّ (حمّاد الرّاوية) الذي كان (يكذب، ويلحن، ويكسر)، ومع ذلك لم يتورّع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمرويّاته.

وكان الشاطبي (٧٩٠هـ) تبنّى مذهبًا وسطًا للاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو[٢]، يقضي باعتماد الحديث المرويّ باللفظ في الاحتجاج اللغوي والنحوي، وإبعاد الحديث المرويّ بالمعنى عن الاحتجاج اللغوي والنحوي. أمّا البغداديّ فالصّواب عنده "جواز الاحتجاج بالحديث للنّحوي في ضبط ألفاظه، ويُلحق به ما رُوي عن الصّحابة وأهل البيت"[٣].

ثم كان أولَ من أثار قضيّة الرّواية بالمعنى في العصر الحديث الشّيخ محمّد الخضر حسين، إذْ تقدّم ببحثه (الاستشهاد بالحديث) إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٣٥، الذي اعتمد نتائجه في وضع قرار خاص بالاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو[٤].

وأما المانع الثاني –وقوع اللحن في الحديث– فيرى الأفغاني أنّه –إنْ وقع– قليلٌ لا يُبنى عليه حُكم، "ولا يَصحّ أن يُمنَع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصّحيح إلاّ إذا جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأنّ بعض الناس يلحن فيه"[٥]. إذًا، فالاحتجاج بالحديث عند الأفغاني يساوي الاحتجاج بالقرآن الكريم، وأنّه صِنوه ومثله وخاصة أنّ علماء الحديث تشدّدوا في أخذ الناس بضبط ألفاظه، "حتى إذا لَحَن فيه شاذٍ أو عاميّ أقاموا عليه النّكير" بحسب تعبير الأفغاني.

---

(١) طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ص٢١. نقلاً عن: محمد ضاري حمادي، الحديث وأثره...، ص٤٤٥.

(٢) انظر: البغدادي، الخزانة، ١/١٢-١٣.

(٣) السابق، ١/٩-١٠.

(٤) انظر: مجموعة القرارات العلميّة الصادرة عن مجمع القاهرة، محمد شوقي أمين، وإبراهيم التّرزي، ١٩٨٤، ص٥. ونُشر بحث الشيّخ المشار إليه في مجلّة المجمع (ج٣/ص١٩٧-٢١٠)، ثمّ أعيد طبعه مضمنًا في كتابه (دراسات في العربيّة وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٩٦٠، ص١٦٦-١٨٠).

(٥) في أصول النحو، ص٥٢.

ويستوي عند الأفغاني في هذا التّشديد وإعظام اللحن من حَمَلة الحديث، الأحاديثُ المرويّةُ باللفظ وتلك المرويّة بالمعنى مُسنِدًا ما ذهب إليه[1] بقول الأوزاعي: "أعربوا الحديث فإنّ القوم كانوا عربًا"، وقوله: "لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث"، وقولِ حمّاد بنِ سلمة: "مَن لحن في حديثي فليس يُحدّث عني"، وقول الحسن بن علي الحلواني: "ما وجدتم في كتابي عن عفّانَ لحنًا فأعربوه فإنّ عفّان كان لا يلحن، وقال لنا عفّان: ما وجدتم في كتابي عن حمّاد بن سلمة لحنًا فأعربوه فإن حمادًا كان لا يلحن، وقال حمّاد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنًا فأعربوه فإنّ قتادة كان لا يلحن".

وعليه فإنّ الأفغاني يرجّح أن العلماء الذين استشهدوا بالحديث من المتقدمين لو تأخر بهم الزمن إلى "العصر الذي راجت فيه بين الناس غرائبُ علماء الحديث من رواية، لَقَصَروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولَمَا التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تَلبث أن يطوقها الشّك إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلميّة الدّقيقة"[2].

وهذا الكلام صحيح من الناحية النظرية، أمّا من حيث الواقع فإنّ البيئة المحيطة بالنحويين واللغويين، والصراعَ القائم بين المحدّثين والمتكلّمين الذين تأثّر بمنهجهم النّحاةُ، نأى بهم عن هذا القدْر الكثير من الثّروة اللغوية، وبقيت إلى أبحاث اللغويين أقربَ منها إلى أبحاث النحويين، حتى جاء النّحاة المتأخرون وبدؤوا يتوسّعون في الاستشهاد بالحديث، حتى صار –أي الاحتجاج به– ظاهرة عامة زمن ابن مالك وابن هشام بعده.

---

[1] انظر الاقتباسات كلّها، البلوي (أبو الحجاج يوسف بن محمد)، كتاب ألف باء، عالم الكتب، بيروت، ١/٤٤، ٤٥.

[2] في أصول النحو، ص٥٤.

كلام العرب والاحتجاج

يطلق (كلام العرب) في دراسات النحويين مصطلحًا على الشعر والنثر[١]. وقد كان الشعر عند النّحاة المتقدمين بل والمتأخّرين[٢]، يشكّل ظاهرة بارزة للاستشهاد، حتى صار عندهم مقياسًا كبيرًا تُبنى عليه القواعد النحويّة وتُقَعّد من خلاله، أما النّثر، فهو ما صَدَرَ عن العرب وتكلّمت به "من خُطب ومخاطبات، وغير ذلك مما تقتضيه شؤون الحياة، وفقًا لمنهج نحاتنا القدماء في عدم التفريق بين هذه المستويات في التقعيد"[٣]، وكان في كتب النّحاة قليلاً إذا ما قِيسَ بالشعر.

وقلّة اعتماد النحويين عليه أوقعهم في كثير من الاضطراب؛ ذلك أنهم ضيّقوا دائرة المسموع من خطب ورسائل وحديث، واعتمدوا كليًّا على الشعر، حتى غدت الشّواهد في مصطلح النحويين – عند إطلاقها– تنصرف إلى الشعر خاصة، فالشواهد هي "الجزئيات التي يؤتى بها لإثبات القواعد النحوية والألفاظ اللغوية، والأوزان العروضيّة من كلام الله تعالى وحديث رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم"[٤]. وعلى هذا فالنحو إنّما يتشكّل من مجموع الشواهد، و وجود خلل في شاهد يعني اضطرابًا في القاعدة، "وإذا صَحّ الشاهد صَحّت القاعدة، فما الشّاهد إلا الدليل والبرهان، وما القاعدة إلا الادّعاء والاتّهام"[٥]، بل ذهب الشّيخ محمد الطنطاوي[٦] إلى أن الشاهد في علم النحو هو النحو نفسه.

---

(١) محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشّعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٧٥.

(٢) ما عدا ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث، وأبا حيان الذي اهتمّ بلغات القبائل، وابنَ هشام الذي وجّه عناية خاصّة لنصوص القرآن الكريم (انظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١١٥).

(٣) محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشّعر (دراسة في الضّرورة الشّعريّة)، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص٣٣.

(٤) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة الكويت، الكويت، ١٩٦٥، ٧١/١.

(٥) علي محمد فاخر، تغيير النحويين للشّواهد، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٦.

(٦) نشأة النحو، ص١٩٢.

هذه الفكرة لم تغب عن الأفغاني وهو يعرض للحديث عن التقعيد النحوي، فاللغويون كانوا -في نظره- "أوفرَ حظًّا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة"(١)، في حين يكاد النحويون "يقتصرون على الشّعر"؛ وذلك أن منهج اللغويين يقوم على إثبات اللغة وتقييدها، فاتخذوا من كلام العرب كلّه مادّتهم التي عليها أقاموا مؤلفاتهم ورسائلهم، وهو منهج يتصف بالشّمولية، لو طبّقه النحويون عندما راحوا يستقرون اللغة ويستنبطون الأحكام، لجاؤوا بخير عميم، ولتخلّصوا من كثير من الاستثناءات الكثيرة التي تعترضهم حين وضع القواعد.

إذن، فالشّواهد النثرية إذا قوبلت بالشّواهد الشّعرية، فإنّها ضئيلة جدًّا كما ذهب إلى ذلك الأفغاني، بل إنه يرى أن قواعد النحويين وقوانينهم قامت على أساس غير متين(٢)، وذلك لأنهم يحملون الأشعار الخارجة على قواعدهم -المبنيّة على استقراء ناقص- على الضّرورة الشّعرية. ومعنى هذا - من الناحية النظرية- أنّ المادّة اللغويّة -التي أخذها النحويون عن شعراء في قبائل محدّدة ضاربة وسط الجزيرة من دون قبائل العرب قاطبة- قليلة وغير كافية لإقامة بنيان متكامل يمثّل قواعد النحو، فكيف إذا خرجت بعض الأشعار على قواعدهم وحُملت على الضرورة مستثناةً من التقعيد؟!!

لذلك، يقتضي الشّعر "إخضاع الصّيغ ونظم الكلمات وإعرابها إلى طرق خاصة، وقد تسبّب ذلك في وضع قواعد النحو في موقف حرج، إذ لا بدّ لها أن تَفرض سلطانها على تلك الأوضاع المخالفة للصيغ والتراكيب، وحينئذ تُفترض حلول ذهنية تَتَوسط بين مقتضى القواعد النحوية ومقتضى الموسيقى الشعرية، فإذا قَصّرت المسوّغات عن أداء تلك المهمّة الشّاقّة كانت (الضّرورة الشّعرية) هي الوسيلة المُعدّة للتعبير عن هذا التسليم والقصور"(٣).

---

(١) في أصول النحو، ص٥٩.

(٢) السابق، ص٦٠.

(٣) محمّد عيد، الاحتجاج والاستشهاد باللغة، ص١١٧. من أسباب اعتماد النحويين على الشّعر في الاستشهاد: المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، وتفسيرهم القرآن الكريم بالاستشهاد بالشّعر، وقلّة النثر الذي وصل النّحاة عن العصر الجاهلي الذي تطمئنّ إليه أنفسهم. (عبد الجبار النايلة، الشّواهد والاستشهاد في النّحو، مطبعة الزّهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦، ص٣٢-٣٥).

قواعد في الاحتجاج

أدرج السّيوطي (٩١١هـ) في الاقتراح[١] مجموعة القواعد العامة، التي كانت تشكّل الإطار المنهجيّ الذي انطلق منه النحاة في التعامل مع المادّة النحوية، حال تقعيدها واستنباط أحكامها والاحتجاج لها- نقل بعضها الأفغاني في كتابه[٢]، منها:

المسموع إما مطرد وإما شاذ، ولا تُشترط العدالة في العربيّ المرويّ عنه وإنما تُشترط في الراوي، ويُقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها، واللغات على اختلافها كلّها حُجّة، وإذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدًا اعتُبِرتا معا، لأنّ العرب قد تَفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تَصرّف أقوالها، ويجوز أن تكون لغته إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

ومنها إذا رُويت الأبيات على أوجه مختلفة وكان الشاهد في بعضها دون بعض، صَحّ الاستشهاد بها على الجواز من غير الضرورة، ولا يُحتجّ في اللغة العربية بكلام المولّدين والمحدَثين، ولا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يُعرف قائله، إلا إذا رواه عربي مِمّن يُحتجّ بكلامه مخافة أن يكون لمولّد أو لمن لا يوثق بفصاحته.

وقد عاب الأفغاني على ابن هشام الذي لا يُسلّم بإسقاط الاحتجاج بالمجهول القائل، وحجّته[٣] - أي ابنِ هشام- أنّ ذلك لو صَحّ لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه مجهولة القائلين- عاب عليه قائلاً[٤]: "وليكن ذلك، وماذا فيه؟ والمنهج الحقّ يقتضي هذا الإسقاط".

---

(١) انظر: الاقتراح، ص٤٦-٥٩.

(٢) في أصول النحو، ص٦٢-٦٥.

(٣) انظر: الاقتراح، ص٥٥.

(٤) في أصول النحو، ص٦٥.

يرى الأفغاني أنّ هذه القواعد في الاحتجاج بعضها سليم لا خلاف فيه، ويجب أنْ يبقى محكمًا في امتحان كلّ قاعدة، كإسقاط الاحتجاج بما يتطرّق إليه الاحتمال، وما تأخّر زمن صاحبه عن زمن الاحتجاج، والمجهول القائل، وبعضها كالقاعدة (قبول انفرادات الفصيح)، والقاعدة (صحة الاستشهاد بالأوجه المختلفة) فيها نظر، إذ يجوز في نظره الاستشهاد بالأوجه المختلفة للرّواية؛ لأنّ هذا التعدّد إنما ظهر لأنّ الأقدمين كانوا "يُسجّلون كلّ ما يَسمعون حينئذ، ولو لُغيّة رديئة، أو لهجةً ضعيفة، فكثرت الوجوه في المسألة الواحدة دون تمييز بين ما عليه أكثر العرب وما انفرد به بعضهم"[1].

لذلك، فالصواب عنده الأخذ بالوجه الواحد الأصحّ، ولا تُستعمل الوجوه الأخرى إلاّ في الضّرورات، بل يرى أنّ الخير أنْ تُحفظ في المطوّلات للفائدة العلمية النظرية دون استعمال. وعلّل ما ذهب إليه من الأخذ بالوجه الأصح وترك ما عداه، أنّ العلماء قديمًا كانوا يهدفون إلى الاستكثار من المعلومات والتباهي بها. أمّا اليوم، فالهدف هو "تعميم اللغة الفصحى وتيسيرها في نظام منسّق يُخفّف ما قد يكون عالقًا بقواعدها من تطويل وتفريع وشذوذ على قلّته"[2].

والتقليل من التفريعات النّحوية اليوم مَطلب مُلحّ، تلك التّفريعات المبنيّة على ما تعدّد من رواياتٍ ووجوهٍ، وخاصّة أنّ معظم ما يرد من روايات يُنسب إلى مجهول، سواءٌ كان سببها[3] الشّاعرَ نفسَه، أو الناقلَ عنه، أو النّحاة واللغويين؛ ذلك أنّ هذا الجانب في الدّراسة النّحوية يُسبّب خللاً واضطرابًا في تقعيد القواعد واستنباط الأحكام.

---

(١) السابق، ص٦٦.

(٢) السابق، ص٦٦.

(٣) انظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٦٥. ولعلّ ما ذهب إليه ابن هشام (انظر: الاقتراح، ص٥٩) من أنّ السّبب هم نَقَلة اللغة إذْ قال: "كانت العرب يُنشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلّم على مقتضى سجيّته التي فُطر عليها، ومن هنا تكثّرت الرّوايات في بعض الأبيات"، هو الأقرب والأرجح.

أمّا ما تأخّر زمنه عن زمن الاحتجاج، فإنّ الأفغاني يرى من الإحكام والسّداد عدم الأخذ به[١]، وعلى ذلك جرى في امتحان الشّواهد النّحوية وتصنيفها. وأعتقد أن ذلك خلل في المنهج؛ إذ كيف يأخذ الأفغاني على النّحاة عدم احتجاجهم بالحديث النبوي، ويرى جواز الاحتجاج به دون قيد أو شرط، ثمّ يذهب إلى عدم الاحتجاج بأشعار شعراء كبارٍ تأخّروا عن الزّمن المضروب، كبشّار بن برد، وأبي تمّام، والبحتري وغيرهم ؟!!!

وفي هذا السّياق ينبغي الإشارة إلى دراسة الدّكتور محمد حسن جبل الجادّة "الاحتجاج بالشّعر في اللغة"، التي تتبّع فيها وقوع الاحتجاج بما خرج عن دستور الفارابي في الاحتجاج، سواء في ذلك نطاق القبائل والأماكن والزمن، ففي الباب السّادس[٢] -الذي قَصَره على الاحتجاج بما جاوز النطاق الزمني- وَجَد النّحاة يَستشهدون لأربعين شاعرًا كلّهم من المولّدين وعلى رأسهم بشّار بن برد (١٦٧ هـ)، وآخرهم أبو القاسم الحريري (٥١٦ هـ)، مع أنّ النّحاة هؤلاء هم غير النّحاة الأوائل الذين قعّدوا واستنبطوا، لكنّها تبدو ظاهرة تنبئ عن خللٍ ما وقَعَ به العلماء الأقدمون؛ إذ كان الأساس الذي تَحكّم في نظر علمائنا لعصر الاستشهاد هو "التفضيل بالأعصار لا بمادّة اللغة من الكلام والأشعار"[٣]، وهو منهج معياري فيه تَحكّم وانقباض، يُخالف ما جاء به المحدَثون في دراسة اللغة.

ولعلّ ما ذهب إليه الزمخشري من استشهاده بكلام أبي تمام -مع تأخّر زمنه- كان منهجًا سليمًا وأدعى بالنحاة أنْ يأخذوا به قبله لا إغلاقه كما ذهب إلى ذلك الدكتور محمد عيد[٤]، لأنّ الأخذ به يؤدي إلى التوسّع فيه والاستدلال بكلام كثير من الأدباء المحدثين.

---

(١) في أصول النحو، ص٦٦. وقد روي عن الأصمعي قوله: بشّار خاتمة الشّعراء، والله لولا أنّ أيّامه تأخّرت لفضّلته على كثير منهم (انظر: الأغاني، ١٤٣/٣)، وروي عن ابن أخيه عبد الرّحمن قول الأصمعي: ساقة الشّعراء ابن ميّادة (١٤٩)، وابن هرمة (١٥٠)، ورؤبة (١٤٥)، وحكم الخضري (١٥٠)، ومكين العذري (١٦٠). (انظر: ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ٢/ ٧٥٣)، وعليه فبشّار بن برد (١٦٧) هو أوّل المولّدين.

(٢) الاحتجاج بالشّعر في اللغة، ص١٠٩-١٩٧.

(٣) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٣١.

(٤) السابق، ص١٣١.

قواعد أخرى في الاحتجاج

وَجَدَ الأفغاني -إضافة إلى ما أثبته من قواعد في الاحتجاج نقلها عن السّيوطي وصدر عنها في معالجته الشواهد النحوية- وَجَدَ أنّ هذه الشّواهد ما زال فيها مجال آخر للقراءة والتحكيم؛ ذلك أنّ (تصحيح الأصول) غدا عند الأفغاني ظاهرة بحاجة إلى مزيدِ دراسةٍ وبحثٍ لإشباعها وتحريرها، فوجد أنّ كثيرًا من القواعد النحويّة بُنِيت على أساس غير سليم، أقامها النّحاة على شواهدَ غيرِ محرّرة[1]، ليس لأنّ الكوفيين هم وحدهم الذين أكثروا من الرّوايات الضّعيفة والمحرّفة التي بنيت عليها القواعد، بل "لأنّ التّباهي بكثرة الرّواية وندرة المرويّ، كان -كما يقولون- بدعة العصر في المئة الثّانية فما بعدها، وكلّما أغرب الرّاوي كان أدلّ على سعة محفوظه"[2].

لذلك، تضخّم النّحو بهذه الشّواهد غير المحرّرة (الشّواهد المظنونة)، وزادت قواعده بزيادتها، وخاصّة بعد أن توسّع بعض النحويّين في السّماع، وراحوا يسجّلون كلّ ما يسمعون "مهما تكن اللغة ضعيفة، أو رديئة، أو لغة قوم خالطوا أجانب ففسدت سلائقهم، فلم يُعتدّ بكلامهم، فكثرت الوجوه في المسألة الواحدة"[3]. وعلى ذلك جرى الأفغاني في محاكمة هذه الشّواهد محاكمة علميّة تتغيّا "حذفَ كلّ قاعدة لا مؤيّد لها إلاّ الشّاهد المصنوع، أو المحرّف، أو النّادر"[4]، قائمة على منهج سليم تُبنى فيه القواعد على الأكثر والأشيع من فصيح كلام العرب.

وتأسيسًا على ما يؤصّل له الأفغاني، فإنّه يدعو إلى الاستفادة من قواعد المحدّثين في تحرير النّصوص اللغويّة، لأنّ ذلك يؤدّي إلى "طَرْح نتوءات ودمامل وانتفاخات وأورامٍ تعيث هنا وهناك في

---

(1) استخدم الأفغاني مصطلح (الشّواهد غير المحرّرة) دون أن يعرّفها، لكنّ تطبيقاته عليها تجعل من السّهل إطلاقها على (الشّواهد المظنونة)، وهي تلك التي اتّخذها النّحاة وسيلة لبناء القواعد النّحويّة.

(2) الأفغاني: (تصحيح الأصول)، ص٣٠١.

(3) المصدر السابق، ص٣٠١.

(4) المصدر السّبق، ص٣٠١.

قواعدنا...، ولو فعلنا بعض ما فعل المحدثون لعلمهم لم يكن في كتب نحونا اليوم اجتماع (كي وأنْ)، ولا الجزم بـ (أنْ)، ولا أمثالهما، ولغاب عن أنظارنا هذا التّشويه في وجه اللغة"[١]. وقد رصد الأفغاني -للتدليل على ما يقول- معالجة النّحاة جزم الفعل المضارع بـ (أنْ)[٢] اعتمادًا على شاهد محرّف؛ فقد خالف ابن مالك وابنه الكوفيين في جواز الجزم، فجاء أبو حيّان شارح التّسهيل وأثبت الجزم بها على قلّة، ثمّ أنكر ذلك ابن هشام وجعل الجزم بها ضرورة، والضّرورة لم تكن مقنعة للسّيوطي فعلّلَ المسألة من طريق القراءات القرآنيّة، مع أنّه وصل إلى بيت القصيد، وهو تحريف البيت عن رواية الدّيوان. أمّا البغدادي فلم يزد على ما جاء به أبو حيّان.

لعلّ هذا التّناقض والتّشعّب في فهم النّحاة للشواهد المرويّة في مسألة الجزم بـ (أنْ)، ومسائل أخرى غيرها كثيرة في التّراث النّحوي -جعلت الأفغاني يميل إلى المراجعة بُغية التّصحيح والتّحرير، لأنّ النّحاة لم يَصدروا في دراساتهم وتنسيق شواهدهم عن خطّة محكمة لا يعتورها الخلل والاضطراب. لذلك، ارتأى أنْ يُضيف قواعد أخرى[٣] تَصُبّ في الميدان نفسه، وتساعد في تقويم القواعد والتخلّص من شوائبها ومحاولة تهذيبها.

أوّلاً: الشّواهد المروية (الروايتان المتساويتان):

أقصد بالمرويّة هنا ما رُوي الشاهد على غير رواية، إذْ لا يُحتج بما له روايتان إحداهما مؤيّدة لقاعدة تُزعَم، والثانية لا علاقة لها بها، لاحتمال أنّ الشاعر قال الثانية. يقول الأفغاني[٤]: "إذا سَلِمت روايتان فأكثر لنصّ لغويّ، إحداهما تخالف القانون الأشيع للعرب في كلامها، وتقتضي تعديلاً أو

---

[١] المصدر السّابق، ص٣٠٧.

[٢] انظر: المصدر السّابق، ص٣٠٢-٣٠٤.

[٣] انظر للأفغاني: في أصول النحو، ص٦٦-٧٠، الموجز، صص٦-٩، (البناء على الشاهد الأبتر)، و (العمل في ما له روايتان من الشواهد)، و(تصحيح الأصول).

[٤] العمل في ما له روايتان من الشواهد، ص٢٤-٢٥.

استثناء في القاعدة، أهملناها وأخذنا بالرواية الموافقة للمطّرد من القواعد". ومراد الأفغاني من هذا التأصيل هو تصويب الأصول وتقليل الأحكام، فهو يرى أنّ (العمل في النصّ قبل العمل به)، يعود على النّحاة والعربيّة بخير عميم، "فلا عمل برواية شاهد إلا بعد نقدها نقدًا داخليًا وخارجيًا، أو نقدها متنًا وسندًا مع مقابلتها بأمثالها"(١)؛ لأنّ الشاهد إذا اشتهر وشاع على الألسنة، استفاض ذكره في الكتب فَجَرَّ على الباحثين مزالق كثيرة، فكم "من وَهْمٍ وَقَعَ من عظيمٍ فَدُوِّنَ وَتَنَاقَلَتْه الأجيالُ، وحالت شهرتُه بين الذهن والالتفات إلى تحقيقه"(٢).

ولا شك أنّ هذا المنهج –منهج نقد الروايات سندًا ومتنًا– الذي حاول الأفغاني أن يطبّقه على بعض الشّواهد النحوية، يعود بالفائدة الكبيرة على الدّرس النحوي، إذْ به تُشَذَّب الأحكام وتُقَلّل التفريعات التي ضَخَّمت النّحو وَوَرّمته، أقصد كتب النحو الموسوعيّة كشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح الكافية للاستراباذي، والهمع للسيوطي، إذْ لا ورم في الأصول لابن السّراج، ولا المفصّل للزمخشري، ولا في الواضح للزبيدي وغيرها.

أمثلة على هذه القاعدة:

١ – مطابقة الفعل مع فاعله في قول الشاعر عامر بن جُوَين الطائي:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالها(٣)

وفي الرّواية الثانية:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلتِ ابقالها

---

(١) السابق، ص٢٥.

(٢) السابق، ص١٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤٦/٢.

يقول الأفغاني[1]: "فإنْ لم يكن لتذكير (الأرض) غير هذا الشاهد، فلا يُحتج به،لأنّ الأكثر أنّ الشّاعر قال (أبقلت)، اللغة المشهورة المجمع عليها".

٢- الحروف الجارّة (كي ولعلّ ومتى):

- الجرّ بـ (لعلّ) في بيت كعب بن سعد الغنوي، لغةٌ لِعُقَيل[2]:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصّوت جهرةً لعلّ أبي المغوار منك قريبُ[3]

وفي الرواية الثانية:

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصّوت جهرةً لعلّ أبا المغوار منك قريبُ[4]

إزاء هاتين الروايتين يقف الأفغاني محاكمًا مؤصلاً، إذ تقتضي الرواية الثانية إثبات حكم جديد لِ (لعلّ) هو الجرّ ، "وبذلك تشذّ سماعًا وقياسًا، إذ ليس في العربية أداة تنصب وتجرّ بمعنى واحد"[5]، وعليه فقد استبعد الرواية الشاذة واعتمد الرواية الموافقة لكلام العرب، فلا يعقل في رأيه "أن تكون لغة لبني عُقيل ولا شاهد لها إلاّ هذا البيت في رواية مرجوحة"[6]. وبهذه الرواية الصحيحة للشاهد "يبقى الجرّ بـ (لعلّ) دون شاهد ملزم"[7].

- الجرّ بـ (متى) بمعنى (مِن) أو (وسَط) لغة هذيل[8] في قول القائل: أخرجه متى كُمّه، أي من كُمّه،

---

(١) الموجز، ص٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، شرح محمد محيي الدين، ط١٤، ٢/٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٢٠٦، ٣٧٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥، ص٢٧٧.

(٤) أبو علي القالي، الأمالي، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الجيل، بيروت، ٢/١٥١.

(٥) السابق، ص١٧. واستثنى الأفغاني (عدا وخلا وحاشا) الناصبات، لأنها أفعال لا أدوات.

(٦) السابق، ص١٧. وثمّة شاهد آخر لمجهول أورده ابن عقيل على هذه اللغة صدره: لعلّ اللهِ فضّلكم علينا

(٧) الأفغاني، الموجز، ص٣٢٩.

(٨) شرح ابن عقيل، ٢/٦، ومغني اللبيب، ص٤٤٠، وشرح أشعار الهذليين للسكّري، تحقيق عبد الستار فرّاج، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥، ١/ ١٢٩.

وفي بيت أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمّ تَرَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ

ويرى الأفغاني أنّ هذه الرواية مرجوحة من جهتين[1]: الأولى ما ورد عن ابن سيده أنّ (متى) بمعنى (وسَط)، وعليه يُخرّج بيتُ ساعدة بن جُؤيَّة:

أَخْيَلَ بَرْقًا متى حابٍ له زَجِلُ   إذا يَفْتُرْ مِنْ تَوْماضِهِ حَلَجا[2]

في كون (متى) بمعنى (وسط) لا (مِن)، وبيتُ أبي المثلّم:

متى ما تُنْكروها تَعرِفوها   متى أقطارها عَلَقٌ نفيث

والصحيح أنّ الأفغاني لو اهتدى إلى رواية البيت من الديوان -إذْ نَقَلَ من لسان العرب- وهي (لدى أقطارها)[3]، لأراح نفسه من هذا التّخريج، وأسقط الاحتجاج بهذه الرواية وهو ما فعله في بيت أبي ذؤيب الآتي. والبيتُ المجهول القائل:

إذا أقول صحا قلبي أُتيحَ له   سكرٌ متى قهوةٍ سارت إلى الرّاس[4]

وفيه يقول الأفغاني[5]: "صَدرُه سليم بليغ، وعجزه ركيك متهافت، كأنّه ممّا يُنشر اليوم على أنّه شعرٌ حديث". والشاهد فيه (متى) بمعنى (مِن).

والثانية: وجود رواية ثانية صحيحة للشاهد في ديوان الشاعر هي:

تَرَوّتْ بماءِ البحرِ ثمّ تَنَصّبَتْ   على حَبَشيّاتٍ لَهُنّ نَئيجُ[6]

---

(1) العمل فيما له روايتان من الشواهد، ص١٨.

(2) شرح أشعار الهذليين، ١١٧٣/٣.

(3) شرح أشعار الهذليين، ٢٦٤/١.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (متى)، ٤٧٥/١٥.

(5) العمل فيما له روايتان من الشواهد، ص١٩.

(6) شرح أشعار الهذليين، ١٢٩/١.

وعليه، فإنّ الأفغاني يَستبعد مجيء (متى) بمعنى (من) حرف جرّ، لأنّ قِلّةَ المرويّ يجعل الجرّ بها أثريًا لا يُعمل به على حدّ تعبيره[1]. وقد استند -إضافة إلى الروايات الصحيحة- إلى القرابة في المعنى بين قولك: متا الحبلَ بمعنى مَدَّه، وبين (متى) بمعنى (وسَط)، موقنًا "أنّ الذين جعلوها حرف جَرّ أبعدوا النّجعة شرقًا حتى أصحَروا والماءُ منهم غربًا على خطوات"[2].

- الجرّ بـ (كي): تكون جارّة[3] حين ترادف لام التعليل فتكون بمنـزلتها معنىً وعملاً وهي الداخلة على: (ما) الاستفهامية، كقولهم: كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ؟، و(ما) المصدريّة، كقول الشاعر (عبد الأعلى بن عبدالله):

إذا أنتَ لم تنفعْ فَضُرَّ فإنّما يُرَجّى الفتى كيما يَضُرّ ويَنْفَعُ

و(أنْ) المصدريّة مضمرة نحو قولك: (جئتك كي تكرمَني)، إذا قدّرت النّصبَ بـ (أنْ)، وقول الشاعر (منصور النّمري أو لرجل من باهلة):

وأوقدتُ ناري كي ليبصرَ ضوؤها وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلُه

وذهب الأفغاني إلى نفي كونها جارّة لعدم وجود دليل نقليّ يؤكد ذلك[4]. أمّا الشّاهدان فهما في نظره محرّفان، وموضع الاستشهاد هو موضع التحريف؛ فالشّاهد الأوّل أكثرُ ما يُروى:

إذا أنتَ لم تنفعْ فَضُرَّ فإنّما يُرَجّى الفتى كيما يَضُرَّ ويَنْفَعا[5]

والشاهد الثاني يُروى:

---

(1) الموجز، ص٣٢٩.

(2) العمل فيما له روايتان من الشواهد، ص١٩.

(3) انظر مغني اللبيب، ص٢٤١، وهي مسألة خلافيّة بين البصريين والكوفيين؛ إذْ ذهب الأوّلون إلى جواز كونها حرفَ جرّ، ومنع الجرّ بها الكوفيّون، فلا تكون عندهم إلاّ حرف نصب. انظر: الإنصاف للأنباري، مسألة (٧٨)، ٥٧٠/٢.

(4) العمل فيما له روايتان من الشواهد، ص١٦.

(5) مغني اللبيب، ص٢٤١ ح (٤).

فأبرزتُ ناري ثم أثبتُّ ضوءَها   وأخرجتُ كلبي وهو في البيت داخلُه[1]

إذن، يبقى الجرّ بـ (كي) دون شاهد ملزم، وتردّد السّابقين في (كي) بين المصدريّة والتّعليل، عائد إلى قلّة توقّفهم –والكلام للأفغاني[2]– عند النّصوص الصّحيحة، بل من تسويتهم بين الصّحيح الفصيح والمتهافت المحرّف.

وعليه، يرى الأفغاني حذف الأدوات (كي) و(لعلّ) و(متى) من حروف الجرّ[3]، بل من كتب التدريس والمطوّلات لعدم استنادها إلى أساس، وإبقاؤها إثقال على الطالب لا طائل تحته.

٣- نَصب نائب الفاعل في المثل المشهور "مُكرَهٌ أخاك لا بطل"، لوجود رواية ثانية[4] هي "مُكرَهٌ أخوك لا بطل" بالرّفع.

٤- عاب الأفغاني على ابن مالك اعتماده على روايات مرجوحة وتقريره عليها أحكامًا نحوية، من ذلك ما ورد في الحديث "إنّ من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون"[5]، إذ بنى ابن مالك عليه جواز حذف ضمير الشأن من غير تخفيف النون في (إنّ)[6]، وذلك مخالف للمأثور المستفيض من كلام العرب. ويرى أنّ لهذا الحديث أربع روايات أخرى كلّها صحيحة موافقة للقاعدة هي[7]: إنّ أشدَّ الناس

---

(١) السابق، ص٢٤٢ ح (٦).

(٢) تصحيح الأصول، ص٣٠٦.

(٣) انظر: العمل فيما له روايتان من الشواهد، ص١٦، ١٩-٢٠، والموجز، ص٣٢٩.

(٤) الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين، دار القلم، بيروت، ٢/٣١٨.

(٥) صحيح مسلم، م٧ (ج١٣-١٤)، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة، ص٣٢٣.

(٦) ابن مالك، شوهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص١٤٨.

(٧) انظر على الترتيب: صحيح مسلم، م٧، كتاب الزينة واللباس، ص٣٢٧ في الموضعين الأوّلين، وصحيح البخاري، ج٤، كتاب اللباس، ص ٧٥، ومسند أحمد، م٧/ ص١٤١.

عذابًا يوم القيامة المصوّرون، وأشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون، وأشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون، وإنّ من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرين.

ومخالفة الرّواية السابقة هذه الروايات جاء عن طريق راوي الحديث (يحيى بن يحيى)[١]، إذْ لم يكن له بصر بالحديث، وله وهم وتصحيف في مواضع كثيرة. وعليه يسقط الاحتجاج بهذا الحديث لإثبات قاعدة نحوية.

ومن ذلك استشهاده بحديث اللّقَطَة[٢]: "...فإنْ جاء صاحبها وإلاّ فاستمتعْ بها" المرويّ برواية ثانية بحذف الفاء: "...فإنْ جاء صاحبها وإلا استمتع بها". جوّز ابن مالك على أساسها حذفَ فاء جواب الشرط في غير الشعر، قال[٣]: "وهو ممّا زعم النحويون أنه مخصوص بالضّرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعماله في الشّعر ويقلّ في غيره".

وخَطّأ الأفغاني ابن مالك في ما ذهب إليه، لأنّ الحديث في البخاري مرويّ بروايات ستّ، خمسٌ منها صحيحةٌ خلا واحدةٍ هي التي بنى عليها استثناءه هذا. وعليه، يرى أنّ "ما في كتب النحو عامّة من وجوب اقتران الجملة الطّلبيّة بالفاء -إذا وقعت جوابَ شرطٍ- مُحكم لا استثناء فيه"[٤].

ثانيًا: الشّواهد المحرّفة

الشواهد المحرّفة قد تكون بسبب من الشاعر نفسه أو الناقل عنه أو النّحاة واللغويين[٥]، ويقصد بها "التباين بين الصورة التي ورد عليها الشاهد في كتب النحو والصورة التي تحقق النطق بها فعلاً"[٦].

---

(١) انظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٢٧هـ ١١/٣٠١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب إذا أخبره ربّ اللقطة بالعلامة دفع إليه، ج٢/ص١٠٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٢.

(٤) العمل في ما له روايتان من الشواهد، ص٢٥.

(٥) انظر: الاقتراح للسيوطي، ص٥٩، ومحمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٦٥.

(٦) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٧١.

لذلك، ولمّا كان موضع التحريف هو موطن الاستشهاد، فالأصل ألاّ يبنى على شاهد غير مضبوط حُكمٌ أو قاعدة. وتأسيسًا على هذا، فقد ذهب الأفغاني إلى ردّ الشواهد المحرّفة، لأنّها لو حُرّرت ما كان للقاعدة مؤيّد[1]، من ذلك قولُ جميل إذْ رُوي عنه مُحرّفًا:

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا لسانَك كيما أنْ تُغَرَّ وتخدعا

والرّواية الصّحيحة: فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا لسانَك هذا كي تُغَرَّ وتخدعا

وقولُ مجهول:

أردتُ لكيما أنْ تطير بقربتي فتتركَها شنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ

وبهذا تنهار القاعدة (جواز الجمع بين كي وأنْ) إذ لا شاهدَ معروفًا يؤيّدها.

ومن ذلك قول الأضبط بن قريع إذْ رُوي عنه:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ ترْ كَعَ يومًا والدّهرُ قد رَفَعَهْ

والرّواية الصّحيحة:

لا تَحقرنَّ الفقيرَ علّك أنْ تَركعَ يومًا والدّهرُ قد رَفَعَهْ

وعليه تبقى القاعدة (حذفُ نونِ التوكيد الخفيفة وبقاء آخر الفعل مفتوحًا) مفتقرة إلى شاهد قوي. ومن ذلك قول الشاعر:

ألاَ رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَه أبوانِ[2]

والرواية الصحيحة:

عَجِبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَه أبوانِ

وبذلك لا يُحتج بالرواية المحرّفة على مجيء رُبّ للتقليل[1]. ومن ذلك قولُ امرئ القيس:

---

[1] انظر: في أصول النحو، ص٦٧، والموجز، ص٦.

[2] من أزد السّراة، وقيل لعمرو الجنبي. انظر: مغني اللبيب، ص١٨١.

إذا ما غَدونا قال وِلدانُ أهلنا   تَعالَوا إلى أنْ يأتِنا الصَّيدُ نَحطِبُ

وقولُ جميل:

أُحاذرُ أنْ تَعلمْ بها فتردّها   فتتركَها ثِقْلاً عَليَّ كما هيا

والرّواية الصّحيحة للبيتين هي:

إذا ما غَدونا قال وِلدانُ أهلنا   تَعالَوا إلى أنْ يأتيَ الصَّيدُ نَحطِبُ

أخافُ إذا أنبأتُها أنْ تُضيِّعَها   فتتركَها ثِقْلاً عَليَّ كما هيا

وعلى ذلك لا شاهد في البيتين، وبالرّوايتين تنهار قاعدة (الجزم بـ أنْ) التي قرّرها الكوفيّون[٢]، وكان الأولى بالنّحاة بدل اهتمامهم بالنّحو الصّناعيّ -بحسب تعبير الأفغاني[٣]- وتخريج الرّوايات، أن يقوموا بتصحيح الشّاهد قبل تخريجه أو البناء عليه. و هذا التحريف -مقصودًا أو غير مقصود- له أثره في كثرة التفريعات النحوية والتأسيس لها، ممّا "أسهم في تضخيم كتاب النّحو العربي وتعقيده بغير وجه الحقّ"[٤].

ومن الشواهد المحرّفة التي تناقلها الرّواة وأخذها سالف عن خالف، مطلع معلّقة امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنــزلِ   بِسِقط اللّوى بين الدّخول فحوملِ

الذي ضرب باستفاضته المثل بحسب تعبير الأفغاني، فقيل: "أشهر من قفا نبكِ"[٥]. والشاهد فيه إضافة الظّرف (بين) إلى متعاطفين بالفاء وذلك وجه الخطأ؛ لأنّ هذا الظّرف لا يضاف إلاّ إلى متعدّد بالتثنية كقولك: جلست بين الرّجلين، أو بعطف مفرد على مفرد فيتعيّن أن يكون العاطف الواو كقولك: جلست

---

(١) الأفغاني، (البناء على الشاهد الأبتر)، ص٢٢٨.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٥.

(٣) (تصحيح الأصول)، ص٢٠٣.

(٤) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٧٤.

(٥) انظر: ديوانه، ص

بين زيد وعمرو، لا بين زيد فعمرو[١].

لذلك راح العلماء يخرّجون هذا الإشكال بتقدير محذوف، فتقول: بين نواحي الدّخول فحومل، أو بأنّ (الدّخول) مشتمل على أماكن[٢]. ولو أنّ العلماء اتبعوا رواية الأصمعيّ المصحّحة: بين الدخول وحومل[٣]، لخلصوا من إشكالية الشاهد وتقدير المحذوف المسحوط "بالتكلّف والاختراع الجغرافي لتسويغ هذه الرواية على رغم البديهة الرياضيّة في استشكالها، فلا هي ساغت ولا أنا اهتديت إلى ما يوهنها من حيث السند، إلى أن ظفرت بتخطئة الأصمعي لها"[٤]. وعليه، فإنّ رواية الشاهد بالواو هي الصّحيحة المعتمدة روايةً وصناعةً، ففيها يكون الظّرف مستخدمًا استخدامًا صحيحًا بعيدًا عن التخريج والتأويل.

ثالثًا: الشّواهد المبتورة

وهي الشّواهد المقطوعة، "قُطعت عن سياقها ثمّ فُهم الجزء الباقي منها فهمًا خاصًّا انبنى عليه رأي أو قاعدة"[٥]، ولو روعي الأصل لَما كان ثمّة قاعدة أو حُكم نحويّ؛ فالشّاهد المبتور "كثيرًا ما يكون داعية الخطأ في المبنى والمعنى"[٦]، حتّى صار بديهيّة سائغة عند العامّة بله الخاصّة كقولهم: "لا تقربوا الصّلاة"، ومثله "فويلٌ للمصلّين"، ومثلهما "وما خلقنا السّموات والأرض وما بينهما"[٧]، كلّها منقطعة عن سياقاتها؛ إذ إنّ الوقوف عليها مبتورة يصدر عنه حُكم (فقهيّ) جديد.

---

(١) انظر: الأفغاني، (العمل فيما له روايتان من الشواهد)، ص١٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/٢٠٤.

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٤٦٦.

(٤) السابق، ٤٦٦. وانظر: مقالة الأفغاني: (خطأ مشهور وصواب مهجور)، مجلة التراث العربي، ع٩٢، ص٨٩-٩٣.

(٥) السابق، ص١٧٤، وأطلق على الشّواهد المبتورة: الشّواهد التي أسيء فهمها.

(٦) الأفغاني، في أصول النحو، ص٦٨.

(٧) الآيات الثلاث من السّور (النّساء: ٤٣، الماعون: ٤، الأنبياء: ١٦) على التّرتيب.

لذلك، فإنّ الشّواهد المبتورة من أسوأ ما تُبتلى به أمّة في ثقافتها، لما في الاعتماد عليها من إثبات أحكام جديدة مناقضة لحال كون الشّواهد تامّة غير منقوصة. وعليه، فإنّ "استيفاءَ أجزاء الشّاهد وعَدَّ اقتطاعِه من علائقه شرطٌ للاطمئنان إلى الاحتجاج به" على حدّ تعبير الأفغاني(١).

أمثلة على هذه الظاهرة

ضرب الأفغاني لهذه الظّاهرة مجموعة شواهد احتجّ لها النّحاة مع أنّها شواهد منقوصة منقطعة عن سياقها. من ذلك مطابقة الفعل المتقدّم للفاعل في التثنية في ما عُرف عند النّحاة بلغة (أكلوني البراغيث)، في لغة طيئ أو أزد شنوءة أو بلحارث، قال سيبويه(٢): "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذه بالتّاء التي يظهرونها في (قامت هند)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".

ومثال المطابقة الحديث المرويّ رواية ناقصة: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار"(٣)، وتناقل النّحاة هذه الرّواية النّاقصة "شاهدًا على لغة لا يُعرف أصحابها على وجه اليقين والتّحديد، ولو عُرفوا ما خرجت عن اللغات الرديئة المجفوّة"(٤). إذن، ينكر الأفغاني وجود هذه اللغة لأنّها خارجة على قاعدتين: الأولى لزوم الفعل المتقدّم الإفراد مع فاعله المتأخّر مثنّى كان أو جمعًا، والثّانية عدم عودِ الضّمير على متأخّر لفظًا ورتبة، إضافة إلى أنّ الحديث مرويّ بروايات أخرى غير مبتورة، منها(٥): "والملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنّهار...".

---

(١) (البناء على الشّاهد الأبتر)، ص٢٢٢. وفي الشّريعة، كانت السّيدة عائشة أوّل مَن قدّم نموذجًا في تصحيح الأمثلة في تسرّب الخطأ إلى الحكم حين يعتمد على شاهد أبتر، في استدراكاتها على الصّحابة رضوان الله عليهم أجمعين. وقد جمع الإمام الزّركشي استدراكاتها رضي الله عنها في رسالة لطيفة أسماها (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصّحابة)، نشرها لأوّل مرّة الأستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٣٩.

(٢) الكتاب، ٢/٤٠.

(٣) موطّــأ الإمام مالك، كتاب قصر الصّلاة في السّفر، باب جامع الصّلاة.، ص٩٨.

(٤) (البناء على الشّاهد الأبتر)، ص٢٢٥.

(٥) انظر: صحيح مسلم، م٣ (ج٥-٦)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، ص١٣٧.

ومثالها أيضًا الآية القرآنيّة "وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا"[1]؛ إذْ هي مقطوعة عن سابقتها المعطوف عليها، فأبقوا المعطوف (وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا)، ليقولوا[2]: إنّ كلمة (الذين) فاعل (أسرّوا)، أمّا واو الجماعة هذه فليست عندهم الفاعل بل هي (واو علامة المذكّرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث). وذهب الأفغاني إلى أنّ الواو عائدة على (النّاس) أوّل السّورة، و(الذين) فاعل (قال) المحذوفة لمثولها في الذّهن، وهي مطّردة في أساليب العرب وأسلوب القرآن الكريم، وضرب على ذلك طائفة من الآيات القرآنيّة شواهدَ على حذْف فعل القول، ليصل[3] إلى أنّ هذه الظّاهرة تبقى حبيسة الضّرورات الشّعريّة ولا شاهدَ صحيحًا على هذه القاعدة المزعومة.

وأعـتقد أنّ هـذه المرحلة التي يتطابق فيها الفعل مع الفاعل، كانت ظاهرة مطّردة في اللغات السـسّاميّة[4] –والعربيّة واحدة منها–، ثمّ تشكّلت العربيّة بصورتها النهائية –إفراد الفعل مع الفاعل– في عربيّة العصر الجاهلي، وجاء عليها القرآن الكريم في معظم صوره التركيبيّة إن لم يكن كلّها تقريبًا.

وهـذا يعنـي أنّ العـربيّة قد أخذت في مرحلتها الأخيرة تميل إلى الإيجاز في أبنيتها الصرفيّة وأنماطهـا الجمْلـيّة، ومنها أنّها استغنت عن علامة التثنية وعلامة الجمع، بمعنى أنّ العربيّة وإنْ كانت

---

(1) الأنبياء: ٣، وسياق الآيات هو: "اقتربَ للنّاسِ حسابُهم وهم في غفلةٍ مُعرِضون، ما يأتيهم مِن ذكرٍ من ربّهم محدَثٍ إلاّ استمعوه وهم يلعبون، لاهيةً قلوبهم وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا هل هذا إلاّ بشر مثلكم أفتأتون السّحر وأنتم تُبصرون"، الأنبياء: ١-٣.

(2) انظر: البناء على الشّاهد الأبتر، ص٢٢٥-٢٢٦. وانظر تخريجات واو (أسرّوا) في كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، ص٤٧٩-٤٨٠. وذهب الأفغاني في تخريج الضّمير (الواو) في هذه الظّاهرة مذهبًا لا يخلو من طرافة؛ إذْ جعل مرجع الضّمير مستكنًّا في نفس القائل قياسًا على قول الشّاعر زهير:

دعْ ذا وعدّ القولَ في هَرِمٍ   خيرِ البُداة وسيّد الحضرِ

فـ (ذا)، اسم إشارة ولا مشار إليه إلاّ في نفس الشّاعر. (انظر: البناء على الشّاهد الأبتر، ص٢٢٧).

(3) انظر: الأفغاني: في أصول النحو، ص٦٩، والموجز، ص٧.

(4) انظر أمثلة على ذلك: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥، ص٣٠٠-٣٠١، وعبد الحميد الأقطش، (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث)، مجلّة أبحاث اليرموك، م١٣، ع٢/١٩٩٥، ص٣٦٧.

تخلّصت مـن هذه الظاهرة شيئًا فشيئًا، "فإنّ بقاياها ظلّت حيّة عند بعض القبائل القديمة، وكذلك بقيت بعـض آثارها في العربيّة الفصحى، في القرآن الكريم، والحديث الشّريف، واحتفظ بها الكثير من أبيات الـشّعر العربـي القـديم"[١]، ولا تمثّل هذه البقايا بحال مرحلة أخيرة من مراحل التطور التاريخي في النظامين الصرفي والتركيبي للغة العربية، ولكنّها رواسب لغوية هي امتداد للساميّة القديمة، أو إن شئت للعربيّة القديمة.

ولا أدري كـيف ينسجم هذا الاطّراد في العربيّة المشتركة من إفراد الفعل مع الفاعل، بما ذهب إلـيه الدكتور عبد الحميد الأقطش إذْ جعل[٢] المطابقة بين الفعل والفاعل مرحلة تالية للإفراد، ومن هذه المـرحلة جـاءت لغـة (أكلوني البراغيث) وما شابهها من تراكيب. وعليه، فإنّ الوقوف موقفًا مضادًّا لـشواهد وردت علـى هـذه الظّاهرة، ليس له مسوّغ بما أنّه امتداد لظاهرة لغويّة (ساميّة) قديمة، ولو صـحّت التخـريجات على بعض الشواهد وأخرجتها من إسار لغة (أكلوني البراغيث)، فلا شكّ أنّ فيها ومنها شواهد في العربية الفصحى هي رواسب من اللغة الساميّة القديمة. ثمّ إنّ امتداد بقايا هذه الظاهرة فـي العـربيّة الفـصحى، أبقاهـا شائعة في كثير من اللهجات العربيّة، مثل قولك[٣]: ظلموني الناس، ولاموني العوازل، وزارونا الجيران، وغيرها.

ومن الشّواهد المبتورة التي احتجّ عليها الأفغاني قولُ أبي طالب في النّبي صلّى الله عليه وسلّم:

وأبيضَ يُستَسقى الغَمام بوجهه   ثِمالُ اليتامى عِصمةٌ للأراملِ

فالواو عند ابن هشام[٤] واو (رُبّ) تفيد التّقليل، وذلك صحيح لو أنّ الشّاهد غيرُ مبتور، فهو متّصل بالبيت قبله وهو:

---

[١] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ٣٠١.

[٢] انظر: الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، ص٣٨٧-٣٨٨.

[٣] انظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ٣٠٧.

[٤] انظر: مغني اللبيب، ص١٨٠، والبناء على الشّاهد الأبتر، ص٢٢٨.

وما تَرْكُ قومٍ –لا أبا لك– سيّدًا يحوطُ الذّمار في مكرّ ونائلِ

فالواو إذن عاطفة تعطف (أبيضَ) على (سيّدًا) لا واو (ربّ)، وبذلك تبقى "دعوى ورود (رُبّ) للتقليل لا شاهد لها" بحسب تعبير الأفغاني.

ومنها قولُ النّمر بن تولب:

قد بتُّ أحرسني وحدي ويمنعني صوتُ السّباع به يَضْبَحنَ والهام

جاء به ابن هشام[1] شاهدًا على حذف المضاف في (أحرسني) بمعنى (أحرس نفسي)، وذلك خطأ لأنّ الشّاهد متّصل بما قبله:

ومَنهلٍ لا ينام القوم حضرته من المخافة، أَجْنٌ ماؤه، طـــامِ

فالرّواية الصّحيحة (أحرسه)، وارتباطها بالبيت السابق –الضّمير (به) عائد على (منهل)– يُخرج الشّاهد دليلاً على حذف المضاف قياسًا على قولهم: هوّن عليك، وهم يريدون: هوّن على نفسِك.

رابعًا: شواهد الضّرورة الشّعريّة

وهي الشّواهد النّحويّة التي تخالف ما اتّفق عليه جمهور النّحاة من القواعد والأحكام. وإذا كانت الضّرورة مصطلحًا "اضطرّ النّحاة إليه اضطرارًا نتيجة للمنهج الذي سلكوه في جمع اللغة والتّقعيد لها"[2]، فإنّ بناء القواعد عليه خطأ في المنهج، ذلك أنّ مباحث الضرورة –على ما يقول علي النّجدي ناصف[3]– " تتّصل بالنّقد وقرض الشّعر"، أكثر من اتّصالها بالنّحو. لذلك، وقف الأفغاني من شواهد الضرورة موقفًا متشدّدًا، وذهب إلى أنّ "في جَعْل الضّرورات الشّعريّة قانونًا عامًّا للكلام نظمِه ونثرِه،

---

(1) انظر: مغني اللبيب، ص١٩٥، والبناء على الشّاهد الأبتر، ص٢٢٩.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، ص٤٠٥.

(3) سيبويه إمام النحاة، ص١٩٢، وانظر: مدرسة البصرة، ص٥٥١.

الخطأ كلّ الخطأ"[1]، ولا يجوز بحال من الأحوال بناء الأحكام عليها، وبخاصّة أنّ الشّعر يُرتجل ارتجالاً، إذْ يُبيح الشّاعر لنفسه أن يُخالف ما تواتر وشاع على ألسنة العرب في حديثهم.

وشواهد الضّرورة كثيرة في النّحو العربي، وقد أشار الأفغاني -في حديثه عنها- إلى جملة منها كقول قيس بن زهير العَبْسيّ (على الرّفع بـ (لم)):

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي   بما لاقت لَبونُ بني زيادِ[2]

وقولِ أعرابيّ -يمدح الحسين بن عليّ- (على الجزم بـ (لن)):

لن يَخبِ الآنَ مِن رجائك مَن   حَرّك مِن دون بابك الحلقةْ[3]

وقولِ شاعرٍ (على الإشباع):

لكنّني حيثما يَثْني الهوى بَصري   مِن حيثما سَلَكوا أدنو فأنظورُ[4]

وقولِ العبّاس بن مِرداس (على منع المنوّن من الصّرف):

وما كان حِصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مِرداسَ في مَجمعِ[5]

وقولِ الأخطل (على منع المصروف من الصّرف أيضًا):

طلبَ الأزارق بالكتائب إذْ هَوَتْ   بِشبيبَ غائلةُ الثّغور غدورِ[6]

ومنها قول الشّاعر:

أنْ تَقرآنِ على أسماء ويحكما   منّي السّلامَ وألاّ تُشْعِرا أحَدَا

---

(1) في أصول النحو، ص٦٩، وانظر: الموجز، ص٧.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٤٦.

(3) السابق، ص٣٧٥.

(4) السابق، ٤٨٢.

(5) أحمد الشّنقيطي، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، وضع حواشيه، محمد باسل السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ١/٣٠.

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨٢، ص١٠٤.

إذ سأل ابنُ جنّي أبا عليّ عن إثبات النون في (تَقرآنِ) بعد (أن)، فأجابه: أنْ مخفّفةٌ من الثّقيلة وأولاها الفعل بلا فصل للضّرورة[1]، فهو عنده شاذّ في القياس والاستعمال معًا، لأنّ الغرض -في ما يقرّره الفارسي- أنْ يُلحقَ مَن ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي مَن ليس بفصيح ومَن هو فصيح، فإذا ورد السّماع بشيء لم يبقَ غرضٌ مطلوب، وعُدِل عن القياس إلى السّماع. وهذا منهج يخالف فيه الأفغاني أبا عليّ الفارسيّ، ولا يُقرّه على هذا التّطويل في الأحكام[2]، وأنّ الأسلم -في ما يذهب إليه الأفغاني- هو إهمال اللّغيّات وطَرْدُ القياس، وألاّ تُبنى قاعدة على الضّرورات لاستنباط أحكام جديدة بُنيت على شواهد خَرَقت ما تواتر من قواعد عند النّحاة.

هذا ما حاولتُ جمعَه من مظاهر الشّواهد غير المحرّرة (المظنونة)، التي يتأسّس عليها تحريفٌ وتشويهٌ في القواعد، بل هي "من مظاهر الضّعف العامّة للشّواهد"[3]، وكان الأولى في صَنيع النّحاة أنْ يَنْشطوا لِمحاكمة هذه النّصوص وردّها إلى مصادرها الأساسيّة، في دواوين الشّعراء أو المصادر العامّة في اللغة والأدب.

ولعلّ الجَهد الكبير الذي بذله الأفغاني في دراسة الشّواهد النّحويّة بأنماطها المختلفة، وخاصّة أنّه كان يرى أنّ الدّراسة العالية لمادّة النّحو، "يجب أن تكون ثقافةَ شواهدَ بقدر ما هي ثقافة قواعد، بحيث لا يتخرّج الطّالب إلاّ مُتقنًا لنقد الشّواهد عملاً لا نظرًا فقط، فيستبعد كلّ شاهد لا يُعرف قائله، أو فيه علّة من العِلل المانعة الاستشهاد به"[4] -لعلّ هذا الجَهد -بما صاحبه من هواجس علميّة- لا يخلو من غيرة جعلت الأفغانيّ يؤكّد[5] أنّ النّحاة: لم يَصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطّة محكمة شاملة،

---

(1) ابن جنّي، المنصف شرح التصريف، ص٢٤٣.

(2) انظر: في أصول النحو، ص٨٩.

(3) محمّد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٧٥.

(4) الأفغاني، (لقاء خاص معه)، مجلّة الفيصل، الرّياض، ع١١٨، ١٩٨٦، ص٤١.

(5) انظر: في أصول النّحو، ص٧٠-٧٥.

فضاعت الشّواهد بين قبائل العرب، فجاء النّحو مؤسّسًا على خليط لا نظام له ممّا رُوي على أنّه تكلّمت به العرب، مع أنّ الخليل بن أحمد خطّ للنحو خطّة هي أشبه بالتّشذيب منها بالتّنظيم، إذْ أهدرَ كثيرًا ممّا يتكلّم به العرب لتسلمَ له قواعد غالبيّة قدر الإمكان.

ولم يَدرسوا الرّواة وأحوالهم ومَنْ منهم الثّقة الضّابط ومَن منهم الوضّاع والمُخلّط، وإنّ ما ورد من إشارات الجَرح في مصادرهم "أشبه بتقليد ابتدائيّ لا علميّة فيه". **ولم يُحقّقوا** النّصوص التي بَنَوْا عليها أحكامهم لا سندًا ولا متنًا. **وفرّطوا** بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات والحديث النّبوي، "وفي ذلك إهدارٌ لجزء غير يسير من أبلغ الكلام العربيّ وأعلاه". **وأخطؤوا** حين تهاونوا بكتب الإمام الشّافعي ومَن في طبقته من الفصحاء الذين نَشَؤوا في بيئة سليمة، لم يتطرّق الفساد إلى لغتهم.

وبعد، فلا يكون المرءُ مُبعدًا إذا عَدّ الأفغانيّ أوّل مَن أفاضَ في الحديث عن هذه الشّواهد غيرِ المحرّرة (المظنونة)، ثمّ جاء من بعده آخرون وقفوا عندها وأماطوا اللّثام عن وجهها -مثل الدّكتور محمّد عيد، والدّكتور عبد الجبّار علوان، وغيرهما - فهي تشكّل خللاً ما في منهج الدّراسة النّحويّة عند النّحويين، وهذا يعني أنّ الدّرس اللغويّ في العربيّة ما زال بحاجة إلى كثير من التّحرّي والتّثبّت، وأنّ شواهده تستحقّ "جَهدًا يُعيد إليها وَجهها الصّحيح في الاستعمال، ليُعرف بذلك مدى أحقّيّة الاحتجاج بها على قواعد النّحو ومسائله، التي هي نَتاج جَهد النّحاة عن استعمال اللغة في عصر الاستشهاد"[١].

تطبيقات الموجز

يُعدّ كتاب الموجز واحدًا من الكتب التي حرَص فيها الأفغاني على تقديم أبواب النّحو والصّرف بطريقة سهلة ميسورة، لكنّه كان معنيًّا في نهاية المباحث على إدراج طائفة من الشّواهد تكون مادّة تطبيقيّة للطالب، ظنًّا منه أنّ دراسة النّحو يجب أن تكون "ثقافة شواهد بقدر ما هي ثقافة قواعد". لذلك،

---

[١] محمّد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٦٣.

كانت دراسة الشّواهد مع الطّلاب في قاعة الدّرس ديدنه وهِجِّيراه، وغدا الوقوف على معالم الشّاهد، من معرفة قائلة، وروايته الصحيحة، وموافقته للقواعد...، غدا ذلك سمته ومنهجه، فوضع لذلك تعاليقه على شواهد كتابه (الموجز)[1].

وبعد أنْ أبرزت إسهامات الأفغاني في الوقوف على الشّواهد غير المحرّرة (المظنونة)، وأنّه السّبّاق إلى تجريدها وتحقيقها، والدّاعي إلى إعادة قراءتها وقراءة القواعد النّحويّة المبنيّة على أساسها- أحاول الآن أنْ أصنّف شواهد المجموعة الثّانية (ب)، غيرَ المحتجّ بها في بناء القواعد وتقعيدها، والبالغةَ (١٦٨) مئةً وثمانيةً وستّين شاهدًا، إذْ يُؤتى بها للاستئناس والتّمثيل لا للاحتجاج. هذه الشّواهد انتظمها إطاران: الشّواهد الموافقة للقاعدة، والشّواهد غيرُ الموافقة لها.

أوّلاً: الشّواهد الموافقة للقاعدة، لا يُحتجّ بها لوجود:

- علّــة واحدة، مثل:

١- تأخّر زمن القائل[2]، ومثاله:

أخْلقْ بذي الصَّبر أنْ يَحظى بحاجته   ومُدمِنِ القَرْعِ للأبواب أنْ يَلِجا

الموجز ص٢٠/التعاليق ص٦ – محمد بن البشير

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا   أُحبّكِ حتّى يُغمض الجفنَ مُغمضُ

١٥/٧٣ – الحسين بن مطير

٢- المجهول القائل[3]، ومثاله:

---

(١) أشرت في التّمهيد أنّ شواهد الموجز بلغت -بعد حذف المكرّر منها- (٧٣١) شاهدًا موزّعة على مجموعتين: المجموعة (أ) يُحتجّ بها لموافقتها الضّوابط، والمجموعة (ب) لمخالفتها واحدًا على الأقل من الضّوابط التي حرّرها أوّل الكتاب.

(٢) انظر شواهد أخرى في الموجز: ش١٦/ص٢٢٢، ٢٢٢/١٩، ٢٢٨/٢٥، ٢٢٨/٢٩، ٣٠٣/٢٣، ٣١١/١٢، ٣٤٧/١١.

(٣) وانظر الشّواهد: ش٩-١٠/ص٢٦، ٥١/١٤، ٢٥،٢٩-٧٣/٣٠، ٨٥/٢٥، ٢٩-٨٦/٣١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣١-٩٨/٣٢، ١٦-١٠٩/١٧، ٢٠، ٢٢-١٧٧/٢٣، ١١-١٩٦/١٤، ١١-٢٠٢/١٥، ٢١١/٧، ١٧-٢٢٢/١٨، ٢٢-٢٦،٢٤، ٢٨، ٢٣٧/٣٠-٢٣٨، ٢٤-٢٥، ٢٨-٢٩، ٣٤/

ألاَ حبّذا عاذري في الهوى ولا حبّذا العاذلُ الجاهلُ - ٧/٢٦

إذا مات منهمْ ميّتٌ سَرَق ابنَه ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنّ شَكيرُها - ١٠/٥١

٣- الشّاهد له روايتان[1](يسقط الاحتجاج بالرّواية الشّاذّة)، ومثاله:

أرأيتَ إنْ جاءت به أملودا أقائلنّ أحضروا الشّهودا - ١٠/٥١ - رؤبة

ألا أيّهذا الزّاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مخلدي؟ ١٩/٨٥ - طرفة

فالرّواية الثانية في البيت الأوّل: أقائلونَ، ولا مخالفة فيه. والرّواية الثانية في الثاني: أحضرُ، بالرّفع على القياس.

٤- شواهد الضّرورة[2]، ومثالها:

سأترِكُ منـــزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا - ١٨/٨٥ - المغيرة بن حيناء

فقلتُ: تحمّلْ فوق طوقك إنّها مطبّعةٌ من يأتها لا يضيرها - ٩٨/ ٢٢- أبو ذؤيب الهذلي

وملكتَ ما بين العراقِ ويثربٍ ملكًا أجار لمسلمٍ ومعاهد - ٦٨/٣٤٠ ابن ميّادة

٥- القِلّـــة، ومثالها:

إنّ أبا بكر رجلٌ أسيف، متى يقمْ مقامك رَقّ - ٢٢/٩٨- السّيّدة عائشة

(جواب الشّرط ماض مع أنّ فعل الشّرط مضارع مجزوم)

٦- السّماع، ومثاله:

أحَرُوريّة أنتِ؟ (نسبة إلى حَرُوراء على غير القياس) ٢٧/١٦٨ - السّيّدة عائشة

٢٥٥، ١٨-٢٦٤/٢٠، ٢٥، ٢٧٧/٢٧، ٣٠٣/٣٢، ٣١١/١٥، ١٨،٢٠-٢١، ٢٣-٣١٩/٢٥، ١٥، ١٧، ٣٢٨/٢١، ١٩-٣٤٠/٢١، ١٢، ١٤/ ٣٤٧، ٢٢-٣٦٨/٢٣.

[1] وانظر الشّواهد: ش٢٤/ص٨٥، ٩٨/٣٠، ٢٢٢/١٢، ٢٧٨/٣٠، ١٢-٣٥٢/١٣.

[2] وانظر الشّواهد: ش٢٧/ص٨٥، ٩٨/٢٨،٣٠، ١٤-١٥، ١٠٩/١٨، ١١٩/٨، ١٨-١٩، ١٧٧/٢١، ١٨٤/٧، ١٠-١٨٥/١٢، ٢٢٦/٩، ٣٠/ ٢٥٥، ٢٦-٢٧٨/٣١، ١٨، ٣٢٨/٢٠، ٣٣٩/١٧، ١٨، ٢٢، ٣٤٠/٢٥، ٣٤٧/١٣، ٣٨٣/٢١.

وتضحكُ منّي شيخةٌ عَبْشميّةٌ   كأنْ لمْ تَرَيْ قبلي أسيرًا يمانيا   ٢٧/١٦٨ – عبد يغوث الحارثي

(نسبة إلى عبد شمس على طريق النّحت من الكلمتين سماعًا)

٧– المعنسى، ومثاله:

قَدْني من ذكر الخُبَيْبَيْنِ قدي   ليس الإمام بالشّحيح المُلحدِ   ٧٩/٣٨٣ – حُميد الأرقط

(اعتبار (قد) الثانية اسمًا بمعنى حسب مضافًا والياء مضاف إليه)

٨– الشّاهد الأبتر: وقد وردت نماذج من قبل عليه.

- أو عِلّتـــين، مثل الضّرورة والمجهول القائل، ومثالهما:

أنفسًا تطيبُ بنيلِ المُنى   وداعي المَنون ينادي جَهــارا ؟   ٦١/٣١١

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنّما   أعدّ عيالي شُعبةً من عيالكا   ٦٣/٣١٩

وإنّ لساني شَهدةٌ يُشتَفى بها   وَهُوّ على مَنْ صَبّه اللهُ علقمُ   ٦٩/٣٤٠

عَلّقتُ آمالي فَعَمّتِ النِّعمْ   بمثلِ أو أنفعَ من وَبْل الدّيَمْ   ٧١/٣٤٧

ثانيًا: الشّواهد المخالفة للقاعدة

- لا يُحتجّ بها لوجود عِلّــــة واحدة، مثل:

١– المخالفة[1]، ومثالها:

يا ما أُمَيْلح غزلانًا شَدَنّ له   من هؤليّاء بين الضّالِ والسّمُرِ

٦/٢١ – العَرجي

وقد جَعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلنــــي   ثوبي فأنهضُ نهضَ الشّارب الثّملِ

١٥/٧٣ – عمرو الباهلي

---

(١) وانظر الشّواهد: ش٢٠،٢٢،٢٦،٢٨/ص٧٣، ٨٦/٢٤، ٩٨/٢٤، ١١٣/٥، ٢١١/٦، ٢٢٢/١٥-١٢، ٢٢٦/١٠،٨، ٢٣٧/٢١، ٢٣٨/٢٧، ٢٣،٢٥٥/٣١، ٣٠-٣١، ٣٠٣/٣٤، ٣١٩/١٩، ٣٢٨/١٦، ٣٤٠/٢٢، ٣٥٢/١٠.

٢- اللهجات، لا يُحتجّ بها لمخالفتها المشهور الشّائع، ومثالها:

- ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ
ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ ١١/٥٧ - رؤبة

- حُوكت على نيرينِ إذْ تُحاكُ
تَختبطُ الشّوكَ ولا تُشاكُ ١١/٥٧ - رؤبة

- فقلتُ عساها نارُ كأسٍ وعلّها
تَشكّى فآتي نحوها فأعودها ١٥/٧٣ - صخر بن جعد

٣- الشّذوذ، ومثاله:

- إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا
أقولُ: ياللهمّ ياللهمّا ٦٦/٣٢٨ - أميّة بن أبي الصّلت

- أو عِلّتـــــين، مثل:

١- المخالفة وتأخّر زمن القائل، ومثالهما:

إذا الجود لم يُرزقْ خَلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا ١٥/٧٣ - المتنبّي

يَدٌ بخمسِ مئينَ عسجدًا وُديت ما بالها قطعت في ربع دينار ٦١/٣١١ - المعرّي

٢- المخالفة والمجهول القائل[1]، ومثالهما:

بني غُدَانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبًا ولا صريفًا، ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ ١٦/٧٣

استغنِ ما أغناكَ ربّكَ بالغنى وإذا تُصبكَ خَصاصةٌ فتَجمّلِ ٢٢/٩٨

٣- المخالفة والشّذوذ، ومثالهما:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك -هذا- لوعةٌ وغرامُ ٦٥/٣٢٨ - ذو الرّمّة

---

[1] وانظر الشّواهد: ش٣٢-٣٣/ص٢٥٥، ٢٨-٢٩/٢٧٨، ٣١١/١٦، ١٦-١٧/٣٤٧، ٣٥٢/١١، ٣٨٣/٢٠.

يا مُرَّ يا بنَ واقع يا أنْتا   أنتَ الذي طلّقتَ عام جُعتا   ٦٥/٣٢٨ - سالم بن دارة

٤- الشّاذ والمجهول القائل:

دامَنَّ سعدكِ لو رحمتِ متيّمًا   لولاكِ لم يكُ للصّبابة جانحا ١٠/٥١

القياس

يشكّل القياس الأصل الثاني من أصول النحو وأدلّته. وإذا كان السّماع يمثّل في اللغة العربيّة الرّكن الثابت الذي من خلاله ينطلق النّحوي في التعامل مع المادة اللغوية المجموعة، وكان ذلك منهج اللغويين الذين حرَصوا على جمع اللغة وتدوينها؛ إذْ كان "رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبي زيد يتحرّجون من القياس في ألفاظ اللغة، ويرونَ الوقوف على السّماع"[(١)]، ثم صار ذلك ديدن أصحاب المعاجم كالجوهري، وابن منظور، والفيروز أبادي، فلم يقيسوا على ما رَوَوْا - فإنّ اللغة لا تبقى ثابتة في إطارها الذي وضعت فيه، يأبى القائمون عليها أن يخرجوا على قواعدها وأصولها، إذْ لا بدّ من تطويرها والخروج على تلك القواعد والأصول ليتسع استعمالها وتصبح قادرة على استيعاب كلّ جديد، وخاصة بما لها من خصائص تجعلها قادرة على الاستجابة لحاجات الناس اليومية والحضارية. من هنا، برز فريق آخر تصدّى لهذه المهمة الجليلة عُرفوا بالقياسيّين، الذين يرجع إليهم الفضل في حياة اللغة وإنعاشها والنّهوض بها، "فقد حافظوا على روحها، وتعهّدوها بالغذاء فنمت، وبَسَقَت وأظلّت فروعُها حضاراتٍ مختلفات"[(٢)].

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٦، ص١٣.

(٢) في أصول النحو، ص٨٠.

ولم يبعد أحمد أمين حين جعل في كلّ جماعة من الرقّي طائفتين[1]: طائفة من المحافظين (وهم أهل السّماع)، وطائفة من الأحرار (هم أهل القياس)، والقياسُ مستندُه (السّماع)، أي أنّ القياس فرع على السماع.

ولا شكّ أنّ القياس هو روح العلوم وحيويتها وعليه مدارها وحركتها، وإنّ تعريف الكسائي للنّحو بأنّه (قياسٌ يُتَّبَع)[2] يُعَدّ -في نظر الأفغاني[3]- أدقّ من تعريف العلماء بأنّه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]، ويُعْمَد إليه حين يكون المنقول عن العرب مستفيضًا كثيرًا كثرةً تُحرّك العلماء للقياس عليه، إذْ لا يُعقل -بحسب تعبير الأفغاني- أن يكون كلامُنا كلّه بمفرداته وتراكيبه واردًا عن العرب، لذلك لم يُكتب لمذهب هذا الفريق (أهل السّماع) -بنظره- البقاء لمخالفته طبائع الأشياء.

بدايـــة القيـــاس

حرَص العلماء بعد جمعهم اللغة على تصنيفها ليعرفوا أحوالها من حيث الكثرة والقلّة، فما اطّرد وكَثُر تعاملوا معه في سياق، وما قلّ وشذّ في سياق آخر. لذلك، فإذا كان أبو الأسود الدؤلي هو أولَ من بَـــدَأ العمل في الدرس النحوي من خلال ضبط القرآن، قال ابن سَلاّم فيه[5]: "كان أولَ من أسّسَ العربيّة وفتحَ بابَها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"، فابن أبي إسحاق الحضرمي هو من وسّع العمل في دائرته ونَشّطَ للبسط والتّقعيد. وعليه، فإنّ ما قام به ابن أبي إسحاق يشكّل بداية المرحلة

---

(1) (مدرسة القياس في اللغة)، مجلّة مجمع القاهرة، ج٧، ١٩٥٣، ص٣٥١.

(2) القفطي، إنباه الرّواة، ٢/٢٦٧.

(3) انظر: في أصول النحو، ص٧٨، ٧٩.

(4) الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٥، وانظر: شرح الأشموني بحاشية الصبّان، ١/١٥.

(5) طبقات فحول الشعراء، ١/١٢.

الأولى -وتمتدّ حتّى وفاة ابن جنّي- من مرحلتي القياس، هي مرحلة القياس الاستقرائي[١]، فكان بذلك "أولَ مَن بَعَجَ النّحو، ومَدّ القياس والعلل" على حدّ تعبير ابن سلام[٢]. وفي هذه المرحلة قام منهجه على "تحديد الظواهر اللغوية المطّردة، وجَعْلِها مقاييسَ لا تصحّ مخالفتها ولا الخروج عليها، فقد وقف بالمرصاد لكلّ مَن ينحرف عنها"[٣]؛ فقد سُئِل يومًا: هل يقول أحد الصّويق؟ قال: نعم،.... عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس[٤]، وقصّته مع الشاعر الفرزدق مشهورة في تخطئته[٥] بعض الكلمات في أشعاره.

وسار على طريقته مَن جاء بعده من النّحويين كتلميذه عيسى بن عمر، وأبي عمرو، إلى أنْ وصل الأمر وغدا بين يدي الخليل بن أحمد، الذي يُعدّ هو وتلميذه سيبويه -في نظر الأفغاني[٦]- أهمّ الأعلام في هذه المدرسة حينئذ، إذْ يرجع إليه الفضل "في إظهار القياس ووضع رسومه ومناهجه"، وذلك صحيح؛ فقد قَدَحَ الزّنادَ أبو الأسود، وأضرم أواره ابن أبي إسحاق، وأشاد بنيانه الخليل متجسّدًا في (الكتاب) لسيبويه، فالخليل كما نعته ابن جني: "كاشف قناع القياس في علمه"[٧]، بل هو "المؤثّل الحقيقي له وموطّد أركانه"[٨]. ولم يعد القياس مقصورًا على الظواهر المفردة عنده فحسب، وإنما تطوّر

---

[١] انظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٣، محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص٧٨، ومنى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥، ص١٠. وتسمّى هذه المرحلة عند الدكتور تمّام حسّان (انظر الأصول، ص١٦٤، ١٦٧) بمرحلة القياس الاستعمالي أو قياس الأنماط. أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة القياس الشّكلي. وسيأتي الحديث عنها لاحقًا.

[٢] طبقات فحول الشعراء، ١٤/١.

[٣] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤، ص١٠٣.

[٤] ابن سلاّم، طبقات فحول الشعراء، ١٥/١.

[٥] انظر: في أصول النحو، ص٦٠-٦١.

[٦] انظر: في أصول النحو، ص٨٤، ٨٥.

[٧] الخصائص، ٣٦١/١.

[٨] منى إلياس، القياس في النحو، ص٢٢.

تطورًا بارزًا وتعدّى ذلك "إلى افتراض مسائل لم يَرِد منها شيء في كلام العرب لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها"[1].

وفي هذه المرحلة أيضا - مرحلة القياس الاستقرائي- سَطَع نجم أبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧ هـ) وتلميذه ابن جِنّى (٣٩٢ هـ)، مِمّن نادَوْا بأنّ ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب، فبلغ القياس ذروة مجده على يديهما، "ونَهض به هذان الإمامان نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم"[2]، فإذا كان الفارسي استقام له من القياس مذهبٌ وسّع الشّقّة بين الجامدين على السّماع وأنصار القياس -على حدّ تعبير الأفغاني- فإنّ ابن جنى -عنده أيضا[3]- يشكّل ذروة القياس وفلسفته.

ويذهب الأفغاني إلى أنّ السّماع إذا كان قليلا غير مطّرد -جاء لُغَيّةً- ويخالف ما أثبته النّحويون من قواعد، فإنّ الأسلم أن يُطْرح السّماع ويَطّرد القياس[4]؛ من ذلك أنّه رأى أنّ أبا عليّ الفارسيّ جانبه الصّواب حين خَرّجَ قول الشّاعر:

أنْ تَقْرآنِ على أسماء ويْحَكما   مِنّي السّلام وألاّ تُشْعِرا أحَدا

بأنّ (أنْ) مخفّفة من الثّقيلة[5]، ولِيَها الفِعل بلا فصل للضّرورة، وبأنّ هذا من "الشّاذ عن القياس والاستعمال، إذا ورد بشيء أُخِذ به وتُرِك القياس؛ لأنّ السّماع يُبْطِل القياس"[6]- والأولى -في نظره- إهمالُ مثلِ هذه اللّغَيّاتِ، واطّراد القياس، إضافة إلى أنّ الشّاهد مجهول القائل؛ فلا يُحتجّ به إذًا. ولعلّ

---

(١) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص١٠٥.

(٢) في أصول النحو، ص٨٦، وانظر: محمود نحلة، السابق، ص١٠٨.

(٣) في أصول النحو، ص٨٦، ٩١.

(٤) السابق، ص٨٩.

(٥) مذهب الكوفيين في (أنْ) المخفّفة أنّها لا تعمل في ظاهر ولا مضمر (انظر: ابن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣،، ص٢١٩).

(٦) ابن جنّي، المنصف شرح التصريف، ص٢٤٣.

هذا الاتّجاه من أبي عليّ هو تأثره بالكوفيين الذين -كما أشرت- أسّسوا قياسهم على كلّ ما رُوِي عن العرب مهما قلّت شواهدُه.

أمّا ابن جنّى فهو -بحسب تعبير الأفغاني[1]- "أعلى علماء العربيّة كعبًا في جميع عصورها، وأغوصُهم عامّة على أسرار العربية، وأنجحُهم في الاهتداء إلى النظريّات العامّة فيها". ويقوم منهجه في القياس على تماهي النّظر في التّجربة اللغويّة وتقليبِ وجوهِها وإطالة التفكير فيها، ومقابلته مع اللّغات التي يعرفها "ليكون حكمُه الشّاملُ في اللّغة العربيّة حين يَرُدّه إلى طبيعة الحسّ، صحيحًا إلى حدٍّ بعيدٍ"[2]. ولا غرو في ذلك، فالذي دفعه إلى إعلاء شأن القياس وتفضيله على السّماع، هو أنّه "كان حنفيًّا، والمذهب الحنفي مذهب قياسيّ"[3].

وقد اهتدى ابن جِنّى -بحكم نظرته الثّاقبة للمادّة اللّغويّة- إلى أنّ العرب تعاملوا مع العلل النّحوية والقياس وإنْ لم ينطقوا بمصطلحاته[4]، من ذلك أنّ قول النبي -صلّى الله عليه وسلّم- لبني غيّان: بل أنتم بنو رَشْدان- جَعَلَه ابنُ جنّى بمنــزلة قول أهل الصّناعة: إنّ الألف والنون زائدتان، والنّبي وإنْ لم يتَفَوّه بهذا، قد صدّقه بفعله حين اشتقّ من الرّشد: رَشْدان. وجعل الأفغاني من ذلك أيضًا القول المشهور: "مَن علّق تميمةً فلا أتمّ اللهُ له، ومَن علّق وَدَعَةً فلا وَدَعَ الله له".

وذهب ابن جِنّى إلى تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق، حَذا بذلك حذو أستاذه أبي عليّ بل سَبَقَه وتَفَوّق عليه، فإذا كان أبو علي بلغ من اعتزازه بالقياس أنّه جَعَلَ الخطأ في خمسين مسألةً في اللّغة لا يساوي خطأً واحدًا في القياس، فإنّ ابن جنّى عَمَّمَ إذْ قال: "إنّ مسألةً واحدة من القياس أنبلُ

---

[1] في أصول النحو، ص٩١، وانظر: القياس عند ابن جنّي في كتاب (مناهج الصّرفيين ومذاهبهم) للدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٩، ص٢٩٨-٣٣٨، فثمّة بحث موسّع.

[2] في أصول النحو، ص٩٢.

[3] حسن هنداوي، مناهج الصّرفيين ومذاهبهم، ص٢٩٩.

[4] انظر: (باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)، الخصائص ١/٢٣٧-٢٥١.

وأنبه من كتابِ (لُـغَةٍ) عند عيون الناس"[1]، يقول الأفغاني في هذا السّياق: "لم يتّخذ ابن جنّي القياس مذهبًا لنفسه فحسب، وإنما كان يُغْري به ويَدعو إليه ويَحضّ عليه ويُبيح فيه الارتجال"[2]، أي أنّه فتح باب الاجتهاد على نحو لم يُسبَق إليه، يقول: "للإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلوِ بنصٍ أو ينتهكْ حُرمةَ شَرْعٍ، فَقِسْ على ما ترى"[3]، الارتجال الذي يدعو إليه القياس، فإذا "أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثمّ سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخرَ على قياسٍ غيرِه، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هُم عليه"[4].

ومن خصائص القياس عند ابن جنّي -كما أثبتها الأفغاني[5]- مَزِيّة الشّمول في نظراته؛ فإنّ غوصه على السّرّ، أدّاه إلى أنْ يَجمع في حكمٍ واحد ما لا يجمعه النحاة عادة لعدم انتباههم إليه، فقد جَمَعَ نَصْبَ جَمْعِ المؤنّث السّالم، والمثنّى، وجمعِ المذكّر السّالم في عِلّة واحدة.

وهكذا فإنّ القياس صار حرفةَ القوم وصناعَتَهم، وإنّ إمعانك في تراجم النحويين يطلعك على ما "كان للقياس من خطر عند القوم، حتّى لَيَتَفَرّد واحدٌ في المئة فَيُعرف به، فإذا ترجموا له نصوا على امتيازه هذا، وتلك مَلَكَة لم تتوفّر كاملة إلاّ لأعلام قليلين جداً"[6]. ويبقى القياس وسيلة من وسائل نَماء العربية، بل هو الطّريقة الطّبيعيّة المثلى لاستنباط الأحكام، إذْ لا يُعقل نحوٌ لا قياسَ فيه على حدّ تعبير الأفغاني.

---

(1) الخصائص، ٨٨/٢.

(2) في أصول النحو، ص٩٧.

(3) الخصائص، ١٨٩/١.

(4) السابق، ١٢٥/١.

(5) انظر: في أصول النحو، ص٩٥، ٩٧، والخصائص، ٨٨/٢، وباب (ترافع الأحكام) ١٠٨/٢، حيث تظهر مزيّة الشّمول واضحة.

(6) في أصول النحو، ص٩٩.

مرحلة القياس الشّكلي

تحدّث الأفغاني عن هذه المرحلة دون إشارة إليها عندما عرض لأحكام القياس ذي الأركان الأربعة: (الأصل والفرع والحكم والعلة الجامعة) بتصرّف عن كتاب الاقتراح للسّيوطي. ومعلوم أنّ القياس يأتي على مرحلتين: مرحلة القياس الاستقرائي التي أسلفت الحديث عنها سابقًا، ومرحلة القياس الشكلي، وفيها يتم إلحاق شيء بشيء، وقد أحسن الدكتور تمّام حسّان إذْ سمّاه[1]: (القياس النحوي) أو (قياس الأحكام)، وقد "بلغ هذا المفهوم الشكلي للقياس قمة نضجه واكتماله على يد الأنباري ثم السيوطي من بعده، فقد تحددت عندهما حدوده وأنواعه وأقسامه، واعتمدا في كثير مما جاءا به على ما كتبه ابن جنى في الخصائص"[2]، وقد عرّفه الأنباري بقوله[3]: "هو حَمْل فَرع على أصلٍ بِعِلّة، وإجراءُ حُكمِ الأصل على الفرع".

من هذا التعريف تتحدّد أركانه الأربعة، ومثاله: ما لم يُسَمّ فاعله (نائب الفاعل)، وهو: "اسم أُسنِد الفعل إليه مُقدّمًا عليه، فَوَجَب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل"[4]؛ فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمّ فاعله، والعِلّة الجامعة هي الإسناد، والحُكم هو الرّفع.

والجامع بين المقيس والمقيس عليه هو العِلّة[5]، التي "تُعَدّ البداياتِ الأولى لعلم أصول النحو" على حدّ تعبير الدكتور محمد حسن عواد[6]، وهي الأساس الذي يُبْنى عليه القياس. ولن أعرض هنا لأركان القياس وأقسامه إلا في الحدود التي ارتبط الأفغاني بها فيها حتى لا يخرج البحث عن مساره.

---

(1) الأصول، ص١٦٧، وانظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص٧٣.

(2) محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص١١١.

(3) لمع الأدلّة، ص٩٣.

(4) السابق، ص٩٣

(5) أثبت الأنباري أنّ القياس ينقسم إلى ثلاثة: قياس عِلّة، ويُعمل به عند العلماء كافّة بالإجماع، وقياسُ الشّبه، ويُعمل به عند أكثر العلماء، وقياسُ الطّرد، ويُعمل به عند كثير من العلماء (لمع الأدلة، ص١٠٥).

(6) الإسنوي، الكوكب الدّرّي...، تحقيق محمد حسن عوّاد، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٥، ص٧٦.

ذكر السّيوطي أنه يجوز التعليل بالأمور العَدَمِيّة[1]، ومثّل لذلك تعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك. وذهب الأفغاني[2] على أنّ ثَمّة تعليلاً آخرَ لبناء الضمير أقرب من الاستغناء عن الإعراب، وهو شَبَهُه بالحرف شَبَهًا وضعيًّا من حيث كونه -بحسب تعبير الأفغاني- حرفًا واحدًا أو حرفين، وهذه -برأيه- عِلّة وجوديّة لا عَدَميّة.

ويرى الأفغاني أنّ العِلَل الخياليّة[3] -وقد مثّلوا لها بـ (هل) واختصاصها بالدخول على الفعل- لم تحظَ بالقَبول عند النّاس، مستدلاً على ما يقول بأنّ أبا العباس الناشئ الكبير (٢٩٣ هـ) -الشّاعر النّحوي العَروضيّ المتكلّم- نَظَرَ في عِلل النّحو -بعد أنْ عَلِمَه وأحْكَمه- فتَبَيّنَ له بقوة الكلام نَقْض أصوله فنَقَضَها وصنّفَ فيها، وفَعَلَ الشيءَ مثلَه في العَروض إذْ أدخل على قواعده شُبَهًا ناقضةً لها، وفَعَلَ ذلك بالكتب المنطقية، وهو في صنيعه هذا -على ما يقول القِفْطي[4]- أحْسَنَ وأظْهَرَ قوّةً حتّى لو نسبه غير المنصفين إلى الخَطَل والتّهَوّس.

وضرب الأفغاني على نشوز الناس من عِلل النحاة وتحكماتهم مثالاً آخرَ لا يقلّ أهمية عن سابقه، فقد ضاق عمّار الكلبيّ ذرعًا بما عابه النّحاة عليه في شعره، إذ قال يومًا:

بانت نعيمةُ والدّنيا مُفرّقةٌ ... وحالَ من دونها غَيْرانُ مزعوج

فقيل له: لا يُقال مزعوج، إنّما يقال: مُزْعَج، فكره ذلك منهم وهجاهم بمقطوعة مطلعها:

ماذا لَقِينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

---

[1] الاقتراح، ص٩٣.

[2] في أصول النحو، ص١١٤.

[3] ذكر الشّيخ محمد الخضر حسين أنّ علّة القياس تقسم إلى أقسام ثلاثة: عِلل حسّيّة مقبولة، وعِلل فرضيّة، وعلل خياليّة. (انظر: دراسات في العربيّة وتاريخها، ص٧٤-٧٥)

[4] إنباه الرّواة، ١٢٨/٢.

وذهب الأفغاني إلى أنّ استخدام الشّاعر صحيح فصيحٌ، مستدلاً بأنّ المعاجم نَصّت على أنّ (زَعَجَه) مثل (أزْعَجَه)، "ومن حق هذا الشّاعر السّليقي أنْ يَغضب لطبعه الصحيح على مَن حاول الطعن فيه بلا حقّ ولا عِلم" على حد تعبيره[1]، وبالرغم من تشدّده في الخروج على المطّرد من كلام العرب، غير أنّ هذا لا يمنعه من القول[2]: "إنّ القوم بالغوا في التزام القياس وتطويع اللغة له، حتى خرج بعضهم على طبيعة الأشياء، وكادوا ينسون أنّ القياس مُستنبط من اللّغة، وأنّ اللّغاتِ لا تُبنى على قياس مخترع"، ويرى لذلك أنّ "الاعتدال هو الصّواب في كلّ الأمور"،وخاصّة أنّ "قياسات النّحو تتوقّف ولا تطّرد" على حدّ تعبير محمد بن الجَبّان[3] من أصحاب أبي عليّ الفارسي.

وفي هذا السّياق نفسه قال الأستاذ علي النّجدي ناصف[4] -في معرض حديثه عن الجهود المبذولة في تيسير النحو وتبسيطه-: "لا أُنكرها -أي شوائبَ النّحو- ولا أضيق بها واقعًا من الأمر، وإنما أُنكر الإسراف فيها والافتتان بها، كما تتمثل في أسفار القرون الأخيرة.... ونُرجع النظرَ في عِلله، لا نبقي منها إلا ما يتّصل بالمعنى، ويتّفق مع طبيعة البيان الرفيع والذوق الصحيح". ولذلك، كان أبو حَيّان نَفَرَ من عِلل النّحويين المَشُوبة بمباحث الفلاسفة إذْ قال[5]: "والنّحويون مُولَعون بكثرة التّعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحويّة مُستَمِدّة للسّماع الصحيح لكان أجدى وأنفع".

---

(1) في أصول النحو، ص١١٥. وانظر: الخصائص، ٢٣٩/١، ومعجم الأدباء، ١٠٣/١٢.

(2) السابق، ١١٦.

(3) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١٨٦/١.

(4) سيبويه إمام النحاة، ص٤٠، ٤٢.

(5) نقلاً عن: حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠١، ص١٦٠.

العصريّون والقياس

إذا كان الأفغاني ذهب إلى أنّه لا يَعقل نحوًا لا قياس فيه[1]، فإنّ من المحدثين -ممّن اجتهد في دراسةِ اللغة دراسةً وصفيّة- وقفوا منه موقفًا مغايرًا لارتباطه الوثيق بالمنطق ولِشَبَهِه بالأحكام الفقهيّة، فينبغي إبعاده عن اللغة ودرسها، يقول الدكتور تمّام حسّان[2]: "للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأنّ نشاطهم كلّه يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية. أمّا اللّغة -ومنشؤها العُرف- فإنّها تَبعد عن القياس بُعْد العُرف عنه، والأَوْلى أنْ تُدرس كلّ حالة على عِلاّتِها، في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وألاّ يُحمل حُكم شيء منها على حُكم شيء آخر".

وأعتقد أنّ تغييب القياس عن الدّرس النّحوي فيه إجهاض للعربية والوقوف بها عند حدود الزّمن الغابر؛ وبالتالي فإنها ستكون عاجزة عن النّماء والتّطور، وبخاصة مع تفجر العلوم والتكنولوجيا. لذلك، فإنّ "استخدام القياس في النحو له ما يُسوّغه؛ لأنّ النحاة بهذا النوع من القياس الشكلي يقومون بتقرير حكم معروف مسبقا ثبت بالاستقراء..."[3]، وخاصة أنه -أي القياس- بدأ يتراجع القهقرى بعد الفارسي وابن جنّي، "وغَلَب على اللغة وعلومها الجمودُ، ثم آل هذا التراث إلى علماء لا سليقة لهم فَغَشَّوْه بأغشية من مؤلفاتهم لا روح فيها"[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأفغاني أشار بتقدير إلى أثر التّراجمة مطلع النهضة بمصر، والمصحّحين في المطبعة الأميرية ومدرسة الألسن، وعَدّ ذلك ثمرة من ثمرات القياس، ورأى أن

---

(1) في أصول النحو، ص٧٨. بل إنّ ستتكفيتش من المستشرقين ذهب إلى أنّ القياس يشكّل "روح اللغة"، انظر له: العربية الفصحى، ص٣٦.

(2) اللغة بين المعيارية والوصفيّة، ص٤٢، وانظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص١٨.

(3) حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص١٧٧.

(4) في أصول النحو، ص١١٨.

المجامع اللغوية ينفعها اليوم إطالة النظر فيما تشتت في بطون الكتب من مصطلحات ونحت واشتقاق[١].

ويُعدّ التراث مصدرًا غنيًّا من مصادر إغناء العربية اليوم، بل هو وسيلة من وسائل النموّ المصطلحي -بحسب تعبير الدكتور علي القاسمي- إذْ يقول[٢]: "من العَبَث إضاعة الوقت في وضع مصطلحات جديدة لمفاهيمَ سَبَقَ أنْ عَرَفَتْها لغتنا، كما أنّ من الأفضل استخدامَ المصطلحات التي يتوفر عليها تراثنا، من أجل استمرارية العربية ووصل حاضرها بماضيها".

أما ما يقوم به مجمع اللغة العربية في القاهرة، فهو صورة حية للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجَعْلِها قادرة على الالتزام بمتطلبات الحاضر والمستقبل في مختلف العلوم والفنون. وكان المجمع أخذ بمبدأ القياس في اللغة[٣]، وأصدر قرارات متعددة يصحّ -بحسب تعبير الأفغاني- أنْ تكون بَعْثًا لحركة القياس بعد نوم امتدّ نحو تسعِ مئةِ سنةٍ[٤]، أي بعد وفاة ابن جنّي وارثِ ظاهرة القياس من أستاذه أبي علي الفارسيّ.

ويرى الأفغاني أنّ التضمين، والمعرّب، والمولّد، والاشتقاق "كانت موضعَ خلاف منذ القديم بين مَن يَقصُرُها على ما لم يُسْمع له صيغة مخصوصة، ومَنْ يَرى اطّراد القياس فيها إلى جانب ما سمع له صيغة أخرى"[٥]. ويرى أنّ الخطوة التي خطاها المجمع هي حسمه الخلاف بميله إلى اطّراد القواعد، ولعلّ في فعله هذا خيرًا عميمًا.

---

(١) انظر: في أصول النحو، ص١١٩.ومدرسة الألسن أسّسَها رفاعة الطّهطاوي سنة ١٨٣٦م، بعد خمس سنوات من عودته من فرنسة. وانظر: محمود شاكر، رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٤٨. فثمّة كلام جليل الشّأن حول هذه المدرسة وبداياتها وعظيم أهدافها.

(٢) (المصطلح الموحّد ومكانته في الوطن العربي)، مجلّة اللسان العربي، الرّباط، ع٢٧، ١٩٨٩، ص٨٣.

(٣) انظر: مجموعة القرارات العلميّة الصادرة عن مجمع القاهرة، ص٨.

(٤) في أصول النحو، ص١٢٠.

(٥) السابق، ص١٢٥.

وإنّ إلماعَ الأفغاني إلى الجهود الحثيثة التي يبذلها مجمع القاهرة في طَرْد القياس، لا يُنْسيه الإشارة إلى صَنيع مجمع دمشق –وإنْ كان على نطاق أضيق– يومَ هَبَّ العاملون فيه –بعد تأسيسه سنة ١٩١٩– إلى إمداد دوائر الدّولة بكل ما تحتاجه من مصطلحات، فضلاً عن الأداء الكبير الذي قام به أساتيذ الجامعة السّورية في معهد الطبّ، من وَضْعهم مصطلحاتٍ عِلميّةً كثيرةً "وَضَعوها على ما تقتضيه الأصول العربيّة تعريبًا واشتقاقًا ووضعًا"[1]، وعَمَلهم هذا "يَستحقّ شُكر العربيّة والوطن؛ فقد كانوا أكثر من أساتذة، كانوا أصحاب رسالة وإيمان".

لذلك، فإنّ العربية ستبقى –والقياس وسيلة من وسائل نموّها واطّرادها– لغة حيّة قادرة على مواكبة كلّ جديد واستيعابه، شَرْط ألاّ يكون القياس على قارعة الطريق لكلّ مَنْ هبّ ودَبّ، بل بإباحته "للموثوقين بهم من أدبائنا وشعرائنا"[2]، وتحقيقه من جهابذة اللغة وأساطين العلم؛ فاللغة –على حدّ تعبير الأفغاني[3]– تسبق الباحثين والمستنبطين على مرّ الزّمن ولا يعجزونها، والواجب والحال هذه أن يستنهض العلماء هممهم متوحّدين للنّهوض بها وتعزيز تفوّقها على قريناتها من اللغات.

علاقة أصول النحو بأصول الفقه

كانت الرغبة جامحة عند ابن جنّي أن يضع مؤلّفًا في علم أصول النحو على غرار أصول الفقه، قال: "لم نَــرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصـــول الكلام والفقه"[4]، ويقول في موضع آخر: "وكذلك كُتُبُ محمّد بن الحسن الشّيباني –رحمه الله– إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطـفة

---

(١) السّابق، ص١٢٧.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٣٠.

(٣) في أصول النحو، ص١٢٨.

(٤) الخصائص، ١/٢.

والرّفق"[1]، غير أنّه لم يضع ذاك الكتاب على الرغم من إسهاماته الكبيرة في مباحث الأصول ودقائقه، بل إنّ كتابه (الخصائص) مَعْلمة أصول وفقه لغة وقواعد وأحكام، فهو -كما يقول الدكتور محمد حسن عواد- "أوّل من أشار إلى الصّلة القوية بين أصول الفقه وأصول الكلام وبين أصول النحو"[2]، حتّى جاء أبو البركات الأنباري في القرن السّادس الهجري فوضع رسالة لطيفة كبيرة الشأن، هي لُمَع الأدلّة في أصول النحو، جَمَعَ فيها ما تناثر من مباحث أصول النحو لتكون في نظره محاكية لأصول الفقه، قال: "أصول النحو أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه فصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله"[3].

وذهب الأفغاني إلى أنّ أصول النحو محمولة على أصول الفقه، قال: "دُوّن أوّلاً الفقه وأصوله والحديث، ثمّ جاء النحو...، وبدأ يُدوّن وتُتّسق أبوابه وفصوله، ثمّ جاءت بعد الطّبقة الأولى طبقات وتميّزت المذاهب فيه بعضها من بعض، ثمّ كان له أصوله أيضًا"[4]؛ ذلك أنّ الباعث الأوّل -في رأيه- لنشأة العلوم العربيّة هو الدّين الجديد، "فاهتمامهم بأحكامه حفّز على تدوين الفقه والحديث، ثمّ نشأت العلوم المتعلّقة بهما، وعنايتهم بالقرآن صرفتهم إلى الاهتمام بقراءاته وتفاسيره وتاريخه، وذلك حَمَلَهم على ضبط اللغة وإحكام قواعدها"[5].

ويؤكّد الأفغاني أنّ القياس هو منهج المعتزلة في البحث والمناظرة، والاعتزال -على ما يقول أحمد أمين- منهج يستند إلى تحكيم العقل في البحث والتجربة والاستدلال والشّكّ والقياس[6]. وعليه،

---

(1) السابق، ١٦٣/١.

(2) الإسلوي، الكوكب الدّرّي، مقدّمة التحقيق، ص٦٥.

(3) لمع الأدلة في أصول النحو، ص٨٠.

(4) في أصول النحو، ص١٠٠، وانظر: ص١٠٤- ١٠٥. ويرى الأفغاني أنّ الأمر لم يكن مقتصرًا على الأصول بل تعدّى ذلك إلى الفروع، إذْ كانت فروع الفقه ماثلة لأعين النحاة حين تقرير جزئيات النحو (انظر: السابق، ص١٠٢).

(5) السابق، ص١٠٠.

(6) انظر: (مدرسة القياس في اللغة)، ص٣٥٥.

فإنّ أئمّة القياس في النحو كانوا معتزلة عند الأفغاني كسيبويه، والفرّاء، والفارسي، وابن جنّي، والزّمخشري، بل إنّ الرّمّاني منهم "كان يَفْتَنّ في الكلام على مذهب المعتزلة، ومع أنّ له ستّة كتب على كتاب سيبويه، إنّ كتبه في الكلام أكثر من كتبه في اللغة والنحو بكثير"[1]، فاعتزاليّة النحاة -إن صحّ التعبير- لها أثر كبير في تأثّر مباحثهم بمباحث الفقهاء، ذلك أنّ المتكلّمين منهم من كان يشتغل بالفقه، وكان "ظهور المنطق في الفقه أسبق من ظهوره في النحو"[2]، لذلك كان الفقهاء أسبقَ في تأصيل علم الأصول من النحويين الذين بدأت فكرة القياس عندهم على يد أبي إسحاق -كما أشير من قبل-، وهذه الفكرة "نشأت في أحضان القياس الشرعي، ثمّ ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق، ثمّ دُوّنت أصول الفقه كاملة وصِيغت صياغة منطقيّة، وجاءت بعد ذلك أصول النحو مكتملة ناضجة في إطارٍ منطقي على نحو أصول الفقه تمامًا"[3]، لا كما ذهب الدكتور محمّد عيد من أنّ أصول الفقه قائمة على اصول النحو ومتأثّرة به على ما يظنّ إذْ قال: "لقد بدا التعليل -فيما أظنّ- في النحو سابقًا لكلّ من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرّب التعليل إليه متأثّرًا بمنطق أرسطو"[4].

---

(1) الأفغاني، في أصول النحو، ص١٠٣.

(2) محمد عوّاد، الكوكب الدري مقدّمة التحقيق، ص٨٨.

(3) السابق، ص٨٨.

(4) أصول النحو العربي، ص١٣٦.

الفصل الثالث

مراجعات الأفغاني اللغوية

سوف أعرض في هذا الفصل إلى مراجعات الأفغاني اللغويّة، صرفيّة كانت أو نحويّة. غير أنّي أفرد موضوع الاشتقاق من بين موضوعات الصّرف بين يدي البحث لأهمّيته وحرص الأفغاني على إفراده ببحث مخصوص، ولِما له من أهمّية كبرى في الارتقاء بالعربية إلى مراحل جديدة.

الاشتقاق

يمثّل الاشتقاق وسيلة من وسائل نموّ اللغة -أيّة لغة- في الصّيغ والألفاظ، وطريقة من طرق نشأتها، بل هو "أكثر الوسائل حياةً في السّاميّات جميعًا"[1]، "يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغويّة للتّعبير عمّا قد يُستحدث من معانٍ، ممّا يساعد اللغة على مسايرة التّطوّر الاجتماعي"[2]، وهو مبحث كبير من مباحث فقه اللغة. ولمّا كان ابن جِنّي هو مبتدعَ نظريّة الاشتقاق الكبير، فإنّه يعدّ "مؤسّس علم فقه اللغة على ما يَحسن أنْ يُفهم عليه هذا العلم اليوم"[3]، ذلك أنّه احتوت مَعْلمته الشّهيرة "الخصائص" على مباحث فقه اللغة كلّها، ونَحسب -بحسب تعبير الرّاجحي[4]- أنّ في كتاب "الخصائص" قدرًا كافيًا يُعين على تصوّر المنهج العربي في دَرْس اللغة.

أصل المشتقّات

اختار الأفغاني مذهب البصريين في كون المصدر هو أصلَ المشتقّات والفعلُ مشتقٌّ منه، فالذي يميل إليه "هو أنّه إذا كان في المشتقّ زيادةُ معنى على المشتقّ منه، وكان البسيط مقدّمًا على

---

(1) عبد الحميد الأقطش: (إتباع الإيقاع في اللغة العربية)، مجلة أبحاث اليرموك (الآداب واللغويات)، م١٢، ع٢، ١٩٩٤، ص١٤٦.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٤٧.

(3) الأفغاني، في أصول النحو، ص٩١.

(4) انظر: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص٤٢. والذي ذهب إليه هو أنّ الدّرس اللغوي كما تمثّله كتب ابن فارس وابن جنّي والثّعالبي، لا يَصحّ إدراجها تحت "فقه اللغة" كما يفهمه أصحابه من الغربيين. انظر كتابه السابق، ص٥٥

المركّب، فأصل المشتقّات كلّها المصدرُ لا الفعل، لأنّ المصدر يدلّ على حدثٍ والفعل يدلّ على حدثٍ وزمن، والأسماء المشتقّة تدلّ على حدثٍ وزمنٍ مع زيادة ثالثة، كالدّلالة على الفاعل أو المفعول أو التّفضيل أو المكان. فهذه الكثرة من المشتقّات التي جعلت للّغة سعتها ومرانتها أُخذت من المصادر التي هي جميعًا أسماءُ معانٍ"[1].

ولا شكّ أنّ المدقّق في هذه المسألة يَلحظ أنّ قَصْرَ أصل الاشتقاق على المصدر فيه شيءٌ من التّحكّم، لأنّ الطّابع الذي تتّسم به معظم أدلّة البصريين –على حدّ تعبير الدكتور فؤاد ترزي– طابعٌ عقليّ فلسفيّ[2]، وما ذهب إليه الكوفيّون أقربُ إلى المعقول؛ إذْ يمكن فيه "التّوفيق بين الاعتقاد النّظري وكثير من وجوه الاشتقاق العملي"[3]. لذلك، ارتضى المستشرقون ما وَرَدَ عن الكوفيين من كَوْن الفعل أصلَ المشتقّات، محتجّين بأنّ العربيّة فرعٌ من فصيلة اللغات السّاميّة والفعلُ فيها أصلٌ للمشتقّات، يقول ولفنسون: "رأى بعض علماء اللغة العربيّة أنّ المصدر الاسميّ هو الأصل الذي تُشتقّ منه أصل كلّ الكلمات والصّيَغ، ولكنّ هذا الرّأي خطأ في رأينا، لأنّه يجعل أصل الاشتقاق مخالفًا لأصله في جميع أخواتها السّاميّة"[4]، ذلك أنّ هذا الرّأي تسرّب إلى علماء العربيّة –في رأي ولفنسون– من الفرس الذين "بحثوا في اللغة العربيّة بعقليّتهم الآريّة، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسميّ. أمّا في اللغات السّاميّة فالفعل هو كلّ شيء؛ فمنه تتكوّن الجملة، ولم يَخضع الفعل للاسم والضّمير، بل نجد الضّمير مسندًا إلى الفعل ومرتبطًا به ارتباطًا وثيقًا"[5]. وهذه النّظرة للفعل جسّدها أكثر وحرّرها المستشرق ستتكفتش إذْ يقول: "المشتقّات –وفقًا للقواعد القديمة– ينبغي أنْ تُؤخذ من جذور فعليّة فقط، ولهذا يُعدّ الفعل –من النّاحية الشّكليّة– أساسَ الاشتقاق العربي. وعلى الرّغم من الشّواهد اللغويّة التي تنقض ما سبق –والتي تبيّن أنّ الاسم ربّما

---

[1] انظر: في أصول النحو، ص١٤٢–١٤٣، وانظر كتابه الموجز ص١٩٧، والإنصاف للأنباري، ١/٢٣٥–٢٤٥.

[2] انظر له: الاشتقاق، منشورات الجامعة الأمريكيّة، بيروت، ١٩٦٨، ص٦٠.

[3] السابق، ص٦٥.

[4] تاريخ اللغات السّاميّة، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص١٤.

[5] المرجع السّابق، ص١٤–١٥.

يكون أصلاً لاشتقاق فعلي- فإنّ فقه اللغة العربي القديم، لا يسمح للقياس أن ينطبق على هذا الاحتمال الأخير، أو أنْ يكون معيارًا للغة"[1].

وكان الأستاذ عبد الله أمين قد أوفى على الغاية عندما بحث المشتقّات في كتابه النّفيس "الاشتقاق"، إذْ ذهب[2] إلى أنّ قواعد الاشتقاق وُضعت في كتب النّحو وغيرها، لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة من الأفعال، ولم يوضع شيء منها لاشتقاقها من المصدر. وعلى ذلك فقد ذهب مذهبًا جديدًا في هذه الجدليّة حين جعلَ أسماء المعاني من غير المصادر، وأسماء الأعيان، والأصوات- هي أصلٌ لاشتقاق الفعل الذي هو أصل المشتقّات كلّها بما فيها المصدر[3]. والجديد هنا -بحسب نظريّته- عدم وجود أفعال أصيلة مرتجلة إلاّ مشتقّةً من الأسماء الجامدة، وذلك تعميمٌ واسع، وتحكّمٌ فيه اضطراب مخالفٌ لما استقرّ في اللغات السّامية.

ولعلّ ما سطّره الدكتور فؤاد ترزي من أنّ الفعل أصل المشتقات جميعها بما فيها المصدر [4]، وأنّه -أي الفعل- قد يكون أصيلاً مرتجلاً، أو اشتقّ من أسماء جامدة (أسماء العدد، وأسماء الأزمنة، وأسماء الأعيان)، أو ما يشبه الأسماء الجامدة (أسماء الأصوات، والحروف)- لعلّ هذا أقربُ إلى واقع اللغة وتاريخها، وفيه انسجام بيّنٌ يتلاءم وطبيعتها، يفوق ما أثّله عبد الله أمين حين جعل الأسماء الجامدة والأصوات أصلاً لكلّ فعل.

وعليه، فإنّ المصدر الذي ارتضاه الأفغاني لا يشكّل مقنعًا لأصل المشتقّات، لأنّ الاشتقاق مادّةٌ مرنةٌ قابلة للتّطويع من المصادر وغيرها، حتّى غدا عند العرب -بحسب تعبير الأفغاني نفسه- كالعُصارة المَعِديّة[5] تُخالط كلّ غذاء فتهضمه وتمثّله للجسم متحوّلاً إلى جنس دمه، فقد صُبّت هذه

---

(1) اللغة العربية الحديثة، ص٣٣.

(2) انظر: الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠، ص١٣.

(3) السابق، ص١٤. ويقصد بأسماء المعاني من غير المصادر: أسماء العدد، وأسماء الأمكنة. وهذه الأسماء مع أسماء الأعيان يطلق عليها "الأسماء الجامدة".

(4) انظر كتابه: الاشتقاق، ص٧٢.

(5) في أصول النحو، ص١٤٧.

العُصارة على الأعلام العربيّة فقالوا: تَنَــزَّر وتَقَحْطَنَ بمعنى انتسب إلى نزار وقحطان، بل صبّوها حتّى على الأسماء الأعجميّة، وما زالت بها حتّى لَيَّنتها للعربيّة وطَوَّعتها فاشتقّت فيها.

وإذا كان الاشتقاق على ما وصف الأفغاني، فإنّ الأولى به والأجدر أن يتحلّل من اتّباع رأي البصريين. وتأسيسًا على ذلك، فإنّ هذه الثّنائيّة الجدليّة –المصدر أصلٌ أو الفعل– لا تتناسب وخصائص اللغة من مرانة وطواعية في الاشتقاق، الذي اتّسع نطاقه فتجاوز الفعل والمصدر. وأسَدُّ من ذلك كلّه أنْ يكون أصل الاشتقاق هو المادّة المجرّدة المكوّنة من ثلاثة صوامت (فاء الكلمة وعينها ولامها)، "مفرّقةً غيرَ مجتمعةٍ ولا منطوقة"[١] على حدّ تعبير الدكتور تمّام حسّان. وقد يكون من (بنية معجمية) متكاملة كما يطّرد اليوم اشتقاق: عصرنة، وزعرنة، من العصر والأزعر...

المعجميّة الثّنائيّة

يرى بعض الباحثين[٢] من العرب أنّ معظم الكلم في العربيّة يرتدّ إلى جذور ثنائيّة، قبل أنْ تتشكّل الجذور الثلاثيّة التي ترجع إليها اليوم معظم الألفاظ العربية، يقول جرجي زيدان: "اللغويون يردّون كلاًّ من الاسم والفعل إلى أصول معظمها ثلاثيّة وبعضها رباعيّة، ولا يرون هذه الأصول قابلة للردّ إلى أقلّ من ذلك، وعندي أنّها قابلة ولو بعد العناء"[٣].

ولعلّ هؤلاء الباحثين متأثّرون بالمستشرقين –وبالمدرسة الاستشراقيّة الألمانيّة خاصّة، التي اهتمّت بمسألة الاشتقاق والتأثيل أوائلَ القرن العشرين[٤]– الذين ذهبوا إلى أنّ أصول الكلمات السّامية كانت قديمًا مؤلّفة من حرفين اثنين، ثمّ زِيدَ فيما بعد على كلّ أصلٍ منها حرفٌ واحد[٥]،

---

(١) الأصول، ص٢٩٣، وانظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٤.

(٢) منهم: أحمد فارس الشّدياق، والشّيخ عبد الله العلايلي، وجرجي زيدان، والأب أنستاس الكرملي وغيرهم. انظر تفصيل ذلك كتاب "الاشتقاق" للدكتور فؤاد ترزي، ص٨٩-١١٦، و كتاب "في التطور اللغوي" للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥، ص٦٩-١٢١.

(٣) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة مراد كامل، دار الحداثة، ط٢، ١٩٨٢، ص٩٨.

(٤) انظر: عبد الحميد الأقطش: (إتباع الإيقاع في اللغة العربيّة)، ص١٧٢.

(٥) انظر: فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص٩٠.

ولمّا كانت العربيّة واحدةً منها ومعظم ألفاظها اليوم تتكوّن من أصول ثلاثة، فإنّها –على ما يرون– كانت في أصل وضعها مكوّنة من أصلين، بل إنّ العلايلي ذهب[1] إلى أنّ الثنائيّ نشأ بدوره عن أحاديّ، وَحْدَتُه أحد حروف الجدول الهجائي.

أمّا الأفغاني، فلم يَعرض لهذه النظريّة لكنّه حام حولها؛ فقد عَرَضَ[2] إلى محاولة الأستاذ طه الرّاوي التي حذا فيها حذوَ ابن جِنّي، إذْ استقرى بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأوّلين فوَجَدَ[3] فيها معنىً مشتركًا– وقدّرَ –أي الأفغاني– أنّ هذه المحاولةَ لو تيسّرَ لصاحبها إشباعُها لخرج بنظريّة تؤيّد القائلين اليوم بأنّ الأصل في الكلمات العربيّة ثنائيّ لا ثلاثيّ.

ثمّ أكّد الأفغاني محاولة الرّاوي بما أثبته الرافعيّ من أصل الثّنائيّة إذْ قال: "ولو استقريت تراكيب اللغة كلّها، لوجدت موادّ كلّ تركيب ترجع إلى أصل واحد ولو تأويلاً من طريق المجاز... وليس يخفى أنّ سلسلة الاشتقاق في كلّ لفظة إنّما هي نسق تاريخي في تدوين نسبها اللغوي وفروع هذا النّسب؛ وقد بينّا من قبل أنّ الرّواة أغفلوا كلّ ما يتعلّق بالجهات التاريخيّة في اللغة؛ فلا جرم انثلمت سلاسل الاشتقاق وضاع كثير من تلك الأنساب"[4]. وضرب الرافعيّ لهذه النظريّة أمثلة استشهد ببعضها الأفغاني؛ فتراكيب (الهمزة مع الباء) تدلّ على النفور والانفصال، و(الألف مع الزّاي) على الضيّق في الأمر، و(الباء مع الدّال) على الابتداء والظّهور...الخ.

---

(1) انظر له: مقدّمة لدرس لغة العرب، ص١٩٩، نقلاً عن الاشتقاق لترزي، ص١١٣. ويرى الدكتور شاهين أنّ الأحاديّة ثمّ الثّنائيّة هي سلوك المحاولة الإنسانيّة في اختراع اللغة، وذلك أمر مسلّم به. غير أنّ العلايلي في نظره خلط بين مرحلتين لا بدّ من الفصل بينهما: المرحلة التي كان الإنسان يمارس فيها نشاطًا لغويًا حرًّا فيما قبل التاريخ، والمرحلة التي بدأت علاقاته الاجتماعية تنشأ خلالها في إطار القبيلة والعنصر والجنس... انظر: في التطور اللغوي ص٨٦، ١١٦.

(2) انظر: في أصول النحو، ص١٣٢ وما بعدها.

(3) انظر: (محاضرات في تاريخ آداب العرب)، مجلّة مجمع دمشق، مج١٣، ج٣-٤، ١٩٣٣، ص٢٢٠. ومثّل الراوي لما ذهب إليه بمادّة (فل) وما يثلّثها، إذْ تدور حول معنى الشّقّ والفتح، مثل: فَلَحَ، وفَلَجَ، وفَلَعَ، وفَلَقَ، وفَلَذَ، وفَلَى. ومثلها مادّة (قط) وما يثلّثها بمعنى الانفصال، مثل: قطّ، وقطع، وقطر، وقطف، وقطن...الخ.

(4) تاريخ آداب العرب، تصدير محمد العريان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٧٤، ١/١٧٧-١٧٨.

وأكّدها أيضًا بما صنعه الفيّومي في "المصباح المنير"، وابن فارس في "مقاييس اللغة"؛ فهما "وإنْ لم يصرّحا بالثّنائيّة قولاً، ففي عملهما ما يدلّ أنّهما حاما حول القول بها"، وما جاء به البيضاوي في تفسير بعض الآيات القرآنيّة، ليصلَ بالتالي إلى نتيجة مؤدّاها أنّ نظريّة "المعجميّة الثّنائيّة" التي دندن لها بعض المحدثين، "فطن إليها لغويّو العرب، ومرّوا بها غير متلبّثين لقلّة جدواها العمليّة"[1]. وهي -في نظره- نظريّة قديمة "جرّأ على ادّعائها في زماننا، فقدانُ المطّلعين على المصادر العربيّة القديمة بين قرّاء المدّعين".

إذن، فالأفغاني يرى أنّ الألفاظ العربيّة ترتدّ إلى ثنائيّة عرفها العرب وحاموا حولها. ولست أدري إذا صدَقَ استخراج معنى عامٍّ مشترك على بعض الموادّ، هل يطّرد ذلك على ألفاظ العربيّة كلّها وجذورها الثّلاثيّة، فتُرَدّ إلى أصل ثنائيّ؟ لا يخلو الأمر من مغامرة لغويّة لا طائل في النّهاية وراءها. ونلحظ شيئًا من التكلّف فيما قاله جرجي زيدان عن الأصول الثّلاثيّة: إنّها قابلــة للــردّ إلى أقلّ من ذلك ولو بعد العَناء، وهذا يعني أنّ اللغويّ يتعامل مع ألفاظ اللغة بطريقة آليّة محضة جافّة بعيدًا عن روح اللغة وعفويّتها وتلقائيّتها، فأمثلة ابن جنّي في الاشتقاق الكبير "لا تخلو معظمها من التكلّف والتّعسّف وتلمّس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة"[2]، وعلى هذا الأساس أنكر الدكتور ترزي "أنْ يُتّخذ من هذه الألفاظ أساسٌ لِصوغ نظريّة شاملة تنتظم جُلّ الألفاظ العربيّة عند نفر، وجميعها عند نفر آخر"[3]، لأنّ هذه النّظريّة إنْ صحّت، فإنّها تقتضي -على حدّ تعبيره- إخراج اللغة في تكوّنها من حيّزِ التّلقائيّة إلى حيّز الافتعال والتّصنّع. وإلى ذلك أشار الدكتور رمضان عبد التوّاب بأنّ الثنائيّة إنْ وُجدت في بعض الكلمات الساميّة، فإنّه لا يَصحّ عَدّها الأصلَ

---

(1) في أصول النحو، ص١٣٤.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٥٠، وانظر: فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص٣٢٧.

(3) الاشتقاق، ص١١٧.

الأولَ لهذه اللغات[١]، وأنكرها عبد الله أمين بقوله: "لا يمكننا بأنْ نسلّم بأنّ (رجلاً) أصله: رِجْ، و (قِردًا) أصله: قِرْ، و (فيلاً) أصله: فِي"[٢].

أنواع الاشتقاق

هي أربعة أنواع: صغير، وكبير، وأكبر، وكُبّار، قال ابن جِنّي[٣]: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصّغير ما في أيدي النّاس وكتبهم... وأمّا الاشتقاق الأكبر، فأنْ تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنىً واحدًا، تجتمع التراكيب السّتّة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه". ولمّا كان إطلاق الاشتقاق يعني "الصّغير"، فقد أحسن الدكتور علي وافي إذْ سمّاه[٤] "الاشتقاق العام"، وأمّا الكبير والأكبر عند ابن جِنّي فهما (القلب اللغوي)، لذلك اعتمد الأفغاني[٥]: الكبير للقلب، والأكبر للإبدال اللغوي، والكُبّار للنّحت.

ويرى الأفغاني أنّ النوع الأول من الاشتقاق يتعلّق بعلم الصّرف، في حين تتعلّق الأنواع الثلاثة الأخرى ببحوث اللغة، وذهب[٦] إلى أنّ مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جَعْلَ (النّحت) نوعًا منه، وإنْ فضّل المتمسكون بالاصطلاح الفنّي إفراده من الاشتقاق.

أمّا ما ذهب إليه الدكتور ترزي من أنّ النّحت في العربيّة –بالرّغم ممّا ورد فيها من ألفاظ منحوتة– غريبٌ عن نظامها الاشتقاقي، ولا يَصحّ أنْ يُعدّ قسمًا من الاشتقاق فيها[٧]، ففي ما ذهب إليه تَجنّ على اللغة، لأنّ النّحت عمليّة اشتقاقيّة مرتبطة بالاشتقاق دلالة ومعنى، و "تمثّل نوعًا من

---

[١] انظر: فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧، ص٣٠١.

[٢] الاشتقاق، ص١٥٩.

[٣] الخصائص، ٢/١٣٣-١٣٤.

[٤] انظر: فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٧، ص١٧٨. وأنواع الاشتقاق عنده: العام، والكبير (القلب اللغوي)، والأكبر (الإبدال اللغوي)، والنّحت.

[٥] في أصول النحو، ص١٣٠ وما بعدها. أما عبد الله أمين فهي في كتابه الاشتقاق: الصغير، والكبير للإبدال، والكُبّار والأكبر للقلب، والكُبّار للنحت. وجعلها ترزي: الصغير، والكبير والأكبر للقلب، والإبدال، والنحت.

[٦] انظر: في أصول النحو، ص١٣٤، ١٣٦.

[٧] انظر: الاشتقاق، ص٣٦٣.

أنواع الاختزال المبني على اختيار أشهر حروف العبارة لصياغة كلمة منها"[١] ، لذلك اعتمده مجمع اللغة العربية في القاهرة[٢] وسيلة من وسائل تنمية الألفاظ في العربيّة.

والاشتقاقان الكبير والأكبر، هما -كما أشار الأفغاني- أقرب إلى المعجميّة منهما إلى بحوث الاشتقاق الصّرفي، ذلك أنّ مجموعة الأمثلة التي ضربها ابن جِنّي وتكلّف في ردّها إلى معنىً عامٍّ مشترك، "لا يَصحّ أنْ يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب"، ولا يكفي "لإثبات ما يسمّى بالاشتقاق الكبير"[٣]. وعليه، فإنّ ابن جِنّي هو مكمّل لعمل الخليل بن أحمد ومتمّم له، ويبقى هذا الاشتقاق ألصق بالدّراسة المعجميّة منه بمادّة الصّرف والاشتقاق، "اعتماداً على ما قرّره من وجود علاقة بين اللفظ ومدلوله"[٤].

إذن، فإنّ وصفَ الأفغاني للاشتقاق الكبير (القلب) بأنّه مِن أعود البحوث على العربيّة بالخير والنّماء لو أنّ هناك مَن يُفيد منه[٥]، ووصفَ آدم متز له بأنّه "لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم منه"[٦]- إنّ هذين الوصفين صحيحان من الناحية المعجميّة، لأنّ هذا النوع من الاشتقاق غير مطّرد، بمعنى أنّ تقاليب المادة الواحدة منها غير مستعمل، "وليس كلّ المستعمل يمكن ربطه بمعنى عامّ جامع"[٧].

وأمّا الاشتقاق الأكبر (الإبدال)، فهو من قبيل التّطوّر الصّوتي[٨]، ويؤول بالتالي إلى أزواج مترادفة المعاني لا تُعزى إلى الاشتقاق الذي "لا يهدف إلى الترادف ولا يؤول إليه"[٩].

---

[١] عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، ١٩٨٥، ص٢٦٠.

[٢] انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٢٢، وأنيس، من أسرار اللغة، ص٧٥-٧٦.

[٣] انظر: السيوطي، المزهر، ٣٤٧/١، وأنيس، من أسرار اللغة، ص٥٢ على الترتيب في الموضعين.

[٤] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٦٤.

[٥] انظر: في أصول النّحو، ص٩٨.

[٦] الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، ٣٣٠/١، نقلاً عن المصدر السّابق، ص١٣٦.

[٧] عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ص٢٦٠.

[٨] انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٥٢، ٥٩.

[٩] فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص٣٤٥.

المعاجم وموادّ اللغة

في الاشتقاق مادّة غنيّة وثرّة لنماء اللغة وإكثارها، وهو وسيلة عظيمة من وسائل النّهوض بها، وآلة خيّرة منتجة إذا أُحسِن استخدامها، وحَرَص علماءُ اللغة على الإفادة من إمكاناتها. لذلك، ففي تلكّؤ العرب من الإفادة من هذه الوسيلة، وفي تحجير علماء العربيّة الأقدمين -على ما يرى الأفغاني- عامل هامّ في صَدَأ هذه الآلة الخيّرة "الاشتقاق"[1]. وهذا يعني أنّ موادّ اللغة في المعاجم ناقصة، ولا توجد في مادّة واحدة كلّ الصّيَغ المجرّدة والمزيدة في الأفعال والأسماء.

ولكي يدلّل الأفغاني على صحّة ما ذهب إليه من نقصان المادّة اللغويّة في المعاجم[2]، استقرأ مادّة "الاشتقاق" في معجمي "لسان العرب" لابن منظور، و"تاج العروس" للزّبيدي -كونهما أعظم معجمين من معاجم اللغة المطبوعة- فوجدَ أنّ هذين المعجمين سكتا عن صيغ الأفعال الآتية: (اشْقَقَّ، واشْقاقَّ، واشْقَوَّقَ، واشْقوقَقَ) من مزيد الثلاثي، و(تَشَقْشَقَ، واشْقَقَقَّ، واشْقَنْقَقَ) من مزيد الرّباعي[3]. أمّا الأسماء، فوجد أنّ أكثر من سبعين صيغة لم يرد عليها من مادّة (شقّ)، ولا كلمة من أمثال: (فَعُّول، وفَعْلال، وفُعْلى، وأُفْعَلان، وأَفَنْعَل، وفُعاعيل، وفَعْلول، وفَعْليل...) ممّا هو مثبت من الصّيَغ والأوزان في "المزهر" للسّيوطي[4]، فهذه الصّيَغ -بحسب تعبير الأفغاني- "ضُرِبت عليها الأسداد حتّى ماتت، فلسنا نستعمل منها في لغتنا اليوم إلاّ قدرًا ضئيلاً يستوي هو والعدم"[5].

ولو أنّ العرب توسّعوا في الاشتقاق لكان الشّعراء بمنأىً عن محاكمات النّحاة، الذين طعنوا على بشّار بن برد مثلاً استخدامه (الوَجَلى، والغَزَلى) قياسًا، والأمر يقتضي أنْ يُعمل فيه بالسّماع. ومَنْ جَمَعَ -والتساؤل هنا للأفغاني- لهم العربيّة كلّها في طبق فأحصَوا كلمَها عدًّا ثمّ حكموا

---

(1) انظر: في أصول النحو، ص١٥٤.

(2) عَدّ الدكتور حسين نصّار (القصور) من عيوب المعاجم القديمة، انظر كتابه "المعجم العربي نشأته وتطوّره"، ٢/٦٠٤ وما بعدها.

(3) انظر: السابق، ص١٥٥. والحسّ اللغوي -كما يرى الأفغاني- يميل إلى إهمال (اشقوقَقَ واشْقَقَقّ) لثقلهما في النّطق والسّمع، بسبب القافات المتتالية؛ والقاف وحدها حرف فخم غير خفيف.

(4) انظر: المزهر، ٢/٤٩ وما بعدها.

(5) في أصول النحو، ص١٥٥-١٥٦.

متثبتين: ليس في العربيّة من كذا إلاّ كذا؟ لذلك عاب عليهم حظرهم الأوزان المطّردة في الأفعال، إذْ لا يشترط في كلّ مجرّد عندهم أن تكون له كلّ الأوزان المزيدة، فقد ذهب الرّمّاني[1] إلى منْع مجيء اسم المفعول من الفعل (نَفَع) المتعدّي.

لــذلك كلّه، ذهب الأفغاني إلى أنّ الاعتدال يقتضي اشتقاق ما نحتاج إليه اليوم على أوزان العرب وأساليبها في تشقيق الصّيَغ دلالة على تنويع المعاني، وضرب لذلك مثلاً اشتقاقَ صيغةٍ على وزن (فَعيّل)[2] للدّلالة على الثّبوت في صفةٍ لم يَرِد فيها عن العرب صفةٌ مشبّهة، لأنّها أكثر الصّيَغ فــي الصّفات المسموعة؛ ذلك أنّ إباحة اشتقاق المزيدات والصّيَغ كلّها في الأفعال والأسماء من كلّ مــادّة للكُتّاب والشّعراء -بشرط الحاجة والتّوفيق في الاشتقاق ومراعاة المعنى الذي أرادته العرب مــن كــلّ صيغة- يُتيح -بحسب رأي الأفغاني- استجابة اللغة العربيّة لكلّ المطالب الحضاريّة في حياتــنا الماديّة والوجدانيّة. من هنا كانت دعوته "إلى إعادةِ النّظر في باب الاشتقاق والوقوفِ على استعداد اللغة العربيّة فيه، والإفادةِ من مرانتها وطواعيتها وكنوزها المعطّلة، لتلبّي حاجات عصرنا الحــديث بــل حاجاتِ كلّ عصر، فنُطْرِدُ من قواعده ما كان غيرَ مطّرد، ونُكملُ الموادّ النّاقصةَ في المعاجم، ونَشتقُّ من الأعيان وغيرها كلّ ما تدعو إليه الحاجة"[3].

و دعوة الأفغاني إلى الاشتقاق من الأعيان وغيرها فيها خروج على ما ارتضاه من كَوْن المــصدر هو أصل المشتقّات جميعها، وذلك أفضل لإغناء العربيّة وإثرائها بالاشتقاق، وتحرّرٌ من قَــيْد جدلــيّةٍ عقــيمةٍ لا فائــدةَ تُرَجّى منها في دراسة اللغة والنّهوض بها، بل عاب الأفغانيّ على القاعدِيّــين -أي المشتغلين بالقواعد- وقوفَهم باللغة عند حدود ضيّقة دونما استفادة من الاشتقاق من

---

(1) السابق، ص١٥٦، ولم يرَ أبو حيان وجهًا للتّقيّد في مثل هذا بالسّماع، فقال: إنّ نَفَعَ كضَرَب، فكما يُقال في مفعول ضرب مضروب، يُقال في مفعول نفع منفوع". انظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربيّة وتاريخها، ص٥٢، ٦٣.

(2) انظر: في أصول النحو، ص١٥٧.

(3) السابق، ص١٥٧.

أســماء المحسوسات وأسماء الأصوات والحروف وغيرها، التي أفادَ منها العربُ العربيّة كثيرًا ممّا تصوّروه وقعّدوا له.

أحَسَّ الأفغاني بالحاجة الماسّة لتوسيع باب الاشتقاق –والاشتقاق من الجامد[1] خاصّة– لحاجة اللغة إليه في العصر الحديث في ما يتّصل بالمصطلحات العلميّة على وجه الخصوص. من ذلك أنّه أثارته كلمةٌ سمعها من أثير إذاعة عربيّة[2]وصفها بقوله: "ولّدتها المحنة نفسها، لا تجدها في معجمات اللغة، بل لم أسمع بها قطّ قبل المحنة، فهي "مولّدة" بل "محدثة"، لكنّها في صميم العربي الصحيح الفصيح، وأكاد أقول العربي العريق وإنْ تأخّر زمنه"[3]. إنّها كلمة (التّشرْذُم) الشّحيحة في المعجمات العربيّة التي احتوت على كلمة واحدة –وردت في القرآن الكريم– هي (الشِّرْذِمَة) وتعني القطعة من الشيء، والجماعة القليلة من المؤمنين مع سيّدنا موسى عليه السلام. ثمّ تحجّرت هذه الكلمة ولم يتولّد منها اشتقاق جديد، مع انّ العرب دَرَجوا على الاشتقاق من الجامد –على الرغم من منْع الصرفيين الاشتقاق منه– ولم تُعْوزهم الظروف والحاجات إلى الاشتقاق من (الشِّرْذِمَة) حتّى كانت مِحْنة لبنان، "فكان التّشرذم وضعًا موفّقًا وتوليدًا سليمًا لا شائبة فيه"[4]، وهو مصدر الفعل اللازم (تَشَرْذَم)، مطاوع الفعل المتعدّي (شَرْذَم)، تقول: "شَرْذمهم البلاء فتشرذموا".

وعليه، فإنّ وقوف الأفغاني عند هذه الكلمة كان استجابة لحاجة أبناء اللغة للتعبير عمّا يختلج في صدورهم من معانٍ تضيق الألفاظ أحيانًا عن استيعابها والإبانة عنها. ولم يكتفِ عند هذه الكلمة التي غدت اليوم شائعة على ألسنة الخاصّة بله العامة، بل اقترح على مجمع القاهرة طَرْح ثلاث كلمات تصلح –في نظره– للاستعمال العام، ورأى أنّها جاءت –مثل سابقتها– استجابة للحاجة الملحّة إليها في خدمة الأفكار والمعاني، ومتطلّبًا حضاريًّا "بنا اليوم افتقارٌ إليهنّ جميعًا، للتعبير عن

---

(1) اتّخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارًا بالاشتقاق من الجامد سواء كان عربيًّا أو معربًا، ووضع له قواعد وضوابط مقرّرة. (انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١٩–٢٠.

(2) إذ كان يستمع إلى خطاب مسجّل للرئيس اللبناني الأستاذ سركيس سنة ١٩٨١.

(3) الأفغاني، (ثلاث كلمات للاستعمال العام)، مجلة مجمع القاهرة، ج٥٤، ١٩٨٤، ص١٦٥.

(4) السابق، ص١٦٦.

أحوال اجتماعيّة نعانيها بعد أن عجبنا منها بادي الرأي...، تلك الكلمات هي: الغَوْغاء، والطّغام، والرّعاع"[1].

ولعلّ شخصيّة الأفغاني المتوازنة، ونظرته الثّاقبة في الوقوف على معالم العربيّة الأصول، هو ما يدفعه مرّة للوقوف عند حدود اللغة وأصولها، كي لا تغدو (العمليات) اللغوية تصدر عن فوضى لغويّة عارمة يشيع فيها كلّ ساقط من الألفاظ ومرذول -ومرّة أخرى للخروج من هذا (الجدار) اللغوي المتراكم، للوصول إلى إمكانات اللغة الكبيرة ووسائلها المرنة في الإكثار والتّسويغ.

لذلك، فإنّ دعوة الأفغاني لاستعمال هذه الكلمات، من ورائها مطلب حضاريّ (سياسيّ واجتماعي)؛ إذْ إنّ الفوارق الكبيرة بين الشّعوب وطبقة المسؤولين تتطلّب -اليوم- كلمات تُعبّر بها هذه الطبقة (الأرستقراطيّة) عن تلك الشّريحة الممتدّة المترامية، فكانت الحاجة إلى هذه الكلمات لِيُوصَل -بحسب تعبير الأفغاني- "إلى مصادرها الصّناعيّة: الغَوغائيّة، والطّغاميّة، والرّعاعيّة"، لأنّها الأكثر استعمالاً في هذه السّياقات الكلاميّة. وكانت الأولى منها (الغَوغاء)[2] أكثر استعمالاً من أختيها.

أمّا الطّغَام، فلا يُنطق منه بفعل ولا يُعرف له اشتقاق كما نقل ابن منظور[3]، غير أنّ الفيروز أبادي أورد الفعل (تَطَغَّم) بمعنى تجاهل، والطُّغُومة والطُّغُوميّة بمعنى الحمق والدّناءة[4]. وعليه، فقد أُفْرِد له -أي للطّغام- فعلٌ وعُرِف له اشتقاق"[5] على عكس ما نقل ابن منظور. وأمّا (الرّعاع)، فكلمة مصدرها (الرَّعّ) ويعني السكون، وتعني هي الأحداث الطّغام، والرَّعاعَةُ مَن لا

---

(1) السابق، ص١٦٦.

(2) أصل الغَوْغاء: الجراد حين يخفّ للطّيران، ثمّ استُعير للسّفْلة من الناس والمتسرّعين إلى الشّر، لكثرة لَغَطهم وصياحهم. (انظر: اللسان، مادة (غوغ)).

(3) الطّغام والطّغامة: أرذال الطّير والسّباع، وهما أيضًا أرذال الناس وأوغادهم (انظر: اللسان، مادة (طغم)).

(4) القاموس المحيط، مادة (الطّغَام).

(5) الأفغاني، (ثلاث كلمات للاستعمال العام)، ص١٦٨.

فؤادَ له ولا عقل، ورَعاع الناس سقّاطهم وسفلتهم، وهم الرذال الضعفاء الذين إذا فزعوا طاروا[١].

ويرى الأفغاني أنّ هذه الكلمة تميّزت على أختيها بالحداثة –حداثة السن– والفزع، لذلك فأقوى الثلاث عنده في الدلالة على الشّر: الغوْغاء، ويليها الطّغام، وأضعفها الرّعاع[٢].

وذهب إلى أنّ "زعماء الشّر والفتن والفساد من محترفي السياسة وغيرهم لا يستغنون عن واحد منها، يجنّدون الأصناف الثلاثة معًا: الأوّل –أي الغوْغاء– لقوّته في الشّر، والثاني –أي الطّغام– لضعف عقله فهو أسهل في الانقياد، والثالث –أي الرّعاع– أتباع كلّ ناعق يَجْرون وراءه بملء بطونهم"[٣]. ويرى أنّ مدلول (الغوْغاء) طغى على مدلول الطّغام والرّعاع في استعمال اليوم، والصّواب عنده في التّفريق بينهما لخصوصيّة الدلالة المتحصّلة من كلّ واحدة منها.

لذلك، ولمّا كانت مجامع اللغة العربيّة هي الجهاتِ المسؤولةَ اليومَ عن سلامة اللغة العربيّة، وكـــان مجمـــعُ القاهرة اللغويّ خيرَ سفيرٍ لخدمتها، فإنّه لا تزال "الشّقّةُ بعيدةً بين هِمّته وأنْ يُحسن الانــتفاع بمـــزايا العربيّة حقّ الانتفاع"[٤]. وعليه، فإنّه يرى أنّ المجمع أهْملَ الاستفادة من الصّيَغ الآتية وجَعْلِها تطّرد في الدّلالة على الآلة، وهي: فِعَال، وفِعَالَة، وفاعِل، وفُعّال، وفُعّالة، وفاعول.

ويـــرى كـــذلك أنّه يمكن إغناء الصّيَغ الدّالة على اسم الفاعل بمثل: فِعْل، وفَعِيل، من الفعل (فاعَـــلَ) ومـــصدره (مُفاعَلـــة) مـــثل: قِرْن وقَرِين، وشِبْه وشَبِيه، ومِثْل ومَثِيل، وقسيم شَيّع (مالك بالـــشّيوع)،أي مُقَـــارِن ومُـــشابِه ومُماثِل ومُشايِع. وجَعْل وزنِ (فُعْلَة) مطّردًا في الدّلالة على اسم المفعول مثل: ضُحْكَة، وطُعْمَة، ولُقْمَة، ونُقْطَة، وغيرها.

ولعـــلّ مجمـــع القاهرة أحسّ بالحاجة إلى توسيع صيغ اسم الآلة، فاتّخذ في صيغتي (فِعَال) و(فَاعُول) قرارًا يجيز قياسيّتهما[٥]، إثرَ بحث قدّمه الأستاذ محمد بهجة الأثري، اقترح فيه إضافة (

---

[١] انظر: اللسان، مادة (رعع)، والقاموس المحيط، مادة (الرعاع).

[٢] انظر: (ثلاث كلمات للاستعمال العام)، ص١٦٨، ١٦٩.

[٣] السابق، ص١٦٩.

[٤] السابق، ص١٥٨.

[٥] صدر القرار في الدورة (٢٩) التاسعة والعشرين سنة ١٩٦٣. انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٤٨.

٢٤) أربعةٍ وعشرين وزنًا اشتقاقيًّا تُشتقّ من أسماء الآلات والأدوات والمرافق، احتوت على الصّيَغ الأربعة التي اقترح قياسيّتها الأفغاني من قبلُ.

أمّــا اســم الفاعــل، فقد اطّردَ أنّ صيغته من الثّلاثي المجرّد على وزن (فاعِل)، ومن غير الثّلاثــي علــى وزن مــضارعه بإبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر[1]. وقد تــتداخل أوزانـــه بـــأوزان الصّفة المشبّهة به بحسب دلالة الثّبوت والحدوث، إذْ وردت أبنية لاسم الفاعــل تفــيد الثّــبوت كــضامِرٍ، وشازِبٍ، ومُقوِّرٍ، ومُحسِنٍ، ومُطمئنٍّ ...الخ، والوجهُ -كما يرى الدكــتور محمــد حسن عواد- توحيدُ بابَي اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في باب واحد هو بابُ اسم الفاعــل، وحَدُّه: "الوصفُ الدّالّ على الحدث والحدوث وفاعله، والدّالّ على الحدث والثّبوت وفاعله، مــن فِعْل قاصرٍ أو متعدٍّ لغير تفضيل... وأوزانُه هي أوزان اسم الفاعل والصّفة المشبّهة جميعًا"[2]. بــيد أنّ الدكــتور فيــصل صفا رجّح أن يكون ثمّة فرق بينهما، قال: "يَحسن قَصر مصطلح (اسم الفاعــل) علــى الوصــف الدالّ على الفاعل الحقيقي حسبُ، أمّا الوصف الدالّ على الفاعل الشّكلي (غير الحقيقي) ... فيخصّص له مصطلح (الصّفة المشبّهة)"[3].

وكــان مجمــع القاهــرة اتّخــذ قرارًا[4] يُجيز فيه صَوْغَ (فَعِيل) لمعنى المبالغة أو الصّفة المــشبّهة، كمــا يــدلّ على المشاركة -إثر بحث قدّمه الدكتور مصطفى جواد اقترح فيه -من جُملة اقتــراحات- صَوْغ (فَعِيل) من الأفعال التي تقبل المشاركة والمنافسة والمقابلة والمضادّة والمساواة عــند الحاجة، كالجَلِيس والنَّديم والكَلِيم والخَصِيم والمَثِيل والأَكِيل والخَلِيل والخَلِيط...الخ. وكثُر في اللغــة مجــيء (فَعِــيل) بمعنى (مُفاعِل)، مثل: جَلِيس من (جَالَسَ)، وسَمِير من سامَرَ، وحَلِيف من

---

[1] انظر: الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/١٩٨.

[2] ابن قاسم العبادي، رسالة في اسم الفاعل، تحقيق محمد عواد، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٩٨٣، ص٢٩.

[3] (الصفة المشبّهة/ قراءة جديدة في البنية الشّكليّة والدلاليّة لبعض الأوصاف المشتقّة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س٢٠، ع٥١، ١٩٩٦، ص٩٧.

[4] صدر القرار في الدورة (٣٤) الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨. انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٥٩.

حالَف، وحَسيب من حاسَب، ورَفيق من رافَق، وقياسُها على الترتيب[1]: مُجالِسٌ، ومسامر، ومحالف، ومحاسب، ومرافق. لذلك، فإنّ ما أثاره الأفغاني من صَوْغ اسم الفاعل من الفعل (فاعَلَ) على (فِعْل وفَعيل) له ما يسوّغه ويؤيّده، وفيه فسحة لغويّة يتّكئ عليها الأدباء والشّعراء عند حاجتهم إليها.

وأمّا اسم المفعول، فقد ورد أنّه ينوب عنه في الدّلالة على معناه أوزان أهمّها[2]: فَعُول، كقولك: ناقة سَلُوب، وفَعِيل -بمعنى مَفْعول- كطَريد، وفِعْل كذِبْح، وفَعَل كجَزَر، وفُعَلَة كأُكَلَة وضُحَكَة، وكلّها بمعنى مفعول، وهي على الترتيب: مسلوبة، ومطرود، ومذبوح، ومجزور، ومأكول ومضحوك منه. وقد أجاز مجمع القاهرة أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَلَة)[3]، إثر بحث تقدّم به الشّيخ عطيّة الصّوالحي اقترح فيه اطّراد صَوْغ (فُعَلَة) للدلالة على الكثرة، إذْ أورد زهاء سبعين كلمة على هذا الوزن، هي -في نظره- "كافيةٌ في الحُكم باطّراد صَوْغ (فُعَلَة) للمبالغة من كلّ فعل ثلاثي"[4].

لذلك، وجد الأفغاني أنّه يمكن اطّراد صَوْغ (فُعَلَة) للدلالة على اسم المفعول، مستندًا إلى ما ورد عن العرب في جوازها، قال ابن قتيبة: "و(فُعْلَة) من صفات المفعول، و(فُعَلَة) من صفات الفاعل، تقول: رجل هُزَأَة، يَهزأ بالنّاس، وهُزْأَة يَهزؤون منه، وكذلك: سُخَرَة وسُخْرَة، وضُحَكَة وضُحْكَة، ولُعَبَة ولُعْبَة، وسُبَبَة وسُبَّة، وخُدَعَة وخُدْعَة"[5].

كلمة (الطَّمْي)

أمّا كلمة (الطَّمْي)[6] التي طَرَحَها مجمع القاهرة وأجازها مصدرًا مسموعًا على وزن (فَعْل) للفعل الثلاثي اللازم (طَما)، كونُها صيغةً تجري في الاستعمال الزّراعي بهذا الضبط واستفتى

---

(1) انظر: عبد الجبار علوان النايلة، الصّرف الواضح، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٥٧.

(2) انظر: فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص٢٠٩-٢١٠.

(3) صدر القرار في الدورة (٣٥) الخامسة والثلاثين سنة ١٩٦٩. انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٥٣.

(4) عطيّة الصوالحي: (اطّراد صَوْغ فُعَلَة)، في أصول اللغة، ضبط محمد أمين ومصطفى حجازي، مجمع القاهرة، ط١، ١٩٧٥، ١٨/٢.

(5) أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥، ص٥٤٢.

(6) الطَّمْي: الطين يحمله السّيل ويستقرّ على الأرض رطبًا أو يابسًا، وفصيحه: الغِرْين. انظر: المعجم الوسيط، مادة (طما).

لمحاولة إدخالها في المعجمات- فقد عارضها الأفغاني[1]، ذلك أنّها جاءت مخالفة لِما صحّ في اللغة واطّرد، إذْ ورد في اللسان: طما يطمو طُمُوًّا، ويَطْمي طُمِيًّا[2]، كون الفعل لازمًا فمصدره على وزن (فُعُول)، لم يأتِ ثمّة سماعٌ يخالفه. وعلى ذلك ورد المصدر (طُمُوّ) على وزن (فُعول) المصدر القياسي، ومثله المصدر (طُمِيّ) لأنّ أصله (طُمِيْو/tumiyw)، فتشكّل في الصّيغة مقطع مرفوض تعمد العربيّة إلى التخلّص منه عن طريق المجانسة بين الواو والياء، فتقلب الواو ياءً، وتدغم الياءان معًا، فيتشكّل المصدر (طُمِيّ).

ولعلّ معارضة الأفغاني تعود إلى محاولة المجمع تسويغ ما شاع على ألسنة العوام، وذلك منهج أولى بالمجمع أن يقارب فيه ويسدّد قبل الشروع في إجازة هذه التّرخّصات وإقرارها. وكان له أنْ يُشيع كلمة (الطَّمْو) اسمًا لا مصدرًا، والنّسبة إليه (طَمْويّ)، فيقال: رواسبُ طَمْويّة، بدلاً من: طَمْيِيّة، وهو مصطلح من مصطلحات البترول قُدّم في جلسات المجمع، وأقرّه المؤتمر في دورته الثالثة والأربعين (٤٣) سنة ١٩٧٧.

المَسَائِل الصّرفيّة

لا يخرج الأفغاني في هذه المسائل التي عرض لها عن المنهج العام والإطار النظري الذي اختطّه لنفسه في قبول الروايات ورفضها، ومحاكمةِ شواهدها، والوقوف على الكثرة والقلّة، والشّائع والنادر...الخ، ممّا كان له أثره في اختياراته وترجيحاته.

قَلّ وأخواتها

يـرى الأفغانـي أنّ الأفعال (قَلّ، وطال، وكثُر، وشدّ، وقَصُر) متصرّفة لا جامدة على ما يـرى بعـض النحاة[3]، وأنّ (ما) المتّصلة بهنّ مصدريّة، وفاعلها المصدر المؤوّل منها ومن الفعل

---

[1] انظر: عدنان الخطيب، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية (١٩٣٤-١٩٨٤)، ، دار الفكر، ط١، ١٩٨٦، ص٢٢٧-٢٢٨.

[2] انظر: لسان العرب، مادة (طما).

[3] ذكر ذلك السّيوطي إذ قال: "ومنه -أي الجامد- قلّ للنفي المحض، فترفع الفاعل متلوًّا بصفة مطابقة له، نحو: قلّ رجلٌ يقولُ ذلك، بمعنى: ما رجلٌ". انظر: همع الهوامع ٨٣/٢. ونقل كذلك في المزهر (٤٥/٢) عن ابن مالك قوله: "مُنعت التصرّف أفعالٌ منها: المبنية في نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء، والتعجّب وما يليه، ومنها (قلّ) النافية...".

بعـــدها[1]؛ ففي قولك قلّما يغضبُ أخوك، وطالما نَصَحته، وشدّما تُعجبني الكلمةُ في موضعها، يكون التقديـــر فـــيها: قلّ غضبُ أخيك، وطال نُصحي له، وشدّ إعجابي الكلمة في موضعها، فلا حاجة ــ والكلام هنا للأفغاني ــ لعدّها من الأفعال الجامدة في المعنى ولا في الاستعمال.

ويعـــتمد الأفغانـــي في اختياره هذا ما وصل إليه من كلام العرب في عدّها أفعالاً جامدة أو متـــصرفة؛ فالنحاةُ لم يأتوا بشاهد يُقوّي ما ذهبوا إليه، بل إنّ المثال الذي ضربه السّيوطي مصنوعٌ لا يقـــوم دليلاً على عدّ هذه الأفعال نافية بمعنى (ما). أمّا ما أورده سيبويه من دخول (ما) الكافّة على (قلّ) ومجيء الاسم بعدها -والأصل أن تخلص للفعل- في قول المرّار الفقعسي:

صَددتِ فأطولتِ الصّدود وقلّما ... وِصالٌ على طول الصّدود يطولُ

فذلك ضرورة، لأنّ الكلام: قلّما يدومُ وصال[2]. ويقول سيبويه في موضع آخر: "ومن تلك الحروف: ربّما، وقلّما، وأشباههما، جعلوا (رُبّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّؤوها ليُذكر بعدها الفعل، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول)، ولا إلى (قلّ يقول)"[3].

والأفغاني إنّما اختارها متصرّفة -مع أنّها لا تأتي إلاّ ماضية- أنّه جعل (ما) بعدها مصدريّة مسايرة منه للقاعدة النحويّة التي يَطلب فيها الفعل فاعلاً. ولعلّ فكرة الجمود هنا أقوى من التصرّف، وتبقى (ما) حرفًا كفّ ما قبله عن العمل، لأنّ هذه الأفعال جاءت في اللغة قوالب صرفيّة ثابتة. وعليه، فإنّ عدّ (قلّ) وأخواتها من الأفعال أفعالاً جامدة أقربُ إلى روح اللغة معنىً واستعمالاً.

ما أرجله وأضرابها

وردت في كثير من مسائل اللغة – صرفيّةً أو نحويّة – شواذّ خرجت على ما تواتر عن العرب واطّرد على قواعد النحاة، ذهب فيها الأفغاني مذهب الاقتصار لا القياس؛ فالاقتصار على

---

(1) انظر: الموجز، ص١٤٠. والتطبيق النحوي للراجحي، ١٨٦، والأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرّفة لياقوت، ص١٦٢ وما بعدها.

(2) انظر: الكتاب لسيبويه، ٣١/١.

(3) السابق، ١١٥/٣.

هذه الشّواذ دون القياس عليها مدعاةُ لأن تُحفظ في أُمّهات الكتب، فلا تَنْشط من عُقالها فتكون طريقًا لقواعدَ جديدةٍ، علمًا بأنها غدت اليوم وسيلةً من وسائل تنميةِ اللغة وإثرائها عند المؤسّسات اللغويّة العربيّة كالمجامع اللغوية، وتحديدًا مجمع اللغة العربية في القاهرة.

ذهب الأفغاني في أفعال التعجب غير المستوفية الشروط في قولك: ما أرْجَلَه! (من الرّجولة)، وما أعطاه للدّراهم! وما أولاه للمعروف! وما أتقاه للّه! وما أخْصرَ كلامه! (من غير الثلاثي)، وما أزْهاه! وما أعْناه بأمرك! (من المجهول) وما أحمقَه! وما أهوجَه! وما أرعنَه!(من الصّفة على وزن أفعل) – ذهب[1] إلى اقتصارها على السّماع وعدم القياس عليها. ومِثْل ذلك في الفعل الأجوف الذي سُمِع منه تصحيحُ حرف العلّة كقولك: أغْيَمَت السّماء، وأعْولَ الصّبيّ، واستنوقَ الجمل، واسْتَتْيَست الشّاة، وأغيلَ الطفل – كُلُّ ذلك يُقتصر فيه على السّماع وحسب[2]. ومثلهُ فيما سُمِع من التّصغير في فعلين من أفعال التّعجب، وهما: ما أُمَيْلحَ! وما أُحَيْسَنَ! لشبه (ما أفعل) باسم التفضيل؛ لأنّ التصغير من خصائص الأسماء لا الأفعال، ولو صحّ التصغير "لاطّرد في كلّ الأفعال ولم يُقتصر فيه على السماع"[3]– وما سُمِع من التصغير شذوذًا عن العرب بعضُ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، مثل: اللّذَيّا، واللّتَيّا، وذَيّا، وهؤليّاء، قال العرجيّ (١٢٠هـ):

يا ما أُمَيْلحَ غزلانًا شَدَنّ له   من هؤليّاء بين الضّال والسّمُرِ

مَرْجِع وأضرابها

وذهب مثله فيما شذّ من المصادر الميميّة على وزن (مَفْعِل)[4] وحقّها الفتح مثل: مَرجِع، ومَصير، ومَعرِفة، ومَقدِرة، ومَبيت، ومَشيب، ومَحيض، ومَعتِبة – إلى المحافظة عليها مكسورة[5].

---

(١) الموجز، ص١٩.

(٢) السابق، ص٢٨.

(٣) السابق، ص٢١، ١٥٨.

(٤) يأتي المصدر الميمي من الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، ومن الثلاثي المثال (الواوي) المحذوف الفاء في المضارع على وزن (مَفْعِل)، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول. (انظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢، ١/ ١٦٨).

(٥) انظر: الموجز، ص١٩٠.

أمّا أسماء الزمان والمكان[1] التي وردت على خلاف القياس، مثل: المشرِق، والمغرِب، والمسجِد، والمنبِت، والمتْجِر، والمَظِنّة، فتحفظ كذلك ولا يقاس عليها، مع أنّ فتح هذه الأسماء – حسب القاعدة – صواب. لكن الأفغاني ذهب[2] إلى أنّ مراعاة السماع –هنا– أحسن. وأمّا جموع المؤنث السالم الواردة على غير القواعد المقرّرة، مثل: أُمّهات، وسِجلّات، وسماوات، وشمالات، ورجالات، وبيوتات – فيُقتصر فيها على السماع من غير قياس[3]، لكنّ هذه الظاهرة تكاد تطّرد اليوم كقولنا: خلويات، واكسسوارات، وطُرودات...الخ.

والملاحظ أنّ الأفغاني لا يترخّص هنا مع ظاهرة التوسّع اللغوي التي كان دعا إليها في مبحث الاشتقاق؛ فعلى الرغم من اختياره مذهب البصريين في كَوْن المصدرِ أصلَ المشتقات، دعا الى الاشتقاق من الأسماء الجامدة، وطالب مجمع القاهرة إطّرادَ كثير من الصّيَغ في أبواب اسم الآلة واسم الفاعل واسم المفعول، ووقف عند المعاجم وِقْفة الناقد الفاحص، فلماذا قَصَرَ ما خرج على القاعدة من أفعال التعجّب على السّماع مع أنّ الدّعوة اليوم ماسّة ومُلِحّة إلى الاشتقاق من الأسماء الجامدة؟! ولماذا لا يُسوَّغ مجيء فعل التعجّب من الجامد فنقول: ما أرْجَلَه! ومن الصفة على وزن (أفعل) فنقول: ما أرْعَنه! وما أحْمَقه!.... إلى غيرها ممّا صار ظاهرةً مطّردةً عدمُ الالتزام بهذه الشّروط الثمانية؟!! وبخاصة أنّ مجمع القاهرة قد التفت إلى قَسْرية الشروط، وتحلّل – في صوغ أفْعَلَ التفضيل مثلا – من بعضها[4]، كتحلّله من: الفعل المجرد، والمبني للمعلوم إذا أُمِن فيهما اللّبْس، وكونِ الفعل تامّا، والوصفيّةِ، وأثبت بقية الشروط، وهي: الفعلية، والإثبات، والتصرّف، وقابليته للتفاوت.

مُرضعة وأضرابها

التاءُ أمّ علامات التأنيث، تَلْحق الاسمَ لِتُميّز المؤنث من المذكّر، فإذا كانت الصفة ممـــّا

---

[1] تأتي على وزن (مَفْعَل) من الثلاثي المفتوح أو المضموم العين في المضارع، وعلى وزن (مَفْعِل) من الثلاثي المكسور العين، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول. (انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ١٨١).

[2] الموجز، ص٢١٣.

[3] السابق، ص١٤٦.

[4] انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص٦٢، ٦٣، وفي أصول اللغة ١/١٢١، ١٢٢.

يختصّ بالنساء ودلّت على الثّبوت فلا حاجة إلى علامة تأنيث كقولك: حائض، وطالق، وثيّب، ومُطفِل، ومُرضِع. أمّا إذا دلّت على الحدوث فتلْحقها التاءُ كقوله تعالى: "يومَ تَذْهلُ كلُّ مُرضعةٍ عمّا أرْضَعَت"[١]

ويستوي من الصفات ما كان على وزن (فَعول) بمعنى (فاعل)، مثل: صبور، وعجوز، و(فَعيل) بمعنى (مفعول) مثل: جريح، وكحيل، و (مِفْعال)، و (مِفْعيل)، و(مِفْعَل) مثل: مِنْحار، ومِكْسال، ومِعْطير، ومِغْشم، ممّا يستوي فيها المذكر والمؤنث[٢]. فهذه الصفات لا تدخلها التاء إلاّ ما ورد عن العرب كقولهم: خَصْلة حَميدة، وامرأة ميقانة (توقن بكلّ ما تسمع)، ومسكينة حملاً على فقيرة[٣] – فيُحفظ – في رأي الأفغاني[٤]– ولا يُقاس عليه.

غير أنّ مجمع القاهرة – وبداعي الحاجة الملحّة ومحاولة إطْرادِ الاستعمال اللغوي– أجاز أن تلحق التاء (فعيلاً) بمعنى (مَفْعول) سواء ذُكر معه الموصوف أو لم يذكر[٥]، مثل: جريح، وجريحة، وقتيل، وقتيلة. وأجاز فيما بعد أن تلحق التاء (فعولاً) بمعنى (فاعل)، مثل: صبور وصبورة، وعجوز وعجوزة[٦]، ثمّ أجاز إلحاق التاء بالصيغ (مِفْعيل، ومِفْعال، ومِفْعل) ذُكر الموصوف أو لم يُذكر[٧]، مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة.

ولعلّ الأفغاني أبْعَدَ إذْ قَصَرَ لُحوق التاء على ما سُمِع عن العرب، وهو بذلك يُتابع ما تواتر من آراء النّحويين حتّى طَرْح الموضوع على المجمع. وأبْعَدَ المجمع كذلك إذْ جَعَل لُحوقها مع ذكر

---

[١] سورة الحج: ٢. وانظر شرح المفصل، ٥ / ١٠٠، والصّرف الواضح، ص٢٤٤.

[٢] انظر: شرح المفصل، ٥/ ١٠٢.

[٣] انظر: الكتاب لسيبويه، ٣/ ٣٨٥، ٦٤٠، ٦٤٧.

[٤] الموجز: ص١٣٧.

[٥] انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١٢٦. وصدر القرار في الدورة الثلاثين سنة ١٩٦٤.

[٦] السابق، ص١٣١، وصدر القرار في الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨.

[٧] السابق، ص١٣٢، وصدر القرار في الدورة السادسة والأربعين سنة ١٩٨٠، وذلك إثْرَ مذكّرة تقدم بها الدكتور محمد حسن عبدالعزيز، اقترح فيها على المجمع أن يجمع هذه الصيغ كلّها في قرار واحد "سواءٌ ذُكر الموصوف أولم يُذكر، ففي ذلك طردٌ للوسائل على وتيرة واحدة، وتيسير برفع الحرج الذي يجده الكتّاب والمعلمون". انظر: في أصول اللغة، ٣ / ٥٦.

الموصوف وعدمه، وأسدّ من ذلك اليوم إثباتها حال عدم ذكر الموصوف كقولك: مِعْطير ومِعْطيرة، وصَبور وصَبورة، ومررت بقتيل بني فلان أو قتيلة بني فلان، وذلك خشية اللّبس. لذلك، فإنّ ما أنكره خالد العُصَيمي على المجمع من إلحاق التاء للأوصاف (فَعول بمعنى فاعل، ومِفْعال، ومِفْعيل، ومِفْعل)[1]، فيه شيءٌ من التحكّم وبُعدٌ عن الواقع اللغوي المستعمل اليوم في كلّ صُقْع من أصقاع العرب.

أمّا إدخال التاء على المصادر، فيستوي فيها المذكر والمؤنث حين يُوصف بها، وذهب الأفغاني إلى أنّ إدخال التاء على المصادر "خطأ شائعٌ في أيامنا ينبغي اجتنابُه والتنبيهُ عليه"[2]، قال ابن السّراج: "اعلم أنّهم ربّما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجلٌ عَدْل وعِلْم، فإذا فعلوا هذا فَحقّه ألاّ يثنّى ولا يُجْمع ولا يذكّر ولا يؤنّث"[3]، مع أنّ مجمع القاهره أجاز قياسيّة النعت بالمصدر قياسًا مطّردًا بشروط، هي: أن يكون المصدر مفردًا ومذكّرًا، وثلاثيًّا أو بوزنه، وألاّ يكون ميميًّا[4].

فَعيل بمعنى مَفْعول

أصدر مجمع القاهره قرارًا يُجيز فيه قياسيّة تضعيف الفعل الثلاثي وإنْ كان متعدّيًا في أصله، وقياسيّة همز الفعل وإنْ كان متعديًّا في أصله، على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التكثير[5]. وقد عارض هذا القرار مجموعة من الأعضاء الباحثين، كان الأستاذ الأثري أعلاهم صوتًا إذْ قال: "لسنا مطالبين بالقياس إلى كلّ ما هو شائع، والمجمع مُطالب بالحفاظ على اللغة العربيّة وحمايتها من هذا الفساد"، وناصره الأستاذ عباس حسن بأنّ الأخذ بالمطلق بما هو شائع أو مستعمل وإجازَته، ينطوي على حكمٍ جدّ خطير ويضرّ بسلامة الفصحى. أمّا الأفغاني، فقد رأى أنّ

---

(1) انظر دراسته: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع القاهرة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٤٨٩، ٤٩٥.

(2) الموجز، ص١٣٧.

(3) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، موسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩، ٢/٣١.

(4) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١٠٨، وفي أصول اللغة ٢/١٦٠، وصدر القرار في الدورة السابعة والثلاثين سنة ١٩٧١.

(5) انظر ذلك كلّه كتاب: في أصول اللغة، ٣/٣١٣، وصدر القرار في الدورة الثانية والأربعين سنة ١٩٧٦، إثر مجموعة مذكرات قدّمها الأستاذ محمّد شوقي أمين اقترح فيها ما أخذ به المجمع.

هذا التجوّز أو التوسّع اللغوي يُقتصرُ عليه في مجال العلوم اضطرارًا، فاقترح أن يكون نصّ القرار: "يُجيز المجمع ما يضْطرّ إلى استعماله في العلوم من ذلك؛ بشرط عرضه على المجمع"، حتى لا تكون ظاهرة التوسّع هذه مدخلاً من مداخل الفوضى اللّغوية، التي تؤدّي في نهاية المطاف إلى كثير من الخلط والاضطراب.

أما ما اقترحه الأستاذ محمد شوقي أمين من مجيء (فَعيل) بمعنى (مَفْعول) في عشر كلمات في محدث الاستعمال، هي: الخصائص، والحَنايا، والثّنايا، وخَطيبة، ومَليء، ووَفير، ومَزيج، وعَديد، ووَهيب، وعَديم[1] – فقد رفض الأفغاني أن تكون (مليء) بمعنى (مملوء)[2]؛ ذلك أنها لم ترد في المادة اللّغوية الأصلية فليست ممّا ينقاس عليه عند جمهور النحاة، فضلاً عن استغناء اللغة عنها بممتلىء وملآن. وكان المجمع أقرّ هذه الكلمة في الدورة (٤١) سنة ١٩٧٥؛ على أنه "من قبيل تحويل صيغة (مَفعول) إلى صيغة (فَعيل)، وعليه يكون المليء والمملوء بمعنى، وبعض النحاة يرون ذلك قياسًا" [3]. وسوّغ الأفغاني ردّه أنّ كلمة (مليء) مستخدمة بمعنى الكفيل –أي ذي كفاية في الموقف– إذْ عرفها الناس في الشام بهذا المعنى، وطُرِحت في الدوائر الرسمية، "فلا تُقبل كفالة من أحد إلاّ إذا أتى بشهادة من الغرفة –غرفةِ تجارةِ دمشق– تشهد بأنّه مليء للكفالة"[4].

ولست أدري لماذا عمّم الأفغاني تَخْطيء هذه اللفظة لمجرّد أنها استُخدمت في مكان ما بهذا المعنى، وخطّأ بناءً عليه أن تأتي مُضمّنة معنى (مفعول) وهي شائعة بهذا الاستعمال لدى كثير من الناس. لذلك فإنّ ما ذهب إليه المجمع من إجازة معنى مليء بمعنى سملوء، يكاد يكون أقرب إلى

---

(1) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ٣٩٩/٣، ٤٠٠. وقد اتخذ المجمع فيها قرارًا وُوفق عليه في الدورة الخمسين سنة ١٩٨٤، واستبعد من الكلمات كلمتي (خصيصة) لأنها ليست بمعنى (مخصوصة) وإنما بمعنى خاصّة، و(وفير) لأنها صفة مشبّهة من وفر.

(2) انظر: مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٣٧، ومحاضرات وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين، أعدّها سعد توفيق حمدي وزميلاه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٠٧، ١٠٨.

(3) محمد أمين، (القول في مليء ومليئة)، كتاب الألفاظ والأساليب، ١٧٣/١.

(4) الكلام للأفغاني، انظر: محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين، ص١٠٧.

الواقع اللغوي. مع أنّ كونها بمعنى (ذي كفاية) هي الواردة اليوم في كلّ معاملات مصرفيّة على أنّها صفة مشبّهة لذي الكفاية الماليّة، وعليه فإنّ إطْرادَها في الباب نفسه فيه رخصة لغوية يَستسيغها جمهرة من الناس، مع أن اللغة – بحسب تعبير الأفغاني– "مُنَظّمة ولا نُريد أن نُشيع فيها فوضى لمجرّد استعمال لفظ"(١).

ولا أشك أنّ مناكفات الأفغاني هذه في المجمع إنما كان يتغيّا منها المحافظة على سلامة اللغة من التخبّط والعشوائية في التوسّع اللغوي، وأنّه ليس من منطق اللغة أن يُجيز المجمع كلّ ما هَبّ ودَبّ من ألفاظ وأساليب لمجرّد شيوعها على ألسنة العوام ليست هي من مسموع اللغة، فنحن من نعلّم العوامّ –كما يقول الأفغاني– لا هم الذين يُعلّموننا. لذلك، ولمّا اتخذ المجمع قرارًا بإجازة كلمات على أوزان (فِعَالَة، إذا احتملت دلالتها الحرفة، وفَعَالَة، وفُعُولة)(٢)، ونُصّ في القرار على كلمات بعينها شائعة، مثل: القِوامَة، والهِوايَة، والعِمالَة، واللِّياقة، والعِمادة، والنِّيافة، والبِداية على الوزن الأول، والزّمالة، والفَدَاحَة على الثاني، والسُّيولة، والخُطوبة على الثالث، وغيرها – استدرك الأفغاني بأنّ ثمّة كلماتٍ على وزن (فِعَالَة) ولا تدلّ على حِرْفَة، لذلك اقترح أنْ تُذكر القاعدة دون النصّ على كلمات مخصوصة(٣). ولمّا احتدّ الأثري ورفض كلمة (الخُطوبة) بمعنى الخِطْبة كونها استعمالاً عاميًّا، وطلب الأستاذ زكي المهندس عدم تخطئتها، انتصر له الأفغاني بأنّ العوامّ ليسوا وسيلةَ تعليمٍ وتقعيد، ثم ليسوا هم بعدُ أداةً خيّرةً في توجيه قرارات المجمع وإجازتها، ممّا يعزّز في النهاية أهمية وجود مثل هذه الأصوات الحادّة الضابطة في الوقوف على الجادّة وعدم الوقوع في بُنيّات الطريق، وخاصة إذا ما علمنا أنّ مجمع القاهرة صار يكتفي لإجازة قرارٍ ما، بمذكراتٍ مختصرةٍ غيرِ جامعة يُقدّمها أعضاؤه العاملون، لا تكون شاملة حاوية للمسألة من جميع أطرافها.

---

(١) السابق، ص١٠٧.

(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١١٤.

(٣) مؤتمر الدورة الأربعين، أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤، ص١٧٩.

اسم الفاعل من الألوان

ولمّا كان ذلك كذلك، فقد درج المجمع يُعدّل كثيرًا من قراراته عقب مداخلات الأعضاء – الضابطين منهم خاصة– فمثلاً لم يرتضِ الأفغاني –ومثله الأثري– جواز صوغ اسم الفاعل على وزن (فاعِل) من كلّ فعل ثلاثي متصرّف بقصد الحدوث مثل: ثوب داكن، وتحيّة عاطرة[١]، ذلك لأنّ الألوان ثابتة، فليست (أدكن) بمعنى (داكن)، فكلاهما له معنى مغاير للآخر.

وقد أشرت سابقًا إلى أنّ الصفات المشبّهه تكون على وزن اسم الفاعل إن دلّت على حدوث، وهو ما سَطّره النحاة. لكنّ هذا لا يصدق في الألوان لأنها ثابتة، فلا يُسْمع: بايض، وساود الذي ذهب إلى إجازة ذلك الأستاذ عباس حسن، إذْ رأى[٢] أنّه لا مانع عنده من التوسّع باستخدام هذه الكلمات، ويُجيز في الرجل القادم مُصْفرًّا وجهُه أنْ يُقال له: ما باله صافر الوجه؟ أي الآن. لكنّ الأفغاني رفضَ مثل هذه التوسّعات قائلاً: "رأيت في بعض القصص مثلا: ثوبها داكن. إنّ الأديب سيشكرنا إذا صحّحنا له كلماته"[٣]. وعليه فقد عُدّل القرار ليصبح: "يُجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن فاعل، من كلّ فعل ثلاثي متصرّف من أبوابه عامّة بقصد الحدوث، فيقال مثلا: تحيّة عاطرة، وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز، مثل: ثوب أدكن"[٤].

التأرجح بمعنى الترجّح

أجاز مجمع القاهرة ما شاع على ألسنة المعاصرين قولهم: تَأرْجَحَ، لمعنى التذبذب بين أمرين، مع أنّ اللغة تقول: تَرَجّحَ وارْتَجَحَ، لذلك صوّت المجمع أن تكون (تَأرْجَح) من الأُرْجُوحَة (اسم عين) بمعنى تَرَجّحَ وارْتَجَحَ، والمصدر التَأرْجُح بمعنى التَرَجّح والارْتِجاح منعًا للّبس بين

---

[١] السابق، ص١٨١.

[٢] السابق، ص١٨٢.

[٣] السابق، ص١٨٢.

[٤] مجموعة القرارات العلمية، ص٥٤.

التذبذب ومعنى الرّجحان[1]. وسبيل المجمع في هذه الإجازة ما أقرّه من جريان بعض الكلمات العربيّة على مبدأ توهّم أصالة الحرف (الهمزة في تَأرْجَح).

أنكر الأفغاني وجود صيغة (تَأفْعَل) في العربية[2]، مع أنّ العلماء يقولون: تَأقْلَمَ، وتَأكْسَد، وتَأسَّد وذهب مثله الأستاذ الأثريّ إلى أنّ العربيّ الأصيل لا يتوهّم، لأنّ الوهم معناه الخطأ والعربيّ لا يُخطئ[3]، كتوهمهم اشتقاق (تَمَنْطَق) من (نَطَق) لا (المِنْطَقَة)، وتَمَذْهَب من (ذَهَب) لا (المَذْهَب)، وعكس ذلك هو الصحيح.

وإذا دعت متطلباتُ التعبير المعاصر استحداث وزن جديد على صيغة (تَأفْعَل) للتفرقة بين معاني الكلمات فذلك شيءٌ حَسَنٌ، وقد استحسنه مجمع القاهره عندما أجاز الاشتقاق من الاسم الجامد المعرب[4]، وأجاز الفعل (تأقلم)[5] بوزن (تَأفْعَل) ومصدره تَأقْـلُم بوزن تَأفْعُل. وعليه، فانّ تَأرْجَحَ مشابهة لتَأقْلَمَ فعلاً ومصدرًا، من الأرْجوحة بوزن أُفْعُولة. لكن لماذا لا تكون (تَأرْجَحَ) بوزن تَفَعْلَلَ قياسًا على (تَمَرْجَحَ) بمعناها، وبذلك يُتخلّص من اللَّبس الحاصل بين التأرجح والرّجحان؟ ويُصبح الفعل (تَفَعْلَلَ) مطاوعًا للجذر (فَعْلَلَ)، فنقول: أرْجَحْته فتَأرْجَح، ومثله مَرْجَحْته فتَمَرْجَح من المَرْجوحَة، وهي نفسها الأرجوحة.

وكان الأفغاني اعترض على الأستاذ عبدالله البستاني الذي نَقَد في مقال له، كلماتٍ وردت في نشرة المجمع هي: حبّذ يُحبّذ، وواطنَ يُواطن، ورجل بكلّ معنى الكلمة، ودَاخلَ يُداخل، وحايدَ، وتأكّدَ، وانتزه، وعنابر، فقال: "وقد تكلّف لنقده هذا غاية التكلّف، حتى كان التعقيد والتقعير بشينان أكثر المقال، وكان في حظره استعمال أكثر الكلمات قد حَجّر واسعًا"[6].

---

[1] كتاب الألفاظ والأساليب ٥١/١.

[2] انظر: مؤتمر الدورة الأربعين، ص١٦٨.

[3] انظر: الأثري، مزاعم بناء اللغة على التوهم، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧٦، ص٣١،١.

[4] انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١٩.

[5] انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ١٤٨/٣ – ١٤٩.

[6] الأفغاني، مناظرة لغوية أدبية بين الأساتذة...، ص٤٠٩.

أذين وأذينة

عارض الأفغاني ما ذهب إليه المجمع من عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازي المصغّر في بعض المصطلحات العلميّة، من ذلك استعمالهم: أُذَيْن تصغير الأُذُن[1]. وقد أوضح الدكتور حامد جوهر عضو المجمع أنّ (أُذَيْن) ليس تصغيرًا لأُذُن، "وإنما هو اسم صِيغَ في صيغة المصغّر وإنْ كان لا يعني التصغير؛ فأذين القلب ليس أُذنًا صغيرة، بل هو عضو أكبر حجمًا من أُذن الحيوان"[2].

وأظنّ أنّ أعضاء لجنة الأصول في المجمع اختلط الأمر عليهم والتبس، فجاء قرارهم بالجواز وفقا للقاعدة النحوية، مستدلّين بما قاله ابن مالك:

واختمْ بتا التأنيث ما صغّرْتَ مِنْ مؤنّثٍ عارٍ ثلاثيٍّ كسِنّْ

ما لم يكنْ بالتا يُرى ذا لَبْسِ كشجرٍ وبقرٍ وخمسِ[3]

وذهب الأفغاني إلى أنّ التمثيل بشجر وبقر هو في غير الموضع الذي استشهد له المجمع "لأنّ كلاًّ منهما ليس بمؤنث مجازي... والأذن مؤنث مجازي فلا يقاس هذا على ذلك، [ويرى] أن يُعتبر (أذين) وصفًا علميًّا لهذا الجزء من القلب ولا يحتاج إلى فتوى ولا تعديل قواعد"[4]، وإلى ذلك ذهب الدكتور أحمد الحوفي إذْ قال: "حَذْف تاء التأنيث من الثلاثي المجازي يَحتاج إلى تمثيل، وهو من الخطورة بمكان، لأنّ كلمة (أُذين) و (بُطين) في القلب، قد استقرت كلٌّ منهما على هذا النطق. أمّا الأذن التي نسمع بها والعين التي نرى بها، فإنّ تصغيرها يجب أن يكون بالتاء فنقول: أُذينة وعُيينة"[5]، غير أنّ المجمع مع كلّ هذه الاعتراضات وافق على إبقاء القرار كما عُرِض.

---

[1] انظر: مجموعة القرارات العلمية، ص١٢٩، وكتاب في أصول اللغة، ٣/٦٤ – ٦٥.

[2] محاضر جلسات المجمع في الدورة السابعة والأربعين، أعدّها وصححها ضاحي عبد الباقي وآخرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٩٢.

[3] السابق، ص٦٩٣.

[4] السابق، ص٦٩٣.

[5] السابق، ص٦٩٤.

النّسب وشواذّه

يكاد يكون باب النسب من أكثر الأبواب الصّرفيّة انشعابًا، فقد وَجَدت الرّخصة إليه عند الصرفيين طريقًا لاحبا، "حتّى ظنّ بعضهم أنّ شواذّ النسب تعدل مقيسه"[1]. وفيما يأتي اختيارات الأفغاني في هذا الباب الكبير.

إخْصائيّ وأخِصّائيّ

هاتان الكلمتان لم تردا في مسموع اللغة ومأثورها، وهما بمعنى المختصّ أو المتخصّص بفرع من فروع الطبّ أو غيره؛ فإخْصائيّ نسبه إلى إخْصاء، من الفعل (أخْصى) بمعنى تعلّم علمًا واحدًا، كما وردت في القاموس المحيط، والتي نقلها الفيروزأبادي خطأً عن الصّغاني[2]، "وظلّ هذا النقل موضعَ ريبة، مجهولَ القائل مغمضًا لا نور بين يديه ولا من خلفه، وبقيت التبعة معلّقة بعنق الصّغاني رحمه الله"[3]، وهكذا مع كلّ من نقل العبارة المنقطعة في سياقها إلى يومنا هذا، حتى طَرّحها مجمع القاهرة – مع أختها: أخِصّائي، نسبة إلى الأخِصّاء، جمع خصيص – في جلساته لإقرارها واعتمادها بسبب شيوعها وانتشارها، آخذين بعين الاعتبار توجيه الأستاذ عبد السلام هارون، إذ ذهب إلى أنّ الفعل (أخْصى) محوّل عن الفعل (أخَصّ)، فانفكّ الإدغام، وحذف أحد الحرفين المتماثلين وعُوّض عنه بالألف[4]، وهو توجيه كما يُلحظ بعيد عن روح العربيّة ومخالف للقوانين الصوتية التي تأبى المخالفة اللغوية أن تؤدّي إلى تناقض في البنى الصرفية. بل ذهب الأستاذ محمد شوقي أمين يعضُد توجيه هارون بأمثلة مثل: تقصّيت بدل تقصّصت، وتسرّيت بدل

---

(1) الموجز، ص١٦٥.

(2) القاموس المحيط: باب الواو والياء، فصل الخاء، والأصح أن تكون في باب الصاد وفصل الخاء (خصّ). والصغاني نقلها في كتابه (التّكملة والذّيل والصّلة) دون نسبتها إلى معيّن.

(3) الأفغاني، (حياة كلمة)، مجلة مجمع القاهرة، ج٧٤، ١٩٩٤، ص١٢. وقد بيّن الأفغاني أن بعض المحدثين وقعوا في خطأ الصّغاني نفسه، منهم: الشيخ عبدالله العلايلي في معجمه (المرجع)، والأستاذ مصطفى جواد في كتابه (قُل... ولا تقل).

(4) انظر: محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين، ص١٠٢.

تسرّرت[1]... وهو قياس غير صحيح، لأنّ المعنى في الأمثلة المسوقة متوافق غير متناقض، بينما هو في (أخْصى وأخَصّ) منقطع بل متغاير، فضلاً عن كونها مسموعة عن العرب بخلاف الشاهد المختلف فيه.

وكان الأفغاني رفض إجازة هذه الكلمة (الإخْصائيّ) بمعناها المطروح، وذهب إلى أنّ ناسخ كتاب الصّغاني هو من وقع منه التحريف فبدّل أخْصى بأخَصّ، واقترح على المجمع أن تحذف كلمة (أخِصّائيّ) التي أجمع الناس على تخطئتها في الشام واستبدلوا بها متخصّص واختصاصيّ[2]. ومع أنّ المجمع وافق على قرار لجنة الألفاظ والأساليب في الدورة الخمسين[3]، غير أنّ طبعة المعجم الوسيط الصادر عن المجمع برئت من هذه الزّلّة القديمة الحديثة. وإنْ كان مثل هذه النّسبة لا يُبحث فيها عن منسوب إليه مشتقّ من الجذر المشترك بينهما، وإنّما هي اشتقاق مباشر من الجذر (خ ص ص) حملاً على النظير في بابه، وهي هنا محمولة على النظائر في حقل العلوم والمهن، فثمّة كيميائي، وفيزيائي، وعلى النسق تولّدت إخْصائيّ وأخِصّائيّ.

بُشرى

ففي الرُّباعي الساكن الثاني مثل (بُشرى، طنطا)، تكون النسبة إليه -سواء كانت الألف أصلية أو منقلبة أو للإلحاق- إمّا بحذف الألف فيقال: بُشْريّ وطَنطيّ، أو بقلب الألف واوًا فيقال: بُشرويّ، وطَنطويّ وهو الأجود[4]. وقد اختار الأفغاني[5] حذف الألف فيما كانت ألفه للتأنيث، فيقال في النسبة إلى بُشرى، وسلمى، وسُعدى: بُشْريّ، وسَلْميّ، وسُعديّ. واختار قلب الألف واوًا في ما عدا ذلك، فيُقال في النسبة إلى ملهى ومسعى: ملهويّ ومسعويّ.

---

(1) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ٣ / ص١١.

(2) انظر: محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين، ص١٠٣، ١٠٤.

(3) ونُشر في كتاب (القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، أعدّها وراجعها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩)، ص٢٤٤.

(4) انظر: الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/٣٩.

(5) الموجز، ص١٦١.

صحراء

وفي الاسم الممدود مثل (صحراء، كساء، حرباء)؛ فالنسبة إليه[1] إنْ كانت الألف بعد ألف زائدة للتأنيث بقلب الهمزة واوًا، فيقال في صحراء وحمراء: صحراويّ، وحمراويّ. وأما الألف المنقلبة عن أصل أو التي للإلحاق بعد الألف الزائدة، فيجوز فيها الوجهان: إبقاء الهمزة أو قلبها واوًا، فيقال في الألف المنقلبة عن حرف أصلي ككساء ورداء: كسائيّ وردائيّ، أو كساويّ ورداويّ، ويقال في الملحقة بحرف أصلي كعِلباء وحِرباء: علبائيّ وحربائيّ وعلباويّ وحرباويّ. وقد استحسن الأفغاني من هذين الوجهين عدم القلب وإبقاء الهمزة على حالها.

طويلة

ويُنسب إلى الأوزان (فَعيلة وفَعُولة وفُعَيْلة)[2] في الأعلام خاصّة – بحذف الياء وفتح ما قبلها، شريطة كون العين فيها صحيحة وغير مضعّفة. أمّا إذا كانت معتلّة ومضعّفة مثل: طويلة، وقُليلة، فالنسبة إليهما على القاعدة العامّة بحذف التاء المربوطة، فيقال: طويليّ، وقُليليّ.

وتكاد تكون العَلَميّة شرطًا في هذه الأوزان فتتحصّل النسبة بحذف الياء كما ذُكر. أما من غير الأعلام على هذه الأوزان، فقد اختار الأفغاني[3] دَرْجَها على القاعدة العامّة للنسب، فيقال في النسبة إلى (طبيعة، وبديهة، وسليقة، ورئيسة): طبيعيّ، وبديهيّ، وسليقيّ، ورئيسيّ...الخ.

أمّا **شواذّ النّسب** ويسمّيها الأفغاني (المنسوبات السّماعيّة)[4]، وهي ما ورد من نَسَبٍ على غير القواعد المقرّرة كقولك في النسبة إلى: أُميّة، والبحرين، والبادية، والبَرّ، والبصرة، وتحت، وتِهامة، والشّام، واليمن، وثقيف، وجَلُولاء، وجَوّ، وحَرُوراء، والدّهر، والرّيّ، والرّقبة، والرّوح، وسُلَيْم، والسّهل، والشعر، وعتيك، وفوق، وقريش، واللّحية، ومَرْو، ومرو الروذ، وهذيل، والوحدة–

---

[1] انظر: الاستراباذي، شرح الشافية، ٢/٥٥.

[2] انظر: السابق، ٢/٢٠-٢١.

[3] الموجز، ص١٦٣.

[4] السابق، ص١٦٦.

يقال فيها: أَمَويّ، وبحرانيّ، وبدويّ، وبرّانيّ، وبِصْريّ، وتحتانيّ، وتهامٍ، وشآمٍ، ويمانٍ، وثقفيّ، وجلوليّ، وجُوّانيّ، وحَروريّ، والدُّهريّ، والرازيّ، ورقبانيّ، وروحانيّ، وسُلْميّ، وسُهْليّ، وشعرانيّ، وعَتَكيّ، وفوقانيّ، وقُرَشيّ، ولحيانيّ، ومَرْوَزيّ، ومروروذيّ، وهذليّ، ووحدانيّ[1].

ويرى الأفغاني[2] أنه لا يجوز بحال القياس على هذه الشواذ، وإنما تُتّبع في أمثالها القواعد المقرّرة.

وعليه، فقد عارض الأفغاني قرار مجمع القاهرة في النسبة إلى (بِنْيَة) لمخالفته قاعدة النّسب؛ فقد أجاز النسبة إليها بقولك: (بِنْيويّ)، "على أساس أنها منسوبة إلى بِنْيات جمعاً"[3]– لأنّ القياس يقتضي (بِنْييّ). وعارض كذلك قرار المجمع في النسبة إلى المثنى في المصطلحات العلميّة دون ردّه إلى مفرده حسب القاعدة؛ فقد أجاز المجمع النسب إلى مثنى (أُذَيْن) بقولك: أذينانيّ[4]؛ إذ قدّم الدكتور شوقي ضيف –رحمه الله– مذكّرة دعا فيها المجمع إلى قبول هذه النسبة، قياسًا للمثنى على الجمع، كقولهم في النسبة إلى قبيلة (كلاب): كلابيّ، يقول الأفغاني: "النّسبُ إلى المثنى غير وارد ألبتة، فلا أحد يقول من الأطباء: (أُذينانيّ)، فلا ضرورة إذن، والقاعدة التي أرادوا الاستنجاد بها لم تثبت في العربيّة بشواهد صحيحة في غير الأعلام"[5]. مع أنّه يشيع اليوم مصطلح "الباء" صامت شفتاني يُنطق بانطباق الشّفتين معًا.

المسائل النحويّة

أمّـا المــراجعات النحويّة، فقد توقّف الأفغاني عند مجموعة من المسائل النحويّة المشكلة، اخـتار فـيها آراء نحـويّة ارتـأى رجحانها على غيرها، ليس هو فيها صاحب منهج بقدر ما هو صاحب اختيار.

---

(1) انظر: شرح الشافية للاستراباذي، ٢/٨١ وما بعدها.

(2) الموجز، ص١٦٧.

(3) – في أصول اللغة، ٣/٨٧. وعارض القرار – الذي صدر في الدورة (٤٣) سنة ١٩٧٧ – مع الأفغاني كلٌّ من عبدالله الطيّب، ومحمد بهجة الأثري، وعبدالسلام هارون، غير أنّ الأكثريّة وافقت عليه. انظر: عدنان الخطيب، العيد الذهبي لمجمع القاهرة، ص٢٢٨.

(4) في أصول اللغة، ٣/٨٥. وصدر القرارفي الدورة (٤٧) سنة ١٩٨١.

(5) محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٧)، ص٦٩٥.

أنواع المعارف

اخــتار الأفغاني رأي مَن قال: إنّ المعارف سبعة؛ فبالإضافة إلى الستّة المتّفق عليها وهي الـضمّير، والعَلَم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرف بأل، والمضاف إلى معرفة – أورد (النكــرة المقــصودة بالنداء) (١). وكان ابن الحاجب في الكافية زاد المنادى المقصود إذ قال: "ويُبْنى علــى ما يُرفع به إنْ كان مفرداً معرفة، مثل: يا زيدُ، ويا رجلُ" (٢)؛ ذلك أنّ المنادى يتعرّف بالنداء فيــزيده وضوحاً، وهذا مدلول كلمة (معرفة) في قول ابن الحاجب، وفسّرها الرضي بقوله :"ويَعني بالمعــرفة مـــا كان مقصوداً قصده سواءٌ تَعَرّف بالنداء أو كان معرفة قبله فيُضم، نحو يا زيدُ، ويا رجلُ..." (٣)، وذلك صحيح لأنّ النداء تنبيه، وتنبيه النكرة المقصودة تعريف بها وتنكير لها، وقبلهما أثبت ذلك الرّماني بقوله عن المنادى المفرد: "على ضربين، معرفة ونكرة، فالمعرفة على ضربين: معرفة قبل النداء كقولك يا زيد، ومعرفة بالنداء كقولك: يا رجلُ" (٤).

ومــن المعـــارف الضّمير، ومنه ضمير الفصل عند البصريين أو العماد عند الكوفيين (٥)، وتـــتلخص وظيفـــته فـــي وقوعه بين المبتدأ والخبر؛ فيؤكد الخبر ولا يكون ما بعده صفةً لما قبله. لـــذلك، اختار الأفغاني في إعرابه المذهب الأشيع الذي لا يكون له فيه إعراب، وعدّه المذهبَ الجيد الــراجح(٦) لأن وظيفـــته تنحصر في توكيد الخبر للمبتدأ إبعاداً للّبس الحاصل من الصفة. أمّا كونه مبــتدأ فهو ضعيف مرجوح، وخاص بلغة تميم على ما يرى ابن هشام الذي خرّج الضمير المنفصل

---

(١) انظر: الموجز، ص١٠١، ١٢٢. ومن عبارات التمثيل النحوية التي تجمع المعارف قولهم:

إنّ المعارفَ سبعةٌ فاطمَنْ   أنا، صالحٌ، ذا، ما، الفتى، ابني يا رجلُ

(٢) شرح الكافية ١٣٢/١.

(٣) السابق، ١٣٣/١.

(٤) كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٨٦، ص٩٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ١١٠/٣، وشرطه أن يكون ضميراً منفصلاً مرفوعاً، وواقعاً بين المبتدأ والخبر أو ما هو داخل عليهما من الأفعال والحروف الناسخة، وكون المبتدأ أو الخبر معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات.

(٦) انظر: الموجز، ص١٠٥.

في قوله تعالى: "إنك أنت السميع العليم"[1] على ثلاثة أوجه[2]: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، والتوكيد.

ومن المعارف الموصول، ولا تكون صلته إلاّ جملة أو شبه جملة[3] (ظرف وجار ومجرور)، وشبه الجملة يشترط فيها أن تكون تامة يحصل بها فائدة كقولك: جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار. وقد ذهب الأفغاني إلى أنّ الصلة هنا فعل محذوف من أفعال الكون العام، تقديره استقرّ عندك، واستقرّ في الدار[4]. ولا أدري لماذا نقدّر محذوفاً ما دام شبه الجملة تاماً يؤدّي المقصود، وإلاّ كانت الصلة -مع التقدير- جملة لا شبه جملة، ولذلك أنكر الدّماميني صوغ العبارة بهذه الطريقة[5]، وأراد بالجملة الملفوظ بها، وبشبهها المقدّرة حتى يستقيم السّياق.

الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يبتدأ بنكرة لأنه مجهول، أما إذا أفادت النكرة فيجوز الابتداء بها، وقد حاول النحاة حَصْر الأحوال التي تُفيد بها النكرة وتجاوزوا بها الثلاثين[6]، مثل: تقدّم الخبر شبه الجملة، والاستفهام، والنفي عليها، وأن تكون موصوفة...الخ.

ويرى الأفغاني أنّ المعوّل عليه في إفادة النكرة هو المَلَكَة والسّليقة[7]؛ ويُغْني -في رأيه- عن هذه الأحوال المتعدّدة التمرّس بالكلام العربي، وإنّما كان حصرها لكل من لا يَثِق بِمَلَكَته، وذلك مذهب سيبويه إذْ لم يشترط[8] إلاّ حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة وهو ضابط الابتداء دونما تعداد

(1) البقرة: ١٢٧، وآل عمران: ٣٥.

(2) انظر: مغني اللبيب، ص٧٢٢.

(3) انظر: شرح ابن عقيل، ١٥٤/١.

(4) انظر: الموجز، ص١١٦.

(5) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٣/١.

(6) انظر: شرح ابن عقيل ٢١٦/١-٢٢٧.

(7) انظر: الموجز، ص٢٢٨،٢٢٧.

(8) انظر: الكتاب ٣٢٩/١-٣٣٠.

لأحوالها. أما في العصور المتأخرة فكان ثمّة حاجة لتعدادها وذكرها، بسبب بُعد الناس عن الفصاحة الأولى، فكانوا يتعلمون النحو والعربية تعلّماً.

نواسخ الزمن

جعل الأفغاني مع (برح، وانفكّ، وزال، وفتئ) من أخوات كان، رام وونى[1]؛ فونى زيادة البغداديين، ورام زادها ابن مالك[2]. والغالب أنّ أفعالاً كثيرة تتضمن معاني أخوات كان فتعمل عملها، فبمعنى صار مثلاً[3] آضَ، وعادَ، وآلَ، ورجعَ، واستحالَ، وقعدَ، وحار، وارتدّ، وتحوّل، وغدا، وراح. لذلك، فإنّ هذا الباب مفتوح بين أيدي الكتّاب والأدباء، فحيثما وُجِد فعلٌ بمعنى واحد من هذه الأفعال، جاز استخدامه والعمل به، فيدخل في هذا الباب اللاحب "كلّ فعل يجي المنصوب به بعد المرفوع لا يُستغنى عنه"[4]، كقولك: قام زيدٌ كريماً، وذهب متحدثًا، وعاش مجاهدًا في قومه.

أما (ليس) الفعل الجامد، فقد عاب الأفغاني على من يقدّر لاسمها ضمير شأن محذوفاً عندما تكون موغلة في الجمود، و إيغالها هذا يجعلها أقرب إلى النفي فتصبح -في رأيه- مثل حرف النفي كقول البحتري مثلاً:

ليس يُدْرَى أَصنعُ إنسٍ لجنٍّ   سَكنوه أم صنعُ جنٍّ لإنسٍ ؟

"فهي هنا بمنزلة لا"[5]، وهو المذهب الذي قال به جماعة من النحويين بأنّ (ليس) حرف لا فعل[6] كابن السّراج، والفارسيّ وابن شقير.

([1]) الموجز، ص٦٧.

([2]) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النّمّاس، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٨٧، ٧٢/٢.

([3]) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان، ٢٢٩/١.

([4]) ارتشاف الضرب ٧٣/٢.

([5]) الموجز، ص٦٧.

([6]) مغني اللبيب، ص٣٨٧.

ومـــن منظور لغويّ مقارن توّصل (ليس) إلى وحدتين صرفيتين هما: "لا" وفعل دال على (الوجـــود) مهجـــور في العربيّة، ونشط في السّاميّات الشّمالية مثل العبريّة والسّريانيّة (yēs) هو: يس، ومقابله في العبرية (yēš). ومن تولّداته في العربية القديمة عند الفلاسفة (الأيس والليس)، و (الأيـسيّة والليـسيّة) على أنّ الوحدتين (لا + يس) أدمجتا معًا لأداة معنى النفي المتحقّق في الجزء الأول، وبقـــي الجـــزء الثاني عبارة مائلة حسب هكذا (لا يوجد ـــــ◄ لا)، وكذلك رآها نحاة حرف نفي، وكذلك قالت العرب: "ائتني به من أيس وليس"، أي من حيث يوجد ولا يوجد.

فتح همزة "إنّ" وكسرها

الأصـــل فـــي همزة " إنّ " أن تكون مكسورة، أما إذا أمكن تأويلها مع اسمها بمصدر يحل محلهمـــا وجب في هذه الحالة فتحها. وأما إذا استوى التأويل وعدمه، فيستوي فتح الهمزة وكسرها، ولكـــلٍ مـــن هـــذه الحالات الثلاث مواضع أسهب النحاة في تقييدها[1]. وقد أثبت الأفغاني المواضع كلهـــا، وجعل لما يستوي فيه الفتح والكسر في أربعة مواضع هي مجيئها بعد (إذا الفجائية، وحيث، وإذْ، وفـــاء الجـــزاء)، وكون جملتها تفيد التعليل، كقولك -على الترتيب-: خرجتُ فإذا إنّ زيداً في الـــباب، اجلسْ حيث إنّ زيداً جالس، وسافرت إذْ إنّ زيداً استدعاني، ومَنْ يجتهد فإنه ينجح، وأعطه إنّـــه مـــستحق- ففي هذه المواضع الأربعة رجّح الأفغاني فيها الكسر "لأنه لا يُحيج إلى تأويل ولا تقديـــر خبر"[2]، وذلك شيء حسن للتخلّص من التفريقات وتقدير المحذوفات، وكان أولى بالأفغاني والحـــال هـــذه أن يتخلّص من تقدير فعل الكوْن بشبه الجملة صلة للموصول، ففي ذلك طرد للباب علـــى وتيـــرة واحدة، وخلوصٌ من فرعيات وجزيئات أولى بالنحو أن يتقلّم منها ويتشذّب، وهو ما يذهب إليه الأفغاني في غير موضع.

والقـــياس فـــي مسألة (إنّ وأنّ) وجودُ عبارة رئيسة قائمة بنفسها، فهنا تتصدّر (إنّ) وتحمل مفهـــوم التأكـــيد. ووجود عبارة تتمّة (فرعيّة)، فلكي ترتبط بعبارة أساسيّة رئيسيّة قبلها، يلزم رابط

---

(1) انظر: شرح شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ص٢٠٤-٢٠٨.

(2) الموجز، ص٢٤٧.

لفظي وتقوم به (أنّ وأنْ)، وفي هذه الحالة فالرابط (أنّ ، أنْ) لا يتحمّل وظيفةً غير الربط. وفي الأدوات الأربع السّابقة فالكسر هو القياس، فليس المقام مقام ارتباط أو ربط بين عبارتين، فالأداة قبلهما هي الرّابط وما بعدها جملة رئيسيّة، والمقام مقام توكيد.

لا النافية للجنس

ذهب سيبويه إلى أنّ (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء[١]، وعلى ذلك يكون عنده الاسم مرفوعاً بعدهما خبراً عن ذلك المبتدأ، أما الأخفش من البصريين فعنده أنّ (لا) هي الرافعة للخبر[٢]، وقد أخذ الأفغاني بهذا الرأي وعدَّ الاعتبار الأول[٣] – لا واسمها في محل رفع على الابتداء– صناعياً بحتاً؛ أيْ أنَّ هذا التكلّف في جَعْلِ (لا) واسمها مبتدأ، والخبرِ بعدهما مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، فيه إخراج لهذا الباب من الخصوصيات إلى العموميات، فكأن هذا الباب صورة أخرى من صور المبتدأ يكون فيه مع (لا) كتركيب (خمسة عشر)، ولو كان ذلك كذلك لحسُن وخلصنا بذلك من جزيئات نحوية فيها تفريع كثير، لكن سيبويه نظّر لـ (لا) النافية للجنس ووضع لها قواعد.

إذاً رجّح الأفغاني واختار النمط الشائع مراعاة لقاعدة الصّفة والموصوف، ومراعاة للحالة الإعرابية وقاعدة الإسناد. أما قاعدة الرفع فصناعة نحويّة على قياس الإسناد في النواسخ، وهو قياس ضعيف لأنّ الإسناد هنا غير مفيد ولا حجّيّة في أن تعدّ (لا واسمها) مبتدأ. وأمّا قاعدة البناء على الفتح قياسًا على خمسةَ عشرَ، فهو كذلك صناعة نحويّة مرجوحة ولا إقناع فيها.

وذهب الأفغاني عندما يتبعُ اسمَ (لا) غيرِ المكرّرة معطوفٌ أو نعتٌ؛ إذْ يجوز في هذه الحالة النصب إتباعاً للفظ، والرفع إتباعاً لمحل (لا واسمها) في قولك: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلَ ظريفاً فيها، ولا رجلَ وامرأةً في البيت، ولا رجلَ وامرأةٌ في البيت– ذهب إلى أنَّ مراعاة

---

(١) انظر: الكتاب، ٢/٢٧٤، ٢٧٥، ومعلوم أنّ اسم (لا) يأتي على ثلاثة أضرب: مضاف، وشبيه بالمضاف، ومفرد.

(٢) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبّان ٢/٦.

(٣) الموجز، ص٢٥٠.

اللفظ أحسن[1]، وذلك لأنه اختار الفصل بين لا واسمها واعتبر (لا) عاملة في اسمها وخبرها، وهو وجه أقرب إلى روح الناشئة اليومَ ويقلّلُ من تفريعاتٍ كثيرة لا طائل وراءها.

تقدّم المفعول

ثمّــة نظــام للجملــة الفعلــية يأتي فيها الفاعل وسطًا بين الفعل والمفعول به، غير أنّ هذا الترتيب يتبدّل ويتغيّر لاعتبارات الدلالة والمعنى، من ذلك أنّ المفعول به يتقدم وجوباً عندما يكون الفاعل محصوراً بإنّما وإلاّ[2]، فالعنصر المحصور حقُّه التأخير، مثال الفاعل المحصور قولك: إنما ضرب عمراً زيدٌ، وما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ، وهو نفسه مثال على المفعول به المحصور إذْ يصبح: إنما ضرب زيدٌ عمراً، وما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً.

غير أنه وردت شواهد شعرية يتقدّم فيها المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً، منها قول ذي الرمة:

فلم يدْرِ إلاّ اللهُ ما هيَّجتْ لنا   عشيّةُ آناءِ الديار وشامُها

وقولُ قيس المجنون:

تَزوّدتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ   فما زاد إلاّ ضعفَ ما بي كلامُها

وهــو مــذهب الكــسائي. لذلك لم يوجب بعضُ النحاة التقديم إذا كان الحصر بإلاّ لوجود مثل هذه الــشواهد، غيــر أنّ النحاة الذين أوجبوا التقديم مع إلاّ، عدّوا ذلك من الضرورات الشعرية وتأولوا الــشواهد، وإلى مذهبهم مال الأفغاني إذْ قال: "والعمل على مذهبهم لأنه أقيس وأجود"[3]، خاصة أنّ التقديم في الشواهد لم يؤدّ إلى التباس فيها.

الاشتغال

وذهب الأفغاني إلى أنّ حالات الاسم المشغول عنه أربع: وجوب النصب، ورجحــانه،

([1]) السابق، ص٢٥١.

([2]) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/٥٦-٥٧، وللنحاة في تقديم المحصور بإلا ثلاثة مذاهب، انظرها: شرح ابن عقيل ٤٩٢/١.

([3]) الموجز، ص٣٦٧.

ووجوب الرّفع ، ورجحانه، وذهب إلى أنّ الحالتين الأخيرتين (الرفع ورجحانه) ليستا من باب المفعول به في شيء[1]، وبذلك اختار مذهب كثير من النحويين الذين اختلفوا في اعتبار هاتين الحالتين من باب الاشتغال كابن هشام[2] -النحويّ الأثير للأفغاني- وذلك لأنّ الأصل في الاسم المشغول عنه وقوع الفعل عليه حال حذف المشغول به (الضمير)، ففي قولك: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو، عند حذف الضمير "لم ينتصب الاسم المتقدّم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور؛ فلا يصدق عليه حدّ الاشتغال"[3].

أفعال القلوب

وأمّا أفعال القلوب فلها حالات ثلاث: إعمال وتعليق وإلغاء، وفي الإلغاء -حيث يبطل عملها لفظاً ومحلاً حين يتوسط الفعل بين مفعولين أو يتأخر عنها- أُهمل الفعل ولم يعمل مع تقدّمه، وعدّ ذلك الأفغاني[4] قليلاً ضعيفاً لا يقاس عليه ولم يرد في غير الشعر، فهو ضرورة من ضروراته كقول فزاريّ مجهول:

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي ... إنّي وجدتُ: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودّتُها ... وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

وهو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين[5]. أما عامة البصريين فقد تأوّلوا تخريج هذين الشاهدين تأويلاً لا يخلو من تكلّف ظاهرٍ مقيت.

مسألة ألاّ يَسجدوا

واختار الأفغاني خلوص أداة النداء (يا) عند حذف المنادى للتنبيه لا غير، كقوله تعالى:

---

(1) السابق، ص٢٧٢.

(2) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/١٦١.

(3) السابق، ٢/١٦١-الحاشية، والكلام للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(4) انظر الموجز، ص٢٧٤.

(5) انظر: أوضح المسالك، ٢/٦٥، ٦٦.

"ألاّ يَسجدوا لله الذي يُخرج الخَبْءَ"[1]، قال "والصواب أن نعدّ (يا) في ذلك حرف تنبيه للمخاطب لا حرف نداء"[2]. وعلى ذلك جاءت شواهد شعرية، كقول الشّماخ:

ألا يا اسقياني، قبل غارة سنجال   وقبل منايا، باكراتٍ، وآجالِ

وقول الآخر (من شواهد سيبويه):

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلّهمُ   والصالحين على سمعانَ من جارِ

وهـذا هـو الوجه الأرجح. وقد اختار آخرون كون (يا) للنداء والمنادى محذوف للعلم به، وضعّف هذا الرأي كثير من العلماء[3].

أسماء الزمان المبهمة

واستحـسن الأفغانـي مذهب البصريين في أسماء الزمان المبهمة عند إضافتها إلى الجمل، فهـذه الأسماء إذا وليها فعلٌ مبنيّ أو فعلٌ معربٌ أو جملة اسمية، فيجوز على مذهب الكوفيين البناء والإعـراب، في حين منع البصريون عند إضافتها إلى معرب أن تكون مبنيّة[4]، وقدّروا في قراءة نافـع: "هـذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقهم"[5] الفتحة إعراباً. وعليه، فإنّ "الأحسن مراعاة الكلمة التي بعدها، فإنْ كانت مُعربة أُعرب، وإنْ كانت مبنيّة...بني"[6]، فمثال البناء قولُ النابغة الذبياني:

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا   فقلتُ: ألمّا تَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ؟

وقول الآخر:

([1]) النمل: ٢٥، وفيها قرأ الكسائي وأبو جعفر بتخفيف اللام، وإفراد (يا)، وجعل (اسجدوا)، أمراً (انظر: النشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٣٧، وحجة القراءات، ٢٥٦). وعليه، تكون (يا) أداة تنبيه للمخاطب لا أداة نداء.

([2]) الموجز، ص٣٢١، وانظر: مغني اللبيب، ص٤٨٨، ومعاني الحروف، ص٩٣.

([3]) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢، ص٥١٤، والجنى الداني، ص ٣٥٧.

([4]) شرح ابن عقيل، ٢/٦٠،٥٩.

([5]) المائدة، من الآية ١١٩، انظر: حجة القراءات، ص٢٤٢.

([6]) الموجز، ٢٨٩، وانظر ص١٧٢.

لأجتذِبَنْ منهنّ قلبي تحلُماً على حينَ يستصبينَ كلّ حليمِ

ومثال الإعراب قراءة نافع السّالفة، وقول الشاعر:

تذكّر ما تذكَّر من سُلَيمى على حينِ التواصلُ غيرُ دانِ

ومــع أنّ الأفغانـــي ينتــصر للقراءات في توجيه الجوانب اللغوية، إلاّ أنّه آثر هنا رأي البصريين للــتخلّص مــن كثــرة التفريعات، والخلوص إلى وجهٍ واحدٍ فيه يُسْر على المتعلمين، وذلك مطلب حثيث أحوج إليه اليوم أبناء اللغة وكُتّابها وأُدباؤها.

الاستثناء

اخــتار الأفغاني وجوب النصب في استثناءٍ تقدّم فيه المستثنى على المستثنى منه طرداً لما تواتــر عن العرب، وعدّ ما ورد عن بعضهم من رفع المستثنى لغة ضعيفة لا يقاس عليها[1]. وهذا الحكــم أجــازه الكوفــيون والبغداديون لا البصريون[2]، ووجهه أن يكون بدلاً، قال سيبويه: "حدثنا يــونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلاّ أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً"[3]. لذلك، فقد منع الأفغاني الاحتجاج برواية بيت حسان:

لأنّهم يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلاّ النبيّون شافعُ

لمخالفتها القاعدة[4]، فالمستثنى (النبيّون) واجب النصب لتقدّمه على المستثنى منه (شافع).

أمــا الاستثناء المنقطع، فقد دعا الأفغاني إلى إلغائه من بحث الاستثناء، "لأنه لا استثناء فيه، لأنــه لا معنى لأنْ تخرج شيئاً لم تدخله قط"[5]، ذلك أنّ (إلاّ) في تراكيب الاستثناء المنقطع تنصرف إلــى معنــى آخر هو الاستدراك، يقول السيوطي: "المنقطع يقدّر عند البصريين بــ(لكنّ) المشدّدة، لأنــه فــي حكم جملة منفصلة عن الأولى، فقولك: ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً، في تقدير: لكنّ فيها

([1]) انظر، الموجز، ص٣١٣.

([2]) انظر: ارتشاف الضرب، ٣٠٧/٢.

([3]) الكتاب، ٣٣٧/٢.

([4]) تعاليق على شواهد الموجز، ص٦٣.

([5]) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٨.

حمــاراً، علـــى أنـــه اســـتدراك مخالف ما بعد (لكنّ) فيه ما قبلها، غير أنّهم اتّسعوا، فأجروا (إلاّ) مجـــرى (لكنّ)"[1]، وهو المعنى الذي حاول الأفغاني أن يُقعّد له من خلال آيات القرآن الكريم، فقد وجـــد أنّ (إلاّ) وردت فـــي القـــرآن في ستٍّ مئةٍ وثلاثةٍ وأربعين (٦٤٣) موضعاً، "كثرتها الغالبة طابقـــت معانـــيها أعاريبها وكانت من الاستثناء حقاً، وأربعة وثلاثون (٣٤) منها لها معنى آخر لا يذكـــر في كتب النحو المدرسية كشرح ابن عقيل... وشرح شذور الذهب"[2]، مع أنّ التفاسير حامت حـــول معنـــى الاســـتدراك الذي يفرض نفسه في سياق المعنى، بيد أنّ المفسرين لم ينفكوّا من قيد الاستثناء وإساره.

ولكـــي يدلل الأفغاني على صدق ما ذهب إليه من معنى الاستدراك لـــ(إلاّ)، طبّق ذلك على ثلاث آيات قرآنية، ناكف من خلالها عَلَمين كبيرين جمعا بين النحو والتفسير هما الزمخشري وأبو حـــيان، اللذان كانت تشدّهما القواعد النحوية على الرغم من وقوفهما على جوانب المعنى، ففي قوله تعالـــى: "فذكّر إنما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر، إلاّ مَن تولّى وكفر، فيعذّبه الله العذاب الأكبر"[3]، عدّ الزمخشري الاستثناء منقطعاً؛ بمعنى لست مستولياً عليهم[4]، وذلك – في نظر الأفغاني–[5] سهوٌ مـــنه وعكـــس للمعنى المقصود؛ إذْ لو كان استثناءً لأصبح معنى الاستيلاء على مَنْ تولّى وكفر لا علـــى مَـــنْ ذكّـــرته يا محمّد –صلى الله عليه وسلم–، مع أنّ الزمخشري حام حول الاستدراك في الموضـــع نفـــسه إذ قـــال: "لست بمستولٍ عليهم، ولكنّ مَنْ تولىَ وكفر منهم فإنَّ للهِ الولاية والقهر"، "وليـــته اكتفى –والتعبير هنا للأفغاني– بجملة (لكنّ) التي فرضها عليه المعنى وأسقط ما قبلها وما بعـــدها، لكـــنه كـــرّ عليها بما يُضْعِفها" عندما جعل الاستثناء من قوله تعالى: "فذكّر"، أي –والكلام للزمخـــشري– "فذكّـــر إلاّ مـــن انقطع طمعك من إيمانه وتولّى فاستحقّ العذاب الاكبر"، وهو قول

([1]) همع الهوامع، ٢/٢٥٠.

([2]) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٢.

([3]) الغاشية: ٢٢-٢٤.

([4]) الكشاف ٤/٧٤٥.

([5]) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٣.

ضـــعيف بمعنى غريب فرضته على الزمخشري قيود الصنعة النحوية على حساب المعنى الذي هو أساس كبير في النحو والإعراب.

أمّـــا أبـــو حيّان فأبعدَ ولم يَذكر معنى الاستدراك ألبتة، مع أنّه أورد القراءة القرآنية (ألّا مَنْ تولّـــى وكفـــر) [١] المؤيدة لمعنى (إلاّ) في سياقها البعيد عن الاستثناء، "لكنّ أبا حيان غفل عن فقهها الـــذي يـــؤيد استدراكية (إلاّ) كلّ التأكيد" [٢]. والذي استثمر هذا المعنى ونأى به عن كلّ التفريعات السّيوطي في تفسير الجلالين [٣]، وهو معنى جديد للأداة (إلاّ) لم تُثبته كتب الأدوات.

ولـــم يعـــرض الزمخشري لمعنى (إلاّ) في قوله تعالى: "ومنهم أميّون لا يعلمون الكتاب إلاّ أمانـــيّ وإنْ هـــم إلاّ يظنون" [٤]، وعُني أبو حيان بالصّناعة النحوية[٥]، ووقع الجلال المحلّي على المعنى بقوله: "لكن أكاذيب تلقّوها من رؤسائهم فاعتمدوها"[٦]، وهو بتفسيره (إلاّ) بـــ (لكن) "وضع المعنـــى علـــى طرف الثُمام" بحسب تعبير الأفغاني[٧]. وفَعَلَ ذلك أيضاً عندما عَرَضَ لقوله تعالى: "فلولا كانت قرية آمنت فنَفَعها إيمانُها إلاّ قوم يونس لمّا آمنوا"[٨]، إذْ قال: "لكن قوم يونس لمّا آمنوا عند رؤية أمارة العذاب ولم يؤخّروا إلى حلوله كشفنا عنهم"[٩]، فهذه الكلمة (لكن) "أغنت وألغت كلَّ ما تقدَّم وتكفّلت بإصابة الهدف"[١٠].

---

(١) انظر: البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ٨/ ٤٥٩-٤٦٠. والقراءة قرأ بها ابن عباس، وزيد بن أسلم وقتادة وزيد بن علي، انظر: المحتسب ٢/٤٢١.

(٢) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٤.

(٣) انظر: جلال الدين المحلّي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، بعناية خالد العك، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٩٩٣، ص٥٩٢.

(٤) البقرة ٧٨، وانظر: الكشاف، ١/١٥٧.

(٥) انظر: البحر المحيط، ١/٤٤٢.

(٦) تفسير الجلالين،ص١٢.

(٧) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٥.

(٨) يونس: ٩٨.

(٩) تفسير الجلالين، ص٢٢٠.

(١٠) الأفغاني، (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٦.

أمـــا الزمخشري، فقد جعل (إلاّ) استثناءً منقطعاً من القُرى، وصرَّح بمعناها الصحيح بقوله: لكـــنَّ قـــوم يـــونس لمّـــا آمنوا[١]، وهو مالم يفعله أبو حيان؛ إذْ انشغل بآراء النحويين في الاستثناء متصلاً ومنقطعاً[٢].

ويـــرى الأفغانـــي أنّ الـــنحاة تتابعوا بعد أبي حيان واستمرّوا على إهمال معنى الاستدراك لــــ(إلاّ)، فقـــد حَمَّـــل ابن هشام (إلاّ) معنيين جديدين طارئين هما العطف والزيادة[٣]، وفاته معنى أصـــيل مـــستفيض من معانيها وهو الاستدراك، مع أنَّ سيبويه قدرَّ الاستثناء المنقطع بـــ(لكنْ)، قال فـــي حديثه عن المنقطع: "وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاؤوا به على معنـــى: ولكنَّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمل على معنى (لكـــنَّ)" [٤]. ومـــع هذا فإنَّ مَنْ جاء بعده و تعرّض لتضمّن (إلاّ) معنى (لكنّ)، لم يزد على ما قاله سسيبويه، بدلـــيل أنّ من ألَّف في الأدوات لم يجعل لـــ (إلاّ) الاستدراك معنى من معانيها. والأفغاني فـــي تحقيقه معنى الاستدراك لـــ (إلاّ)، يرى أنّ أربعة وثلاثين (٣٤) شاهدًا من القرآن الكريم وحده خـــرجت فـــيها (إلاّ) لمعنى الاستدراك كافية لاعتماد قاعدتها[٥]، وخاصة أنه يصدر عن منهجه في دراســـة الـــنحو، مـــن محاكمة الشاهد النحوي، ومراعاة معناه، وقبوله أو رفضه في سياق المعنى الموضـــوع فـــيه بصرف النظر عن احكام الصنعة وتعليلات النحاة. لذلك، رفض الأفغاني العطف والـــزيادة عـــند ابن هشام معنيين من معاني إلاّ؛ فالعطف معنى قال به الكوفيون[٦]، الذين استشهدوا

---

(١) الكشاف، ٢/٣٧١

(٢) انظر: البحر المحيط، ٥/١٩٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ٩٨-١٠٢، والجنى الداني، ٥١٨ وما بعدها. والمرادي أورد هذه المعاني لـــ (إلاّ) قبل ابن هشام، لكنّ شهرة (المغني) واعتماده في منهجه على آيات القرآن، جعل الأفغاني يعتمده هنا من دون غيره.

(٤) الكتاب، ٢/٣١٩، وانظر: ٢/٣٢٥ (باب مالا يكون إلاّ على معنى ولكنّ) وفيه عَرَضَ لآيات من القرآن جاءت فيها (إلاّ) بمعنى (لكنّ)، ثم قال: " وهذا الضرب في القرآن كثير".

(٥) انظر: (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٩.

(٦) انظر الإنصاف ١/٢٦٦ المسألة (٣٥): هل تكون (إلاّ) بمعنى الواو؟؟

بآيـــات قرآنية كلها شواهد على الاستثناء المنقطع، تكون فيه (إلاّ) بمعنى (لكنّ)، كقوله تعالى: "لِئَلا يكون للناس عليكم حجة إلاّ الذين ظلمو منهم"(١)، وقوله تعالى: "لا يُحبُّ الله الجهر بالسوء من القول إلاّ من ظُلم"(٢).

أمـــا الزيادة، فقد اعتمد فيها ابن هشام -والمرادي قبله- على شاهدين يسقط الاستشهاد بهما عند المحاكمة والنقد، فالأول لذي الرّمّة قال:

حراجيجَ ما تنفكُّ إلاّ مناخةً   على الخسفِ، أو نرمي بها بلداً قفرا(٣)

فـــلا دليل فيه لاحتمال كون (تنفك) هنا تامّة، أو ناقصة خبرها (على الخسف) لا (مناخة) (٤)، وفي الحالين تعرب (مناخه) حالاً. وأمّا الثاني:

أرى الدهرَ إلاّ منجنونًا بأهله   وما صاحبُ الحاجات إلاّ معذَّبا

"فمجهـــول لا يُعرف قائله أو صانعه الذي اضطره الوزن إلى إسقاط حرف نفي في أوله ليستقيم له الوزن... وتمام الكلام:

ما أرى الدّهر...   وما أرى صاحب..." (٥).

إذن، فـــإنَّ خـــروج (إلاّ) لمعنـــى الاســـتدراك يستدعي إخراج الاستثناء المنقطع من باب الاســـتثناء وهـــو مـــا دعا إليه الأفغاني، وعلى ذلك جاء قرا ر مجمع القاهرة عندما عرض لباب الاســـتثناء من أجل تيسير النحو على الناشئة(٦)، واكتفى بالمستثنى التام مثبتاً كان أو منفيًا، بل ذهب إلـــى إخـــراج الاســـتثناء المفرَّغ كذلك من هذا الباب، لأن (إلاّ) خرجت فيه من معنى الاستثناء إلى معنى الحصر والقصر، وهو ما دعا إليه الأفغاني عندما أثبت أنّ من معاني (إلاّ) الحصر، والحصر

---

(١) البقرة: ١٥٠

(٢) النساء: ١٤٨.

(٣) ديوان ذي الرمّة، ١٤١٩/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني، ص٥٢١.

(٥) (معاني إلاّ في القرآن)، ص١٣٧.

(٦) انظر: مجموعة القراءات العلمية، ص٢٩٣، وفي أصول اللغة، ٢٦٨/٣.

أداتـــه النفـــي وإلاّ، وهـــو مـــا يعرف بالاستثناء المفرّغ _ فقال: "والخير أن يحذف أيضًا من باب الاستثناء"[1]. وعليه، فالاستثناء ما كان تاماً موجباً أو غير موجب.

ولعـــلّ الأفغاني في دعوته إلى إخراج الاستثناء المنقطع وصنوه المفرّغ من باب الاستثناء، إنّما يهدف الى التيسير والتهذيب وتشذيب النحو ممّا علق به من زوائد لا حاجة للنحو بها. لذلك فقد ذهـــب فـــي الأفعال الجامدة (خلا وعدا وحاشا) أن تُجعل حين جمدت شبه الأدوات لا فاعل لها ولا مفعـــول[2]، لـــيخلص من كثرة التفريعات والآراء التي دارت حولها، فيجب النّصب بها مقترنة بـــ(مـــا)، ويجـــوز النصب والجرّ حين لا تكون مقترنة بها، والجر لفظاً في محل نصب على الاستثناء لأنها أحرف جرّ شبيهة بالزائدة. ولعلّ ما دعا إليه الدكتور شوقي ضيف أيسر من كونها أحرف جرّ شـــبيهة بالـــزائد، فقـــد اقتـــرح[3] على مجمع القاهرة -وأخذ باقتراحه وخيراً فعل- أن يكتفى بهذه الأدوات الـــثلاثة مقتـــرنة بــــ (مـــا) أو متجردة منها، أنها أدوات استثناء مثل (إلاّ) والمستثنى بها منصوب دائماً.

أمـــا (لـــيس) و (لا يكون)[4] المضمّنتان معنى (إلاّ)، فقد ذهب الأفغاني إلى كونهما أداتين خالـــصتين للاستثناء مرادفتين لـ (إلاّ)[5]، يُنصب ما بعدهما على الاستثناء وجوباً، فيستغني بذلك عـــن اسم لهما وخبر. وأمّا (بيد)[6]، فيرى أنها تحمل على معنى الاستدراك منصوبة على الاستثناء المنقطع، ومضافة إلى جملة أنّ الاسمية المؤولة بالمصدر[7].

---

(1) (معاني (إلاّ في القرآن)، ص ١٣٨، وانظر: الموجز، ص٣١٢.

(2) الموجز، ص٣١٥، وانظر آراء النحاة حولها: همع الهوامع، ٢/٢٧٨-٢٨٣.

(3) انظر: في أصول اللغة، ٣/٢٧٠.

(4) انظر حولهما: همع الهوامع، ٢/٢٨٤.

(5) الموجز، ص ٣١٦.

(6) انظر: ارتشاف الضرب، ٢/٣٢٥.

(7) الموجز، ٣١٦ . والأفغاني دعا في ما بعد إلى حذف الاستثناء المنقطع من مباحث الاستثناء.

الحال فضلة

شـبّه الزمخـشريّ الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة[1]، ثمّ أدرجها ابن مالك نظماً إذ قال:

الحالُ وصفٌ، فضلة، منتصبُ   مُفْهِمُ في حالِ كفردًا أذهبُ

ونظـام الجملـة العربية يعتمد ظاهرة الإسناد في إتمام المعنى؛ فحيثما وُجد مُسْند ومُسْنَد إليه اكتمل المعنـى، سواءٌ كان المسند إلى المسند إليه فعلاً أو اسماً، أي فعلٌ أُسند إلى اسم فذلك الجملة الفعلية، أو اسـم أُسـند إلى اسم فذلك الجملة الاسمية. ولا يعني هذا أنّ الجملة في العربية تتكون من المسند والمـسند إليه حسب، بل هذان ركنان أساسيان لتشكيل الجملة، ومازاد عليهما مكمّل لهما ومقتضى مـن مقتـضيات تمـام المعنى. لذلك، فإنّ متعلقات الإسناد أو مكملاته -أي ما زاد في الجملة على المـسند أو المـسند إلـيه- ليس فضلاتٍ بالمعنى الظاهر للكلمة، بل يكاد يكون أساساً في كثير من الأحيان، وعلى ذلك جعل السّيوطي كتابه الثاني في سِفْره الخالد "الهمع" خاصًّا بالفضلات، وخصّها بالمنصوبات.

وعلـيه، فإنَّ معنى " فضلة" في قول ابن مالك أو مَنْ درج من النحاة حين التعريف بالحال، هـو خـروجها من قيد الإسناد، أي أنها لا مسندة ولا مسند إليها بحسب تعبير الأفغاني، لأنّ الحال "كثيـراً مـا تأتي أساساً في الغرض من الجملة، لا يُستَغنى عنها أبداً، مثل قوله تعالى: "ولا تَقْربوا الصّلاة وأنتم سكارى"[2]، وقوله: "وما خلقنا السّماء والأرض وما بينهما لاعبين"[3]"[4]. بل الصحيح أنه في كثير من الأحيان يُؤتى بالجمل لبيان الحال، فيكون هو الغرض الأساسيّ من مجيء الجملة؛

---

(1) انظر: المفصل في علم العربيّة (بذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل للنعساني)، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص٦١.

(2) النساء: ٤٣.

(3) الأنبياء: ١٦.

(4) الموجز، ٢٩٤.

فلـيس القـصد فـي الآيـة الأولـى عدم الاقتراب من الصلاة إلاّ في حال معينة، فالحال هنا هي المقصودة من الجملة، ومثله في عدم خلق السموات والأرض.

الجرّ على الإتباع (المجاورة)

تعـدّ هذه الظاهرة أكثر أنواع الحمل على الجوار[1]، وتشكّل مظهرًا لهجيًّاً جلياً يتضح من خلال مجموعة من القراءات القرآنية التي تُجسّد هذه الظاهرة فتكون دليلاً على وجودها.

أثبت جمهور البصريين والكوفيين الجرّ على الإتباع للمجرور في النعت كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وقولِ الشاعر[2]:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهِمُ　　　أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرَى الذَّنَبِ

وزاد بعـضهم فـي العطـف كقوله تعالى: "وامسحوا برؤوسِكم وأرجلكم"[3]، فيمن قرأ بالكسر في (أرجلِكـم)، قال الأخفش في توجيه القراءة: يجوز الجرّ على الإتباع، وهو في المعنى الغَسْل، نحو: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، والنّصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار[4].

أنكـر الأفغانـي ظاهرة الجرّ على الجوار، وذهب إلى أنّ قراءة الخفض في (أرجُلِكم) في الآية السابقة، صحيحة على العطف لا على ما زعموا على الإتباع، وأنّ الجرّ على الإتباع "لم يَثبت فـيه شـيء من كلام عربيٍّ ثقةٍ"[5]، قال ابن هشام: "الخفض على الجوار لا يَحسن في المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة"[6]. أمّا عبارة (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، فقد

---

(1) للدكتور حنا حداد بحث طريف في هذا الموضوع عنوانه "الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض"، رصد فيه شواهد هذه الظاهرة شعراً وقراءاتٍ ونثراً، وبين آراء النحويين فيها بين مؤيد ومعارض وبينيّ، انتهى فيه إلى تجويز هذه الظاهرة بوصفها مظهراً لهجياً لا ضرورةً شعرية لا يحتج بها ولا يقاس عليها. (انظر: مجلة أبحاث اليرموك (الآداب واللغويات)، م١٠/ع٢/١٩٩٢، ص٢١٥-٢٤٧)

(2) أبي الغريب النصري في خزانة الأدب، ٩٣/٥. وانظر همع الهوامع، ٥٣٥/٢، وشرح شذور الذهب، ص٣٣٠.

(3) المائدة: ٢١، وانظر: حجة القراءات، ص٢٢١.

(4) معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، دار البشير، عمان، ط٣، ١٩٨١، ٢٥٥/١.

(5) الأفغاني، (مع الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن)، مجلة مجمع القاهرة، ج٤٨، ١٩٨١، ص٢١٦.

(6) شرح شذور الذهب، ص٣٢٣

سمعها سيبويه من الخليل دون أن يعزوها إلى أحد، ورأى فيها أنّ الرفع هو الوجه، لأنه كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس[1].

غيـــر أنّ الـــنحاة من بعده تناقلوا هذه الجملة فغدت مع طول المدّة شاهداً أو شبه شاهد – بحـــسب تعبير الأفغاني– استنبطوا منها قاعدة لا حجّة فيها –في نظره– من وجهين[2]: جهل قائلها، وعـــدم وقوف العربي على متحرك، فمن أين علموا أنّ قائلها جَرَّ كلمةَ (خربٍ)؟ وأمّا الكلام العربي الفـــصيح، فلـــم تقع فيه هذه الظاهرة "إلاّ إقواءً في ضرورة شعرية"[3]، والشواهد الشعرية على ذلك كثيرة أثبت منها الأفغاني شاهدين، أحدهما قول امرىء القيس:

كأنّ ثَبِيْراً في عرانين وَبْله　　　كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزَمّلِ[4]

والوجهُ أن يُرفع (مُزَمّل) لأنه صفة لـِ (كبير أناس). وثانيهما قول العجّاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ
على ذُرَى قُلاّمِهِ المُهَدَّلِ
سُبوبُ كتّانٍ بأيدي الغُسّلِ[5]

والوجهُ نصب (المُرْمَل) صفةً للنّسج لا للعنكبوت.

وثمّـــة شـــواهد شعرية وقع فيها الجرّ على الإتباع بالمجاورة لم تكن قيداً لضرورةٍ شعريّة، مثال ذلك قول عنترة:

كذبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٍ　　　إن كنتِ سائلي غَبوقاً فاذهبي[6]

والوجه رفع (باردٍ) صفةً لـِ (ماءُ)، ومثله قول ذي الرّمة:

---

(1) انظر الكتاب، ١/٤٣٦–٤٣٧.

(2) انظر: حجة القراءات، ص٢٢٣ (ح١).

(3) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص ٢١٦.

(4) ديوانه، ص٦٢.

(5) ديوانه، ص١٤٥، وانظر شواهد شعرية أخرى في بحث الدكتور حنا حداد المشار إليه آنفاً.

(6) ديوانه، ص٥٩.

تُريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ   ملساءَ ليس بها خالٌ و لا نَدَبُ[1]

والوجه نصب (غير) صفةً لـ (سُنّة)، ومثله قول الفرزدق:

وإذا الرجالُ رَأَوا يزيدَ رأيتهم   خُضُعَ الرّقابِ نواكسِ الأبصار[2]

والوجه نصب (نواكس) صفة لـ (خُضُعَ)، ومثله قول الحطيئة:

فإيّاكم وحيّةَ بَطنِ وادٍ   هموزِ النّابِ ليس لكم بِسِيِّ[3]

والوجه نصب (هموز) صفة لـ (حيّة).

لـذلك، فهذه الظاهرة يُسندها مثل هذه الشّواهد الشّعرية المعروفة القائل في زمن الاحتجاج (المقـيّد) ولا ضـرورة شعريّة فيها، وما ذهب اليه الأفغاني من أنّ الجرّ على الجوار – فضلاً عن ضعفه – "لم يرد بطريقة موثوقة إلاّ في الضرورة الشعرية بندرة[4]" ينتقض بمثل هذه الشّواهد غير المَـشوبة بضرورة، والتي لم تكن "نزولاً من الشاعر عند حاجته لانضباط وزن البيت الشعري، أو مـراعاة لحـركة الـرويّ في القصيدة كي لا ينزلق إلى الإقواء أو الإكفاء"[5]. كما ذهب إلى ذلك الدكتور حنا حداد، الذي انتصر لهذه الظاهرة وأيّدها من طريق أخرى غير الشّواهد الشعرية، وهي الطـريقة التـي تـتعارض مع قول الأفغاني السالف؛ إذْ وردت قراءات قرآنية تعضد هذه الظاهرة وتقـوّيها، ففي قوله تعالى: "وكذّبوا واتّبعوا أهواءَهم وكلُّ أمرٍ مستقرٌ"[6]، قرأ أبو جعفر –أحد القرّاء العشرة– بخفض الرّاء في (مستقرّ)، وفي قوله تعالى: "يُرسَل عليكما شُواظٌ من نارٍ ونحاسٌ"[7]، قرأ ابـن كثير وأبو عمرو بخفض السين في (نحاس)، وفي قوله تعالى: "يطوف عليهم وِلدانٌ مُخلّدون *

([1]) ديوانه، ٢٩/١.

([2]) ديوانه ٣٠٤/١

([3]) ديوانه، ص٢٢١.

([4]) حجة القراءات، ص٢٢٣،ح(١) .

([5]) حنا حداد، (الحمل على الجوار...)، ص٢٣٥.

([6]) القمر: ٣، وانظر: النشر في القراءات العشر، ٣٨٠/٢.

([7]) الرحمن: ٣٥، وانظر: النشر، ٣٨١/٢.

بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معين* لا يُصَدّعون عنها ولا يُنزفون*وفاكهةٍ مّما يَتخيّرون*ولحمِ طيرٍ ممّا يَشتهون* وحورٌ عينٌ*"[١]، قرا أبو جعفر وحمزة و الكسائي بخفض الاسمين في (حور عين).

وعليه، فإنّ ظاهرة الجرّ بالمجاورة يَعضدها شواهد كثيرة في كلام العرب، يُمكن قَبولها في إطارها دون حاجة إلى التأويل والتقدير ويمكن تخريجها بقانون المماثلة في حالتي الانفصال والاتصال، قال ابن هشام: "ولا يخفى أنّ المجاورة رتْبيّةً كانت أو لفظية، كافية"[٢].

عطف البيان

درج كثير من النحويين على ذكر فروق بين البدل المطابق وعطف البيان[٣]؛ ذلك أنّ عطف البيان له وظيفة في الجملة تشبه وظيفة النعت هي التوضيح[٤]،وهي غير متوافرة في البدل لأنه مقصود بالحكم، بعكس عطف البيان فمتبوعه هو المقصود به.

من هنا استحسنوا الفصل بينهما، مع أنّ الرضيّ في شرحه وقف على جوهر المسألة إذ قال: "وأنا إلى الآن لم يَظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل"[٥]. وإلى ذلك ذهب بعض المحدثين من النحويين فدمجوا البابين في باب واحد[٦].

أما الأفغاني، فقد استثنى من هذا الدّمج -الذي تبقى فيه الجملة سليمة عند وضع التابع مكان المتبوع فيصحّ البدلية وعطف البيان- الحالة التي يختل فيها اللفظ أو المعنى؛ فالتابع عنده عطف

(١) الواقعة: ١٧-٢٢، وانظر: النشر، ٣٨٣/٢.

(٢) خزانة الأدب، ٩٩/٥.

(٣) انظر مثلاً: شرح المفصل، ٧٢/٣، ومغني اللبيب، ص٥٩٣ وما بعدها.

(٤) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٨٥/٣-٨٦.

(٥) شرح الكافية، ٣٣٧/١.

(٦) منهم: الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤، ٤٤٥/٣، والدكتور مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٣، ١٩٨٥، ص١٩٣. وتُعَدّ دراسة الدكتور فيصل صفا (عطف البيان والبدل: باب واحد أم بابان؟) وافية بالغرض؛ فقد وقف على مقولات النحويين وناقشها وحلّلها وخَلَص إلى أنّ هذين البابين هما باب واحد، أطلق على جزأيه اسم (البيان). انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س١٩، ع٤٩، ١٩٩٥، ص٧٠.

بيان حتماً[1]، ومثّل لذلك بقول القائل: جارتك جاء خالد أخوها، فهذه الجملة -برأيه- لا يصلح (أخوها) إلاّ عطف بيان لأنها تختل بحذفه، ولو كان بدلاً ما اختلّت. وعليه، فإنّ الشواهد الآتية لا تصلح عنده إلاّ عطف بيان ولا يجوز فيها البدل[2]:

- الشاهد الأول قول عبد الله بن كَيْسَبَة:

أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرْ ... ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

- والشاهد الثاني قول المرّار الفقعسي:

أنا ابن التاركِ البكري بِشْرٍ ... عليه الطَيْرُ ترقُبُه وقوعَا

- والشاهد الثالث قول طالب بن أبي طالب:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا ... أُعيذكما باللهِ أنْ تُحْدِثا حربَا

والصحيح أنَّ مَنْعَ النحويين ومَن سار على نهجهم من المحدثين -والأفغاني أحدهم- إنّما منعُوا البدل ولم يجوّزوه أنَّ البدل يأتي على نيّة تكرار العامل[3]، وعلى ذلك فإنَّ هذه المواضع التي لا يجوز فيها البدل "ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي"[4]، على حدّ تعبير الدكتور الراجحي.

ويبقى مبحث عطف البيان اليوم شائعًا جدًّا في الفصيح والعامّي، فقولك مثلاً، الدكتور فلان، والنائب فلان، ليست فيهما (فلان) من قبيل البدليّة، لأنّ تلقّي البنية الأولى لم يكن مشبعًا ولا وافيًا للمخاطب فتقوى بزيادة بيانيّة. وعليه فعطف البيان لازمة توضيحيّة ومقصودة بذاتها هي والمعطوف عليه قبلها. وأمّا حالة البدل فمقتضاها أن نكون أمام (تلاغٍ) أو إبطال للأوّل كليّة وإرادة للثاني، فهو هو المقصود مع كمال الانقطاع عن الأوّل. وفي عطف البيان ليس يوجد كمال انقطاع

---

(1) انظر: الموجز، ص ٣٧٢-٣٧٣.

(2) انظر: السابق، ص٣٧٤، وتعاليق على شواهد الموجز، ص٧٧.

(3) انظر: شرح شذور الذهب، ص٤٣٦، وانظر: عباس حسن: النحو الوافي، ٣/٤٤٩.

(4) التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٩٣.

بــل لــزوم اتّــصال بــين الطّرفين. وعليه، فإنّ دمج البابين في باب واحد فيه تحكّم وخروج عن استعمالات لغويّة لا تصح اليوم إلا بانفصالهما.

وقوع الجملة فاعلاً

اخــتار الأفغاني رأي مَن قال بوقوع الجملة فاعلاً لأنّ المعنى يقتضي ذلك. والمشهور في هذه المسألة كما يقول ابن هشام المنع مطلقًا[1]، ثمّ أجازه من النحويين مطلقًا أيضًا هشام بن معاوية (٢٠٩هـــ) صـــاحب الكــسائي، وثعلب (٢٩١هـ) نحو قولك: يعجبني خرج زيد، واحتجّوا بقول الشاعر معاوية بن خليل النّصري:

وما راعني إلاّ يسير بشرطةٍ   وعهدي به قيناً يغشُّ بِكيرِ

وقد نسب إلى سيبويه جواز وقوع الجملة فاعلاً إذا كان الفعل من أفعال القلوب مُعلَّقًا[2]، نحو قولك: ظهــر لي: أقام زيدٌ أم عمرو؟ وحملوا عليه قوله تعالى: "ثمَّ بَدا لَهُم مِنْ بَعْد ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه حتــى حين"[3]، مع أنَّ المانعين يؤوّلون هذه الآية ويُقدّرون فيها الفاعل مصدرًا هو البَداء، أي: بدا لهــم البَداء، وتأتي جملة (لَيَسْجُنُنَّه) مفسّرة لهذا المصدر، وهو غريب بحسب تعبير الأفغاني[4] الذي ذهــب إلــى أنّ جملة (لَيَسْجُنُنَّه) في الآية السابقة في محل رفع فاعل تؤول بمصدر تقديره (سَجْنُه)، وأنّ جملـــة (كـــيف فعلنا بهم) في قوله تعالى: "وتبيَّن لكم كيف فعلنا بهم"[5]، في محلّ رفع فاعل تــؤول بـــــ: تبــيّن لكم حالُ فعلنا بهم[6]، وكان النحاة قدّروا لها مصدرًا من جنس الفعل: تبيّن لكم

([1]) انظر: المغني، ٥٥٩.

([2]) انظر: همع الهوامع، ١/٥٩٠.

([3]) يوسف: ٣٥.

([4]) تعاليق على شواهد الموجز، ص٣٨.

([5]) إبراهيم: ٤٥.

([6]) انظر: الموجز، ٢١٨،٣٩٦.

التبيّن، والجملة (كيف فعلنا بهم) مفسّرة لهذا المصدر. واستشهد الأفغاني على وقوع الفاعل جملة بقوله تعالى: "أَفَلَمْ يَهْدِ لهم: كم أهلكنا قبلهم من القرون"[١].

إذن، انصبّ خلاف النحاة على وقوع الفاعل جملة، ولا خلاف بينهم في وقوعه اسماً صريحاً أو ضميراً أو مؤوّلاً مع حرف مصدري (أنْ وأنّ وما)، قال أبو حيان: "والصحيح أنّ الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إلاّ إن اقترن بها ما يصيّرها إيّاه في تقدير المفرد"[٢].

والصحيح أن وقوع نائب الفاعل جملة أيسر أمره من الفاعل[٣]، لأن الجملة في الأصل – قبل بناء الفعل للمجهول– في محل نصب مقول القول (مفعول به). وكان الأفغاني ذكر جملة نائب الفاعل مقترنة بجملة الفاعل، واستشهد لها بقوله تعالى: "وقِيلَ: بُعْداً للقوم الظالمين"[٤]. وعليه، فإنّ وقوع الفاعل أو نائب الفاعل جملة تستوجبه النّصوص اللغوية كما ورد في الآيات القرآنية والشّواهد الشّعرية، وإيقاع الجملة في محلّ رفع فاعل أو نائب فاعل خير من تأويلها بحرف مصدري محذوف.

وأما جملة النداء وجواب النداء فجملتان لا محلّ لهما من الإعراب؛ لأنّ الأولى منهما ابتدائية والثانية مستأنفة[٥]. وقد جعل الأفغاني جملة الجواب قسمًا منفصلاً عن الاستئنافية[٦]، ومثّل لها بـ: يا عبدالله، أحضرْ كتبك، فالجملة الأولى ندائية ابتدائية، والثانية واقعة في جواب النداء لا محل لها من الإعراب. أما قول حميد بن ثور الهلالي (توفي في خلافة عثمان):

---

(١) طه: ١٢٨، وجملة (كم أهلكنا) فاعل (يهد). وانظر: الموجز، ص ٤٠٢-٤٠٤

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ٢٠/٢.

(٣) انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣، ص١٥٦.

(٤) هود: ٤٤، وانظر: الموجز للأفغاني، ٣٩٦.

(٥) ذكر الدكتور قباوة أنّ المستأنفة قد تكون جواباً للنداء (انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٧)، لأنّها وقعت بعد جملة تامّة هي جملة النداء ولا محلّ لها لأنها ابتدائية.

(٦) انظر: الموجز، ص٣٩٩، ٤٠١.

ومالِيَ من ذنبٍ إليهم أتيْتُه   سوى أنّني قد قلتُ: يا سرحةُ اسْلَمي

فقد أعرب جملة (يا سرحة) ابتدائية، وجملة (اسلمي) جواب النداء، والجملتان معاً في محل نصب مقول القول[1]. والصحيح أنّ جَعْلَ جملة الجواب استئنافية أسدّ من جَعْلها جملة منفصلة، وهو ما ذهب إليه الدكتور قباوة.

في الأدوات

تعدّ الأدوات في العربية ركناً رئيساً في تشكيل الجملة العربية، بل وفي تحديد دلالتها ومعانيها. ولِما لها من أهمية كبيرة في بناء الجملة ومعناها، فقد أفرد لها بعض النحاة مصنفات مختصّة بها، جمعوا فيها شواردها، وقيّدوا ما تناثر من أحكامها، وأجابوا عن كثير من مشكلاتها، في مقدّمتهم ابن هشام الأنصاري الذي بَزّ كتابه المغني ما قبله وما بعده من كتب الأدوات، لِما يمتاز به من قدرة بارعة في الوقوف على معالم الأداة بأسلوب سهل واضح ميسور، غدا عند الأفغاني الكتاب المقدّم والسِّفر الذي لا يُبارى، "إذْ انفرد في تأليفه بنسق استطاع أن يضمّ أشتاتاً كثيرة في نظام، وأن يجمع قواعد كلية تطبق على ما لا يحصى من أجزاء وأنواع، وحشد له من الشواهد العظام كثرة قلّ أن تجتمع في كتاب"[2]. وهنا سأقف على بعض توجيهات الأفغاني وآرائه في ما يتصل بالأدوات ومعانيها.

مبحث (كي) الجارّة

أسلفت -عند الحديث عن قواعد الاحتجاج[3]- أنّ الأفغاني ذهب إلى حذف الأدوات (كي، ولعلّ، ومتى) من باب حروف الجر، وذلك لعدم وجود ما يؤيد كونها جارّة، وأنّ الشواهد التي أدرجها النحاة واستشهدوا بها كلُّها مرويّ على غير رواية، ممّا يُضعف حُجّيتها واعتمادها أساساً في التقعيد، فضلاً عن كونها – بهذا المعنى، أي الجرّ– لغات لقبائل عربية، لم تشع شيوعاً عاماً

---

(1) انظر: السابق، ص٤٠٦.

(2) الأفغاني، من تاريخ النحو، ١٩٢.

(3) انظر: ص١٠٣-١٠٥.

فـتكون ظاهــرة مــن ظواهر العربية المشتركة؛ فالجَرّ بـ (لَعَلّ) لغة لعُقيل، والجرّ بـ (متى) لغة لهذيل، والجرّ بـ (كي) شرطه أن تكون مرادفة للام التعليل ودخولها على (ما) الاستفهامية، و(أنْ) و (ما) المصدريّتين. ولمّا أعرب الأخفش كي في قوله تعالى: "كي لا يكونَ دولةً"[١]حرفَ جَرّ تَجرّ (أنْ) المـضمرة والفعـل المضارع[٢]، نفى الأفغاني كونها جارّة ألبتة، ولا تضمر (أنْ) بعدها "لأنّ (كـي) نفـسها هـي المصدرية الناصبة للفعل على عكس ما قررّ بعض النحاة"[٣]، ولا يجوز عنده بحـال تخريج القراءات الصحيحة على رواية شاذة أو مجهولة. وعليه، فقد حمَل الأفغاني ما ذهب إليه على الأشيع الأعمّ بل على الظّاهر والوصف الماثل في النطق، ذلك أنَّ (كي) إذا لم تسبق باللام تكـون مـصدرية بتقدير اللام، وإذا لم يأتِ بعدها (أنْ)، فقد تحتمل أن تكون حرفَ جرّ بتقدير (أنْ) بعـدها، "وحَمْلها على الوجه الأول أولى؛ لأنّه الأكثر في الاستعمال"[٤]، وهو ما أكّده الأفغاني ومال إلـيه، وذلك هو الوجه طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وبُعْداً عن التفريعات، خاصةً أنها جاءت من شواهدَ مجهولةٍ أو محرّفة.

أمـا ما ورد من قولهم عن العرب: كيمهْ؛ فباطل لأنّ القائل مجهول[٥]، وإنْ صحّت "فتقدير الفعـل بيـنها وبين (ما) واجب، والمعنى: كي يفعل ماذا؟"[٦]، وذلك مذهب الكوفيين على ما أورده الـسّيرافي، الـذي انتـصر لما قاله سيبويه من الجرّ بـ (كي)، لأنه "لو كان على ما قاله الكوفيون لجـاز أن تقول: أنْ مَهْ، ولنْ مَهْ، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل"[٧]. وأعتقد أنّ

([١]) الحشر: ٧.

([٢])انظر: معاني القرآن، ١/١٢٠ .

([٣]) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٥، وانظر: مغني اللبيب، ص٢٤٢.

([٤]) شرح ابن عقيل، ٢/٤ (ح١).

([٥]) ذكر ذلك سيبويه ولم يسمّ، قال: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: كَيْمَهْ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مَهْ، وحتى متى، ولِمَهْ". انظر: الكتاب، ٣/٦.

([٦]) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٥.

([٧]) كتاب سيبويه، ٣/٦ (ح٧) والكلام للسيرافي، وانظر: ارتشاف الضرب، ٢/٣٩٢.

مجـــيء (كي) بمعنى لام التعليل هو ما جعل لها هذا المعنى؛ أنْ تكون جارّة، وإلاّ فالمطّرد فيها أن تكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أنْ).

(إلاّ) الاستدراكيّة

وأكــد الأفغانـــي أيضاً مجيء (إلاّ) بمعنى الاستدراك، المعنى الذي لم يُفرده أصحاب كتب الأدوات معنـــىً مـــستقلاً مـــن معانيها، وعاب على ابن هشام الذي غفل عن هذا المعنى البيّن لإلاّ، وجعــل لهـــا معنيين آخرين هما: العطف الذي قال به الكوفيون وفيه إلاّ بمعنى لكنّ، والزيادة التي اعتمدوها من خلال شاهدين -سبقت الإشارة إليهما- أحدهما يتطرّق إليه الاحتمال، والآخر مجهول القائل إنْ لم يكن مصنوعاً.

واستحسن الأفغاني عند دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية أن يوقف عليها بالهاء بعد حــذف الألــف[1]، قال سيبويه[2]: "أما قولهم: علامَهْ، وفيمهْ، ولِمهْ، وبِمهْ، وحتّامَهْ؟ فالهاء في هذه الحـــروف أجـــود إذا وقفت"، وذلك أنه يجوز الوقف عليها بعد حذف الألف بالسكون، فتقول: فيمْ، وعَلامْ، وبِمْ، ولِمْ؟ قال الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمْ خلّفتني لهمومٍ طارقاتٍ وذكر[3]

لــمّا

وأنكــر الأفغانـــي أن تقع (لمّا) حرف تعليل، قال أثناء تصحيحه عبارات ناشِرَي (الإمتاع والمؤانسة): "و(لَمّا) هذه لا تصلح للتعليل على رغم شيوعها في عبارات الصحف والمحامين، وإنما تقـــع ظـــرفاً أو حـــرفاً لغير تعليل. واستعمالها للتعليل خطأ حادث مهما تقدم به الزمان"[4]، ذلك أن ناشِـــرَيْ كتاب الإمتاع والمؤانسة أقحما في موضعين من الكتاب (لمّا) حرفَ تعليل، ظناً منهما أنها

---

(1) انظر: الموجز، ص٤١٥.

(2) الكتاب، ٤/١٦٤.

(3) مغني اللبيب، ص٣٩٣.

(4) (في كتاب الإمتاع والمؤانسة)، مجلة مجمع دمشق، م١٧، ١٩٤٢، ص١٩١.

ســاقطة مــن الأصــل، ففي الموضع الأول قال أبو حيان على لسان أحد الفلاسفة: "ليس يخفى أنّ جــسدنا ليس مدفوعاً دفعاً ولا مجروراً جرّاً، و(لمّا) كان كلّ مدفوع أو مجرور متحركٍ من خارج متحركاً لا محالة من داخل، فالجسد إذنْ متحرك من داخل اظطراراً"، وفي الموضع الثاني قال على لــسانه: "قــد استبان أنّ النفس هي المحيية المحرّكة للجسد الذي هو الجوهر، و(لمّا) كان كلّ محي محــرك للجوهــر جوهــراً، فالنفس إذن جوهر"(1). وواضح أنّ معنى لمّا في المثالين هو الظرفيّة الشّرطيّة، ولا يُفهم منهما تعليل وإنّما التعليق لوجود بوجود.

وأشــار الأفغاني في الموضع نفسه أنّ تغييب (لمّا) في الموضعين وحذفَها أجود، لأن الكلام يستقيم ويخلو من الركاكة. والصحيح أنّ هذه عبارات الفلاسفة تقوم على مقدمتين ونتيجة في القياس الــشكلي، وإنّ إقحــام (لمّا) بين المحمول والموضوع فيه إفساد للمعادلة، فالعبارة الأولى تمثّل كما يأتي:

- الجسد ليس مدفوعاً ولا مجروراً (مقدمة كبرى)
- المدفوع أو المجرور المتحرك من الخارج متحرك من الداخل (مقدمة صغرى)
- الجسد متحرّك من الداخل. (نتيجة)

والعبارة الثانية:

- النّفس محركة للجوهر (الجسد) (مقدمة كبرى)
- المحرّك للجوهر جوهر (مقدمة صغرى)
- النّفس جوهر (نتيجة)

لــذلك، فإنّ ما ذهب إليه الأفغاني صحيح لم ترد فيه (لمّا) حرف تعليل، ولم تذكره مصادر الأدوات مــن بــين معانيها الثلاثة(2): مرادفة (لم)، وظرف زمان بمعنى الحين (الظرفية الشرطية)، وبمعنى (إلاّ).

---

(1) الإمتاع والمؤانسة، منشورات دار مكتبة الحياة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، ص٢٠٠، ٢٠١ على الترتيب في الموضعين.

(2) انظر: الجنى الداني، ص٥٩٢، ومغني اللبيب، ص٣٦٧.

الكاف

اختار الأفغاني مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي من النحويين، في عدم اختصاص (الكاف) الاسميّة الجارّة المرادفة لـ (مثل) بالشعر فقط، وذهب إلى ما ذهبا إليه من مجيئها في سَعَة الكلام(١). وقد اختار سيبويه قصرها على الشعر(٢)، ونقل في كتابه أنّ أناساً من العرب يجعلونها بمنزلة (مثل) في ضرورة الشعر، كقول الراجز:

ولعبتْ طيرٌ بهم أبابيلْ

فصُيّروا مثلَ كعصفٍ مأكولْ(٣)

وقول العجاج:

ولا تَلُمْني اليومَ يا ابنَ عمّي   عندَ أبي الصَّهباءِ أقصى هَمّي

بيضٌ ثلاثٌ كَنِعاجٍ جُمّ   يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ المنْهَمّ

تحت عرانينِ أنوفٍ شُمّ(٤)

مهما

أنكر الأفغاني اختصاص (مهما) الشرطية الجازمة بالفعل المضارع، فقد تعقّب الأستاذ شفيق جبري –الذي استغرب من الشيخ عبد العزيز البشرّي (١٩٤٣م) استخدامه الفعل الماضي بعد

---

(١) انظر: الموجز، ص٣٣١–٣٣٢، والجنى الداني ص٧٩، ومغني اللبيب، ص٢٣٩. وللدكتور حنا حداد بحث طريف حول الكاف عنوانه: "إشكالية كاف التشبيه في العربية"، نشره في الكتاب التركيمي للدكتور رمضان عبد التواب رحمة الله، انتهى فيه إلى أنّ كاف التشبيه اسمٌ حيث وقعت وسدّ مسدّها "مثل"، فاسميتها لا تنكر، ولا تخرّج على الضرورة أو التأويل.

(٢) انظر: الكتاب، ٤٠٨/١.

(٣) رؤبة بن العجاج، ملحق ديوانه، ص١٨١، وفي الكتاب لسيبويه لِحُمَيْد بن الأرقط.

(٤) ملحقات ديوانه، ص٤١٥، وانظر: خزانة الأدب، ١٦٦/١٠.

(مهمـــا)[1]– فقال: "ولستُ أعرفُ حالاً تُفرِد (مهما) عن أخواتها الجوازم، فكلّها تدخل على ماضيين ومضارعين ومختلفين، فليس هناك ما يؤاخذ به من يقول: مهما كان، ومهما استحدث"[2].

ولعــلَّ اســتغراب جبــري جاء من أنَّ (مهما) اسم شرط جازم يأتي بعدها المضارع –فعلَ شــرط– كثيراً ويَقِلّ مع الماضي، فصار كأنّه مختصٌّ بالمضارع كقوله تعالى: "مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن بمؤمنين"[3]، وكقول زهير:

ومهما تكنْ عند امرىءٍ مِن خليقةٍ   وإنْ خالها تَخْفى على النّاس تُعْلَمِ

وقول ساعدة بن جؤية:

قد أُوبِيَتْ كلُّ ماءٍ فهي ضاويةٌ   مهما تُصبْ أُفُقاً من بارقٍ تشمِ[4]

ولمّــا كانــت (مهما) محمولة على (ما) وتستعمل استعمالها[5]، فلا ضير –إذن– أن تأخذ أحكامها، فيأتــي بعدها الفعل ماضياً أو مضارعاً في الشعر أو سعة الكلام، وبذلك يتّسع استخدامها فلا تقتصر علــى المــضارع وحسب. وإلى ذلك دعا الدكتور شوقي ضيف أنْ تأخذ (مهما) الشّرطيّة حكم (ما) الــشّرطية، "فيليها تارة فعل شرط مضارع، وتارة فعل شرط ماضٍ؛ فكما يجوز: مهما يكن، يجوز: مهما كان"[6]، واستشهد على ذلك بقول الأسود بن يعفر:

ألا ما لهذا الدّهرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ   عن النّاسِ مهما شاء بالناسِ يفعلِ[7]

وبقول المتنخّل:

إذا سُدْتَه سُدْتَ مِطْواعةً   ومهما وَكَلْتَ إليه كفاهُ[1]

([1]) في نقده كتاب "المختار" للبشري، مجلة مجمع دمشق، م١٧، ص٨٢–٨٤.

([2]) الأفغاني، (ملاحظات لغوية)، ص٣٨٢.

([3]) الأعراف: ١٣١.

([4]) شرح أشعار الهذليين، ١١٢٨/٣.

([5]) انظر: شرح المفصّل، ٤٢/٧.

([6]) شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٣١.

([7]) ديوانه، ص٥٧.

واختار الأفغاني الأصل في تمييز (كم) الاستفهامية وهو النّصب[٢]، ذلك أنّ جماعة من النحويين منهم الفرّاء والزجّاج والفارسيّ اختاروا جرَّ تمييزها مطلقاً كقولك: كم دينارٍ، وجوّز فريق ثالث جرّه إنْ جُرّت (كم) بحرف كقولك: بكم دينارٍ، فالتمييز مجرور بـ (مِن) مضمرة عند الجمهور، وبإضافة (كم) على ما يرى الزّجاج[٣].

ولعلّ اختيار الأفغاني – وهو النصب في كلّ أحوالها؛ إذْ يجوز عندما تجرّ (كم) أن يكون تمييزها في وجهٍ منصوباً – فيه تخلّص من كثرة الآراء والأوجه الإعرابية التي فيها للمتعلّم غُنْية ومندوحة للمتعلّم من كثرة تفريعها، وخاصة أنَّ (كم) الخبرية فيها مثل هذه الأوجه والتفريعات. لذلك، فإنَّ اختيار وجهٍ واحدٍ هو النصب في (كم) الاستفهاميّة والجرّ في (كم) الخبريّة، أقربُ إلى روح القاعدة، وأيسر على الناشئة والمتعلمين من هذا الخلط والإكثار.

---

(١) شرح أشعار الهذليين، ١٢٧٧/٣.

(٢) الموجز، ص٣٠٧.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٦٧/٤، وارتشاف الضرب، ٣٧٨/١.

الفصل الرّابع

في النقّد والتّصحيح اللغوي

مقدّمة

كـــان للّحـــن أثـــر كبير في ظهور الدراسات اللغوية الممنهجة، ذلك أنّ العرب كانت عـــندهم ســـليقة حيّة في ألسنتهم تشكّل في نهاية الأمر معايير اللغة المشتركة التي تنتظم سائر لهجات القبائل العربية الضاربة في شبه الجزيرة العربية وما حولها. ومع ظهور الإسلام صار للعـــربية شـــأن أكبر، ومع تقدم الزمن "مَجُدت تلك العربية ولُقّبت بالفصحى، وتوسّعت صفحة اســـتعمالها، وغـــدت اللغـــةَ المركـــزيّةَ الرسميّة في كل مخاطبات الدولة الإسلامية الناشئة أو مكاتـــباتها"[١]، بـــل أمكـــن العـــربَ "أن يدخلوها مع القرآن الكريم إلى عالم الثقافة الإسلامي العالمي"[٢]، على حدّ تعبير فولف ديتريش فيشر.

لـــذلك فلمـّــا داخل هذه اللغة خلل في أبنيتها وتراكيبها إثر التّمازج اللغوي الكبير بين العـــرب الأقحـــاح والداخلين في الدين الجديد (المستعربين)، هُرِعَ مجموعة من علماء العربية يُقـــيّدون اللغـــة مـــن مظانّها، ويَسعون إلى إعادة معايير خاصة تنتظم عاداتِ الناس الكلاميّةَ والنّطقـــيّة، لتكون متساوقة مع العربية الفصحى غير خارجة على قواعدها وقوانينها. وعليه، فـــإنّ عملهـــم هـــذا كان بداية لحركة تصحيح لغوي منظّمة بدأت مع ظهور اللّحن خدمة للغة المجـــيدة، انتظمـــتها مجموعة ليست يسيرة من كتب ورسائل في النقد والتصحيح، امتدّت زمناً طـــويلاً حتـــى عـــصرنا هذا، تقوم هذه الحركة على مبدأي السماع والقياس، وعلى ذلك –أي التـــصويب اللغـــوي– افتـــتحت المجامع اللغوية العربيّة أعمالها "لأنه من أهم مطالبها، وأقوى أسباب قيامها"[٣].

---

[١] عبد الحميد الأقطش، (اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى)، أبحاث اليرموك، م١٦، ع١، ١٩٩٨، ص٥١.

[٢] دراسات في العربية، حرّرها فيشر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص١٢.

[٣] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١. وهذا المرجع في الأصل أطروحة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراة، وهو من أوعب المراجع في موضوع التصحيح اللغوي.

وليس للأفغاني مؤلّف في النقد والتصحيح اللغوي، لكنّ ما كتبه لا يخلو من مداخلات وإرشادات لغوية يَصدر فيها عن منهجه المتمثّل في الاعتماد على السّماع والقياس عليه، وعدم الاكتراث بالنادر إذ لا حكم له، والهروب من القواعد القائمة على الضرورات والشواهد المجهولة القائل... الخ.

وكان أكثر ما يغضبه أن يصدر المرء في بحوثه ونقداته عن علم فجٍّ فطير غير نضيج، يقول: "لعلّ من السّداد ألاّ يتعرض ناقد لنقد مسألة حتى يقتلها درسًا وتمحيصًا، ثم لا يصدر في نقده إلاّ عن أصول مسلّمة واضحة، وإلاّ كان قُرّاؤه منه في أمر مضطرب، وأنكر اليوم ما كان قرّره بالأمس، وكان متخبطًا في إنكاره وتقريره على السواء"[1].

مع الأب مارون غصن

لعلّ مقالة الأب مارون غصن "النحت في اللغة العربيّة وسيلة لتوسيع اللغّة"[2] هي التي أثارت الأفغاني وهيّجته لِما تنطوي عليه من مغالطات ومجاهلَ مطويّة لغوية، ذلك أنّ الكاتب في دعوته إلى النحت رَكِبَ مجاهلَ هي إلى تشويه اللغة العربية ألصق منها إلى النهوض بها وإجلالها، فقد تحدّث عن لغات غَيّر أهلُها أبجدياتها كالرومانيّة والأرمينيّة والمالطيّة والمصريّة القديمة، والتركيّة والكرديّة، وهذا الحديث عن تغيير الأبجديات مقصود هنا وهو هدف المقالة على ما يرى الأفغاني، لأنه لا علاقة بين الكلام عن النحت وتغيير الأبجديات، يقول: "وقد استعصت هذه الفقرة على الإبهام، ولعلّها هي المقصودة من كلّ ما كَتب الأب الفاضل، ولعلها هي المقصودة أيضًا في كلّ ما سيكتب: غيّر الأتراك والأكراد والمالطيّون أبجديتهم العربيّة؛ فقالوا: أيها العرب، فاصنعوا صنيعهم"[3].

---

(1) (في النقد اللغوي)، مجلة مجمع دمشق، م١٩، ١٩٤٤، ص١٨٨.

(2) نُشِر في السابق، م١٣، ج٦، ١٩٣٥، ص٣٠٠-٣٠٢. انظر: ح١ ص١٧ من هذا البحث.

(3) الأفغاني، (كلمة حباد)، ص١٤٨، ولا أحيل إلى الهوامش بعد هذا.

وذهب الأفغاني إلى أنّ هؤلاء الأقّوام -أقصد الأتراك والأكراد والمالطيّين- إنما فعلوا صنيعهم هذا في تغيير الأبجديّات "تعصبّاً على العربية، واستجابة للجامعة الآريّة التي تربطهم بالأقوام اللاتينية"، ويَستغرب من عُصبتهم هذه التي تهدف إلى بعث رابطة عفت عليها السنون، ونحاول نحن أن نفتك بلغتنا بأفتك الأمراض، وهي لغة لا تقارن بغيرها من اللغات الحية لما لها من ارتباط كبير بأقوى نصّ لغويّ وأعتده، إذْ جعل منها لغةً عصيّة على كلّ محاولات التّشويه والتّمويه، فكانت لغةَ حضارةٍ ساوقت السّماكين قبل أن يَنحسر بها أهلها. ولو أنّ اللغات الأخرى "لها بعض ما للّغة العربية من التاريخ المجيد -والكلام هنا للأفغاني- لعضّت عليه بالنواجذ، ولشحّت به شُحَّ الكريم بعرضه".

وكان الأب غصن دعا في مقالته السّالفة إلى الاستفادة من طريقة الأوروبيين في النحت في العلوم والفنون، لأنها -في نظره- "أسهل للتعبير عن المسمّيات الجديدة من أخذ جذر من اللغة نفهسا وتكييفه باللواحق، أو بتغيير صيغته"[1].

خانة

ويرى أن العرب استعملوا بعض الألفاظ الفارسيّة مثل (خانة) بمعنى بيت، فقالوا: كتبخانة، ودفتر خانة، داعياً إلى تعميم هذه الطريقة اليوم في الألفاظ العلميّة ليُقال مثلاً: صورخانة بمعنى متحف للصور وبدلاً منها، وتمثالخانة بمعنى متحف للتماثيل وبدلاً منها، وآثارخانة بمعنى دار الآثار وبدلاً منها -وصياغة الصفات والظروف من جميع هذه الألفاظ المنحوتة، فيقال: النفقات الصّورخانيّة أو الاعتمادات الصّورخانيّة.

اربيد - اربرجل - ذو ثد

ودعا - من خلال الطريقة السالفة- إلى تعريب المصطلح (Quadrumane) ومعناه (الحيوانات ذوات الأيدي الأربع) بـ(اربيد)، وتثنى (اربيدان)، وتجمع (اربيدات). ويقال في المصطلح (Kuadrupede) ومعناه الحيوانات ذات الأرجل الأربع: اربرجل، وتثنى

---

[1] مارون غصن، (النحت في العربية وسيلة لتوسيع اللغة)، ص٣٠١.

(اربرجلان)، ويجمع (اربرجلات)، وتصاغ الصفة منها فيقال: اربيديّ، واربرجليّ. ويقال في المصطلح Mammifere ومعناه (الحيوانات ذوات الثدي): ذوثد، ويثني ذوثدان، ويجمع ذواثدات. ويقال في المصطلح (Psychologie) السيكولوجية بدلاً من علم النفس. وقد وقف الأفغاني من هذه التسهيلات أو (الإسهالات) اللغوية، موقف الناقد الممحّص يضع الحقائق في مواضعها، فقد أكّد أنّ العرب نحتوا كلمات عربية لتراكيب عربية ولم يخلطوا فارسية بكردية ولا تركية بيونانية، إذ لو فعلوا ذلك "لما بقيت لهجة لغتهم إلى الآن، ولما ادّخرت في طبيعتها من القوّة والجمال ما يَسْخَرُ بكل دعوة هدّامة، ويَصمد لكلّ مصيبة باطنة وظاهرة، وإذاً لاستحالت إلى ما يشبه رطانات المالطيين"[١].

وأمّا المنحوتات المارونيّة التي دعا إليها الأب، وكان تحدّى فيها الأستاذ سليم الجندي الذي انتقد مقالته ونقضها في مقاله (ما هكذا يا سعدُ تورد الإبل؟)، تحدّاه في ردّه[٢] عليه أن يأتيه بتعريب أخصر وأدلّ وأفصح منها. ويرى الأفغاني أنّ تحدّيه هذا ليس في موضعه إذْ لا لزوم له، لأنّ "لغة العلم في مدارسنا منذ عشرين سنة استساغت أن تقول: ذوات الأربع، وذوات الأثداء، وهما لدلالتهما على أصل المراد- خير من مَسخهما في كلمة منحوتة، وإنّ ثلاث كلمات عربيّة بهذه الرّشاقة لأسهل ألف مرّة على اللسان العربي من كلمة (اربرجل) و(تماشيلخانات)"[٣]. وكان الأب مارون رأى أن هذه الألفاظ المنحوتة، "إذا ما صَقَلَها اللّسان، وألفتها الآذان، استعذبها ولا محالة الإنسان"[٤]، وذلك صحيح إذا لم يكن ثمة بدائل لمثل هذه

---

[١] الأفغاني، (كلمة حياد)، ص١٤٨.

[٢] انظر ردّه على الأستاذ الجندي: مجلة مجمع دمشق، م١٣، ج٩-١٠، ١٩٣٥، ص٤٥٨-٤٦٥. أما ردّ الجندي فتجده في المجلة نفسها، م١٣، ج٧، ١٩٣٥، ص٣٥٩-٣٦٢.

[٣] الأفغاني، (كلمة حياد)، ص١٥١.

[٤] من كلمة للأستاذ عزّ الدين التّنوخي في مقال له بعنوان: "التشريح اللغوي"، المنشور في مجلة مجمع دمشق، م١٣، ج٧-٨، ١٩٣٥، ص٣٦٣. وكان الأب دعا الأستاذ الجندي إلى قراءة مقال التنوخي، مع ما في هذه الدّعوة من انتصار للفصيح بل والفصيح المهجور كما يقول الأفغاني، الذي اقترح أن تحلّ كلمة (إرزيز) للتلفون، وكلمة (طربال) لناطحات السحاب، وهما من الفصيح المتروك.

الألفاظ المنحوتة النافرة، أمّا والبدائل مستخدمة وشائعة فلا حاجة إلى إشياعها وإقرارها، فليس "كل اصطلاح في لغةٍ يُنقل إلى لغة أخرى كلمة واحدة دائماً" على حدّ تعبير الأفغاني، بل إن المستشرق الكبيرسالم الكرنكوي ردّ على الأب بقوله: "إنّ مثل هذه الكلمات المنحوتة لا تأتلف مع روح اللغات السامية عامّة واللغة العربية خاصّة، ثم إنه لا حاجة إلى إدخال أمثال هذه المنحوتات، إنّ الطلاب الذين أتاحت الفرص لهم أنْ يدرسوا المؤلفات العلمية القديمة في اللغة العربية، عجبوا كلّ العجب كيف استطاع المؤلفون من العرب أن يضعوا المصطلحات الفنية للألفاظ الإغريقية في كتب الرياضيات والعلوم الأخرى"[1].

وكان مارون غصن انتصر لدعوته إلى النحت الجديد، بأنّ آلافاً من الكلمات المنحوتة دخلت في لغات كانت في نشأتها خالية منها[2]، وحشد لذلك طائفة من الألفاظ شواهد على اللغات اللاتينية القديمة، والفرنسية القديمة، والتركية القديمة، واليابانية، وهي كما يُلحظ ألفاظ للغات كلها في دور النشأة، لا تنطبق بالضرورة على العربية؛ "فإنّ لها خمسة عشر قرناً تفيض بأقوى عناصر ا لحياة والاستغناء، فما بها من حاجة لكلمات مركبة من ضمائر فارسية ومشتقات تركية أو لاتينية"[3].

المجمع المصري

أمّا أنّ "المجمع الملكي المصري للغة العربية، قد تجرأ كلّ التجرؤ لإغناء اللغة العربية ولا سيما أنّه عَمَد إلى عدّة صيغ كانت سماعية من عهد العرب الأقدمين إلى أيامنا فجعلها قياسية"[4]، وأنّه "بهذه الواسطة إغناء اللغة بآلاف من الكلمات الجديدة من جذور اللغة نفسها أو من لغات أجنبيّة، وإدخال هذه الكلمات فجأة في معجم اللغة المقصود إغناؤها"[5]؛ فإنّ ذلك لم يجرِ اعتباطاً؛ فالمجمع القاهري "لم يأتِ بجديد فجأة، بل

---

[1] ردّ المستشرق الكرنكوي، مجلة مجمع دمشق، م١٣، ص٣٦٣.

[2] انظر: م١٣، ص٤٦٠-٤٦٢.

[3] الأفغاني، (كلمة حياد)، ص١٤٩.

[4] الأب مارون غصن في ردّه على الأستاذ الجندي، م١٣، ص٤٦٣.

[5] السابق، ص٤٦٤.

عمل ونبّش وحقّق واستقصى، فوجد قواعد جَعَلَها النّحاة سماعيّةً وعدّها بعضهم قياسيّةً، فرأى الّرخـصة وأخـذ بقـول القياسيين منهم مع علمه علم اليقين أنه لم يتحكم في اللغة أحد لا من هـؤلاء ولا من أولئك"[1]. ويرى الأفغاني أنّ الكلمات ليست جديدة بل هي في المعاجم وإن لم نكـن نـستعملها، فلـم تكن "من عمل المجمع في شيء وهو منها بريء، وما كان ليفكّر فيها وأولـى مـوّاد قانونه: على المجمع الملكي أن يحافظ على سلامة اللغة العربية"[2]، بل إنّ في المجمـع أعـضاءً لأكثرهم عمر طويل قَضَوْه في التّبحّر في أسرار هذه اللغة حتى امتزجت روحُها بروحهم على حدّ تعبير الأفغاني.

إذن، فـإنّ هـذه الدعـوة التـي تَقـدّم بها غصن لإثراء العربية وإغنائها عن طريق الاقتـراض من اللغات الأجنبية بوساطة النحت، دعوى يَنقصها الإحكام، ذلك أنّ أدوات البحث تَفرّقت عليه وتَشعّبت، فصار يراوغ مكانه ويحتجّ لما يقول بلغات من هنا وهناك، بعد أن وقع فـي قـيد أقـلامٍ حيّة عربية وغربيّة، تردّ عليه وتنقض ما جاء به. لذلك، فإنّ نَشْر هذا العبث العابـث فـي مجلـة علمـيّة تَصدر عن مؤسسة لغوية لهو الشّنار والعوار بعينه، وكان أولى بالغُيُـر علـى العربية أن يقفوا ويبتعدوا فيها عن هذا الخطل، وأن يتعصبوا للعربيّة كما نشأ التعـصّب الأعمـى للقوميات، فصار -على حدّ تعبير الأفغاني- أربابُ كلّ لغةٍ مهما انحطّت يَرَوْنها في السّماك ويُنقّونها من الدخيل مهما عزّ عليهم.

مع الأستاذ عبد القادر المغربي

هـذه المقالـة -أي مقالة غصن- كان مهّد لها الأستاذ عبد القادر المغربي يوم أُسندت إلـيه إدارة المجمع والمجلة، وكان هو نفسه مع بداية صدورها يَنشر بعض التّصويبات اللغويّة بعنوان "عثرات الأقلام"، يقفنا فيها -كما يقول الأفغاني- "على مستوى الكتّاب في اللغة العربية مـن ناحية، ومستوى الذين تَصدّوا للتّصحيح من ناحية، وهما معًا يصوّران حال اللغة في تلك

---

(1) الأفغاني، (كلمة حياد)، ص١٥٠

(2) السابق، ص١٥١.

الأيـــام"[١]. أمّـــا "عثـــرات الأفمام" له[٢]، فليس لها "نفع تلك الأولى (عثرات الأقلام) ولا لها قيمـــتها"[٣]، بـــناها المؤلـــف على عشرة أقسام "يتناول أوهام الناس في بِنية الكلمات، فهو لا يَعـــرض للمـــركبات، ولا يَعـــرض للـــدلالات، وإنّمـــا يُعنى بصورة الكلمة من حيث الحركة والسكون[٤].

وذهـــب الأفغاني إلى نقد هذا التّحديد، وأنّه بهذه الطريقة لا يَرقى بالمجمع إلى مستوى رفيع يؤكد وظيفته التي لأجلها وُجد، بل ينزلون بهذه الأعمال به إلى مستوى التعليم الابتدائي، وذهب إلى أبعد من ذلك حين جَعل "أكثر هذه التصحيحات مما يعانيه المعلّمون الابتدائيون أول تعلـــيم الصبيان مبادئ القراءة"[٥]. ولعل الأمر أكبر ممّا صغّره الأفغاني؛ فإنّ الضبط البنائي لا يَقل عُسْراً عن الضبط الإعرابي وإنْ كان دونه حاجةً للمتعليمن اليوم، إذ انشغل المتعلّمون بل المختصون بالحركة الإعرابية أكثر من انشغالهم بالحركة البنائية والضبط البنائي. لكنّ صنيع الأفغانـــي هـــذا لا يُشكّل عيْباً كبيراً يُنتقد لأجله، فقد عاب عليه الدكتور محمد ضاري الحمادي انـــتقاده للمغربـــي، وهو انتقاد لا ينجو -برأيه- من إحدى صفتين أو كِلتيهما: الغلوّ والتعجّل، محتجّاً بأنّ "ضبط البنية قد يكون أعْسَرَ من ضبط الإعراب، وأنّ الأول قلّ أن يُحصر بضابط أو يُقيّد بقياس خلافاً للثاني الذي يُحصر بهذا أو يقيّد بذاك"[٦].

---

(١) من حاضر اللغة العربية، ص١١١. وهذه العثرات نَشَر منها ثلاثين مقالة متسلسلة في مجلة المجمع امتدّت سبع سنين (١٩٢١-١٩٢٧)، صحّح فيها غير قليل من الأخطاء الشائعة على أسلات الكتّاب في الصحف والمجلات.

(٢) هي في الأصل محاضرة ألقاها المغربي سنة ١٩٢٤، ثمّ نشرها في مجلة المجمع (م١٨، ١٩٤٣، ص٩٧)، ثمّ ضمّ إليها مقالات أخرى شكّلت بمجموعها كتابه "عثرات اللسان"، الصادر عن المطبعة الهاشميّة في دمشق سنة ١٩٤٨ في ١٥٢صفحة. انظر: الحمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٥٨.

(٣) من حاضر اللغة العربية، ص١٠٣. ويرى الأفغاني أنّ المغربي أخذ فكرة هذه العثرات من مقالة الدكتور محمد جميل الخاني، أستاذ علم الأمراض الجلدية والزّهرية وعلم الطبيعة العام في الجامعة السورية: "اللغة العلمية"، وعلى الرغم من ذلك "لم تستطع السّموّ إلى مستواها في الدّقة والنفع وسداد الاختيار والبعد عن الإسفاف". من حاضر اللغة العربية، ص١٥١.

(٤) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٥٨.

(٥) من حاضر اللغة العربية، ص١١٥.

(٦) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٥٨.

واستشهد الأفغاني بأمثلة على القسم الأول (ما كان أوّله مفتوحاً فتَعثر به الأفمام وتَضمُّه)، مثل: بَحيرا، وبَكرة، وثَقْب، وجَراءة، وجَوْعان، وحَزِيران، وحَنجرة، وحَوْران، وأبي العَلاء، وعبد الغَني. وتساءل عن الأماكن التي تُنطق فيها الألفاظ (جَراءة، والعَلاء، والغَني)، مضمومة الأول[1]، ويتّضح أنّها كلمات ينبو فيها اللسان عند نطقها مضمومة.

الكلمات غير القاموسيّة

أمّا "الكلمات غير القاموسية"، فهو اقتراح طرحه المغربي سنة ١٩٢٨م "يَستفتي إخوانه في مسائله ويُشير إليهم بالفتوى التي يريدها، وأكثرها مبثوث فيه عند أهل العلم والجدّ"[2]، وقد عرّفها المغربي بقوله: "أعني بالكلمات غير القاموسيّة كلماتٍ نستنكف من إيداعِها قواميسنا العربيّة، لكنّنا مع هذا لا نستنكف من التكلّم بها وإيداعِها كتاباتِنا أحياناً، وستبقى هذه الكلمات مرذولة سيئة السُّمْعة ما دامت لا تُذْكر في معاجمنا العربيّة، وما دام كُتّابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أنْ يُنسب إليهم قصور، أو تُوصَم كتاباتهم بلوثة العُجْمَة"[3]، ثم صنّف هذه الكلمات تحت أصناف سبعة أُجْملها بما يأتي[4]:

كلمات عربية قُحّة لم تَذْكرها المعاجم ولكنّها وَردت في كلام فُصحاء العرب الذين يُحتج بأقوالهم، مثل الفعل (تَبَدّى) بمعنى ظَهَر.

وكلمات عربيّة خالصة لم تَذكرها المعاجم لكنّها وَردت في كلام فُصحاء العرب الإسلاميين الذين لا يُحتج بأقوالهم، كالفعل أقصّ الخبر رباعياً بمعنى قصّه ثلاثياً.

وكلمات اصطلاحية فنيّة أو إدارية عربية المادة لا يَعرفها العرب أو يَعرفونها في معانٍ أُخرَ كقولهم: هيأة المحكمة، وتشكيل المحاكم، وميزانية وكميّة وكيفية.

---

[1] انظر: من حاضر اللغة العربية، ص١١٥.

[2] السابق، ص١٢٤. وكان الأفغاني اعترض على التعبير (غير القاموسية)، لأنّه لا يقصد بها عدم ورودها في القاموس المحيط، وإنّما ما لم يرد في المعاجم كلّها، فكان "من الحقّ عليه ألاّ يجاري غير المتعلّمين في إطلاقاتهم في مجلّة علميّة".

[3] مجلة مجمع دمشق م١٨، ص٢٩، نقلاً عن السابق، ص١٢٤.

[4] انظر: السابق، ص١٢٤-١٢٦.

وكلمات عربية المادة ولّدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يَعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المُقْدمون، مثل الفعْل خابره بمعنى راسله، وتفرّج، واحتار في أمره، وتنزّه في البُستان.

وكلمات دخيلة أعجمية الأُصل، منها ما هو ثقيل على اللّسان نحو (أوتوموبيل)، و(بيرصوناليته)، ومنها ما هو خفيف على السّمع مثل (فلم)، و(بالون).

وأساليب أو تراكيب أعجمية تسرّبت إلى لغتنا مترجمة عن اللغات الأوروبية ولا يَعرفها العرب الأقدمون، كقولهم: ذَر الرّماد في العيون، وعاش ستة عشر ربيعاً، ووضع المسألة على بساط البحث، ولا جديد تحت الشمس، وساد الأمنُ في البلاد.

والصنف السابع كلمات عربية عامية لا يستعملها أحد من الفصحاء ويتحاشون النطق بها مثل: بدّي أذهب، وجيب الكتاب، ولحشه على الأرض، وتعربش على الشجرة، وتحركش بفلان.

نظر الأفغاني إلى هذه الكلمات المصنّفة نظر الفاحص المدقّق، وأيقنَ أنّ هذا الاقتراح تَنقصه العلميّة وتنسيقه شَكلي[1]، معلّلاً ذلك بأنّ الصنفين الخامس والسابع يجمعهما عنوان الدخيل، والسادس ومعظم أمثلة الثالث لا علاقة لها بالعنوان لأنها تراكيب وصور بيانيّة تختلف في استجادتها الأذواق ولا دخل للغوي في بحثها، لأن كلماتها كلّها معجيمة. أمّا الصنف الثاني فيرى الأفغاني عدم لزومه لقيام الصحيح مقامه، وإنّ الاستشهاد بكلمات مستعملة من اليازجي ومحمّد عبده عليه كقول الأول: فخيم مع فخم، واستعمال الثاني لكلمة صُدْفة في خطبة شرحه لنهج البلاغة -مكان كلمة (مصادفة)- ليس له مسوغ في نظر الأفغاني إلاّ كسب أصوات محبيهما في استفتاء خطابي. وأمّا الصّنف الأول فلا يَحتاج إلى استفتاء لأنّ ما ورد عن عربي فصيح سليم السليقة في عصور الاحتجاج مقبول يقاس عليه. أما الصنف الرابع فلم يَعرض له الأفغاني لأنه هو الأجدر بالطرح والقَبول، وعليه كانت نتائج

---

[1] انظر: السابق، ص١٢٦.

الاستفتاء النهائية، وهي -كما لخّصها المغربي[١]، - قبول وتدوين -بشيء من التحفظ - "الكلمات المولدة بعد عصور الاستشهاد بطريقة القياس السّاري في الألفاظ، أو النقل الدلالي في المصطلحات، فإنه يَحسن استعمال ما يقوم مقامها من اللغة الفصحى إنْ أمكن، وإلاّ استعملت من دون نكير"، مع أن النتائج توحي بقبول ما جاء في الأصناف كلّها عدا الأخير منها (الكلمات العاميّة).

تَبَدَّى

وكان المغربي استشهد على الصنف الأول بكلمة (تبدّى) بمعنى ظهر، الذي لم تذكره المعاجم بهذا المعنى، بل ذكرته بمعنى (سكن البادية)، وجعل قول عمرو بن معدي كرب:

وَبَدَت لَمِيسُ كأنَّها ... بَدرُ السَّماءِ إذا تَبَدَّى[٢]

شاهداً عليه، مع أن الأفغاني يرجّح أنّ الشاعر أراد بـ (تبدّى) ظهورَ البدر في البادية، المعنى الذي ذكرته المعاجم، وهو أجمل وأقوى للتشبيه، وذلك أنسب للسياق وأقوى في الدلالة.

وأجاب عن هذا الاستفتاء مجموعة من العلماء الأعضاء من بلاد الشام والعراق ومصر[٣]، تناقضت إجاباتهم فيما بينها، ثم لخّصها المغربي ونشرها في مجلة المجمع. وهذا العمل "مظاهرة لا بأس بها لتثبيت ميزانيّة المجمع العلمي لدى الحكومة"[٤] على حد تعبير الأفغاني، الذي عدّها مشغلة لغويّة ليس فيها حكم جديد عند المختصين[٥].

---

[١] مجلة مجمع دمشق، م١٢، ص٥٨٨. نقلاً حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٢٧٤.

[٢] شعر عمرو بن معدي كرب، ص٨١.

[٣] انظر أسماءهم: محمد حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٢٧٣، ومنهم: معروف الرصافي وأحمد أمين، وأنستاس الكرملي، وإسعاف النشاشيبي، ومصطفى الغلاييني، وعارف النّكدي، وقسطاكي الحمصي وغيرهم.

[٤] من حاضر اللغة العربية، ص١٢٧.

[٥] انظر: السابق، ص١٠٨-١٠٩. ولم يستغرب الأفغاني أنّ بعض المختصّين كالأمير الشّهابي والدكتور مرشد خاطر، وبعض اللغويين والأدباء كالأساتذة سليم الجندي، وعبد القادر المبارك، وفارس الخوري، وشفيق جبري، ومسعود الكواكبي- غُيّبوا عن الاستفتاء لأنّ ذلك هو الأولى (السابق، ص١٢٧)، أي أنّ الأولى هو ألاّ يُعنى هؤلاء جميعًا بالمستفتى به، لأنّه من قبيل اللغو.

واللافـت للنظر أنّ الأفغاني لم يرضَ هذه الكلمات التي تمّ طرحها للاستعمال اللغوي، وأنّ الأولى بالمجمع أن يكون مُفْتياً لا مُستَفْتياً، وفي ذلك غلوّ وإجحاف.

والمغربـي وإنْ كانت له شطحات لغوية قد لا تكون مستساغة، وخاصة أنه يكاد يكون الـصوتَ الوحيد الذي استجاب بطريقة أو بأخرى لصيحات المستشرقين، لكنّ اقتراحه هذا – وإن كـان نشازاً في الشام العصية على محاولات التّشويه– وسيلةٌ من وسائل النهوض باللغة وإغنائها، بل صار أداة من أدوات عمل المجامع اللغويّة بعد ذلك، وتبقى حاجة المعاجم اللغوية إلـى لـمّ شَـعَثِها وإكمال الناقص منها، مطلباً مُلحًّا وحاجة لغوية تَفرضها ضرورة الاستخدام والاسـتعمال اللغويـين، وقـد كان الأفغاني أشار –في مادة (شَقَقَ)– إلى نقصان المعاجم من بعـض الصّيَغ الفعلية والاسمية فيها. لكنّ هذا لا يُعفي المغربيّ من ظاهرة التساهل المُريبة في مـنهجه بشكل عام، وهي ظاهرة إنْ شاعت بين الباحثين وصارت مذهباً، فإنّها تؤول بالعربية إلـى لغـة لا ماضي لها ولا أصالة، و"لكان لنا في كل عشرين سنة لغة جديدة"[1]، وهو مزلق فـي نهايـة الأمر خطير في تاريخ العربيّة، لأنّ إطلاق الألفاظ العاميّة والدخيلة دون قيد أو شـرط –وهو مذهب الأستاذ المغربي– منهج غير محكم في الدراسات اللغوية عامة والمقارنة خاصة.

ويـروي الأفغانـي عـن المغربي قوله في الألفاظ الدخيلة: "منهم –أي أعضاء مجمع دمـشق– يرفضون كلّ كلمة أعجمية ويبحثون عن أخرى سواها من اللغة العربية تقوم مقامها، حتـى إذا لـم يجـدوا قبلوا الأعجمية بعد إفراغها في القوالب العربيّة، هذا رأي رفاقي ورأي الكثيـرين. أمـا رأيـي فـي أمثال تلك الكلمات فهو غير رأيهم، لأني لا أرى مانعاً يَمنع من استعمال المُعَـرب أو الدخـيل إذا ساغ، وقد اطلعت منذ أيام على كتاب مُعَرّب بقلم كاتب من أشـهر كتّاب مصر، فرأيت فيه كلماتٍ وتراكيبَ دخيلةً ما كنت أحسب أن يجري بها قلمُه، وقد أراد أعـضاء مجمعـنا أنْ يَعـدوّها من عثرات قلمه ويُنَبّهوا إليها، لكني ضننت بها عن هذا

---

(1) الأفغاني، (مناظرة لغوية أدبية بين الأساتذة...)، ص٤١٠.

الموقف وخبّأتها للاستشهاد بها على صحة رأيي وهو وجوب التسامح في الكلمات الدخيلة"[١]. لذلك فقد أنكر المغربي على الأستاذ عبد الله البستاني تصحيحه أخطاءً وردت في معجم "أقرب الموارد"[٢]، وهو مسلك خطير ودعوة مستهجنة مستغربة لأنّ المعاجم هي قيد اللغة وضابطها، ومتى فسدَت المعاجم فسدت اللغة لأنه "ليس على الأرض أشنع من غلط في معجم"[٣]، بحسب تعبير الأفغاني.

لــيس مــن الحكمة إذن أنْ تُقبل الألفاظ الدخيلة والعاميّة والمعربة على إطلاقها، بل لا بدّ للمؤســسات اللغوية –وأخص المجامع هنا– أن تتحرّى الدقّة في هذه الظاهرة الحضاريّة، فموقفــنا إزاءهــا يفتــرض أن يكون "موقف مرونة وموازنة وتقدير لملابسات كلّ لفظ ومدى الحاجة إليه"[٤]، ولعلّ إطلاق بعض الأفراد لأنفسهم التصرّف غير المسؤول في البحث اللغوي عــندما يتطلب الأمر اجتهاداً، مفسدة في اللغة أيّ مفسدة، فقد عُرِف عن المغربي –رحمه الله– أنــه كــان "إذا وَجَد زَلّة من كاتب معروف يَجعل زلّته مذهباً في الصواب جديداً يجب اعتماده في اللغة"[٥]، وذلك موضع الشطط وعينه.

مع الأب أنستاس ماري الكرملي

أشــرت فــي التمهيد أنّ الأفغاني كانت له وَقَفاتٌ مع تصحيحات الكرملي وتصويباته اللغــوية، من ذلك أنّ الكرملي أجاز التوكيد بالنفس قبل ذكر المؤكّد كقولك: في نفس البحث[٦]، وهو كما يرى استعمال عربي فصيح لا أَمْتَ فيه ولا أَوَد[٧]، واستشهد على ذلك بقولٍ لسيبويه فــي حديــثه عــن (منجنيق)، قال: "لو جعلت النون من نفس الحرف صار الاسم رباعياً"[٨]،

---

(١) السابق، ص٤١٠.

(٢) السابق، ص٤١٠. والمعجم من وَضْع الأستاذ سعيد الشّرتوني المتوفّى سنة ١٩١٢م.

(٣) السابق، ص٤١٠.

(٤) محمود تيمور، مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، ط١، ١٩٥٦، ص١٣.

(٥) الأفغاني، (مناظرة لغوية أدبية...)، ص٤١٠.

(٦) انظر: الكرملي، (الأوهام العاثرة)، مجلة مجمع دمشق، م١٧، ج٣-٤، ١٩٤٢، ص١٠٦.

(٧) انظر: الكرملي، (أجوبته على ملاحظات الأفغاني اللغوية)، مجلة مجمع دمشق، م١٨، ١٩٤٣، ص٤٧٦-٤٧٧.

(٨) اللسان، مادة (مجنق).

وأقــوالٍ أخرى لابن منظور والفيروزأبادي والزّبيدي، ختمها بقول الصبّان: "ويرد عليه نحو: جاءني نفس زيد، وعين عمرو، أي ذاتهما. وفي التنزيل:"كتب ربكم على نفسه الرحمة"[1]، أي ذاته"[2].

نفس وعين المؤكِّدتان

وذهــب الأفغانـــي فـــي تصحيحه إلى أنّ تقديم ألفاظ التوكيد المعنوي على المؤكدّ من أساليب الفرنجة ورطانات الأعاجم التي طغت على الفصحى عن طريق الترجمة، وصوابه أنّ العــرب تقــول: في البحث نفسه[3]، ويرى أنّ استشهاد الكرملي بكلام عادي لعلماء نبغوا في عــصور العُجْمــة حين فَسَدت اللغة، غير لازم في الاحتجاج لقاعدة لغوية، لأنّ "أمثال سيبويه وابــن منظور والفيروزأبادي والزبيدي وغيرهم من علماء العربية، يُحتجّ بنقلهم لا باستعمالهم"[4]. ولعلّ تأخير التوكيد عن المؤكد جاء من أنّ كلاً من (نفس) و(عين) لهما معانٍ أخرى غير التوكيد، قال الصبّان عن (نفس وعين): "إنهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً نحو: علمت ما فـــي نفــسك، وعـــينُ زيدٍ حسنةٌ، بخلاف بقية الألفاظ، فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعــين"[5]، وقال يشرح قول الأشموني "لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فـــي التوكـــيد إلاّ جميعاً وعامة"، قال:"أي من إفادة التقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك عن نحـــو: طابـــت نفس زيد، وفُقئت عين عمرو، فإنّ المراد بالنفس: الروح، وبالعين: الباصرة، فليــسا على حالهما في التوكيد "[6]، ولمّا كانت النفس والعين تأتيان بمعنى الذات عقّب الصبّان علـــى ذلــك بقـــوله -وهو ما استشهد به الكرملي على صحّة ما ذهب إليه- "ويَردُ عليه نحو

---

[1] سورة الأنعام: ٥٤.

[2] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٨٤/٣.

[3] الأفغاني، (ملاحظات لغوية)، مجلة مجمع دمشق، م١٧، ص٣٨٢. وله (في النقد اللغوي)، م١٩، ص١٨٩-١٩٠.

[4] الأفغاني، (في النقد اللغوي)، ص١٩٠.

[5] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٧٩/٣.

[6] السابق، ٨٤/٣.

جاءنـــي نفـــس زيد وعينُ عمرو، أي ذاتهما، وفي التنزيل "كتب ربكم على نفسه الرحمة"، أي ذاتـــه"[١]، وإلى ذلك مال مجمع القاهرة بأنْ أجاز تقديم لفظ (النفس) أو (العين) على المؤكّد[٢]. ويُعدّ هذا التعبير صحيحاً إذا كان تقديمها لا يخرج عن معنى التوكيد كقولك: حضر نفس زيد، وأكلـــت عـــين التفاحة مع أن تأخيرهما هو الأفصح والأجود. وإلى ذلك صحّح الأستاذ عباس حـــسن هذه التعابير وإنْ لم تكنْ "من قبيل التوكيد النّحوي المعقود له بابه بشروطه وبما يترتب علـــيه"[٣]. وأمـــا الآيـــة القـــرآنية المستشهد بها، فليست (نفس) فيها للتوكيد، وإلى ذلك ذهب الأفغاني، فلا يَصحّ إيرادها إذن على هذا الشاهد.

قيمة المضاف إليه

ومـــن تصويبات الكرملي أنّ المضاف دون المضاف إليه شرفاً، فقولك: كتاب الملك، يدلُّ على أنّ الكتاب دون الملك قدراً وشرفاً[٤]. وردّ الأفغاني عليه بأنّ ذلك غير مطّرد، بدليل قولك: إله الناس، ونبيّ الأمة، وأستاذ فلان وشيخه وأميره، والمضاف في كلّ ذلك أشرف من المضاف إليه وأجلُّ قدراً فليس هناك قاعدة، وإنما الأمر يختلف باختلاف المقامات[٥].

تثنية المضاف

ومنها أنّه مَنَعَ أنْ يقال: "ذكرت دولتا ألمانية وإيطالية، أنّ في شهري شباط وآذار يُعقد في مدينتي برلين وروما مؤتمر يّذكر فيه قانونا سنتي كذا وكذا إلى ما أشبه هذا التعبير المولد الممقـــوت"[٦]، وعلّة المنع عنده أنّ المضاف عندما يثنى يكون له مضافان إليه لا مضاف إليه

---

[١] السابق، ٣/٨٤.

[٢] انظر: في أصول اللغة، ٢/١٩١.

[٣] السابق، ٢/١٩١.

[٤] انظر: (الأوهام العاثرة)، ص١٠٩.

[٥] الأفغاني، (ملاحظات لغوية)، ص٣٨٢. ولعلّ ردّ الأفغاني عليه دَفَعَه أن يوضّح في المجلّة نفسها (م١٨/ص٤٧٧) أنّ المضاف على ثلاثة أنواع: إضافة التشريف، وإضافة التعريف، وإضافة الملك التي يكون فيها المضاف دون المضاف إليه رتبة ومقامًا وشرفًا.

[٦] الكرملي، (الأوهام العاثرة)، ص١١١.

واحــد، فقــولك: كــتابا الملك والأمير، معناه أنّ للملك كتابين وللأمير كتابين كذلك[1]. ويرى الأفغاني أن هذا المنع غير وارد وأنّ الأمر أوسع من هذا التضييق، "فلك أن تقول: كتابا الملك والأميــر، أو كــتاب الملك والأمير، فإنْ خِفت اللّبس غيّرت في بناء الجملة حتى ينكشف"[2]، واستــشهد علـــى صحّة ما يقول بقوله تعالى: "إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَت قلوبكما"[3]، والله لا يعنـــي أنّ لكــلٍّ مــنهما عدّة قلوب. وقد أشرت سابقاً أنّ الكرملي عندما يبحث مسألة لغوية لا يقــتلها بحثاً، وسرعان ما يتراجع يستأنف ما فاته منها عندما يُذَكّر بنواقصها، فها هو يتراجع عمّــا قــرّره ويقول: "نحن لا ننكر هذا التركيب المولّد (أي قولك: كتابا الملك والأمير)، إنّما نَرمـــي في كلامنا إلى الأصحّ والأفصح، أي أنّ قولنا: كتاب الملك والأمير، أعلى وأجلى"[4]، وأنكــر في الموضع نفسه أن تكون الآية التي جَبَهَه بها الأفغاني داخلةً في موضوع بحثنا "مع أنهــا نصّ قاطع في صميم الموضوع لمن تبصّر"[5] على حدّ تعبير الأفغاني. وعلى ذلك جاء قــول الأشموني: "صرّح النحاة بأنّ كلّ مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفــراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله تعالى: "فقد صغت قلوبكما"، ويترجّح الإفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموع"[6]، كقول الشماخ:

حمامةَ بطنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمي سَقاكِ مِنَ الغُرِّ الغواديِ مطيرها

والقياس كما يقول العَيْني: بَطْنَي الواديَيْن، بل الأحسن عنده: بطون الواديين. وعليه، فلا حجّة للكرملي في منع هذا التركيب: ذكرت دولتا ألمانية وإيطالية..الخ.

---

(1) السابق، ص١١٢.

(2) الأفغاني، (ملاحظات لغوية)، ص٣٨١.

(3) التحريم: ٤.

(4) أجوبة الكرملي على ملاحظات الأفغاني اللغوية، ص٤٧٦.

(5) الأفغاني، (في النقد اللغوي)، ص١٨٩.

(6) شرح الأشموني بحاشية الصبّان، ٧٤/٣.

أملس وملساء

وللكرملـــي تـصحيحات لغوية في الجزء الثاني من كتاب الإمتاع والمؤانسة، منها ما جـاء فيه: "وأمّا الطبيعة التي تقهر طبيعة أخرى، فمثل السُّنْباذَج الذي يأكل الأحجار عند الحكّ أكـلاً ويُليّنها ويجعلها ملساء"(١)، والصّواب عند الكرملي: مُلْساً، بضمّ الميم وإسكان اللام وفتح الـسين، "لأنّ جمـعَ أملـس وملساء مذكراً ومؤنثاً مُلْس"(٢)، وأحال على سيبويه إذ قال: "وأما (أفْعَلُ) إذا كان صفة، فإنه يُكسَّر على (فُعْل)"(٣).

ويـــرى الأفغاني أنه لا يوجد مستند في إنكاره، "لأن نصّ سيبويه قاصر على بيان أنّ جمع التكسير لأفعل فَعْلاء هو فُعْل"(٤)، والظاهر أنّ الكرملي وقف عند الجانب البنيوي للصيغة دون جانـبها النحوي؛ فالذي ذكره صحيح في جمع أملس وملساء على مُلْس، لكن الذي غاب عنه هو أنها وقعت في السياق السالف نعتاً لجمع تكسير، ونعت جمع التكسير وفق القاعدة التي جـرى علـيها كـلام العرب هي: أنّ نعته يكون بالمفرد وبالجمع على السواء، فنقول: يجعل الحجـار مَلْـساء ويجعلها مُلساً، وقال تعالى: أياماً معدودةً وأياماً معدودات. وهذا هو الجانب الـذي تَعَقّب فيه الأفغاني الكرملي،وتساءل عن السبب الذي يفرد صيغة واحدة بين جميع صيغ الـنعت بحكم خاص، حيث عاود الكرملي مكانه وراح ينادي من يُخَطّئونه ويناكفهم ويَحشد في ردّه علـيهم أقــوالاً وقــواعد(٥)، "نــسي فيها الموضوع والزمان، وخلت من شيء واحد هو المطلوب كله وهو مدار البحث وحده، فلم يأتنا بالنصّ المطلوب ولن يأتينا به ولو دخل بعضه في بعض غيظاً وكمداً"(٦).

---

(١) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ١٠٩/٢-١١٠. والسُّنْباذَج: حَجَرٌ يجلو به الصَّيْقل السّيوف، وتُجلى به الأسنان.

(٢) الكرملي، (كتاب الإمتاع والمؤانسة)، مجلة الرسالة، ع٤٧٥، ١٩٤٢، ص٧٨١.

(٣) الكتاب، ٦٤٤/٣.

(٤) الأفغاني، (استدراكان لغويّان)، مجلّة الرسالة، ع٤٧٩، ١٩٤٢، ص٨٦٩.

(٥) انظر: الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، مجلة الرسالة، ع٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ١٩٤٢، ص٩٨٢، ١٠٠٨، ١٠٢٧ على الترتيب.

(٦) الأفغاني، (الكرملي في قبضة الحق)، ص١١٢٦.

لـذلك، فـإنّ قول من قال: (صخور ملساء، وكريات بيضاء)، "ممّا لا يجوز لصحيح الفهـم أنْ يُخطّئه، وإنّ ممّا يعلمه بالضرورة من له أدنى إلمام بلغة العرب أنّ الموافق للقاعدة المطردة، غير محتاج إلى شاهد وكلّ جائز له شاهد مدوّن"[1]. وكان الكرملي أنكر وجود صفة مفردة مؤنثة لموصوف مجموع جمع مكسر كقولهم: كريّات حمراء، ورجال سوداء، قال: "إننا لـم نفكـر يـوماً، بـل لحظة عين، أنّ نعت جمع التكسير يكون مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً على السواء... إذْ لا يوصف الجمع المكسّر والصحيح بغير هذه الصيغة الأخيرة (يقصد فُعْل)؛ فإنك لا تقـول ألبتة: رجال سوداء، ولا نساء سمراء، ولا نهارات زهراء، ولا ليلات بيضاء، حتى إنّ العوام لا تنطق بها. وكذلك لا نقول كريات بيضاء"[2]، أنكر ذلك في ردّه على الأستاذ أمين ظاهـر خير الله والأفغاني، فقد جاءه الأول بشاهد للفِنْد الزِّمّانيّ (شهل بن شيبان بن ربيعة بن زِمّان الحنفي (٥٣٠م)) معاصر مهلهل بن ربيعة، قال فيه:

بَقيتْ بعده الجليلةُ تبكي والخُدودُ العَيْطَاءُ تدعو لَحَاحَا[3]

فقـد أنكـر الكرملـي صحة هذا الشاهد، واتّهم صاحب روضة الأدب الأرمني (اسكندر آغا أبكاريـوس) وصاحب شعراء النصرانية (لويس شيخو) –وقد ورد الشاهد فيهما– بفساد الذوق العربـي، وأنّ الأول منهما غثاء سيل،والثاني كان حاطب ليل،"فوقعنا بين غثاء سيل وحاطب لـيل"[4]. لكـنّ الكرملـي تراجع بعد ذلك وصار يفترض افتراضات ينقضها، حتى تستقيم له جادّتـه، قـال: "ثـمّ لـو فرضـنا أنه –أي المعترض عليه– أتانا بعشرة شواهد ممن يوثق بعـربيتهم... فعشرة شواهد غير كافية لوضع قاعدة... ثم لو افترضنا أنّ العشرة الشواهد من فحول مضر، فنحن لا نرضى إلا بنثر رصين يَذكر مثل تلك الكلمة أي الكريات البيضاء، وإلاّ

---

[1] السابق، ص١١٢٦.

[2] الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، ع٤٨٦، ص١٠٠٨.

[3] لويس شيخو، شعراء النصرانية قبل الإسلام، دار المشرق، بيروت، ط٤، ١٩٩١، ص٢٤٣.

[4] الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، ع٤٨٦، ص١٠٠٨.

فنصيب تلك الشواهد سلّة المهملات"[1]. وقال: "لا يقال إلاّ البساتين الغُنّ، وإلاّ الدروعُ الحُصْد، وإلاّ الكريات البيض، وإلاّ الدروع الخضر.

وأمّا قول القائل: البساتين الغنّاء، والدورع الحَصْداء والكريات البيضاء، فخطأ ثم خطأ ثـم خطــأ، اللهم إلاّ إذا قدّمت على هذه النعوت كلمات منسوبة مفردة مؤنّثة، فيصحّ حينئذٍ مثل هــذا القول: بساتين عبقريّة غنّاء، ودروع فارسيّة خضراء، وكريات بيضية بيضاء"[2]. إذن، فواضـــح أنّ الكرملــــي لا يحيط بالمسألة فيقتلها ويخرج بها سالمة مبرأة، بل يصرخ ويهوش ويعــارض ويـناقد، وكأنه سادن على العربيّة من كبرائها، والأمر كلّه لا يحتاج إلى مثل هذا الــشرح والــتطويل والاعــوجاج فـــي بنــيّات الطريق؛ فإنّ المرء لا يحجر على أبناء اللغة استخدامها واستعمالها بطريقة معياريّة صرفــًا،بل في الأمر سعة وطرق اختيار كثيرة.

خطأ وخطاء

ومن تصحيحات الكرملي ما جاء في الإمتاع والمؤانسة عن ابن المقفع قوله: "وإقدامه -أي الرجل- على ما لا يَعلم أصوابٌ هو أم خطأٌ لَجاج، واللّجاجُ آفةُ الرّأي"[3]، إذْ عَدّ (خطأ) خطــأ، وصَوابُها: خَطاء، وزان سحاب لضد صواب، على ما في كتب اللغة، وجعل ذلك من الأغلاط الشائعة في مصر وتستحق أن يُشار إليها على وجه الخصوص[4].

وقــف الأفغانـــي عــند عــبارة الكرملي وراح يُفتّش في كتب اللغة التي نَصّت على الــصواب (خطــاء) بدلاً من خطأ، فوجد أنها تتفق جميعها على أنّ الكرملي مخطئ، وفي كل الــنقول تقــدّمت الخطـــأ علـــى الخطاء في (لسان العرب، وتاج العروس، والمصباح المنير، والصّحاح)، بل إنّ "أعلى هذه المصادر -وهو الصحاح- ضعّف الحرف الذي ذكــر الأب

---

[1] السابق، ١٠٠٩.

[2] السابق، ع٤٨٧، ١٠٢٧.

[3] التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ٢٣/٢.

[4] انظر: مجلة الرسالة، ع٤٧٥، ص٧٨٢.

أنه هو الصواب دون غيره"[١] حين قال: "الخطأ نقيض الصّواب، وقد يُمد..."[٢].

وعلى عادة الكرملي عندما يُواجَه ويُعترض عليه، يروح يُراوغ ويناور ليخرج ممّا وقع فيه غفلة منه وجهالة، قال: "خذ بيدك أيّ معجم شئت، وانظر إلى المصادر، أو إلى الأسماء أيساً كانت، تسرّ أنّ الكلمة القليلة الأحرف مقدّمة على غيرها"[٣]، بل ذهب إلى أنّ الجوهريّ صاحب الصحاح خُطّئ في كثير من أقواله فلا يُحتجّ بكلامه، وهناك العسكري صاحب (الفروق اللّغوية) أعلى في العلم مقاماً منه إذْ أورد في كتابه الخَطاء بالمدّ مقدمة على الخطأ[٤]، لأنّه "لا يدوّن كلم معجم، بل يرمي إلى صحّة التعبير وصحّة التقديم والتأخير"[٥].

ويرى الأفغاني أنّ (الخَطاء) إذا كانت تسمو إلى درجة (الخطأ)، فإنّ ثمة بديهيةً – تغيب عن الكرملي- من البدائه اللغوية تقضي بأنه "إذا أتتك كلمتان فصيحتان من مادة واحدة، فَقَدّم الأخفّ حروفاً فإنها أفصح"[٦]. وعليه فإنّ الخطأ بالقِصَر هي الأفصح والأشهر منها بالمدّ، وإلى ذلك تراجع الكرملي واعترف بالحقيقة إذْ قال: "فلمّا قُلتُ: الخَطاء، أردت أن أبيّن أن ما كتبه الناشران...كان يَحْسُن بهما أنْ يقولا: خطاء (بالمد) وصواب، مجانسة للوزن، لأنّ كليهما على وزن (سحاب)، فالقارئ يَتَذوّق طِيْبَ هذه المشاكلة إذا ما رأى فيها هذه الموازنة"[٧]، وذلك مناقض لما جاء به من قبل، لأنّ ثمّة فرقاً كبيراً بين التخطئة والقَبول لأجل المجانسة والمشاكلة، بل إنّ الآذان ألفت المجانسة والمشاكلة بين الخطأ (بالقِصَر) مع الصواب

---

(١) انظر: الأفغاني، (استدراكان لغويان)، ص٨٦٩.

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة (خطأ).

(٣) الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، ع٤٨٧، ص١٠٢٨.

(٤) انظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٦٦، قال: الفرق بين الخطاء والخطأ: الخطأ أن تقصد الشيء فتصيب غيره، والخطاء تعمّد الخطأ. وعلى ذلك، فإنّ الجوهري والعسكري متّفقان، ولكنّ الكرملي لم يدرك كلام الجوهري ولا كلام العسكري كما يقول الأفغاني.

(٥) الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، مجلة الرسالة، ع٤٨٧، ص١٠٢٨.

(٦) الأفغاني، (تصحيح بعض سقطات الكرملي)، مجلة الرسالة، ع٤٩١، ص١١٠٩.

(٧) (إلى المعترضين علينا)، مجلة الرسالة، ع٤٨٧، ص١٠٢٨.

على الخطاء (بالمد)، وعلى ذلك فإنّ حجّة الكرملي غير قوية ولا سديدة في هذا المجال فضلاً عن مرجوحيّتها، وتبقى حجّة الأفغاني في النقد والتصحيح اللغويين أقوى وأبلج.

مع الأخفش الأوسط

يشكل كتاب معاني القرآن للأخفش واحداً من كتب التفسير اللغوية إن جاز التعبير، ذلك أنه حاول أن يقف فيه على منهجه في الدراسة النحوية، التي خرج فيها -كما يقول الدكتور عفيف دمشقية- على بعض قواعد مدرسته البصرية[1]- لكنّ هذا الكتاب كان دون (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، بل دون كتاب الفرّاء الذي كان فيه أكثر توفيقاً في بسط آراء مدرسته الكوفية، وهي كلّها في نهاية الأمر "تعليقات على بعض الغريب، وكلام على شيء من النحو بالمناسبة واستشهاد على ذلك بشعر"[2]، لكنّها -مع ذلك- لا تخلو من لمحات ولفتات كانت مناراً لكثير من كتب التفسير بعدها.

وكانت للأفغاني وَقَفَات نقدية مع كتاب الأخفش لا تخلو من حدّة في أحايين كثيرة، وخاصة أنّه متأثر بتهمة الجاحظ للأخفش بأنه ذو عبارة غامضة، أو أسلوب معقّد وألفاظ حُوشيّة[3]، تلك التهمة التي دَفَعَها الدكتور فائز الحمد -محقّق المعاني- بأنّ الأخفش "واضح العبارة، سلس الأسلوب بيّن الألفاظ"[4]، لكن الأفغاني قال بعد أن أورد شواهد على تعقيده: "لم يكن الجاحظ متجنّياً على الأخفش حين قال كلمة الحق فيه: لِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تُقدّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ إنّ كتابه (معاني القرآن) هذا ليس بمنجاة عن هذا الحكم"[5]. وللدّلالة على ظاهرة التعقيد عند

---

(1) انظر: خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٩٨٢/٢، ص١٦.

(2) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٣.

(3) انظر: الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨، ١/٩١، ٩٢.

(4) معاني القرآن، ١/١١٤.

(5) الأفغاني، (معاني القرآن تعريف ونقد)، ص١٩١. ويرى الأفغاني أنّ الجاحظ هو أوّل من سجّل ظاهرة إغماض العلم وتعقيده حين توجّه بسؤاله إلى الأخفش (انظر: (من غرائب الأساليب) للأفغاني، ص٣٧)، ثمّ مال مَنْ بعده إلى ما يسمّيه الأفغاني "أرستقراطيّة العلم"، يهدفون بها إلى تضييق نَشْره وتعقيد عَرْضه.

الأخفــش، أضرب هنا شاهدًا على سوء عبارته، من ذلك أنّه عندما عَرَض لقوله تعالى: "وإذا لقــوا الــذين آمنوا قالوا آمنا" قال:" أذهب الواو، لأنه كان حرفاً ساكناً لقي اللام وهي ساكنة، فذهــبت لسكونه ولم تحتج إلى حركته، لأنّ فيما بقي دليلاً على الجمع"[١]، فالذي يُفْهم من هذه العــبارة أنّ الــلام ذهبت لسكون الواو الذاهبة أيضاً وذلك لا يستقيم، فسوء عبارته "أفهم ضدّ مُراده، وحفظ الترتيب لأن يقول: فذهبت لسكونها، ولو أراد إيضاحًا لقال: فذهبت الواو لسكون اللام، لكنّ هذا يُفوّت عليه التدبير الذي قصد"[٢].

الفاء العاطفة

أمّــا وَقَفــات الأفغاني النّقديّة عند تفسيرات الأخفش فأعرض لبعض منها. من ذلك أنّ الأخفــش جعــل الفــاء في (فيأتيهم) من قوله تعالى: "لا يؤمنون به حتّى يَرَوا العذابَ الأليمَ، فيأتيَهم بغتةً وهم لا يَشْعرون، فيقولوا هل نحن منظرون"[٣] سببيّةً لا عاطفةً، فانتصب لمّا كان جــواباً للنفــي (لا يؤمنون)[٤]، في حين صَحّح له الأفغاني وجعلها عاطفة لا سببية، ولا معنى للــسببية هــنا ألبــتة، "إنما المعنى: لا يؤمنون به حتى يروا العذاب، وحتّى يأتيهم بغتة، وحتّى يقولوا"[٥].

لا أبــرح

وفــي قــوله تعالى:" لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين"[٦]، جاءت (لا أبرح) بمعنى لا أزال، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الفرزدق:

---

(١) معاني القرآن، ١/٤٥.

(٢) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٤. ويشير الأفغاني هنا إلى قصد الأخفش لمّا عاب عليه الجاحظ بعض غموضه: "لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فَهْم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت هذا في التدبير؛ إذْ كنت إلى التّكسّب ذهبت". انظر: الحيوان، ١/٩١-٩٢.

(٣) الشعراء: ٢٠١-٢٠٣.

(٤) انظر: معاني القرآن، ٢/٤٢٧.

(٥) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٩. مع أنّ الفاء العاطفة لا تخلو من السّببيّة.

(٦) الكهف: ٦٠.

وما برحوا حتّى تهادت نساؤهمْ ببطحاءِ ذي قارٍ عِيَابَ اللّطائمِ

أي مـــا زالوا[١]. ويرى الأفغاني أنّ إيراد الشّاهد على هذا المعنى غير صحيح ولا يَسلم، لأنّ (مـــا بـــرحوا) في الشاهد تعني: ما ذهبوا، مع أنّ معناه في الآية صحيح، لذلك فقد عدّ الدكتور فائـــز (مـــا برحوا) –على هذا المعنى- فعلاً ناقصاً خبره محذوف، والصّواب "أنّها في البيت تامـــة لا ناقصة، بمعنى (ما برحوا)، فهي كقول يوسف عليه السلام: " فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي"[٢].

التقاء الهمزتين

وجعـــل الأخفـــش التقاء الهمزتين في قوله تعالى " أنؤمن كما آمن السفهاءُ ألا إنهم هم السفهاء"[٣]، وفي قوله: "سواء عليهم أأنذرتهم"[٤]، وفي قوله: "ولا يحيق المكر السيئ إلاّ بأهله"[٥]، شاذاً ليس من كلام العرب[٦]. ولعل هذا الرأي أثار الأفغاني وعدّه عجيباً جداً، لأنّ القراءة بالتحقـــيق قراءة عاصم برواية حفص، "وعليها قراءة أهل المشرق اليوم كلّه... فمن أين قطع الأخفـــش بأنّهـــا ليـــست من كلام العرب وأنّها شاذة؟"[٧]. وأعتقد أنّ الشذوذ هنا ليس مقصوداً لذاتـــه، ولـــيس غرضـــه إلحـــاق النقيصة بالقراءات القرآنية، بل إنّ التحقيق مذهب قليل عند العـــرب، لأنهـــم يعمدون إلى تسهيل الهمزة المنفردة لثقلها، "فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلاً. فـــإذا لزمت كلّ واحدةٍ منهما الأخرى كان ذلك أشدّ ثقلاً، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع وعليه لغة العرب"[٨]، وعلى ذلك فعبارة الأخفش السّالفة لها ما يسوّغها.

---

(١) معاني القرآن، ٢/٣٩٨. والعِيَاب جمع عَيْبَة، وهي ما يجعل فيها الثياب، واللطائم جمع لطيمة وهي المسك.

(٢) الأفغاني، (معاني القرآن تعريف ونقد)، ص١٩٢-١٩٣.

(٣) البقرة: ١٣.

(٤) البقرة: ٦.

(٥) فاطر: ٤٣.

(٦) انظر: معاني القران، ١/٤٢.

(٧) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص ٢١٣-٢١٤.

(٨) مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ط١، ١٩٧٤، ١/٧٠.

البـــدل

وعدّ الأفغاني تخريج الأخفش لقول الشاعر:

إنّا وَجَدنا بني جِلاّنَ كلَّهُمُ   كساعد الضَبّ لا طولٍ ولا عِظمِ[1]

إذ خرّج (لا طول ولا عظم) على البدل من (كساعد)، أي كلا طولٍ ولا عظمٍ[2]- عدّه متكلّفاً، لأنّ اللفظ فيه قَصّر عن تأدية المعنى، وهو أنهم متساوون لا تفاوت بينهم في طول ولا عظم، ويسرى أنّ البيت إنْ لم يكن مصنوعاً -لكون قائله مجهولاً- ففيه إقــواء، "لأنّ حقّ المعنى أن يقــول: لا طـــول ولا عظـــم فـــيها، فاضطرّ إلى كســـر القافية، والإقواء خير من هذا البدل المتكلّف"[3].

الإتبـــاع

وعلّـــل الأفغاني الإتباع في تخريج الأخفش لقوله تعالى: "يا هامانُ ابنِ لي صرحاً"[4] حـــين قـــال: "بعضهم يَضمُ النون، كأنّه أتبعها ضمّة النون التي في (هامان)، كما قالوا (مِنْتِن) فكسروا الميم للكسرة التي في التاء وبينهما حرف ساكن فلم يحُلْ، وكذلك لم يَحُلِ الباء في قوله (ابنِ لي)[5]- علّله بانحراف اللّسان، قال: "متى كان انحرافُ لسانٍ في كلمةٍ مصدرَ قاعدة تؤيد انحـــرافاً في النطق بآية؟"[6]. ولا أدري إذا كان ثمّة منْ يقرأ بضم النّون في كلمة (ابن)، ومَنْ (بَعْـــضُهم) فـــي عبارة الأخفش؟ فإلّم يكن فالإتباع -أي المماثلة- ظاهرة مطّردة في العربية، يُخرّج عليها كثير من أبنيتها وتراكيبها[7]. وعليه، فإنّ تخريج المماثلة على أنه انحراف اللسان وسبْقه لا يصحّ ولا يُقْبَل في الدرس اللغوي الحديث.

---

[1] انظر: الجاحظ، الحيوان، ٦/١١٢.

[2] معاني القرآن، ١/١٩٧.

[3] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٥.

[4] غافر: ٣٦.

[5] الأخفش، معاني القرآن، ٢/٤٦١.

[6] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٩، ٢٢٠.

[7] انظر على سبيل المثال: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠٠٤، ص١٨٧-٢٤٥. فهناك حديث مطوّل عن ظاهرة المماثلة.

وكـــان الأفغانـــي عـــاب على الأخفش وأمثاله عدم التزامهم منهجاً سليماً، فغدا عملهم "قـــدوة غير صالحة لمن بعدهم، حتى كَثُر في كتبهم الطمّ والرمّ، وصاروا يحتجون بـــ (مِنْتِن) و(المِغِيـــرة) و(مـــا أَيْطَـــبَه) وغيرها من سَبْق اللسان أو انحرافه"[1]. وهذه الأمثلة التي ذكرها الأفغانـــي تُخرّج على ظاهرة الإتباع (المماثلة) وهي إنْ لم تكن قراءة الآية صحيحة، والقراءة بهـــا تجـــسيد لهـــا أكثـــر، كما قرؤوا (فلإمِّة الثلث)[2]، و(الحمدِ للهِ) بكسر اللام، و(الحمدُ لُله) بـــضمها[3]، قـــال الأنباري: "ألا ترى أنهم قالوا (مُنْتُن)، فَضَمّوا التاء إتباعاً لضمّة الميم، وإن كـــان الأصل في التاء أن تكون مكسورة... وكذلك قالوا فيها أيضاً مِنْتِن، فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء، وكذلك قالوا المِغِيرة فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الغين، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة[4]، فتكون المماثلة في (المِغِيرة) كليّة مدبرة متّصلة، وفي (مُنْتُن) كليّة مقبلة منفصلة، وفي (مِنْتِن) كليّة مدبرة منفصلة، وفي الآية كليّة مقبلة منفصلة.

مِن الزائدة

وأنكر الأفغاني على الأخفش مجيء حرف الجر (مِن) زائداً في غير النفي والاستفهام، إذْ خرّج الأخفش عليه قوله تعالى: "ونكفر عنكم من سيئاتكم"[5]، وقولك زيدٌ من أفضلها، تريد: هـــو أفضلها[6]. ويُشترط في زيادة (مِنْ) أن يتقدّمها نفي أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكـــون فـــاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، ولم يَشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين ولم يَشترط الكوفـــيون الأول مـــنها[7]. وذهب الأفغاني إلى أنّ (مِنْ) في الآية تبعيضيّة لا زائدة، "وإنّما أوقع الأخفش في هذا ما أوقع الكسائي من بعده، ومن ثمّ كان ما يسمّى المذهب الكوفي

---

[1] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢٢٠.

[2] النساء: ١١، وهي قراءة حمزة الزيات والكسائي، انظر: النشر في القراءات العشر، ٢/٢٤٨.

[3] الفاتحة: ٢، قراءة الكسر للحسن البصري، وقراءة الضم لابن أبي عبلة. انظر: مختصر شواذّ القراءات، ص١.

[4] الإنصاف، ٢/٧٣٧، وانظر: شرح الكافية، ٢/١٩٩.

[5] البقرة: ٢٧١.

[6] انظر: معاني القرآن، ١/٩٩، ومغني اللبيب، ص٤٢٨.

[7] انظر: مغني اللبيب، ص٤٢٥-٤٢٨.

الــذي لا يشترط في زيادة حرف الجر (مِنْ) نفياً ولا استفهاماً ولا غيرهما[1]، ويرى أنّ غفلة بعــضهم عــن حكم الشريعة في الذنوب التي تُكفّر والتي لا تُكفّر، هو ما دعاهم إلى الخطأ في هذا الأمر.

السُّــوأى

وجعــل الأخفــش (الــسّوأى) في قوله تعالى:" ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السُّوأى"[2] مــصدراً مــثل التقوى[3]، وذلك مناقض لمصدر أساء وهو إساءة، لذلك أعربها العكبري صفة لمــصدر محــذوف تقديــره الإساءة[4]، وعلى ذلك صحّح الأفغاني في تعقّبه الأخفش إذْ قال: "ليــست الــسوأى هــنا ولا غيــر هنا بمصدر، هي مؤنث الأسوأ، والمراد بها النار كما في المعجمات، ويقابلها الحسنى"[5].

الباء الزائدة

وجعــل الــباء زائــدة في قوله:"بأيّكم المفتون"[6]، كون (المفتون) اسم مفعول، ونفى الأفغاني أن يكون كذلك، ورجّح أنه مصدر كالفتنة، فيكون المعنى: بأيكم تقع الفتنة أي الابتلاء [7]. وجعلها زائدة أيضاً في قوله تعالى:"ومَنْ يُردْ فيه بإلحادٍ"[8]، قال: "معناه: ومَنْ يُرد إلحاداً، فزاد الباء كما تُزاد في قوله: "تَنْبُت بالدّهن"، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أليس أميري في الأمور بأنتما   بما لستما أهل الخيانة والغدر[9]

---

[1] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٤.

[2] الروم: ١٠.

[3] انظر: معاني القرآن، ٤٣٧/٢.

[4] انظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦، ١٠٣٨/٢.

[5] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٩.

[6] القلم: ٦، وانظر: معاني القرآن، ٥٠٥/٢.

[7] الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص ٢٢٠، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢٣٤/٢.

[8] الحج: ٢٥.

[9] انظر: معاني القرآن، ٤١٤/٢، والآية من سورة (المؤمنون: ٢٠).

وذهب الأفغاني إلى أنّ الباء ليست زائدة، لأن الشجرة لا تُنبت الزيت، ولكنّها تُنبت ثمرَها، أي الـزيتونَ مُـشتملاً على الزيت، فالباء عنده للمصاحبة لا زائدة. والشاهد -بحسب منهجه في اعتماد الشاهد الشعري أو رفضه- مصنوعٌ رديءُ الصّنعة، ظاهر فيه التكلّف لا ملكة لصانعه في اللغة[1].

عود الضمير

ويـرى الأفغانـي أن الأخفـش أخطأ في إعادة الضمير في قوله (إلى أجله) من قوله تعالـى: "ولا تـسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله"[2]، أي إلى الأجل الذي تجوز فيه شـهادته، فالضّمير أعاده الأفغاني إلى الدَّيْن وذلك الأصل لدوران الآية عليه[3]. وأكّد الأفغاني وجود خبر لقوله (وعباد الرحمن) من قوله تعالى: "وعبادُ الرّحمنِ الذينَ يَمْشون على الأرْضِ هـوناً"[4]، إذا أنكـر وجـوده الأخفش، قال الأفغاني: "إنّ خَبَرَه إلى جانبه لفظاً ومعنىً وهو (الـذين)، أو قـوله بعد اثنتي عشرة آية: "أولئك يُجزَونَ الغرفة بما صبروا"[5]، والأول عنده أقـرب. وكـان الأخفش يقول في المِرْبَد: المَرْبِد، كمَسجِد، والمشهور فيه: المِرْبَد، على وزن مِنْبَر[6].

في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

لمجمع القاهرة جهود حثيثة وكبيرة في خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم؛ إنْ على مـستوى الألفـاظ والأسـاليب، وإنْ على مستوى الأصول، وإنْ على المستوى اللهجي...الخ، حَدَبَ على هذه المستويات ثلّة من العلماء الكبار، لا يألون جهداً في استنطاق المكنون من كلام

---

(1) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٨.

(2) البقرة: ٢٨٢.

(3) انظر: معاني القرآن، ١/١٨٩، و الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٥.

(4) الفرقان، ٦٣.

(5) الأفغاني، (مع الأخفش في كتابه معاني القرآن)، ص٢١٩، وانظر: معاني القرآن، ٢/٤٢٣.

(6) انظر: الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص٤٠٧.

العــرب واســتكناهه، للوصــول إلى نتائجَ لغويّةٍ صحيحةٍ في معظمها وجلّها، ويَعتور بعضَها أحياناً شيءٌ من العجلة والغيرة الحميدة.

ألفاظ عاميّة

والأفغاني كان عضواً في مجمع القاهرة، وله مداخلات ومناكفات في كثير من جلسات مؤتمراته السنويّة، لا يَخرج فيها عن نهجه العام في الحكم على الشواهد لاستنباط القواعد، فقد خالــف تفصيح الكلمات (حَجّم، وذَخّر، واستَعْبَطَ) لأنها -في رأيه- عاميّة، قائلاً: لماذا لا نقول مثلاً: استغشم أو استغفل؟[1].

ولعــلّ مخالفــته تفصيحها أنها لا وجود لها مبنى ومعنى في المعجمات العربية قديمِها وحديــثِها عــدا المعجــم الوســيط، وذلك -في ظنّي- مخالف لما ارتآه من توسيع في المادة الاشــتقاقية للمعاجم العربية التي تخلو في كثير من موادّها من بعض المشتقات والصّيَغ؛ ومن توســيعِها رَبْطُ الكلمات المُحْدَثة بمعاني ذات دلالات ومعانٍ محدّدة لاستحداثها وإشياعها مبنى ومعنـــى؛ إذْ يمكن رَبْط كلمة (**استَعْبَط**) بقولهم: لَحْم عَبيط، بمعنى أنه طريّ غير ناضج[2]، أي أنّ المُــستعبط مـــن الناس لا يكون ناضجاً عقلياً، فاستُعير له المعنى الحسّي لِيَدلّ عليه، وعلى ذلــك قُــيّد المعنى في المعجم الوسيط -الصادر عن المجمع- فقالوا: رَجُل عَبيط، بمعنى أبله غير ناضج[3]، وهي مستخدمة اليوم ومنتشرة بشكل كبير.

أمــا (**يحجّم**) في قولك: حَجّم الإنتاج وحَجّم العمل -ممّا يَشيع في اللغة المعاصرة- من الحَجْــم، فقد ورد في اللّسان قولهم: الحَجْم: وِجْدانُك مَسّ شيءٍ تحت ثوب، تقول: مَسَسْتُ بطن

---

(1) انظر: عدنان الخطيب، (وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة ٥٧)، مجلة مجمع اللغة الأردني، عمّان، س١٦، العدد المزدوج ٤٢-٤٣، ١٩٩٢، ص١٠٥. وكانت لجنة الألفاظ والأساليب تدارست تفصيح مجموعة من الألفاظ المحدثة تقدّم بها الدكتور كمال بشر منها الثلاثة التي رفض تفصيحها الأفغاني، والألفاظ: اختلى به، وجزّم، ورسّخ، وتأكل، وتحجيم، ورتّب. انظر كتاب الألفاظ والأساليب، ٣/١١١ الهامش.

(1) انظر: لسان العرب، مادة (عبط).

(3) المعجم الوسيط، مادة (عبط).

الحُبلى فوجدت حَجْم الصبيّ في بطنها[1]، فالحجم -كما قُيِّد في المعجم الوسيط- الجِرْم ومقداره[2]، لذلك استُعيرت هذه المعاني ونُقلت عند إضافتها إلى الإنتاج لِتدلّ على كمّيته، "ثم تُوُسّع في هذا المفهوم المادي، وأضيف "الحجم" إلى العمل في دلالة معنوية، فقالو: حَجْم العمل، أي بعدُه أو حدوده، اتساعاً وضيقاً، أو قلّة وكثرة"[3]. وعلى ذلك فإنه يُشتقّ من اسم العين (الحَجْم) كلمة حجَّم، بمعنى جعل للشيء حجماً.

وأمّا (ذَخّر-يُذخّر)، بالتشديد، بمعنى أمَدّ الطائرة بالذخيرة، أي عُدّة الحرب؛ فهو غير مستخدم بهذا المعنى في المعجمات القديمة، والمستخدم قولك: ذَخَرَ واذّخَرَ (فَعَلَ، وافْتَعَل)، بمعنى أبقى واختار واتّخذ، والذخيرة واحدة الذخائر وهي ما اذُّخر[4]. وعليه، فقد اشتقّوا الفعل (ذَخّر) من الذخيرة بمعناها، ليدلّ الفعل -مُضعّفًا- على الإمداد، بل إنّ المعنى المحدث للذّخيرة -عُدّة الحرب- شاع وانتشر أكثر من المعنى السابق الموجود في المعجمات أصلاً، وصار عند إطلاقه يدلّ عليه. لذلك، فإنّ رَفْضَ اشتقاق هذا الفعل ليدل على هذه المعاني المحدثة يُجانبه الصواب.

أنا كباحث

ورفض الأفغاني استعمال الكاف التي أجازها المجمع في قول القائل: أنا كباحث أقرّر هذا الرأي، مُسوّغاً إجازتها على وجهين: أن تكون للتّشبيه أو زائدة للتوكيد[5]، وهو أسلوب يَشيع على ألسنة المعاصرين وأقلامهم نتيجة انتقالها إليهم عن طريق الترجمة. وعارض القرار مجموعة من العلماء منهم الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عثمان أمين الذي عَدّ هذا الأسلوب دخيلاً على العربية، وإبقاؤه فيها لا يَتّسق وروحَها، وأيّد الأفغانيُّ عثمانَ قائلاً: "إنّنا منذ

---

(1) انظر: لسان العرب، مادة (حجم).

(2) المعجم الوسيط، مادة (حجم).

(3) كتاب الألفاظ والأساليب، ١١٥/٣، وانظر: شوقي ضيف، تفسيرات لغوية، ص١٦٥.

(4) لسان العرب، مادة (ذخر).

(5) انظر: في أصول اللغة، ١٨٧/٣، وصدر القرار في مؤتمر الدورة ٤٢للمجمع سنة ١٩٧٦.

ثلاثـــين عاماً كنا نسمّي هذه الكافَ الكافَ الفرنسيّة، وإنّ التعبير العربي الصحيح هو أن نقول: "أنا باعتباري باحثاً، أو بصفتي باحثاً"[1].

والأسلوب المسوَّغ إجازته (أنا كباحث) أقلُّ حروفاً من التعبير الصحيح (أنا باعتباري باحـــثاً) وكـــان أولى أنْ يُقتصر عند رفْض الأسلوبِ المُحدث على القول: أنا باحثاً أقرر...؛ فيُنْـصَبَ عند ذاك الاسمُ على الحاليّة. ولمّا كان الاسلوب المحدث منتشراً وشائعاً بشكل كبير، فـــإنّ قبولَه اليوم ضرورةٌ لازمةٌ، وخاصّة أنه يُخَرّج على معنيين من معاني (الكاف)، أحدهما التـــشبيه على تقدير: أنا كشخصٍ باحثٍ أُقرّر، وثانيهما الزائدة على معنى: أنا باحث أُقرّر، أو أنـــا باحثاً أُقرّر، وهو ما يتفق والتعبيرَ العربيَّ الصحيح الذي وقف عنده مجموعة المعارضين ومنهم الأفغاني.

ويكـــون المعنـــى الأول علـــى حذف موصوف، قال ابن هشام: "ويجوز بكثرة حذف المنعوت إنْ عُلِم وكان النّعتُ صالحاً لمباشرة العامل، نحو: "أنِ اعملْ سابغاتٍ"[2]، أي: دروعاً سابغاتٍ"[3]، وعلى ذلك شواهد كثيرة، منها قول قيس بن جِرْوة الطائي:

أصبح من أسماءَ قيسٌ كقابضٍ   على الماء، لا يَدري بما هو قابضُ[4]

أي كـــرجلٍ قـــابضٍ، ويكـــون المعنى الثاني بزيادة الكاف للتوكيد، قال المرادي: "وأما الكاف الزائدة، فقد وردت في النثر والنظم"[5]، وشاهدها قوله تعالى: "ليس كمثله شيء"[6].

---

[1] السابق، ١٨٧/٣ الهامش.

[2] سبأ: ١١

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣١٨/٣.

[4] انظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٢٦٦. والشاعر جاهليّ مجيد له شعر يهجو به المناذرة، وغلب عليه لقب (عارق). انظر: عفيف عبد الرحمن، معجم الشعراء، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٦٦، ص١٤٠-١٤١.

[5] الجنى الداني، ص٨٦.

[6] الشورى: ١١.

سواءٌ كذا أو كذا

وتقدّم الأستاذ علي النجدي ناصف بورقة إلى لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع يُجيز فيها استعمال (أوْ) بمعنى (الواو) لِتَجويزِ عباراتٍ تَشيع في اللغة المعاصرة كقولهم: سواءٌ كذا أو كذا، وسِيّانِ كذا أو كذا، ولا خلاف بين هذا أو ذاك[1]، إذْ تقتضي الصّحة اللغوية أن يعطف بينهما بالواو لا بـ (أو)، لأن الواو هي التي تَدلّ على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، "وإنما احتيج إلى جَعْل (أو) بمعنى (الواو)، لأن سواءً وسِيَّيْنِ يَطلبان شيئين، فلو جُعِلت (أو) لأحد الشيئين لكان المعنى: سِيّانِ أحدهما، وهذا كلام مستحيل"[2]. واستشهد على مجيء أو بمعنى الواو -أي الجمع بين المتعاطفين- بما استشهد به الكوفيون والأخفش والجَرميّ من البصريين، فقد استشهدوا على ذلك بقوله تعالى: "وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون"[3]، وقولِ أبي ذؤيب الهذليّ:

وكان سِيَّانِ ألاَّ يَسْرَحوا نَعَماً أوْ يَسْرَحوه بها، واغْبَرّت السّوحُ

وقولِ تَوْبَة بنِ الحُمَيِّر (٨٥هـ):

وقد زعمت ليلى بأنّيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فُجورها[4]

ويرى الأفغاني أنّ اللغة العربية بريئة من الخلط بين مَعْنَيَيْ (أو) والواو، وأن الشواهد المَسُوقة غير صالحة للاحتجاج؛ فـ(أوْ) في الآية الكريمة بمعنى (بل) للإضراب، أحدِ معانيها. وبيت أبي ذؤيب مُلَفّق من شطرين، وهو كما في ديوان الهذليين:

وقال ما شيهمُ سِيّانِ سَيْرُكمُ وأنْ تُقيموا به واغْبرّت السّوحُ

وكان مثلينِ ألاّ يَسْرحوا نَعَماً حيث استرادَت مواشيهمْ وتَسْريحُ[1]

---

[1] انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ١٤٩/٢.

[2] خزانة الأدب، ١٣٤/٥.

[3] الصافات: ١٤٧، وانظر: مغني اللبيب، ص٨٨، إذ أورد أنّ الجمع المطلق كالواو هو معنى من معاني (أو)، وقال به الكوفيون والأخفش والجَرمي، انظر: أمالي ابن الشّجري، ٧٣/٣ وما بعدها.

[4] مغني اللبيب، ص٨٩.

لذلك، فإنّ ما يَشيع على ألسنة بعض المعاصرين: سواءٌ كذا أو كذا... خطأ لا سند له من كلام العـرب علـى حـد تعبير الأفغاني[٢]. والصحيح أنّ له سنداً هو الرّواية نفسُها التي احتَجّ بها الأفغاني، فقد أوردها بالواو: (وأن تقيموا به) كما في ديوان الهذليين، وصحيحها كما في شرح أشـعار الهذليـين: أو أن تقيموا به[٣]، وعلى ذلك يترجّح أنْ تأتيَ (أو) بمعنى الواو للجمع بين الشيئين، بدليل أن الشّاهد في الآية القرآنية (أو يزيدون) قرأه جعفر بن محمد: (ويزيدون)[٤]، قـال أبو عليّ الفارسيّ: إنّما جاز (أوْ) مع (سِيّانِ) اتّساعًا، وذلك أنّهم لمّا رأوا أنّ (أوْ) يُجمع بهـا ما قبلها وما بعدها كما جُمع بالواو وإنْ كان المعنى مختلفًا، شبّهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضـع كمـا يعطـف بالواو"[٥]، وقال ابن جني في باب (في تدريج اللغة): "وذلك أن يُشبِه شـيء شـيئاً مـن موضع، فيُمْضَى حُكْمُه على حُكْم الأول، ثمّ يُرقّى منه إلى غيره، فمن ذلك قـولهم: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإنْ كانت (أو) إنّما هي في أصل وَضعها لأحد الشيئين"[٦]. وهذا ما وقف عنده الأفغاني إذْ لم ترقَ عـنده الـشّواهد أن تَخْـرج عن أصل الوضع لمعنى (أو) اتساعاً لمعنى (الواو)، الذي تُسْنده شواهدُ كثيرة ذهب فيها الأفغاني مذهباً آخر إذْ قال: "الشواهد التي وردت هي ضرورة شعريّة"[٧]، وذلك مجانب للصواب، فقد وَرَدَ غيرُ شاهد على ذلك ولا تُخرّج على الضرورة الشّعريّة، منها قول أبي محمد يحيى اليزيدي (٢٠٢هـ) في هجاء رجل بخيل:

---

[١] الدار القومية للطباعة والنشر (مصورة عن طبعة دار الكتب المصريّة)، القاهرة، ١٩٦٥، ١/١٠٧.

[٢] محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٤، إعداد ومراجعة إبراهيم الترزي وآخرون، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٨٠٦.

[٣] شرح أشعار الهذليين، ١/١٢٢.

[٤] انظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ٢/٢٧٢.

[٥] خزانة الأدب، ٥/١٣٦.

[٦] الخصائص، ١/٣٤٧.

[٧] محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥، إعداد ومراجعة محمد سلامة وزميليه، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٩٣٢.

سيّانِ كَسْرُ رغيفِهِ أو كسرُ عظمٍ من عظامهِ[1]

وقول النابغة الذبياني:

قالت: ألاَ ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نِصفُه فَقَدِ

فَحَسَبُوه فَألفَوْه كما حَسَبَتْ تسعاً وتسعين لم تَنْقصْ ولم تَزِدِ[2]

وقول حُميد بن ثور:

قومٌ إذا سَمِعوا الصّريخ رأيتَهم مِنْ بين مُلجمِ مُهْرِهِ أو سافعِ[3]

وقول متمّم بن نويرة اليربوعي:

ولو أنّ البكاءَ يردّ شيئاً بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أو عِفَاقِ

على المرْأينِ إذْ هَلَكا جميعًا لشأنهما بِشَجْوٍ واشتياقِ[4]

وعليه فإنّ تجويز المجمع لهذا الأسلوب المحدث له ما يسوّغه.

حتى الزائدة

وأجاز المجمع أن تكون (حتّى) في بعض التعبيرات العصريّة عاطفة والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام[5]، والتعبيرات التي أُخِذ القرار من خلالها هي:

- الهزيمة اليوم تهدّدُ إسرائيل، يَعترف بذلك حتى المتعاطفون معها.
- ومجلس الأمن يَنعقد ويَنفضّ دون أن يُعْرضَ عليه حتى مشروعُ قرارٍ.
- ولم يَقرأ حتّى الصّحفَ.
- لم يَنجح في أنْ يكون حتى عضوًا في مجلس القرية.
- تَرَكَ الخلافُ أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين.

---

[1] خزانة الأدب، ٧١/١١.

[2] ديوان النابغة، ص١٤.

[3] ديوان حميد، ص١١١.

[4] انظر: أمالي ابن الشّجري، ٧٦/٣.

[5] انظر: في أصول اللغة، ١٣٠/٣-١٣١، وصدر القرار في الدورة ٤٣ للمؤتمر سنة ١٩٧٧.

فالأسماء التي وقَعت بعد (حتّى) في التعبيرات السّابقة هي – على الترتيب–: فاعل، ونائب فاعل، ومفعول به، وخبر كان، وجارّ ومجرور. و(حتّى) فيها ليست على وظائفها في العربية الفصحى: لا حرف جرّ ولا حرف عطف ولا حرف ابتداء، "وليس في جملتها ما يَردّها إلى وظيفة من وظائفها السّابقة إلا بشيء من التأويل، وأقرب ذلك إلى المعقول أن تكون (حتى) عاطفة، وأن يكون المعطوف عليه محذوفاً"[1].

اعترض الأفغاني إزاء هذا التأويل على القرار، وعَدّ (حتى) في مثل التعبيرات السّابقة كالزائدة الدّوديّة في الجملة والسّلامةُ في بَتْرها، فيقال مثلاً: لم ينجح في أن يكون عضواً في مجلس القرية، "فإن كان القائل يُريد معنىً في نفسه فينبغي أن يذكره، فيقول مثلاً: لم ينجح أن يكون شيئاً حتى عضواً في مجلس القرية"[2]. وقد علّل رفضه لهذا التجويز بعدم استساغته قياس (حتى) على الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه، لأنّ الحرفين الأخيرين قويّان في العطف ووُجِدت لهما شواهدُ على هذا الحذف، "أمّا حتى فضعيفة في العطف، لا تعطف إلاّ بشروط خاصة، ولا شواهد فيها على الحذف فقط"[3]. ويرى أنّ الجملة تسلم وتَسْلَس بإسقاط (حتّى) منها.

والظاهر أنّ الأفغاني قَدّر محذوفاً ليطّرد استعمال (حتّى) عاطفةً، وهذا المقدّر يُمكن حذفُه، فيقال في التّعبير الأول: "المتعاطفون" معطوفة على فاعل محذوف[4]، و"مشروع" في الثاني معطوفة على نائب فاعل محذوف، وهكذا... ولعلّ الرّضيّ في شرحه على كافية ابن الحاجب وَقَفَ على هذا الحذف الذي يُسَوِّغ حذف المعطوف عليه مع (حتى) إذْ قال: "وقد يُحذف المعطوف عليه بعد (بلى) وأخواتها، تقول لمن قال: ما قام زيد: بلى وعمرو، أي بلى قام زيدٌ وعمروٌ...، وتقول لمن قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء"[5]، أي: بلى مات الناس

---

[1] انظر: في أصول اللغة، ٣/١٣٢، "حتى في بعض تعبيرات عصريّة"، مذكرة لمحمد حسن عبد العزيز.

[2] في أصول اللغة، ٣/١٣١ الهامش.

[3] السابق، ٣/١٣١.

[4] انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص٣٩.

[5] شرح الكافية، ١/٣٢٦.

حتــى الأنبــياء، وذلــك واضـــح في حذف المعطوف عليه. وعليه، فقد جاءت هذه التعبيرات المُحْدثة تحاكي قول الشاعر الأموي:

فَواعَجَبًا حتى كُلَيبٌ تَسُبّني

وتأويلـه: فواعجبا يَسُبّني النّاس حتى كليبٌ. لذلك، فإنّ لهذا الاستخدام المستحدث لــ (حتى) – حــرفَ عطــفٍ– لــه ما يسوّغه، وخاصة أنّه مستخدم اليوم بشكل يكاد يكون مطّرداً، مع أنّ الــتخلّص منه خلوص من كل تقدير وتأويل، بل خروج من استنطاق أقوال النحاة وتحميلها ما لا تحــتمل، وتكــون علــى ذلك (حتى) زائدة لا عاطفة، وتفيد معنى الاستغراق في النفي أو الإثبات، فهي رابط لفظي كالرابط (ولو) في قولك: لم يتحدّث ولو كلمةً.

ما دام شرطيّة

وخالــف الأفغاني –ومعه الدكتور الحوفي والشيخ الأثري– قرار المجمع الذي يجيز إشْراب (ما دام) معنى الشّرط حال تصدّرها الجملة، تسويغاً لبعض تعبيرات عصريّة مسموعة هــنا وهــناك؛ فقد أجاز المجمع قبول التعبيرين الآتيين وهما: ما دام عليٌّ مجتهدًا في دروسه فَــسَيُكْتَبُ له النّجاح، وما دام صاحبُ الاقتراح قد حضرَ فلنناقشْ الموضوع –وخرّجهما على أحد الوجهين الآتيين: أن تكون جملة (ما دام) مقدّمة من تأخير (أي لمعنى الشّرط)، وأن تكون (مــا) فــي (ما دام) زمانية شرطية[1]. وكان الخليل بن أحمد أنكر أن تكون جملة: ما تدوم لي أدوم لــك– جــزاءً، "مــن قــبل أنّ الفعل صلة لــ (ما)؛ فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلته كالمــصدر، ويقع على الحين...، ويدلّك على أنّ الجزاء لا يكون هنا هنا، أنك لا تستطيع أن تستفهم بــ (ما تدوم) على هذا الحدّ"[2].

---

[1] انظر: في أصول اللغة، ٣/١٣٨–١٣٩، وقد صدر القرار في الدورة ٤٣ للمؤتمر سنة ١٩٧٧، إثر مذكّرة قدّمها الأستاذ محمد حسن عبد العزيز إلى لجنة الأصول بعنوان "ما دام في بعض تعبيرات عصريّة"، وأيّد ذلك الدكتور شوقي ضيف في مذكّرته "صحّة تعبير عصري لصيغة (ما دام)". انظر: السابق، ١٤٠–١٤٣.

[2] كتاب سيبويه، ٣/١٠٢

ومعنـــى هذا -كما يقول الأستاذ محمد حسن عبد العزيز المجيز شرطية ما دام- أنّ ما (مـــا دام) ليست (ما) الشرطية المنقولة عن الاستفهام، بل هي كـــ (ما) المصدرية الظرفية[1]، لـــذلك فإنها لا تُشْرب معنى الشرط على ما تَقدّم، غير أنّ التعبيرات الواردة في هذا السياق لا تَخـــرج عن هذا المعنى مع أنها تعبيرات مقدّمة من تأخير كما جاء في نصّ القرار؛ فالتعبير: مـــا دام المطرُ قد نزل فلن أغادر البيت، أصـــله: لن أغادر البيت ما دام المطر قد نزل، وهو علـــى أصل الترتيب، لذلك قـــال ابن يعيش: "وممّا يدلّ على أنّ (ما) مع ما بعدها زمانٌ، أنها لا تقـــع أولاً، فـــلا يقـــال: مـــا دام زيـــدٌ نائماً، ويكون كلاماً تاماً، ولا بدّ أن يتقدّمه ما يكون مظـــروفًا"[2].

لكن ابن هشام أثبت أنّ (ما) الزمانيّة نوعٌ من الشرطية، وضرب لها مثلاً قوله تعالى: "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم"[3]، أي: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم، وهو مذهب أبي علي الفارســـي، وأبي البقاء، وأبي شامة، وابن برّي، وابن مالك[4]، وعليه استشهد الدكتور شوقي ضـــيف وخلّـــص إلى صحّة صدارة (ما دام)، وتُخرّج فيها (ما) على أنها زمانية شرطية[5]. وعليه، فإنّ مخالفة القرار لا حجّة تُسْندها، وخاصة أنّ الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـــ) أثبت شاهداً شعريًّا تَصَدّرت فيه (ما دام) الجملة، هو قول الشاعر:

ما دام حافظَ سرّي مَنْ وثِقْتُ به ... فَهو الذي لَستُ عنه راغباً أبدًا[6]

---

[1] انظر: في أصول اللغة، ٣/١٤١، وشرح المفصل، ٧/١١١.

[2] شرح المفصل، ٧/١١١.

[3] التوبة: ٧.

[4] مغني اللبيب، ٣٩٨.

[5] انظر: في أصول اللغة، ٣/١٤٣، وتيسيرات لغوية (له)، ص١٣٧.

[6] انظر: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، ١/١٨٨. ومع أنّ الشّاهد مجهول القائل لا يُحتجّ به في إثبات قاعدة نحويّة، بيد أنّه استأنس به الأستاذ محمد حسن عبد العزيز لترجيح استعمال جديد وتعبير عصري، قال: "وإذا صحّ الشاهد السابق، يكون التركيب السابق معروفًا في مرحلة اللغة العربية في عهده -على الأقل- ويكون التركيب المعاصر امتدادًا له". في أصول اللغة، ٣/ ١٤١.

لكنّ غَيرة الأفغاني والمحافظين مثله على اللغة، جَعَلتهم يَرفضون مثل هذه التجويزات التــي تــدور حول هدف واحد هو "محاولة إيجاد أوجهٍ إعرابيّة نتكلّفها لتسويغ أخطاء العامّة وأشباههم"[1] على حد تعبيره. ويرى أنّ "قدرة الصّناعة على تغطية الأخطاء مشهورة متعارفة مــنذ عصور الانحطاط حتى قيل: الماهر في الإعراب هو مَنْ يَخترع لكلّ لحن وجهاً يسوّغه"[2]، ويَعجــب مِــنْ تخلّي القائمين على خدمة العربية عن واجبهم في تقديم الأخطاء وهروعهم إلــى مجاملــة المخطئــين، "وأعجبُ منه أنْ نَنْبري للذين قاموا بأداء الأمانة في تقويمها فنعود علــى كــلّ إصلاح لهم بإحباطه، ثمّ نُشوّه وجه اللغة ونُفسد ما حباها الله به من نظام وجمال وإحكام"[3].

ألفاظ وأساليب

وكــان للأفغاني رأيه في بعض الألفاظ والأساليب التي صَدَرت عن المجمع في دورته الحاديــة والأربعــين سنة ١٩٧٥، قال: "بعض هذه الألفاظ لا يحتاج إلى قرار، فهي صحيحة ســائغة جاريــة على كلام العرب، مثل "أقصوصة"، و"مِن على المنابر"...، أما باقي الألفاظ والأســاليب فــلا وجــه فــي العربية لإبقائها على خللها في المعنى والمبنى"[4]. من ذلك أن الأســلوب "هو أحسن من ذي قبل"، لا وجه له عند الأفغاني، وصوابه: هو أحسنُ منه قبلُ[5]، وهــو أصله الفصيح. غير أنّ لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع أجازت هذا الاستعمال على لغــة طيِّئ[6]؛ إذْ يمكن أن تكون (ذي) اسماً موصولاً معرباً، فيكون الكلام على حذف مضاف تقديره: حال فلان أحسن من التي قبل.

---

(١) مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، ص١٢٩.

(٢) السابق، ١٢٩.

(٣) السابق، ١٢٩.

(٤) السابق، ١٢٩.

(٥) انظر: السابق، ١٢٩.

(٦) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ١/ ٢١٠.

حَسْب

أمّا (حسْبُ) بمعنى كافٍ، فلها استعمالات ثلاث في مثل قولك: قبضتُ عَشَرة فحسب (مقروناً بالفاء)، وقبضت عَشَرة وحسب (مقروناً بالواو)، وقبضت عَشَرة حَسْب (مجرَّدة منهما)، ورأت لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع إجازة استعمال (حسب) مستقلاً بنفسه ومقروناً بالواو أو الفاء[1]. وخطّأ الأفغاني استعمال (حَسْب) مستقلاً بنفسه، وأنه لا وجه لاستعمال العبارة السّابقة ألبتّة؛ لأنّ معناها (كافٍ) فقط، والموضع لكلمة (ليس غير)[2]، أي (فحسب). ولعلّ تَخْطِيءَ الأفغاني جاء من أنّ (حَسْب) هنا بمعنى (قَطْ)، و(قَطْ) –كما يقول ابن هشام– تكون بمعنى (حَسْب)[3]، وقد علّق أبو العبّاس الشُّمُنّي (٨٧٢هـ) على هذا الاستعمال بقوله: "لم يُسْمَع منهم إلاّ مقروناً بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي، وكذا أقول في قولهم: (فحسب): إنّ الفاء زائدة"[4].

لذلك، فقد انتهى الشيخ عطيّة الصوالحي (١٩٧٤م) في مذكرته حول الاستعمالات الثلاث، إلى ما أثبته الأفغاني، فقال: "فَمِن هذا يَتعيّن أنّ (حَسْب) في التركيب الأخير (يقصد: قبضتُ عَشَرة حسب) لا تستعمل إلاّ بالفاء الزائدة اللازمة مثل (فقط) والله أعلم"[5]. إذن، فالمطّرد في هذه التراكيب أن تكون (حَسْب) مقرونة بالفاء أو مجردة منها دون الواو.

الكفاءة والكفء

ورفض الأفغاني قرار اللجنة إجازة استعمال الكَفاءة والكُفْء لمعنى الكِفاية والكافي، قال: "كُفْء غير كَفِيّ، وقد حدّدت اللغة لكلٍّ معنىً واستعمالاً، فمعنى (كُفْء): مِثل، ومعنى

---

(1) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ٢١٣/١.

(2) انظر: مؤتمر الدورة ٤١، ص١٢٩. ومعنى (حَسْب) بالفاء: لا غير، وبالواو ومجرّدة: كافٍ.

(3) انظر: مغني اللبيب، ص٢٣٣.

(4) حاشية الشّمنّي على مغني اللبيب، نقلاً عن كتاب الألفاظ والأساليب، ٢١٧/١.

(5) كتاب الألفاظ والأساليب، ٢١٨/١. وقد أثبت صاحب التصريح أنّ (حَسْب) لها استعمالان: أحدهما أن تكون بمعنى: كافٍ، فتستعمل استعمال الصّفات المشبّهة فتكون نعتًا لنكرة وحالاً لمعرفة، والأسماء الجامدة فترفع على الابتداء وتجرّ بالحرف. وثانيهما أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى. انظر: شرح التصريح على التوضيح، ٥٢/٢–٥٣.

(كَفِـيّ): قادر على الأمر ومضطلع به، ووضع تلك مكان هذه، وهذه مكان تلك تخريب لنظام اللغة"[1]. لكن الكلمتين (الكُفْء والكَفاءة) مطّردتان اليوم لمعنى الكَفيّ والكفاية، ولذلك أدرجهما الفيّومـي في المصباح المنير تحت مادة واحدة (كفى)، على عكس معجمات الأساس واللسان والتاج، فقد جعلت الكفْء والكفاءة مذكورتين في مادة (كفأ)، والكفيّ والكفاية في مادة (كفى)، قـال صاحب المصباح: "كفـى الشيءُ يكفي كفاية فهو كافٍ، إذا حصل به الاستغناء عن غيـره...، وكلّ شيء ساوى شيئاً حتى صار مثله فهو مكافئ له...، ومنه الكفيء بالهمز على (فَعِيل)، والكُفُوء على (فُعُوْل)، والكُفْء مثل (قُفْل) كلّها بمعنى المماثل"[2]، وعلى ذلك اعتمد الأستاذ علي النجدي ناصف- الذي سوّغ تداخل استعمالها- فقال: "ولا أرى بعيداً أن الكلمتين كانـتا فـي وقتٍ ما من القرون الخالية كلمةً واحدة هي الكِفاية أو الكَفاءة، ثم هُمِزت المسهّلة فكانـت الكفـاءة والكفـيء، أو سُـهّلت المهموزة فكانت الكِفاية والكافي، وصنيع الفيومي في المصباح يؤذن بأنه يرى الكفاية هي الأصل"[3].

ولا شـك أن استعمال الكلمات السابقة تحت معنى واحد اليوم، أكثر قَبولاً من فصلهما، وخاصـة أنّ (الكُفْء والكَفاءة) يُستعملان لمعنى الاضطلاع بالأمور أكثر من الكفاية والكفيّ، بل إنّ الكُفء اليوم على ألسنة العامة يطلق للرجل القدير، والكَفاءة للجدارة وطول الممارسة.

مَـلاك

ورفـض الأفغانـي أن تكون مَلاك بمعنى مَلَك، وعَدَّها من أخطاء الترجمات الإنجيلية فـي القرن الماضي، ويرى أنّ سُرْيانيّتها بقيت في الترجمات الحديثة، وظلّ أناس يستخدمونها تعـصباً علـى رُغْمِ مَنْ أراد تقويمها من المتعلمين المسيحيّين، وذهب إلى أنّ القلب الحاصل مـنها (مَلأك: ملاك) لا حجّة فيه، والأصل عدم القلب، بدليل أن العرب قالت (أَلُوكَة) ولم تقل

---

(1) مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، ص١٣٠، ١٣٣، وانظر قرار اللجنة: كتاب الألفاظ والأساليب، ٢١٩/١.

(2) الفيومي، المصباح المنير، مادة (كفى).

(3) كتاب الألفاظ والأساليب، ٢٢١/١.

(لَـؤوكَة)، وهـو في نظره كافٍ في أنّ الأصل أَلَكَ لا لأك، طالباً من الجميع إهمال المفردات والروايات المحرّفة[1].

والملاحظ أنّ رَفْضَ الأفغاني لكلمة (ملاك) ونقدَها، أنّها لم ترِدْ في معجمات اللغة ولم يَـرد فـيها شـاهد من منظوم الكلام أو منثوره يُعتمد عليه في قبولها وإقرارها، وذلك -من الناحـية المنهجية- حَسَنٌ ومطلوب. بيد أن علماء اللغة تناولوا اللفظة وبيّنوا اشتقاقها وأماطوا اللـثام عن أصلها، وإنّ صنيعهم هذا لا يقابل بالجحود والإنكار، فقد قال المازني: "وممّا أُلزِمَ حـذفَ الهمـزة لكثرة استعماله "مَلَك"، وإنما هو "مَلأك"، فلمّا جمَعوه ردّوه إلى أصله، فقالوا: "ملائكة، وملائك"[2]، واستشهد بقول علقمة الفحل:

وَلَستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تَنَزّلَ من جَوِّ السماءِ يُصَوّبُ[3]

فالمَلأك: الملك، وأصل تركيبه -كما يقول ابن جنّي- "الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف، لأنّ هذا هو الأكثر، وعليه تصرّف الفعل"[4]، وورد على ذلك غير شاهد كقول أبي ذؤيب الهذليّ:

أَلِكْني إليها وخيرُ الرَّسو لِ أعلَمهم بنواحي الخبر[5]

فأصلُ "أَلِكْني: أَلْئِكْني"، وعلى ذلك جاء (ملك) وأصله مَلأك، فيكون جذرها الثلاثي لأك لا ألك الـذي ذهب إليه الأفغاني. وعليه فإنّ همزة (ملأك) سُهّلت بعد نقل حركتها إلى اللام فصارت مـلاك بعد أن غدت الهمزة ألفاً، أو صارت (ملك) بعد نقل حركة الهمزة وحذفها، وهذا أجود من الجمع بين نقل الحركة والتسهيل.

---

(1) انظر: مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، ص١٣٠، وانظر نصّ القرار الخاص بكلمة مَلاك: كتاب الألفاظ والأساليب، ١/١٥٤.

(2) كتاب التصريف، ضميمة كتاب المنصف شرح كتاب التصريف، ص٣٦٤.

(3) صلة ديوانه، ص١١٨. والشاهد مختلف في نسبته، انظر: السابق، ص٣٦٤ ح١.

(4) المنصف شرح كتاب التصريف، ص٣٦٥.

(5) شرح أشعار الهذليين، ١/١١٣.

وذهب الدكتور محمد شوقي أمين إلى أنّ الكلمة من أصل غير عربي[1]؛ آرامية أو حبشية أو غيرهما، فتكون كلمة ملاك مولدة لكلمة (ملأك) المعربة من قديم، وهذا يعزز ما ذهب إليه الأفغاني وأكده أيضاً الأب الكرملي في اعتراضاته على الشيخ أمين ظاهر خير الله في كلمة ملاك إذْ قال: هل ورد الملاك في موضوع (الملك) في غير كلام النصارى؟[2] إذن فالجمع بين الاعتبارين وارد، اعتبار النقل والحذف واعتبار كون الكلمة مُعرّبة، فلا شك أنّ أصل الكلمة مَلأك، وهو كما يُلحظ أصل سامي، تَطوّر في العربيّة إلى صيغة (ملك)، فنزل فيها نصٌّ مقدّس وعليه شواهد في اللغة كثيرة.

لجنة المصطلحات

وكانت للأفغاني مداخلات جادّة على أعمال لجنة المصطلحات وما تُقدّمه للمجمع من مصطلحات في مختلف الفنون والعلوم[3]، وهي في مجملها تدور حول حذف كلمة في المصطلح، مثل: "التّطهير بالماء" بدلاً من "التطهير بسكب الماء". أو تصحيح نحويّ في تعريف المصطلح، مثل: "... أحاديّة المحور..."، إذْ فضّل الأفغاني أن يقال: الأحاديّة المحور. أو تغيير صيغة المصطلح، مثل: "الرقّاص" في سوريّة بدلاً من "البندول القذفي" في مصر. أو إبدال كلمة بأخرى، مثل استخدام كلمة "الحبر" بدلاً من "الأحبار" الواردة في تعريف المصطلح "عفص" من مصطلحات الكيمياء والصّيدلة. أو إضافة كلمة في تعريف مصطلح، مثل إضافة

---

(1) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ١/١٥٨.

(2) السابق، ١/١٥٦.

(3) كانت مداخلات الأفغاني مع لجنة المصطلحات في المجمع كثيرة جدًا لا مجال لرصد الأمثلة كلّها، غير أنّي سأمثّل لها بمثال واحد على كلّ ظاهرة منها. انظر: مؤتمر الدورة ٤٠/ ص١٣٨، ٢٠٤. ومؤتمر الدورة ٤١/ ص٣٣، ٨٠. ومحاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٤/ ص٦٩٦، ٧١٢، ٧٢٩، ٧٣٢-٧٣٥، ٧٥٠، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٦٨. ومحاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥ / ص٨٠٤-٨١٢، ٨٢٣-٨٢٤، ٨٣٦-٨٣٨، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٥-٨٥٠، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٧١-٨٧٣، ٨٧٨، ٨٨١، ٩٠٠-٩٠٢. ومحاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٧/ ص٦٤٠-٦٤٨، ٦٥٥، ٦٥٧-٦٦٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٨، ٧٢٨. ومحاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة ٥٠/ ص١٥٥، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٥-١٦٧. ولم أطّلع على مداخلاته في مؤتمريْ الدورتين ٤٢ سنة ١٩٧٦، و٤٣ سنة ١٩٧٧م إذْ لم يتيسّر لي الحصول عليهما.

"فسيه" إلــى تعريف "قابل للتّشوك" من مصطلحات علم الحيوان. أو إشارته إلى عدم وضوح المسصطلح، مــثل: "الـــتّماوت" من مصطلحات علم النفس، ويعني "جمود في الحركة يصيب الإنــسان أو الحيوان عندما يو جد ما يهدّد حياته"، فرأى أنّ التّماوت إظهار الموت، فالتعريف غيــر واضـــح، فأعــيد إلــى اللجنة لاستكمال إيضاحه. أو تغيير تعريف المصطلح، من ذلك "اختـــزال الإلمـــاع" من مصطلحات علم النفس، وهو "عملية يصبح فيها جزء من المثير قادرًا على استصدار استجابة كان المثير كلّه يستصدرها من قبل، فرأى الأفغاني أن يقال في تعريفه "قيام جانب من المثير بما كان يقوم به المثير كلّه"، وغيرها.

وكانت مداخلات الأفغاني هذه محلّ نظر لجان المجمع واهتمامها، فقد أخذت بمعظمها ورأت ترك قليل منها والإبقاء على صياغة اللجان كما هي. ويعود ذلك لما يتمتّع به من غَيرة علــى العـــربيّة وحرصِه أن تبقى لغة حيّة غير مشوبة، يشاركه الأستاذ بهجة الأثريّ في مثل هذه السّماحة والأريحيّة.

في لغة الصحافة

تـــشكّل لغـــة الصحافة -وما زالت- رافداً مهماً وكبيراً من روافد اللغة -أيّة لغة- بما يستجدّ فيها من استعمالات وأساليب جديدة، قد تكون سبباً في رقيّ لغويّ من جهة، أو انحطاطٍ لغــويّ مـــن جهـــة أخرى. لذلك، كانت لغة الصحافة مثار جدل الباحثين اللغويين؛ فقد تصدّى للصحافة ولغتها غير واحد منهم على رأسهم الشيخ إبراهيم اليازجي (١٩٠٦م)، إذ أنشأ مجلته الـــشهيرة "الـــضياء" فـــي مصر عام ١٨٩٨[1]، ونشر فيها مقالات عدّة نقدَ فيها لغة الصحافة، شـــكّلت فـــي مجموعها كتابه (لغة الجرائد) الذي حام حوله الباحثون ناقدين، فقد خطّأ اليازجيَّ غيـــرُ واحـــد منهم، وبرّؤوا الكُتّاب والصحفيين من كثير ممّا آخذهم به، كالجندي، والكرملي، ومـــصطفى جـــواد وغيرهم. ثم ظهر كتاب الزعبلاوي "أخطاؤنا في الصحف والدواوين" سنة ١٩٣٩، وشـــكّل البـــابُ الثانـــي مـــنه معجمــاً "في الأخطاء اللغوية المنتشرة في الصـــحف

---

(1) انظر: الحمادي، حركة التصحيح اللغوي، ص٣٨،٣٦.

والـــدواوين"[1]. ولعلّ هذا الاهتمام بلغة الصحافة، لما لها من أثر كبير في توجيه لغة الناس إنْ علـــى مـــستوى المقـــروء أو علـــى على مستوى المسمـــوع، يتغيّا الباحثون من ذلك الرّقي بالصحافة والصحفيين لتكون لغتهم خالية ومبرأة من الأخطاء والعيوب، فقد كانت بل "صارت الـــصحافة والإذاعة في بعض الأحيان أداة هدم، تهدم بالليل كلّ ما تَعِب في بنائه المدرّســـون في النهار"[2].

وكانـــت أعمـــال الـــسابقين مطلع القرن السابق ذات أثر كبير في التنبيه على أغلاط الـــصحافة وأقـــلام الكتّاب فيها، لكنّ الأمر لم يقفْ عن ذاك الحدّ، فقد تقدّمت هذه الوسيلة في أدواتها وطرق أدائها أو غيرها. لذلك، فإنّ إصلاح لغة الصحافة اليوم ممكن إذا توافرت عليها ثُلّـــة مـــن المخلـــصين، الـــذين يحرصـــون علـــى إظهارها لغةً فصيحة حيّة بعيداً عن الخلل والاضـــطراب، وأنّ العـــلاج -كمـــا يقول الأفغاني- في ضمير الصحفي والمذيع، "فهو الذي يـــسوق صاحبه إلى أنْ يأخذ نفسه بإتقان لغته وتوخّي السلامة لها وأنْ يقوي فيها بيانه وأداءه، ولا حافز على الأرض أقوى من الضمير"[3].

وفي النقد اللغوي للصحافة وقف الأفغاني عند لغة الخبر[4] منها خاصة، لأن الخبر هو مقـــصود القـــارئ أو السامع تجب العناية به والاهتمام به من حيث سلامةُ اللغة وجودةُ الأداء، وتكمـــن بلاغته "في سرعة وعي القارئ أو السامع له دون عناء، باللفظ السّهل الموجز الخالي من التزويق أو التفخيم خلوّه من الابتذال"[5].

---

(1) السابق، ص٤٣.

(2) الأفغاني، (لغة الخبر الصحفي)، ص٥٥، مع أن هناك صحفاً ومجلات كان لها أثر بيّن في النهوض بالعربية، منها مجلة الرسالة القاهرية للأديب أحمد حسن الزيات.

(3) الأفغاني، السابق، ص٥٥.

(4) ؟؟؟ -الأفغاني- للتدليل عليه- خمساً من نشرات الأخبار من مصلحة الإذاعة بدمشق، لتكون الأمثلة منقولة بالحرف، في الأيام (٧، ١٠، ١١، ١٤، ٢٠) من شهر كانون ثاني سنة ١٩٨٣.

(5) الأفغاني، (لغة الخبر الصحفي)، ص٥٦.

قِصَر الجمل

ويـــرى الأفغانـــي أن الخبر البليغ تكمن خصائصه في اثنتين: إحداهما قصر الجمل، وثانيتهما فعلية الجملة الخبرية؛ فالجمل القصيرة "أدعى إلى متابعة الذهن لها بيسر وراحة، أما الجمـــل الطويلة فإمّا أن يضيع المقصود منها على القارئ أو المستمع، وإمّا أن تسبّب له شيئاً من الإرهاق"[1]، ومثّل للجمل الطويلة بالخبر الآتي: "دعا وزير الخارجية الإيراني في تصريح أدلى به خلال توقّفه في مدريد وهو في طريقه إلى نيكاراغوا، المشاركين في اجتماعات مكتب التنـــسيق التابع لمنظمة دول عدم الانحياز، إلى تأييد النضال الشعبي الذي تخوضه نيكاراغوا ضـــد الاعـــتداءات السياسية والعسكرية والاقتصادية الذي (كذا) تقوم به الولايات المتحدة ضد نـــيكاراغوا"[2]، فهذه الجملة غير مستساغة الطول، ويخفّف من هلهلتها إعادة الفعل (دعا) قبل قوله (إلى تأييد) على حد تعبير الأفغاني.

فعلية الجملة الخبرية

أمّـــا فعلـــية الجملة الخبرية، فلأنّ الهدف منها –كما يقول الأفغاني– إطلاع القراء أو المـــستمعين علـــى الأحداث الجارية، غير أنّ هذه الخصيصة صار الخروج عليها مألوفاً في موجـــزات الأنـــباء خاصـــة، ومـــثاله: "الـــرفيق فلان (وبعد ثماني كلمات) يقول في جريدة الـــنهار..."[3]، "ولـــو بـــدأ بالفعـــل (قال الرفيق في جريدة النهار:...)، كان أقرب إلى طبع العـــربية"، ذلـــك أنّ إلْـــفَ الترجمة الحرفية السريعة مسؤول عن تجاوز السليقة في مثل هذا الأسلوب.

مُعوّقات الخبر البليغ

وللخبـــر البلـــيغ مُعوّقات عِدّة، منها[4]: التلوّث بآثار الترجمة الحرفية السريعة، ومردّه إلـــى قوّة محرّري الصّحف ومعدّي نشرات الأخبار في لغة أجنبية وضعفِهم في اللغة العربية،

([1]) السابق، ص٥٦.

([2]) السابق، ص٥٦.

([3]) السابق، ص٥٦.

([4]) انظر: السابق، ٥٧–٦١.

فهـؤلاء -نتـيجة تأثرهم بالترجمة- يقذفون كلّ يوم كلماتٍ وتراكيبَ ركيكةٍ، تَشيع عند القراء والمثقّفـين ويتأثرون بها كأنها لغة سليمة، فالترجمة الحرفية لها "بلاء على ملَكة المترجم بحيث لا تمضي على معاناته لها مدّة حتى تُفسِد ملكته وتَقضي على أصالتها"[1].

ومـنها: الفوضى في استعمال الأفعال، ومثاله الخبر "السيّد الرئيس يتلقّى اليوم مكالمة هاتفـية من الرئيس اللبناني"، والخبر "قوات الاحتلال الصهيوني تمنع قافلة للجيش اللبناني من العبور"، والخبر "في الساعة العاشرة من صباح اليوم يستقبل وزير الداخلية وفود المحافظات"، والمكالمـة تمّت في الخبر الأول قبل كتابة النشرة بساعات، والمنعُ حصل قبل يوم على الأقل، والاستقبال حصل صباحاً وأذيع الخبر مساءً، "فتتبسّم عجباً من الفوضى في استعمال الأفعال"[2]، وذلك خلط لا مسوّغ له في تداخل الأفعال واضطراب استعمالها.

ومـنها: الفصل بين المتضايفين، إذْ يُفصل بينهما بالمعطوف وحرف العطف، ومثاله: على مديري ومعلمي المدارس الحضور، أو رَفَعَ مديرو وموظفو وعمال شركة (كذا) مطالبهم إلـى وزارتهـم، والخبر "تُشكّل خطورة على ما أسماه أمن ووجود إسرائيل"، وفي خبر آخر "ومناقـشة وتقـويم الأحداث". ويحمّل الأفغاني الصحف والإذاعة مسؤوليّة شيوع هذه الركاكة التـي أفسدت تعابير الناشئة والكبار من كثرة التكرار، ولا شك في أنّ أول من أذاع هذا الخطأ صحفي أو مذيع عمل بالترجمة الحرفية[3].

ومـن معـوقات الخبـر تتابع الإضافات، فما قلّ عن ثلاث إضافات تستسيغه العربية كقولك: خالد تلميذ مدرسة الميدان، وإنْ كان قولك: تلميذ في مدرسة الميدان أسوغ وأخف على حـدّ تعبير الأفغاني. ويقع الثقل في ثلاث إضافات ويَكبر في أربع ويَعظم في خمسٍ، فممّا جاء

([1]) السابق، ص٥٨.

([2]) السابق، ص٥٧.

([3]) السابق، ص٥٨، وصواب الأمثلة السابقة: على مديري المدارس ومعلميها..، ورفع مديرو شركة (كذا) وموظفوها وعمالها مطالبهم، وعلى أمن إسرائيل ووجودها، ومناقشة الأحداث وتقويمها. وقد أجاز مجمع القاهرة هذا الاستعمال ورفع الحرج عنه (انظر: في أصول اللغة، ٣٠/٤).

على الأربعة الخبر: "إنّ وزراءَ دفاعِ دولِ معاهدةِ وارسو سيعقدون اجتماعهم"، وعلى الخمسة في الخبر السابق: "لجنة وزراءِ دفاعِ دولِ معاهدةِ وارسو تتابع اجتماعاتها في براغ"[1].

ويمكن فصل التتابع السابق بقولك: وزراء الدفاع لدول معاهدة، ولجنة وزراء الدفاع لدول معاهدة وارسو، ويرى الأفغاني أنّ التّرجمة الحرفية هي التي جنت على المحرّر لأن الخبر مترجم[2]، لكنه لا يُعذر في صوغه الخبر "يُصدر مرسوماً بتحديد موعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات" بتتابع خمس إضافات، وكان أولى له "أن يستغني عن كلمة (إجراء) لعدم ضرورتها فيقول: "يُصدر مرسوماً بتحديد موعدٍ لانتخابات مجالس المحافظات"، إذاً لأراح واستراح وعافى الناس من هذه الركاكة"[3]، ومثله الخبر "أمين سرّ منظمةِ طلائعِ حربِ التحرير".

ومنها عدوى الخطأ التي تسرّبت إلى العربية عن طريق الترجمة، ومثاله قول القائل: أمين عام التنظيم، ومدير عام السكك الحديدية، وأمين عام وزارة الداخلية، وهذه التراكيب لا معنى لها لأنّ إقحام كلمة (عام) فيها جعلها من غير معنى، وهذا "لحن وركّة تَسَرّبَا إلى بعض الاقطار حديثاً... وما أظنّ أني سمعت مثل هذه الهجنة النابية إلاّ من قريب في إذاعة الأردن وسورية"[4]. وصواب تلك التراكيب لا يقلق الناطقين بها ولا يُجْهدهم، فيقولون: الأمين العام للتنظيم، والأمين العام لوزارة الداخلية، والمدير العام للسكك الحديدية.

والغريب أن مجمع القاهرة أجاز مثل هذه التراكيب وجعلها من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته بدليل أنه ورد عن العرب قولهم: مسجد الجامع، وجانب الغربيّ، ودار

---

(1) السابق، ص٥٨، وقد أجاز مجمع القاهرة تتابع إضافتين على معنى في أو اللام كقول القائل: محكمة استئناف طنطا، انظر: في أصول اللغة، ٣١/٤.

(2) السابق، ص٥٨.

(3) السابق، ٥٨.

(4) الأفغاني، (لغة الخبر الصحفي)، ص٥٩.

الآخـــرة، ومكـــر الـــسّيئ ، وصلاة الأولى، مع نصّه بأنّ الوجه الفصيح أن يقال: الأمين العام للجامعة، والمجلس المحلي لبنها، أو أمين الجامعة العام، ومجلس بنها المحلي[١].

ومـــثال عـــدوى الخطأ في الإذاعات أيضاً كلمة (كادر وكوادر) الفرنسية بدل (مِلاك ومِلاكــات) لأجهـــزة الدولـــة والمؤســسات، والكلمة الأجنبية (بروتوكولات) بدل الاتفاقات، و(مـــدراء) جمعاً لمدير بدل (مديرين)، وكلمة (الشّبورة) بدل (الضّباب) وهي من دارجة بعض قرى لبنان، و(أذاع راديو بيروت) في نشرة، (وقالت إذاعة بيروت) في نشرة بعدها[٢]...

ومـــن معوّقات الخبر البليغ كلمات تدلّ على غير المقصود منها، ومثالها قول المذيع: لـــيقوموا بواجـــباتهم، والكاتب يريد: بالواجب عليهم، والفرق بينهما واضح. ومثالها قوله:"ما ســـبق للعرب أن أقرّوه في سابق اجتماعاتهم"، فاللفظ يدل على ما سبق اجتماعاتهم والمقصود مـــا قـــرّر في اجتماعاتهم السابقة. ومثالها: "وقد فشلت سلطات الحكم العسكري الصّهيوني في مساومته"، والمقصود (أخفقت) لا (فشلت)، لأن الفشلَ الضعفُ،والإخفاقَ الخيبةُ وعدمُ النجاح، ومـــثالها:"إنّ التّضخم المالي سيرتفع بمعدل (١,٤) بالمئة عن نفس المعدل في التضخم خلال العـــام الفائت"، وصوابه: (سيرتفع بمعدل ١,٤ في المئة على المعدل نفسه خلال العام الفائت)، لأنّ المقـــصود التوكـــيد، "وتقـــديم المؤكّد على المؤكَّد لحن تسرّب من الترجمة الحرفية وعدم الانتباه إلى اختلاف اللغات في استعمالها"[٣].

أما التركيب (وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فهو يدلُّ على اهتمامنا) على الاعتراض بالشّرط، فيـــرى الأفغانـــي أنّ مَن ينعم النّظر فيه يجده على عكس المقصود، "فهو يعني أنَّ هذا لا يدلُّ علـــى شـــيءٍ ما؛ فإنْ كان فيه دلالة على شيءٍ ما؛ فرضاً – فهو يدلّ على الاهتمام. وهذا مع

---

(١) في أصول اللغة، ٢٩/٤، وتسويغ الأستاذ محمد شوقي أمين لهذه التراكيب إذْ نقل أنّ ذلك مذهب الكوفيين، ولم ينكر أمثلته البصريون بيد أنهم لم يقيموا عليه قاعدة تجيز إضافة الموصوف إلى صفته، قال: "إنّ إجازة الاستعمالات العصرية لا تغدو سنة العربية في مرونتها وطواعيتها للتصرف وقبولها لأنماط التخفيف والتيسير في صور التعبير"، (في أصول اللغة، ٤٠/٤).

(٢) انظر: الأفغاني، (لغة الخبر الصحفي)، ص٥٩، ٦٠.

(٣) السابق، ص٦٠.

رِكّـــته مُـــضْعِف للمعنى المراد، والصّواب إسقاط الجمل الشرطية كلّها بحيث يبقى (وهذا يدلّ على اهتمامنا)، فإنْ أردنا الحصر قلنا: وهذا إنّما يدلّ على اهتمامنا"[1].

ومـــن معـــوّقات الخبر البليغ عند الأفغاني متفرّقات تَشيع في الصّحف والإذاعة، منها خمس كلمات "لا يجوز إغفال التنبيه عليها لِتَسرّبها إلى الخاصّة أيضاً فهي من الخطأ الحديث"[2]، مـــنها مـــا جاء على صيغة (تَمَفْعَل)، ومثاله: يَتمركزون، ويَتمحورون، وجاء في الأخبار: يتمركـــزون فيها، ودعا إلى نبذ التّمحور حول الأنباء القُطريّة، فلا داعي -في نظر الأفغاني- إلى إقحام الميم ثم الاشتقاق منها، لأنها ليست من أصل الكلمة. وإقحام الميم إنما جاء لاشتقاقها مـــن الأســـماء؛ فتَمحورَ من المِحْور، وتَمركزَ من المَركز، وتَمَنْطقَ من المِنْطقة، وتَمَذهبَ من المَذْهب، وتَمَدرعَ من المِدْرعة، وتَمَسكنَ من المِسْكين، وتَمَكحلَ من المُكْحُلة، وتَمَسْلَمَ إذا تسمّى مُـــسلماً، ودلالتها كلّها تختلف عن دلالات: تَحَوّرَ، وتَركّزَ، وتَنَطّقَ، وتَذَهّبَ، وتَدَرّعَ، وتَسكّنَ، وتَكَحّلَ، وأَسْلَمَ.

والاشـــتقاق مـــن الأســماء أجازه مجمع القاهرة ودعا إليه الأفغاني نفسه. وعليه، فإنّ أصـــل (تَمَفْعَـــلَ): مَفْعَـــلَ، فِعل مُلحق بالفعل الرباعي المجرد (فَعْلَلَ)، و(تَمَفْعَلَ) مزيد بحرف الـــتاء؛ والمـــيم مـــن أهم حروف الإلحاق، ذلك أنها "تقع في صَدْر صيغة قياسية هي المصدر الميمـــيّ، ثمّ تدخل في صَوْغ الفعل الملحق على توهّم أصالتها"[3]. لذلك، فإنّ استخدام التّمحور والتّمركـــز الـــيوم لـــه دلالة واضحة في الدوران حول شيءٍ معين، وإنّ إقحام الميم للاشتقاق ضـــرورة صـــرفية يتعيّن الأخْذ بها والقياس عليها، لأنّ "حال الاشتقاق من الزوائد هو كحال الاشـــتقاق مـــن الحروف الأصلية في عُرف العربية، وكلّ منهما يُراد لدلالته الخاصّة، ويُقْصد إليه قَصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى"[4]، لذلك فإنّ توهّم الأصالة الذي أشار إليه الدكتور

([1]) السابق، ص٦٠-٦١.

([2]) السابق، ص٦١.

([3]) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٧٧.

([4]) بهجة الأثري، مزاعم بناء اللغة على التوهّم، ص٣٢.

شـــاهين غيـــر صـــحيح، لأنَّ العرب رَعَوْا حرفية الزوائد، وقرّروا الاشتقاق منها، وهو أمر يقتضيه التطوّر والتوسّع اللغويّان، ولتستجيبَ له طبيعةُ العربية المَرِنة ولا تستعصي عليه على حـــدّ تعبير الشيخ الأثري، والدليل على ذلك قول الخليل: "فرّقوا بين أسماء الدِّرْع، والدُّرّاعة، والمِدْرعة لاختلافها في الصّفة، إرادة إيجاز في المنطق. وتَدَرَّع مِدْرَعته وادَّرَعَها وتَمَدْرَعها، تحمّلـــوا مـــا فـــي تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفيةً للمعنى، وحِراسةً له، ودلالة علـــيه؛ ألا تـــرى أنهـــم إذا قالوا: تَمَدْرَعَ -وإنْ كانت أقوى اللغتين- فقد عرَّضوا أنفسهم لئلاّ يُعـــرف غرضـــهم: أمِـــنَ الدِّرْع هو أم من المِدْرعة؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم، حتّى أقرّوه إقرار الأصول، ومثله: تَمَسْكَنَ، وتَمَسْلَمَ"[١].

وعلـــيه، فإنَّ الأفغاني يعود بالصّيغة إلى أصلها، وأصل يتمركزون يتركّزون، ويرى أنَّ التّمحور أبشع من التّمركز، ومعناها في الخبر غير صحيح، لأنهم يريدون معنى: يدورون حـــول الأنـــباء القُطْريّة[٢]. ولا أدري إذا كان هذا المعنى يختلف عن أن تكون الأنباء القُطْريّة محـــوراً وهدفاً؟ وكان الأفغاني نفسه طَرِبَ يوماً ما إلى كلمة (التَّشرذم) التي استخدمها الرئيس اللبنانـــي لأول مرّة، وطرحها للاستعمال العام كونها مشتقة من الاسم (شِرْذِمَة)، فبماذا تختلف التّمحور عن التشرذم؟!.

الفعل أكّـــد وتعدّيه بالحرف

ومن الكلمات التي يُنبّه الأفغاني على خطئها تعدّي الفعل (أكّد) بحرف الجر(على)، فقد جاء في الخبر: أكّدت عليها المؤتمرات...يؤكد يومياً على التزامه، ويرى أنَّ إقحام (على) بعد الفعـــل هُجْـــنة قبـــيحة، وتكرارها هو الذي أشاعها[٣]. وما زالت شائعة على ألسنة العامّة بله الخاصّة إلى يومنا هذا، ولشيوعه خطأً صار كصوابٍ مهجور.

---

(١) تاج العروس، مادة (درع)، ٢٠/٥٣٩.

(٢) انظر: الأفغاني: (لغة الخبر الصحفي)، ص٦١.

(٣) انظر: السابق، ص٦١.

أي (نكرة تامّة)

ومنها استعمال (أي) استعمالاً خاطئاً في غير مجاريها (الاستفهاميّة، والشّرطيّة، والموصوليّة، والكمالية)، ففي الأخبار: لم تتقرّرْ بعدُ عقْدُ أيّ قمّة، ومَنعت... دخولَ أيّ طالب، وتُعارِض... أيّ علاقة مع الكيان الصهيوني، فهذه الاستعمالات لم تقتصر -في رأي الأفغاني- على الصّحف والإذاعة، "بل عمّت بها البلوى حتى تسرّبت إلى الكتب المدرسية والثقافية بل إلى اللّغة الدّارجة التي يُتَفاصَحُ بها... وأصلها الترجمة الحرفية الخاطئة لِ(Any) الإنجليزية"[1].

ويصحّح الأفغاني الاستعمال الخاطئ لـ(أي)، بأنّ الكلمة الصحيحة التي يجب أن تحلّ مكانها، هي كلمة (كُلّ) قبل المضاف إليها أو كلمة (ما) الدالة على التنكير بعدها، وصواب الأخبار السابقة: لم يتقرّر بعدُ عقدُ قمّةٍ ما، ومَنعت... دخول كلّ طالب، وتُعارض... كلّ علاقة مع الكيان الصّهيوني.

مع عاطفة

ومنها استعمال (مع) استعمالاً خاطئاً أيضاً، إذْ "تأتي بعد جملة تامّة الدلالة، وتعني مصاحبة ما قبلها لما بعدها، ومجيئها قبل أن تتمّ الجملة هو محطّ الإنكار"[2]، ومن أمثلتها في الأخبار: "وكان قد اجتمع أمسِ مع السّفير الأمريكي"، و"للالتقاء مع المسؤولين...لعقد اجتماعات مع المسؤولين"، و"قال وزير الخارجية الإيراني: إنّ حرب بلاده مع العراق هي حرب دفاعية"، وصوابها: اجتمع هو والسفير أو بالسفير وللقاء المسؤولين..لعقد اجتماعات بهم، وحرب بلاده للعراق[3]. ولعلّ استخدام (مع) في هذه التراكيب يجعلها بمعنى الجرّ لا العطف ولا الظّرف.

([1]) السابق، ص٦١.

([2]) السابق، ص٦٢.

([3]) السابق، ص٦٢.

هذا الإذاعيّة

أمــا كلمة (هذا) التي تَكثر في الأخبار والإذعات والبيانات، فهي -كما يقول الأفغاني- مُفــردة تقع مبتدأ لا خبر له، بل لا معنى لها ولا يُعلم المراد منها، وهي كالنقطة بين كلامين، واقتــرح تــسميتها (هذا الإذاعية)، وبيانها: لا معنى ولا إعراب، هي صوت والسّلام[1]. ولعلّ الأجــود مــن كونها صوتاً، أن تكون أداة ربط تربط بين فقرات الموضوع الواحد كغيرها من أدوات الــربط الكثيرة، لِما يُلحظ من كثرة استخدامها في غير الإذاعات كذلك، أو أن تكون أداة استفتاح يُفتتح بها كلام جديد.

في الأساليب

كانــت للأفغاني هِمّة عالية ونشاط حثيث في متابعةِ ما يَصدر من كتب ومجلات حتى غــدا ذلــك ديدنَــه وهِجّيراه، فقد كانت لمجمع دمشق سُنّة حميدةٌ في قراءةِ ما يَصدر من كتبٍ جديــدة وكــتابة تقاريــرَ حــولها، تُرصد فيها الأخطاء اللغوية والمطبعية ليَفيد منها المؤلفون والقــرّاء على حدّ سواء[2]. ومَن يطالع صفحات المجلة -مجلّة المجمع- في مجلداتها الكثيرة، يَلحظ ذلك واضحاً جلياً.

عــاب الأفغاني طريقة التأليف بعد المئة السّادسة للهجرة المتمثلة في المتون والشروح والحواشــي والتقاريــر، وعَــدّ ذلك من العلماء بدعةً بل رواسبَ أسلوبيةً جمدت فيها الملكات وصــدئت، فأنــتَجت مــؤلفاتٍ تتصف بالسّقم والركّة والاستغلاق المُتعمّد في العبارة، ثم بدأت تنحــسر بلــوى المــتون بعد النهضة الحديثة، وأخذ المعلّمون في المشرق خاصّة يؤلفون كتباً يدرّسونها للطلاب[3].

---

(1) السابق، ص٦٢.

(2) عرضت للكتب التي عرّف بها الأفغاني في التمهيد (انظر ص٢٠-٢٣). وكان الأفغاني يرصد في نهاية كلّ تعريف ثبتاً بالأخطاء اللغوية والأسلوبية، تكون دليلاً للمؤلف عند طبع الكتاب مرة أخرى، ليس من غرض البحث هنا إثباتها والتعليق عليها لأنها ممّا يُعرف من اللغة بالضرورة.

(3) انظر له: (من غرائب الأساليب، ص٣٦-٣٩). ويذكر الأفغاني أنّ متن (سيدي خليل) في الفقه المالكي وما عليه من شروح وحواشي، ما زال هو العمدة في المغرب العربي.

وقـــاده إلـــى هذا الحديث كتابٌ مُستغلِق في عبارته، غريبٌ في أسلوبه أُهدي إليه سنة ١٩٤٩م عـــنوانه (جَبْـــر القِيمَة) (١)، أهداه المؤلف إلى والده في أربع صفحات منها قوله: "أيْ أبـــي، إنّ حنينـــي إلـــيك لا ينتهي، إني من أبره، عرفت صاحب الأبد... وعرفت كيف خلق الحنـــين..وأودعه وأوحاه في الجسد...فكرة ذات جدد، أحد...وبذلك أكون أن تكون.. فوجدتك مـــن نقطة الفقد، وحين البأس..لحظة هي الظنون.. تهتف من عمق الوهد، وعمر اليأس: إنني رجعـــت مـــنك بالمنون..." (٢). وفي المقدمة نقرأ: المدّ الأعلى.. كتاب المعرفة..لرفع الأعلى لثنائية كَسْر المعرفة البشرية تحت جذر العرفان.

قـــرأ الأفغانـــي فـــي الكتاب وحاول فهمه بيد أنه لم يفلح(٣)، يقول: "وجدته يتكلم عن (الديالكتـــيك) نـــاقلاً قولاً مفهوماً لـــ (ستالين)، ثمّ مناقشاً له في غوصٍ عميق ما استطعت إلاّ مـــتابعة تعابيـــره دون إدراك كلّي لفقراته، لكني انتهيت إلى أنّ الكِتاب في الجملة يناقش آراء ســـتالين ومذهـــبه فـــي أسلوب يزخر بمصطلحات لعلّ أكثرها من وضعه، ونُقولٍ عن فلاسفةٍ غـــربيين واضـــحة المـــراد، ثـــمّ يلفّهـــا الغموض بمناقشته لها بأسلوب يوقع قارئه في دُوار فغيبـــوبه"(٤).

ولعـــلّ المؤلف وَضَع كتابه لشريحة من القرّاء والكُتّاب من غير العرب، وخاصة أنه عالج فيه موضوعاً يتصل بالنظريّة الشيوعيّة وما فيها من تفريعات ومصطلحات، فكان الكِتاب بحلّـــة عربيّة وروح جدليّة ماركسيّة، بدليل أنّ المؤلّف كان أكثر وضوحاً في حواشيه منه في

---

(١) صدر في سنة ١٩٤٨ ويتكون من ٢١٦ صفحة من الحجم المتوسط، وعنوانه "جبر القيمة المادية الشيوعية أو عدم الذات". انظر: معجم المؤلفين السوريين، ص٤٧٤.

(٢) نقلاً عن (غرائب الأساليب، ص٣٩، ٤٠).

(٣) ذكر الأفغاني أنه كلّف بعد عجزه عن فهم الكتاب أحد طلابه أن يقرأه ويتصل بمؤلفه لبيان ما استغلق من عبارات الكتاب، ويكتب دراسة عن سبب غموضه واعتياص فهمه، أهو كثرة المصطلحات الشخصية، أم شدة الإيجاز...؟ فعاد الطالب يخفّي حنين وقال له المؤلف بعدما عرف مقصده: لقد كلفك أستاذك شططاً، إنّ الذين فهموا كتابي في العالم العربي كلّه لم يبلغوا سبعة أشخاص انظر: السابق، ص٤٠ الحاشية.

(٤) السابق، ص٤٠.

مَتْنه، حتى لكأنّ المحشّي غيرُ الماتِن كما يقول الأفغاني، ففي تعليقه على كلمة (العقل) قال في الحاشـية: "نحـن لا ولـع لنا بالعقل...فهو –عندنا– ضرورة للبشريّة ابتدائيّة...إنه اللّجام مع الجماع... في الحيوانية.. والبشرية الابتدائية.. أما في الانعتاق ومراقي الحرية.. فالعقل تخلف وانطراح، إنه القيد الذي يزول، والذلّ الذي يدول ويحول"[1].

إذن، فـلا يَعنـي عدمُ فَهْم الكتاب في العربية أنه لا يحتوي أفكاراً ذات بال، لكن كان أولـى به –والحال هذه– أن يضع كتابه بلغة أصحابها، ثمّ يقوم هو نفسه –أو غيره– بنقله إلى العـربية فـيكون مفهـوماً متداولاً بين أيدي القرّاء والباحثين، وخاصة أنّ المؤلف –كما يقول الأفغانـي– قويّ في ملكته العربية، إذْ أورد له الأفغاني بياناً انتخابياً –على سبيل المقارنة بين أسلوبه في الكتاب وأسلوبه في البيان– جاء فيه: "لقد رشّحتُ نفسي للنيابة، وإنّ ترشيحي لحجّة لـي علـيكم لا أُخلـيها مـن عنق أحدكم حتى يصير إلى الله، فيحكم بيني وبينكم وهو أحكم الحاكمـين...، ولقـد والله أدّبني ربي بالتجربة والألم واعتراك الباطن، وأدّبني أبي بالنّصيحة وبالحـرمان والعقـوبة... ولطالما خفضت جناح الذّل لصغيركم ولفقيركم ووضيعكم، ولطالما والله كـنت أهبّ واقفًا قائمًا خادمًا بين يدي ضعيفكم– على ضعفي وسقمي– حتى يرجع عنّي راضياً من الله حقّ الرضا"[2].

إذا كـان الأسـلوب هو الرجل نفسه[3] بحسب تعبير بوفون (١٧٨٨م)، فهل الأسلوب واحد في العملين السالفين؟ لا شكّ أنّ فارقاً كبيراً بينهما، اختلفت فيهما شخصية الكاتب وتكرّر فـيها استعمال اللغة بشكل واضح، وذلك مناقض لتعريف بوفون الآنف، لذلك تساءل الأفغاني بعـد قـوله: "إنْ كـان –وقد كان– حقاً قول محلّلي النصوص المستنبطين منها ما شاؤوا من صـفات أصـحابها ونفـسياتهم، فمـا تفسير علم النفس الأدبي لهذا التّباين في الفكر والروح

([1]) ص٥١، نقلاً عن السابق، ص٤١ الحاشية.

([2]) نقلاً عن السابق، ص٤١-٤٢.

([3]) انظر: شكري عياد، اللغة والإبداع، انترناشونال برس، ط١، ١٩٨٨، ص٢٤.

والأسلوب؟؟"[1] إنّه الإغراب والتعقيد والتقعير[2]؛ فإنّ بعض من يملكون المَلَكَة تَندُّ بهم أنفسهم أن يكونوا في غير سياق الآخرين، قال ابن قتيبة في وصفه بعض المتحذلقين في عصره: "له ترجمةٌ تَروق بلا معنى، واسمٌ يهول بلا جسم، فإذا سَمع الغُمْرُ والحدثُ الغِرُّ، قوله: الكونَ والفسادَ وسَمْعَ الكيان، والأسماءَ المفردةَ، والكيفيّةَ والكميّةَ والزمانَ، والدليلَ، والأخبارَ المؤلفةَ- راعَه ما سمِعَ، فظنَّ أنَّ تحت هذه الألقاب كلَّ فائدة وكلَّ لطيفة، فإذا طالعها لم يَحْلَ منها بطائل"[3].

أمّا السّجع، فهو أسلوب من أساليب العربية اعتنى به العلماء وصَدَروا عنه، وكان أسلوبَ فنٍّ في التراث هو فنّ المقامات، بل إنّ الخَطيب يحرص في الخَطابة على العبارات المسجوعة والكلمات المترادفة، ثمّ صار "السّجع لعناوين الكتب تقليداً متّبعاً في المئة السّادسة فما بعد"[4]. بيد أنَّ هذا الأسلوب عشا ضَوْؤُه وهدأت ناره -إلاّ في قليلٍ نادرٍ- في النصف الأول من القرن العشرين.

ذهب الأفغاني إلى أنّ السجع كبقية أقسام الكلام، "إذا صَدَر عفواً من بليغ مطبوع في مقام يقتضيه فهو حسن، وإلاّ فلا"[5]. أي أنّ كراهة السّجع تكمن عندما يكون متكلّفاً غير مطبوع، وخاصة في عصر ضعفت فيه الملكات، وشخصت فيه الأبصار إلى التّخفّف من ثقل

([1]) (من غرائب الأساليب)، ص٤٢.

([2]) من أسباب الإغماض والتعقيد في العلم كما ذكرها الأفغاني: صَون العلم عن غير أهله، وإشعار عُشّاق المعرفة بالحاجة إليهم لشرح ما استغلق من مسائل العلم (السابق، ص٣٧)، وزاد الدكتور أحمد الحوفي سبباً آخر هو عجز الأديب عن التعبير عما في نفسه، وأرجع الأستاذ محمد عبد الغني حسن الغموض إلى قدرة الأديب الفائقة لا عجزه (انظر: محاضر جلسات مجمع القاهرة في الدورة ٤٧، ص٦٦٣)، وهذا في ظنّي أقوى من ذلك، لأنّ العاجز عن التعبير كيف يقوى على الإغراب؟

([3]) أدب الكاتب، ص٧.

([4]) انظر: الأفغاني، (آخر ساجع في الشام)، ص٩٠، وكان الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد آخر من حُبّب إليه سجع العناوين في العصر الحديث.

([5]) السابق، ص٩٤، ويروي الأفغاني في هذا البحث معركة حول السّجع قامت بين الأستاذ محمد كرد علي والأمير شكيب أرسلان، عاب فيها الأول على الثاني تقديمه بعض الكتب بمقدمات مسجوعة متكلفة، تختلف عما ألفه الناس في أدب الأمير من إسهاب وترسّل.

الأســاليب لعجــزها عن إدارتها وفهمها. وعليه، فإنّ السجع المطبوع ممّا أحبّه الأفغاني ودعا إليه، وجسّد محبّته تلك في التعريف بحامل لواء السجع المطبوع الجميل الأستاذ نظير زيتون[١] (١٩٦٧م)، يقــول: "كان السّجع على لسان نظير زيتون ينثال سهلاً سائغاً عذباً يُطرب رنينه ويُبهــر تدفّقــه، ولو شاء جَعلَ كلامه كلّه سجعاً، فهو فيه قريعُ أبي العتاهية في شعره سلاسةً وطبعاً، ويرى أن ما خلّفه نظير زيتون "هو أدب قبل أن يكون سجعاً أو غير سجع"[٢].

لــذلك، فإنّ ما علّق به الأستاذ فؤاد الشايب (١٩٧٠م) على مقال "نجوى وذكريات من نظيــر زيــتون إلى شفيق المعلوف" كان سلبياً في نظر الأفغاني، لأنّ نظيراً غدا ظاهرة أدبية مطــبوعة فــي السجع غير متكلفة، يَشهد له أنّ الشايب نفسه قال فيه: ولولا أنه نظير زيتون، ولــولا حــبّه العظــيم لعربيته وعروبته، لقلنا: إنه أسلوب عفى عليه الزمان، وخلّفته وراءها الــركبان"[٣]. وقــد ســاق الأفغاني نماذج من المقالة، منها: "بين رفاق تآلّفت قلوبهم، وتجنّدت أرواحُهــم للمــروءات والمَكرُمات، والذّود عن أم اللغات والعادات، فكانوا أحنى ضلوعاً على الحــرف العربــيّ من المُرْضِعات، وأوفى بالضّاد من شيوخها السادات، وأكلفَ بالفصحى من صــوفيّ بالعــبادات، وأغــضبَ للغــة القــرآن مــن مضريّ في حرمة المساجلات وعكاظ المغامرات"[٤]، وأخرى غيرها، ثم قال:

"شعرت أن الكاتب يغرف من قلبه الطّافح بأنبل العواطف، وأنّ لغته السّاجعة طاوعته بــل ســابقته إلــى هذا الغَرْف، وأنت حين تكون حيال أدب مطبوع لا تسأل عن شكله، فليكن شــعراً أو ســجعاً أو مرسلاً، حَسْبُك من قوةِ الطّبع وعدوى الانفعال والتأثر"[٥]. ذلك هو عين

---

(١) ولد في حمص سنة ١٩٠٠م وتوفي فيها، هاجر إلى البرازيل سنة ١٩١٤، وعمل في التجارة والصحافة، كان عضواً في العصبة الأندلسية والنادي الحمصي وخطيبهما، وله مجموعة من الكتب والروايات. (انظر: معجم المؤلفين السوريين، ص٢٣٢).

(٢) (آخر ساجع في الشام)، ص٩٥.

(٣) مجلة المعرفة الدمشقية، ع٢٧/١٩٦٤، نقلاً عن السابق، ص٩٧، وكان الأستاذ الشايب أول رئيس تحرير للمجلة التي أصدرتها وزارة الثقافة، ولد في محافظة دمشق سنة ١٩١٠، وعمل في الصحافة وتقلّب في مناصب عدة آخرها مدير مكتب الجامعة العربية في البرازيل... . (انظر معجم المؤلفين السوريين، ص٢٦٨، ٢٦٩).

(٤) نقلاً عن (آخر ساجع في الشام)، ص٩٦.

(٥) السابق، ص٩٦.

الرضا والصواب، فكثير من الأفكار لا تَحلو إلاّ إذا اعتَوَرتها سَجْعتان أو سَجَعات، وشرط حلاوتها خروجها سائغة من غير تكلّف، قال محمد كرد علي في نقده سجع الأمير أرسلان داعياً إلى أساليب البلغاء: "يوم لا هذا التّرصيع والتّسجيع، ولا ذلك الضرب المستكره من أنواع البديع"، وقال: "ونحن إنما نكتب لنفهم لا لنُعجم ونُبهم"[1]، فهو على الرغم من نفوره من السّجع وانتصاره للمرسل من الكلام، إلاّ أنه يعتريه السجع من حيث لا يَشْعر وذلك المطلوب.

أما السّجع المتكلّف، فكان الأفغاني يعيب عليه وينفر منه؛ ففي تحقيقه كتاب (الإفصاح) لأبي نصر الفارقي (٤٨٧هـ)، اعتمد في ترجمته على (معجم الأدباء) لياقوت الحموي (٦٢٨ هـ) لأنه أقدم مترجميه وفاة، ما خلا صاحب (خريدة القصر في شعراء العصر) العماد الأصفهانيّ (٥٩٧هـ)؛ فتَرجَمَتُه للفارقي ترجمةٌ مُسجعة بل تافهة في نظر الأفغاني الذي يقول: "لئن كان لمترجمي الفارقي في سيرته ما يُقال ويُنْتقد، إنّ في إجماعهم على الإشادة بأدبه وفضله ما يلفت النظر ويدعو إلى الإعجاب... وأنا أعفيك من ثمانية أسطر من السجع البارد الفارغ الذي لا طائل تحته ممّا اعتاد صاحب الخريدة بَدْءَ تراجمه به كأنه يكتب (وظيفة إنشاء مسجعة)، وأمثل لك بتعريف ياقوت له في سطرين تعني كلّ كلمة منهما معناها الدقيق الصحيح الصادق"[2]، قال ياقوت في ترجمة الفارقي: "شاعر رقيق الحواشي، مليح النظم، مستمكّن من القافية، كثير التجنيس، قلمّا يخلو له بيت من تصنيع وإحسان وبديع"[3]. ولعلّ إلْفَ الأفغاني المطبوعَ من الأساليب كالسّجع والجناس ودعوتَه إليه، جَعَله يُؤْمن أن شِعْر الفارقي جِناسُه مطبوع غير متكلف يألفه السّامع ويُشنّفُ آذانه به، يقول: "ولولا ما نصّ عليه مترجموه

([1]) نقلاً عن السابق، ص٩٣.

([2]) الإفصاح، ص١٨، وانظر: ص١٠ ح٢، انظر: خريدة القصر وجريدة العصر، (قسم شعراء بلاد الشام)، تح. شكري فيصل، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٥٩، ج٢، ص٤١٤، وفيها قال العماد في ترجمته: الحسنُ بنُ أسد، حَسَنُ القول أسدُه، فارسُ النّظم أسَدُه، ذو اللفظ البليغ، والمعنى البديع، والخاطر السّريع، والكلام الصّنيع، فلفظُه عَقْدُ عِقْد، ومعناه ليس بمعقّد، وجوهر صنعته في سلك الفضل غيرُ مبدّد...الخ.

([3]) معجم الأدباء، ٥٤/٨.

مـــن ولـــوعه بالجناس، لأمكن لِمُطالِعه أنْ يَمرَّ به ولا يحسّه لقوّة طبعه. ولا أقول إنّ التجنيس فـــي شــعره أتى عفواً من غير تكلّف، لكنّي أذهب إلى أنّ قوّة طبعه ذلّلت له هذا الصّنف من الـــبديع، حتـــى صار لا يفجؤك فيه ما يفجؤك في صناعة غيره من أثر التكلّف"[1]، وإلى ذلك ذهب القفطي إذْ نصَّ في ترجمته أنّ له أشعاراً كثيرةً ومُقَطّعات يتعمّد في أكثرها التجنيس إلى أنْ صار له بذلك أنسة تامّة"[2].

في الرسم الكتابي

لا شكّ أنّ انتظام الرسم الكتابي في قواعد مطّردة غير شاذّة من أجلّ مسائل الإصلاح اللغوي وأعظمها، لأنّها "الدرجة الأولى في سُلّم وسائل المعرفة"[3]، وهي وسيلةٌ من وسائل الاتّصال في التعبير عن الأفكار، وطريقة مثلى في تسجيل كلّ حادثة وواقعة. ولعل الأصل فيه -أي الرسم الكتابي- أن يكون ثمّة تطابق بين الكتابة والنّطق بطريقة مطّردة بعيدة عن الشّذوذ والتّعقيد، قال الرّضي: "حقّ كلّ لفظ أن يُكتب بحروف هجائه، أي بحروف الهجاء التي ركّب ذلك اللفظ منها"[4]. وقد شغلت هذه المسألة المهتمّين بالإصلاح اللغوي وأخذت منهم أوقاتًا ثمينة، وحاكت في صدورهم نوازعَ شتّى. وكان مجمع اللغة العربيّة في القاهرة بَسَطَ هذه المسألة للبحث في مجالسه الاعتياديّة ومؤتمراته السّنويّة، واتّخذ ضوابط محدّدة في رَسْم الهمزة وكتابتها[5].

---

(1) الإفصاح، ص١٨.

(2) إنباه الرواة، ٣٣٢/١.

(3) بهجة الأثري، نظرات فاحصة، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط١، ١٩٩١، ص١٣. ويقول في الصفحة نفسها: "ومن الإخلال بحقّ الأمّة العربية وحقّ نهضتها المتيدة، أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التّكاليف، ثقيلة الوطأة، عقيمةً، معوكةً يشكو منها العالِم كما يشكو منها المتعلّم...".

(4) شرح الشافية، ٣١٢/٣. أمّا أسماء الحروف، "فإنّه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة، نحو: ق، ن، ص، ج. وكان القياس أن يُكتب هكذا: قاف، نون، صاد، جيم كحاله إذا نُطق به، وكذا بقيّة أسماء حروف المعجم كتبت مقتصرًا على أوائلها، فخالفت الكتابة فيها النطق". انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥٠٠/٣.

(5) انظر: في أصول اللغة، ٢٨١/٣ وما بعدها.

ويميل الأفغاني في الرسم الكتابي إلى مراعاة النطق في الكتابة، وهو المذهب الذي يدعو إليه "اختصارًا للشّذوذ ومراعاة للنطق، وتجنّبًا لخطأ القراءة، وطردًا لقواعد الرسم الملائمة للّفظ"[١] على حدّ تعبيره. وستبقى اقتراحات مجمع القاهرة بشأن الرّسم -في نظره- أهلاً للعمل بها، حتى يقدّم مبتكر صورة واحدة للهمزة لا تتغيّر حيثما وقعت[٢]، ذلك أنّ العلماء جَرَوْا في رسْم الهمزة رأسَ عينٍ على ألف أو ياء أو واو؛ فالحامل لرمز الهمزة في (رأس) الألف، وفي (بئر) الياء، وفي (يؤمن) الواو، وفي (سماء) وضعت على السّطر بلا حامل[٣]. فالأصل الذي اتّخذوه إذًا هو جَعْلها على الحرف الذي تُسهّل إليه عند تخفيفها.

أخذ الأفغاني على المجمع أنّه خالف في بعض مواضع كتابة الهمزة مذهب مراعاة ما تؤول إليه بعد التسهيل، من ذلك رسْم الهمزة ألفًا إذا دخل على الكلمة حرف نحو: لَــإن، ولِــألاّ، وأإذا، لأنّ الحروف الداخلة على الكلمة لا تُعدّ منها[٤]، إذْ يقضي العُرف وقانون الرسم أن تُرسم على (نبرة) مراعاة لحال الهمزة عند التّسهيل، فتُرسم الثلاث السابقة هكذت: لَــئن، ولئلاّ، وأئذا. ومثلها هؤلاء، وهمزة القطع بعد همزة الاستفهام نحو: أؤنزل ؟ وأئنّكم ؟ هيأة وجيأة

أمّا الهمزة المتوسّطة، فتخضع لقاعدة الأقوى في الحركات، قال الأفغاني: "المهم في تنظيم العُرف الشائع في رسم الهمزة المتوسّطة هذه الجملة: يُنظر إلى حركتها وحركة ما

---

(١) ابن حزم، ملخّص إبطال القياس...، مقدّمة التحقيق للأفغاني، ص١٩.

(٢) انظر: الموجز، ص ٤١٦، وقد اعتمد الأفغاني في كتابه على قرار المجمع في مؤتمر الدورة (٢٦) السادسة والعشرين، وهو قرار كان بحاجة إلى إعادةِ نظرٍ وزيادة بحثٍ للظّفر بمزيد من الاختصار والتيسير، فكان أنْ صدر قرار في الدورة (٤٦) السادسة والأربعين سنة ١٩٨٠، وفيه تعديلات محرّرة في الضّبط لا تختلف كثيرًا عمّا ذهب إليه الأفغاني. انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٣٠٨، ٣١٠. وهذه الضّوابط الجديدة هي ما قدّمه الدكتور رمضان عبد التّواب من قواعد في رسم الهمزة بعد تعديلها "تسهّل على المدرّس تعليمها وعلى التلميذ استظهارها"، وتقوم -هذه الضوابط- على اعتبار القوّة في الحركات والسكون، وهو اعتبارٌ سبق إليه الأستاذ بشير محمد سلمو سنة ١٩٥٣. (انظر: في أصول اللغة، ٢٨٥/٣).

(٣) انظر: رمضان عبد التواب، (تاريخ الهمزة وقواعد رسمها في العربية)، في أصول اللغة، ٢٨٩/٣.

(٤) انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٣٠٨، ٣١٠، والموجز للأفغاني، ص٤١٧.

قبلها، فتكتب على حرف مناسب أقوى الحركتين، وأقوى الحركات في هذا: الكسر، فالضمّ، فالفتح، فالسكون"[1]. وعلى ذلك جاء قرار المجمع في المرحلة الثانية منه. غير أنّ (جيْأة) و(هيْأة)، بقيتا تُكتبان على (نبرة) مراعاة لحال تسهيل الهمزة، ولا داعي لهذا الاستثناء والتفريع في نظر الأفغاني.

مائة ، مئة

أمّا كلمة (مئَة)، فتكتب هكذا: مِائة، للتفريق بينها وبين (منْه) أو (ميَّة) لعلة كانت مُسوّغة عند غياب النّقط والشّكل، فلمّا اخترع التّنقيط زال اللّبس في الخطّ وارتفعت الضّرورة. لذلك، فإنّ "إثبات هذه الألف اليوم خطأ فاحش تجب إزالته"[2]، لأنّ إبقاءها نتج عنه تحريف في اللغة، إذْ صاركثير من العامّة وبعض الخاصّة يلفظونها –والكلام هنا للأفغاني– بفتح الميم وتسهيل الهمزة فيقولون: مَاية وستّماية – لا كما يُظَنّ اليوم أنّ إبقاء الألف مظهر من مظاهر جمال العربيّة، ويكون ذلك كذلك عندما يُجمع الجميع على صحّة قراءتها لفظًا فيقولون: مِئة لا ماية.

شـــيء

وأمّا كلمة (شيء) المضافة إلى الضمير، فإنّها –وَفقًا للقاعدة– تُرسم بحسب حركة الهمزة فنقول: شيؤه، وشيأه، وشيئه. بيد أنّ العُرف جرى على مراعاة حال التسهيل فترسم على صورة واحدة فنقول: شيئُه، وشيئَه، وشيئِه، ويرى الأفغاني أنّ مراعاته أوفق[3].

شؤون ، شئون

وأمّا توالي الأمثال الذي تتجنّبه الكتابة العربية، فقد ألِفَ مجمع القاهرة كتابة الحجازيين[1] قديمًا لكلمات: داوود، ورؤوس، وشؤون بواو واحدة هكذا: داود، ورءوس،

---

[1] الموجز، ص٤١٧.

[2] السابق، ص٤١٨.

[3] السابق، ص٤١٨.

وشئون –ألفها وارتضاها. بل كانوا يكتبون أمثال الكلمة (قرؤوا) على واو واحدة حتّى لا تجتمع واوان. وهذه العلّة غير واردة اليوم مع تطوّر نظام الكتابة العربية واختراع النقطين (الإعراب والإعجام)، وفي ذلك يقول الأفغاني: "فأيّ شيء في اجتماع واوين بل ثلاث واوات إذا كنّا نتخلّص بذلك من الاستثناء والتفريع، ونجعل القياس مطّردًا، فلا نكتب اسم المفعول من (وَأَد) إلاّ هكذا: موؤود، وذلك طردًا للقياس"(٢). وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذه الكتابة ما زالت منتشرة في مصر بشكل كبير مع تلاشيها في بلاد الشام.

وكان الأستاذان محمد بهجة البيطار ومسلم الغنيمي عدّا من أخطاء طبعة كتاب "الإجابة" للزركشي، كتابة كلمة (داوود) بواوين، والأصل أن تكتب بواو واحدة(٣). وقد اختار الأفغاني الكتابة بواوين مراعاة للنطق لأنه هو الأَوْلى(٤)، مع جواز الكتابة بواو واحدة وهو الاختيار عند أهل العلم، قال الحريري الذي عدّ الكتابة بواوين من أوهام الخواص: "ومن أوهامهم في الهجاء أنّهم لا يفرّقون بين ما يجب أن يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين، ولا يميزون بين هذين النوعين، والاختيار عند أرباب هذا العلم أن يكتب داود وطاوس وناوس بواو واحدة للتخفيف"(٥).

لا شكّ أنّ الناس أَلِفوا كتابة داود بواو واحدة،واطّرد ذلك عندهم بل صار معيبًا أن تُكتب بواوين، بيد أنّ كلمات أخرى مثل: شؤون، ورؤوس، ومِئة، وهيأة...الخ، مازالت غير مجمع على إِلْفِ كتابتها بصورة واحدة مطّردة، لذلك فإنّ اتّباع ضوابط رسْم الهمزة وقواعدها

(١) انظر: في أصول اللغة، ٣/٢٨١. والكتابة بواو واحدة هي كتابة البصريين، وبواوين كتابة الكوفيين والأخفش من البصريين، (انظر: الجمل في النحو للزجاجي، تح علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص٢٨١). وصار عرف الناس اليوم أنّ المصريين يكتبون بواو واحدة، والشاميين بواوين.

(٢) السابق، ص٤١٧-٤١٨ (ح٣)

(٣) انظر حول كتاب الإجابة لهما: مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١، ص١٤١، ٥٢٧ على الترتيب.

(٤) انظر: الأفغاني (حول كتاب الإجابة)، مجلة مجمع دمشق، م١٦، ص٣٣٦، و(تهافت حول الإجابة أيضًا)، مجلة مجمع دمشق، م ١٧، ص٢٨٧.

(٥) درّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٧٨-٢٧٩.

طردًا للباب على وتيرة واحدة أولى وآكد. لكنّ الإلْف شيء واتّباع القواعد شيء آخر، إذْ ألِفَ الناس اليوم أن يكتبوا الكلمات: (هذا، وذلك، وهؤلاء[١]، ولكن) بغير ألِفٍ ملفوظة والقياس يقتضي كتابتها، وألِفَ الناس كتابة الواو بعد الهمزة في (أولئك، وأولاء، وأولي) والقياس يقتضي حذفها للمواءمة بين الملفوظ والمكتوب، والعربية في هذه المسألة –أي الإثبات والإهمال– ليست بِدْعًا من بين اللغات.

والملاحظ أنّ قاعدة الأقوى في رسْم الهمزة هي الطريقة المثلى التي وجدت قَبولاً عند المدرّسين والباحثين. وكان الأستاذ محمد بهجة الأثري ارتضى طريقة في رسم الهمزة اعتمد فيها على رأيٍ للفراء، اختار فيه شكلاً واحدًا للهمزة في جميع مواضع كتابتها هو شكل الألف، يقول: "لا بأس بهذه الصورة التي يختارها الفراء، فإذا تمّ الاتّفاق عليها... كتبناها بصورة الألف (ا) مثلاً حيث وردت، وما أشكلت قراءته وخفيت قرينته استعنّا عليه بالحركات"[٢]. وهذه الطريقة أقلّ مرونة من سابقتها التي اعتمدها مجمع القاهرة ودعا إليها، لكنها تبقى محاولة جادّة ارتأى المجمع غيرها لفاعليتها وسهولة إدراكها.

الألف اللينة

وأما الألف اللينة (المتطرّفة)، فكانت –هي الأخرى– مثار جدل كبير في جلسات المجمع نفسه بين الباحثين، إذْ تلي مشكلتها في الخطــورة مشكلة الهمزة بحسب تعبيــر الأثري[٣]، فمنذ سنة ١٩٤٨ قدّمت لجنة الإملاء في المجمع تقريرها الذي يقضي بكتابة الألف اللينة آخر الكلمة ألفًا مطلقًا حيثما وقعت، لأنّ الكتابة تصوير للنطق، وهو مذهب أبي علي الفارسيّ ومن تابعه من الأقدمين كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، إذْ وجّه مذهب

---

(١) أصلها: ألى (الإشارية) جمعًا لِ (هذا)، ومثلها الموصولة جمعًا لِ (الذين)، ومنهم من يزيد واوًا بعد همزة الإشارية: الأولى، تفريقًا بينها وبين الموصولة. ويرى الأفغاني أنّه لا داعي لهذه الزيادة، لأنّ القرينة في الكلام هي الفارقة. انظر: الموجز، ص٤٢٢.

(٢) نظرات فاحصة، ص١٧، ١٨، وكانت هذه الطريقة اقتراحًا تقدّم به الأثري لمجمع القاهرة سنة ١٩٥٥. وانظر: باب الهجاء لابن الدهان النحوي، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص٤٥.

(٣) انظر: نظرات فاحصة، ص١٨

الفارسي بأنّه القياس وهو في الوقت نفسه أنفى للغلط[1].

ولا يلتفت هذا الفريق إلى كون الألف ثالثة أو رابعة أو خامسة، ولا إلى أصلها واوًا كان أو ياءً، يقول الأفغاني في مذهب الفارسي: "لم يُتابَع على هذا لأمور أهمّها: أنّ في التفريق إشارةً إلى أصل الألف الذي انقلبت عنه، وهذا -في نظره- يعين على السّداد حين التثنية والجمع في الأسماء، وحين إضافة الفعل إلى الضمائر، ويَعْصم من الالتباس والوقوع في الخطأ أحيانًا كثيرة حتى في الأحرف مثل: إلى، وعلى، رُسمت ألفهما مقصورة إشارة إلى أنّهما تُقلبان ياءً حين تضافان إلى ضمير مثل: إليه، وعليه"[2]. لذلك استثنت لجنة الإملاء في قرارها الكلمات: على، وإلى، وبلى، ومتى، وحتى، وأنّى من القاعدة السابقة. ولعلّ هذا الاستثناء دفع باللجنة وحداها إلى متابعة معالجة مشكلة الألف اللينة، فقدّم الدكتور محمد رفعت فتح الله مذكّرة خلص فيها إلى كتابة الألف اللينة آخر الفعل على صورة الياء، ما خلا فعلاً ثلاثيًا مضارعه بالواو فتكتب ألفًا. وتكتب في آخر الاسم ياءً إذا كانت رابعة فصاعدًا، فإن كانت ثالثة جازت كتابتها بالألف أو الياء[3] ما عدا (متى) و(لدى). وتكتب في آخر الحرف بصورة الألف على الأصل ما عدا: إلى، وعلى، وبلى وحتى[4].

وما خلص إليه فتح الله هو لُبّ قرار المجمع في مرحلته الأخيرة، إذْ صدر في الدورة السادسة والأربعين (٤٦) للمؤتمر سنة ١٩٨٠، وعليه يجري اليوم كتابة الألف اللينة في ضوابطها الأخيرة. وعليه، فإنّ الوقوف على معالم الكتابة وضوابطها وترك ما عراها من استثناءات وتفريعات، خروج من اضطراب وبلبلة يعيقان عملية تعلّم الناشئة طريقة العرب في

---

[1] انظر: في أصول اللغة، ٣٠٢/٣ وما بعدها.

[2] الموجز، ٤٢٠.

[3] مذهب الكوفيين في الألف الواقعة ثالثة، أن ترسم ياءً إذا كان أول الكلمة مضمومًا أو مكسورًا ولو كان أصل الألف الواوَ مثل: الرّبى والدّجى والعِدى. ويرى الأفغاني أنّ هذا المذهب لا وجه له ولا تعليلَ مقبولاً فضلاً عن مخالفته القياس. (انظر: الموجز، ص ٤٢٠).

[4] انظر: محمد رفعت، (تيسير كتابة الألف اللينة)، في أصول اللغة، ٣٠٨/٣.

الكتابة، وتفضي بهم في آخر الأمر إلى جدل عقيم سقيم لا يسمن ولا يغني من جوع، بل إنّ في مناقشات الأساتذة ووقوفِهم على المسائل الخلافية والانتصار لها، مشغلةً أيّ مشغلة، ومضيعة لأوقات، وهدرًا لطاقات لا طائل وراءها، كلّها بحاجة للخروج من هذه المأسدة إلى قرار حكيم لضبطها وربطها، والخروج من كلّ ذلك بطريقة في الكتابة آمنة بعيدة عن الخلط والشّطط. ويذكر الأفغاني أنّ مشروع الرسم الإملائي في سورية لم يجمَع عليه منذ سنة ١٩٣٠، بسبب اختلافات المعلمين واجتهاداتهم، و"لأنّ اللغة العربية ملك شائع بين البلاد كلّها، بل بين الأزمان أيضًا"[1] على حدّ تعبيره.

---

[1] في أصول النحو، ص٢٢٧.

الفصل الخامس

الأفغانيّ مؤرّخًا للعربيّة ومنافحًا عنها

مقدّمة

تـــرتبط اللغة -أية لغة- ارتباطاً وثيقاً بالحالة العامّة للأمة -أيّة أمّة؛ ذلك أنّ نهوض أمّةٍ ما واســتقرارَها، وتفــوّقَها في المجال الحضاري، وسيادتَها من الناحية السياسية خاصة، والاقتصادية عامــة -ينعكس أثره على حال لغتها من حيث نماؤها واتّساعها، وكثرة الناطقين بها، وقدرتها على الاســتجابة لمتطلبات الحضارة المدنيّة، بل تكون أساساً لبنية الحضارة ولغةً لها، كما هو حال اللغة الإنجليزية اليوم، إذْ غدت لسانَ الحضارة، ولغةَ العلوم، ومطلباً ملحاً لكلِّ مجتمع.

والعـــربيّة كانت يوماً تشكّل هذا الإطار الخاص بالإنجليزية، يوم كانت لسان الدولة إذْ كان للعـــرب دولـــة، ولغة العلوم إذْ كان لهم إسهام كبير فيها، وحاجةً لكلّ فئات المجتمع وشرائحه، ذلك أنهـــا غـــدت شرطاً لازماً لكلّ فردٍ يتغيّا رِيادةً في المجتمع أو سيادةً فيه، بيد أنّ هذه الحالة المشرقة الـــندية للغـــة الضاد، انحسرت وانكمشت بانحسار دولة العرب والمسلمين وانكماشها، فوقف العرب عـــند حدٍّ تراجعوا فيه عن متابعة النهوض الحضاري، وصاروا في ذيل القافلة بعد أن كانوا قادتها وكبسراءها، وأحـــيطت لغتهم بقيودٍ من العثار وسلاسلَ من الجمود، كلّه سببُه حالُ العرب وترهّلُهم وانحـــسارُ مـــدّهم الحـــضاري، امـــتدّ مع طول الزمن حتى مطلع القرن العشرين، إذْ صار للأقوام الآخـــرين في أوروبة جلبةٌ، وغدا لهم هيجةٌ وصرخةٌ، وخاصة أن العرب كانوا في ظلال سلطات الدولة العثمانية، التي ما برحت في أخرياتها تتراجع وتتآكل، وكان أولى بها وهي دولة إسلامية أن تكـــون العربيةُ لسانها ولغتها[1]. لكنّ غفلة السلاطين، وقلّة وعيهم الديني، وسيطرة الاتحاديين على نفوذ الدولة واحتكارَهم السلطة، ورفعَهم لواء القومية الطّورانية، وتشجيعَهم الاستيطان، دفع بالعجلة نحو مجهول.

---

(1) لكن كيف يكون ذلك؟ والسلطان سليم (ياوز) هو الذي نقل لغة دواوين الدولة من العربية إلى التركية، فكان "المسؤول الأول عمّا آلت إليه البلاد العربية من الجهل والغفلة"، على حدّ تعبير الأفغاني. انظر: (من حاضر اللغة العربية، ص١٥).

الأفغاني مؤرّخًا

حاول الأفغاني أن يقف عند هذه الحالة السائدة للأمة، يهدف من خلالها إلى الوقوف على ما أثاره أعداءُ العربية وخصومها، من إثارة دخائن في العربية زعموا أنها مشكلات تهدّد هذه اللغة وتقوّضها – فراح يؤرخ لهذه اللغة الشريفة حاضراً ومستقبلاً، ووقف على عوامل نهضتها الحاضرة في بلاد الشام[1] تحديداً، فكان –إذْ كتب هذا سنة ١٩٦١– من السبّاقين في التعريف بهذه النزعة الشرسة، التي رامت إقصاء لغة القرآن الكريم عن ميادين الحياة كلّها.

العربية في آخر الحكم التركي

لعلّ نهوض الغُيُر من العرب على إحياء اللغة العربية آخر العهد التركي، كان أوّل دعائم النهضة، فقد حدّد الأفغاني الأسباب التي عصفت باللغة العربية في ديار الشام وحطّت بها في الحضيض[2]، إذْ كانت معالمُ المدارس التي أنشأها نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي، وكانت العربية لغتها بها تُدرّس كلّ العلوم–قائمةً، ووجد أنّ وقوف الحركة العلمية منذ المائة السابعة للهجرة، وركود الأدب لتوالي الدول غير العربية على البلاد، واستبداد المتسلطين بالحكم، واستيلاء الحكم على موارد الأوقاف، واختلاس المتنفذين لأعيان الوقف، وتأليف مَنْ لا ملكة لهم كتبَ العلم وجعلها في أيدي الناس– وجدها أهم تلك الأسباب، التي جعلت الشعوب بمعزل عن السياسة والإدارة، فقلّ الإقبال على العلم على حدّ تعبيره، ذلك أنّ مهمّة خطباء المساجد في رفع شعلة النور للناس عن طريق الفصحى كانت معطّلة، بسبب ضعف علمهم وسوء ملكاتهم حتى صاروا عالة على غيرهم، "فكانوا كالببغاوات ينقلون ما لا يفهمون، وأصبح همهم إعادة خطبة أُلّفت من مئات السنين لأحوال غير أحوالهم، فيحفظها أحدهم عن ظهر قلب، أو يتلوها من كتاب وهو لا يفهمها

---

(1) خصّ الأفغاني سوريّة بمعظم الحديث وجلّه، قال: "ولئن كان حظ سورية من التفاصيل أكثر من حظ أجزاء الشام الإدارية (لبنان والأردن وفلسطين)، إنّ ذلك لا يغير شيئاً من الحكم العام الذي ينتظم هذه الأجزاء جميعاً" (السابق، ص ١٥٠)، والذي أوجب عليه أن ينحو هذا النحو –كما يشير هو نفسه– أنّ سورية هي قلب العالم العربي، وأنه عاش تفاصيل الهجمة التي كانت مراحلها المتسلسلة مراحل حياته على حدّ تعبيره.

(2) انظر: السابق، ص١٤، ١٥.

حق الفهم"[١].

وتجلّى النهوض بالعربية في هذا العهد من خلال زمرة من الناهضين الكبار عن طريق إنشاء المدارس الدينية والأهلية، وإقامة الجمعيات، فضلاً عن المدارس الأجنبية؛ فقد كانت العربية في المدارس الحكومية على هامش اللغة التركية وكان أكثر معلميها أتراكاً، والعرب المدرسون بها يدرّسون بالتركية، فكانت هذه الحالة "آخر سَهْم في جعبة التتريك، حتى يجفوَ الناشئُ لغته وينشأ على التقزّز منها"[٢].

وكان للمدارس الدينيّة (الوقفيّة) فضلٌ كبيرٌ في بقاء العربية وامتدادها، لأنّها كانت لغة التدريس فيها، "فحالت هذه المدارس دون الإجهاز على ما تبقى من اللغة العربية وعلومها في هذه الديار"[٣]. أما المدارس الأهلية الخاصّة، فقد كان تخريج نشءٍ عربي يحافظ على لغته ودينه ووطنيته أسمى أهدافها[٤]، وكان لطلاّبها المتخرّجين فيها أثر كبير في خدمة الأمّة وبلادها، يشير الأفغاني إلى ذلك الخير الذي لقيته البلاد من خرّيجيها بعد عودتهم من أوروبة بقوله: "فلما وُكِلَ إلى بعضهم التدريسُ في الجامعة الناشئة أيام الحكم العربي، أنفوا كلَّ الأنفة من أن يدرسوا بفرنسية أو إنجليزية، وأخذوا على عواتقهم ردّ الاعتبار إلى اللغة العربية التي نهضت من تحت الأنقاض، فدأبوا عملاً ليل نهار حتى قدّموا أحسن الخدمات إلى التعليم العالي، وهي تعريبه على الأسس الراسخة السليمة"[٥].

---

(١) السابق، ص١٥. كانت هذه حال جميع البلاد التي يحكمها العثمانيون عدا مصر، فقد أيقظتها -كما يقول الأفغاني- حملة نابليون، وعهد محمد علي من جهة، واستمرار الأزهر في نشر العلوم الدينية والعربية من جهة ثانية، على ما في هذا النشر من ضعف وضآلة نسبة لكثرة سكان القطر المصري، ويشير إلى أن الشام لم تخلُ من علماء أفذاذ قدّموا للعربية خدماتٍ جليلة فكانوا نواة النهضة، مثل: أحمد الشدياق (١٨٨٧م)، وناصيف اليازجي (١٨٧١م)، لكنهم كانوا في القلة كالشذوذ من القاعدة على حدّ تعبيره، انظر السابق، ص١٩، ٢٠.

(٢) السابق، ص٢٣

(٣) السابق، ص٢٤.

(٤) انظر: السابق، ص٢٧.

(٥) السابق، ص٣٠.

أمــا المــدارس الأجنبــية، فعلى الرغم من أهدافها التبشيرية، فقد درّست بادئ الأمر باللغة العــربية، ولمّــا خشيت على الهدف من إنشائها راحت تدرّس بلغة الدولة التي تنتمي إليها، "وبقيت تُــدرّس العــربية لغة ثانوية في بعض الحصص تدريساً-مهما يكن ضعيفاً- لم يصل إلى العدم كما فـــي مــدارس الحكومة التركية"[1]. ويشير الأفغاني إلى أنّ أثرها غير المباشر في الشام، يكمن في أدبــائهم ومتعلمــيهم الــذين أنشؤوا في بلاد المهاجر نوادي وصحفاً ومجلات باللغة العربية، "لتبقى الجاليات على علاقة بالوطن والأمة واللغة حتى لا تنسى الأصول"[2].

أمّــا الجمعــيات العــربية، فقد جاءت استجابة لمطلب قومي حضاري يقف في وجه سياسة التتــريك التـــي تولّى كِبْرها جمعية الاتحاد والترقي، إذْ أعلنت العداء وقلبت ظهر المِجَنّ- بعد إلغاء الخلافــة الإســلامية- لكــل عناصر الدولة غير التركية بالقضاء على لغاتها وقومياتها، فإذا "دعوة متحمّسة لتنقــيح اللغــة التركية من الكلمات العربية والفارسية، ومقالاتٌ ضافياتٌ ومجلات تسمّم الــشعب التركـــي بهذه النعرات"[3]. لذلك، جهدت هذه الجمعيات أن توحّد أهدافها، فعلى الرغم من انــشغالها بالإصلاح السياسي والإداريّ في البلاد العربية، إلاّ أنّ هدفاً كان يحدوها فأجمعت عليه، "هــو جَعْل لغة التعليم والإدارة والجيش في البلاد العربية هي اللغة العربية، وقد عملت جميعاً على دعــم هذا المطلب بكلّ ما تملك من قوة، إيماناً منهم ببديهة مسلّمة: هي أنّ اللغة أولى مقوّمات الأمة ولا تقــوم لها بدونها قائمة"[4]، فكان القائمون بهذه المهمة رعيلاً من طرازٍ فريد، "تحمّل ما يتحمّله أصــحاب الرســالات الكبرى من أذى وسخرية وحرمان واضطهاد"[5]. فانتزعوا العربية من براثن الحاقدين، وأعادوا إليها شيئاً من جمالها وبهائها، وصارت العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

([1]) السابق، ص٢٦.

([2]) السابق، ص٢٧.

([3]) السابق، ص٣١ وانظر ص٤٣، ٤٥-٤٦.

([4]) السابق، ص٣٥.

([5]) الأفغاني (في سبيل العربية)، مجلة دعوة الحق، ص٥٢.

العربيّة في الحكومة العربيّة

لعـلّ هـذه الجهود الجبارة التي بذرها ذلك الرعيل الكبير في أهدافه للحفاظ على مقومات أمـته، أثمـرت جهـودها وتفجّـرت بما يشبه البراكين، "فأشعلت النفوسَ حماسةً للعربية لغةً وأمةً وحكمـاً، وشـهدت اللغة في هذه البيئة المواتية من حكم فيصل عصر إحيائها بأقوى ما يكون عليه عـصر إحـياء"[1]، وصـارت العربية في العهد الفيصلي[2]ونماؤها، دعامةً ثانية من دعائم النهضة اللغـوية مطلـع القرن الماضي (العشرين)، إذْ غدا الكبار منهم مسؤولين في هذه الحكومة العربية، يقـول الأفغانـي: "أما في حساب الزمن فقد كان كالحلم الخاطف، لم يُعمَّر سنتين، نعمت البلاد فيه بالـسيادة والسعادة، وعاشته ساعة ساعة، بل لحظة لحظة. إنه عهد إحياء ونشوء، كان فيه الأفراد والجماعـات تتضافر في بناء حياةٍ وبعثِ لغةٍ وتأسيس كيانٍ، وأما في حساب النتائج والثمرات، فما أسّـس حينـئذ بقـي يعمل بقوة الدفع والاستمرار إلى أيامنا هذه، وما نزال في خير تلك الدفعة من النهضة، نتقدم على رغم ما عرا السَّير من توقف حيناً ونكسة حيناً. ولقد كان من قوّة هذه الانطلاقة أنْ تأبّـت علـى الحديد والنار وكلّ ما يتمخَّض عن الخبث الاستعماري الفرنسي من خطط ماكرة، حلوة المظهر فتاكة المخبر، مدّة خمس وعشرين سنة من الاحتلال العسكري"[3].

وتجّلـت النهـضة اللغـوية فـي هذه الفترة التي عمّتها الفرحة فخلق الناس خلقاً آخر كما يـصورها الأفغاني، عن طريق الإصلاح من خلال التخطيط الناجح في ميادين ثلاثة[4] هي: تغذية الجماهيـر بالروح العربية في كلّ مناسبة، وتعريب إدارات الحكومة والجيش بإحلال المصطلحات العـربية محـل المـصطلحات التركية عن طريق شعبة الترجمة المؤلّفة، والارتفاع بلغة الموظفين الـذين درس أكثـرهم بالتركية، كانت –أي الشعبة– نواةً لتأسيس المجمع العلمي العربي في ٨/٦/ ١٩١٩، إذْ كان له كبيرُ أثرٍ في نهضة الدولة اللغوية في أثنائها وبعدها.

---

(١) من حاضر اللغة العربية ، ص٥١.

(٢) امتد العهد الفيصلي من (١٩١٨/١٠/٥-١٩٢٠/٧/٢٤).

(٣) من حاضر اللغة العربية ، ص٥٧.

(٤) انظر السابق، ٥٩-٦٣.

وقد عزا الأفغاني نجاح التخطيط في قلب الأوضاع التركية إلى أوضاع عربية، إلى الحميّة القــوية فــي نفــوس الأفراد على أخْذ أنفسهم في تعلّم اللغة العربية[1]، إذْ كان للتخطيط الناجح من خلالهم أثر كبير في لغة الدواوين في سورية بين بقية الأقطار العربية، بأصح بيان وأعربه.

والمــيدان الــثالث مــيدان التعلــيم على المستويين العام في المدارس، والخاص في التعليم العالــي، وتجلّى ذلك من خلال ترجمة الكتب المدرسية إلى العربية، يقول الأفغاني: "ولضعف أكثر المعلمــين فــي العربية، كانت تُعَرض كتبهم المترجمة على أستاذ ضليع في العربية لينظر في لغته، حتى لا ينشأ الناشئ على غلط أو ركة، ولا يجوز مطلقاً طبع كتاب لم ينظر في لغته"[2].

أمــا التعليم العالي، فتجلّى في إنشاء الجامعة السورية من نواة معهدي الطب والحقوق سنة ١٩١٩، وكــان شرط الحكومة في تسمية الأساتذة -كما يقول الأفغاني- أن يُحسنوا التدريس باللغة العــربية، لأنهــا اللغــة الرسمية للجامعة[3]. لذلك، فإنّ أثرهم في البلاد العربية آتى أكله، فقد كان المتخرجون -في معهد الطبّ- ينشرون الطبّ والعربيّة معاً، وهي -بحسب تعبير الأفغاني- رسالة الرعيل الأول من أساتذتهم، أقاموها على الأسس المتينة في العهد الفيصلي.

ويرى الأفغاني أنّ هذه الدولة انتصرت انتصاراً عظيماً "في ميدان الدعاية الحقّ لإنشاء أمة عــربية واحــدة...، وانتــصرت في ميدان الكفاح اللغوي، فما بُذر في هاتين السنتين- لا سيما في ثانوية دمشق وجامعتها ومجمعها- بقي ينمو على رغم المعاكسات، ويؤتي ثمره مدى الأربعين سنة الماضــية"[4]، وعلّل تفسير معجزة قيام حكومة عربية بسرعة فائقة، إلى أن العمل الواسع المتين في أقل من سنتين لم يستقلّ به السورين وحدهم[5]، بل كان إلى جانبهم كفايات عربية من أقطار أخرى من العراق والحجاز ومصر.

---

(١) السابق، ص٦٩.

(٢) السابق، ص٦٣.

(٣) انظر: السابق، ص٦٥.

(٤) السابق، ص٦٧، أي من ١٩١٩-١٩٦١ سنة تأليف الكتاب.

(٥) السابق، ص٦٨.

لــذلك، فإنّ العربية لم تتأثر كثيراً في حكومة الفرنسيين –مع ما لهم أثر في إعاقة النضال اللغوي– الذين حاكوا للقضاء عليها أحابيل وأباطيل سرّا وعلانية، وكان أملهم –كما يقول الأفغاني– أن تثمر جهودهم في الشام ما أثمرت في الجزائر، "حيث قضت على اللغة العربية فيها قضاءً شمل أغلب الميادين، حتى صار المتجول بها يشكّ في أنها كانت عربية يوماً من الأيام...فانقلب الاحتلال صاغراً، وتظاهر بتشجيعه لغة البلاد"(١).

العربية في ثانوية دمشق

يجعل الأفغاني تاريخ العربية في ثانوية دمشق دعامة أخرى من دعائم النهضة اللغوية لهذه اللغــة المجــيدة، لأن هــذه المدرسة كانت "عنوان وعي الشام اجتماعياً وسياسياً وثقافياً"(٢) بحسب تعبيره، والتاريخ لحال العربية فيها تاريخ لحال العربية في التعليم الثانوي في الشام كلّه.

ولعــلّ تميّزها من بين الثانويات في الحرص على العربية، يرجع إلى كونها في العاصمة، ثــمّ إلى كوكبة من الأساتذة المتحمّسين للعربية، رضعوا حبّها، وعشقوا بيانها، ورُزقوا غيرةً حميدة علــيها، قال الأفغاني –والتأريخ هنا يقتضي الإشادة بجهودهم وذلك حقّ على كلّ مؤرخ للعربية في ثانــوية دمــشق: "وعلــى جهود هؤلاء وأمثالهم في بقية المدن الشامية ارتفع لواء اللغة العربية في الــشام وحملــه بعــدهم تلاميذهم"(٣)، ويرى أن الفضيلة التي تُسجّل لهؤلاء الأساتذة أنهم في جملتهم "عُــنُوا بالكشف عن الملكات الأدبية واللغوية وتفتيحها، مع عنايتهم بتدريس المناهج المقررة، وكانوا يأخــذون طلابهــم بالكلام العربي الصحيح في قاعات الدروس، ويقوّمون ألسنتهم عند كلّ لجنة في قــراءة أو محادثــة أو كتابة، وكلهم لا يضع درجات الامتحان إلا بوزن وحساب، فعلى قدر سلامة اللغــة وصــحة الملَكــة يُقــدّر الطلاب، فعاد ذلك على الطلاب أنفسهم بالخير العميم حتى صاروا يتعايرون باللحن ويتباهون بالفصاحة والسلامة"(٤).

(١) السابق، ص٧٤، ٧٥، وانظر خطة الفرنسيين للقضاء على العربية وتقليل شأنها في النفوس ص٧٧، ٧٨، ٨٥ وما بعدها.

(٢) السابق، ص٨١.

(٣) السابق، ص٨٢، وقد مرّ ذكر أسماء الأساتذة ص٣ من هذا البحث.

(٤) السابق، ص٨٢.

إنّ هـذا مسلك حميد في الحرص على لغة يُراد لها النكوص على يد ثلّة من المرجفين، وقد مـرّ أنّ الأستاذ سليم الجندي كان ينهى التلاميذ عن كتب المنفلوطي وشعر شوقي وحافظ لأنها -في نظـره- تفسد اللغة، وعدّ ذلك الأفغاني منهم قومية لغوية؛ "لينهل الجميع من المنهل العذب الصافي فيتّحدوا في سلامة التعبير، وتكون اللغة الواحدة في المستقبل هي الموحّد الأكبر لهذه الأمة"[1].

ولـيت الأمـر وقف عند هذا الأمر الحميد، فقد عزّ على المحتل الفرنسي أن يجد لغة حيّة تـساوق الـسّحاب علـى ألسنة أبنائها في مستقبل أعمارهم، فهاجه ذلك وراح يمايز بين المدارس الوطنـية والأجنبـية، إذ تعطى الثانية من الامتيازات ما يشجّع الطلبة على الإقبال عليها والانخراط فـي صفوفها، وكان للتساهل في أمر الامتحانات والتراخي في الأنظمة والقوانين ما يُغري الطلاب إلـى الالتحاق بها وتفضيلها على غيرها، ونصّ الأفغاني على أمرٍ خطير غير مسبوق في مدارس الـبلاد، قـال -وكـان مدرسـاً في ثانوية دمشق: "لكنّ جريمة أخرى شرعتها هذه السلطة لحماية المـدارس الأجنبية واللغة الفرنسية، لم نستطع حيالها- نحن المدرسين- تصرفاً ما، ذلك هو تسريب الـسلطة لأسـئلة الامتحان إلى بعض المدارس"[2]، وذلك تخريب متعمّد مقصود لا يحول بينه خُلُق محتلّ أو شرف غازٍ، ومتى تجرّد الإنسان عن أخلاقه وصار دابّة، "لم يعد للشّرفاء معه حيله".

وهكـذا، وجد الفرنسي العلة في معلم العربية، فلم يتساهلوا في كفايات مدرّسي مواد العلوم والرياضيات واللغة الفرنسية، ونصّوا على أنّ تدريس العربية اختصاص من لا اختصاص له[3]، ثم حصروا إيفاد البعثات للتخصص في اللغة العربية بالجامعات الفرنسية طوال عهد الاحتلال، فأفسدوا بـذلك التعلـيم، لأن هـؤلاء الضّعَفَة رجعوا إلى البلاد، "وأُعطوا -بحسب تعبير الأفغاني- أحسن المناصـب والمراكـز، وحـورب ذوو الملكـات القـوية في عيشهم واطمئنانهم، وزاحمهم أولئك

([1]) السابق، ص85.

([2]) السابق، 89 ويذكر الأفغاني أن مستشاراً طلب إعادة النظر في درجة (صفر) لطالبٍ حصل على مجموعٍ مرتفع في غير اللغة العربية، فأجمعت اللجنة على استحقاقه (الصفر)، معللة أن الطالب الذي يكتب (أحادها) مكان (أحدها) لا يليق به أن يحمل شهادة هذه البلاد.

([3]) انظر: السابق، ص93.

بالمناكب... وافتقدنا من ثانوية دمشق وغيرها قوتها الأولى في العربية... وكانت تنتشر في طبقات المتعلمـــين على هؤلاء الأساتذة الفضائح وتخبطات في الجهل المركب تُضحك الثكلى. ولولا أنّ الله عجَّــل بالجلاء لقضى الفرنسيون على التعليم العربي بخططهم الخبيثة تلك في عشرين سنة لا يبقى في التدريس من تلاميذ الرعيل الأول أحد"[1].

والمستعمر على عادته لا يخرج من بلد عاش فيه، إلاّ بعد أن يفرّخ نماذج ممسوخة تفكّر بتفكيـــره، وتأتمـــر بأمره، وتكيد بأحابيله. لذلك، فإنّ المحتل الفرنسي أحكم قبضته إحكاماً شديداً في ســورية وفـــي المجالات كافة ومنها نظام التعليم؛ إذ أُسندت مظاهرُ الإصلاح في البلاد إلى كفايات شـــحيحة لا شــأن لها بمقومات الأمة من قريب ولا من بعيد، ولو اقتصر أمر الإصلاح في جهاز الإدارة والحكـــومة على "الأكفياء من رجال الوطن علماً وإدارة وإخلاصاً، لقضي على هذه النكسة فـــي مهـــدها، لكنّ خمسة وعشرين عاماً مضت على الاحتلال أفسدت الأمور وجعلت الناس يألفون فسادها"[2].

والأفغانـــي في تسجيله هذه الظواهر والمظاهر المعيبة في بلد كانت له رسالة، وينتظر منه إصـــلاح لغـــوي كبيـــر، كان –في تأريخه– أميناً في تشخيص الداء ومحاولة الوقوف على مسالك الـــدواء فـــيؤمّل في بعث جديد، ويرى "أنّ هذا التدنّي لا بد له من أجل، وأنّ فرصة ستتاح يوماً ما للمخلـــصين الغيـــر مـــن سدنة اللغة العربية وآدابها، فيطهّروا هذه الأجهزة والمؤسسات من جراثيم الفساد وسرطانات الاحتلال، وأنه لا بد من هذا التطهير"[3].

ولعلّ الأفغاني كان حريصاً على أن يستنهض همم المتقاعسين المتخاذلين، ألاّ يركنوا إلى أفاويق المـــستعمر "ولـــو تـــشبّث بأستار الكعبة أو تظاهر بوداعة القديسيين أهل السلامة" على حدّ تعبيره. لـــذلك، حذّر[4] –والمؤرخ الصادق قمين به ذلك– من أذناب المستعمر وخلاياه وجراثيمه، ودندن أن

---

(1) السابق، ص٩٥.
(2) السابق، ص٩٦.
(3) السابق، ص٩٧.
(4) انظر: السابق، ص٩٧.

يسوّق مواقف الشام "بركان العروبة الصامت"؛ إذْ كانت عصية على مكائد المحتل في الإجهاز على العــربية وفرنــستها، بأن تقوى كلّ البلاد العربية في الوقوف أمام هذه المعركة الثقافية، فقد تكون المناعة ضعيفة في بعضها، ولا تقف لمناهضة هذا الداء الأشر.

ولا شكَّ أنَّ إدارة النظم التعليمية من قبل شخوص غير أكفياء، لا ينهض دليلاً على إصلاح لغــوي مهما تماهى القائمون عليه بحرصهم وإخلاصهم، إذْ تَخرُج تآليفُهم ومناهجُهم من بين أيديهم فَجَّــة فطيــرة غير نضيجة. لذلك، لم تفت الأفغاني الإشارة إلى هذه الظاهرة السوداوية في مسالك حياتــنا الثقافية الموبوءة، قال: "لقد شعرنا بالنكسة شعوراً قوياً، ولا نريد دليلاً زائداً على هذه الكتب أو المقــالات أو الخطــب المملــوءة لحناً وخطأً وركَّةً وجهلاً، فبعضها كان في أيدي الطلاب فترة طويلة، فُرِضَ عليهم بقوّة هذه الشهادات- يقصد شهادات الأدب العربي من فرنسة- فجاءت ضحكة الثكلى وفضيحة الدهر"[1]، ثم راح يقارن بين جيلين من الأساتذة: سَلَفٌ حمل الأمانة بحقّها، وخَلْفٌ تلكّأ في حملها فذهب إلى أهله يتمطّى، قال: "ثمَّ خَلَفَ خَلْفٌ من بعدهم يؤلفون سلاسل الكتب في أيامٍ ســرقةً وقمــشاً كــيفما اتفــق، ويقرّرها لهم رفاقهم في الإدارات، ثمَّ تكدّس الأرباح وتوزّع على الــشركات، حتــى أصــبح التألــيف في أكثر أحواله من أمقت ما يراه المنصف من الكسب الدنيء والغش الحرام المفسد للملكات"[2]. إنها ظاهرة خطيرة من ظواهر فساد حياتنا الأدبية -وما أكثرها! فــي وقــت غابــت فيه الضمائر الحية التي تُؤْثِر مصالح الأمة والخلق على مصلحةٍ شخصيةٍ ذاتِ عَرَضٍ من الدنيا رخيص.

العربية في مجمع دمشق[3]

أما العربية في مجمع دمشق، فكانت دعامة رابعة من دعائم النهوض باللغة العربية عنــــد

([1]) السابق، ص٩٨.

([2]) السابق، ص٩٨.

([3]) تأسّس المجمع سنة ١٩١٩ باسم "المجمع العلمي العربي" واستمر في مرحلته الأولى حتى سنة١٩٣٤، ومرحلته هذه كلّها خير وإنتاج عميم، ثم أُلغي في زمن الاحتلال وأعاده سنة ١٩٤١ "حين اقتضت سياسة المحتلين الدّعائية في الحرب الثانية إعادته، ثمّ صار فرعاً لمجمع القاهرة وتسمى باسم "مجمع اللغة العربية" منذ سنة ١٩٦٠ أيام الوحدة بين مصر وسورية. انظر: من حاضر اللغة العربية، ص ١٠٠، و(جهود المجمع العلمي الأول في خدمة العربية في الشام) للأفغاني، مجلة مجمع القاهرة، ج٣٩، ١٩٧٧، ص٢٧.

الأفغانـــي فيما أقدّر، إذْ كانت لهذا المجمع اللغوي جهود جبّارة في إغناء اللغة وإثرائها والشخوص بها حيّة تسعى.

وحاول الأفغاني – وهو يؤرخ لدور المجمع في خدمة الجماهير واللغة العربية– أن يحصر جهـوده الكبيـــرة وإســـهامه في تأسيس الحكم العربي في الشام فوجدها متشجعة في ميادين مختلفة أهمهـــا[1]: تعـــريبُ المـــصطلحات وتزويد المصالح الحكومية والأفراد والصحف والجمعيات بما يحـــتاجون إلـــيها منها، والنظرُ في لغة الكتب المدرسية وما يصدر عن الحكومة من قوانين وأنظمة ومـــا يرد إلى المجمع من استفسارات الجماهير، وتصحيحُ الأخطاء الشائعة في الصحف والمجلات كعنـــرات الأفمـــام والأقـــلام للمغربـــي، وتثقـــيفُ الشّعب من خلال المحاضرات العامة[2] وإقامة المهـــرجانات وحفـــلات التأبـــين، والإعدادُ لمعجمات فنية خاصة ذكر منها الأفغاني: "ألفاظ عربية لمعـــان زراعية" للأمير الشهابي، ورسالتا الكرم والطرق للجندي، وتشريح الدراجة للتنوخي، وهي نماذج جيدة لما صدر عن المجمع من مشاريعَ معجمية.

هـــذه أهـــم المـــيادين التي حَرّص المجمع على إضاءتها وإثرائها خدمة منه للعربية الثكلى وجماهيـــرها المتعطشين لكل نافع مفيد. وثمة ميدانان حرص الأفغاني المؤرخ أن يبرز أهميتها في رســـالة المجمـــع اللغـــوية، همـــا[3]: تكتيلُ المعنيين باللغة وعلومها وتقدمها في العالم العربي على صـــفحات مجلة المجمع، من خلال المذاكرات والاستدراكات والردود والاستفتاءات، ودراسةُ الكتب الواردة إلى المجمع ونقدُها وكتابةُ تقرير فيها.

ولعـــل هـــذه الإضـــاءات اســـتوحاها الأفغاني من اطّلاعه على أعمال المجمع وقربه من أعـــضائه، وفهمـــه لرسالته النموذج، فالإنصاف كان يقتضيه أن يقول كلمة حق في الأعلام الكبار

---

(1) انظر المرجعين السابقين، ص١٠٣ وما بعدها، ٣٢ على الترتيب.

(2) ألقي في قاعة محاضرات المجمع ما يقارب (٤٠٠) محاضرة ما بين ١٩٢١/٤/١٧ وحتى ١٩٤٦/٤/١٢. (انظر: أحمد الفتيّح، تاريخ المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٦، ص٤٠).

(3) انظر: من حاضر اللغة العربية، ص١١٠، ١٠٦.

الـذين حملـوا رسالة كبيرة في معانيها، يقول في جهود التنوخي يوم عُهِدَ بأمانة سرّ المجمع إليه: "وليت السنوات العشرين (١٩٣٧-١٩٥٧) التي عاشها المجمع بعد ذلك، انجلت عن بعض ما قدّمه الأستاذ التنوخي في أشهره القلائل"[1]، ويقول في جهود الأمير الشهابي: "ولو كان لنا في كلّ ميدان مـن مـيادين الاختـصاصات في العلوم والفنون والصناعات مثل الأمير لكان بناء نهضتنا العلمية واللغـوية شامخاً يناطح السَّحاب"[2]، ويقول في رسالتي الجندي السالفتين: "في هاتين الرسالتين من الـصبر علـى العـناء والدلالة على الإحاطة والغيرة مع سعة العلم وإخلاص القصد والغيرة على العربية والنهوض بها وبأبنائها ما لا يخفي"[3].

هـذه حـال أولئك في الربع الأول من القرن الماضي (العشرين)، تُعوزهم إمكاناتُ البحث والتألـيف، وتقـف أمام مشروعاتهم الكبرى عراقيل، ثمّ يمضون راشدين تحدوهم نشوة عارمة في إسـهامٍ- مهما قلّ أو كثر- للعربيّة مجيدٍ. فما ظنّنا اليوم بأساتذة العربية وأعلامها، وقد توافرت بين أيـديهم وسائل البحث والاتصال، ما يقرّون به عيون العربية؟! لا يكون ذلك كذلك، ما لم تشبّ في الـنفوس قوميّة لغوية تشيد بنياناً طال انتظارنا إليه، فتتلاحم الجهود وتثمر ثماراً يانعة أصلها ثابت وفرعها في السماء.

العربية في معهد الطب في الجامعة السورية

تـشكّل العـربية في الجامعة السورية -ومعهد الطب منها خاصة- دعامة أخرى كبيرة من دعـائم النهـضة اللغوية للغة العربية، بل تكاد تكون أقوى دعامةٍ وأخطرَها، لما يواجه العربية من تحـدّياتٍ جسامٍ في القدرة على احتواء المصطلح العلمي وصوغه في سياق عربي متين، يشكّل في نهاية المطاف إطاراً عاماً للغةٍ علميةٍ باللغة العربية؛ ذلك أنَّ العربية يوم نشأت وعاشت فترة طويلة مـن الـزمن نـشأت لغة أدبية في ديوان الشعر خاصة، "وحين بدأت اللغة تستخدم في التعبير عن

([1]) السابق، ص١٠٢.

([2]) السابق ص١٠٤، وانظر في إطرائه ص١١٨.

([3]) السابق، ص١٢٣.

العلــوم، كــان النحو العربي في أعمال علماءَ وأئمةٍ تربَّعوا على عرشه، ولم يستطع أحدٌ أن يُنزلهم من فوقه حتى يوم الناس هذا، فقد كسبت أعمالهم قيمة تقترب من القداسة، وصارت إعادة النظر في بعض ما كتبوا نوعاً من التجديف لدى بعض أهل العلم من المشتغلين بالعلوم العربية"[1].

لــذلك، كانت اللغة العلمية هنا ضرباً من المستحيل لكنه ممكن والعربية جديرة به، إذْ كانت الجامعــة الــسورية فــي النصف الأول من القرن العشرين "باعثة اللغة العلمية العربية"[2] على حدّ تعبيــر الأفغاني، فقد توافر عليها ثلّة من العلماء كبارٌ أنشؤوا صرحاً علمياً أداته اللغة العربية، على رغــم مــن محاولات التبشير والاستعمار الذي قلب لغة التعليم في المدارس والكليات الأجنبية إلى الإنجليزية، فقضى بذلك على الفضل الكبير غير المنكور لثالوث الكلية الأمريكية (فانديك، وبوست، وورتــبات) فــي خدمــة اللغة العربية آخر القرن التاسع عشر[3]. لكنّ الروح العربيّة في بلاد الشام أيقظت ثالوثاً آخرَ أقوى عزيمةً وأكثرَ إخلاصاً شكّل دعائم النهضة العربية اللغوية في المعهد الطبي العربــي، "فقــد كــتب الله لعملهــم المنظم -أي الأساتذة الكبار أحمد حمدي الخياط، ومحمد جميل الخانــي، ومرشــد خاطر- حياةً وانتشاراً من الشام إلى سائر أقطار العربية، فلنا -والكلام ما زال للأفغانــي- الــيوم بفــضلهم وفــضل زملائهم وتلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم لغة علمية عربية سليمة واضحة"[4].

أمّا أنّ اللغة العامية ما زالت شائعة في مدرستي الطب والحقوق ولا شأن للفصحى فيها إلاّ قلــيلاً -في رأي الأستاذ محمد كرد علي-[5]، لأن معظم المدرسين فيهما ممّن تخرجوا في مدارس الترك ولا يقيمون للعربية وزناً، ولا يكتبون جملة مسبوكة، ولا يكادون يلفظون جملة صحيحة -أمّا هذا الوصف فلا يخلو- عند الأفغاني- من بعض التحامل، يعزوه[6] إلى إقصاء الأستاذ عن تدريس

([1]) عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦، ٧٦/٧٧.

([2]) من حاضر اللغة العربية، ص١٤٤.

([3]) السابق، ١٤٤.

([4]) السابق، ص١٤٤.

([5]) انظر: خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ٤/٧٧-٧٨.

([6]) انظر: من حاضر اللغة العربية ، ص١٣٠.

الأدب في مدرسة الحقوق دون حق، بدليل أنّ هؤلاء المتخرجين من مدارس الترك أخذوا أنفسهم "بتعلّم العربية على شيخوختهم بعزم دائب وصبر طويل حميد، وتكاتفوا على تعريب التعليم بما بلغه وسعهم، وكان إلى جانبهم زملاء أقوياء في العربية يساعدونهم، فلم تمضِ سنوات حتى أخذ العِبءَ عن كاهل أولئك الشيوخ سواعدُ قويّةٌ مضت إلى الهدف القويم صُعُداً، وحتّى أصبحت عربيةُ العلم في الجامعة مثلاً يُحتذى"[1].

ومع هذه الجهود الجبّارة في النهوض بالعربية لغةً علميةً، فإنها لا تروق المحتل الفرنسي -آنذاك- أن تكون العربيّة على هذه الصورة، وهذا ديدن كلّ مستعمر وهِجّيراه في الانتقاص من مقومات الأمم المستعمَرة وإجهاضِ مشروعاتها النهضوية. لذلك، أراد الاحتلال -كما يقول الأفغاني- أن يُوقّر في صدور الناس أنّ التعلم بالعربيّة خرافة، لكنّ عزيمة هؤلاء الأساتذة أثبتت "أنّ عجز العربية المدّعى خرافةٌ أيّ خرافة، وأضحكوا بعملهم الناجح جماهير الناس من محاولة الفرنسيين القديمة"[2]. ومع ذلك، فإنّ اللغة -أية لغة- لا تنهض نهضة شاملة بعيداً عن قوة سياسية تدعمها وتسعى بها إلى مقامها المنشود، وما اللغة العبرية في الجامعة العبرية عنّا ببعيدة، فهذه الجامعة منذ قامت "تُدرّسُ العلومَ وأحدث الاكتشافات بلغة ميّتةٍ حقًّا، لكنها لغة أجدادهم وتوراتهم على كلّ حال، أحْيَوْها ليَحْيَوا"[3]. ولعلّ هذه التجربة العبرية أقوى دليل على تفوّق العربيّة وتعاليها

([1]) السابق، ص١٣١، والأفغاني إذ يؤرخ للعربية في كلية الطب، لا ينسى أن يشير إلى إنجازات الأساتذة من أعمال جليلة، يقول -وهو يتصفح فهرس مطبوعات جامعة دمشق بين سنتي (١٩٣٢-١٩٥٧)، يقول: "أقدّم لك منه فكرة عاجلة عن الإنتاج العربي لإحدى الكليات القديمة وهي كلية الطب، وعملها أجل الأعمال، فقد نيفت مطبوعاتها -في مطبعة الجامعة فقط- على السبعين، بعضها في مجلد وكثير منها في مجلدات، جاوز مؤلفوها الاربعين أستاذاً" (من حاضر اللغة العربية، ص١٣٣)، ثم ذكر ما ضمّه الإنتاج من مؤلفات طبية، ومؤلفات في موضوعات طبية عامة، ومحاضرات عامة، ومعاجم، ومقالات في التصحيح، وما نشر في مجلة المعهد من دراسات وبحوث، أسهم فيه جلّ الأساتذة، ويشار إلى الدكاترة شوكت موفق الشطي، وحسني سبح، ومحمد الكواكبي، وأحمد الخياط، ومرشد خاطر، ومحمد الخاني منهم خاصة.

([2]) السابق، ص١٣٣.

([3]) الأفغاني، (جهود المجمع العلمي الأول...)، ص٣٦، وتأسست الجامعة العبرية في القدس سنة (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤-١٩٢٥م) كما يروي الأستاذ كرد علي في خططه، انظر: خطط الشام ٤/٧٧.

علـــى كلّ ريبة أو تشكيك، وسبيلٌ لنا -نحنُ العربَ- أن نُجْهِز على كلّ محاولات التشكيك ونبطلها، إنْ كان ما زال فينا بقية من عروبة!!.

وحتـــى يـــواكب هـــؤلاء الأســـاتذة بحوثهم ودراستهم، أنشأ فريق منهم مجلّة المعهد الطبي العربـــي لغايات ثلاث[1]: خدمةِ اللغة العربية الشريفة، وخدمةِ الطبّ والأطباء، وخدمةِ الشعب. وقد عـــرض الأفغاني لمحتويات المجلد الثاني منها، فراعه "تكاتف هؤلاء العلماء بلغتهم وعملهم بطبّهم، علـــى حَـــرْث كتب الطبّ العربية القديمة، وعلى فَلْي معاجم اللغة ليخرجوا بعد طول جهد بخير من المـــصطلحات العربية سلامة ووضوحاً ودلالة على المطلوب"[2]، ليؤكّد حقيقة ناصعة لا يُغفلها كلّ مـــؤرّخ مخلـــص صادق، هي "أنّ المعهد الطبي العربي ومجلته قلعتان من قلاع العربية، وأنّ الذين قاموا عليها كانوا هم واللغة الفصحى، كما قال القائل:

(رَضيعَيْ) لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تحالفا   بأسحمَ داجٍ: عَوْضُ لا نتفرَّقُ"[3]

مستـــشهداً بمـــا قاله الدكتور شوكت الشطي حين أرَّخ لهذا المعهد الطبي إذْ قال: "إنَّ رجال المعهد الطبي العربي بمجلتهم، ومحاضراتهم، ومؤلفاتهم، ومقالاتهم، قاموا بنهضة لغوية تبعها انتصار للغة العربية في عالم العرب وبلاده الشاسعة"[4].

ولعلّ إيمانَ هؤلاء الكبار برسالتهم، وإخلاصَهم للغتهم، ومحاولتَهم استنقاذ العروبة من براثن المعتدين ومكائدهم، هو ما أسعفهم في النهوض بالعربية وإحلالها المكانة اللائقة بها، وهذا ما أكّده الأفغاني إذْ قال: "فإنْ سألتم: ما الذي أسعفهم بحاجاتهم أجبتكم بما أعرف عن بعضهم، إنّهم حازوا ثلاث خصال: قوّةً وتمكناً في اختصاصهم ومتابعةً له وشغفاً به حتى العشق، وإدامةَ النظر في مؤلفات الأسلاف في فنونهم نفسها، فَجَنَوْا ربحاً مزدوجاً: عثورَهم غالباً على مصطلحات

([1]) انظر: من حاضر اللغة العربية ، ص١٣٨، ١٣٩، وصدر من المجلة بين سنتي ٢٤-١٩٤٧ إحدى وعشرون مجلدة.

([2]) السابق، ص١٤١.

([3]) السابق، ص١٤٣، والشاهد للأعشى في ديوانه ص٢٧٥.

([4]) تاريخ الطب (كتاب الطب في سورية)، ٧٥، ١٤٩ نقلاً عن حاضر العربية، ص١٤٣.

موائمة لما يبتغون، واطلاعَهم على صفحات من تاريخ العلم الذي اختصوا به، وأُنْسَهم الشديد بصحبة المعجمات التي حفظت لنا عبقرية لغتنا وأمتنا، يستنطقونها بصبر وأناةٍ ومنهجية"[١]، ويقول في موضع آخر: "إنّ في العالم العربي مَنْ أوتوا (لغة العلم)، فكانوا وهم يلقون محاضراتهم، أو يؤلفون في موضوعاتها أو ييسّرونها للجماهير في الصحف والمجلات والرسائل -كانوا يعلّمون العلم والأسلوب السويّ في أدائه معاً، تمكّنوا في علمهم حتى ملكوه، وتمكّنوا في العربية تمكّنهم في اللغة التي ينقلون عنها، وتلك هي الشروط الثلاثة التي لا بد منها لمؤدّي العلم تدريساً أو تأليفاً أو ترجمة"[٢]. إذن، فإنّ جهود المخلصين من العلماء هي التي تتأبّى على كلّ محاولة في التجريح أو التشكيك، وهي قوّة دافعة في إحقاق الحق وإبطال الباطل، فيكف إذا احتفى بجهودهم أولوا الأمر في رأس الهرم؟؟؟!!!!.

وأرّخ الأفغاني للعربيّة في كليات الجامعة الأخرى[٣]، ورأى أنّ التأليف في علوم الحقوق ووضع مصطلحاتها ومجلّتها، لا يختلف عنه في لغة المعهد الطبي وتأليفه ومجلّته، ويندرج هذا على كليات العلوم والهندسة والتجارة.

ويرى أنّ الكلام على عروبة كليتي الآداب والشريعة يعدّ من الفضول، ذلك أنّ العربية فيهما ركن ركين ووسيلة مهمّة من وسائل الاتصال بين الأساتذة والطلاب. أما دار الآثار العامّة بدمشق فتلحق بالمعاهد العليا؛ إذْ "عُنيت بالناحية اللغوية وسلامة مصطلحاتها؛ فمجلاتها ونشراتها

---

(١) جهود المجمع العلمي الأول ص٤٦، وكان الأفغاني ردّ على الدكتور نصّار الذي جعل ضررًا يلحق بالعربية نتيجة ارتباطها المقدس بالدين، هو تأخرها عن حاجيات العصور الحديثة وعدم مجاراتها لها حتى نادى كثيرون بهجرها تماماً (انظر: المعجم العربي، ص٦٣٠)، ردّ عليه بقوله: "إنّ تأخرنا هو في إعداد أنفسنا لنكون موثرين في عصرنا في العلوم والفنون والابتكار، ومتى أردنا بجدّ وصدق هذا الإعداد وجدنا لغتنا سابقة أمامنا، فما تقديسنا لغتنا أخّرنا، ولكن أخرنا إهمالنا وقبول الدعايات المغرضة فيها وانسياقنا على أذيال مخططيها ومروّجيها". (المعجم العربي تعريف ونقد)، مجلة مجمع دمشق، م٤٤/١٩٦٦، ص٩٢٠.

(٢) (من غرائب الأساليب)، ص٣٦، والعربية من بين اللغات رقياً في قدرتها -لغة علمية- على الطوعية والمرونة في احتواء الأفكار والعلوم، لذلك، فإنّ "سمتها التعبير الطبيعي الواضح، وبلاغته في أنه كالخط المستقيم بين الخطوط في قصره وسرعة بلوغ الهدف عليه" على حدّ تعبير الأفغاني (السابق، ص٣٦).

(٣) انظر: من حاضر اللغة العربية، ص١٤٤.

مما تخدم الفصحى كما تخدم الثقافة العامّة"[1]. وأما الجيش السوري، فقد كانت لجانه عاملة -كما أشير من قبل- منذ الحكم الفيصلي، وأعضاؤها هم "ثمرة العناية البالغة باللغة العربية في ثانويات الشام في عهد قوتها قبل النكسة"[2].

عوامل أخرى للنهوض بالعربية وإحيائها

كانت المحاور السابقة التي أرّخ لها الأفغاني نقاطًا مضيئة في سماء العربية، ومحطّات مهمّة، وسجلاً حافلاً لمن يبغي الإسهام في جَعْل العربية لغة عالميّة ذات مدلول حضاري كبير، إنْ على مستوى الأفراد أو المؤسسات، فقد استعصت العربية على سياسة التتريك ومحاولات الفرنسيين في إجهاضها وإماتتها، وغدت لغة حيّة ظفرت مكاسب[3] كبيرة خلال خمسين عامًا، هي الفترة التي كانت ميدان الأفغاني في الكتابة حولها والتأريخ لها.

وثمّة عوامل جانبية أخرى، كان لها كبير أثر في نشر العربية والإسهام في نهضتها، "تَدعم الروح العربية القوية، وتُمكّن لها في نفوس الجماهير بعد أن تربّعت الفصحى متمكّنة في دور الحكومة والمؤسسات العلمية والندوات السياسية"[4]، عدّ الأفغاني منها: الحفلات العامة والمظاهرات والمواسم الدينية، فألِفَ الناس من خلالها سماع الفصحى وفهمها بل تذوّقها. ومنها الصحافة التي لم يقتصر أثرها على تأليف الناس على الفصحى، بل ارتفع بهم إلى مستوى أدبي على حدّ تعبيره. ومنها استجابة الحكومة وسهرها على المظهر العربي تلبية لإلحاح الجماهير، فلا تُكتب اللافتات إلاّ بالعربية، ولا يُبدأ إلاّ بالتاريخ الهجري في الأوراق الرسمية، والإذاعات التي أسهمت في نشر الفصحى لوجودها في كلّ بيت.

وبعدُ، فقد كان الأفغاني في تأريخه للعربية في بلاد الشام، صادقًا وناقلاً أمينًا، هدف إلى الكشف عن وجه العربية المشرق في فترة حالكة من الزمن، حاول فيها أعداء العربية طمْس

---

(1) السابق، ص١٤٥.

(2) السابق، ص١٤٦.

(3) عدّ الأفغاني منها ستّةً، انظرها: المصدر السابق، ص٢١٢ وما بعدها.

(4) السابق، ص١٤٧.

هويّتها، ووصمها بالتخلّف، وعدم قدرتها على الوقوف أمام المدّ الحضاري المتزايد، من خلال سياسة التتريك، وسياسة الفرنكفونية التي نجحت في الجزائر نجاحًا كبيرًا، وأثمرت في خطرها ثمارًا يانعة- مستغلّين سطوتهم وقدرتهم على تنفيذ ما يرمون إليه. ويبقى صدور الكتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة، علامة أخرى صادقة على قومية اللغة العربية.

ولمّا كانت العربية لغة العلم والحضارة يومًا ما وانحسر مدّها الحضاري لأسباب متعدّدة، وناورت في إخفاقها محاولات مشبوهة كثيرة، إلاّ أنّ إمكانيات النهوض بها باقية على مرّ الزمان والمكان، وتلك "معجزة العربية البادية لكلّ ذي عينين"[(1)]. لذلك، فإنّ إحساسنا -نحن العرب- بالمسؤولية تجاه لغة واحدة موحدة، وسعينا الحثيث للنهوض بها، وإسهامنا في جعلها لغة عالمية، كلّ ذلك يكفل لنا وجودنا الموحّد القادر على جعلنا أمّة ناهضة ذات رسالة محكمة مبينة، تؤمن بها، وتسعى جادّة في نشرها. أمّا أن نبقى أمّة لاهية سادرة في غيّها، فإنّ بوارق الأمل والنّهوض ستبقى نائمة لا تحرّك ساكنًا، ومحرّضات النهوض ستؤول إلى مجهول، لا يُعفى من المسؤوليّة أحد، أفرادًا ومؤسسات وحكومات، وإنّ مسؤولية الحكومات لا شكّ أعظم وأخطر، يقول الأفغاني: "لو كان للحكومات العربية بعض الوعي، لأهدوا هذه الفصحى الكاملة لغة رسمية إلى شعوب لا تتكلمها الآن، لكنها تحبّها وتقدّسها تديّنًا وتقرّبًا إلى الله"[(2)].

وعليه، فإنّ الأفغاني يقترح خطواتٍ عمليةً صغيرةً سهلةً بناءةً، لها أثر سريع وفعّال في تمام نهضتنا اللغوية، هي[(3)]: منعُ السلطات عرْض فلم أو مسرحية على الجمهور باللهجات المحلية المبتذلة فضلاً عن التأليف بها، وتحريمُ دخول اللهجات العامية النوادي والصحافة والإذاعة

---

(1) الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص٢١٤.

(2) السابق، ص٢١٥. وضرب الأفغاني لذلك مثلا "باكستان" ذات اللهجات المحلية الكثيرة، التي يصعب الاتفاق على إحداها لغة شاملة، فإنّ جعل العربية -المقدسة عندهم- لغة رسمية أفضل لهم وأحسن من الإنجليزية التي فرضت عليهم رغمًا عنهم، يقول: "وفي نفسي اطمئنان إلى أنّه يوم اتخاذ بعض الشعوب الشرقية لغتنا الفصحى لغة رسمية آتٍ لا ريب فيه، وإنْ لم أملك الآن تعليل هذا الاطمئنان".

(3) انظر: السابق، ص٢١٦-٢١٨.

والمدارس والمحاكم ومصالح البريد وإدارات الحكومة الأخرى كما فعل الألمان واليهود. ومنعُ كلّ نشرة بغير الفصحى أن تصدر داخلاً أو ترد من الحدود، وتشجيعُ التأليف باللغة السليمة السهلة لتثقيف عامّة الشعب، وإتقانُ تأليف المناهج وإحسانها واقتصارها على اللهجة القرشيّة في القواعد المدرسية، لتخليص الطلاب من كلّ استثناء وتفريع يفضي إلى مسائل خلافيّة، ونفيُ اللّهجات المحلية من الإذاعة والمِرياء لأنها أسرع وسائل تثقيف الشعب، وإنّ العزيمة والإخلاص كفيلان –حسب تعبير الأفغاني– بإبعاد الكسل عن هؤلاء المذيعين. ولعلّ ممارسة العربية لغةً حية بين الناس أجدى وأحوط من نشرها عن طريق تمكّنهم من قواعدها.

الأفغانيّ مناقشًا

لم تكن اللغة العربية في اللحظة التي كانت فيها لغة عالمية تواجه مشكلات عصرئذ؛ فإنّ كونها لغةَ حضارةٍ وفكرٍ، وعلومٍ وتعلّم، نأى بها عن قصورها في النهوض برسالتها الكبيرة في التأليف والنقل والترجمة، ذلك أنها أحيطت بهالة من القداسة وتفرّد في صفاتها وخصائصها، جعل منها لغة تشرئبّ نفوس الناس من غير العرب –فضلاً عن العرب أنفسهم– لتعلمها وإتقانها، لأنّها كانت اللغة الناقلة والوسيلة الكبرى في الاتصال والتواصل بين كل الأجناس.

ولمّا انحسر المدّ الحضاري للعرب والمسلمين، رافَقَه انحسارٌ فكري ثقافي في مختلف المجالات ومنها المجال اللغوي، فلمّا لم تعُد للعرب تلك المكانة من القوة والحكم كانوا تَباهَوْا بها في عصور سالفة، حاول الآخرون ممّن نهض مدّهم الحضاري بقوة كبيرة، أن ينأوا جانباً بكل مقدّس لدى الأقوام المندحرين. وتشكل اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ الحضاري، مقوماتٍ ثلاثةً مقدّسة كبرى ساد بها العرب الناس والعالم يومئذ، فلمّا اندحروا عشّا ضوْؤهم وخَفَتَ نورهم، وتكالبت عليهم الأمم، وصار للغتهم فيما يزعم الحاطبون مشكلاتٌ تجعل من العربية لغة تراثية غير قادرة على مواجهة متطلبات العصر وحاجاته الكثيرة.

وأشرت في ما سلف أنّ العربية وُصفت بأنها لغة غير علمية ولا تصلح للتعليم، وهي من المشكلات التي يحاول كثير من الناس اليوم –عرباً وغير عرب– وصْمها باللغة العربية بزعمهم.

وانتصر الأفغاني للعربية بأنها لغة علمية، فأثبت من خلال تأريخه لحال العربية في جامعة دمشق، أنها لغة قادرة على الاستجابة لمتطلبات العلوم ونقلها إلى العربية. ودفع ركونُ العرب إلى هذه القالة -مع تراخي الزمن- كثيرين إلى الاستغناء عنها بغيرها، ظناً منهم أنّ العرب أمّة لا تبقى خارج السّرب ولا على هامش السياق، لذلك رفضوا كلّ محاولة تعيد العربية إلى سابق عهدها وتحطّها في سياقها الطبيعي، حتى ظُنّ الباطل حقاً والخيال حقيقة، يعزز ذلك هذا الفراغُ الروحي الذي يفتقد إلى بُعد سياسي يُغنيه ويُنمّيه، هو الأساس في كل نهضةٍ وإفاقة.

مشكلات اللغة العربية المفتعلة

هذه مشكلة، وثلاث أخرى غيرها شكلت إطاراً عاماً ومسلكاً وعراً يحطب في جنباته الحاطبون، فحيثما ذُكرت اللغة العربية في المحافل الثقافية الدولية، وُصفت بأنها تعتريها غير مشكلة تنأى بها أن تكون في سياق اللغات الحضارية؛ كيف لا واللغة سِلْك ناظم لكلّ حياة الأمة، بل إن رؤية الإنسان للعالم راجعة أساساً للنسق اللغوي الذي يُنشئها إنشاءً على حدّ تعبير الفيلسوف الألماني هاردر، وهي -أي اللغة- أداة تغيير العالم وإعادة بنائه بحسب ما يقوله المفكر هامبولد(١).

حاول الأفغاني -لكونه واحداً من دعاة الإصلاح في الوطن العربي- أن يقف على هذه المحاولات التشكيكية، يبيّن دوافعها ومغازيها، ويميط اللثام عن الوجه الخفيّ المستكنّ وراءها، تحدوه في ذلك رغبة عارمة وهمّة طافحة، أن يعرف العرب مزايا لغتهم، ويتجنّبوا شِراك المشككين، الحِراص على تلويث كلّ طاهر وتدنيس كلّ مقدس، فقد أدرك المستعمر منذ أمدٍ بعيد أنّ قوة العرب والمسلمين تكمن في سلاحينِ فتّاكين، هما الإسلام والعربية لغته الخالدة بخلوده. لذلك، حاولوا جاهدين بكلّ ما أُوتوا من وسائل وخطط أن يبقوا عليهما في غياهب الظلمات، فنشطوا في ميداني التبشير الديني والتهديم اللغوي، يهدفون إلى غاية واحدة، يرمون بها العرب والمسلمين من قوس واحدة، "هي تجريد الشعوب قوّتها النافخة فيها الحياة باستمرار"(٢)، ذلك أنّ الدّين وعمادُه

---

(١) انظر قولهما: محمد الكتاني، (اللغة والثقافة في مواجهة الغزو الفكري)، مجلة المنهل، مج ٥٣، ع٤٩٥، ١٩٩٢، ص٧٥.
(٢) الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٥٧.

القرآن لا يتوارى حتى تتوارى لغته.

وعليه، فإنّ الدعوة إلى إقصاء اللغة العربية -عروة العرب الوثقى- عن وظيفتها الحيّة، وإبعادها عن سياقها الحضاري، تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر يوم كشف المستعمر عن أنيابه ليلتهم خيرات الأمة ومقدراتها، فراح -حرصاً منه على نهضة العرب- يُثير شكوكاً ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قِبَله العذاب، فقد أثار وِلْكوكس (١٩٣٢م)- مهندس الرّي البريطاني- في محاضرة مهمة له سنة ١٨٣٩ المصريين، إذْ زعم أنّ عدم قدرتهم على الاختراع تَرجع إلى استخدامهم العاميّة في الكتابة، قال: "وما أوقفني هذا الموقف إلا حبّي لخدمة الإنسانية، ورغبتي في انتشار المعارف، وما أجده في نفسي من الميل إليكم، الدّال على ميلكم إليّ"[1]

وأما ولهلم سبيتا، فقد أدرك عِظَم الدعوة إلى العامية وأثرَها في تحطيم اللغة عند المصريين وانفصالهم، فألف كتاباً أسماه "قواعد اللغة العامية في مصر" سنة ١٨٨١م، دعا فيه إلى هجر الفصحى واستبدال العامية بها، وهجر الكتابة العقيمة اللتين لا تناسبان أجيال المصريين الصاعدة اليوم. ولا يقل القاضي وِلْمور خطراً عن سابقَيْه، فقد أصدر كتاباً أسماه "لغة القاهرة" سنة ١٩٠٢م، دعا فيه إلى استعمال العامية بدلاً من العربية الفصحى،وكتابتها بالحروف اللاتينية بدلاً من الخط العربي[2].

وثمة محاولات ومحاولات استجاب لها -للأسف- بعض العرب[3]، فصاروا بوقاً وأداة لنشر السّموم وأوحالها، تمنّى الأفغاني بل رأى من الحزم ألا يُبالى بالناعقين الذين يصرخون أنّ في لغتنا مشكلات، وألاّ يردّدها أحد حتى تموت على أفواه زاعميها بحسب تعبيره[4].

---

(1) محمود شاكر، أباطيل وأسمار، مطبعة المدني، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢، ص١٦٥، وانظر: أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص١٢٨، ويعدّ كتاب الدكتورة نفّوسة زكريا "تاريخ الدعوة إلى اللغة العامية وآثارها في مصر" من أفضل الكتب المؤلفة في ميدان الرد على المشككين، وقفت فيه المؤلفة على أسرار هذه الدعوة المشبوهة.

(2) انظر: أباطيل وأسمار، ص١٦٢، والفصحى لغة القرآن، ص١٣٠.

(3) أمثال لطفي السيد، وقاسم أمين، والخوري مارون غُصن؛ وعبد العزيز فهمي، وسلامة موسى، وسعيد عقل، وأنيس فريحة، ولويس عوض، وغيرهم. انظر: الفصحى لغة القرآن، ص١٨٥.

(4) الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٥٧.

لكــنّ هــذه النــزعاتِ العدائيةَ أصبح المخطّطون لها في يأس من فاعليتها في القضاء على العــربية ووحــدة شعوبها الروحية، غير أنّهم "استطاعوا أن يعيقوا القافلة عن السير أزماناً متفرقة غيــر قصيرة، وأن يشغلوا الركب عن هدفه بفتن وعوائق ومجادلات صلِي بنارها أفاضل كثيرون من غير مجنّديهم"(١).

تباين العامية والفصحى

كـان الأفغاني المؤرخ واعياً لخطر هذه الدعوة الهدّامة في القضاء على واحدة من مقومات الأمــة العــربية الخالــدة، ففي الوقت الذي شهدت فيه الشام نهضة لغوية شاملة بعد الحرب العالمية الأولــى، وجــدت الدعــوة إلى العامية وإحلالها محل الفصحى لها موطئ قدم في مصر، فقد كانت الــوحدة اللغوية الملموسة في الوطن العربي لقمة غير سائغة في حناجر التبشير والاستعمار، -لذلك أعــدّوا العــدّة بإثــارة نــزعات مشبوهة للقضاء على هذه الرابطة المقدسة، تشكل "حركة رخيصة انحطاطية" في رأي الأفغاني، إنْ كُتب لها نجاح ترتّب عنـه آثار خطيرة منها(٢):

إحــلال عــشرات العامــيات المحلية محل اللغة الواحدة، وتبعثر الأمة العربية الواحدة إلى عــشرات الشعوب، وهما في نظر الأفغاني عاملان لهما أثر كبير في محو العربية كلها من الوجود، لــيحل محلّها عشرات الشعوب وعشرات اللغات (المالطيّة) على حد تعبيره، وقد شبّه منشأ اللهجات العامــية المحلية بدويلات انفرط عِقْدها من دولة قوية واحدة، تتجلى هذه اللهجات "أعراضاً مرضيّة لا تعرفها الأمة في صحتها وقوتها ووحدتها"(٣).

أمــا الحجج التي يتشبّث بها دعاة العامية اليوم -أي سنة ١٩٦١- فهي في رأي الأفغاني - مــرتدة مملــولة ممجــوجة لم تتغير ولم تتبدل، فالقول بأن العامية لغة الحياة في الأسواق والمنازل ينقضه تطور الحياة بأهلها نحو الأكمل والأرقى، فقد كانت لغة التفاهم بين الأميين قديماً صعبة؛ لأنّ

---

(١) انظر: السابق، ص١٥٨.

(٢) انظر: السابق، ص١٥٩.

(٣) السابق، ص١٦٠.

لكـــل عامـــية مفرداتها وأساليبها، أما اليوم فالأمّيّ مفرداته هي نفسها مفردات المذيع أو الكاتب، إذْ تكفّـــل التعليم في الشام أول القرن الماضي (العشرين) بأمرين"[1] هما الارتفاع باللهجات ثمّ تقريبها مـــن الفـــصحى، فـصار الـــبون بـــين عاميّة الكبار القديمة والعامية الحديثة شاسعاً على حدّ تعبير الأفغانـــي، وعليه فقد بقي الدعاة "على جمودهم يردّدون ما قال سابقوهم قبل ستين سنة... وينعقون بالأقوال نفسها غافلين عن المدى البعيد الذي قطعته البلاد في العلم والعمران"[2]، ويدلّ على ذلك أنّ الـزمن خطـــا "بهـــؤلاء الأميين العَوامّ نحو الفصحى خطوات فساحاً تدور رؤوس أولئك الرجعيين الجامـــدين دعاة العامية من سعتها، ومع هذا يصطنعون الرفق بهذا العاميّ الذي يَضحك من حججهم ويَأنف من تصورهم فيه التخلف وبلادة الذهن"[3].

أمـــا دعوى انفراد العرب بالازدواجية دون الأمم الراقية، وهي حجة تشبّث بها دعاة العامية لإنقـــاذ تلاميذنا من ازدواجية البيت والمدرسة، فإن القول بها فيه تجديف ضد التيار. وهذه الدعوى مـــن أكثـــر الـــدعاوى التـــي أثارت الأفغاني وحَدَتْه للرد عليها دون غيرها من الحجج والدعاوى الأخرى.

لقـــد حاول الأفغاني أن يضع القضية في سياقها الزمني وإطارها التاريخي فقال: "كان يُقبل هـــذا القول على عواهنه قبل سبعين سنة، أما اليوم وبعد أن خالط الأممَ الغربيةَ عشراتُ الألوف من العـــرب دراســـةً وتجـــارةً وســـياحة، فيبعث هذا القول الرثاء لقائليه إذ كانوا لا يَضحكون إلاّ على أنفـــسهم"[4] ، وهو بهذا التاريخ يثبت لدعاة العامية وَهْمَهم وخَطَلَهم وغفلتَهم، من أنّ اتّصال العرب بغيرهم ينقض دعواهم بانفراد العرب وحدهم من بين الأمم بالازدواجية، ثمّ راح يتساءل قائلاً: "أي لغة غربية لا ازدواج فيها بين لغة الأزِقّة ولغة المتعلمين؟ آلألمانية؟ آلفرنسية؟ آلإنجليزية؟ لا شيء

([1]) انظر: الأفغاني، (من قصة العامية في الشام)، مجلة مجمع القاهرة، ج١٩٧٨،٤١، ص٤.

([2]) من حاضر اللغة العربية، ص١٦٢.

([3]) السابق، ص١٦٢.

([4]) السابق، ص١٦٢.

من ذلك ألبتة"[١].

والغريب أنّ دعاة العامية كانوا يعرفون اختلاف العربية عن غيرها من لغات البشر بارتباطها بالقرآن الكريم، وأنّ القرآن جعل لها وضعاً مختلفاً عن كل اللغات، وضَمِن لها استمراريتها وخلودها، ولولاه لغدت العربية "لغة أثريّة، تُشبه اللاتينيّة أو السِنْسكريتيّة، ولسادت اللهجات العربية المختلفة في نواحي الأرض العربية، وازدادت على مرّ الزمان بعداً عن الأصل الذي انسلخت منه"[٢]، لكنهم يهدفون بعد ذلك كله إلى تشويه ما استعصى على التفلّت والاندحار، وإخراج أجيال لا تمتّ إلى أمتها بصلة. بيد أنّ هذا الوهم يتبدد في كل صولة وجولة، ما دام بين العرب قرآن يُتلى على مرّ الدهور والأزمان، وأنى لناعق أن يعقل هذا؟!!.

وعلى الرغم من وجود القرآن الكريم رابطاً لغوياً موحداً لكل فئات المجتمع العربي خاصة، إلا أنّ العرب لهم لهجات محكية في حياتهم العادية، تحرص الأمم الراقية اليوم -كالفرنسيين والألمان- على التخلّص منها لصعوبة الاتصال عن طريقها، بإيجاد لغة رابطة جامعة تكون داعياً "من دواعي المحافظة على وحدتها واطّراد رقيّها الحضاري"[٣]. فإذا كانت الأمم الراقية تحرص على إيجاد لغة جامعة، فلماذا ما زال يوجد في بلادنا -كما يقول الأفغاني- "مَن يدعو إلى تفكيك هذه الوحدة وطرح تلك الفصحى للتشبّه بالأمم الراقية"[٤]. لا ريب أنها دعوى مشبوهة خُطّط لها بليل، وانتفض لحملها ثلة من الغفلة حاموا حول الحمى فسقطوا فيه.

ويرى الأفغاني أنّ الوعيّ اللغوي في الشام كان أقوى منه في مصر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويعلّل ذلك بأنّ "روح الشام عربية قويّة، تتعالى في كل ما يحفظ على

---

(١) السابق، ص١٦٢.

(٢) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٤١٤.

(٣) من حاضر اللغة العربية، ص١٦٣.

(٤) السابق، ص١٦٣.

الأمـــة وحـــدتها الجامعة، والعربية الفصحى من أول العوامل"[1]، ذلك أن الناهضين بالعربية آنذاك كانــت لهــم جهــود حثيثة جبارة للخلوص بها من محاولة التتريك التي كان يفرضها حزب الاتحاد والترقي على الشعوب المستضعفة بالحديد والنار، وقد أثبت الأفغاني قصيدة للشيخ أبي السّعود مراد كان نظمها سنة ١٩٠٨م، نفّر فيها من العاميات، تعكس الروح السائدة "في تشرّب الفصحى وسريان حُبّها في أهله- الشام- مجرى الدم من العروق"[2].

لكـــنّ الدعوى وجدت لها صدى في ساحل الشام (لبنان)، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بطائفة من محـــاولات الأساتذة كأنيس فريحة، وشكري الخوري، ومارون غصن، ورفائيل نخلة، وسعيد عقل، تعـــرف مـــنهم الحافز والنزعة والجهات التي خُدِمَت بها، يقول الأفغاني "فإذا قرأت هذه المحاولات عرفت أن الغرض ليس دراسة اللهجات، وإنما العمل على ترسيخها وتوسيع الشُقّة بينها هي أنفسها، وبيـــنها وبـــين اللغة الفصحى، وأن تبسيط القواعد ليس المقصود، ولكن بلبلتها ثم هدمها لِتُبنى على شكل النحو الفرنسي"[3].

واللافـــت أنّ دعاة العامية وإن كانت لهم محاولات في الكتابة بها، إلاّ أنهم كانوا يتراجعون ويكتـــبون بالفـــصحى، فإذا كان لويس عوض قال في مقدمة ديوانه (بلوتولاند وقصائد أخرى) سنة ١٩٤٧م أنّـــه "عاهـــد الـــثلوج الغزيرة المنشورة على حديقة مدسمر في خلوة مشهودة بين أشجار الـــدردار عـــند الشلال بكامبردج، ألاّ يخطّ كلمة واحدة إلاّ باللغة المصرية، وقد برّ بعهده في العام

([1]) السابق، ص١٦٥، وقد حاول الأفغاني أن يحشد الأدلة التي يثبت فيها صحة زعمه واعتقاده وصدقهما، من أنّ روح الشام محافظة بأصالتها على الفصحى، ذلك أن مجلة الجندي الدمشقية نشرت تحقيقاً للسيّد أديب باقي جاء فيه أن جريدة (لسان الحال) البيروتية التزمت في افتتاحيتها سنة ١٨٧٧م الفصحى المسجعة،... انظر السابق، ص١٦٦.

([2]) السابق، ص١٦٦ وانظر: الأفغاني، (مزاحم الصعوبة في لغتنا)، ص١٨٩، ويذكر الأفغاني أن خطيب الجمعة توجّه قبل الجلوس بين الخطبتين إلى القرويين يخدرهم بلهجتهم الدارجة من أمر فشا بينهم، فاستغرب أحدهم وسأل: ألم تفسد صلاة الجمعة بقطع الخطيب الخطبة والتحدث بالعامية؟ انظر: الأفغاني، (من قصة العامية في الشام) ص٧، وهي دلالة حميمة على إلف العامة من الناس سماع الفصحى والاستمتاع بها.

([3]) السابق ص١٦٧، ويشير الأفغاني هنا إلى رسالة الدكتور سعيد شهاب الدين "دعاة العامية هم أعداء القومية العربية"، وهي بحث هادئ يستقصي عروق العلة من جذورها.

الأول بعد عودته فكتب شيئاً بالمصرية سماه "مذكرات طالب بعثة"، ولكنه استسلم بعد ذلك فخان العهد، فلتغفر له الثلوج الطاهرة التي لم تدنّسها حتى أقدام البشر"[١] –إذا كان قال ذلك، فإنه تراجع وقال بخصوص العامية والفصحى: "كانت محاولة تجريبية منّي، ولكنني لم أقتنع بها في يوما بعد، فاللغة العربية الفصحى هي من أعظم اللغات وأمرنها وأكثرها طواعية واستيعاباً لشروط العصر، وانفجاراته العلمية والأدبية والأيديولوجية بشكل عام"[٢]. ولا شك أن صاعقة الأستاذ محمود شاكر (١٩٩٧م) التي حلّت بلويس عوض، جعلته يتخبّط، وأفاقته من مسّ أصابه وآل إلى ما آل إليه.

لذلك فإن الأفغاني يرفض المقابلة بين العامية والفصحى بله المقاربة والمفاضلة، ويرى أنه لا يوجد أحد "مهما ينحطّ في بلادة الذهن أن يقابل بين عاميّة تتغير كلّ بضعة كيلومترات، لا مساك يُمسكها ولا قاعدة تُبنى عليها ولا أدب فيها ولا علم– وفصحى حملت تراث الحضارات آلاف السنين وكانت قواعدها من الأصالة بحيث تُقرأ على الناس اليوم خطب ابن أبي طالب أو شعر المتنبي فلا تلبث أن ترى آثار البلاغة فاعلة فيهم فعلها..." [٣].

ولا ينفك الأفغاني ينادي بوضع هذه الدعوى في غير ميدان العلم واللغة، وإنما "في ميدان التبشير والاستعمار اللذين جندا الطائفية الذميمة لتهديم صرح الأمة العربية الواحدة"[٤]. وعليه، فإنّ الردّ على دعاة العامية –في نظره– إثبات لوجودهم، والأولى تركهم جانباً والمضيّ في طريق الإصلاح اللغوي والنهضة اللغوية، لتبقى العربية حصناً حصيناً في وحدة الأمة العربية ووجودها، وخاصة أنّ العربيةَ –كما وصفها دعاة جميعة العلماء المسلمين الجزائريين، وقد اتخذوا العربية سلاحاً قسوياً في توحيد الأمة وعدم انصهارها أمام حملة الفرنسية الفرانكفونية– "قطعةٌ من وجود العرب ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد والعلم والبطولة، كانت في وقتٍ ما لسانَ معارف البشر

---

(١) بلوبرلاند ١٣ نقلاً عن مجلة التراث ص٦٦–٦٧.

(٢) أسامة خير الله، (في الهجمة على لغتنا العربية الحميمة)، مجلة حوار العرب، س١، ع٥، ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٣) من حاضر اللغة العربية، ص١٦٩.

(٤) السابق ص١٧٠، وانظر: أباطيل وأسمار، ص١٨٠ وما بعدها.

وتـــرجمانَ حـــضارتهم، وناقلةَ فلسفاتِ الشرق وفنونه إلى الغرب، ومستودعَ آدابِ الشرق، وملتقى تياراتِه، دخلت به إلى الهند والصين، وقطعت به البحار والفلوات"[1].

ولا يُغفـــل الأفغانــــي فــــي انتصاره للفصحى ورده على دعاة العامية أن يسوق نماذج قوية لقومــيات لغـــوية، هي خير شاهد على إبطال ما يزعم الواشون من الدعوة إلى العامية واستبدالها بالفـــصحى. يقول في كشفه عن خباياهم وخفاياهم: "وما كان لها –أي الطفيليات، كنّى بها عن دعاة العامـــية– لتعـــيش ولا لدعايتها أن تجد متنفساً لو أنّ لنا من الوعي بعضَ ما للألمان أو غيرهم من الأمم التي أرادت بعزيمة وإصرار أن يكون لها وجود حضاري وسيادة قومية"[2].

ولا ريـــب أنّ ثمة فرقاً بين العرب وغيرهم من الأقوام الآخرين، ففي الوقت الذي يحرص الساسة عند الآخرين على تعزيز وجودٍ لغوي لهم يكون أداة لحضارة قومية، نجد العرب مشتتين لا وحـــدة بيـــنهم ولا قيادة تحرص على وجودهم الحضاري، وإسهامهم في النهضة الحضارية الحديثة فكانـــوا في ذيل القافلة، مع ما لديهم من مقومات الوجود وأسباب النهوض. إذن، فالدولة أساس في قـــيام النهضة أية نهضة، توجد بوجودها وتوأد بانصهارها، عرف ذلك اليهود وأيقنوا أنّ اللغة سبيل إلـــى اتحـــادهم ووجـــودهم، "فأخذوا أنفسهم جيلاً بعد جيل بإحياء العبرية القديمة الميتة يتعلّمونها... فأحيوها، ولم يَدّعوا فرصة لمشكك أو مستهزئ أو مزهّد فيها فنجحوا"[3]. ذلك هو السبيل وتلك هي الطريق.

الكتابة العربية والحرف اللاتيني

الدعوة إلى كتابة العربية بالحرف اللاتيني شبهة أخرى تداعى لها المستشرقون يوم جمحت بهم الرغبة أن يتعلموا حضارة الشرق تاريخاً ولغةً وديناً، فقد وجدوا بداية أمرهم صعوبة في تعلم اللغة العربية وكتابتها فاشتكوا وبالغوا في الشكوى، مع أنّه أمر طبيعيّ في تعلم اللغات بشكل عام،

---

(1) خالد محمد نعوم، (معارك اللغة العربية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر)، مجلة المنهل، ع٤٩٥، ١٩٩٢، ص١٢٢.

(2) من حاضر اللغة العربية، ص١٧١.

(3) السابق، ص١٧١.

حتى قال قائلهم سنة ١٨٦٤م: "إنني أُؤثر أن أجتاز أفريقيّة كلّها ماشياً من الإسكندرية إلى رأس الرجاء الصالح على أن أشرع ثانية في تعلم اللغة العربية"[١].

بـيد أنّ الأمر تجاوز صعوبة تعلم العربية لغير أبنائها في وضعها الطبيعي، وزيّف الغرور الاسـتعماري –بحسب تعبير الأفغاني– لأصحابه الخروج على القانون الطبيعي، "فحاولوا معتمدين علـى ما عند دولهم من قوى ومال ودعاية أن يجعلوا مئتي مليون من الشعوب العربية والإسلامية، يقلبون كتابتهم من اليمين إلى الشمال، ومن الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني، ليخفّفوا عن أولئك العشرات من مجندي التبشير والاستعمار بعض الصعوبة في تعلم اللغة العربية"[٢].

ولعـل المشكلة تكمن في الاستجابة لهذه الدعوة –الهدّامة– غير البريئة من أبناء العروبة، إذ سـوّلت نوازع الاستعمار بما تملك من قوة أن يشتري ذمماً تنادي بدعوته، وتثير زوبعة لا آخر لها فـي صعوبة الكتابة بالخط العربي، ونجح المستعمرون في إحكام دعوتهم وإشهارها، "فإذا كان هذا مـنهم صلفاً، فإنّ الإذعان له من بعض زعماء الشعوب يدل على قابلية للعبودية لا حدّ لها"[٣]. وقد كان ذلك مع ما في اللغات الأجنبية من مشكلات كثيرة، لكن الفارق بيننا وبينهم كبير، فلغاتهم "على عَجُـرها وبَجـرها مقدسة لا تمسّ لأنها لغات دول قوية ذات أساطيل ومدمرات، ولغتنا لغة شعوب مغلـوب على أمرها، فعليها أن تزول تدريجياً من الحياة دعامة بعد دعامة حتى ينهار البناء كلّه"[٤]. ولا شـك أنّ الـصراع اللغوي بين الشعوب ظاهرة واقعة وحتمية، فحيثما وُجدت دولة ذات سيادة فإنهـا تحـرص على سيادة لغتها، فكما الإنجليزية اليوم لغة عالمية حيّة في مجالات متعددة، كانت العربيةُ يوم نهضة العرب والمسلمين الكبرى لغةً عالمية وحيّة.

([١]) يوحنا كرسكو، (نفي أوهام الأوروبيين في صعوبة تعلّم اللغة العربية)، مجلة مجمع دمشق، م٤، ج١١، ١٩٢٤، ص٤٨٤.

([٢]) من حاضر اللغة العربية، ص١٧٦، وانظر للأفغاني، (مزاعم الصعوبة في لغتنا)، ص١٨٨.

([٣]) السابق، ص١٧٦.

([٤]) السابق، ص١٧٧.

ويـــرى الأفغاني أن الدعوة إلى الكتابة بالخط اللاتيني خاسرة كالدعوة إلى العاميّة وغيرها مـــن الدعوات الهدّامة، لكن المخططين لها –مع يقينهم أنها خاسرة– يهدفون إلى "إيقاع البلبلة وشغل هذه الشعوب فترة عن مصالحها والمضيّ في تقدّمها، وقد بلغوا بعض ما أرادوا؛ وإلاّ فلا مجال إلى جمع العربية –وهي لغة سامية– باللغات الهندية والأوروبية في النطق ولا في الكتابة ولا في البيئة والمنشأ"[1] وذهب إلى أنّ اليهود أولى بهذه الدعوة من العرب، ذلك أنهم –أي المستعمرون– أنشؤوا لهـم دولـة وأقامـوا لهم كياناً هو بحاجة إلى لغة وكتابة، فلتكن اللغة لغةً أوروبية، ولتكن الكتابة بـالخط اللاتينـي، لكـنّ الدول الاستعمارية "أرادت للصهيونية القوة والحياة وأرادت للعرب الفشل والموت فصرفت عنها كلّ ما رمتنا به من المهدّمات"[2].

أمّـا الدعـوة إلـى الكتابة بالحرف اللاتيني، فقد بدأت في الشام –كما يقول الأفغاني– سنة ١٩٢٢م إذْ تولّـتها جريدة (لاسيري) الفرنسية، ونشرت مقالاً ضربت فيه أمثلة من شعوب أعجمية حاولـت هـذه المحاولـة في أذربيجان أنقرة، ثمّ عرّبت جريدة (ألف باء) الدمشقية المقال في السّنة نفسها، وطلبت إلى مجمع دمشق إبداء رأيه في الموضوع، فعهد بالجواب إلى الأستاذ إلياس القدسي أحـد أعـضائه، فانتهى إلى رفض الاقتراح رفضاً باتاً وقاطعاً[3]. بل إنّ المستشرق الفنلندي يوحنا كرسكو عضو مجمع دمشق، سمّى مشكلة اللغة العربية المزعومة بـ "الأوهام الهرمة"، و"الخيالات الشائخة"، وذهب إلى أنّ تحصيل اللغة العربية أسهل على الطالب الأوروبي من تحصيل غيرها من لغـات العالم، وعدّ تعلم الحروف العربية وكتابتها أسهل من تعلم الحروف الأوروبية وكتابتها، وأنّ مـن اشتكى صعوبتها برهن على عدم رغبته في أن يُعنى بتعلّمها ليس إلاّ[4]، ثمّ ضرب أمثلة للغات عالمـية حيّة هي أصعب في تعلّمها من العربية كالإنجليزية والروسية، انتهى منها إلى أنّ الأوروبي

---

(1) السابق، ص١٧٧، ويقول الأفغاني" إذا نجحت خططهم عادت عليهم بعد عقود من السنين بنفع في ميدانين: تسهيلُ المهمة على موظفيهم، وقضاءٌ على مقوماتنا من ثقافة ركناها اللغة والدين"، (من مزاحم الصعوبة في لغتنا)، ص١٨٨.

(2) السابق، ص١٧٧.

(3) السابق، ص١٧٨، ١٧٩.

(4) كرسكو، (نفي أوهام الأوروبيين ...)، ص٤٨٦، ٤٨٧.

"يقـــدر أن يتعلم العربية بعناء أخفّ من العناء الذي يُجشّمه إياه تقلّب هوى كتابة الكلمات الإنجليزية أو ضبط النبرة الروسيّة"[1].

وأما مقابلة المستشرق الإنجليزي مرجليوث بين العربية والإنجليزية سنة ١٩١١م، إذ ذهب إلى أنّ الإنجليزية واسطة لتفاهم شعوب العالم كله أجمع، وأنّ استعمال الحركات والحروف صغيرة وكبيرة في الإنجليزية مزيّة تجعل الصحيفة الإنجليزية أوضح من العربية وأبين -فقد عدّها كرسكو أوهامـــاً إنجليزية، إذ يصلح كلامه "لجيل الإنجليز والأوروبيين أيضاً، وأمّا للعرب والفرس والهنود والتـــرك، فالصحيفة العربية أظهر وأجلى"، ثمّ يخاطبه قائلاً: "وإنّ أبيتَ إلاّ المكابرة، فعليك برجل صينيّ مثلاً لا ضلع له مع أحدٍ منّا وهو يُفتيك في حقيقة الأمر، فتتحقّق حينئذ أية الصحيفتين أوضح وأجلى"[2].

ولا ريـــب أنّ هـــذا المقـــال -مـــن مستشرق- يُعدّ وثيقة تاريخية هامّة، في تاريخ اللغات وتأصـــيلها، ويتـــصف بالعلمـــية والمنهجية، وعليه -كما يقول الأفغاني-[3] سمات الإحاطة وعمق الـــدرس وجمـــال الإنـــصاف، ويـــزيد مـــن أهميته أنه تعرّض لمحاولة من المحاولات المشبوهة لمرجليوث ، الرجلِ الضالع في الانتقاص من ثقافة العرب والمسلمين والنيل من حضارتهم، ويعمل تحـــت إمـــرته جمـــع غفير يناصب العرب والعربية العداء، "يودّون ألاّ يفارقوا الدنيا حتى يُكحّلوا عـــيونهم بمـــثل ما صنعوا في أذربيجان وتركية ونيجيريا، من مشاهدة أحرفهم اللاتينية تنساب في صحف البلاد العربية ومجلاتها وسائر مطبوعاتها"[4].

وتكمـــن خطـــورة مـــرجليوث أنّه كان مجيّشاً سفيراً لوزارة المستعمرات البريطانية، وقد حـــرص الأفغاني -المؤرخ- أنّ يصور لقاء مرجليوث بالأستاذ محمد كرد علي- وكان حضر هذا

---

(١) انظر: السابق، ص٤٨٩.

(٢) السابق، ص٤٨٩.

(٣) انظر: من حاضر اللغة العربية، ص١٨١.

(٤) السابق، ص١٨٣

اللقـــاء- ودعـــوته الـــصريحة: ما الذي أبطأ بالبلاد العربية عن الاقتداء بتركية في اتخاذ الحروف اللاتينية؟ ولِمَ أضاعوا على أنفسهم هذا الرقيّ الباهر؟ -ليؤكّد أنّ العربية مصدر مخيف من مصادر قوة العرب، "وأنّ أعداءنا قدّروها حقّ قدرها حين جنّدوا عليها ما جندوا من علمٍ وقوة ودهاء"[1].

ولـــم يـــستجب لهذه الدعوى -كسابقتها (الدعوة إلى العامية)- أحدٌ في الشام، واستجاب لها ســـاحله (لبنان) بعد الاحتلال، يقول الأفغاني: "لكنّ حملةً نكية خبيثة قامت بها دول الغرب الطامعة فـــي بلادنـــا خَلَقـــتْ فـــي الـــساحل جواً قلقاً موبوءاً حتى اليوم، فقد سهرت هذه الدول على خلق اضـــطرابات دمـــوية أســـبغت عليها الطابع الطائفي سنة ١٨٦٠م، ... وكان في جملة ما ألقوا إلى بعـــض الفئات القليلة المنوّمة أنّ العربية الفصحى وكتابتها شيءٌ يجب أن يُزال لأنه يصلنا بالشعوب الإسلامية"[2]. لذلك استجاب لهذه الدعوى بعض الأصوات المغفّلة؛ فصدر للأب رفائيل نخلة "قواعد اللهجـــة اللبنانـــية السورية" بالفرنسيّة، ولسعيد عقل "يارا"، كتبت النصوص العربية للأول بالحرف اللاتينـــي، والثاني سِفْر بالعامية مكتوب بالحرف اللاتيني. وقد تكفّل الدكتور سعيد شهاب الدين في الرد على هذه الدعوة وإبطالها...

والـــذي كـــان يثير الأفغاني ويقلقه لا الدعوى الهدّامة من حيث هي دعوة صادرة عن دَعِيّ خبـــيث، بل استجابة العرب أنفسهم لها وتفانيهم في الدعوة إليها والنهوض بها. لذلك، فإنّ دعوة عبد العزيـــز فهمـــي القاضـــي الكبير إلى الكتابة بالحرف اللاتيني سنة ١٩٤٣م في مجمع القاهرة، هي "الـــنجاح الوحـــيد الذي أحرزته، إذْ استطاعت أن تغري بدعوتها ما كان يظن أنه القلعة التي أُنشئت لحمايـــة اللغـــة العـــربية"[3]، وقد شغل اقتراحه المجمع ثلاث سنين كثر فيها الجدل واللغط، وانتهى

([1]) السابق، ص١٨٤.

([2]) السابق، ١٨٥، وقد أشار المستشرق الفنلدني كرسكو إلى هذا الوهم، وهم ارتباط اللغة العربية بالإسلام، وأنه لا يليق بالمسيحي أن يُعنى بها، (نفي أوهام الأوروبين ....، ص٤٨٣).

([3]) من حاضر اللغة العربية، ص١٨٨، وقد عدّ الأستاذ محمود تيمور بيان الأستاذ فهمي وثيقة تاريخية من أنفس وثائقنا التي تعالج مشكلاتنا الثقافية (انظر له: مشكلات اللغة العربية، ص٥٧)، لكن الأستاذ أحمد محمد شاكر كتب عن اقتراح فهمي كلمات موجعة، تناول فيها محاولته وكشف عن مقصده الحقيقي وراءها (انظر له: الشرع واللغة، ص٩-٥٢).

المجمـــع برفض الدعوة ووأدها. ولمّا كانت بلاد العرب وحدة واحدة، فقد انشغلت الشام بأصداء هذه البلـــبلة المحمومة في مجمع القاهرة، ممّا حدا الأفغاني أن يَعرض لها -هنا- في تأريخه لهذه الشبهة المأفونة، ظناً منه أنّ البلاد العربية تعيش كالبلد الواحد تتجاوب أحياؤه مع كلّ ملمّة ونابتة ونازلة.

وعلـــى الرغم من معوّقات هذه الدعوات، وإثارتها البلابل، ومحاولة إجهازها على مقوّمات الأمّـــة ومقـــدّراتها، إلا أنّ خيْراً باطناً يَستكن فيها؛ فقد أظهرتنا هذه الدّسيسة -كما يقول الأفغاني- "علـــى ما لم نكن ننتبه إليه من مزايا حروفنا العربية التي عشنا في جوّها غافلين عن حسناتها، لولا أنْ لفتتـــنا إلـــيها تلـــك الهـــزّات... وزادتنا إيماننا بأنّنا -حقاً- نملك كنوزاً تدور أعين أعدائنا في محاجرها حسرة أن كان في أيدينا لا في أيديهم"[1].

إذن فـــلا يعضد هذه الشبهة سوى قوى خفيّة تتصل بالمستعمر الأجنبي، أثارت لغطاً واسعاً وجـــدلاً عقـــيماً فـــي مـــسألة راسخة -في تراثنا اللغوي- رسوخ الجبال، لا يمكن المساومة عليها لاتصالها الأزلي وارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم، ولو كان بعض المغالين لبعضٍ ظهيراً.

صعوبة القواعد والإعراب

أمّـــا هـــذه الـــشبهة، فقـــد شغلت المهتمّين بشؤون اللغة زمناً طويلاً وعُقدت لها مؤتمرات وندوات، فكما وَجَدَ الأجانب -بزعمهم- صعوباتٍ في تعلّم طريقة العرب في الكتابة وتأليف حروف الهجـــاء، وَجَـــدوا مثل تلك الصعوبات في قواعد العربية وإعرابها، وليتهم وقفوا عند هذا الحدّ ولم يحمّلوا العرب والعربية وزرها، إذْ راحوا يَشْكون من صعوبة تعلّم قواعد العربية، وحَمَلَ عنهم هذا الـــوِزْرَ بعض المتغرّبين من أبناء جِلدتنا، فشرعوا ينادون بضرورة تيسير القواعد وإصلاح الخلل الواقـــع فيها، فارتبطت هذه الشبهة بالدعوة إلى العامية للتخلّص من لغة معيارية قائمة على الضّبط والإعـــراب. لكنّ هذه الشبهة كغيرها من الشبهات -قضى عليها شيئان[2]: الوعيُ القومي، وازديادُ المتكلمـــين من العرب باللغات الأجنبية، إذْ وَجَدوا أنّ العربية أسهل تعلّماً من لغاتٍ أخرى كالفرنسية

---

(1) من حاضر اللغة العربية، ص١٨٩-١٩٠.

(2) انظر: السابق، ص١٩١.

والإنجليــزية والألمانية، مع أنّ النزوع إلى تعلّم الإنجليزية على حساب اللغة العربية ما زال له عند الطلاب -وغيرهم من شرائح المجتمع- بريقٌ ولمعان هذه الأيام، وهي نكسةٌ أخرى ثقافيةٌ سببُها - فــيما أظن- الدعايةُ المحمومة لتعلم الإنجليزية والتبشير لها، يقابلها إخفاق مع اللغة العربية، فضلاً عــن تـدريس اللغة الإنجليزية بالإنجليزية، وتدريس اللغة العربية بالعامية الدارجة، وذلك خلل في تعلّم اللغات وتعليمها بيّنٌ كبير.

شخّص الأفغاني علّه هذه الشبهة والشكوى منها، فوجد أنّ العناء الذي كان يلقاه الصغار في تعلّــم قواعد اللغة من العرب إنما يعود إلى عوامل ثلاثة[1]: أحدها دراسة القواعد في الكتب القديمة الـصفراء المثقلة بالحواشي والشروح والتقارير والردود، وثانيها عقم أساليب التدريس، وثالثها أَخْذُ الطلاب باستظهار متون النحو والصرف كألفيّة ابن مالك.

هــذا مــع العرب أنفسهم، فكيف بالأجانب الذين يبغون تعلّم العربية؟! إذْ حاولوا تعلّمها أول القــرن التاسع عشر وما بعده، فظنوا أنّ هذا النحو هو النحو العربي وحسب، "فنعتوه بما شاؤوا من صعوبة وإغلاق وتعقيد، وورثَ هذا النعتَ خالِف عن سالِف، وكثُر انتشاره بينهم، حتى حكينا نحن عنهم مزاعمهم التي بَليت -تقليداً أعمى- مدّةً من الزمن"[2].

لــذلك حــاول بعــض الأســاتذة العاملين في التأليف والتدريس أن يتخلّصوا من عبءِ هذه العــوامل وثِقَلِهــا، وأن يجدوا وسائل جديدة تُرغّب الطلاب في مادة القواعد وتحبّبها إليهم، متأثرين بوســائل النهــضة الجديــدة علــى البلاد العربية مع طلائع التبشير والاستعمار، "فأُلّفَ في القواعد العربية كتبٌ وسلاسلُ رُوعِي فيها التسهيل والتدرّج كما روعِيَا في التّدريس، ونشأت أجيال الطلاب بعــد ذلــك علــى كتب حديثة ميسّرة واضحة لا صعوبة في عباراتها ولا التواء، غنيّة عن الشرح

([1]) انظر: السابق ١٩١، ١٩٢، والأفغاني (مزاعم الصعوبة في لغتنا) ص١٨٩، ١٩٠.

([2]) الأفغاني، (مزاعم الصعوبة في لغتنا)، ص١٨٩.

والتعليق، وأصبحت القواعد العربية درساً وتدريساً من أيسر الأمور"[١]. فالدواء يكمن إذن في تغيير المناهج وتأليف كتب سهلة ميسّرة، وتغيير طرق التدريس، فهذان العاملان لهما أثر بيّن في تغيير النظرة السلبية في الإقبال على دراسة العربية وتعلّمها، وقد ضرب الأفغاني لذلك مثلاً[٢]؛ أنّ اللغة العربية تُدرَّس في جامعة طهران من الكتب القديمة بطريقة المتون المعقّدة وعليها شرح بالفارسية، ثم يكون -بطبيعة الحال- الحوار بالفارسية أيضاً.

ولا ينفك الأفغاني -المؤرخ- الواعي بدقائق الأمور وخفاياها- يضع القضية في سياقها الحقيقي سياق التبشير والاستعمار، فيرى أنّ محاولة المستشرق الفرنسي ماسينيون في دعوته إلى إهمال الإعراب، هي أول ما يَعرفه من محاولات الأجانب[٣]، بيد أنّ الذي يُغير صدره أن يستجيب أبناء العروبة لهذه الدعوات ويعملوا على ترسيخها، ذلك أنّ الأستاذ عبد القادر المغربي ردّدَ هدف الاستشراق وهو الإيهام بصعوبة الإعراب، وكَتب مقالاً في مجلة مجمع دمشق عنوانه "أقرب الطرق إلى نشر الفصحى"[٤]، زَعم فيه أنّ العامية "اختزال للفصحى، وطريقة اختصار في تعابيرها، وعُدول إلى ما هو الأنسب والأصلح من أحوالها"، مع أنّ إبدال الكلمات الفصحى والإعراب بالعامية عنده "غير ممكن لأنه مقاومة للطبيعة"، بيد أنه استبشر بالعاميّة ودعا إلى إصلاحها وتهذيب حواشيها وعدم التشاؤم بها إلى حدّ محاربتها وإماتتها، ثمّ اجتهد وقال في نَهْي الرّسول صلى الله عليه وسلّم عن التشدّق والتقعّر في الكلام [٥]: "وماذا عساه يكون أسلوب التكلّف

([١]) من حاضر اللغة العربية، ص١٩٢، وانظر: السابق، ص١٨٩، ١٩٠، ويرى الأفغاني أنّ كتب (الدروس النحوية) لحفني ناصف ورفاقه من خير ما أُلّف من هذه الكتب، "فقد جمعت ما يُحتاج إليه في النحو في صفحات صغيرة قليلة حسنة التركّز، واضحة العبارة والأمثلة" على حد تعبيره.

([٢]) انظر: (مزاعم الصعوبة في لغتنا)، ص١٩٢، كان ذلك سنة ١٩٦٣، في زيارة قام بها الأفغاني إلى جامعة طهران.

([٣]) انظر: من حاضر اللغة العربية، ص١٩٢.

([٤]) انظر: مجلة مجمع دمشق، م٣، ج٧-٨، ١٩٢٣، ص٢٣١-٢٣٨.

([٥]) إشارة إلى حديث جابر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ من أحبّكم إليّ وأقربكم منّي مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً. وإنّ أبغضكم إليّ وأبعدكم منّي يوم القيامة الثرثارون، والمتشدّقون، والمتفيهقون، قالوا: يا رسول الله، قد علمنا الثرثارون والمتشدّقون، فما المتفيهقون؟ قال: المتكبّرون". أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق، ج٤، ص٣٧٠.

والتشدّق المنهجيّ عنه سوى الذي يمطّ به المتكلم صوته، ويحرّك شفاهه بحركات الإعراب"[1]، وانتهى إلى أن الإصلاح اللغوي ممكن مقدور عليه، وأمّا الإصلاح النحوي فيُقتصر فيه على الخُطَب والمحاضرات والقصائد في الأندية العلمية والأدبية، وعلى ما نكتبه من الرسائل والمصنّفات، والجرائد والمجلات، "احتفاظاً بلغتنا الفصحى التي هي حياة مكتبتنا العلميّة الموروثة عن الأسلاف"[2].

هذه المحاولة تكاد تكون الأولى في الشام ردّدت ما قاله المبشّرون ودعاة العامية وهي محاولة بائسة يائسة وُئدت في مهدها، تطوّع فيها المغربي "لتأييد الافتراء بتزييف التاريخ وتزوير المعاني على الألفاظ ومصادمة البداهة"[3]، مع أنه -كما يقول الأفغاني- "يعتقد عكس ما كتب؛ إذْ هو على حظ من العلم والفهم، ولكنّ الذّوبانَ وقابليةَ التسخير للقوة المحتلة يقيسان ذراعاً كلّما قاست هي إصبعاً"[4].

ولا شكّ أنّ الإصلاح اللغوي مقدّمة مفيدة ومهمّة وطريق لا حبّ إلى الإصلاح النحوي، فمتى حَصّل المتكلم بالعربيّة كلماته كلّها صحيحةً فصيحةً بعيداً عن الإسفاف والابتذال، فإنّه يكون قد درج على الجادّة وقطع شوطاً رحيباً في إصلاح لسانه، ثمّ يبدأ بعد ذلك -شَعَرَ أو لم يشعر- بمحاولة التفصّح عن طريق حركات الإعراب، مع أنها قد تأخذ منه وقتاً- لكنّ القراءة الحثيثة في النصوص الفصيحة والاستماع إليها كفيلان بتقريب المدّة الزمنية واختصارها. غير أنّ الواقع اللغويّ العربي المحموم غيرُ ما يُؤمّل به، فدراسة العربية في المدارس والجامعات لا تَعْرى في معظم الأحيان عن التدريس بالعامية الدارجة، بل هي لغة الدرس في الواقع، فكيف يُطلب من المتعلم أنْ يُتقن العربية وهو يتعلّمها بالعامية؟ وهذا هو الفارق بين العربية والإنجليزية، فالثانية

---

(1) المغربي، (أقرب الطرق إلى نشر الفصحى)، ص٢٣٨.

(2) السابق، ص٢٣٨.

(3) من حاضر اللغة العربية، ص١٩٤.

(4) السابق، ص١٩٤، ويذكر الأفغاني أنّ المغربي نال وسام (اللجيون دونور) مكافأة له وتقديراً. ولا شكّ أنّ هذه طريقة المستعمر في استمالة القلوب وتفريغها من محتواها.

تُــدرّس بالإنجليــزية لا غيــرها، لذلك لا توجد شكوى من صعوبة تعلّمها، وإنْ حَصَلت في بلادنا العربية فلأنّ مدرّسها يقدّمها للطلاب باللغة العربية، وذلك فارق كبير.

حــاول الأفغانـــي أن يقف عند حدود هذه الظاهرة فشخّص أسبابها وحاول أن يقدّم علاجاً شــافياً لها(١)؛ ذلك أنّ ما يُذكر من إخفاق التعليم العربي في أقطارنا العربية يَعود إلى دراسة العربية بغيــر اللــسان العربــي القويم، وغياب الوعي القومي ومراجعة الضمير. ويرى أنّ إبعاد العاميات الــسّوقيات عــن المــدارس والمعاهد والجامعات، وأخْذَنا أنفسنا وأبناءنا بالفصحى السليمة السهلة الواضـــحة -حتـــى فـــي درس الرياضة-، وتعليمَنا العربيةَ على أقوم الأساليب في التربية وأصول الـتدريس، لا يُحْوِجــنا إلى نحوٍ أو قواعدَ نظرية، لأنّا -بحسب تعبيره- نكون قد ملكنا اللغة عملياً. هــذا فضلاً عن أنّ اللغات كلّها تكتسب بالممارسة لا بحفظ القواعد -وإنْ كانت مُعينة في كثير من الأحيان. لكنّ الدّعاية المخطط لها والمرسومة بإحكام من دعاة صعوبة الإعراب خلطت علينا -نحن العــرب- أوراقــنا، وبتنا نردّد مقولاتٍ على غير وعيٍ منّا، حتى إنّ مكرهم "أحدث زيفاً حتى في نفــوس مَــن لا شــكّ فـــي سلامة نيّاتهم، وشلّ الوعي في غير واحدٍ منّا من رجال العلم والأدب، فاستسلمنا للتنويم، فردّدنا ما قال أولئك في صعوبة القواعد العربية(٢).

مشروعات التيسير

لــذلك، خرجنا من هذه الهيجة ونحن موقنون بضرورة الإصلاح والتيسير، فقد كان للدّعاية المردّدة المكرّرة في صعوبة القواعد، ولتقصير معلّمي المدارس في اقتصارهم على الناحية النظرية دون إحيائها بالتطبيق -كان لذلك أثر واضح في إيهام الغافلين بوجود صعوبة، مع أنّ القضيّة- كما يقول الأفغاني- ليست قضية القواعد نفسها، بل أسلوب تدريسها(٣).

وقد جعل الأفغاني حركة التيسير هذه حديثة، قال: "لا أعرف خصومة قديمة حول التيسير، إنّمـــا الـــذي كان هو اهتمام الأولين بجمع ما يمكن من كلام العرب وتسجيله، وقد تكفل بذلك الرواة

---

(١) انظر: الأفغاني، (مزاعم الصعوبة في لغتنا)، ص١٩٢.

(٢) السابق، ص١٩٣.

(٣) من حاضر اللغة العربية، ص١٩٧.

الأقدمون من حفاظ الشعر جاهلية وإسلامية، والعلماءُ الذين قصدوا البوادي يسمعون كلام الأعراب الــذين لــم تفسد سلائقهم باختلاط بأعاجم"[1]، ثم نُظِّم هذا الجَمْع كلّه ونُسّق في قواعد انتظمها بادئ ذي بدء كتاب سيبويه، ثم آل الأمر إلى خصومة بين البصريين والكوفيين بدأت عصبيّةً بلديّة، حتى "صــار الظّفــر بالغلبة في مجالس العلم التي تُعقد في القصور هو الهدف لكلا الفريقين"[2]. إذن، لم تكن خصومة القدماء حول التيسير، بل كانت إلى الجمع ثم القدرة على المنافسة والانتصار، يجمعها هــدف واحد هو عِصمة الألسنة من الخطأ وتيسير العربية وتسهيلها للراغبين في تعلّمها من العرب والموالــي الذين اعتنقوا الإسلام[3]، فظهرت لذلك مؤلفات نحوية في التراث تحاول إيصال القواعد بــصورة مبــسّطة، وتتغــيّا الهدف الذي لأجله قامت الدراسات اللغوية العربية، وهو ضبط اللسان وتقــويم الــنطق. وتُعرف هذه المؤلفات بالكتب التعليميّة، التي يجب فيها "الابتعاد عن التطويل لأنّ البيان يُنسي بعضه بعضاً، كما ينبغي تجنب الإخلال بجزئيات المعنى عن طريق الاختصار المكثف كما في بعض عبارات بعض المتون"[4].

أمــا ظاهــرة التعقيد عندالقدماء، فيرى الأفغاني أنها من أهواء مُرتزقة النحاة لا من النحو نفــسه[5]، ودلــيله علــى ذلــك شهادة خصوم الفرّاء للنحو الذي أملاه عليهم، إذْ أورد ابن النّديم أنّ جماعة من أصحاب الكسائي صاروا -بعد موته- إلى الفراء وسألوه أن يُملي عليهم أبياتاً في النحو، فَفَعَــل، فلمّــا كــان المجلــس الثالث قال بعضهم لبعض: إنْ دام هذا على هذا عَلِمَ النحوَ الصّبيانُ،

([1]) لقاء مجلة الفيصل السعودية مع الأفغاني، ع١١٨، ١٩٨٦، ص٣٥.

([2]) السابق، ص٣٦.

([3]) انظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع الأردن، ط١، ١٩٨٦، ص٣٦.

([4]) الأفغاني، (التربية عند ابن حزم)، ص٢٨٢، والكتب التعليمية كثيرة في التراث متنوعة، تهدف إلى تقديم النحو بطريقة سهلة عملية، لعلّ كتاب "الجمل" للزجاجي من بينها طار شهرةً وقبولاً عند الطلاب عصرئذ، أمّا المتون فهي للاستظهار لا للتعليم، بدليل إعادة صياغتها شرحًا. وكان ابن حزم رسّم للطلاب الشّداة-لإتقان مواضع الإعراب وتغيّر الحركات من النحو دون التعمق فيه- كتاب الواضح للزبيدي، يتجه فيه إلى الناحية التطبيقية، وهذا -في نظر الأفغاني- يكفي دون شك. (وانظر: ص٢٨٤، ٢٩٢ح٥٥).

([5]) لقاء مجلة الفيصل، ص٣٦.

والـوجْهُ أنْ يُقْعَـدَ عـنه فقعدوا، فغضب وقال: والله لأملينَّ النحو ما اجتمع اثنان، فأملى ذلك ستَّ عشرة سنة. وابن النديم نفسه ذكر عنه أنّه كان يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة[1]. إزاء هاتين الحالين للفراء، كيف يمكن التوفيق -إذن- بين نزعتي التسهيل والتعقيد المتناقـضتين عنده؟ وأيهما أسبق منهما؟ يقول الأفغاني: "يبدو لي الآن أنّ التوفيق بينهما مُمكن، فقد كان قعود أولئك النّفر عن حلقته استنكاراً لمذهبه في التسهيل ولمعارضته التيّار، كان درساً قاسياً لا يَنساه فمال إلى السّلامة وأذعن لنزعة التعقيد، فنثر في مصنفاته ألفاظ الفلاسفة"[2]. لكنّ ما يلحظ من خلال القصة أنّ التسهيل إنّما كان بعد التعقيد بدليل قول الفراء: والله لأملينّ النحو ما اجتماع اثنان، أي لـم يَملْ إلى السّلامة ولم يذعن لنزعة التعقيد، بل هو يملي على طريقته هذه المبسَّطة ما اجتمع اثنان. وهذه القصة شبيهة إلى حدّ كبير بما قاله الصّاحب بن عباد (٣٨٥هـ) حين اطّلع على كتاب الألفـاظ للهمذانـي (٣٢٠هـ) فقالَ: "لو أدركته لأمرتُ بقطع يده ولسانه؛ لأنّه جَمَع شذورَ العربية الجـزلة المعـروفة في أوراق يسيرة فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب، ورفع عن المتأدبين تعب الدّرس والحفظ والمطالعة"[3].

لا شـك أنّ ظاهـرة التعقيد مهنة امتهنها بعض العلماء لتكون لهم مِجْلاب رزق، وهم بهذه الـصنعة كانـوا جُـناةً علـى العلم والمتعلّمين -بحسب تعبير الأفغاني- إذْ اعترت الكتبَ النحويّة صـعوباتٌ مـنها[4]: الإسـراف في الطول، وغموض الأسلوب، وعدم مراعاة مستوى الدارسين، والاضطراب. لكنّ هذه السّمات إن طالت بعض النحاة، لا يمكن تعميمها على التأليف النحوي بشكل عام.

([1]) انظر: الفهرست، ص١٣٣.

([2]) (من غرائب الأساليب)، ص٣٧.

([3]) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٦٦/٢ ح(٣). ويعلّق الدكتور مهدي علاّم على عبارة الصاحب بقوله: "لو أدركت الصاحب بن عباد لقطعت لسانه، لأن شذور اللغة يجب أن تكون مضغة في أفواه صبيان المكاتب". انظر: (محاضر جلسات مجمع القاهرة في الدورة ٤٧)، ص٦٦٣.

([4]) انظر: عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٣٨، نقلاً عن: نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٣١.

وظاهرة المتون والشروح -كما يشخّصها الأفغاني- بِدْعةٌ بل رواسبُ أسلوبيةٌ جرى عليها العلماء في العصور التي جمدت وصَدِئت فيها الملكات[1]، وهو ما عابه عليه الدكتور عبد الله بن عُويقل السُّلَمي بقوله: "لا أرى صحيحاً ما ذهب إليه سعيد الأفغاني من انتقاد لأسلوب هذه المنظومة التأليفية عامة وللمتون منها خاصة... إنّ هذين العصرين اللذين يصفهما الأفغاني بالجمود هما اللذان أخرجا ابن الحاجب وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم من أشهر النحويين، الذين لا يستطيع أحد المصنّفين أن ينكر فضلهم العميم، فضلاً عن أثرهم العظيم في الدرس النحوي"[2]. والأفغاني -بحق- لم ينكر فضل بعض العلماء في العصور المتأخرة، وإنما أراد الإشارة إلى ظاهرة التعقيد والتعسير في الدرس النحوي، فالمتون -في رأيه- نصوص معقدة، لا تيسير فيها ولا إصلاح ولا إبداع ولا إحكام، ولا تُقوّي ملكة، ولا تَعصم من خطأ، ولا تَسمو في أسلوب، بدليل قوله: "ولم تخلُ تلك العصور من علماء موفقين ألّفوا ما قرّب الطريق إلى حدٍّ ما على المتعلّمين"[3]، ليؤكّد في النهاية إلى أنّ القدماء لم تكن عندهم خصومة حول التيسير.

ولعلّ وقوف الأفغاني عند الكتب القديمة -بمتونها وشروحها وحواشيها- كان دافعه أنها حجرٌ عِثارٌ -اليوم- في تقديم العربية لأبنائها فضلاً عن غيرهم بصورة سهلة يسيرة، ويبقى النحو عنده بمطوّلاته قديمه وحديثه وتاريخه وطبقات أهله، "موضوعَ الدرس والتثقيف في المعاهد

([1]) انظر: الأفغاني، من تاريخ النحو، ص١٨٠، و(من غرائب الأساليب)، ص٣٨-٣٩، وعباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٢١٥.

([2]) انظر بحثه: (المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي)، ضميمة كتاب (إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك)، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ج١، ص ٥٧-٥٨. والبحث كان نُشر في مجلة الأحمدية، ع٤، ١٩٩٩.

([3]) لقاء مجلة الفيصل، ص٣٧، ويقول عبد الوارث سعيد في حديثه عن المتون: "لقد أخطأت هذه المتون الطريق الصحيح للعلاج أو الإصلاح، بما انزلقت إليه من مبالغة في التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حدّ الغموض والتعقيد خاصة في المنظومات، بسبب ما فرضته قيود الوزن والقافية"، (في إصلاح النحو العربي، ص٤٣، نقلاً عن نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص٣٤). ويقول عباس حسن: "إنّ اللغة الكزّة كلغة المتون معيبة، وكذلك اللغة الملتوية والمضغوطة كلغة سيبويه، وهناك اللغة الفضفاضة بغيضة كذلك كلغة شرح المفصّل أحياناً في أبواب متفرّقة". (اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٢١٧). فهذا اتفاق واضح على غموض لغة المتون وتعقيدها.

والكليات والمجامع وعند أهل الاختصاص"[1]. و إكراه الطلاب على دراستها وحفظها، فيه خروج عن المقصد النبيل في تعلّم العربيّة، بل إحقاق الحق للآخرين في الانصراف عنها وهجرانها إلى لغات أخرى غيرها، محوطةٍ بأحدث أساليب التعليم والتعلّم، فيتعلّم أبناؤنا تلك اللغات من أقصر الطرق، "ونُبقي للغتنا أسقم المؤلّفات وأبلاها". هذا في التعليم العام، والتيسير فيه ضرورة بشريّة وحاجة ملحّة تفرض نفسها بقوّة.

لكنّ الأفغاني الذي سلخ من عمره شوطًا في دراسة الكتب القديمة وتدريسها، حين ألجأته الضرورة وحاجة الطلاب إلى رفعها من بين أيديهم فَعَلَ، قال: "اضطررنا -بعد تدريسنا في هذه الكتب بعض الوقت- أن نرفعها من أيدي طلابنا في السنة الجامعية الأولى على الأقل، وأنْ ننخّل مادّتها ونفرّغها في أسلوب حديث سهل منسّق، بحيث يستوعب الطالب مادة العلم ويتذوّقها بعد أن كان يشقى باشتغاله بحلّ عبارة المؤلّف عن هضم المادّة نفسها، حتى إذا ملَك هذه المادّة في السنة الأولى أو في السنتين الأوليين، وضعنا بين يديه ما شئنا من كتب القدماء في السنتين الثالثة والرابعة، وقد اشتدّ عوده، وأحاط علمه بأكثر محتوياتها"[2]. ومع أنّ هذه الظاهرة تختلف من جامعة إلى أخرى بحسب الخطّة الدراسية الموضوعة لمعالجة مادة النحو، إلاّ أنّ إبقاءها -أي الكتب القديمة- بين يدي الطلاب في الدراسات الجامعيّة المتخصّصة في العربية أغنى وأحوط، يختار إلى جانبها الطالب ما شاء من كتب التيسير، وإنّها لكثيرة ومتوافرة، وهذا عينه ما دعا إليه الأفغاني من إبقاء المطوّلات في المعاهد والكليات والمجامع عند المختصين.

---

[1] في أصول النحو، ص٢٤٠. وشرط الأفغاني في دراسة الشروح والحواشي، أن تكون منسّقة على أساس الروح العلميّة المتمثّلة في منهجه في دراسة النحو، وهي: تحقيق نصوص شواهد النحو، وتطبيق أسس الاحتجاج بها بدقّة، واستقراء الموجود منها ثمّ دراسته، ثمّ بناء الأحكام من خلال: تمييز الأحكام المفردة من الغالبة والقليلة من النادرة، ونسبة اللهجات إلى أصحابها، وإفراد ما ألجأت إليه الضرورة. انظر: في أصول النحو، ص٢٤٠، و (معاني إلاّ في القرآن الكريم) له، ص١٣٢.

[2] الأفغاني، الموجز، ص٣، وانظر له: (معاني إلاّ في القرآن الكريم)، ص١٣١-١٣٢.

أما المحدثون، فهم الذين أثاروا هذه الزوبعة ونثروها وعندهم بدأ الضجيج والثوران، وقد صنّفهم الأفغاني فريقين(١): الأول كلاسيكيون أدركوا حاجة الطلاب إلى التيسير فألّفوا سلاسل الدروس، أفضلها من النماذج الصالحة عنده كتبُ (الدروس النحويّة) لحفني ناصف وزملائه(٢)، إذْ عرف هذا الفريق أنّ العلاج يكمن في عَرْض النحو بصورة سهلة ميسّرة، باتّباع أساليب حديثة في التأليف والتدريس معًا، ذلك أنهم "فطنوا إلى أنّ الصعوبة في الأداء القديم للقواعد المنافي للأساليب التربوية الحديثة لا في القواعد ذاتها"(٣). فهؤلاء -في صنيعهم هذا- أي رفض أساليب الكتب القديمة- كانوا -في نظر الأفغاني- "أغير على العربية وقانونها وسلامتها من التقليديين، واستطاعوا بأعمالهم أنْ يُذيقوا جمالها وبلاغتها للناشئين"(٤).

وأظنّ أنّ إغفال الأفغاني الإشارة إلى سلسلة "النحو الواضح" لعلي الجارم ومصطفى أمين التي تأثّرا فيها بالدروس النحوية، إنّما يعود إلى أسبقيّة حفني ورفاقه وابتكارهم الجماعي في التأليف

---

(١) أراد بهم الأفغاني -ليكون حكمه محدّدًا- مَنْ عاشوا في بدء القرن العشرين حتى اليوم -أي ١٩٨٦ السنة التي تحدث فيها عنهم- انظر: لقاء مجلة الفيصل، ص٣٧-٣٨.

(٢) رفاقه: محمد دياب، ومصطفى طموم، ومحمد بك صالح، ومحمود عمر، وسلطان بك محمد. ولا يشبع الأفغاني في كلّ ما كتب في هذا المجال من الترحّم عليهم، فقد كانت دروسهم "حميدة الأثر في أجيال متعاقبة في أقطار شتّى"، قدّموا ما وصل إليه جهدهم دون مَنٍّ ولا تبجّح ولا دعاوى بكلّ تواضع وإخلاص"، استوعبوا الشروح والحواشي وقدّموا للطلاب "عربيّة مصفّاة من الركاكة في التعبير والتقعيد والتعقيد". انظر: الأفغاني، (مزاعم الصعوبة في لغتنا)، ص١٨٩، ولقاء مجلة الفيصل معه، ص٣٧، ٣٨. والدروس النحوية كتابان صدر الأول منهما سنة ١٨٨٧ لتلاميذ المدارس الابتدائية، والثاني لتلاميذ المدارس الثانوية سنة ١٨٩١، ثم وضعوا دروس البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية أيضًا سنة ١٨٩٢، ودمج الأخيران في كتاب واحد بعنوان "قواعد اللغة العربية" سنة ١٩٠٥. انظر: نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص٤٥-٤٦.

(٣) الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٩٧.

(٤) لقاء مجلة الفيصل، ص٣٧. وكانت هناك محاولات في التأليف النحوي الميسّر، منها: كتاب "التمرين" لعلي مبارك (١٨٩٣م)، و"التحفة المكتبيّة لتقريب العربية" لرفاعة الطهطاوي (١٨٧٣م) بتوجيه من علي مبارك، و"تقريب فنّ العربيّة لأبناء المدارس المصريّة" للشيخ أحمد المرصفي، و"الفصول الفكرية للمكاتب المصرية" لعبدالله فكري (١٨٩٠م) بتوجيه من علي مبارك أيضًا، و"الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" للشيخ حسين المرصفي (١٨٩٠م)، وسلسلة "النحو الواضح" للمرحلتين الابتدائية والثانوية أول الربع الأول من القرن العشرين لعلي الجارم ومصطفى أمين وغيرها. انظر: نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص٤٢-٥١. والملاحظ أنّ مصر كانت رائدة في هذا المجال القومي الكبير في الدعوة إلى وضع الكتاب التعليمي الميسّر.

النحوي الميسّر، وإلاّ فإنّ سلسلة "النحو الواضح" لا تخلو من جِدّة وإبداع يمثّلان "خطوة كبيرة في مجال إصلاح الكتاب النحوي"[1] على حدّ تعبير الأستاذ عبد الوارث سعيد، بدليل انتشار الكتاب أكثر من سلسلة حفني وزملائه، فضلاً عن البلاغة الواضحة للمؤلِّفَين نفسيهما.

والفريق الثاني من المحدثين، متحرّر وُلد في ظلّ حملات التشكيك حول اللغة العربية، واستجاب -بعضهم- لدعاوى المشككين وأباطيلهم، فكان الداء عندهم القواعدَ نفسَها، فدعَوا إلى إلغاء الإعراب[2]، في حين استجاب جلّهم للتيسير دون المساس بالنحو وأصوله فشرعوا في الإصلاح والتيسير، ذلك أنّ العلم اللغوي الحديث "لا يقرّ صعوبة لغة وسهولة أخرى، ويرى أنّ لكلّ لغة نظامَها الخاصّ الذي لا يجوز وصفه بصعوبة أو بسهولة"[3]. وقد تصدّرت مصر لهذه المهمّة الجليلة فكان فيها محاولات فرديّة وأخرى رسميّة، أوّلها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" سنة ١٩٣٧، أوّل محاولة نَقَدَ فيها نظريّات النحو التقليدية في العالم العربي في العصر الحديث كما يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب. ثمّ محاولة محمد البرانق في "النحو المنهجي"، وعبد المتعال الصّعيدي في "النحو الجديد"، ومحاولات الدكتور شوقي ضيف وغيرها.

وكانت محاولة وزارة المعارف المصرية المحاولة الرسميّة الأولى سنة ١٩٣٨، إذْ ألّفت لجنة من العلماء الأفاضل وكلّفتهم بوضع مشروع لتيسير النحو[4]. أما الندوة التي عقدها اتحاد

---

(1) في إصلاح النحو العربي، ص٧٢، نقلاً عن نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص٤٧.

(2) منها دعوات جرجس الخوري المقدسي عام ١٩٠٤ في كتابه "العربية وتسهيل قواعدها"، وقاسم أمين، وسلامة موسى في كتابه "البلاغة العصرية واللغة العربية"، وأمين الخولي، والقس حنا رحماني الموصلي، وفؤاد حنا ترزي في كتابه "في سبيل تيسير العربية وتحديثها". انظر: نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص٥٢-٥٧.

(3) السابق، ص٣٠.

(4) تكوّنت اللجنة من الأساتذة طه حسين، وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد أبي بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي. ويعدّ هذا المشروع أضخم مشروع استجاب للدعاية الشّعوبية، فقد كان لأصحابه ذوي نفوذ كبير في الوزارة، حملوها على إقراره وتأليف كتب المدارس على أساسه. وكان مجمع القاهرة أجرى تعديلاً عليه سنة ١٩٤٥، ثمّ أقرّ مؤتمر المجامع اللغوية العلمية العربية في دمشق سنة ١٩٥٦، أنّ المشروع بحاجة إلى زيادة في البحث والتمحيص، ثمّ رفض الوفد السوري المشروع في مؤتمر حلقة تيسير النحو المنعقد

المجامع اللغوية العلمية العربية في الجزائر بعنوان "تيسير تعليم اللغة العربية" سنة ١٩٧٦، فقد "كانت أوسع المحاولات أفقًا، وأدقّها نظرًا، وأكثرها واقعيّة، إذْ رأت أنّ المشكلة ليست مشكلة مدرسيّة أو تربويّة فحسب، وإنّما هي قضيّة قوميّة تتصل بكيان الأمّة ووجودها"(١). ثمّ عقدت بعدها بسنتين ندوة في عمّان بعنوان "تعليم اللغة العربية في ربع القرن الأخير" سنة ١٩٧٨، رغبة من العاملين في شؤون اللغة العربية في التوصّل إلى "معرفة أسباب ضعف العرب في لغتهم القومية ومعالجة هذا الضعف"(٢).

وكانت للأفغاني وقْفَة مع مشروع تيسير النحو الذي قدّمته وزارة المعارف المصريّة وأُلّفت على أساسه الكتب المدرسيّة، وهو عَمَلٌ خُطِّط له وأُريد أن يكون ثورة في عالم التيسير والتسهيل اللغويّين، لكنّ حَدَبَ القائمين عليه السّريع وانطلاقتَهم الفجّةَ وغيرتَهم المشوبةَ أفقدتهم وضوح الرّؤية وجادّة الطريق، فجاء صنيعهم لا يَخلو من هنات تَجَرّع غصتَها مجموع التلاميذ الذين قُرّرت عليهم فدرسوها.

وقف الأفغاني عند هذا المشروع قارئًا وممحّصًا، تحدوه رغبة حميدة في أن يصل أساتذة الإصلاح والتيسير إلى نَحْوٍ يَختصر الطّريق على المتعلّمين، ويَصون ألسنتهم عن الخطأ والانحراف اللغوي. وانطلق في قراءته إيّاه من المادّة الأولى من قرارات مؤتمر مجمع اللغة التي تَنصّ على أنّ "كلّ رأي يؤدّي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامّة لا تنظر إليه اللجنة"، ومن التّوصية الأولى من توصيات الندوة المعقودة بوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٦٠، وتشترط على المشروع "ألاّ يَمَسّ أصلاً من أصول اللغة العربية"، و"ألاّ يقطع صلة الطالب العربي بتراثه

بكلية دار العلوم سنة ١٩٦١. انظر: الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص١٩٩-٢٠٠، ونعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، ص٧٦.

(١) عاصم البيطار، (النحو بين التيسير والتعسير)، مجلة الفيصل، السعودية، ع٢١٨، ١٩٩٥، ص٦٦. وانظر: مجموعة القرارات العلمية، ص٣٠٠-٣٠٤.

(٢) مجموعة القرارات العلمية، ص٣٠٥. وثمّة ندوة النحو والصرف التي عُقدت في جامعة دمشق سنة ١٩٩٤، كُرّم فيها الأفغاني مع ثلّة من تلاميذه واعتذر فيها عن الحضور.

القديم" -وأمعن فيه كما هو في كتابيه الشّارحين له: تحرير النحو العربي، والنحو المنهجي[1]، فتبيّن له في المشروع ثلاثةُ أمور[2]: **أولاها** إهدار لبعض اللغة من جهة، وتغيير خفيف لبعض معالمها من جهة أخرى، **وثانيها** ولوع بتعديل المصطلحات يؤدّي إلى فوضى وقطعِ صلّةٍ بالتراث القديم، وإخلال بالاختصار الداعي الأول للمشروع، **وثالثها** خلل في القواعد نفسها من ناحية الإحكام. وأشير هنا إشارات عَجْلى لِما سطّره الأفغاني حول المشروع من خلال النقاط الثلاث السالفة.

أمّا إهدار اللغة وتغيير معالمها، فقد اتّكأ الأفغاني في معالجة هذه النقطة على قاعدة من القواعد الأصول، هي أنّ القواعد تُستنبط وتؤسّس على الأكثر والأشيع من اللهجات، لذلك فإنّ حَشْر قواعد تتعلّق بلغيّات متروكة مهدورة يُفسد المنهج ويُضعف المخطّط، واستبدال هذه اللغيّات بالفصيح الشّائع تغيير للمعالم، وقد تجلّى ذلك فيما يأتي: تَجويز قول الأخفش بمنع كلّ عَلَمٍ من الصّرف، وترجيح نصب الاسم بعد (لا سيّما)، وهو أقلّ الحالات ورودًا، والأسلوب المرضيّ جرّه كثيرًا ورفعه قليلاً. وتجويز مجيء الجملة الحالية والجملة الشرطية بعد (لا سيّما)، وهو مخالف لما عليه استعمالها. ومنع دخول (لا) الناهية على صيغة المضارع المتكلّم، وهو أسلوب عربيّ فصيح. وجمع أبواب (الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر والفعل) في باب المسند والمسند إليه اختصارًا وتيسيرًا على الطالب.

ويرى الأفغاني أنّ تجويز قول الأخفش بلبلة وفوضى وتسوية للفصحى الشائعة المستفيضة المتواترة بلغيّة كان يجب إهدارها، وأنّ مجيء الجملة الحالية والشرطية بعد لا سيّما ممّا هو دارج اليوم في كلام غير المتمكّنين، وهو تقويل للعرب ما لم يقولوا، وإتيان بتخريج لا يصحّ لغة ولا استعمالاً في معنى (سيّ)، وأنّ جمع الأبواب في باب تعسير لا تيسير، ولغو من العمل، وقطع

---

[1] لمحمّد أحمد برانق، والأول من وَضْع إبراهيم مصطفى وآخرين، وصدر عن دار المعارف سنة ١٩٥٨. ولم يتيسّر لي الاطّلاع على هذين الكتابين.

[2] انظر: من حاضر اللغة العربيّة، ص٢٠٥. وانظر كلمة الأفغاني (نظرات في مشروع تيسير النحو)، ص٢٠٢-٢١١ من كتابه، وقد ألقاها في مؤتمر تيسير النحو المنعقد بكليّة دار العلوم بالقاهرة سنة ١٩٦١. ولا أحيل إلى الهامش فيما يأتي.

للصّلة بالتراث القديم، وإنْ كان المقصود من الجمع إلغاء الأحكام والاستعمالات، فهذا يعني إلغاء شطر صالح من كلام العرب...

وأمّا تعديل المصطلحات والتقسيمات الجديدة، فقد ذكر منها الأفغاني ما يأتي: تسمية المشروع الجملة الشرطية بأسلوب الشّرط، وتقسيمه الاسم المعرب إلى ثمانية أقسام، وإضافته كلمة (تكملة) أمام المفاعيل، فيقال: تُكملة بالمصدر لتأكيد الفعل، وتكملة لبيان سبب الفعل، وتكملة بالحال...، وصعوبة الإعراب فيه، فتعرب جملة (ألقى الطّفل ورقة): مسند ومسند إليه وتكملة بالمفعول به.

ليس في هذه التقسيمات -إنْ كانت موفّقة محكمة- بحسب رأي الأفغاني- غير قطع الصّلة بتراثنا العلمي مع الزمن؛ فالتعبير بجملة الشّرط أدقّ من التعبير بأسلوب الشرط حتى على مصطلح أصحاب المشروع، وأنّ تقسيم الاسم المعرب بهذه الصّورة يجعل الطفل حائرًا في توابع بعض هذه الأسماء كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلّم، كيف يحرّكها ونحن ألغينا له الإعراب التقديري والمحلّي المتكفّلين بتجلية المعنى اللازم لحركات الإعراب دائمًا؟، وأنّ التعبير بالمفعول المطلق والمفعول لأجله... أوجز من المصطلحات الجديدة، التي أضافت إلى ما تقدّم كلمة (تكملة) المترجمة، المُشْعرة بنقصان الجملة وهي غير ناقصة لاستكمالها ركني الجملة، لذلك كان الأوّلون أدقّ اصطلاحًا حين عبّروا عنها بالفضلة. وقد عزّز هذا الذي ذهب إليه الأفغاني ما جاء في توصيات ندوة الجزائر (١٩٧٦) فيما يتّصل بتعليم النحو العربي- من الحرص على المصطلحات النحويّة كالفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر، "لأنّها أكثر دلالة على معانيها ممّا اقترح من مصطلحات"[1]. لذلك، فإنّ قولنا في الإعراب فعل وفاعل ومفعول به، أخصر وأحكم وأوضح للصّغار والكبار من إعراب المشروع؛ فنظريّة الإسناد فيه لا تقف على رجْليها لخروجها عن السّداد وخروج كثير من كلام العرب عليها على حدّ تعبير الأفغاني.

---

[1] انظر: مجموعة القرارات العلميّة، ص٣٠٢.

وأمّا الخلل في القواعد، فقد أكّد الأفغاني منهجه الذي ينطلق منه في التقعيد والتخطئة والتصويب؛ فالطّريق الصحيح في وَضْع قاعدةٍ ما -في نظره- في مراعاة الغالب في اللغة والأشيع من الفصيح، فلا يُذكر الوجهان إلاّ عند تساويهما في الشّيوع أو تقاربهما. أمّا رواية المجهول، والرواية الشّاذّة، وما انفردت به جماعة على رواية غير محقّقة، فذلك -عنده- يُحفظ كلّه ولا يُقاس عليه ولا يُذكر في المراجع المتوسّطة فضلاً عن الكتب المدرسيّة للناشئين التي يجب أن تحتوي على المُجمع عليه وحَسْب، والاستنصار بغير ذلك هو -في رأيه- مخالف لمنطق وضع القواعد، بل هو تأسيس للغة جديدة ينكرها الاستعمال كلّ الإنكار. وقد رَصَد الأفغاني ما تجلّى له من خلل في الإعراب واضطراب في الإحكام فيما يأتي: تصغير أصحاب المشروع كلمتي (شيخ وعين) على شُوَيْخة وعُوَيْنة، وهو مخالف للسّماع والقياس معًا، ونصّهم على (بحرينيّ) نسبة إلى (البحرين)، والمُجمع عليه (بَحْرانيّ) كما هو معلوم، ودَرْجُهم إضافة (حيثُ) إلى الأسماء الظاهرة من أجل شاهدين لم تَسْلَم روايتُهما، ويُؤتى بهما لتثبيت القاعدة بالشّذوذ، ونصّهم على مجيء (مِنْ) بعد (نعم وبئس)، واكتفاؤهم في الاسم المعرب بعدهما أن يكون معرفةً فيُرفع أو نكرة فيُنصب، والمعروف المشهور أن يكون محلّى بــ (ال) أو مضافًا إلى محلّى بها أو كلمة (ما)، وليس في النّصوص الموثوقة الواردة عن العرب غير ذلك حتّى يُدرج في كتاب مدرسيّ للمبتدئين، ونصّهم على مجيء لغة (أكلوني البراغيث) في كلام العرب قليلاً، وإشارتهم إلى أنّ رفع خبر (ليس) لغة تميم، **وإهمالهم العناية بالمعنى** الذي يعطي القاعدة روحها وبرهانها وصحّة التطبيق عليها في نفوس النّاشئة بداهة دون تكلّف، وقد تجلّى ذلك في: إهمال النّصّ على معنى (ما) التي تتقدّم (دام) الاستمراريّة، وإهمال معنى (أو) التي يَنتصب بعدها المضارع، وإهمال الفرق المعنوي بين (قبلُ) المضمومة و(قبل) المنوّنة، وإهمالهم متى يكون المنادى المنوّن منصوبًا ومتى يكون المنادى الممنوع من التنوين مرفوعًا.

أمّا ما ينافي الإحكام، فرصد الأفغاني منه: نَصّهم على تنوين الثلاثي السّاكن الوسط في أعلام الإناث، وهو أمر جائز، وإهمالهم النّصّ على تنوين الأعلام الأعجميّة المماثلة لها وهو أمر

واجب، ولو أهملوا ما ذكروا وذكروا ما أهملوا ما كان منكرًا، واكتفاءَهم في بيان ما لا يُصاغ منه اسم التفضيل بدلالة الوصف على لون أو عيب ظاهر، وإهمالهم ما يدلّ على حِلية ظاهرة وهو قسيم الأوّل تمامًا، واقتصارَهم على أحد وجهي النّسبة في (سماء) وهو سمائيّ، فأهدر المشهور المستعمل إلى اليوم من ردّ همزتها إلى أصلها، فإن كان لا بدّ -والكلام للأفغاني- من الاقتصار على وجه واحد فعلى المستعمل المشهور إنْ أردنا التيسير، وتعريفَهم المتعدّي بقولهم: ما يحتاج إلى تكملة بمفعول به، وهو تعريف غير مُحكم؛ إذْ كثيرًا ما يَترك متكلّمٌ ذِكرَ المفعول به لإرادة التّعميم أو لعدم تعلّق غرضه بمفعول، وتعريفَهم اشتقاق صيغة التّعجّب من الفعل بقولهم: يجوز التعجّب من الفعل مباشرة بشروط، وهو تعريف غير دقيق.

يتّضح من هذه القراءة المُستوعِبة للمشروع قدرة الأفغاني على الاستقصاء والنّقد، ورؤيته الثاقبة لما اعتور هذا العمل من اضطراب وخلل ينأيان به أن يكون ناجحًا ماثلاً بين يدي الطلاّب، الذين تَجرّعَ بعضُهم غُصتَه فتشوّهت ثقافتهم القواعديّة. ويزيد من أهميّة قراءة الأفغاني له أنّها تمثّل كلمة الوفد السّوري الذي شارك في نقد التجربة التي طُبّقت في مدارس مصر، تنفيذًا لما سُمّي بمشروع تيسير النحو. ولا شكّ أنّ هذه الكلمة المؤثّرة الثّاقبة من الأفغاني، كان لها كبير أثر في رفض المشروع رفضًا باتًا وقطعيًا، وغدت الكتب التي فرضت على أساسه في ذمّة التاريخ بصرف النظر عمّا حُشِد لها من جهود وطاقات، فضلاً عن دعم الحكومة والجهات الرسميّة الكبير له.

وأمّا المشروع اللبناني لتحديد اللغة العربية الأساسيّة الذي تقوم به بعض الهيئات في لبنان سنة ١٩٧٣، ويهدف إلى تيسير العربيّة وقواعدها على صغار المتحدّثين في المدارس، فهو مشروع أشدّ خطورة من سابقه لِما فيه من "هَدْمِ اللغة العربيّة ومساسٍ بالإسلام، ومن قطعٍ للصّلة بين أهل العربيّة وتراثهم"[1]، ذلك أنّه يخلط العاميّة بالفصحى، ويتغيّا إلى إحصاء مفرداتهما بهدف إعـداد

[1] مؤتمر الدورة ٤١، ص١٤٦.

المفردات والتراكيب النحويّة فيهما، "مع المقارنة بين المشترك بينهما والخاصّ بكلّ منهما"[1].

وكان المشروع عُرض على لجنة الأصول في مجمع القاهرة، وبيّنت ما يترتّب عليه من خطر جسيم على وحدة اللغة في العالم العربي، إذْ يعصف بصورته التي عُرض فيها بوَحدة التعليم بين أبناء لبنان وأترابهم في الوطن العربي الكبير، الذي يوحّد بينهم لسان عربيّ مبين. ثمّ رُمِيَ المشروعُ بقذائف من نار ظاهرُها وباطنُها الغَيرة على العربيّة من أعضاء المجمع في مؤتمره السّنوي، إذْ رفض الأثريّ من العراق المشروع رفضًا قاطعًا بالوضع الذي هو عليه، في حين نعى الأفغاني على العاميّة ورأى أنّ قرار اللجنة بُني على أساس سليم، لأنّ الأمّة العربيّة -في نظره- تملك لغةً ذات إمكانات واسعة[2]، تغني -في ظنّي- عن الاستنجاد بالعاميّة لتقديم الفصحى لغة سائغة للطلاب في مراحلهم الدراسية العامّة. ويؤكّد الأفغاني حاجتنا -نحن العرب- إلى لغة أساسيّة نعربّها ونضعها بين الناس، لأنّها بحسب تعبيره تسهّل تعلّمها للأجانب. وأعتقد أنّ ذلك صحيح لأنّ التيسير على صغار المتعلّمين والأجانب يتمّ بوسيلتين: منهج التدريس، واختيار أسهل ألفاظ الفصحى التي تشكّل في نهاية الأمر منهاجًا ميسّرًا يَسهل تناوله من قبل المتعلّمين عربًا كانوا أو أجانب، مع مراعاة مستوى كلّ منهم.

إذن، فالمشروعات والندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تُعقد في بلد عربي وآخر، وكلّها يسعى إلى النهوض بهذا الواقع اللغوي المحموم للعربية ومشكلاتها المفتعلة كثيرة، لكننا لم نَرَ تحوّلاً إلى العربية الفصحى التي "ما تزال كالحلم أو كالرّؤيا الصالحة في هذا المخاض العربي الطويل"[3]. ولا شكّ أنّ الحاجة ماسّة إلى الإصلاح، والأجيال القادمة بحاجة إلى عَوْدٍ حَميد ومَرتعٍ خضير في رحاب العربية، ليؤصّل فيها الانتماء إلى مقوّمات الأمّة ووجودها وعلى رأسها اللغة

---

(1) السابق، ص١٤٧. وكان الدكتور عمر فرّوخ عرض في مقال لهذا المشروع وكشف عن بعض إشكاليّاته، ومنها: الاقتصار على الجملة الاسميّة، وجَعْل الجمع كلّ ما دلّ على اثنين فأكثر، وبناء الأسماء الخمسة على حالة واحدة، وصرف الممنوع من الصرف، وفتح همزة إنّ بإطلاق، وحذف بعض أبواب النحو كالحال في بعض التراكيب. (انظر: مجلة مجمع دمشق، م٤٨، ج٤)، نقلاً عن السابق، ص١٤٧.

(2) انظر: السابق، ص١٤٨.

(3) نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى، ص٢٣٣.

العربية. وإنّما تكمن حاجتهم هذه في جيلٍ عاملٍ مؤمن برسالة دعائمها "الوعي والإخلاص والمضاء"(١)، فثلّتها تُنقذ الجهود الكثيرة المبذولة في هذا المجال، ومتى فُقدت أو فقد واحد منها تعثّر العمل واختلطت الأوراق.

لكنّ الإصلاح اللغوي لا يبقى منحصرًا في مجال اللغة بعيدًا عن سياسة الدولة، ذلك أنّها تستطيع –إنْ أرادت– أن تنهض بالواقع اللغوي إلى السّماكين في فترة وجيزة جدًّا، وما حصل في الدولة العربية الفيصلية في بداية القرن العشرين دليل جوهري على هذا التحول اللغوي، الذي يسعى القائمون عليه والمنظّرون له أنْ يرتقوا به درجاتٍ عليا عن طريق الندوات والمؤتمرات في الجامعات والمجامع والمؤسّسات، لكنّ غياب تبنّي قرار سياسيّ في النهضة اللغويّة يُبقي جهودهم زبدًا يَعتريه النقص والاضطراب؛ فثمّة ارتباطٌ كبير بين اللغة والحكم وخاصّة في الدول التي لها سطوة وقوّة، تسعى في الحفاظ على كيانها اللغوي لأنّه أساس مهمّ من أساسات الحكم، وقد تمثّل كونفوشيوس هذا الأمر في كلمته المأثورة: "لو أُتيح ليَ الحكم لبدأت بإصلاح اللغة"(٢)، وجسّده ابن حزم الأندلسي إذْ قال: "إنّ اللغة يَسقط أكثرها ويَبطل بسقوط دولةِ أهلها ودخولِ غيرِهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلِهم عن ديارهم واختلاطِهم بغيرهم؛ فإنّما يُقيِّد لغةَ الأمّة وعلومَها وأخبارَها قوّةُ دولتها، ونشاطُ أهلها وفراغُهم. وأمّا من تَلِفت دولتُهم، وغَلَب عليهم عدوُّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذّل وخدمةِ أعدائهم، فمضمونٌ منهم موتُ الخواطر، وربما كان ذلك سببًا لذهابِ لغتهم، ونسيانِ أنسابِهم وأخبارِهم، ويُبُودِ علومهم. هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة"(٣).

---

(١) صفات ثلاث أكّد فقدانها الأفغاني فيمن وضعهم الزمن أيام الاحتلال الفرنسي ليكونوا مسؤولين عن التعليم وإصلاحه. انظر: في أصول النحو، ص٢٤٠.

(٢) نهاد الموسى، قضية التحوّل إلى الفصحى، ص٢١٦.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ١/٢٩-٣٠.

اقتراح الأفغاني

لعلّ تجربة الأفغاني بحثًا وتأليفًا وتدريسًا في ميدان اللغة والنحو، جعلته يقف على الداء ويستشرف الدواء لإصلاحٍ لغويٍ، فالمخلصون من المشتغلين بالعربية يؤمنون بأنّ قواعدها فيها بلبلة وتداخل وتطويل. وعليه، فإنّ الأفغاني وجد أنّ السبيل –لإعادة النظر في بناء القواعد العربية [(1)]– يكمن في تجافي المآخذ التي أُخذت على النّحاة الأقدمين، وتحديد الهدف من القواعد ممّا يسهّل وضْعَ أخصر المناهج وأوضحها وأسرعها في إبلاغنا إيّاه، لأنّه لا سبيل –اليوم– إلى الإحاطة بكلام قبائل العرب القديمة، ويتعذّر تنسيق ما وصل إلينا من الكلام على القبائل بدقّة. ويرى أنّ إجماعنا على لغة فصحى متمثّلة في تراث علمي وأدبي ضخم، وأنّ غلبة لغة قريش بوجه عام ولغة القرآن والحديث الشريف بوجه خاص، يكمن فيهما **وضوح الطريق الذي يتجلّى** –في نظره– بإهدار كلّ لغة لا نستعملها اليوم، ولا تستعملها اللغة الشائعة في القرآن والحديث وكتب الأدب والتاريخ وغيرها، وتأسيسِ قواعدنا على هذا التراث الموثوق به من خلال: استقصاءِ مفردات القرآن وتراكيبه في قراءاته جميعها، وإمعانِ النظر في ما اطمأننا إلى صحّة صدوره عن أهل الصّدر الأول من الحديث، والاطمئنان إلى النثر القديم. فبهذه الوسائل الثلاث نبني قواعدنا متوخّين أقصر الطّرق وأسهلها، والأشيع ثمّ الأقيس في ما فيه لغتان فصيحتان فتتجلّى النتيجة في نهاية المطاف بإهدار ركام ضخم من قواعد وتفريعات واستثناءات بُنيت على شاهد مجهول، أو لغيّة محرّفة، أو ضرورة شعريّة، وإهدار مقدار ضئيل من خلاف اللهجات، لتغدو القواعد الجديدةهذه أقرب إلى روح العربيّة من القواعد القديمة، التي أفقدها انسجامَها حَشْرُ النّحاةِ فيها ما هبّ ودبّ مما لا يرجع إلى نظام ولا يجمعه نسق، والدليل على ذلك –عند الأفغاني– كثرة الأحكام التي ضخّمت النّحو، ولم يستعملها أحد منذ دُوّنت حتّى الآن، بل لم يستعملها أحد قبل ذلك إلاّ نادرًا في الشواهد التي أثبتوها إنْ صحّت.

---

(1) انظر: في أصول النحو، ص٢٣٨-٢٤٠.

إنّ هذا الاقتراح يجسّد خبرة الأفغاني العلميّة والعمليّة في الوصول إلى منهاج تعليميّ سهل ميسّر، يقدّم العربية صافية خالية من الأورام والشوائب، ويقوم على استظهار القواعد وفهمها من خلال الإكثار من النصوص الأدبية المختارة، التي تنمّي ملكة الطالب وتُحْيِي فيه الفصحى وتمكّنه منها، يقول الأفغاني -في معرض حديثه عن دروس حفني ناصف ورفاقه: "لا يحتاج مَن درس جزأها الأخير (يقصد قواعد اللغة العربية) إلى زيادة في نحو ولا صرف ولا بلاغة؛ ما عليه إلاّ الانصراف إلى أدبنا الصّافي وتاريخنا الرّائع يَعُبّ منهما ما وسعه العَبّ، ويتذوّق عبقريّة لغته ما أمكنه التذوّق"[1]، بل إنّ إدمان القراءة في الأدب الرّفيع يكاد يكون وحده كافيًا في تَمثّل العربية وإحكامها دون دراسة قواعدها في كتاب قديم أوحديث، بدليل أنّ حفظة القرآن الكريم لا يكادون يخطئون في سياق أحاديثهم في عربيّة، لأنهم يتمثّلونها بنسجها على أنماط القرآن وتراكيبه، وذلك هو المطلب والمبتغى. يقول ابن خلدون: "ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويرومُ تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم -أي العرب- القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السّلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم واشعارهم، وكلمات المولّدين أيضًا في سائر فنونهم؛ حتّى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة مَنْ نشأ بينهم ولُقّن العبارة عن المقاصد منهم؛ ثمّ يتصرّف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حسب عباراتهم، وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم؛ فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتهما رسوخًا وقوّة"[2].

وهكذا، فإنّ اللغة ممارسة، والإكثار من ممارستها دليل إتقانها، وليست القواعد إلاّ وسيلة إلى ذلك، وحفظها لا يغني عن ممارسة اللغة والانطلاق بها.

وقد خطا الأفغاني خطوات عملية في هذه السبيل، وهو المؤمن بأنّ أسلوب المدرّس وطريقته في عَرْض المادّة النحويّة، هي الوسيلة المثلى التي تدفع الطلاب إلى الإقبال على تعلّم

---

(1) من حاضر اللغة العربية، ص٢٠٤.

(2) المقدمة، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٥٧٩.

النّحو، وخاصّة أنّه كان يجعل المنهاج شركة بينه وبين الطالب، فكتابه "مذكّرات في قواعد اللغة العربية" قسم من أقسام ثلاثة[١] تغطّي مقرّر المنهاج؛ ثمّ يقوم منهجه في التدريس على عَرْض المادّة القليلة في دروسه عَرْضًا شيّقًا متئدًا، يشرك فيه تلاميذه "معظم الوقت في الأمثلة والتداريب والحديث والمناقشة...، وهذا شيء ظرفه وقت الدرس لا صفحات الكتب المدرسيّة"[٢]. ويرى أنّ "المثل الصالح لكتاب النحو المدرسي، أن يكون مذكّرات لما قرّر المدرّس ووقر في صدر الطالب"[٣]، وعلى ذلك جاء كتابه "الموجز في قواعد اللغة العربية" يجمع في ثناياه ثلاثة الأقسام السّالفة، دعت إلى ذلك حاجاتُ الطلاب وظروفُ انتسابهم في الجامعات، ويبقى حرص الأساتذة على العربيّة الفصحى مع الطلاب ومراقبة ضمائرهم كفيلين بالوصول إلى الهدف المنشود.

أمّا ظاهرة ضعف الطلاب في قواعد اللغة العربية عند الأفغاني، فإنّها تعود إلى أربعة أسباب[٤]: أولها خلل في عمليّة التعليم (المعلّم)، وثانيها خلل في مناهج التعليم، وثالثها قلّة ممارسة الطالب للفصحى، ورابعها شكليّة الامتحانات وتسيّب ضوابطها. ويرى أنّ السبب الأساسيّ من بينها واحد، هو هيمنة اللهجة العامية على المدارس والكليات والمعاهد والجامعات، وهو -في نظره- أسهل الأسباب علاجًا، وعلاجه يكمن في ضمير سليم وإدارة مخلصة. أما المعلّم فعلاجُه المذاكرةُ مع خبير في التّدريس متمكّن في المادّة العلميّة وضميرٌ حيّ، وإلاّ فالملاحقة الخارجية الصارمة هي العلاج عنده. وعلاج المناهج يتمثّل بحذف ما حُشِر من أبواب لا آثارَ عمليّةً لها، وأمّا شكليّة الامتحانات التي يرتحل فيه الطلاب من صفّ إلى آخر، فإنّه -أي الأفغاني- يوصي للخروج من هذا الحرج بأن "يكون التدريس تمليكًا للمادّة العلميّة، بحيث يشعر الطالب أنّ المقرّر ظهرت آثاره عمليًّا في لغته كلامًا وكتابة وتطبيقًا"، ويرى أنّ "حفظ القاعدة كما هي في كتابه، ووضعها في ورقة

---

(١) ثانيها ما يُعدّه الطلاب ويلقونه بإشرافه، وثالثها مادّة حرّة في موضوعات محدّدة.

(٢) الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ص٢٠٤.

(٣) السابق، ٢٠٤.

(٤) انظر: لقاء مجلّة الفيصل مع الأفغاني، ص٤٠.

الامتحان، وأخذه عليها درجة الامتياز إذا لم يغادر حرفًا من كتابه، ثمّ فقدانها من ذهنه بعد شهر- فليس ذلك من التعليم الصحيح في قليل ولا كثير"[١].

لم تعد ظاهرة ضعف الطلاب الآن مقتصرة على المدارس وحسب، وإنّما تجاوزتها إلى الجامعات، حتى غدا الضّعف اللغوي -بحسب تعبير الدكتور نهاد الموسى- "ظاهرة جامعية"[٢]، لم تجد الجامعات بدًا من مقاومتها والتّصدّي لها، إذْ صارت العربية تُدْرس وتُدَرّس كأيّة مادّة أخرى، ليست لها صفة خاصّة تمكّن الطلاّب فيها من التفرّد اللغوي في مجال الفصحى، فيخرجون بعدها إلى الميدان العملي يحملون على كواهلهم عبئًا ثقيلاً يتمثّل في ضعف التحصيل، فيكون طلابهم أمامهم فريسة عجماء، ذلك أنّ معظم محاضراتهم في الجامعات يتلقّونها باللهجات المحكيّة القاصرة عن تكوين الملكة عند الطلاب، فغدوا غرباء عن هذا المحيط اللغوي الفصيح، وخاصّة أنّ فئة من الأساتذة اليوم ينظرون إلى الفصحى على أنّها لغة كتابة لا لغة حديث، فكيف يمكّنون للطلاب لغة فصحى وهم من هجرها قاب قوسين أو أدنى؟!!

من هنا، لم يكتفِ الأفغاني بتمليك الفصحى للطلاب من الكتب وحدها أو محاضرات الدروس، بل كان ينصح طلابه بأمرين مهمّين[٣]: أحدهما الانخراط في حلقات العلم بالمساجد وقراءة الكتب القديمة والصبر عليها، وثانيها ترميم معلوماتهم المتّصلة بالنحو بكتب النحو المبسّطة. وفي هذين المسلكين يجمع الطالب بين جانبي التحصيل معًا، القراءة النظريّة والتطبيق العملي. وقد أعاد الدكتور أحمد المعتوق ظاهرة الضعف في التعبير بالفصحى إلى مظاهر عدّة، منها[٤]: قلّة الإنتاج الفكري والإبداعي الرّصين، وتداخل العاميّة في الفصحى والعربية في الأجنبيّة، والخلط اللغوي الفجّ، والكلام المهجّن الذي يظهر بصورة بارزة على ألسنة نفر من الأساتذة والطلبة.

---

(١) السابق، ص٤٠.

(٢) انظر: اللغة العربية وأبناؤها، ص١٢.

(٣) انظر: نزار أباظة، (الأفغاني وكتابه حاضر اللغة في الشام)، مجلة التراث العربي، دمشق، ع٩٢، ص١٠٥.

(٤) انظر: (لغتنا ومناهج التعليم)، مجلة الفيصل السعودية، ع٢١٨، ١٩٩٥، ص٥٦.

إنّ هذه الظاهرة نتيجة حتميّة للواقع العربي كلّه ومنه الواقع اللغوي، فلو أنّ الأمّة العربيّة حاولت القيام من هذه الانتكاسة الثقافية والفكرية، لكان في ذلك تحوّل سليم تجاه العربية. لكنّ الواقع العربي المحموم، والتبعيّة المقيتة يفرضان عليها قيودًا وأغلالاً يصعب الفكاك منها بسهولة ويسر.

الخاتمـــــة

تناولتُ في هذه الأطروحة التفكيرَ اللغويَّ عند سعيد الأفغانيّ،وهَدَفتُ إلى الوقوف على معالم شخصيّته اللغويّة، ومحاولةِ الكشفِ عن خفاياها وأبعادها؛ ذلك أنّه كان واحدًا من العلماء الكبار الذين آثروا الرّكون إلى حِصْن العربيّة المكين قراءةً وبحثًا وإحياءً وتأليفًا، فقد كانت هذه اللغةُ الشّريفة عنده فوق شبهات المغرضين، ودونها اجتهادات الأوّلين والآخرين، فهي اللغة التي امتدّت قرونًا مديدةً وأزمانًا عديدةً دون أنْ يعتريها أيّ خلل أو نقص.

لذلك، فإنّ ما تُغمزُ به العربيّة وتُلمز وتُهمز، إنّما يعود إلى قصور أهلها اليومَ أن تكون لغةً في السّياسة والعلوم والاقتصاد وغيرها، فكانت الهجماتُ عليها هاجسَ الأفغاني في كلّ ما يَخُطّ ويكتب حيثما حلّ وارتحل، لأنّها باعتقاده -وهو من غير العرب أرومة- تشكّل ركنًا مهمًّا وكبيرًا من أركان أمّتنا العربيّة والإسلاميّة ومقوّماتها الحضاريّة.

وعليه، فقد بَسَطْتُ في التمهيد جوانب شخصيّة الأفغاني الفكرية واللغويّة منذ ولادته حتى أسلم الرّوح إلى باريها. وتبيّن لي من هذا المبسوط أنّ شخصيّته العلميّة متعدّدة المنافذ، فهو إلى جانب كَوْنه عالمًا في العربيّة وقطبًا من أقطابها السّلفيين في القرن العشرين يمثّل فيها مرجعًا يتّكئ عليه الباحثون، كان مؤرّخًا أمينًا وناقدًا بصيرًا سَاحَ مع العربيّة في مراحلها التاريخيّة المختلفة، واقفًا على غير قضيّة من قضاياها الكثيرة المتشعّبة، فقد كانت نظراته الثاقبة في التأريخ لأسواق العرب الأدبيّة في الجاهليّة والإسلام مثالاً آخرَ على طول جِرانه وثقته المطلقة بأنّ إرثَنا الحضاريّ عَزّ نظيرُه عند الآخرين. وكان لتأريخه المبكّر غير المسبوق لِعلَمَيْنِ كبيرينِ من أعلام الثقافة الإسلاميّة، هما السّيدة عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها والإمام ابن حزم الأندلسيّ- أثرٌ كبير في انفلاته من قيود الزّمان والمكان، فقد وفّى لكلّ منهما حقّه في تاريخ هذه الأمّة العظيمة أرجو أن أعود إليه معهما في أيّام قابلات.

أمّا الأفغاني محقّقًا، فإنّ ذلك كان محطّة أخرى بارزةً من محطّاته الفكريّة، فكان بحقّ من أوائل

مَنْ عمل في قراءة التراث وإحيائه في بلاد الشّام، على رُغمٍ من قَساوة الأيّام ومرارتها وحُرقتها في النّصف الأوّل من القرن العشرين. ولعلّ غيرتَه الحميدة على تراثنا العظيم جعلته يُقبل على الخوض في لُججه ولو بمخطوطٍ للكتاب واحدٍ، ممّا كان له أثر سلبيّ في إخراج النصّ صحيحًا غير سقيم، فكان يعتاص عليه النصّ ويُسْلمه في بعض الأحيان إلى قراءات وترجيحات غير صحيحة، وهو ما لم يُعهد عليه في التأليف. من هنا، فإنّ براعة الأفغاني الحقيقيّة تجلّت في التأليف لا في التّحقيق.

لذلك، فإنّ انشعاب شخصيّة الأفغاني الفكريّة ورسوخه العلميّ كان سببًا مباشرًا في انتخابه عضوًا في مجمعيْ القاهرة وبغداد، في حين غُيّب عن عضويّة مجمع دمشق عندما غُيّبت الأمانةُ وضُربَبالكفاءات عُرْض الحائط، وذلك مسلك خطير إنّما يدلّ على استمرارٍ فظيعٍ في فساد حياتنا العلميّة والأدبيّة.

أمّا الفصل الأوّل الذي جعلته للحديث عن موقف الأفغاني من مسائل في تاريخ النحو العربي، فكان حَذِرًا في تناوله مثلَ هذه المسائل التأثيليّة، مع ما فيه من جُرْأة وصراحة في الكشف عن مخابيها؛ فقد ارتأى نسبةَ أوّليةِ النحو لأبي الأسود الدّؤلي ورفض نسبتها للإمام عليّ، ورأى فيها حَيدة عن الصّواب ومجانبةً للحقيقة وتعسّفًا في تأويل النّصوص؛ ذلك أنّه كرّم الله وجهه صار لطائفة كبيرة من المسلمين آنذاك عَلَمًا ورمزًا، وفي إسناد العلوم إليه غواية وإشهارٌ بل إكبارٌ لشخصيّةٍ تَنأى بها العواصفُ والأحداث عن التفكير بِوضع علم أو تأسيس علوم، وهل كان ثمّة وقتٌ له -رضي الله عنه- حتّى يُفكّر ويؤصّل والأمّةُ حوله تَعصفُ بها فتنٌ هوجاءُ وتموج بها أمواج عاتية؟ فكانت إذًا محاولات الدؤلي في وضع النحو بعد رحيل الإمام عليّ، وتحديدًا في عهد زياد بن أبيه إذْ كان مؤدّبًا لولديه، فجاء ما أتى به وقرّره بدايةً فطيرةً لمن جاء بعده من العلماء. لذلك، لم يكن أبو الأسود مؤسّسًا للنحو بالمعنى الدقيق للكلمة، بل كان باذرَ بذرةٍ نَمَت وتأصّلت في ما بعد.

وعليه، فإنّ ما ذهب إليه الأفغاني من أنّ اللحن وحوادثه الظّاهرة كانت باعثًا حَمَل القوم على

الاجتهاد في حفظ العربيّة، فشرعوا في وضع القواعد وإقامة بنيان النحو، لم يكن هذا في ظنّي -مع أهميّته- عاملاً أساسيًّا في نشأة النحو، بل إنّ المرحلة الجديدة التي مرّ بها العرب آنذاك حيث التّمازجُ الحضاري والاختلاطُ بالأمم الأخرى، كانت عاملاً أقوى ودافعًا حاسمًا لإيجاد مناخ علميّ وتعليميّ يَنخرط فيه العرب وغيرهم من الأعاجم.

ويرى كذلك أنّ الدنيا بشطريها (المدافعة عن أسباب العيش، والعصبيّة للبلد)، كانت سببًا وراء الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولم يكن في رأيه للسياسة أيّ أثر للخلاف بينهما، وذلك في ظنّي مجانب للصّواب، ولعلّ أحداث معركة الجمل كانت بِذرتها، لأنّ عصبيّة البلد لا يتأجّج أوارُها ولا يَستعر شُواظها إلاّ بعد أنْ تُعمِل فيها السّياسة عملها، وتضع فيها مِبضعها، وما كان ظهور الكسائي إمام الكوفيين نحويًّا إلاّ بعد تَنفّذه في بلاط الخلفاء وقصورهم.

وكان المذهب البصريّ في نظر الأفغاني أكثر إحكامًا من نصيفه الكوفيّ، لأنّ البصريّين عنده كانوا يَتحرَّوْنَ في العربيّ سلامةَ لغته وسليقته وفي الراوي صدقَه وضبطَه، وهما ما لم يتحرّهما الكوفيّون فكان موطنَ الخلل في منهجهم، مع أنّهم لو احترزوا في النّقل والتثبّت ولم يَخلطوا الفصيح بالهجين، لَأسدَوْا للنحو خدمةً جليلة كان ضَيّق خناقَها البصريّون، الذين هم بحقّ أهل السّماع، وهم في القياس عند الأفغاني أصحاب منهج محكم قائم على حُسن التحرّي وسلامة الاستنباط، وإنْ أدّاهم الأمر إلى إهمال لغات كثيرة كانت أساسًا عند الكوفيين، الذين اضطرب منهجهم فانتشرت عليهم قواعدهم يوم توسّعوا في الرواية وتجاوزوا فيها الخَلّصَ من الأعراب فلم تعد مضبوطة بنظام ولا منطق.

وعليه، فإنّ الكوفيين برأيه أكثرُ قياسًا من حيث الكمّ والبصريّون أقيس من حيث الكيف، بمعنى أنّ المذهب الكوفيّ لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظّم. أمّا السّماع فكان بدأ بصريًّا منظّمًا ثمّ صار عند الكوفيين مشوّهًا قائمًا على قَبول ما هبّ ودبّ من الروايات. من هنا، ذهب الأفغاني إلى أنّ الدّقّة تقتضي ألاّ يكون مذهبٌ يقابله مذهبٌ، بل نزعةٌ سماعيّة تقابلها نزعةٌ قياسيّة،

تختلف بين نحاة البلدان اختلافها بين نحاة البلد الواحد، ومن ثمّ يقوده هذا إلى نَفْي وجود مدارس نحويّة في تاريخ النحو العربي.

وتأسيسًا عليه، فإنّه يرى أنّ أصالة المذهب البصريّ فَرَضَت نفسها على المذاهب النحويّة الأخرى، فصار الطّابع البصري أغلبَ على البغداديين الذين انتخبوا مذهبًا من كلا البلدين، يَندرج تحته كلّ نحاة الأقطار الأخرى الأندلس ومصر والشام وغيرها. والأندلسُ من بينها لا يُقِرّ الأفغاني -بما توافر بين يديه من مصادر أندلسيّة- بوجود مذهب نحويّ فيها، وعلماؤها يمثّلون النحو المشرقيّ في رأيه خير تمثيل، ولا تَرقى بحوث ابن مالك وأبي حيان إلى إقامة مدرسة أندلسيّة لنزعتهما المشرقيّة المحضة، بل إنّ ما يُعَدّ من خصائص الأندلسيين من احتجاجهم بالحديث النبوي، إنّما هو منزع مشرقيّ خالص، مع أنّ الأفغاني يرى أنّ ابن حزم الأندلسيّ أطلق أفكارًا هي -في نظره- نُواةٌ لمذهب أندلسيّ لو وَجدت الطريق إلى النّور من بعده.

ووقفتُ في الفصل الثاني عند أصلين رئيسين من أصول النحو تناولهما الأفغاني بالدرس والبحث، وصَدَرَ عنهما في كلّ ما كتب وألّف هما الاحتجاج والقياس؛ فقد جَنَحَ العرب برأيه إلى الاحتجاج حفاظًا على سلامة لغتهم من خَلْط الأعاجم ولَحنهم، ويُحتجّ عنده بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين دون المولّدين وعلى رأسهم بشّار، في مناطق الفصاحة التي سطّرها أبو نصر الفارابي، مع أنّه يَردّ ضابط التصنيف الزماني والمكاني لمن يُحتجّ به إلى سلامة اللغة وبُعدها عن الفساد، أي أنّ لغة الشاعر مقبولة يُحتجّ بها ما دام ملتزمًا بنظام العربيّة وإطارها القواعديّ، وهو في رأيي مَنهج سليم لو تَحرّر فيه الأفغاني من القيدين الزمانيّ والمكانيّ، اللذينِ حجّرا واسعًا في تحديد المادّة اللغوية؛ فالأصل أنْ تُؤخذ اللغة في كلّ عصر ومن كلّ جيل، من أدباء وشعراء بلغوا شأوًا بعيدًا في الفصاحة والإبداع، وفي ذلك فتحٌ للغة كبير.

من هنا، فإنّ اعتمادَ النحاة على الشّعر -عمومًا- في تقعيد القواعد، ودَرْجَهم القرآنَ الكريم

والحديثَ النبويّ في باب النثر، فيه خلل في منهجهم ينتج عنه اضطراب في الأحكام، وذلك مكمن النقص. وعليه، فقد عدّ الأفغانيّ القرآنَ الكريم بقراءاته متواترِها وآحادِها وشاذِّها- والحديثَ النبويّ مصدرين أساسيين من مصادر الاحتجاج، تُستخرج منهما القواعد وتُبنى على أساسهما الأحكام. والقراءة الشّاذّة عنده أقوى سندًا وأصحّ نقلاً من كلّ ما احتجّ به العلماء من كلام العرب حتّى لو خالفت قياسهم، أيْ أنّ القراءات رَجَحَت في حُجّيّتها اللغويّة على شواهد النحاة، فغدا الاحتجاج بها ديدنَ العلماء المتأخرين، فتكون بذلك أساسًا في التقعيد لا تبعًا للقاعدة.

ولا يَبعد في نظرته إلى الحديث عما اعتمده من أحكام في القراءات، فيقضي منهجه أن يُقدّم الحديث لفظًا ومعنىً على سائر كلام العرب من شعر ونثر، في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب- دون قيد أو شرط. بيد أنّ عدم أخْذ الأفغاني بشعر مَن تأخّر زمنُه وعَيْبَه على النحويّين عدم احتجاجهم بالحديث، فيه خلل واضح في منهجه، إذْ كيف يذهب إلى تَرْك الاحتجاج بأشعار شعراء كبار كأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء وغيرهم تأخّروا عن الزّمن المضروب، وقَبوله الاحتجاج بالحديث؟. ومثله فعل عندما ارتضى القراءات الشّاذّة في الاحتجاج ودعا إلى طرح اللغيّات وإهمالها، أو عند قَصْره النادر من اللغات على السّماع دون قياس عليه ودعوته إلى قياس قواعد النحاة على قراءات منفردة خالفت قواعدهم، مع أنّه يستقيم منهجه هذا بموقف النحاة من التفرّدات الشعريّة التي راح النحاة يؤوّلونها ويسوّغونها، من هنا وجد الأفغاني أنّ القراءة حتى لو كانت شاذّة مقدّمةٌ على الشاهد الشّعري.

لا شكّ أنّ ضَرْبَ زمنٍ محدّد للاحتجاج ضَرْبٌ من التهويل، وتحكّم معياري يخالف ما عليه المحدثون في دراسة اللغة.

أمّا كلام العرب فغدا مقياسًا لبناء القواعد وتقعيدها، ويرى الأفغاني أنّ اللغويين كانوا موفّقين في استشهادهم بالشّعر والنثر على السّواء في تقييد معاني اللغة واستعمالاتها أكثر من النحويين، الذين

اعتمدوا بشكل كبير على الشّعر خاصّة. وعلى ذلك فمنهجهم قام على أساس غير متين، فأجازوا قَبول انفرادات الفصيح، وصحّةَ الاستشهاد بالأوجه المختلفة، واعتمدوا على شواهد محرّفة، أو مقطوعة في سياقها، أو داخلتها ضرورة شعرية...الخ. لذلك، اعتمد الأفغاني منهجًا في دراسة الشّواهد النحويّة يقوم على نقد الرّوايات سندًا ومتنًا، يعود بالفائدة على الدّرس النحوي، تُشذَّب به الأحكام وتُقَلّل على أساسه التفريعات، فكان له بذلك نَفَس طويل في الحديث عن الشّواهد غير المحرّرة (المظنونة)، أدرج كثيرًا منها في صُلب كتابه (الموجز) لتكون مادّة تطبيقيّة بين يدي الطّلاب، كانت محرّضًا لغيره من الباحثين أن يُشبعوها بحثًا وتمحيصًا.

ويشكّل ابن أبي إسحاق الحضرميّ في نظر الأفغاني بداية مرحلة القياس الاستقرائي، حتّى بلغ القياسُ ذروة مجده على يَدَيْ أبي علي الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي الذي يقوم منهجه في القياس على إنعام النّظر في التجربة الّلغوية وتقليب وجوهها وإطالة التفكير فيها، ثمّ جاء حديثه عن مرحلة القياس الشّكلي دون إشارة منه إليها. والأفغاني مع أنّه من أنصار القياس ولا يَعقل نحوًا لا قياس فيه، فإنّه يَعيب في الوقت نفسه على المبالغة في التزامه وتَطويع اللغة له. ويرى أنّ ما قام به مجمع اللغة العربية في القاهرة من الأخذ بمبدأ القياس يَصحّ أنْ يكون بعثًا لحركة القياس بعد نوم طويل. وتبقى أصول النحو عنده محمولة على أصول الفقه، لأنّ الدّينَ هو الباعث الأوّل لنشأة العلوم اللغويّة.

واختار الأفغاني مذهب البصريين في أنّ المصدر هو أصل المشتقّات، وفي ذلك تحكّمٌ وبقاءٌ تحت جدليّة لا طائل وراءها. ولعلّ القول بالمادّة المجرّدة المكوّنة من ثلاثة صوامت مفرّقةٍ غيرِ مجتمعة ولا منطوقة بأنّها أصل الاشتقاق، هو القولُ الأكثر قبولاً بما يتناسب وطبيعة اللغة، مع أنّ الأفغاني خالف ما ارتضاه وأخذ به عندما دعا إلى الاشتقاق من الأعيان. ثمّ هو يرى أنّ الألفاظ العربيّة ترتدّ إلى ثنائيّة عرفها العرب وحاموا حولها، وجرّأ على ادّعائها من غيرهم في زماننا فقدانُ المطّلعين على المصادر العربيّة القديمة بين القرّاء المدّعين، مع أنّها إنْ جرت على طائفة من الألفاظ في ظنّي

فقد لا تجري على ألفاظ اللغة كلّها.

وعدّ النّحت نوعًا من أنواع الاشتقاق لأنّ مراعاة معنى الاشتقاق تقتضي ذلك وتنصره، والاشتقاقين الكبيرَ والأكبرَ أقربَ إلى المعجميّة منهما إلى بحوث الاشتقاق الصّرفي، وذهب إلى إعادة النظر في باب الاشتقاق لأنّ كثيرًا من موادّ اللغة في المعاجم ناقصة. وفي إباحة اشتقاق المزيدات وكلّ الصّيغ في الأسماء والأفعال من كلّ مادّة، يُتيح استجابة اللغة العربيّة لكلّ المطالب الحضاريّة.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الأفغاني كان ذا منهج واضح في نظرته العامّة لدراسة النحو، بيد أنّه في المراجعات اللغويّة لم يتّضح منهجه جليًّا بقدر ما ظهر أنّه فيها كان صاحب اختيار؛ ففي المراجعات الصّرفيّة يظهر مرجّحًا لرأيٍ على غيره رغبةً منه في التّسهيل وإبعادًا للتفريعات، فهو يختار على أحسن تقدير الرأي المسنود بالحِجاج العقلي من بين الآراء المتوافرة، لأنّه يتغيّا في اختياره المحافظةَ على سلامة اللغة من التخبّط خلال عمليّة التوسّع اللغوي؛ فالتّوسّع اللغويّ عنده مقبول ما دام لا يَخرج على ما اطّرد عند العرب من لغة وشاع، مع أنّه كان بِمُكنه أن يَفيد من إمكانيّة الاشتقاق التي دعا إلى توسيعها وإكثار القياس عليها والأخذ بها. ولا يختلف في المراجعات النحويّة عما سلكه في الصّرفيّة، إذْ يختار آراء نحويّة يُرجّحها ويختارها، حتّى إنّه في مبحث الأدوات عَسّر وضَيّق واسعًا، وفي مواضع أقلّ أهمّيّة يوسّع ضيّقًا ويفتح مغلقًا.

لذلك، كان أكثر وضوحًا ومنهجيّة في ميدان النقد والتصحيح اللغويين، فمع أنّه لم يكن له كتاب في التصحيح اللغوي، لكنه في مداخلاته النقدية اللغوية كان يصدر عن منهجه المتمثّل في الاعتماد على السّماع والقياس، وعدم الاكتراث بالنادر، والهروب من القواعد القائمة على الضرورات والشّواهد المحرّفة والمجهولة القائل وغيرها، فكان أكثرَ ما يثير حفيظته أنْ يَصدر المرء في بحوثه عن علمٍ فَجّ فطيرٍ غيرِ نضيج، فجاءت لذلك ردوده محكمةً في الردّ على الأخفش من القدماء، وعلى مارون غصن وعبد القادر المغربي والكرملي من المحدثين.

وكان الأفغاني في مجمع القاهرة وثلّة من المرابطين لخدمة العربية وحراستها، كانوا أصواتًا حيّة في وجه ظاهرة التوسّع اللغوي التي صارت شِنشِنةَ المجمع وديدنَه، إذ كان يُسوّغ في كثير من الأحيان أساليبَ وكلماتٍ تُستخدم على ألسنة العوامّ ويُقدّمها للاستعمال اللغوي، يتكلّف لها أوجهًا إعرابيّة لتسويغ أخطاء العامّة وأشباههم. وعليه، فإنّك تلحظ في تسويغات المجمع اللغوية أنّك أمام نمطين من العربيّة الفصيحة: نمطِ نموذجٍ مثالٍ يَعرفه المختصّون انزوى جانبًا لقلة استخدامه، ونمطٍ آخرَ سهلٍ دَرَجَ على ألسنة الناس بله الأدباء والشعراء، يُقدّم لهم على أنّه لغة فصيحة فيصير مع تقدّم الزّمن نموذجًا ومثالاً. ويندرج هذا على موقفه من لغة الصّحافة وما يجري فيها من توسّع في الاستعمال اللغوي، تأثّرًا بأساليب الترجمة ونَقْلِها عن وكالات الأنباء العالميّة، فصرت تجد في لغة الصّحافة نماذج جديدة وأساليب حديثة هي إلى الخطأ أقرب منها إلى الصّواب. كما يندرج على موقفه من اجتهادات المحدثين في رسم الهمزة وكتابتها.

وكان ينفر من التعقيد ويتحاشاه، ويرى أنّ فكرة المتون وما يتعلّق بها من شروح وحواشٍ وتقريرات بدعةٌ بل رواسبُ أسلوبيّة، فاللغة في منهجه سهلة سائغة بعيدة عن السّقم والركّة والاستغلاق المتعمّد في العبارة، كي لا تكون طلاسمَ أو رموزًا أسطوريّة تُحوِج القارئ إلى حلّها وفهمها. وعليه، فإنّه يرغب عن السّجع المتكلّف الذي يُجهِد فيه الإنسان نفسه لإنتاج نصّ مسجوع فيه غرابة وتعقيد، ويرغب فيه إذا صدر عفوًا من بليغ في مقام يتطلّبه.

ولمّا كانت العربيّة لغة القرآن الكريم، فقد وَجَدَت في نفس الأفغاني الطّامحةِ ركنًا ركينًا وحارسًا أمينًا أمام هيجاتٍ من العواصف عاتيةٍ، وَقَفَ نفسه منافحًا عنها ومحافظًا على رسوخها وامتدادها عبر الأزمان، فكان لذلك كتابه الحاضر (من حاضر العربيّة في الشام) مصدرًا نفيسًا يقفنا فيه على مراحلَ حرجةٍ من تاريخ العربية الحديث، يَهدف فيه إلى إبقائها حيّةً ناصعةً كما كانت يومًا ما لغةَ الحضارة والعلوم في عصور العرب الزاهية، لذلك حَرَص على إبراز جهود المخلصين من أبناء

العربية، الذين ما انفكّوا يواصلون ليلهم بنهارهم حتّى يُخلّصوا لغتهم من سياستيْ التتريك والفرنكفونيّة، فصارت الشّام في رأيه بركانَ العروبة وحاميتَها؛ إذْ تأبّت على كلّ محاولات النيل والتشويه.

لذلك كانت وقفاتُه حادّةً وجارحةً لكلّ من ينال من العربيّة قِيدَ أُنْمُلة، فراح يُعرّي شُبهاتِ المغرضين ويَفضح مقولاتِهم في الدعوةِ إلى العاميّة، والكتابةِ بالخطّ اللاتيني، والتبرّمِ من صعوبة القواعد العربيّة، اعتقادًا منه أنّ هذه الدّخائن ما آلت إلينا إلاّ بسببٍ من غيابِ دولة واحدة موحّدة تَجمع كلمةَ العرب وتُوحّدهم، وتَسعى إلى الحفاظ على هُويّة الأمّة ولغتها بل ونشرها في الآفاق، خاصّة لأقوامٍ يَنظرون إلى العربيّة نظرةَ قداسةٍ ودين، وتَجمح بهم رغبةٌ في تعلّمها لإقامة شعائرهم التعبّديّة.

وعندما شرع بعض المخلصين بتيسير العربيّة وإصلاحها، وتَنادَوْا لإقامة مشروعاتٍ تُيسّر القواعد للمتعلّمين على رأسها مشروع تيسير النحو في القاهرة، وقف الأفغاني لها بالمرصاد حتّى لا تؤول العربيّة إلى لغةٍ ساذَجةٍ تَنسلخ من عباءتها القرآنية، فكان هذا المشروع يَنقصه -برأيه- كثير من الإتقان والإحكام، لأنّها وُضعت في هيجةٍ ولغطٍ وصَخَبٍ ولا تخلو في أغلب الأحيان من شكوك وريب.

من هنا، يعدّ الأفغاني واحدًا من دعاة الإصلاح اللغويّ في العصر الحديث، تُشكّل اللغة العربيّة في منهجه الإطارَ القوميّ اللغويّ لتحقيق نهضةٍ فكريّةٍ شاملة، و تجربته في البحث والتأليف والتدريس في ميدان اللغة والنحو، جعلته يقف على الداء ويستشرف الدواء لإصلاحٍ لغويٍّ، تُقدّم فيه العربيّة صافيةً خاليةً من الأورام والشّوائب، لكي نتخلّص من ظاهرة الضّعف اللغوي التي تعود عنده إلى أسباب أربعة هي: الخلل في عمليّة التعليم أي المعلّم، والخلل في مناهج التعليم، وقلّة ممارسة الطّلاب للفصحى، وشكليّة الامتحانات وتسيّب ضوابطها. ويرى أن السبب الرئيسيّ هو هيمنة اللهجة العاميّة على المدارس والمعاهد والجامعات.

وقد يَنْظر بعضُ الباحثين إلى حدّة الأفغاني وعنفوانه في منهجه في الدّفاع عن العربيّة نظرةً سلبيّة تَحسَب عليه لا له في البحث العلمي، بحيث تشكّل في نهاية الأمر مبحثًا صارخًا في تفكيره،

فتكبَر (الأنا) في منهجه الفكري وتتعاظم في كلّ ما يَطرق من مسائلَ لغويّةٍ وغيرها. ولعلّ هذه السّمةَ في منهج الأفغاني تأصّلت في شخصه أنّه عاش فترة كانت فيها العربية على شَفا جُرُفٍ هارٍ، لا تَنفع معها المسالمة والمهادنة بله الخضوع والاستسلام، فكان قلعةً شمّاءَ في وجه العواصف الهوجاء، وإنّ غَيرتَه الحميدةَ على العربية هي ما يدفعه إلى الانتفاض كلما عَنّ لمتزلّفٍ أو مُكابر أن يدفع بالعربيّة إلى مواطن الشّكوك والشّبهات. بل إنّ الفترة الحرجة التي عايشها وعاينها واصطلى نارها بعد الحرب العالميّة الأولى، خَلَقَت منه عالمًا كبيرًا ومجادلاً عنيدًا لا تأخذه في قول الحقّ لومةُ لائم، وذلك ديدنُ العلماء المخلصين من أمثاله.

وعليه، فقد تشكّلت شخصيّته العلميّة في النّصف الأول من القرن العشرين قبل أن ينفتح العلماء العرب على دراسة اللغة من منظارٍ حديث، ولو كان الأفغاني درس علم اللغة الحديث مع تمكّنه في علم اللغة القديم لكانت له إشراقات وتنويرات، بيد أنّه وأمثالَه من العلماء كأنّما خَلَقهم الله ليكونوا حُماة للغة العربية في وقت كادت تلفظ أنفاسها أو يُكاد لها أنْ تلفظها فتموت، كما ذهب إلى ذلك أدونيس في محاضرته "الشّعر والفكر العربيّ" بمكتبة الإسكندريّة ضمن برنامج الباحث المقيم، من أنّ اللغة العربيّة الفصحى في سبيلها إلى الموت وأنّ اللهجات المحليّة تتقدّمها في الشّعر والكتابة، مبديًا إعجابه بشعراء اللهجة المحليّة المصريّة في طريقه للوصول -فيما أظن- إلى جائزة نوبل في الآداب. لذلك، فإنّ مثل هذه الأنفةِ الأفغانيّة لها ما يُسوّغها في وقتٍ غزا فيه الضعفُ اللغويّ ودبّ في جسم الطلاّب فضلاً عن أساتذتهم في الجامعات والكليّات، الإنسانيّةِ منها على وجه الخصوص.

مصـــــادر

البحـــث ومراجعه

مصادر الأفغاني

الكتب المحققة

١. الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للإمام بدر الدّين الزركشي (المتوفّى سنة٧٩٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٩٨٥.

٢. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٠.

٣. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي(ت ٤٨٧هـ) مؤسسة الرسالة، بيرروت، ط٣ ، ١٩٨٠.

٤. تاريخ داريّا ومن نزل بها من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين للقاضي أبي علي الخولاني (من القرن الرّابع الهجري)، دار الفكر، ١٩٨٤.

٥. حجة القراءات لأبي زرعة (من مخضرمي المئتين الثالثة والرابعة)، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧.

٦. سير أعلام النّبلاء (جزء خاص بترجمة ابن حزم الأندلسي)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.

٧. سير أعلام النّبلاء (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٠.

٨. في المفاضلة بين الصحابة لابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.

٩. ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩.

١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت٧٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.

المؤلفات

١١. الإسلام والمرأة، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١.

١٢. أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، مكتبة العروبة، الكويت، ط٤، ١٩٩٦.

١٣. تعاليق على شواهد الموجز، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧١.

١٤. تقرير عن أضرار المنجد، دمشق، ١٩٦٩.

١٥. ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.

١٦. عائشة والسّياسة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١.

١٧. في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٩٨٧.

١٨. مذكّرات في قواعد اللغة العربيّة، مطبعة جامعة دمشق، ط٥، ١٩٦٣.

١٩. من تاريخ النّحو، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٨.

٢٠. من حاضر اللغة العربية في الشام، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١.

٢١. الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٨١.

٢٢. نظرات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.

البحوث

٢٣. آخر ساجع في الشام، مجلة المجمع القاهرة، ع٤٣، ١٩٧٩.

٢٤. الاحتجاج للقراءات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ع٣٤ سنة ١٩٧٤.
٢٥. البناء على الشاهد الأبتر، مجلّة كلية الآداب، الجامعة الليبية، ع٧، سنة ١٩٧٥.
٢٦. التربية عند ابن حزم: ضمن كتاب (من أعلام التربية العربية الإسلاميّة) المجلد الثاني، الصادر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج سنة ١٤٠٩هـ.
٢٧. تصحيح الأصول، مؤتمر الدورة ٤٠ لمجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٤.
٢٨. ثلاث كلمات للاستعمال العام، مجلة المجمع القاهرة ، ع٥٤، ١٩٨٤.
٢٩. جهود المجمع العلمي الأول في خدمة العربية في الشام، مجلة مجمع القاهرة، ع٣٩ ١٩٧٧.
٣٠. حيـاة كلمة، مجلة المجمع القاهرة ، ع٧٤، ١٩٩٤.
٣١. خطأ مشهور وصواب مهجور، مجلة التراث العربي، ع٩٢، ٢٠٠٢.
٣٢. العمل فيما له روايتان من الشواهد، مجلّة كلّية الآداب، الجامعة الليبية، ع٨، ١٩٧٦.
٣٣. لغة الخبر الصحفي، مجلة المجمع القاهرة ، ع٥١، ١٩٨٣.
٣٤. مزاعم الصعوبة في لغتنا، مجلة المجمع القاهرة، ع٥٣، ١٩٨٤.
٣٥. معاوية في الأساطير، ضميمة كتاب المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، الدار المتحدة للنشر، عمان، ط١، ١٩٧٤. ونشر في مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، ع٦، ١٩٧٤.
٣٦. مع الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن، مجلة المجمع القاهرة ، ع٤٨، ١٩٨١.
٣٧. من غرائب الأساليب، مجلة المجمع القاهرة ، ع٤٧، ١٩٨١.
٣٨. من قصة العامية في الشام، مجلة مجمع القاهرة، ع٤١، ١٩٧٨.
٣٩. من معاني (إلّا) في القرآن، مجلة المجمع القاهرة، ع٥٦، ١٩٨٥.
٤٠. نظرات في مشروع تيسير النحو، مضمن في كتابه (من حاضر اللغة العربية).
٤١. هل في النحو مذهب أندلسي؟، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، مج٧-٨، ١٩٥٩-١٩٦٠.

المقـــالات

٤٢. أضرار التشجيع، مجلة الرسالة، (ع٣٦٦/١٩٤٠).
٤٣. الإمام الزركشي، مجلّة التمدّن الإسلامي، س٥، الأجزاء: ٣، ٤، ٥-٦، ١٩٣٩.
٤٤. إنصافًا لطه حسين، مجلّة العربي، الكويت، ع٢١٨، ١٩٧٧.
٤٥. تاريخ مفترى للسلطان عبد الحميد، مجلّة البيان الكويتيّة، ع٣٥، ١٩٦٩.
٤٦. الجاحظ والسياسة، مجلة الثقافة المصرية، (س١/ع١٥/١٩٣٩).
٤٧. جهاد شهيد، مجلة الرسالة ، (ع٢٤٧/١٩٣٨).
٤٨. حافظ الإنسان، ضميمة كتاب ذكرى الشاعرين لأحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
٤٩. حذار يا سيدتي، مجلة الرسالة ، (ع٧٣١/١٩٤٧).
٥٠. ابن حــزم الإمام المحب، مجلة الثقافة المصرية، (س٢، الأعداد ٦٧،٦٨،٧٠، ١٩٤٠).
٥١. حول نبوة المتنبي، مجلة الرسالة، ع١٧٠، ١٧٤، ١٩٣٦.

٥٢.درس للزعماء في سيرة زعيم، مجلّة الرّسالة، ع٢٩٧، ١٩٣٩.
٥٣.ديـن المتنبّي، مجلّة الرّسالة، القاهرة، (العددان١٦١ ،١٦٢/ سنة ١٩٣٦).
٥٤.رجاء إلى أعلام العربيّة والاستشراق، مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ١٩٣٧.
٥٥.رسالة السلطان عبد الحميد، مجلّة العربي، الكويت، ع١٦٩، ١٩٧٢.
٥٦.رسالة الطالب، مجلة الرسالة ، (ع١٩٤٢/٤٦٥).
٥٧.سبب خلع السّلطان عبد الحميد، مجلّة العربي، الكويت، ع١٦٩، ١٩٧٢.
٥٨.الشيخ أحمد النويلاتي، مجلّة التّمدّن الإسلامي، دمشق، س٤، ج٧، ١٩٣٨.
٥٩.صفحات مطوية من صفحات التمدن الإسلامي، مجلّة التمدّن الإسلامي، دمشق، ج١١، ١٩٣٨.
٦٠. الصهيوني الأول، مجلة الرسالة ، (العددان ٦٥١، ١٩٤٥، و٦٦٢، ١٩٤٦).
٦١. الظاهرية وابن حزم، مجلة التمدن الإسلامي، س٦، ج١، ١٩٤٠.
٦٢. عائشة والسياسة، مجلة الرسالة ، (العددان٣١٤، ٣١٥، ١٩٣٩).
٦٣.في سبيل العربيّة، مجلة دعوة الحق المغربية، س١٣، ع ٩-١٠، ١٩٧٠.
٦٤.في قرطبة العظيمة، مجلة حضارة الإسلام، م٢٩،ج٣٧-٤٠، ١٩٦٣.
٦٥.قصة الخط الحديدي الحجازي لم تكتمل فصولاً، مجلّة العربي، الكويت، ع٢٨٠، ١٩٨٢.
٦٦.كنوزنا في طريق الضياع، مجلة الأزهر ، القاهرة، م٣١، ج٣، ١٩٥٩.
٦٧.لقاء مجلة الفيصل السعودية مع الأفغاني، ع١١٨، ١٩٨٦،
٦٨.مخطوط فريد في المكانة العلمية للسيدة عائشة، مجلة الثقافة القاهرية، س١، ع١٩، ١٩٣٩.
٦٩. المرأة والسياسة، مجلة الرسالة، ع١٩٤٥/٦٤٧.
٧٠.معارج الأحداث، مجلة الرسالة، ع١٩٤٢/٤٦٠.
٧١.معاوية بين يدي عائشة، مجلة الرسالة، ع١٩٤٧/٧١٤.
٧٢.من مشاهد عكاظ المؤثرة، مجلة الرسالة، ع١٩٣٧/٢٠٣.
٧٣.من نكبات الحزبية في تاريخنا، مجلة الرسالة، ع١٩٤٦/٧٠٣.
٧٤.من وطنيّة حافظ وشوقي، ضميمة كتاب ذكرى الشاعرين لأحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
٧٥.النبيّ والأطفال، مجلّة حضارة الإسلام، دمشق، س٢٢/ع٢/١٩٨١م.
٧٦.وثيقة وعبرتها(١-٢)، مجلة دعوة الحق المغربية، س١٤/ع١٠/١٩٧٢، س١٥/ع١/١٩٧٢.

المداخـــلات

٧٧.أوليّة سوق عكاظ، مجلّة الرسالة، ع٤٥٤، ١٩٤٢.
٧٨.استدراك في مجلة الرسالة (ع١٩٤١/٤٢٢ص٩٩٣) على ما جاء في مقال غزوة حنين المنشور في الرسالة (ع٤١٧) حول ما نسب للرسول أنّه سئل عن الخوارج...
٧٩.استدراكان لغويان، مجلّة الرّسالة، ع٤٧٩، ١٩٤٢.
٨٠.تبرئة القضاء العربي من وصمة، مجلّة الرسالة، القاهرة، (ع١٩٤٢/٤٥٠.

٨١. تحقيق نشر في مجلة الرسالة (ع٤٣١/١٩٤١ص١٣٤٦-١٣٤٧) يمنع نسبة الحديث الوارد في مقال غزوة حنين في الرسالة (ع٤١٧) المنسوب للرسول عن الخوارج.
٨٢. تصحيح بعض سقطات الكرملي، مجلة الرسالة، (ع٤٩١/١٩٤٢.
٨٣. تصحيح بعض عبارات لناشرَيْ كتاب الإمتاع والمؤانسة، مجلة مجمع دمشق، م١٧/١٩٤٢.
٨٤. تعقيب عن سوق عكاظ، مجلة العربي، الكويت، ع٢٣٩/١٩٧٨.
٨٥. تعقيب عن طه حسين، مجلة العربي، الكويت، ع٢٣٩/١٩٧٨.
٨٦. تهافت حول الإجابة أيضا، مجلة مجمع دمشق، م١٧/١٩٤٢.
٨٧. حول تاريخ داريا، مجلة مجمع دمشق، م٢٦/ج١/١٩٥١.
٨٨. حول تصحيح سبعة أسطر، مجلة مجمع دمشق، م٢٩/ج١/١٩٥٤.
٨٩. حول كتاب الإجابة، مجلة مجمع دمشق، م١٦/١٩٤١.
٩٠. حول مقالة الطموح عند المتنبي (كافور وسيف الدولة في نظر الحق والتاريخ)، مجلة مجمع دمشق، م ١٥/١٩٣٧.
٩١. خطأ في رواية حديث، مجلة الرسالة، ع٤٩٣، ١٩٤٢.
٩٢. في النّقد اللغوي، مجلّة المجمع العلمي العربي، دمشق، م١٩، ١٩٤٤.
٩٣. الكرملي في قبضة الحق، مجلة الرسالة، ع٤٩٢، ١٩٤٢.
٩٤. ملاحظات لغوية، مجلّة مجمع دمشق، مج ١٧، ١٩٤٢.
٩٥. موضوع النحت في مجلة مجمع دمشق: كلمة حياد، مج١٤/١٩٣٦.
٩٦. نسخة سادسة من قصيدة الواعظ الأندلسي في مناقب السيدة عائشة، مجلة مجمع دمشق، م٤٩، ج٣/ ١٩٧٤.

مع الكتب

٩٧. الأعلام العربية لإبراهيم السامرائي، مجلة مجمع دمشق، م٤٤/١٩٦٩.
٩٨. جان درك، مجلة مجمع دمشق ، م١٧، ج٩-١٠، ١٩٤٢.
٩٩. الذخيرة لابن بسّام: ملاحظات رفعها إلى الأساتيذ الأجلاّء محقّقي الكتاب، مجلة مجمع دمشق، م١٦ /١٩٤١).
١٠٠. رحلة الوزير في افتكاك الأسير للوزير محمد عبدالوهاب الغساني، نشره ألفريد البستاني، مجلة مجمع دمشق، م١٦/١٩٤١.
١٠١. صانعو التاريخ العربي لفيليب حتّي، ترجمة أنيس فريحة، مجلة كلية الآداب_جامعة بنغازي، ع٦، ١٩٧٤.
١٠٢. ابن عبد ربه وعقده لجبرائيل جبّور، مجلة مجمع دمشق، م١٥/١٩٣٧.
١٠٣. كمال أتاتورك لمحمد محمد توفيق، مجلة مجمع دمشق، م١٤/١٩٣٦.
١٠٤. مصطلح التاريخ لأسد رستم، مجلة الثقافة المصرية، س٢/ع٩٠/١٩٤٠.

١٠٥. معـــاني القرآن للأخفش الأوسط، مجلة مجمع القاهرة، ج١٩٨٠/٤٦.
١٠٦. المعجـــم العربي نشأته وتطوره لحسين نصّار: مجلة مجمع دمشق، م١٩٦٩/٤٤.
١٠٧. معـــرض الآراء الحديثة (العدد التاسع من عيون الأدب الغربي) لِ ج. لويس دكنسن، مجلة مجمع دمشق، م١٩٤١/١٦.
١٠٨. مناظرة أدبية لغوية بين الأساتذة المغربي والبستاني والكرملي، مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ج ٩-١٠، ١٩٣٧.
١٠٩. نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر لمؤلف مجهول، نشره ألفريد البستاني، مجلة مجمع دمشق، م١٩٤١/١٦.

المصادر المراجع

١. القرآن الكريم
٢. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢.
٣. ـــــــــــ، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، ١٩٦٦.
٤. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٩٨٧.
٥. ـــــــــــ ، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت.
٦. أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠.
٧. أحمد بن حنبل، المسند، تح. شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
٨. أحمد الشّنقيطي، الدّرر اللوامع على همع الهوامع، وضع حواشيه، محمد باسل السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٩. أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢.
١٠. أحمد عبيد، ذكرى الشاعرين، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
١١. أحمد الفتيّح، تاريخ المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٦.
١٢. أحمد محمد شاكر، الشرع واللغة، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٧.
١٣. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٤. أحمد ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
١٥. إسرائيل وافنسون، تاريخ اللغات السّاميّة، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
١٦. امرؤ القيس، ديوانه، دار صادر، بيروت.
١٧. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
١٨. إياد الطّبّاع، عبد الغني الدّقر، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.
١٩. بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق محمد أرُول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٢٠. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

٢١. ـــــــــ ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط٣ ، ١٩٨٥.

٢٢. أبو بشر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

٢٣. أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦.

٢٤. أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤.

٢٥. أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩.

٢٦. بهجة الأثري، مزاعم بناء اللغة على التوهم، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧٦.

٢٧. ـــــــــ، نظرات فاحصة، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط١، ١٩٩١.

٢٨. تمام حسّان، الأصول (دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

٢٩. ـــــــــ، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠.

٣٠. جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة مراد كامل، دار الحداثة، ط٢، ١٩٨٢.

٣١. ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٠

٣٢. ـــــــــ، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٣٤. ـــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد الحمصي ومحمد قاسم، جرس برس، ط١، ١٩٨٨.

٣٥. ـــــــــ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة الحلبي، ط١، ١٩٦٥.

٣٦. ـــــــــ، المزهر في علو م اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الفكر.

٣٧. جلال الدين المحلّي والسيوطي، تفسير الجلالين، بعناية خالد العك، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٩٩٣.

٣٨. جمال الدين الإسنوي، الكوكب الدّرّي فيما يتخرّج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة، تحقيق محمد حسن عوّاد، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٥.

٣٩. جمال الدين القاسمي قواعد التّحديث، تعليق محمد البيطار، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٥٣هـ.

٤٠. جمال الدين القفطي، إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصريّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

٤١. ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٢. ـــــــــ، المحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٤٣. ـــــــــ، المنصف شرح التّصريف، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٤٤. أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوي، كتاب ألف باء، عالم الكتب، بيروت.
٤٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٢٧هـ.
٤٦. ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
٤٧. ـــــــــ، التقريب لحد المنطق، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
٤٨. ـــــــــ، الفِصَل في المِلَل والنِّحَل، تحقيق محمد نصير وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥.
٤٩. أبو الحسن علي الأشموني، شرح الأشموني على الألفية (بحاشية الصبّان)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٥٠. أبو الحسن علي الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٨٦.
٥١. حسن هنداوي، مناهج الصّرفيين ومذاهبهم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩.
٥٢. حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط١، ٢٠٠١.
٥٣. حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط٤، ١٩٨٨.
٥٤. الحطيئة، ديوانه، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٥٥. حميد بن ثور الهلالي، ديوانه، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
٥٦. أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، منشورات دار مكتبة الحياة.
٥٧. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النّمّاس، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٨٧.
٥٨. ـــــــــ، البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٥٩. ـــــــــ، تفسير النهر المادّ من البحر المحيط، ضبط بوران وهِدْيان الضّنّاوي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
٦٠. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر
٦١. خالد العُصَيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع القاهرة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٦٢. ابن خالويه، مختصر شواذّ القراءات، تحقيق برجستراسر، دار الهجرة.
٦٣. خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.
٦٤. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٦٥. خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٨٠.
٦٦. ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمّد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، ٢٠٠٤.
٦٧. ابن الدهان النحوي، باب الهجاء، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
٦٨. رؤبة بن العجاج، ديوانه، تصحيح وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.
٦٩. رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢،.
٧٠. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧.
٧١. ـــــــــ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥.
٧٢. أبو زكريّا الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، ١٩٨٣.
٧٣. أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٨١.
٧٤. ستتكيفتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، ١٩٨٥.
٧٥. أبو سعيد السّكّري، شرح أشعار الهذليين ، تحقيق عبد السّتار فرّاج، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥.
٧٦. أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥.
٧٧. سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، دار البشير، عمان، ط٣، ١٩٨١.
٧٨. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، قرأه وشرحه محمود شاكر، دار المدني، جدّة.
٧٩. ابن الشجري، أمالي ، تحقيق محمود الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٨٠. شرف الدين النووي، شرح صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٤.
٨١. شعبان العُبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قار يونس.
٨٢. شكري عياد، اللغة والإبداع، انترناشونال برس، ط١، ١٩٨٨، ص٢٤.
٨٣. شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.
٨٤. ـــــــــ، المدارس النحوية، دار المعارف، ط٥، ١٩٨٣.
٨٥. صبحي الصّالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٦٦.
٨٦. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٧٤.
٨٧. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
٨٨. ـــــــــ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤.

٨٩. أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.
٩٠. أبو عثمان المازني، التصريف (ضميمة كتاب المنصف لابن جني)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٩١. عبد الجبار النايلة، الشّواهد والاستشهاد في النّحو، مطبعة الزّهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦.
٩٢. ــــــــــ، الصّرف الواضح، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
٩٣. ابن عبد ربّه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين ورفيقيه، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣.
٩٤. عبد السلام هارون، معجم شواهد النحو الشعرية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢.
٩٥. عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦.
٩٦. ــــــــــ، في التطور اللغوي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
٩٧. ــــــــــ، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٠.
٩٨. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
٩٩. ــــــــــ، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.
١٠٠. عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط٣.
١٠١. عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨١.
١٠٢. عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩.
١٠٣. عبد القادر عيّاش، معجم المؤلفين السوريين في القرن العشرين، دار الفكر، ط١، ١٩٨٥.
١٠٤. عبد القادر الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، دار القادسية للطباعة، بغداد.
١٠٥. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع الأردن، ط١، ١٩٨٦.
١٠٦. عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضّياء، ١٩٨٥.
١٠٧. عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.
١٠٨. أبو عبد الله البخاري، الأدب المفرد، بعناية محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.
١٠٩. ــــــــــ، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
١١٠. عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، شرح محمد محيي الدين، ط١٤.
١١١. العجاج، ديوانه، تح. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
١١٢. عدنان الخطيب، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية (١٩٣٤-١٩٨٤)، ، دار الفكر، ط١، ١٩٨٦.

١١٣. ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨٢.

١١٤. عفيف دمشقية، خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

١١٥. عفيف عبد الرحمن، الجهود اللغويّة خلال القرن (١٤) الهجري، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١

١١٦. ــــــــــ، معجم الشعراء، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٦٦.

١١٧. علقمة الفحل، ديوانه، تحقيق لطفي الصّقال وريّة الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٩٦٩.

١١٨. علي الطنطاوي، دمشق، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٧.

١١٩. ــــــــــ، ذكريات علي الطنطاوي، دار المنارة، جــدّة، ط١، ١٩٨٧.

١٢٠. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.

١٢١. ــــــــــ، تاريخ النحو العربي حتى القرن الثاني الهجري، القاهرة للطباعة الحديثة، ط١، ١٩٧١.

١٢٢. أبو علي القالي، الأمالي، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الجيل، بيروت.

١٢٣. علي محمد فاخر، تغيير النحويين للشّواهد، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.

١٢٤. علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٣.

١٢٥. العماد الأصفهاني، أبو عبد الله محمد، خريدة القصر وجريدة العصر، (قسم شعراء بلاد الشام/ ج٢)، تح. شكري فيصل، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٥٩.

١٢٦. أبو عمرو الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٤٨.

١٢٧. ــــــــــ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

١٢٨. عمرو بن معدي كرب، شعره ،جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي، ط٢، ١٩٨٥.

١٢٩. عنترة، ديوانه، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

١٣٠. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تح. أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥.

١٣١. ذو الرمّة غيلان بن عقبة، ديوانه، تح. عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧٣.

١٣٢. فؤاد ترزي، الاشتقاق، منشورات الجامعة الأمريكيّة، بيروت، ١٩٦٨.

١٣٣. ابن فارس اللغوي، الصّاحبي في فقه اللغة، تحقيق السّيّد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧.

١٣٤. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣.

١٣٥. أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الكتب، القاهرة.

١٣٦. الفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت.

١٣٧. فريتس شتيبات وزميليه، تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥.
١٣٨. أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين، دار القلم، بيروت.
١٣٩. فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
١٤٠. فنسنك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشّنتناوي وزميليه، دار الفكر.
١٤١. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، ط١ ، ٢٠٠٤.
١٤٢. فولف ديتريش فيشر وآخرون، دراسات في العربية، ترجمة سعيد البحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.
١٤٣. الفيروزأبادي، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
١٤٤. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط٤، ١٩٨٢.
١٤٥. ــــــ، الجمل في النحو للزجاجي، تح علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٦.
١٤٦. ــــــ، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩.
١٤٧. ابن قاسم العبادي، رسالة في اسم الفاعل، تحقيق محمد عواد، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٩٨٣.
١٤٨. القاسم بن علي الحريري، درّة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥.
١٤٩. ابن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
١٥٠. ابن قتيبة الدينوري، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
١٥١. ــــــ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر، المكتبة العلمية، ١٩٧٣.
١٥٢. ــــــ، الشّعر والشّعراء، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.
١٥٣. ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، ، تحقيق محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
١٥٤. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١.
١٥٥. لويس شيخو، شعراء النصرانية قبل الإسلام، دار المشرق، بيروت، ط٤، ١٩٩١.
١٥٦. ابن ماجه، السنن، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

١٥٧. مازن مبارك، سعيد الأفغاني حامل لواء العربيّة، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.

١٥٨. ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

١٥٩. الإمام مالك بن أنس، الموطّـــأ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط١، ٢٠٠٢.

١٦٠. محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشّعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

١٦١. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشّعر (دراسة في الضّرورة الشّعريّة)، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.

١٦٢. محمد الخضر حسين، دراسات في العربيّة وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٩٦٠.

١٦٣. محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.

١٦٤. ـــــــــــ، الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط١، ١٩٨٢.

١٦٥. محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

١٦٦. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٩٥.

١٦٧. محمّد بن الطيب الفاسي المغربي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، دبي، ط١، ٢٠٠٠.

١٦٨. محمد بن علي الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٦٩. محمّد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.

١٧٠. ـــــــــــ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ص١٢٥.

١٧١. محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت.

١٧٢. محمّد الفرفور، أعلام دمشق في القرن (١٤) الهجري، دار الملاّح، دمشق، ط١، ١٩٨٧.

١٧٣. محمد كرد علي، خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ٤/٧٧-٧٨.

١٧٤. محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٦٥.

١٧٥. محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحويّة، (بهامش حاشية الصبّان على شرح الأشموني)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٧٦. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤.

١٧٧. محمود الأرناؤوط، أعلام التراث في العصر الحديث، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠١.

١٧٨. محمود تيمور، مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، ط١، ١٩٥٦.

١٧٩. محمود حسني، المدرسة البغداديّة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمّان، ط١، ١٩٨٦.

١٨٠. محمود شاكر، أباطيل وأسمار، مطبعة المدني، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢.

١٨١. ـــــــــ، رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

١٨٢. محمود الطّناحيّ، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٤.

١٨٣. محمود بن عمر الزمخشري، الكشّاف، تصحيح مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٩٨٧.

١٨٤. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، تصدير محمد العريان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٧٤.

١٨٥. مكي القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ط١، ١٩٧٤.

١٨٦. منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥.

١٨٧. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٨٨. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦.

١٨٩. ـــــــــ، النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٣، ١٩٨٥.

١٩٠. ميمون بن قيس الأعشى، ديوانه، تحقيق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٣.

١٩١. النابغة الذبياني، ديوانه، شرح عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

١٩٢. ابن النديم، الفهرست، تحقيق ناهد عباس، دار قطري بن فجاءة، قطر، ط١، ١٩٨٥.

١٩٣. نزار أباظة وزميله، إتمام الأعلام، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

١٩٤. أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق إميل يعقوب، ومحمد طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

١٩٥. نعمة العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.

١٩٦. نهاد الموسى، قضية التحوّل إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان، ط١، ١٩٨٧.

١٩٧. ـــــــــ، اللغة العربية وأبناؤها، مكتبة وسام، عمّان، ط٢، ١٩٩٠.

١٩٨. الهذليّون، ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر (مصورة عن طبعة دار الكتب المصريّة)، القاهرة، ١٩٦٥.

١٩٩. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٠٠. ـــــــــ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محي الدين عبد الحميد.

٢٠١. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق مـازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.
٢٠٢. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
٢٠٣. ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب لمعرفة الأديب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٠٤. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
٢٠٥. يوهان فك، العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ٢٠٠٣.

الدوريات

١. أحمد أمين، (مدرسة القياس في اللغة)، مجلّة مجمع القاهرة، ج٧، ١٩٥٣.
٢. أحمد رضا، (كافور وسيف الدولة)، مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ١٩٣٧.
٣. ـــــــ، (روح الطموح عند المتنبي)، مجلّة مجمع دمشق، م١٤، ١٩٣٦.
٤. أحمد المعتوق، (لغتنا ومناهج التعليم)، مجلة الفيصل السعودية، ع٢١٨، ١٩٩٥.
٥. أسامة خير الله، (في الهجمة على لغتنا العربية الحميمة)، مجلة حوار العرب، س١، ع٥، ٢٠٠٥.
٦. حنا حداد، (إشكالية كاف التشبيه في العربية)، نشره في الكتاب التكريمي للدكتور رمضان عبد التواب.
٧. ـــــــ، (أهل اللغة ولغة الأهل)، مجلّة اللسان العربي، الرباط، ع٥٢.
٨. ـــــــ، (الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض)، مجلة أبحاث اليرموك (الآداب واللغويات)، م١٠/ع٢/١٩٩٢.
٩. خالد محمد نعيم، (معارك اللغة العربية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر)، مجلة المنهل، ع٤٩٥، ١٩٩٢.
١٠. رفعة الحنبلي، (التبعة والعقوبة في المجتمع البشري)، مجلّة الرّسالة، ع٤٤٤، ع٤٤٥، ١٩٤٢.
١١. زهير الشاويش، (نقاط مضيئة من حياة الأفغاني)، صحيفة اللواء، الأردن، ع١٢٤١، ١٩٩٧.
١٢. زهير غازي زاهد، (النّحويّون والقراءات القرآنيّة)، مجلّة آداب المستنصريّة، ع١٥، ١٩٨٧.
١٣. سالم الكرنكوي، (النحت في اللغة/ ردّه على مارون غصن)، مجلّة مجمع دمشق، م١٣، ج٨، ١٩٣٥.
١٤. شفيق جبري، نقد كتاب "المختار" للبشري، مجلة مجمع دمشق، م١٧، ١٩٤٢.
١٥. شوقي ضيف، الأستاذ سعيد الأفغاني، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ج٧٢، ١٩٩٣.
١٦. صالح الأشتر، (ابن هشام أنحى من سيبويه)، مجلة مجمع دمشق، م٤٠، ج١، ١٩٦٥.
١٧. صحيفة معهد الدراسات الإسلاميّة، مدريد، مج ١٨، ٧٤-١٩٧٥.

١٨. صلاح الدين المنجد، (مخطوطة جديدة من تاريخ داريّا)، مجلّة مجمع دمشق، م٣٣، ج٤، ١٩٥٨.
١٩. طه الراوي، (محاضرات في تاريخ آداب العرب)، مجلّة مجمع دمشق، مج١٣، ج٣-٤، ١٩٣٣.
٢٠. ـــــــ، (نظرة في النحو)، مجلة مجمع دمشق، م١٤، ج٩-١٠، ١٩٣٦.
٢١. عاصم البيطار، (سعيد الأفغاني وحديث الذاكرة)، مجلّة التّراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣.
٢٢. ـــــــ، (النحو بين التيسير والتعسير)، مجلة الفيصل، السعودية، ع٢١٨، ١٩٩٥.
٢٣. عبد الجبار علوان: (ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء)، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٧، ج١، ١٩٨٦.
٢٤. عبد الحميد الأقطش، (إتباع الإيقاع في اللغة العربية)، مجلة أبحاث اليرموك (الآداب واللغويات)، م ١٢، ع٢، ١٩٩٤.
٢٥. ـــــــ، (الإسناد في لغة أكلوني البراغيث)، مجلّة أبحاث اليرموك، م١٣، ع٢/١٩٩٥.
٢٦. ـــــــ، (طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام)، مجلة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ع٧، ٢٠٠٤.
٢٧. ـــــــ، (اللحن في الأصوات العربية على ألسنة العجم القدامى)، مجلة أبحاث اليرموك، م١٦، ع ١، ١٩٩٨.
٢٨. عبد القادر المغربي، (أقرب الطّرق إلى نشر الفصحى)، مجلّة مجمع دمشق م٣، ج٧-٨، ١٩٢٣.
٢٩. عبد المجيد القادري، (التجاهل الإعلامي لوفاة الأفغاني)، مجلة المجتمع، الكويت، ع١٢٤٦، ١٩٩٧.
٣٠. عدنان الخطيب، (عبقريّة الأفغاني في الاحتجاج)، مجلّة التراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣.
٣١. عدنان الخطيب، (وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة ٥٧)، مجلة مجمع اللغة الأردني، عمّان، س١٦، العدد المزدوج ٤٢-٤٣، ١٩٩٢.
٣٢. عزّ الدين التّنوخي، (التشريح اللغوي)، مجلة مجمع دمشق، م١٣، ج٧-٨، ١٩٣٥.
٣٣. علي القاسمي، (المصطلح الموحّد ومكانته في الوطن العربي)، مجلّة اللسان العربي، الرّباط، ع٢٧، ١٩٨٩.
٣٤. علي محمد حسن، (في مطالعاتي)، مجلّة الرّسالة، ع٤٥١، ١٩٤٢.
٣٥. علي العتوم، كلّ الممالك (قصيدة)، صحيفة اللواء، الأردن، ع ١٢٦٥، ١٩٩٧.
٣٦. علي النّجدي ناصف (بين القرّاء والنّحاة)، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ج١٧، ١٩٦٤.
٣٧. فيصل صفا، (الصفة المشبّهة/ قراءة جديدة في البنية الشّكليّة والدلاليّة لبعض الأوصاف المشتقّة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س٢٠، ع٥١، ١٩٩٦.
٣٨. ـــــــ، (عطف البيان والبدل: باب واحد أم بابان؟)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س١٩، ع ٤٩، ١٩٩٥.
٣٩. الكرملي، (إلى المعترضين علينا)، مجلة الرسالة، ع٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ١٩٤٢.
٤٠. ـــــــ، (الأوهام العاثرة)، مجلّة مجمع دمشق، مج ١٧، الأجزاء، ٣-٤، ٥-٦، ٧-٨، ١٩٤٢.

٤١.ــــــــ، (تصحيحات الجزء الثاني من الإمتاع والمؤانسة)، مجلة الرسالة، ع٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ١٩٤٢.
٤٢.ــــــــ، ردّه على ملاحظات الأفغاني اللغوية، مجلّة مجمع دمشق ، م١٨، ١٩٤٣.
٤٣.مارون غصن، (النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة)، مجلّة مجمع دمشق، م١٣، ج٦، ١٩٣٥.
٤٤.ــــــــ، (النحت في اللغة/ ردّه على الجندي)، مجلّة مجمع دمشق، م١٣، ج٩-١٠، ١٩٣٥.
٤٥.مجلّة حضارة الإسلام، دمشق، س٢٢، ع٢، ١٩٨١.
٤٦.مجلّة مجمع دمشق، م١٥، ١٩٣٧.
٤٧.مجلّة المجمع العلمي العراقي، مج٨، ١٩٦١.
٤٨.مجلّة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٦، ١٩٧٠، ج٧٢، ١٩٩٣.
٤٩.مجلة المعجميّة، ع٣، ١٩٨٧.
٥٠.محمد إبراهيم البنا، نقد كتاب الإفصاح، مجلة معهد المخطوطات العربية، م٢٤، ج٢، ١٩٧٨.
٥١.محمد أحمد دهمان، (تصحيح سبعة أسطر)، مجلّة مجمع دمشق، م٢٨، ج٢، ١٩٥٣.
٥٢.محمد بهجة البيطار، (حول كتاب الإجابة)، مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١.
٥٣.محمد الدسوقي، (عندما تحدث طه حسين عن كتبه)، مجلّة العربي، ع٢٣٤، ١٩٧٨.
٥٤.محمد سليم الجندي، (ما هكذا تورد الإبل يا سعد)، مجلّة مجمع دمشق، م١٣، ج٧، ١٩٣٥.
٥٥.محمد الصبّاغ، (العلامة سعيد الأفغاني فقيد العربية)، مجلة المجتمع، الكويت، ع١٢٤٣، ١٩٩٧.
٥٦.محمد الكتاني، (اللغة والثقافة في مواجهة الغزو الفكري)، مجلة المنهل، مج ٥٣، ع٤٩٥، ١٩٩٢.
٥٧.محمود الأرناؤوط، (من ذكرياتي عن العلاّمة الأفغاني)، مجلّة التراث العربي، دمشق، ع٩٢، ٢٠٠٣
٥٨.محمود حسني: (التنافس وأثره على النحو والنحاة)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، س٣، ع٩-١٠، ١٩٨٠.
٥٩.محمود الربداوي، (ورحل الأستاذ سعيد الأفغاني)، مجلّة الفيصل، السعودية، ع٢٤٦، ١٩٩٧.
٦٠.محمود شاكر، نبوة المتنبي، مجلة الرسالة، ع١٦٧، ١٩٣٦.
٦١.ــــــــ، نبوة المتنبي أيضًا، مجلة الرسالة، ع١٧١، ١٧٢، ١٩٣٦.
٦٢.مسلم الغنيمي، (حول كتاب الإجابة) مجلة مجمع دمشق، م١٦، ١٩٤١.
٦٣.مصطفى نبيل، (البحث عن مواقع التاريخ تحت رمال الجزيرة العربية)، مجلّة العربي، ع٢٣٤، ١٩٧٨.
٦٤.نزار أباظة، (الأفغاني وكتابه حاضر اللغة في الشام)، مجلة التراث العربي، دمشق، ع٩٢،
٦٥. هاشم الهاشمي، (أبو الأسود الدؤلي ودوره في وضع النحو)، مجلة تراثنا، س٣، ع١٣، ١٤٠٨هـ.
٦٦.يوحنا كرسكو، (نفي أوهام الأوروبيين في صعوبة تعلّم العربية)، مجلة مجمع دمشق، م٤، ج١١، ١٩٢٤.

مطبوعات مجمع القاهرة

١. كتاب الألفاظ والأساليب (ج١)، إعداد وتعليق محمد أمين ومصطفى حجازي
٢. كتاب الألفاظ والأساليب (ج٢)، إعداد وتعليق محمد أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥.
٣. كتاب الألفاظ والأساليب، (ج٣)، إعداد وتعليق مسعود حجازي، القاهرة، ٢٠٠٠.
٤. في أصول اللغة، (ج٣)، ضبط مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.
٥. في أصول اللغة، (ج٤)، تقديم ومراجعة أحمد مختار عمر، ط١، ٢٠٠٣م.
٦. في أصول اللغة (ج٢)، ضبط محمد أمين ومصطفى حجازي، مجمع القاهرة، ط١، ١٩٧٥.
٧. القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، أعدّها وراجعها محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩.
٨. مؤتمر الدورة الأربعين، أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور، الهئية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤.
٩. مؤتمر الدورة الحادية والأربعين، أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٦.
١٠. محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٤، إعداد ومراجعة إبراهيم الترزي وآخرون، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩.
١١. محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٥، إعداد ومراجعة محمد سلامة وزميليه، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.
١٢. محاضر جلسات المجمع في الدورة ٤٧، أعدّها وصححها ضاحي عبد الباقي وآخرون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.
١٣. محاضرات وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين، أعدّها سعد توفيق حمدي وزميلاه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩.
١٤. مجموعة القرارات العلميّة الصادرة عن مجمع القاهرة، محمد شوقي، وإبراهيم الترّزي، ١٩٨٤.

المُلَخَّــص

جوارنة، يوسف عبدالله. **سَعيد الأفغانيّ وجُهودُه في عِلْم العَرَبيّة.**

رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك. 2006 (المشرف: د. عبد الحميد الأقطش)

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على شخصيّة الأفغاني اللغوية، تغيّا من خلاله الباحث إبرازَ جُهودِه في اللغة والنحو، فاقتضت لذلك خطّته أن تشتمل على فصول خمسة يسبقها تمهيدٌ متلوّة بخاتمة. فقد رَسَم الباحث في التمهيد صورة حيّة لحياة الأفغاني منذ ولادته حتى وفاته، فبيّن فيه أنّ شخصيّة الأفغانيّ العلميّة متعدّدة المنافذ، إذْ كان عالمًا في العربيّة، ومؤرّخًا أمينًا، وناقدًا بصيرًا، ومحقّقًا من أوائل مَنْ عَمِل في قراءة التراث وإحيائه في بلاد الشّام، في النّصف الأوّل من القرن العشرين.

أمّا الفصل الأوّل فجعله الباحث لبيان موقف الأفغاني من مسائل مُشْكلة في تاريخ النحو العربي، والمذاهب النحويّة، والخلاف النحوي، فكشف عن رأيه في أوّلية النحو، وبواعث اللّحن وحوادثه، وأسباب الخلاف بين البصريين والكوفيين، وتفضيله المذهب البصريّ على الكوفيّ وأثره في المذاهب الأخرى، ورأيه في وجود مدارس نحويّة في تاريخ النحو العربي.

وانتظم الفصل الثاني الحديثَ عن أصلين من أصول النحو العربي هما الاحتجاج والقياس، كان للأفغاني فيهما إسهام في البحث وآراء تجدر دراستها وتقييدها. بيّن الباحث فيه الهدف من الاحتجاج، وطبقاتِ الشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم، وأهميّةَ القرآنِ الكريم بقراءاته المتنوّعة والحديثِ النبويّ مصدرين أساسيين من مصادر الاحتجاج عند الأفغاني، وبداية مرحلة القياس الاستقرائي، وإحياء مجمع اللغة العربية في القاهرة لمبدأ القياس، وتأثر أصول النحو بأصول الفقه، لأنّ الدّينَ هو الباعث الأوّل لنشأة العلوم اللغويّة.

أمّا الفصل الثالث، فقصره الباحث على مراجعات الأفغاني واختياراته اللغوية الصّرفيّة منها والنحويّة، خاصًّا الاشتقاق منها بحديثٍ وافرٍ، كشف فيه عن مذهبه في باب الاشتقاق ودعوته

إلى إعادة النظر فيه، وأصل المشتقّات، وأنواع الاشتقاق، والاشتقاق من الأعيان. وقيّد الباحث معظم اختيارات الأفغاني في مسائل متناثرة في الصرف والنحو، مبيّنًا منهجه فيما يتّصل بها من التزام بأصول النحو أو خروج عليها.

وجاء الفصل الرابع صورة تطبيقيّة على أصول النحو، إذْ رَصَد فيه الباحث إسهامات الأفغاني في مجالي النّقد والتّصحيح اللغويين، ورسم صورته في وجه ظاهرة التوسّع اللغوي التي صارت طريقة مجمع اللغة في القاهرة، حيث عرّج على مداخلاته مع مجموعة العلماء واللغويين الذين لهم مذهب في التّرخّص اللغوي، وبيّن رأيَه في ظاهرة التعقيد في المتون وما يتعلّق بها من شروح وحواشٍ وتقريرات– ورأيَه في السّجع المتكلّف الغريب.

وآثر في الفصل الأخير أن يكشف عن شخصيّة الأفغاني التّأريخيّة، فانصبّ الحديث على ظاهرتين اثنتين هما: حال العربية في الشّام على امتداد ستين عامًا، وثانيتهما مشكلاتها المزعومة المفتعلة. وقد بيّن الباحث قدرة الأفغاني في الكشف عن ألاعيب المغرضين في الدعوةِ إلى العاميّة، والكتابةِ بالخطّ اللاتيني، والتبرّمِ من صعوبة القواعد العربيّة، ووضّح موقفه من مشروعات تيسير النحو المُجْحفة، حتّى لا تَؤول العربيّة إلى لغةٍ ساذَجةٍ تَنسلخ من عباءتها القرآنية.

وبيّن الباحث أنّ الأفغاني كان واحدًا من دعاة الإصلاح اللغويّ في العصر الحديث، تُشكّل اللغة العربيّة في منهجه الإطارَ القوميّ اللغويّ لتحقيق نهضةٍ فكريّةٍ شاملة، وقدّم تجربته الناضجة في البحث والتأليف والتدريس التي جعلته يقف على الداء ويستشرف الدواء لإصلاحٍ لغويٍّ، تُقدَّمُ فيه العربيّةُ صافيةً خاليةً من الأورام والشّوائب، لكي نتخلّص من ظاهرة الضّعف اللغوي التي يعود السبب الرئيسيّ فيها إلى هيمنة اللهجة العاميّة على المدارس والمعاهد والجامعات.

الكلمات المفتاحية:

الأفغاني ، سيرة ، لغة عربية: تاريخ ، صرف ، نحو ، تصحيح لغوي ، مشكلات لغوية

Abstract

Jawarneh, yusuf Abdullah. **Sa'id Al-Afghani And his efforts In Arabic Linguistics**. Doctoral Thesis- Yarmouk University, 2006. (Supervisor: Dr. Abdul Hamid Al Aqtash).

The study aims at investigation Al-Afghani linguistic character, and showing his efforts in language and grammar, so the plan contains five chapters, preceded by an introduction it, and ended by the conclusion. The researcher has drawn alive picture in the introduction for Al-Afghani life from his birth until his death. The researcher tackled Al-Afghani Scientific character that has multiple sides. Since he was a scientist in Arabic, a historian, a critic, and achievement who was one of the first who works in reading and spreading the heritage in Ash-sham in the first half in the 20th Century.

The first chapter, The researcher made it to show Al-Afghani's attitude from the problems in the history of the Arabic grammar and the grammatical methods, so he discovers his opinion in the initial grammar, the motivates of tones and its aspects, the causes of difference between the Bassries and koffies, his favorable of the Bassri method on the koffie and it's effect on other methods, and his opinion of the occurrence of a grammatical school in the history of Arabic grammar.

The second chapter discussed two origins of the Arabic grammar, which are the protest and measurement, Al-Afghani had a primary role in research and opinions must be studied. The researcher showed in it the aim of protest, the classes of poets whom their poetry should be taken into consideration, the importance of the holly Qur'an in its multiple readings and the profit's speech two primary sources from the protest sources for Al-Afghani, the beginning of the readable measurement stage, giving a life for the Arabic language collect in Cairo to the measurement, and the influence of grammar structures by Al-fiqh structures, because the religion is the first motivator to the growth of the linguistic sciences.

The researcher, in the third chapter, tackled only Al-Afghani's reviews and its linguistic choices; which include both morphology and

grammar, especially the deriving of much more speech, and he discovers his method of deriving, and his calling to review the origins, and types of deriving. The researcher restricted many of his choices of spreading troubles in morphology and grammar, showing his method in commitment in grammar structures, or not.

The Fourth chapter came as an practical picture on the grammar origins, so The researcher investigate AL-Afghani participations in the two fields of linguistic criticism and correction, and drew it's picture in the face of the expand phenomenon which become the way of the language collect in Cairo, so he discussed his comments with the group of scientist and linguists who have a facility method of linguistics, and he showed his opinion in the complexity phenomenon in passages (mutoon), and what relates to it from explanations and reports.

The last chapter, the researcher preferred to discover AL-Afghani historical character. So the speech was in to two phenomena, which are; the case of Arabic in AL-Sham through sixty years, the second is it's claimed problems. And he showed his ability of discovering the tricks of calling to the slang language, writing in Latin, and avoiding the complexity of Arabic structures. The researcher clarified his attitude for the facilitating grammar projects, so the Arabic don't turn to any language far of Qur'an dress.

The researcher clarified that AL-Afghani was one of who calls for linguistic reparation in the modern Age, the Arabic language forms in his way the linguistic national frame work to achieve a comprehensive thinking growth, and he presented his experiment in research, writing, and teaching which make him stand on the pain and take a medicine to linguistic reparation, which the Arabic presented pure in to it with out any thing, to avoid the linguistic weakness phenomena, Which the main reason in it refers to the slang control on schools, colleges, and Universities.

Key words:

Al-Afghani, life, Arabic Language: history, grammar, Morphology, Linguistic correction, Linguistic problems.